

العلاقات اليمنية - السودانية

دراسة علمية معمقة ذات أبعاد جيوسياسية إستراتيجية

د. عبدالناصر سعيد محمد البطاطي



العلاقات اليمنية - السودانية

دراسة علمية معمقة ذات أبعاد جيوسياسية إستراتيجية

د. عبد الناصر سعيد محمد البطاطي

الطبعة الثانية
2025م

اسم الكتاب

العلاقات اليمنية - السودانية

دراسة علمية معمقة ذات أبعاد جيوسياسية إستراتيجية
لدراسة التوزيع والنمو السكاني في السودان

اسم الكاتب

د. عبد الناصر سعيد محمد البطاطي

رقم الإيداع:

2017 / 822 م



دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution

الناشر

دار آريثريا للنشر والتوزيع - الخرطوم - السودان

جوال: 00249122094856 - 121566207

البريد الإلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

تاريخ النشر:

الطبعة الثانية - 2025 م

جميع حقوق الطبع محفوظة للناشر والمؤلف

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه كنسخة إلكترونية أو نقله
بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من المؤلف والناشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قال تعالى:

يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَىٰ وَجَعَلْنَاكُمْ
شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ
إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ ﴿١٣﴾

سورة الحجرات: الآية (13)

الإهداء

إلى زوجتي العزيزة الغالية، وأولادي الأعزاء، حفظهم الله ورعاهم.
وإلى كل رواد الفكر، والباحثين عن كنوز المعرفة.

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

شكر وتقدير

أتقدم بخالص الشكر وعظيم التقدير والامتنان لمركز بحوث
ودراسات دول حوض البحر الأحمر - السودان، ودار آريثيريا
للنشر والتوزيع لقيامهما بنشر هذا الكتاب.

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

إذا كانت مهمة النقد العلمي تحطيم المعتقدات الخاطئة، فالنقد
لأجل النقد دليل قطعي على النجاح، وهذا ما يستحقه العباقرة.

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

أنا لا أرهق نفسي في التفكير، بل أدعُ عقلي يعمل على فطرته.

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

هذا الكتاب يحتوي على دراسة علمية أكاديمية صرفة تحمل وجهة نظر محايدة إلى حدٍ كبير، قد لا تعجب البعض بحسب اختلاف وجهات النظر، إلا أن هذه الدراسة تظل متزنة محايدة في رؤيتها للقضايا التي ناقشتها منطلقة من منهج علمي صرف لا يجامل ولا يتكلف التزلف والنفاق.

الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي
أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

فهرس الموضوعات

الصفحة	الموضوع
27	تقديم: البروفيسور / حاتم الصديق محمد أحمد
31	تقديم: السفير البروفيسور / علي عبدالقوي علي الغفاري
35	تقديم: البروفيسور / مبارك قاسم صالح البطاطي
37	تقديم: الاستاذ / سقاف عمر محسن السقاف
39	المقدمة
41	مصطلحات الكتاب
الفصل الأول: الإطار العام لدراسة العلاقات اليمنية - السودانية	
111	المبحث الأول: الخلفية التاريخية للعلاقات اليمنية - السودانية
113	المطلب الأول: جذور العلاقات اليمنية - السودانية وخلفياتها
127	المطلب الثاني: المراحل التاريخية للعلاقات اليمنية - السودانية
139	المبحث الثاني: العلاقات العربية - العربية
140	المطلب الأول: العوامل المؤثرة في العلاقات العربية - العربية
148	المطلب الثاني: محاور السياسة الخارجية السودانية
153	المبحث الثالث: أولويات السياسة الخارجية اليمنية وأهدافها
154	المطلب الأول: أولويات السياسة الخارجية اليمنية ومبادئها
160	المطلب الثاني: أهداف السياسة الخارجية اليمنية
الفصل الثاني: محددات العلاقات اليمنية - السودانية	
169	المبحث الأول: محددات البيئة الداخلية
170	المطلب الأول: المحدد الجغرافي
183	المطلب الثاني: المحدد الأمني
189	المطلب الثالث: المحدد الاقتصادي

198	المطلب الرابع: المحدد الأيديولوجي
201	المبحث الثاني: محددات البيئة الخارجية
201	المطلب الأول: المحدد الإقليمي
225	المطلب الثاني: المحدد الدولي
الفصل الثالث: مسار العلاقات اليمنية - السودانية	
237	المبحث الأول: القضايا الداخلية
237	المطلب الأول: الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن
241	المطلب الثاني: حرب صيف 1994م
249	المطلب الثالث: الصراعات الداخلية في السودان
257	المبحث الثاني: القضايا الخارجية
257	المطلب الأول: الصراعات في منطقة القرن الأفريقي
267	المطلب الثاني: أمن البحر الأحمر
278	المطلب الثالث: الإرهاب
الفصل الرابع: مجالات التعاون بين اليمن والسودان	
291	المبحث الأول: مجالات التعاون الثنائي بين اليمن والسودان
291	المطلب الأول: التعاون في المجال السياسي
304	المطلب الثاني: التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية
318	المطلب الثالث: التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية
329	المطلب الرابع: التعاون في المجالات العلمية والصحية والأمنية
337	المبحث الثاني: تجمُّع صناعات للتعاون
350	المبحث الثالث: الصعوبات التي تقف أمام تطوير العلاقات اليمنية - السودانية
359	الخاتمة
373	قائمة المراجع
437	الملاحق
615	بعض من أعمال ومؤلفات الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

قائمة الملاحق

الصفحة	الموضوع
437	ملحق رقم (1) : الوفود اليمنية الرسمية التي زارت السودان خلال الفترة من 1990 وحتى 2005م
439	ملحق رقم (2) : الوفود السودانية الرسمية التي زارت اليمن خلال الفترة من 1990 وحتى 2005م
443	ملحق رقم (3) : الإتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) وجمهورية السودان خلال الفترة من 1966 وحتى 1988م
444	ملحق رقم (4) : الإتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وجمهورية السودان خلال الفترة من 1977 وحتى 1988م
445	ملحق رقم (5) : الإتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان خلال الفترة من 1990 وحتى 2005م
450	ملحق رقم (6) : تجمُّع صنعاء للتعاون والبيانات والإتفاقيات أكتوبر 2002م – مايو 2006م
450	إتفاقية إنشاء تجمُّع صنعاء للتعاون وبيانات القمم الأربع صنعاء – أديس أبابا – الخرطوم – عدن
455	نص بيان القمة اليمنية – السودانية – الأثيوبية صنعاء 15 أكتوبر 2002م القمة الأولى لتجمُّع صنعاء للتعاون
458	نص بيان قمة تجمُّع صنعاء للتعاون الثانية أديس أبابا 28-29 ديسمبر 2003م
460	نص البيان المشترك الصادر في ختام القمة الثالثة لدول تجمُّع صنعاء للتعاون الخرطوم 27 ديسمبر 2004م
462	نص بيان قمة عدن الرابعة لدول تجمع صنعاء للتعاون -29-28 ديسمبر 2005م
465	البيانات الختامية لاجتماعات وزراء خارجية دول التجمُّع
465	أولاً- البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية السودان واليمن وإثيوبيا في أديس أبابا:

466	ثانياً- بيان مشترك عن الاجتماع الثلاثي الثاني لوزراء خارجية إثيوبيا والسودان واليمن في الخرطوم 10-12 يناير 2003م:
468	ثالثاً- بيان مشترك عن اجتماعات الدورة الثالثة لوزراء خارجية تجمع صناعاء للتعاون في صنعاء 1-2 نوفمبر 2003م:
470	رابعاً- نص البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول تجمع صناعاء 3-4 مايو 2006م:
472	خامساً- محضر الاجتماع الثاني للجنة الثلاثية الفرعية للتعاون في المجال لاقصادي والتجاري والثقافي بين كل من اليمن، وإثيوبيا، والسودان صنعاء 6-7 أغسطس 2003م
475	الإتفاقيات التي وقّعت على هامش قمة الخرطوم الثالثة
475	أولاً- إتفاق ثلاثي بين إثيوبيا والسودان واليمن حول التعاون في النقل البحري:
478	ثانياً- مذكرة تفاهم بين السودان، وإثيوبيا، واليمن، في مجال محاربة التهريب عبر الحدود والسواحل
480	ثالثاً- مذكرة تفاهم لإنشاء المجلس التجاري المشترك بين الغرفة التجارية الإثيوبية، والغرفة التجارية اليمنية، والغرفة التجارية السودانية
485	رابعاً- محضر الاجتماع الثلاثي للجنة الثلاثية للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي بين السودان وإثيوبيا واليمن في الخرطوم 25-26 ديسمبر 2004م الدورة الثالثة
487	خامساً- مذكرة تفاهم ثلاثية بين وزارة التجارة الخارجية السودانية، ووزارة التجارة والصناعة الإثيوبية، والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني
489	الإتفاقيات التي تم توقيعها على هامش قمة عدن 28-29 ديسمبر 2005م
489	أولاً- البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في مجال ترويج الصادرات:
491	ثانياً- إتفاقية إطارية في مجال الثقافة والشباب والرياضة:
492	ثالثاً- إتفاقية التعاون في المجال الزراعي:
496	رابعاً- محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية والتجارية والثقافية لدول تجمع صنعاء 28-29 ديسمبر 2005م:
500	الملحق رقم (7): إتفاقية تعاون بين اليمن والسودان
501	الملحق رقم (8): نص إتفاق المبادئ بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا الموقع في باريس بتاريخ 1996-5-21م

506	الملحق رقم (9): إتفاق التحكيم بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا 3- 10-1996م
516	الملحق رقم (10): منطوق الحكم الدولي في السيادة على الجزر في حوض البحر الأحمر الجنوبي
518	الملحق رقم (11): منطوق الحكم الدولي في ترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإريتريا
520	الملحق رقم (12): نص مذكرة التفاهم بين دولة إريتريا والجمهورية اليمنية للتعاون في مجال الصيد البحري والتجارة والاستثمار والنقل - عام 1994م
525	الملحق رقم (13): إتفاقية تأسيس اللجنة اليمنية - الإريترية المشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة إريتريا للعام 1998م
528	الملحق رقم (14): قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم (15) لسنة 1967م بشأن المياه الإقليمية للجمهورية العربية اليمنية
532	الملحق رقم (15): قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم (16) لسنة 1967م في شأن الامتداد القاري
534	الملحق رقم (16): قانون رقم (8) لعام 1970م بشأن المياه الاقليمية والامتداد القاري لجمهورية اليمن الجنوبي الشعبية
540	الملحق رقم (17): قرار جمهوري بالقانون رقم (37) لسنة 1991م بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري
550	الملحق رقم (18): إتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان
554	الملحق رقم (19): الإتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان بشأن تنظيم سلطات الحدود
561	الملحق رقم (20): الإتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية و سلطنة عمان بشأن تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود
564	الملحق رقم (21): معاهد الصداقة بين اليمن والسعودية لعام 1934م
574	الملحق رقم (22): عهد التحكيم بين اليمن والسعودية لعام 1934م
576	الملحق رقم (23): مذكرة تفاهم بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية لعام 1995م
579	الملحق رقم (24): يوضح تبعية الجزر اليمنية في البحر الأحمر

قائمة الجداول

الصفحة	الموضوع
65	جدول رقم (1): يوضح الفروق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا
269	جدول رقم (2): يوضح أهم الجزر في البحر الأحمر
297	جدول رقم (3): عدد الزيارات المتبادلة للوفود الرسمية بين البلدين خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م.
308	جدول رقم (4): عدد الاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين اليمن والسودان خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م.
312	جدول رقم (5): حجم التبادل التجاري بين اليمن والسودان خلال الفترة من 1990م وحتى عام 2005م

قائمة الرسوم البيانية

الصفحة	الموضوع
300	شكل بياني رقم (1): الوفود الرسمية اليمنية التي زارت السودان خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م
302	شكل بياني رقم (2): الوفود الرسمية السودانية التي زارت اليمن خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م
309	شكل بياني رقم (3): الاتفاقيات الموقعة بين اليمن والسودان خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م

قائمة الخرائط

الصفحة	الموضوع
583	خارطة رقم (1): بلاد البجة والنوبة في السودان
584	خارطة رقم (2): اليمن والسودان المعاصران
585	خارطة رقم (3): اليمن ودول القرن الأفريقي
586	خارطة رقم (4): موقع اليمن والسودان في الوطن العربي
587	خارطة رقم (5): موقع اليمن والسودان في الإطارين الإقليمي والدولي
588	خارطة رقم (6): الدول الأساس في منطقة القرن الأفريقي
589	خارطة رقم (7): الموقع الجغرافي والفلكي للجمهورية اليمنية
590	خارطة رقم (8): الموقع الجغرافي والفلكي والسياسي للجمهورية اليمنية
591	خارطة رقم (9): حجم وحدود المقاطعات العليا والدنيا في الجمهورية اليمنية
592	خارطة رقم (10): موقع وحجم وحدود كلاً من جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، وشمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية)، قبل الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية
593	خارطة رقم (11): موقع دولة جنوب اليمن (جمهورية اليمن الجنوبي الديمقراطي أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) قبل الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية
594	خارطة رقم (12): موقع دولة شمال اليمن (المملكة المتوكلية اليمنية أو الجمهورية العربية اليمنية) قبل الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية
595	خارطة رقم (13): إتحاد الجنوب العربي أو محميات الجنوب العربي
596	خارطة رقم (14): الأبعاد الجغرافية لإتحاد الجنوب العربي أو محميات الجنوب العربي مع الجمهورية العربية اليمنية
597	خارطة رقم (15): جمهورية السودان بعد استقلال جمهورية جنوب السودان
598	خارطة رقم (16): جمهورية جنوب السودان
599	خارطة رقم (17): البحر الأحمر والدول المطلة عليه
600	خارطة رقم (18): أبرز الموانئ على البحرين الأحمر والعربي وعلى مشارف المحيط الهندي (أرخبيل سقطرى)

601	خارطة رقم (19): موقع باب المندب وجزيرة بريم (مَيُون) في الإطارين الإقليمي والدولي
602	خارطة رقم (20): باب المندب وجزيرة بريم (مَيُون) في الإطارين المحلي والإقليمي
603	خارطة رقم (21): البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن
604	خارطة رقم (22): البحر الأحمر وباب المندب والبحر العربي والخليج العربي والمحيط الهندي
605	خارطة رقم (23): البحر العربي أو بحر العرب بامتداداته
606	خارطة رقم (24): الجزيرة العربية والقرن الأفريقي
607	خارطة رقم (25): أرخبيل سقطرى في نقطة إلتقاء البحر العربي مع المحيط الهندي
608	خارطة رقم (26): مناطق الإتصال بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط
609	خارطة رقم (27): مدينة وميناء سواكن وجزيرة سواكن السودانية
610	خارطة رقم (28): الحدود البحرية للجمهورية اليمنية في البحر الأحمر
611	خارطة رقم (29): خارطة العالم سياسياً وإقليمياً

تقديم (1-2)

تُعد الكتابة عن العلاقات بين الممالك والسلطنات والدول والشعوب عبر التاريخ من أهم أنواع الكتابة، وذلك لأنها تعكس للمختص والقارئ العادي والمهتم كيفية نشأة وتطور هذه العلاقات وتسهم في الوقت نفسه في التعريف بها وبمراحلها والفاعلين فيها ومدى قوة ومتانة هذه العلاقات.

من هذا المنطلق، يأتي كتاب: **العلاقات اليمنية - السودانية: دراسة علمية معمقة ذات أبعاد جيوسياسية إستراتيجية**، من تأليف الدكتور/ عبد الناصر سعيد محمد البطاطي، أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ويُعد هذا الكتاب من الكتب التي تبحث في العلاقات القديمة والمتجذرة بين الشعبين اليمني والسوداني، وهي علاقات يتفاخر بها أهل البلدين عبر تاريخهم الممتد؛ لأنها بدأت من الهجرات الطبيعية لأهل اليمن إلى أرض السودان وادي النيل يدفعهم في ذلك حبهم للتجارة والبيع والشراء وتوسيع مصادر رزقهم من خلالها. ونتيجة لهذه الحرفة، استقرت مجموعات منهم في السودان وعاشوا مع أهله وتقاسموا معهم "الملح والملاح". ولذلك تجدهم في مدن السودان المختلفة: سواكن، وبورتسودان، وكسلا، والقضارف، وبربر، ودنقلا، والخرطوم، وومدني، والأبيض، وغيرها من الحواضر السودانية. ولهذا ارتبطت المتاجر الصغيرة "الدكاكين" باسم اليمن وأهلها فيقال لك: دكان "اليمني". واتصفوا بالصدق والإخلاص وحب الخير للآخرين، لذلك سكنوا وانصهروا وتزوجوا مع أهل السودان.

مرور الوقت، توطدت العلاقات بين الشعبين وأصبح عدد كبير من صناع السفن في سواكن من أهل اليمن "الحضارم"، ونشطت التجارة بين ساحلي البحر الأحمر بفضلهم وفضل آخرين معهم، فنجد السلع السودانية مثل:

(1) البروفيسور/ حاتم صديق محمد أحمد، سوداني الجنسية، من مواليد عام 1981م، يعمل أستاذًا مشاركًا بقسم التاريخ الحديث في كلية التربية بجامعة الزعيم الأزهري بالسودان. حصل على درجة الدكتوراه في التاريخ من نفس الجامعة عام 2010م، بعد أن نال درجة الماجستير عام 2006م، والبيكالوريوس عام 2004م. يتمتع بخبرة واسعة من خلال مشاركته في العديد من المؤتمرات الداخلية والخارجية والدورات التدريبية، بالإضافة إلى إشرافه على عدد كبير من رسائل الدراسات العليا. كما له العديد من المؤلفات في مجال تخصصه.

(2) يجب الإشارة هنا إلى أن هناك عدد من الأكاديميين والنخب والكتاب اطلعوا على مسودات هذا الكتاب، وكان لهم رأي حول محتوى الكتاب، تم تقديمه في صورة تقديم أو تصدير، لهذا وجب علينا إرفاق كل تلك التقديمات في مطلع هذا الكتاب.

الصمغ العربي، والعاج، والخيول، والمنتجات الحيوانية المختلفة بفضل هذا الحراك التجاري ودور أهل اليمن فيه على ظهر السفن متجهة نحو المخازن الكبيرة وأرفف المتاجر في موانئ ومدن: الحديدة، وعدن، والمُخَا، وجدة، ومصوع، وعصب، ومقديشو، والقُلُزْم. وكذلك في الموانئ البعيدة مثل: مومباي (مومبي أو بومبي في بلاد الهند)، وموانئ الخليج العربي المختلفة، وبفضل هذا الحراك التجاري المثمر زاد الطلب على المنتجات السودانية منذ ذاك التاريخ وحتى الآن، وذلك لجودتها ومذاقها المختلف.

ومن العوامل التي أسهمت في زيادة العلاقات بين الشعبين اليمني والسوداني البعثات التعليمية التي كان يتم إرسالها كل عام إلى هذا البلد الشقيق وغيره من دول الخليج العربي، فكان المعلم السوداني نعم المدرس والمُربي والمرشد بشهادة أهل اليمن وغيرهم. ومثلما نجح أهل اليمن في التجارة بالسودان، نجح أهل السودان في التعليم باليمن، فكانوا مثل الغيث أينما وقع نفع. أضف إلى ذلك أنه في عصرنا الراهن، يوجد عدد كبير يُعتد به من حملة الدرجات العلمية العليا: من البكالوريوس وما فوقها كالمجستير والدكتوراه، وهم من خريجي العديد من الجامعات السودانية العريقة، ولهم حضور فعّال ومؤثر في معظم الجامعات، والمرافق الخدمية اليمنية.

تطورت العلاقات بين البلدين، وكانوا يقفون مع بعضهم البعض في المصائب والكوارث والملمات، ونتيجة لذلك ظهرت مدرسة حديثة جديرة بالاحتراف وهي "المدرسة السومانية" السودانية - اليمنية، ويُحمد للأستاذ الدكتور / نزار محمد عبده غانم، شيخ السومانيين تبنيّه ورعايته مع آخرين لهذه المدرسة، التي نجحت في جمع الشعبين اليمني والسوداني تحت بيت واحد، وهو البيت (السوماني).

ما يميز هذا السفر القيم الماثل بين يدي القارئ الكريم؛ أنه نجح في تتبع العلاقات اليمنية - السودانية في أربع فصول، حيث نجح في الفصل الأول في أن يضع إطارًا عامًا للعلاقات اليمنية - السودانية، وفي الفصل الثاني تحدث عن محددات العلاقات اليمنية - السودانية، أما الفصل الثالث فقد جاء بعنوان مسار العلاقات اليمنية - السودانية، وفي الفصل الرابع والأخير تناول مجالات التعاون بين اليمن والسودان، ثم الخاتمة، وثبت المصادر والمراجع، ثم بعد

ذلك الأعمال التي قام بإنجازها المؤلف وهي في الحقيقة كم وأفر من البحوث والدراسات العلمية الرصينة.

الكتاب ومن خلال فصوله المتعددة ومباحثه ومطالبه الدسمة نجح في تقديم العلاقات اليمنية - السودانية بصورة علمية، وفيها الكثير من المواقف التي يجب أن يطلع عليها المختصين والباحثين والمهتمين، وحتى صناع ومتخذي القرار في البلدين؛ لأنه يسهم في عكس صورة واقعية مسنودة بالمصادر والمراجع والوثائق، التي تعضد كل ما تم تناوله بكل تجرد وحياد.

وفي الختام، الكتاب يُعد إضافة مميزة للمكتبة اليمنية، والسودانية، وكذلك للمكتبة العربية، والعالمية. وهو بحسب تقديري من الكتب التي وفق الكاتب في اختيار عنوانها وفصولها ومحورها.

البروفيسور / حاتم الصديق محمد أحمد

إمارة الشارقة - خورفكان

يناير 2025م

تقديم

العلاقات اليمنية - السودانية كتاب جديد ألّفه الباحث الأكاديمي الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، وقد أهداني نسخة منه، وبحكم تأسيسي ورئاستي للمركز اليمني للدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، والصداقة التي تربطني بالباحث الدكتور / عبدالناصر البطاطي، الذي يُعتبر من الأعضاء المؤسسين للمركز اليمني للدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية، أعددت تقديم لكتابه الذي بين أيديكم. وهذا الكتاب هو في الأصل رسالة الماجستير الأولى للباحث، التي حصل عليها بإمتياز مع مرتبة الشرف في يوم الاحد الموافق 24/6/2012م، من قسم العلوم السياسية، بكلية التجارة والاقتصاد، في جامعة صنعاء، حيث أوصت لجنة المناقشة والحكم جامعة صنعاء ووزارة الخارجية اليمنية بضرورة طباعة ونشر هذه الرسالة على مستوى الجامعات العربية، والسفارات والقنصليات اليمنية والعربية؛ لأهمية الموضوع الذي طرّقه، حتى تستفيد منها الجهات الرسمية ذات العلاقة، ويستفيد الباحثين والدارسين والمهتمين بهكذا دراسات علمية محكّمة ترصد التواصل في الحقب الغابرة والعلاقات بين البلدين في الوقت الحاضر وتنبأ بمستقبلها.

يُعد كتاب العلاقات اليمنية - السودانية سِفْرٌ بحق، فهو غني بالمعلومات التي لا نجدها في بحوث ودراسات أخرى، فقد تخصص في حقل العلاقات الدولية وحلّل بدراسة معمقة موضوع العلاقات اليمنية - السودانية بأدق تفاصيلها من الناحيتين السياسية والجيوستراتيجية بالتحديد، وتطرق إلى منطقة القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر بصورة أشمل، فقد درسهما باستفاضة واحترافية عالية. وهذه كلها تشير إلى أننا أمام كاتب محترف متمكن يعرف خفايا العلاقات الدولية وأدق تفاصيلها، حيث كنت أتوقع أن الدراسة تتكون من عدداً محدوداً من الأبواب والفصول المعتادة، غير أنني ذهلت من المعلومات الدقيقة والمستفيضة، والمراجع الكثيرة والمتنوعة، واللقاءات التي أجراها وسجلها مع عدد من المختصين والمسؤولين، إضافة إلى استعانتة بمكتبة ديوان رئاسة الجمهورية اليمنية، من خلال الوثائق الهامة والمنوعة التي أشار إليها، حيث أغنت حاجته كونها فرشة واسعة من المعلومات الأولية التي تم فرزها وتحليلها ومن ثم جمعها في صورتها الحالية، تضاف إلى رصيده الغني من المصادر والمراجع الكثيرة، والتي استند إليها الباحث في إعداد هذه الدراسة،

وهذا جهد شاق لا يقترب منه إلا قلة من الباحثين المحترفين، وقد طرقه الباحث بقوة وشجاعة دون الاكتراث للمصاعب التي واجهته أثناء إعداد هذه الدراسة، مما أعطى هذه الدراسة القوة لتكون فعلاً إضافة نوعية للمكتبة العربية عامة، وللمكتبتين السودانية واليمنية خاصة.

لقد انطلق الباحث في دراسته المعمقة لعلاقات البلدين الشقيقين اليمن والسودان، مستعرضاً كافة أوجه العلاقات الثنائية، وارتباط كل منهما الوثيق بجناحي البحر الأحمر الشرقي والغربي، مع عدد من الدول الجوار العربية والأفريقية، كما تناول التحديات والمعوقات التي تحد من التفاعل الإيجابي للدفع بعلاقات البلدين نحو التعاون في كافة المجالات، وعمل على دراسة وتحليل هذه التحديات والمعوقات، وأعطى حلولاً ناجعة لتجاوزها تكمن في رؤية الباحث حول الآفاق المستقبلية لعلاقات البلدين، والتي اعتبرها هامة جداً.

أوجز الباحث المقومات المشتركة التي جمعت البلدين في الماضي، وتجمع الشعبين في الحاضر، فتجُمع صنعاء للتعاون يجمعهما، الذي تأسس بصنعاء في أكتوبر 2002م، ويتكون من اليمن والسودان وأثيوبيا والصومال، وهو تجُمع مفتوح لدول منطقة القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر. وأشار المؤلف إلى الجذور التاريخية التي تربط البلدين، والتي تعززت بظهور الإسلام، وازدادت متانة وقوة عبر المراحل التاريخية المتعاقبة.

وغني عن القول أن هذه الدراسة المعمقة كشفت للقارئ وللدارس المتخصص، المؤثرات الحضارية والتاريخية لليمن والسودان، مما يثبت أن التفاعل الحضاري والإنساني للدولتين - الواقعتين على ضفتي البحر الأحمر شرقاً وغرباً - تفاعل واحد، وكما كان ولا يزال بشرياً، فإنه كذلك تفاعل سياسي واقتصادي، نأمل أن تعمل الجهات ذات العلاقة في البلدين على اغتنام هذه الفرص والحرص على تعزيز العلاقات الأخوية، وصولاً إلى تحقيق المزيد من المكاسب وخاصة في المجالات التجارية والاقتصادية والسياسية. وأن تقوية هذه الجوانب سيقود إلى تمتين العلاقات في مختلف المجالات، لاسيما أن موقع اليمن المواجه يتأثر بأحداث منطقة القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر، باعتبار أن هذه المنطقة منطقة صراعات مستمرة منذُ الحقبة الاستعمارية.

إن الخلافات والصراعات الناتجة عن التقسيم الاستعماري للحدود بين دول منطقة القرن الأفريقي لا تزال من الأسباب والعوامل التي أدت إلى عدم الاستقرار في هذه المنطقة الاستراتيجية من العالم، ومنذُ تسعينيات القرن الماضي ودول هذه المنطقة المواجهة لليمن بحراً في حالة عداء وحروب، ومن هذه الصراعات الدائرة في منطقة القرن الأفريقي:

1. الحرب التي دارت بين إريتريا وإثيوبيا، بعد استقلال الأولى عن إثيوبيا، ومع ذلك فإن المشاكل الحدودية بينهما لا تزال قائمة.
 2. تدخل إثيوبيا في الصومال بين فترة وأخرى، بسبب مطالبة الصوماليين بإقليم أوجادين.
 3. وجود مشاكل عديدة بين السودان وعدد من الدول المجاورة.
 4. المستقبل الغامض في علاقات السودان بدولة جنوب السودان الجديدة، التي أعلنت استقلالها عن السودان في يوليو 2011م.
 5. الوضع المتهرب داخل الصومال، والحرب الأهلية الدائرة والتي لم تتوقف منذ رحيل محمد زياد بري عام 1991م.
- هذه القضايا والصراعات الإقليمية في هذه المنطقة تعكس نفسها على الأوضاع في اليمن سلباً، وخاصة مع تدفق مئات الآلاف من اللاجئين والنازحين من دول القرن الأفريقي إلى اليمن، الأمر الذي ضاعف ويضاعف من المشاكل والتحديات الداخلية والخارجية التي تواجه اليمن.
- إن العلاقات اليمنية - السودانية تتميز بالخصوصية، فالروابط بين شعبي البلدين لم تنقطع بالرغم من فتورها رسمياً في بعض المراحل الاستثنائية، حيث أن هذه الروابط بين الشعبين كانت الدافع في أغلب الأحيان للجهات الرسمية لإعادة تنشيط العلاقات بين البلدين والدفع بها نحو الازدهار. تلك هي العلاقات اليمنية - السودانية، التي أرجو من الأجيال القادمة الحفاظ عليها، وتمتينها والنهوض بها، لما فيه خير وسعادة أبناء البلدين.

وأخيراً أهني الباحث الأكاديمي الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي على هذا الإنجاز العلمي، وأتطلع إلى المزيد من إنتاجه العلمي والمعرفي، لرفد معين المعرفة الذي لا ينضب، وليس ذلك بعزيز على من يريد أن يقهر الظلام، وينير الدرب لنفسه وللأجيال القادمة.

السفير الأستاذ الدكتور (البروفيسور) / علي عبدالقوي علي الغفاري

أستاذ العلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية بجامعة صنعاء
رئيس المركز اليمني للدراسات الدبلوماسية والعلاقات الدولية
سفير سابق للجمهورية اليمنية في أكثر من دولة عربية وأجنبية
رئيس أكثر من قطاع ودائرة في وزارة الخارجية للجمهورية اليمنية
يناير 2025م

تقديم

كتاب العلاقات اليمنية - السودانية، كتاب جديد للدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي. الكتاب رائع، ويُعتبر إضافة علمية في مجاله وتخصصه؛ حيث يناقش موضوع العلاقات الدولية بصورة عامة ومكثفة، وعلاقات اليمن بدول القرن الأفريقي بصورة خاصة، ويغوص هذا الكتاب في دراسة العلاقات العربية - العربية، والعربية - الأفريقية بصورة أكثر خصوصية فهو يركز على دراسة العلاقات اليمنية - السودانية بأدق تفاصيلها ويدرسها بعناية.

الكتاب متخصص وثري بالمعلومات القيمة، إضافة إلى المراجع الرصينة، والملاحق المتعددة التي أثرت القيمة العلمية لهذا الكتاب.

علماً أن للدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي عدة كُتب بالإضافة إلى عدد من البحوث والدراسات العلمية الرصينة. وهذا ليس أول تقديم أو تحكيم له، فقد قدمت له عدة كُتب وحكّمت له عدة دراسات وبحوث.

في الختام أتوق إلى الأفضل من الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، وأتمنى له مزيداً من التقدم والإزدهار.

الأستاذ الدكتور (البروفيسور) / مبارك قاسم صالح البطاطي

أستاذ الفلسفة بكلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة صنعاء

يناير 2025 م

تقديم

أهداني الصديق العزيز الباحث الأكاديمي الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، نسخة من كتابه الجديد العلاقات اليمنية - السودانية، والذي سيضاف إلى رصيد إنتاجه العلمي والمعرفي، حيث أن له أكثر من رسالة وأطروحة علمية محكّمة، بالإضافة إلى الكثير من المؤلفات والبحوث والدراسات العلمية المحكّمة باللغتين العربية والإنجليزية. وهذا الكتاب هو في الأصل رسالة ماجستير الأولى له التي نالها - صديقي العزيز - بتقدير إمتياز مع مرتبة الشرف من جامعة صنعاء في 24/6/2012م، وقد أوصت لجنة المناقشة والحكم جامعة صنعاء ووزارة الخارجية اليمنية بطباعتها ونشرها على مستوى الجامعات العربية، والسفارات والقنصليات اليمنية والعربية، والجهات ذات العلاقة.

لقد أَلَفَ الدكتور / عبدالناصر البطاطي هذا الكتاب في ظل ظروف صعبة للغاية، غير أن مثابرته واجتهاده مكنتاه من التوفيق بين التزاماته العملية والأسرية والعلمية، متوجاً صبره واجتهاده بنيل هذه الدرجة العلمية المرموقة عن جدارة واستحقاق. وشعرت بارتياح كبير عندما قرأت مضمون الكتاب ومحتواه، حيث تناول الكاتب موضوع العلاقات اليمنية - السودانية باحترافية عالية، وهو أول من طرق هذا الموضوع بدراسة علمية محكّمة غنية بالمراجع الكثيرة والمتنوعة، والمصادر الأولية، بالإضافة إلى تدعيمها بالملاحق القيّمة. فعلاً هذه الدراسة من الصعوبة بمكان أن تجد مثيل لها من حيث السبق وغزارة المعلومات، وهذا يعني أن المؤلف بذل جهداً استثنائياً.

إن الكتاب الذي بين أيديكم لا يغوص في ثنايا العلاقات اليمنية - السودانية بأدق تفاصيلها وحسب، وإنما يعطي صورة شاملة عن طبيعة العلاقات ومراحلها التاريخية والعوامل والمؤثرات الداخلية والخارجية التي رسمت مسارها خلال العقدين الماضيين، كما رصد الكتاب التفاعلات والاحداث السياسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية في منطقة القرن الأفريقي، وتتبع راصداً دور القوى الإقليمية والدولية التي لعبت أدواراً مختلفة وساهمت مصالحها وردود أفعال سياساتها في تحديد شكل العلاقات بين دول هذه المنطقة الحيوية من العالم.

لقد قسم المؤلف الكتاب إلى أربعة فصول، تناول الأول الإطار العام لدراسة العلاقات اليمنية - السودانية، واشتمل على جذور العلاقات وخلفياتها التاريخية

وأعطى لمحة عن العلاقات العربية - العربية وأولويات السياسة الخارجية اليمنية، أما الفصل الثاني فقد تناول محددات البيئتين الداخلية والخارجية التي حكمت مسار العلاقات اليمنية - السودانية، وتطرق الفصل الثالث إلى مسار العلاقات بصورة أدق وغطى الصراعات في منطقة القرن الأفريقي وأمن البحر الأحمر مشيراً إلى القضايا والأحداث التي حددت شكل وطبيعة العلاقات خلال فترة الدراسة، أما الفصل الرابع والأخير فقد حدد مجالات التعاون بين اليمن والسودان في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية والثقافية والعلمية، والصعوبات التي تقف أمام تطوير العلاقات بين البلدين.

يُعد هذا الكتاب عمل أكاديمي رصين، ويسد فجوة علمية في المكتبة اليمنية والعربية عموماً، ويشكل مرجع مهم لكل الباحثين والمهتمين بموضوع العلاقات اليمنية - السودانية خصوصاً، وموضوع القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر عموماً، فهو غني بالمعلومات القيّمة والتحليل السياسي والإستراتيجي العميق، ولملم بمجمل التفاصيل الدقيقة لمنطقة القرن الأفريقي وإقليم البحر الأحمر، علاوة على تغطيته الشاملة والمركزة لتفاصيل العلاقات بين البلدين الشقيقين اليمن والسودان اللذين يجمعهما تاريخ مشترك وعريق، ويمتلكان حضارة ضاربة جذورها في القَدَم ولهما تأثير كبير في حاضر ومستقبل المنطقة.

وختاماً لا يسعُنِي إلا أن أشيد بهذا المؤلف والأكاديمي الجسور الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي على هذا الإنجاز العلمي، وهنا تصدق على هذا الكتاب مقولة أنه فعلاً السهل الممتنع، فهو غزير بالمعلومات التي قُدمت بطريقة احترافية مركزة ومبسطة وفي نفس الوقت من الصعوبة أن يؤتى بمثله.

الأستاذ / سقاف عمر محسن السقاف

رئيس دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية

مكتب رئاسة الجمهورية - صنعاء

المقدمة

يُعد هذا الكتاب إضافة علمية ذات بُعد إستراتيجي جيوبوليتيكي، يهدف إلى دراسة وتحليل العلاقات اليمنية - السودانية بصورة خاصة، وعلاقات اليمن بدول القرن الأفريقي بصورة عامة. وكونه كتاب أكاديمي متخصص فقد طرق بعمق حقل من حقول العلاقات الدولية والمتمثل في حقل العلاقات اليمنية - السودانية بمفهومها الشامل، التي لم يسبق دراستها وتحليلها من خلال أي دراسة علمية منهجية، وهو ما ركز عليه هذا الكتاب باعتباره تخصص في دراستها وتحليلها بعمق ودقة وإيجاز، إضافة إلى سهولة العرض العلمي والإثراء المعرفي، وهذا ما سيلاحظه القارئ الكريم في كثرة المراجع، والاستناد إلى المصادر الأولية، والجدول الإحصائية، والرسوم البيانية، والخرائط التوضيحية، وإحتوائه على قائمة ملاحق قيّمة.

وهذه جميعها أثرت القيمة العلمية لهذا الكتاب، الذي إحتوت خاتمته على نتائج هذه الدراسة المعمقة، وتصور مستقبلي لتطور أو انحسار العلاقات اليمنية - السودانية وفقاً لمعطيات البيئة الداخلية للبلدين، وكذا التطورات في البيئتين الإقليميتين والدولية وتأثيرها على مسار هذه العلاقات، بالإضافة إلى رؤية مستقبلية لإمكانية تطوير العلاقات اليمنية - السودانية، والتي تُعتبر خلاصة كونها توصيات أو نصائح أسداها المؤلف للجهات ذات العلاقة، والتي إن أخذت في الحسبان من قبل صنّاع القرار في البلدين، ستجعل من العلاقات اليمنية - السودانية إنموذجاً يحتذى به في العلاقات بين الوحدات الدولية.

ونظراً لندرة ومحدودية المؤلفات المتخصصة وتحديداً العلمية المحكّمة في موضوع العلاقات اليمنية - السودانية، فإن هذا الكتاب سيكون أول من طرق هذا الحقل بدراسة علمية منهجية تحاول سد الفراغ أو الفجوة القائمة في دراسات العلاقات اليمنية - السودانية خصوصاً وعلاقات اليمن بدول القرن الأفريقي عمومًا، وإضافة علمية محكّمة تضاف إلى المكتبتين اليمنية والسودانية، علاوة على المكتبة العربية الغراء.

وسعيًا لشمول الفائدة، ونشر المعرفة لتتجاوز حدود لغة الضاد، فقد عمد المؤلف إلى إعداد ترجمة لهذا الكتاب إلى اللغة الإنجليزية، وهي جاهزة إلى حد ما للنشر، حيث ستكون قريباً بإرادة الله وتوفيقه بين يدي القارئ الكريم.

وكلنا رجاء من الله العظيم الكريم، في أن يسدد كل خطواتنا نحو طريق
الإستزادة من معين المعرفة الذي لا ينضب، وأن يلهمنا التوفيق والسداد لما
فيه خير وخدمة البشرية جمعاء.

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية

دوعن - حضرموت

9 / 1 / 2025م

مصطلحات الكتاب¹

هناك مفاهيم سترد في متن هذا الكتاب يرى المؤلف ضرورة توضيحها وهي:

1- العلاقات الدولية: تتفرع إلى ثلاثة فروع جزئية هامة هي: السياسة الدولية، التنظيم الدولي، القانون الدولي.⁽²⁾ حيث إن لهذا المصطلح السياسي العديد من التعريفات منها:

أ- العلاقات الدولية: هناك العديد من المسميات التي تطلق على العلاقات الدولية، فأحياناً تسمى (الشؤون الدولية)، وأحياناً أخرى تسمى (الشؤون العالمية)، وقد تسمى (الشؤون الخارجية أو السياسة الدولية). إلا أن معظم الأساتذة المتخصصين في هذا الحقل يفضلون اسم (العلاقات الدولية) على غيره، لأن لهذا الاسم دلالة بمفرداته، فكلمة (علاقة) توضح فكرة الرابطة الوثيقة التي تجمع بين الدول، إضافة إلى أنها أدق دلالة من كلمة (شؤون)، كما أن كلمة (دولية) تحدد الموضوع، وتبرز أن محور الدراسة لهذا العلم يدور حول الدولة، كما يضيف هؤلاء الأساتذة إلى تفضيلاتهم، عدم وصف العلاقات الدولية بأنها سياسية، لأنه إذا كان الجانب السياسي هو الغالب فيها، فإن لبعض العناصر الأخرى من اقتصادية واجتماعية وثقافية، أهمية وتأثيراً بحيث لا يمكن إهمال دور هذه العناصر والتي لا تقل أهمية عن دور العنصر السياسي.⁽³⁾

ب- العلاقات الدولية: هي تلك العلاقات التي تنشأ بين الدول وشعوبها، والتي تُعنى بالسياسات التي تتبناها هذه الدول نحو بعضها البعض فيما يخص مصالحها الوطنية، كما أن طرق الاتصال المستعملة عديدة، منها الحرب، والعقوبات الاقتصادية، والدعاية وغيرها، إضافة إلى ذلك فهناك طرق

(1) * تعاريف المصطلحات الواردة في هذا الكتاب ليست مطلقة المعنى، ذلك أن كل مفكر أو مؤلف يمكن أن يختار معنى محدد للمصطلح الذي يستعمله في كتابه، وقد رأينا ضرورة إرفاق عدد من التعريفات للمصطلحات التي وردت في متن هذا الكتاب لمساعدة القارئ غير المختص على فهم أفضل للنص.

(2) أ.د. حكيم عبد الوهاب محمد السماوي، ماهية ومجال علم السياسة: دراسة نقدية مقارنة، أبحاث سياسية، صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية، العدد 7، السنة الثانية، مارس 2001، ص 51-52.

(3) د. بطرس بطرس غالي، د. محمود خيرى عيسى، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الإنجلو المصرية، ط 9، 1990م، ص 337. وانظر أيضاً، أ.د. حكيم عبد الوهاب محمد السماوي، مبادئ علم السياسة في الفكرين الإسلامي والغربي، صنعاء: دار الشوكاني للطباعة والنشر، ط 1، 2002م، ص 163-166. وانظر أيضاً، أ.د. حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط 2، 2006م، ص 405-409. وانظر أيضاً، د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط 4، 1984م، ص 18-34.

أخرى للاتصال تتم عبر عمل المؤسسات الدولية، وعقد الأحلاف والائتلافات والتكتلات والممارسات التقليدية المتعارف عليها.⁽¹⁾

ج- العلاقات الدولية: تعرف بأنها مجمل مبادئ وأحكام وضوابط العلاقات والاتصالات والروابط بين الدول أعضاء الجماعة الدولية، في مختلف الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية، إضافة إلى أنها تنظم أصول التعاون وحدود الصراع في شتى الميادين، كما أنها تشمل الأحكام المنطبقة على علاقات أفراد ينتمون لدول مختلفة، وعلاقات أفراد من دولة مع دولة أجنبية، كما يُنظر إلى العلاقات الدولية على أنها الاتصال الرسمي بين الدول والذي يكون في صورة العلاقات الدبلوماسية والقنصلية.⁽²⁾

2- النظام الإقليمي: هناك ثلاثة اتجاهات حول معيار تعريف النظام الإقليمي، أولها ذلك الاتجاه الذي يركز على اعتبارات التقارب الجغرافي، أما الثاني فهو الذي يؤكد على وجود عناصر متماثلة بين الدول التي تدخل في نطاق إقليم ما من النواحي الثقافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية، أما الاتجاه الثالث فينتقد كلا الاتجاهين السابقين، وذلك من خلال اعتباره أن الدول المتجاورة أو المتشابهة لا يُشترط بالضرورة أن تكون على علاقات وثيقة فيما بينها، وأن العامل الحيوي في أي نظام إقليمي هو مدى وجود تفاعلات سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية بين الدول وبعضها البعض.⁽³⁾ على الرغم من وجود معايير لتلك التعاريف إلا أنه لا يوجد اتفاق بين علماء العلاقات الدولية حول وضع تعريف محدد للنظام الإقليمي ومكوناته. إلا أن هناك اتفاقاً عاماً على أن أهم العناصر التي تميز النظام الإقليمي هي:

(1) جيفري روبرتس واليستر أوردز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبد الرحيم الجليبي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999، ص223-224. وانظر أيضاً، أ.د. حكيم عبد الوهاب السماوي، مبادئ علم السياسة في الفكرين الإسلامي والغربي، مصدر سابق ذكره، ص165. وانظر أيضاً، د. إجلال محمد رأفت، د. إبراهيم أحمد نصر الدين، القرن الأفريقي (المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية)، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 1985م، ص112-117. وانظر أيضاً، أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، مناهج بحث علمي (2)، محاضرة رقم (9)، ألقاها أ.د. جلال إبراهيم فقيرة على طلاب برنامج الماجستير الدفعة الرابعة، بكلية التجارة والاقتصاد بجامعة صنعاء، محاضرة غير منشورة، تاريخ 13/6/2004م.

وانظر أيضاً، أ.د. أحمد محمد الكبسي وآخرون، مبادئ العلوم السياسية، صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر، ط1، 2003م، ص184. وانظر أيضاً، د. إسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط2، 2002م، ص9-10.

(2) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ج4، ط3، 1995م، ص141. وانظر أيضاً، أ.د. حكيم عبد الوهاب السماوي، مبادئ علم السياسة...، مصدر سابق ذكره، ص166-167.

(3) جميل مطر، د. علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986م، ص24.

- أنه يتعلق بمنطقة جغرافية معينة، أو ما يعرف بالتقارب الجغرافي.
- إن وحداته تدخل في شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.
- وجود هوية إقليمية، والوعي بالتقارب والتضامن بين أعضاء النظام، إضافة إلى وجود حد أدنى من الانسجام بين وحدات النظام في الجوانب الثقافية، أو الاجتماعية، أو الاقتصادية، أو الإحساس بهوية مشتركة أو بخطر مشترك، سواءً أكان هذا الخطر حتمياً أو محتمل الحدوث.⁽¹⁾

3- القرن الأفريقي²*: هو ذلك الامتداد أو البروز المثلث الشكل من اليابسة، الواقع في الشرق الأفريقي والذي يمتد داخل مياه البحر ليشطرها تقريباً إلى شطرين، الشمالي منه هو البحر الأحمر، والجنوبي منه هو المحيط الهندي، وهذه المنطقة تضم الدول التالية: الصومال، وجيبوتي، وإريتريا، وإثيوبيا، بيد أن بعض الجغرافيين قد وسع الرقعة التي يشملها هذا القرن لتضم السودان، وكينيا، وأوغندا.⁽³⁾ وهناك مفهوم أوسع وهو ما يُسمى بالمفهوم الأمريكي

(1) المصدر السابق، ص 25-26. وانظر أيضاً: أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافي 1990-1997م، رسالة دكتوراه غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، يناير 1999م، ص 31-32.

(2) * وللغائدة هناك مفهوم آخر للقرن الأفريقي أو شبه الجزيرة الصومالية: وهي شبه جزيرة تقع في شرق أفريقيا في المنطقة الواقعة على رأس مضيق باب المندب من الساحل الأفريقي، ويحدها المحيط الهندي جنوباً، والبحر الأحمر شمالاً، وتقع بها حالياً: جيبوتي والصومال وإريتريا وجاورها كينيا وأثيوبيا. القرن الأفريقي منطقة إستراتيجية بالنسبة لآسيا وأفريقيا، فهو يضم مضيق باب المندب، المضيق الذي يفصل بين البحر الأحمر من ناحية والمحيط الهندي وخليج عدن وبحر العرب من ناحية أخرى. يشتهر القرن الأفريقي بزراعة الموز وقصب السكر وتربية الحيوانات كالماعز والإبل. تمر أنهار جوبا وشبيلي خلال القرن، كما يمر في جنوبه خط الاستواء. أهم موانئ المنطقة هي: ميناء بربرة ميناء كسامباوا وميناء جيبوتي. تقدر مساحة القرن الأفريقي بمليونين كم²، ويسكنها أكثر من 90 مليون نسمة. وبالإضافة إلى ذلك فإن تعريف أو مفهوم القرن الأفريقي يجب أن يكون أوسع. فالقرن الأفريقي بالمفهوم الجغرافي يضم أربع دول هي: إريتريا الصومال جيبوتي وأثيوبيا والمفهوم السياسي يضم القرن الأفريقي إضافة لهذه الدول السودان وكينيا ويبلغ عدد سكان هذه الدول أكثر من مائتي مليون نسمة في مساحة تبلغ خمسة ملايين كلم² وبالمفهوم الإستراتيجي يمتد القرن الأفريقي تأثراً وتأثيراً إلى منطقة البحيرات العظمى واليمن والسعودية ومصر. وتعتبر منطقة القرن الأفريقي منطقة ذات أهمية إستراتيجية قصوى بالنسبة للعالم لإطلالها وتحكمها في طريق الملاحاة الأقصر الذي يربط بين آسيا وأفريقيا وأوروبا، ولا تقتصر الأهمية الإستراتيجية للقرن الأفريقي فقط على الموقع الإستراتيجي ولكنها تتعدى ذلك لإرتباطها بجوانب أخرى منها، الإقتصادية حيث يزخر القرن الأفريقي بالثروات الطبيعية وأهمها الماء وفيه ثروات أخرى مثل البترول والغاز والذهب واليورانيوم وغيرها، وهذه الثروات لم تَلَقْ حظها في الكشف والتنقيب لأسباب عدة منها: النزاعات العرقية والصراعات السياسية والحروب الأهلية وحروب الحدود وغيرها، التي يتم تغذيتها من أطراف خارجية لها أهداف متعددة. ورغم هذه الأهمية التي تتمتع بها منطقة القرن الأفريقي إلا أنها مازالت تعاني من مشاكل الفقر والتخلف وعدم الاستقرار بفعل ما ذكر سابقاً، كما أنها تعاني في الوقت الحاضر من أزمتي مجاعة وجفاف خطيرتين.

(3) د. عبدالرحمن محمد حمود الوجيه، تجمع صنعاء والتنظيم الدولي الإقليمي، أوراق يمانية، صنعاء: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد 36، أكتوبر 2005م، ص 21. وانظر أيضاً، د. قائد محمد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، ط 1، 2000م، ص 13.

والمشار إليه في الأدبيات الأمريكية بالقرن الأفريقي الكبير، الذي يحوي منطقة البحيرات العظمى في وسط القارة الأفريقية. وحديثاً أصبحت الدلالة السياسية لمصطلح القرن الأفريقي تتعدى حدود الدلالة الجغرافية حتى في معناها الواسع، لأنها أصبحت تضم اليمن والسعودية (الجزيرة والخليج، بالإضافة للقرن الأفريقي الكبير)، وربما في هذا إشارة ولو جزئية إلى أن هذه المنطقة تقع داخل الإقليم الذي أصبح يُعرف باسم (قوس الأزمة).⁽¹⁾

4- جنوب البحر الأحمر: هي تلك المنطقة التي تكتسب أهميتها من كونها تتحكم بالمدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وذلك من خلال قربها وإشرافها على مضيق باب المندب. وتتكون هذه المنطقة من الدول المطلة على السواحل الجنوبية للبحر الأحمر، أي أنها تشمل اليمن والدول المقابلة لها على الساحل الأفريقي، وهي إريتريا، وجيبوتي، والصومال، وهي الأساس في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة للسودان وإثيوبيا، وكينيا، وأوغندا.⁽²⁾

5- تجمع صنعاء للتعاون: هو تجمع يضم اليمن والسودان وإثيوبيا، والذي أعلن عن تأسيسه في ختام القمة الثلاثية لقادة اليمن والسودان وإثيوبيا، التي انعقدت في صنعاء خلال الفترة بين 13-15 أكتوبر 2002م. وفي نهاية ديسمبر 2003م تم إقرار اتفاقية تأسيس التجمع، والتأكيد على أن هذا التجمع هو تجمع إقليمي مفتوح أمام دول القرن الأفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر، وقد تم قبول الصومال كعضو في تجمع صنعاء للتعاون، أثناء القمة الثالثة للتجمع، التي انعقدت في العاصمة السودانية الخرطوم في 27 ديسمبر عام 2004م.⁽³⁾

6- قوس الأزمة: مصطلح جيوسياسي حديث، يطلق على المنطقة الجغرافية التي تضم القرن الأفريقي وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الخليج العربي، وتتسم هذه المنطقة الجغرافية بالصراعات الملتهبة التي لا تنتهي، بل تتجدد وتتكاثر بين الفينة والأخرى، بفعل تضارب المصالح بين الوحدات الدولية، بالإضافة إلى عوامل أخرى متعددة ومتداخلة.⁽⁴⁾

(1) د. عبدالرحمن محمد حمود الوجيه، مصدر سابق ذكره، ص 20.

(2) المصدر السابق، ص 21. وانظر أيضاً، د. محمد علي حوات، مضيق باب المندب (الأهمية الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي)، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 1، د. ت، ص 5.

(3) د. عبدالرحمن محمد حمود الوجيه، مصدر سابق ذكره، ص 15-20. وانظر أيضاً، د. علي عبدالقوي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون، صنعاء: مطابع دائرة التوجيه المعنوي، ط 1، 2006م، ص 19-25.

(4) جميل مطر، قوس الأزمات الإقليمية، بيروت: دار الفارابي للنشر والتوزيع، ط 1، 2014م، ص 42-97. وانظر أيضاً،

7- الدبلوماسية: هي لفظة مأخوذة من الكلمة اللاتينية diploma والتي تعني وثيقة رسمية، وهي بدورها مشتقة من الكلمة اليونانية δῖπλωμα والتي تعني ورقة أو وثيقة مطوية، والدبلوماسية؛ هي نظم ووسائل الاتصال بين الدول الأعضاء في الجماعة الدولية، كما أنها وسيلة إجراء المفاوضات بين الأمم. وفي هذا المعنى فإنها تشتمل على صياغة السياسات التي تتبعها الأمم لكي تؤثر على الأمم الأخرى. وعندما يفشل التفاوض أثناء أزمة كبيرة، فإن الحرب تنشب في أغلب الأحيان. ومن الناحية التقليدية يُشار إلى فن التفاوض على أنه الممارسة الرسمية التي تتبعها معظم الأمم في إرسال ممثلين يعيشون في بلدان أخرى، وهؤلاء الممثلون المفاوضات يُعرفون بالدبلوماسيين ويساعدون على استمرارية العلاقات بين بلادهم والبلاد التي يخدمون فيها، وهم يعملون من أجل مكاسب سياسية أو إقتصادية لبلادهم ولتحسين التعامل الدولي. هناك أنواع كثيرة للدبلوماسية فمن حيث أطراف العلاقات الدولية؛ فهناك الدبلوماسية الثنائية، والدبلوماسية الجماعية أو البرلمانية وغيرها. ومن حيث أسلوب الممارسة؛ فهناك الدبلوماسية الرقمية، والإنسانية، والخشنة، والناعمة، والعامة، والشعبية، والعلمية، والإقتصادية، والثقافية، والعسكرية، والهجومية، والدفاعية،... الخ.⁽¹⁾

8- القنصلية: هي المبنى أو المكاتب التي يستخدمها القنصل، والقنصل هو موظف معين من حكومة دولة معينة في بلد آخر حتى يمثل دولته ويقوم على مصالح الدولة ومواطنيها القاطنين في تلك الدولة، مثل تحسين التجارة بين البلدين، والقيام بالأعمال الروتينية؛ مثل تجديد جوازات السفر، وإصدار تأشيرات السفر، ومن الجدير بالذكر أن القنصل لا يتمتع بالحصانة الدبلوماسية الكاملة، ولكن تندرج بعض الأمور تحت هذه الحصانة؛ مثل المراسلات، والوثائق والأوراق الرسمية بين القنصل وحكومته. لم يبدأ العمل على نظام القنصليات في العالم حتى بداية القرن التاسع عشر في فرنسا، والذي أسس

أحمد عاطف، عمق إستراتيجي: دوافع الأهتمام الخليجي بمنطقة القرن الأفريقي، المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة، شبكة الأنترنت الموقع: <https://Future.com/ar/Mainpage/Item/883/>
وانظر أيضاً، سميرة رجب، قوس الأزمات والشرق الأوسط الجديد، شبكة البصرة، شبكة الأنترنت الموقع: http://albasrah.net/ar_articles_2016/0316/samira_270316.htm
وانظر أيضاً، مصطفى الحسيني، قوس الأزمة، موقع بنت جبيل اللبناني، شبكة الأنترنت الموقع: http://www.bintjbeil.com/articles/ar/021113_alhusaini.html

(1) لمعرفة المزيد الرجوع إلى شبكة الأنترنت المواقع:

<https://www.politicsdz.com/category>

https://sia-sy.net/?page_id=838

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

تقديم الخدمة المدنية للمواطنين، واعتمدت تدريجياً في الدول الأخرى واحدة تلو الأخرى، وقد استمدت هذه الفكرة من مكتب لبعض القضاة في مدن العصور الوسطى، والتي كانت تقوم بتسوية وحل النزاعات التجارية بين الدول، ومع نمو التجارة عالمياً، أصبح من البديهي تعيين وكلاء بنفس القوة والسلطات المماثلة في البلد التي يتواجدون فيها، وغالباً ما يعملون على تنفيذ الأعمال التي يقوم بها القنصل. القنصلية عبارة عن مكتب فرعي، أو مكتب مصغر لسفارة دولة ما في البلد الأجنبي الذي توجد فيه، وتقع القنصليات غالباً في أكبر مدينة سياحية أو تجارية في البلد التي توجد فيها، تقوم القنصلية أو القنصل على إتمام المهام الدبلوماسية الثانوية؛ مثل إصدار تأشيرة (فيزا) السفر، وتحسين العلاقات التجارية بين البلدين، والاهتمام بشؤون المهاجرين، والسيّاح، والمغتربين فيها، على النقيض من السفارات التي توجد دائماً في عواصم الدول، والتي تُعتبر المسؤولة الرئيسية والتي تمثل بلدها الأم، وتتعامل مع جميع القضايا الدبلوماسية، وتحافظ على حقوق مواطنيها، وكبير الدبلوماسيين الموجودين في القنصلية هو القنصل أو القنصل العام، أما السفير؛ هو أعلى رتبة بين موظفي السفارة التي يوجد فيها.⁽¹⁾

9- عصبة الأمم (League of Nations): هي منظمة دولية تم تأسيسها بعد الحرب العالمية الأولى والهدف من إنشائها هو التقليل من عملية التسلح العالمية وفك النزاعات قبل أن تتطور لتصبح نزاعاً مسلحاً كما حدث في الحرب العالمية الأولى. وأثبتت المؤسسة فشلها في مواجهة القوى النازية والفاشية في العالم ومنعها وقوع الحرب العالمية الثانية مما تطلب استبدالها بهيئة الأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية.⁽²⁾

10- الأمم المتحدة (United Nations): هي منظمة دولية أهدافها المعلنة هي التعاون في مجالات القانون الدولي، الأمن الدولي، التنمية الاقتصادية، التغيير نحو الأفضل والتقدم الاجتماعي، حقوق الإنسان، وتحقيق السلام العالمي. وقد

(1) للتعلم أكثر في الموضوع الرجاء الرجوع إلى الشبكة العنكبوتية (الأنترنت) المواقع:

<https://www.alfalq.com/?p=9368>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

(2) للإستزادة الرجوع إلى شبكة الأنترنت المواقع:

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

تأسست منظمة الأمم المتحدة في 24 أكتوبر 1945م بعد الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة لتحل محل عصبة الأمم، وتهدف إلى إيقاف الحرب بين البلدان وإيجاد مساحة من الحوار بينهم. ويعمل تحت مظلتها منظمات فرعية متعددة لتقوم بتحقيق المهام الخاصة بها. وتؤكد وثائق الأمم المتحدة أن لها هدفين رئيسيين هما: السلم والكرامة الإنسانية. فإذا اندلع قتال بين قطرين أو أكثر في أي مكان يجوز أن يُطلب من الأمم المتحدة التدخل لمحاولة وقفه، وبعد توقف القتال يجوز للأمم المتحدة القيام بوضع التدابير اللازمة لمنع تكراره مرة أخرى، ولكن الأمم المتحدة تحاول قبل كل شيء معالجة المشاكل والنزاعات قبل أن تتفاقم وتؤدي للقتال. ومن أهداف الأمم المتحدة الأساسية تحديد أسباب الحرب لإيجاد الوسائل الكفيلة بإزالتها.⁽¹⁾

11- الجامعة العربية: هي منظمة إقليمية تضم دول في الشرق الأوسط وأفريقيا ويُعتبر أعضائها دولاً عربية، وقد تأسست في 22 مارس 1945م، وكانت سبع دول عربية هي المؤسسة (مصر، العراق، سوريا، الأردن، لبنان، السعودية، اليمن) ومن ثم أنضمت إليها دولاً عربية أخرى تباعاً حتى وصل عددها حالياً إلى 22 دولة. وينص ميثاقها على التنسيق بين الدول الأعضاء في الشؤون الاقتصادية، والعلاقات التجارية، والاتصالات، والعلاقات الثقافية، والعلاقات الاجتماعية والصحة، وكذا التنسيق في أمور الجنسيات ووثائق وأذونات السفر. المقر الدائم لجامعة الدول العربية هو مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية، وقد تعاقب على رئاستها عدة أمناء عامين معظمهم من مصر.⁽²⁾ المجموع الكلي لمساحة الدول الأعضاء في المنظمة 13,602,171 كم² بدون الصحراء الغربية (الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية)، ويزيد عدد المقيمين فيها على 400 مليون نسمة. وعندما اجتمعت اللجنة التحضيرية من الممثلين عن كل من سوريا ولبنان والأردن والعراق ومصر واليمن (بصفة مراقب) في الفترة 25 سبتمبر إلى 7 أكتوبر 1944م رجحت الإتجاه الداعي إلى وحدة الدول العربية

(1) للمزيد الرجوع إلى شبكة الأنترنت المواقع:

<https://www.politicsdz.com/category>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

(2) والأمين العام لجامعة الدول العربية الوحيد من غير الجنسية المصرية هو السياسي التونسي الشاذلي القليبي (سبتمبر 1925م - 13 مايو 2020م) وهو سياسي تونسي مخضرم شغل منصب أمين عام جامعة الدول العربية من عام 1979م وحتى عام 1990م، عندما كان مقرها تونس بعد إتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، استقال خلال الحشد الأمريكي على العراق 1990م - 1991م قبيل حرب الخليج الثانية لاعتراضه على الحرب الأجنبية على العراق.

المستقلة بما لا يمس استقلالها وسيادتها. كما استقرت على تسمية الرابطة المجسدة لهذه الوحدة بجامعة الدول العربية. وعلى ضوء ذلك تم التوصل إلى بروتوكول الإسكندرية الذي صار أول وثيقة تخص الجامعة. وفي 22 مارس 1945 تم التوقيع على ميثاق جامعة الدول العربية من قبل مندوبي الدول العربية عدا السعودية واليمن اللتين وقعتا على الميثاق في وقت لاحق. وحضر جلسة التوقيع ممثل الأحزاب الفلسطينية وأصبح يوم 22 مارس من كل عام هو يوم الاحتفال بالعيد السنوي لجامعة الدول العربية.⁽¹⁾

12- المؤتمر الإسلامي: منظمة المؤتمر الإسلامي أطلق عليها حديثاً اسم منظمة التعاون الإسلامي، ويرمز لها بالرمز (OIC)، وقد أنضم لعضويتها سبع وخمسون دولة، وتُعتبر بمثابة الصوت الجماعي للعالم الإسلامي بالرغم من عدم انضمام جميع الدول الإسلامية لعضويتها، تركز هذه المنظمة جُل اهتمامها على حماية مصالح المسلمين الحيوية في كافة بقاع الأرض، ويتراوح عدد المسلمين ما بين 1.5 مليار و2 مليار نسمة، وتُعتبر هذه المنظمة عضواً دائماً في الأمم المتحدة، حيث أنها تضم معظم الدول المسلمة في جميع القارات لعضويتها. يعود تاريخ تأسيس هذه المنظمة إلى الخامس والعشرين من شهر أيلول سبتمبر عام 1969م، وذلك بعد أن وقعت حادثة حرق المسجد الأقصى في واحد وعشرين من شهر آب أغسطس من نفس العام، وانتفض زعماء العالم الإسلامي وعقدوا اجتماعاً أفضى إلى تأسيس هذه المنظمة، وتم خلال هذا الاجتماع رسم المبادئ الأساسية الواجب انتهاجها للحفاظ على كرامة المسلم وشرفه وحمايتهم، والمتمثلة بالمسجد الأقصى، وقبة الصخرة والتي تُعتبر رابطاً مشتركاً بين جميع الطوائف المسلمة، واتخذت هذه المنظمة من مدينة جدة في السعودية مقراً لها، والدول الأعضاء في المنظمة تُعتبر مدينة جدة في السعودية مقراً مؤقتاً إلى حين تحرير القدس من الدنس الصهيوني، لتصبح مقراً دائماً لهذه المنظمة، وفي فبراير من عام 1972م تم عقد الجلسة الثالثة لوزراء

(1) للمزيد أنظر:

<http://vocabularies.unesco.org/browser/thesaurus/en/page/?uri=http://vocabularies.unesco.org/thesaurus/concept748>

13/05/https://web.archive.org/web/20200513140709/https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2020

-1.32/21.70/https://www.openstreetmap.org/relation/5441968#map=4

<https://brockhaus.de/ecs/enzy/article/klibi-chedli>

<https://ar.wikipedia.org>

الخارجية للدول الأعضاء في المنظمة، وترتب عنه إيجاد دستور خاص بالمنظمة يدعم علاقات التعاون بين دول العالم الإسلامي وتقويتها في كافة المجالات.⁽¹⁾

13- الاتحاد الأوروبي: هو اتحاد سياسي اقتصادي يضم 28 دولة من دول القارة الأوروبية، ويقدر عدد سكان الاتحاد الأوروبي بنحو 513 مليون نسمة ويُعتبر من أكبر التكتلات التجارية في العالم، ويشار إليه باختصار (EU)، وتجمع الدول الأعضاء عملة واحدة هي اليورو، ويوحد الاتحاد الأوروبي بين دول كبرى مثل ألمانيا والتي يبلغ عدد سكانها تقريباً 81 مليون نسمة، وفرنسا التي يبلغ عدد سكانها نحو 66 مليون نسمة، ودول صغيرة مثل مالطا (420,000 نسمة) ولوكسمبورغ (550,000 نسمة). ويمتد الاتحاد الأوروبي من البحر الأبيض المتوسط جنوباً إلى الدائرة القطبية الشمالية شمالاً، ومن البحر الأسود شرقاً إلى المحيط الأطلسي غرباً. وفيه تنوع ثقافي واسع تؤكد اللغات الأربع والعشرين الرسمية التي تأتي في مقدمة العديد من اللغات الأخرى التي يتحدثها السكان الإقليميون والمهاجرون. ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي للاتحاد الأوروبي حوالي 14 تريليون يورو، وتمثل السوق الموحدة المحلية واحدة من أهم سمات الاتحاد الأوروبي، وتعني السوق الموحدة؛ حركة السلع والخدمات والأموال والأفراد بكل حرية بين دول الاتحاد الأوروبي دون قيود أو ما يسمى في الغالب بالحرية الأربع، وهذا يسمح بتحقيق كفاءة اقتصادية أكبر وزيادة التنوع في المعروض. تشترك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي في مجموعة من القوانين والحقوق والواجبات، ومن حيث المبدأ تلغي تشريعات الاتحاد الأوروبي القوانين واللوائح الوطنية، وتتعامل مع كل الموضوعات التي قررت الدول الأعضاء اتخاذ الإجراءات حيالها على مستوى الاتحاد الأوروبي أكثر فاعلية أو كفاءة من اتخاذها على المستوى الوطني.⁽²⁾

(1) للفائدة الرجوع إلى المواقع التالية:

<https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8332&language=ar-BH>

<https://www.sesric.org/activities-oic-un-coordination-ar.php>

<https://www.sesric.org/oic-member-countries-ar.php>

<https://www.oic-oci.org/home/?lan=ar>

<https://www.unrwa.org/ar/tags>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

(2) لطلب المزيد الرجوع إلى المواقع التالية:

<https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

14- الاتحاد الأفريقي: هو منظمة دولية تتألف من 55 دولة أفريقية. تأسس الاتحاد في 9 يوليو 2002م، متشكلاً خلفاً لمنظمة الوحدة الأفريقية. تتخذ أهم قرارات الاتحاد في اجتماع نصف سنوي لرؤساء الدول وممثلي حكومات الدول الأعضاء من خلال ما يسمى بالجمعية العامة للاتحاد الأفريقي. يقع مقر الأمانة العامة ولجنة الاتحاد الأفريقي بأديس أبابا في إثيوبيا. في اجتماع الجمعية العامة للاتحاد في فبراير 2009 الذي ترأسه الزعيم الليبي معمر القذافي، أعلن عن حل لجنة الاتحاد الأفريقي وإنشاء سلطة الاتحاد الأفريقي.⁽¹⁾

15- العلمانية: وتُعرف العلمانية بالإنجليزية (Secularism)؛ هي عبارة عن مجموعة من المعتقدات التي تُشير إلى أنه لا يجوز أن يُشارك الدين في المجالات السياسية والاجتماعية للدول، كما تكفل الحق في عدم اعتناق دين معين وعدم تبني دين معين كدين رسمي للدولة، وبمعنى عام فإن هذا المصطلح يشير إلى الرأي القائل بأن الأنشطة البشرية والقرارات -وخصوصاً السياسية منها- يجب أن تكون غير خاضعة لتأثير المؤسسات الدينية. إن العلمانية أو العلمانية أو اللائكية أو الدنيوية؛ هي المبدأ القائم على فصل الحكومة ومؤسساتها والسلطة السياسية عن السلطة الدينية أو الشخصيات الدينية، وتختلف مبادئ العلمانية باختلاف أنواعها فقد تعني عدم قيام الحكومة أو الدولة بإجبار أي أحد على اعتناق وتبني معتقد أو دين أو تقليد معين لأسباب ذاتية غير موضوعية. كما تُعرّف العلمانية بأنها؛ النظام الفلسفي الاجتماعي أو السياسي الذي يرفض كافة الأشكال الدينية من خلال فصل المسائل السياسية عن عناصر الدين، ومن تعريفاتها أيضاً؛ هي الآراء التي تسعى إلى استبعاد الأسس الدينية عن كافة الشؤون المحلية المدنية للدول. تعود جذور العلمانية إلى الفلسفة اليونانية القديمة، غير أنها خرجت بمفهومها الحديث خلال عصر التنوير الأوروبي على يد عدد من مفكري عصر التنوير من أمثال جون لوك ودينيس ديدرو وفولتير وباروخ سبينوزا وجيمس ماديسون وتوماس جفرسون وتوماس

(1) للبحث عن المزيد الرجاء الرجوع للروابط التالية:

<https://au.int/ar/content-visibility-tags/au-frontpage>

<https://archive.crin.org/ar/lthd-lfryqy.html>

<https://www.unhcr.org/ar/5cd12b794.html>

https://arabic.cnn.com/tag/african_union

<https://news.un.org/ar/tags/lthd-lfryqy>

<https://www.france24.com/ar>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://au.int/ar/node/3587>

بين، وعلى يد عدد من أعلام الفكر الحر خلال العصر الحديث من أمثال بيرتراند راسل وكريستوفر هيتشنز. وينطبق نفس المفهوم على الكون والأجرام السماوية عندما يُفسَّر النظام الكوني بصورة دنيوية بحثة بعيداً عن الدين في محاولة لإيجاد تفسير للكون ومكوناته. ولا تُعتبر العلمانية شيئاً جامداً بل هي قابلة للتحديث والتكيف حسب ظروف الدول التي تتبناها، وتختلف حدة تطبيقها ودعمها من قبل الأحزاب أو الجمعيات الداعمة لها بين مختلف مناطق العالم. كما أنه لا تُعتبر العلمانية في ذاتها ضد الدين بل تقف على الحياد منه، ففي الولايات المتحدة مثلاً وُجد أنَّ العلمانية خدمت الدين من تدخل الدولة والحكومة وليس العكس، وقد يعتبرها البعض جزءاً من (التيار الإلحادي) كما جاء في (الموسوعة العربية العالمية) الصادرة في السعودية.

وإذا أمعنَّا النظر سنجد أن ظهور العلمانية بمفهومها الحديث قد ظهرت في أوروبا وأثرت على العديد من المجالات السياسية، والدينية، والاجتماعية، والاقتصادية مما ساهم في تطورها بالتدريج، وتعود بدايات العلمانية إلى ظهور الصراع بين الكنيسة والعلوم، إذ تبنت المؤسسة الكنسية مجموعة من النظريات العلمية القديمة ومن ثم ربطتها مع الدين، وعند تطور العلوم ظهر أنَّ الكثير من أفكار الكنيسة غير صحيحة، مما أدى إلى اندلاع حرب بين العلماء والمُفكرين من جهة، والكنيسة من جهة أخرى. في القرن السابع عشر للميلاد تم تعزيز أفكار العلمانية بعد ظهور الحاجة إلى فصل الدولة عن الكنيسة في أوروبا بسبب انتشار التأثير الكنسي على كلٍّ من السياسة والاقتصاد إضافة إلى ظهور العديد من التأثيرات السلبية الناتجة عن الحروب بين الطوائف المسيحية الأوروبية، والتحدي الواضح بين العلم والمعارف الدينية، وفي نهايات القرن العشرين للميلاد أصبحت العلمانية من المصطلحات والنظم الفكرية المنتشرة على نطاق واسع.⁽¹⁾

16- العولمة: تُعرف العولمة بالإنجليزية (Globalization)، وتعني جعل الشيء عالمي أو دولي الانتشار في مده أو تطبيقه. وهي العملية التي تقوم بها المؤسسات التجارية، وتكون من خلالها العولمة عملية اقتصادية في المقام الأول،

(1) لمزيد من المعرفة في الروابط التالية:

<https://ar.qantara.de/content/d-hynr-bylyfyld-lmslmwn-fy-dwl-lqnwn-llmny>

<https://www.jadaliyya.com/Details/40071>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://mawdoo3.com>

ثم سياسية، ويتبع ذلك الجوانب الاجتماعية والثقافية وهكذا. كما أن العولمة لا تعترف بالحدود الجغرافية لأي بلد بل جعلت من العالم قرية صغيرة. يستخدم مفهوم العولمة لوصف كل العمليات التي تكتسب بها العلاقات الاجتماعية نوعاً من عدم الفصل وتلاشي المسافة، حيث تجري الحياة في العالم كأنها في مكان واحد - قرية واحدة صغيرة- ويعرف المفكر البريطاني رونالد روبرتسون العولمة بأنها؛ اتجاه تاريخي نحو انكماش العالم وزيادة وعي الأفراد والمجتمعات بهذا الانكماش. كما يعرفها مالكوم واترز مؤلف كتاب العولمة بأنها؛ كل المستجدات والتطورات التي تسعى بقصد أو بدون قصد إلى دمج سكان العالم في مجتمع عالمي واحد.

إنَّ العولمة مصطلح جديد يعبر عن ظاهرة قديمة، أدت إلى جعل العالم قرية إلكترونية صغيرة تترايط أجزاءها عن طريق الأقمار الصناعية والاتصالات الفضائية والقنوات التلفزيونية، وللعلم أن المستقبل كفيل بخلق آليات ربط أوسع تفوق الخيال، وقد ورد عن علماء التاريخ أنَّ العولمة ليست ظاهرة جديدة بل قديمة ترجع في أصلها وبداياتها إلى نهاية القرن السادس عشر الميلادي، حيث ظهرت مع بداية الاستعمار الغربي لآسيا والأمريكتين، ثم ارتبطت بتطور النظام التجاري الحديث في أوروبا، مما أدى إلى ظهور نظام عالمي معقد اتصف بالعالمية ثم أُطلق عليه اسم العولمة، وقد رأى الباحثون أن العولمة تقوم على أربع عمليات أساسية هي؛ المنافسة الكبيرة بين القوى العالمية العظمى، وانتشار عولمة الإنتاج وتبادل السلع، والابتكار والإبداع التكنولوجي، والتحديث المستمر.

تُعرَّف العولمة لغة بأنها مصدر الفعل عَوَّلَمَ، وهي حرية انتقال المعلومات، وتدفق رؤوس الأموال، والأفكار المختلفة، والتكنولوجيا، والمنتجات والسلع، كما تمثل انتقال البشر أيضاً بين المجتمعات الإنسانية المختلفة، حيث يؤدي ذلك إلى جعل العالم أشبه بقرية صغيرة، وقد تم تحليل لفظ العولمة لغوياً ليعني تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليكتسب الصفة العالمية، وقد ترجم البعض مصطلح العولمة بالكونية وبالكوكبية، وقيل: العولمة هي الشمولية، ويُعد لفظ العولمة الأشهر بينها، فقد اشتهر بين الباحثين وأصبح الأكثر شيوعاً بين الاقتصاديين، والسياسيين، والإعلاميين. والعولمة اصطلاحاً، حيث يُشير مصطلح العولمة إلى عملية تحويل جميع الظواهر سواء كانت محلية أو إقليمية إلى ظواهر عالمية، كما يتم من خلالها تعزيز الترابط بين الشعوب في شتى أنحاء العالم

بهدف توحيد جهودهم وقيادتها نحو الأفضل وعلى جميع المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية. كثُرت الآراء واختلفت وجهات النظر حول تعريف العولمة وذلك بسبب غموض مفهومها، فأصبح للسياسيين تعريف خاص بهم، وللإجتماعيين تعريف خاص بهم أيضاً وهكذا، إلى أن تم تقسيم التعريفات جميعها إلى ثلاثة أنواع رئيسية هي: ظاهرة اقتصادية، وثورة تكنولوجية واجتماعية، إلا أنه غالباً ما يتم استخدام مفهوم العولمة للإشارة إلى عولمة الاقتصاد والمقصود به تجميع الاقتصاد القومي وتحويله إلى اقتصاد عالمي، وذلك من خلال مجالات مختلفة مثل التجارة، وتدفق رؤوس الأموال، وهجرات الأفراد، والاستثمارات الأجنبية، واستخدام وسائل التكنولوجيا بكثرة، ويعود تعدد تعريفات العولمة إلى تأثير انحيازات الباحثين الإيديولوجية واتجاهاتهم برّفض أو قبول العولمة. وقد عرّف صندوق النقد الدولي العولمة على أنها التعاون الاقتصادي المتنامي لدول العالم أجمعها، والذي يوثقه زيادة حجم تبادل السلع والخدمات وتنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى زيادة تدفق رؤوس الأموال بين الدول، وانتشار التكنولوجيا في مختلف أنحاء العالم. أما قاموس ويبسترز (Websters) فقد عرف العولمة على أنها إكساب الأمور طابعاً عالمياً وجعل نطاقه ذا صبغة عالمية أيضاً. ويمكن القول وبشكل عام إنّ العولمة نظام عالمي قائم على العقل الإلكتروني والثورة المعلوماتية التي تقوم بدورها على الإبداع التقني اللامحدود، ودون وضع أي اعتبار للأنظمة والقيم والثقافات والحدود الجغرافية والسياسية في العالم. مجالات العولمة هي: العولمة الاقتصادية، العولمة السياسية، العولمة الثقافية، العولمة الإعلامية.⁽¹⁾

17- الأيديولوجيا: الأيديولوجيا أو الأيديولوجية (Ideology)؛ وهذا المصطلح بوصفه مفهوماً حديثاً، إلا أن التعريف الأكثر تكاملاً يحدد الأيديولوجيا بأنها النسق الكلي للأفكار والمعتقدات والاتجاهات العامة الكامنة في أنماط سلوكية معينة. وهي تساعد على تفسير الأسس الأخلاقية للفعل الواقعي، وتعمل على توجيهه. وللنسق المقدرة على تبرير السلوك الشخصي، وإضفاء المشروعية على النظام القائم والدفاع عنه. فضلاً عن أن الأيديولوجيا أصبحت نسقاً قابلاً للتغير استجابة للتغيرات الراهنة والمتوقعة، سواء كانت على المستوى المحلي أو

(1) متابعة المزيد راجع المواقع التالية:

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.aljazeera.net>

<https://mawdoo3.com>

العالمي. يُعد دي تراسي أول من وضع هذا المصطلح في عصر التنوير، في كتابه (عناصر الأيديولوجية)، ويعني تراسي بالأيديولوجية علم الأفكار، أو العلم الذي يدرس مدى صحة أو خطأ الأفكار التي يحملها الناس. هذه الأفكار التي تُبنى منها النظريات والفرضيات التي تتلاءم مع العمليات العقلية لأعضاء المجتمع. وقد انتشر استعمال هذا الاصطلاح بحيث أصبح لا يعني علم الأفكار فحسب، بل النظام الفكري والعاطفي الشامل الذي يُعبر عن مواقف الأفراد من العالم والمجتمع والإنسان. وقد طُبّق هذا الاصطلاح بصورة خاصة على المواقف السياسية، التي هي أساس العمل السياسي وأساس تنفيذه وشرعيته. والأيديولوجية السياسية هي الأيديولوجيا التي يلتزم بها ويتقيد بها رجال السياسة والمفكرون إلى درجة كبيرة، بحيث تؤثر على حديثهم وسلوكهم السياسي، وتحدد إطار علاقاتهم السياسية بالفئات الاجتماعية المختلفة. الأيديولوجيا السياسية التي تؤمن بها الفئات الاجتماعية المختلفة في المجتمع، قد تتضارب مع بعضها، أو تتسم بالأسلوب الإصلاحي أو الثوري، الذي يهدف إلى تغيير واقع المجتمع وظروفه، ولكن جميع الأيديولوجيات تكون متشابهة في شيء واحد، وهو أسلوبها العاطفي وطبيعتها المحركة لعقول الجماهير. ومن ثم، تُعبر الأيديولوجيا، بصورة عامة، عن أفكار يعجز العلم الموضوعي عن برهان حقيقتها وشرعيتها، لكن قوة هذه الأفكار تظهر من خلال نغمتها العاطفية وأسلوبها المحرك للجماهير، والذي يتناسب مع الحدث الاجتماعي الذي يمكن القيام به. أما المفهوم الماركسي للأيديولوجيا، فيُعبر عن شكل وطبيعة الأفكار التي تعكس مصالح الطبقة الحاكمة، التي تتناقض مع طموحات وأهداف الطبقة المحكومة، خصوصاً في المجتمع الرأسمالي.

ومفهوم الأيديولوجيا يتلخص في أنها علم الأفكار وأصبحت تطلق الآن على علم الاجتماع السياسي تحديداً ومفهوم الإيديولوجيا مفهوم متعدد الاستخدامات والتعريفات، فمثلاً يعرفه قاموس علم الاجتماع بمفهوم محايد باعتباره نسقاً من المعتقدات والمفاهيم (واقعية ومعيارية) تسعى إلى تفسير ظواهر اجتماعية معقدة من خلال منطق يوجه ويبسط الاختيارات السياسية أو الاجتماعية للأفراد والجماعات وهي من منظور آخر نظام الأفكار المتداخلة كالمعتقدات والأساطير التي تؤمن بها جماعة معينة أو مجتمع ما وتعكس مصالحها واهتماماتها الاجتماعية والأخلاقية والدينية والسياسية والاقتصادية وتبررها في نفس الوقت.

أما فيما يخص مستويات الأيديولوجيا فقد حددها كارل مانهايم في كتابه الأيديولوجيا واليوتوبيا إلى مستويين هما:

- المستوى التقويمي: وهو يتعامل مع الأيديولوجيا على أساس أنها تتضمن أحكاماً تُعنى بواقع الأفكار، وبناءات الوعي.
- المستوى الدينامي: فيما يتناول المستوى الدينامي الأيديولوجيا من خلال سمتها الدينامية، على أساس أن هذه الأحكام دائماً ما تُقاس من طريق الواقع، ذلك الواقع الذي يحيا في ظل تدفق ثابت أو جريان دائم.
- وبالنسبة إلى أنماط الأيديولوجيا يشير مانهايم إلى ما أسماه بالتشوه الأيديولوجي والوعي الزائف، أي التفسير غير الصادق الذي يضعه شخص ما. وهذا ما أكد عليه ديفيد هوكس من أن كلمة (أيديولوجيا) تشير أحياناً إلى طريقة خاطئة في التفكير على نحو نسقي، ووعي زائف.
- وقد فرّق مانهايم بين نمطين من الأيديولوجيا هما:
- الأيديولوجيا الخاصة التي تتعلق بمفهوم الأفراد وتبريراتهم للمواقف التي تهدد مصالحهم الخاصة.
- الأيديولوجيا الكلية التي تتعلق بالتفكير السائد داخل طبقة ما أو حقبة تاريخية ما، كما هو الحال لنمط التفكير السائد لدى البرجوازية أو البروليتاريا (الطبقة العاملة).
- ووفق هذا عُرفت الأيديولوجيا بوصفها مجموعة قيم أساسية ونماذج للمعرفة والإدراك، ترتبط ببعضها وتنشأ صلات بينها وبين القوى الاجتماعية والاقتصادية. وإن عبر تصور مانهايم هذا لمفهوم الأيديولوجيا، نستطيع أن نميز في أي مجتمع طبقي بين أيديولوجيتين:
- أيديولوجيا الجماعات الحاكمة التي تريد فرض تصوراتها وأفكارها على بقية أفراد المجتمع، وتبرير الأوضاع الراهنة والدفاع عنها.
- أيديولوجيا الجماعات الخاضعة، التي تحاول تغيير هذه الأوضاع لصالحها وإحداث تغييرات في بناء القوة القائم، بما في ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية وتوزيع الدخل توزيعاً عادلاً.

ومن أنواع الأيديولوجيا الآتي: الإيديولوجيا العلمية، الإيديولوجيا الفكرية، الإيديولوجيا الطبيعية.⁽¹⁾

18- النفعية: ويُعرف هذا المصطلح أيضاً بمذهب المنفعة (Utilitarianism): وهي نظرية أخلاقية تنص على أن أفضل سلوك يمكن أن يقوم به الإنسان هو ذلك الذي يحقق له أقصى منفعة ممكنة. وتعود بذور النظرية في كتابات الفيلسوفين أريستوبس وإبيقور اللذان نظرا على أن السعادة هي الصالح الوحيد، ولكن قواعد مذهب المنفعة بدأت مع كتابات الفيلسوف الإنجليزي جيريمي بنتام، لتشمل كذلك كتابات جون ستيوارت ميل وهنري سيدجويك وريتشارد ميرفن هير وبيتر سنجر. تم تطبيق النظرية على اقتصاد الرفاه الاجتماعي، أزمة الفقر في العالم، أخلاقيات تربية الحيوانات من أجل الغذاء، وأهمية تجنب مخاطر كارثية تهدد وجود البشرية. وفي كتاب مقدمة حول مبادئ الأخلاق والتشريع لجيريمي بنتام والذي شرح فيه طريقة حساب قيمة السعادة والألم حيث يرى أنها أشياء تُقاس حسب عدة عوامل كالشدة والوقت ومدى إدراكها حقاً، وبالتالي يتم الحكم على أي تصرف من خلال ما ينتج عنه من تأثير من حيث المدى وعدد الأشخاص المتأثرين به. كما أن ستيوارت ميل قد استخدم مصطلح النفع للتعبير عن الرفاهية عموماً، والتي يراها النواتج الحميدة للسلوكيات، ومنه ظهرت النفعية الاجتماعية لوصف الأشخاص الذين يقومون بأفعال جيدة لصالح المجتمع وأكبر عدد من الناس، ومنه فإن أفضل الأعمال التي يمكن أن يؤديها الفرد هي تلك التي تحقق أكبر قدر من السعادة والمنفعة والفائدة للمجتمع اقتصادياً، وبحسب النظرية النفعية، فإن قيمة السلعة تعتمد على مقدار منفعتها، وليس تكلفة العمل اللازم لإنتاجها.⁽²⁾

19- البراجماتية: المذهب العملي أو فلسفة الذرائع أو العَمَلَانِيَّة أو البراغماتية بالإنجليزية (Pragmatism)؛ هو تقليد فلسفي بدأ في الولايات المتحدة الأمريكية

(1) د. عبدالله العروي، مفهوم الأيديولوجيا، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط8، 2012م، ص 30-39. وانظر أيضاً: شبكة الأنترنت المواقع التالية:

<https://ar.wikipedia.org/wiki/mawdoo3.com>

(2) للإطلاع على المزيد راجع الروابط التالية:

<https://www.alfalq.com/?p=9368>

<https://ar.islamway.net/article>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://hbrarabic.com>

حوالي عام 1870م. غالباً ما تُنسب أصولها إلى الفلاسفة تشارلز ساندروز بيرس وويليام جيمس وجون ديوي. وقد وصفها بيرس في وقت لاحق في مقولته البراغماتية بأنها الفكر في التأثيرات العملية للأدوات من خلال تصور، ومن ثم فإن تصور لهذه التأثيرات هو كل تصور لتلك الأدوات. وتعتبر البراغماتية الكلمات والفكر كأدوات وأدوات للتنبؤ وحل المشكلات والعمل، وترفض فكرة أن وظيفة الفكر هي وصف الواقع أو تمثيله أو عكسه. ويؤكد البراغماتيون أن معظم الموضوعات الفلسفية -مثل طبيعة المعرفة، اللغة، المفاهيم، المعنى، المعتقد والعلوم- يُنظر إليها على أفضل وجه من حيث استخداماتها العملية ونجاحاتها.⁽¹⁾

20- الكاريزمية أو كاريزما: هي الجاذبية المقنعة أو السحر الذي يُمكن أن يلهم التفاني في الآخرين. الكاريزما مصطلح يوناني أصلاً مشتق من كلمة نعمة، أي هبة إلهية تجعل المرء مفضلاً لجاذبيته. اصطلاحاً فإن الكاريزما هي الصفة المنسوبة إلى أشخاص أو مؤسسات أو مناصب بسبب صلتهم المفترضة بالقوى الحيوية المؤثرة والمحددة للنظام. ولقد استخدم المصطلح في فجر المسيحية للإشارة أساساً إلى قدرات الروح القدس. ويرى فريديريك لوبون أن الكاريزما تكمن في قوة الإغراء والسلطة بمختلف صورها، والتي يمارسها فرد ما على جماعة معينة، وتشكل مصدراً أساسياً للمشروعية. كما يعتبر ماكس فيبر أول من أعطى المصطلح صبغة سياسية عندما استخدمه للإشارة إلى القدرة التي يتمتع بها شخص معين للتأثير في الآخرين إلى الحد الذي يجعله في مركز قوة بالنسبة لهم وبحيث يمنحه الواقعون تحت تأثيره حقوقاً تسلطية عليهم كنتيجة لقدرته التأثيرية. ونظرية فيبر في السلطة هي من أشهر ما ارتبط باسمه وفيها بحث عن الأسباب التي تحمل الناس على الرضوخ إلى الأوامر الصادرة عن السلطة العليا. ولقد قسم فيبر السلطة إلى ثلاثة أنواع:

- السلطة التقليدية؛ وهي التي تستمد شرعيتها من الأعراف والعادات والتقاليد المستقرة.

(1) للبحث عن المزيد راجع الروابط التالية:

https://www.researchgate.net/publication/321875342_alaswl_alflsft_alqdynt_llmdhbb_albrajmaty

<http://what-is-pragmatism-definition.html/02> <https://www.lazemtefham.com/2016>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

- السلطة القانونية العقلانية؛ وترتكز شرعيتها على إيمان المحكومين بقانونية مجموعة من القواعد والإجراءات وبحق الذي يصلون إلى السلطة وفقاً لها في أن يمارسوا سلطاتهم ويصدروا احكامهم التي تكون ملزمة للجميع.

- السلطة الكريزماتية؛ والتي تستمد شرعيتها من إيمان الآخرين بقدراتها.⁽¹⁾

21- الأقطاعية: الإقطاع (Feudalism)؛ هو نظام من العلاقات الإقتصادية الزراعية، حيث تكون وسيلة الإنتاج الرئيسية متمثلة في الأرض، والتي هي في الأساس ملك لشخص واحد ويعمل الفلاحون في أرض هذا الشخص، الذي يسمى الإقطاعي. وفي المنطقة العربية كان الإقطاعي يملك الأرض والمنازل، والفلاح عليه أن يعطي ربع محصول الأرض للإقطاعي، وقد سمي الفلاح بالمرابع نسبة لحصة الربع التي يأخذها من الإقطاعي، وقد سميت هذه العلاقات الإقتصادية بالإقطاعية نسبة للإقطاعات فكان الإقطاع عبارة عن عدة قرى أو مساحات شاسعة من الأرض، وقد زالت العلاقات الإقطاعية في أوروبا بعد الثورة البرجوازية وظهور المعامل الصغير وبدء التصنيع.⁽²⁾

22- البرجوازية: والبرجوازية (Bourgeoisie)؛ هي طبقة اصحاب رؤوس الأموال والحرف، والتي تمتلك القدرة على الانتاج والسيطرة على المجتمع ومؤسسات الدولة للمحافظة على امتيازاتها ومكانتها بحسب نظرية كارل ماركس. وبشكل أدق البرجوازية؛ هي الطبقة المسيطرة والحاكمة في المجتمع الرأسمالي، وهي طبقة غير منتجة لكن تعيش من فائض قيمة عمل العمال، حيث أن البرجوازيون هم الطبقة المسيطرة على وسائل الإنتاج، ويقسمهم لينين إلى فئات حيث يشمل وصف البرجوازيين بالعديد من الفئات تنتهي بالبرجوازي الصغير

(1) للمزيد راجع الروابط التالية:

<https://www.magltk.com/charismatic-personality>

<https://www.bbc.com/arabic/vert-cap-41864635>

<https://aawsat.com/home/article>

<https://www.albawaba.com/ar>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://mawdoo3.com>

(2) لمعرفة المزيد راجع الروابط التالية:

<https://areq.net/m/%D8%A5%D98A%D8%A9.html%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9>

https://stringfixer.com/ar/Feudal_system

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

وهم الماوالون الصغار وأصحاب الورش الصغيرة.⁽¹⁾

23- الرأسمالية: وتُعرف الرأسمالية في اللغة الإنجليزية بمصطلح (Capitalism)؛ وهي من الأنظمة الاقتصادية العالمية، والتي تعتمد على فكرة الملكية الخاصة لكافة العناصر الإنتاجية، مما يساهم في تحقيق الأرباح المالية، وتُعرف الرأسمالية أيضاً بأنها النظام الاقتصادي والسياسي الذي يتحكم في كافة مكونات اقتصاد دولة ما، والذي يساهم في توفير أدوات التحكم المناسبة في الأسواق التجارية المتنوع. ومن التعريفات الأخرى للرأسمالية: هي البيئة الاقتصادية التي تعتمد على استثمار الملكية الخاصة، لوسائل الإنتاج، وتبادل الثروات، وتوزيعها على المالكين من الأفراد، والمؤسسات، والدول. وقد بدأت الأفكار الأولى للرأسمالية بالظهور في القرن السادس عشر للميلاد في المجتمعات الأوروبية، وخلال الفترة الزمنية بين القرنين السابع عشر والثامن عشر للميلاد مع ظهور علامات الثورة الصناعية في أوروبا شهدت الرأسمالية تطوراً ملحوظاً وخصوصاً في دعم الإنتاج الخاص في المشاريع الاقتصادية الرئيسية، والتي تشهد نسبة مرتفعة من الاستهلاك من قبل السكان. ومن أنواع الرأسمالية الآتي: الرأسمالية الإقطاعية، الرأسمالية التجارية، الرأسمالية الصناعية.⁽²⁾

24- الاشتراكية: وهذا المصطلح يُعرف بالإنجليزي (socialism)؛ وهو نظام

(1) للإطلاع على المزيد راجع الروابط التالية:

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology>

https://stringfixer.com/ar/Feudal_system

<https://stringfixer.com/ar/Bourgeoisie>

<https://revsoc.me/theory/lbrjwzy>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://atlas-know.com>

<https://areq.net/m.html>

<https://mawdoo3.com>

<https://sotor.com>

(2) للمطالعة العودة إلى الروابط التالية:

<https://www.reuters.com/article/oegen-egypt-capit-mn5-idARACAE9B258H20130116>

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology>

<https://www.cairn.info/revue-naqd-2018-2-page-245a.html>

<https://www.aljazeera.net/news/cultureandart>

<https://arabic.cnn.com/tag/alrasmalyt>

<https://www.trtarabi.com/explainers>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://dorar.net/mazahib>

<https://www.marefa.org>

<https://mawdoo3.com>

اقتصادي اجتماعي يقوم على الملكية الاجتماعية لوسائل الإنتاج الأساسية، من أجل تلبية حاجات المجتمع على الوجه الأمثل. والقاعدة الاقتصادية الأساسية في هذا النظام هي إلغاء التقسيم الطبقي في المجتمع وإلغاء استغلال الإنسان للإنسان، بهدف تحقيق العدل والمساواة بين أفراد المجتمع. وقد تعددت المذاهب والنظريات التي تناولت الفكر الاشتراكي، إلا أن النظرية الماركسية اللينينية وحدها هي التي نقلت هذا الفكر إلى الواقع وكانت الأساس الذي قامت عليه أنظمة اشتراكية سادت بلداناً عدة في القرن العشرين، ولذلك فإن البحث في أسس النظام الاشتراكي ومرتكزاته يعني في جوهره نظرة الماركسية - اللينينية إلى هذا الموضوع. وتتعارض الاشتراكية تعارضاً جذرياً مع الرأسمالية، لأن القضاء على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج واستبدال الملكية الاجتماعية بها يؤدي إلى تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للمجتمع، وبعد أن كان هدف الإنتاج في النظام الرأسمالي تحقيق الربح للملكي ووسائل الإنتاج باستغلال الطبقة العاملة والكادحين، يصبح هدف الإنتاج في النظام الاشتراكي تلبية حاجات أعضاء المجتمع المادية والروحية، ووضع حد للاستغلال. ويفرض هذا النظام واجب العمل على الجميع لأن (من لا يعمل لا يأكل). وبذلك يتحول المجتمع من مجتمع متناحر إلى مجتمع يوحد مصالح المنتجين والعاملين.⁽¹⁾

25- الشيوعية: هي نظرية اجتماعية وحركة سياسية ترمي إلى السيطرة على المجتمع ومقدّراته لصالح أفراد المجتمع بالتساوي ولا يمتاز فرد عن آخر بالمزايا التي تعود على المجتمع. وتعتبر الشيوعية (الماركسية) تيار تاريخي من التيارات المعاصرة. الأب الروحي للنظرية الشيوعية هو كارل ماركس، ومن أهم من توغل في النظرية الشيوعية وأسهم في الكتابات والتطبيق فيها هو فلاديمير لينين. ولتوضيح أكثر فإن الشيوعية مصطلح يُعرف بالإنجليزية (Communism)؛ وهو نظام اقتصادي - اجتماعي لا طبقي، الملكية فيه عامة، والعمل لكل الناس بحسب قدراتهم، ولكل فرد نصيب من الثروة العامة

(1) للاستزادة راجع الروابط التالية:

&locale-attribute=ar?197054/https://apps.who.int/iris/handle/10665

&locale-attribute=ar?176953/https://apps.who.int/iris/handle/10665

https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology

https://www.skynewsarabia.com/blog

https://ar.wikipedia.org/wiki

https://dorar.net/mazahib

https://www.marefa.org

https://mawdoo3.com

بحسب حاجاته. والشيوعية هي المرحلة الأعلى للإشتراكية، وبصفتها حركة سياسية، عمادها الأيديولوجي الفلسفة المادية الجدلية (الديالكتيك). ويفترض من الدول التي تعتنق الشيوعية أن تساند المادية الجدلية فلسفة رسمية للدولة، وتأخذ بتطبيقها الاجتماعي وهي المادية التاريخية.⁽¹⁾

26- الإمبريالية: وقد بدأ تداول هذا المصطلح حوالي عام 1760م، مع قيام الدول الصناعية الأوروبية التي انخرطت في عمليات الاستعمار وضم أجزاء أخرى من العالم والتأثير عليها، والإمبريالية؛ سياسية أو أيديولوجية تهدف لتوسيع نطاق حكم الشعوب والدول الأخرى بغية زيادة فرص الوصول السياسي والاقتصادي وزيادة السلطة والسيطرة، ويكون ذلك غالباً من خلال استخدام القوة الصارمة، وخاصة القوة العسكرية، أو من خلال القوة الناعمة، والتي تستخدم بكثرة في وقتنا الحالي. ترتبط الإمبريالية بمفاهيم الاستعمار والإمبراطوريات، وتعد الإمبريالية مفهوماً متميزاً يمكن أن ينطبق على أشكال أخرى من التمدد، وعلى العديد من أشكال الحكومة.

جاءت كلمة إمبريالية من الكلمة اللاتينية إمبريوم (imperium)، والتي تعني القوة العليا، أو السيادة أو ببساطة الحكم، وفي الإنجليزية يُعرف المصطلح (Imperialism). وقد بدأت الكلمة بالشيوع بمعناها الحالي في بريطانيا العظمى خلال سبعينيات القرن التاسع عشر، وكانت تحمل حينها دلالات سلبية. في السابق استُخدم المصطلح لوصف ما كان يعد محاولات من نابليون الثالث للحصول على دعم سياسي من خلال التدخلات العسكرية الأجنبية. كان المصطلح ولا يزال يطبق بشكل أساسي على الهيمنة السياسية والاقتصادية الغربية واليابانية، خصوصاً في قارتي آسيا وأفريقيا، في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولا يزال المعنى الدقيق للمصطلح موضع نقاش بين المختصين حتى اليوم. يستخدم بعض الكتاب من أمثال إدوارد سعيد المصطلح على

(1) للمزيد الرجوع إلى شبكة الأنترنت المواقع:

<https://dkhlak.com/difference-between-communism-and-socialism>

<https://www.bbc.com/arabic/vert-cul-59973893>

<https://www.aljazeera.net/news/politics>

<https://www.project-syndicate.org>

<https://aawsat.com/home/article>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://www.dw.com/ar>

نطاق واسع لوصف أي نظام للسيطرة والإخضاع يتمحور حول مفاهيم الدول الأساسية الإمبراطورية والدول الهامشية، ويشمل هذا التعريف كلاً من الإمبراطوريات والاستعمار الجديد.⁽¹⁾

27- الليبرالية: الليبرالية أو الليبرالية (Liberalism)؛ هي فلسفة سياسية أو رأي سائد تأسست على أفكار الحرية والمساواة. وتشدد الليبرالية الكلاسيكية على الحرية في حين أن المبدأ الثاني وهو المساواة يتجلى بشكل أكثر وضوحاً في الليبرالية الاجتماعية. يتبنى الليبراليون مجموعة واسعة من الآراء تبعاً لفهمهم لهذين المبدأين، ولكن يدعم الليبراليون بصفة عامة أفكاراً مثل؛ حرية التعبير، وحرية الصحافة، والحرية الدينية، والسوق الحر، والحقوق المدنية، والمجتمعات الديمقراطية، والحكومات العلمانية، ومبدأ الأمية. برزت الليبرالية كحركة سياسية خلال عصر التنوير، عندما أصبحت تحظى بشعبية بين الفلاسفة والاقتصاديين في العالم الغربي. رفضت الليبرالية المفاهيم الشائعة في ذلك الوقت؛ من امتياز وراثي، ودين دولة، وملكية مطلقة والحق الإلهي للملوك. غالباً ما يُنسب لفيلسوف القرن السابع عشر جون لوك الفضل في تأسيس الليبرالية باعتبارها تقليداً فلسفياً مميزاً، حيث أكد لوك بأن لكل إنسان الحق الطبيعي في الحياة والحرية والتملك، وأضاف أن الحكومات يجب ألا تنتهك هذه الحقوق وذلك بالاستناد إلى العقد الاجتماعي. يعارض الليبراليون المحافظة التقليدية ويسعون لاستبدال الحكم الديكتاتوري المطلق بالحكومة ديمقراطية تمثيلية وسيادة القانون. استخدم الثوريون البارزون في كل من؛ الثورة المجيدة في بريطانيا، والثورة الأمريكية، والثورة الفرنسية، الفلاسفة الليبرالية ليبررو الإطاحة المسلحة لما رأوا أنه حكم استبدادي. بدأت الليبرالية بالانتشار بسرعة خاصة بعد الثورة الفرنسية. شهد القرن التاسع عشر تأسيس حكومات ليبرالية في دول أوروبا، وأمريكا الجنوبية وأمريكا الشمالية. في هذه الفترة، كان الخصم الأيديولوجي المهيمن لليبرالية الكلاسيكية هو المحافظة،

(1) للاستزادة أنظر الآتي:

<https://web.archive.org/web/20201112023750/https://oll.libertyfund.org/titles/hobson-imperialism-a-study>

<https://www.alhurra.com/different-angle>

<https://thetricontinental.org/ar>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://mawdoo3.com>

<https://arabicpost.net>

ومع ذلك نجت الليبرالية من تحديات أيديولوجية كبرى من معارضين جدد مثل الفاشية والشيوعية. خلال القرن العشرين انتشرت الأفكار الليبرالية أبعد من ذلك حيث وجدت الديمقراطيات الليبرالية نفسها على الجانب المنتصر في كلتا الحربين العالميتين. في أوروبا وأمريكا الشمالية أصبح تأسيس الليبرالية الاجتماعية عنصراً رئيسياً في التوسع في دولة الرفاهية. تستمر اليوم الأحزاب الليبرالية بامتلاك سلطة ونفوذ في جميع أنحاء العالم الديمقراطي.⁽¹⁾

28- الجغرافيا السياسية: من المعلوم أنه لا يوجد فرع من فروع الجغرافيا الحديثة يتناوله الجذب والدفع مثل الجغرافيا السياسية، ولا يوجد فرع من فروع الجغرافيا البشرية يدور حوله الجدل والنقد ويحيط به سوء الفهم مثل الجغرافيا السياسية، وكذلك لم يحصل جدل ونقد حول أحد كبار الجغرافيين مثل ما حدث لفريدريك راتزل مؤسس الجغرافيا السياسية، الذي نشر خلاصة أفكاره عام 1897م في كتابه المسمى الجغرافيا السياسية (Politische Geographie)، وبالإنجليزي (Political Geography)، وإن مصطلح الجغرافيا السياسية؛ يُعرف بأنه العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا بما تتضمنه من مساحة ومناخ وتضاريس، وأي عوامل جغرافية شبه ثابتة على السياسية المنظمة لأحوال الناس والدول، وعلى الاتجاهات السياسية الداخلية والخارجية والأحداث العسكرية. كما تُعرف الجغرافيا السياسية حسب علم الاجتماع بأنها؛ العلم الذي يبحث في دراسة تفاعلات السكان وسلوكياتهم وتصرفاتهم السياسية دراسة علمية تعتمد على تركيبتهم ونموهم وحركتهم على رقعة محددة من الأرض من أجل الحصول على حقائق دقيقة قائمة على تحليلات علمية ونتائج مستندة. وتُعرف مناهج البحث العلمي في الجغرافيا السياسية على أنها الطرق التي يتبعها الباحث الجغرافي في دراسة الجغرافيا السياسية، وذلك حسب هدف وموضوع الدراسة، مثل دراسة المشاكل السياسية الدولية أو المحلية وحدودها

(1) للإطلاع أكثر راجع التالي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Quest-ce-que-le-Liberalisme-Ethique-Politique-Societe-Arabic-Translation.aspx>

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology>

<https://www.independentarabia.com/node>

<https://www.alhurra.com/different-angle>

<https://www.skynewsarabia.com/blog>

<https://dorar.net/mazahib/239>

<https://arz.wikipedia.org/wiki>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://www.france24.com/ar>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

السياسية والأقليات السكانية فيها، وغيرها من الموضوعات التي تدخل فيها الجغرافيا السياسية، وتُقسم هذه المناهج إلى ثمانية مناهج، وهي: التاريخي، الإقليمي، الوظيفي، النظم، المورفولوجي، الوصفي، تحليل القوة، جونز ونظرية المجال الوحيد. وقد مرت الجغرافيا السياسية بأربع مراحل رئيسية عبر تاريخها حتى وقتنا الحاضر.

ومن الملاحظ أن هناك الكثير من الباحثين، وحتى من أساتذة الجامعات من يخلط بين مصطلحي أو مفهومي الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا، ويمكن إرجاع هذا الخلط بين المصطلحين إلى أن الجيوبوليتك علم يقع مجاله بين الجغرافيا السياسية وعلم السياسة، لذا توجد بين الجيوبوليتك والجغرافيا السياسية نقاط التقاء وفروق، وللعلم أن هذه الفروق واضحة بينهما، ومن أبرز هذه الفروق التي يمكن توضيحها في الآتي:⁽¹⁾

(1) د. محمد رياض، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا «مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط»، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2012م، ص15-84. وانظر أيضاً: د. عدنان الصافي، الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 1999م، ص105. انظر أيضاً: شبكة الأنترنت المواقع التالية:

<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=147467>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://mawdoo3.com>

<https://hyatoky.com>

<https://hyatok.com>

جدول رقم (1) يوضح الفروق بين الجغرافيا السياسية والجيوبوليتيكا

الجغرافيا السياسية	الجيوبوليتيكا
تدرس مساحة الدولة من مفهوم المساحة وما يتعلق بها.	تدرس المساحة من حيث حاجة الدولة من المساحة.
تدرس دولة موجودة لها كيان قائم في العالم.	تدرس مستقبل الدولة وما ستكون عليه مستقبلاً.
تدرس وضع الدولة كما هي عليه الآن.	ترسم خطة للدولة لما ستكون عليه مستقبلاً.
تهتم بدراسة ورسم الماضي والحاضر.	تُخطط للدولة في المستقبل.
تميل لتكون ثابتة فيما تقدمه من معلومات.	دراستها متطورة ومتجددة.
تجيب على سؤال: أين نحن الآن؟، وبهذا فإنها تعنى بربط وتحليل التفاعلات البشرية سريعة الإيقاع مع العوامل الجغرافية الأرضية شبه الثابتة.	تجيب على سؤال: المستقبل، وكيفية الوصول إليه؟، أي أنها تقوم برسم تصورات سياسية مستقبلية على ضوء التفاعلات البشرية والجغرافية.
تكون الدولة؛ هي وحدة الدراسة في الجغرافيا السياسية، وهي في حد ذاتها اصطناع بشري مؤقت الثبات نتيجة تغيرات سريعة داخلية أو خارجية.	تتعامل مع الدولة؛ ككائن حي له طموحه وأهدافه التي يسعى إلى تحقيقها موازناً بينها وبين محيطه الإقليمي والعالمي، وهي بالتالي مفتاح سياسات الدول ولا غنى عنها لأي مخطط استراتيجي أو متخذ قرار أو مهتم بالشأن العام.

29- الجيوبوليتيكس: ومصطلح الجيوسياسية، الجيوبوليتيكس (Geopolitics)، الجيوبوليتيك (Geopolitic)، الجيوبوليتيكا (Geopolitica)؛ كلها معاني لنفس المصطلح، الذي يُعرف بأنه؛ العلم الذي يدرس حالة الدولة في المستقبل وتوجيه مقدراتها الإستراتيجية (الطبيعية، والبشرية، والحضارية، والعسكرية) لتحقيق ذلك بإمتلاك فلسفة القوة وإنضاج روح الأمة.

وقد رافق التطور العلمي والمعرفي لحقل العلاقات الدولية بروز العديد من العلوم والأطر المعرفية المفسرة للأحداث الدولية سواءً في شكلها التنافسي أو التعاوني، والمعروف أنَّ لكل ظاهرة سياسية في الطبيعة قانون يُفسرها ومهمة الباحث هو البحث عن هذا القانون، انطلاقاً من هذا، ساهم بعض مفكري

وباحثي القرن التاسع عشر، في ميلاد علم جديد في حقل العلاقات الدولية ألا وهو علم الجيوبوليك الصلب؛ والذي ساهم بقوة ودقة في تفسير الأوضاع الدولية وفق قانون الأرض أو الجغرافيا سواء من الناحية النظرية أو التطبيقية، وكذا مساهمته الجبارة في رسم وصياغة التوجهات الخارجية للدول.

إبستمولوجيا علم الجيوبوليتيك أو الجيوسياسية (Geopolitics)؛

قبل التطرق إلى مفهوم علم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك لابد علينا أولاً التفريق بين مصطلح الإبستمولوجيا ومصطلح الإيتيمولوجيا اللذان يساعدانا في دراسة المفهوم، فالإبستمولوجيا هي: علم العلم أي أخذ شيء علمي ودراسته بطريقة علمية، أما الإيتيمولوجيا فتعني البحث في أصل المفهوم. فمن الناحية الإيتيمولوجية ترتبط كلمة جيوبوليتيك باليونانيين القدامى حيث تشير كلمة (Geia) إلى آلهة الأرض وكلمة (Polis) إلى دولة المدينة، وعليه فإن مصطلح (Geiapolis) عند اليونانيين تعني: استكشاف للأشكال الأرضية للمجال والأرض ومراقبتها وتنظيمها بواسطة الجنس البشري. أما من الناحية الإبستمولوجية فمصطلح الجيوبوليتيك مكون من شقين (Geo) وتعني الجغرافيا، و (Politic) تعني السياسة مما يوحي لنا بوجود علاقة بين الأرض أو الجغرافيا مع السياسة، ومنه فالجيوسياسية أو الجيوبوليتيك؛ هي علم دراسة تأثير الأرض على السياسة في مقابل مسعى السياسة للاستفادة من هذه المميزات وفق منظور مستقبلي أي (علاقة تأثر وتأثير)، وهناك من يصفها بعلم سياسة الأرض بمعنى العلم الذي يُعنى بدراسة تأثير السلوك السياسي في تغيير الأبعاد الجغرافية للدولة، مما يستحضر في أذهاننا أن هناك فاعل يُمارس علاقة قوة في إطار جغرافي معين.

وعليه يمكننا القول بأن علم الجيوبوليتيك في أبسط معانيه؛ هو العلم الذي يَقودُنَا إلى دراسة كيفية استخدام الجغرافيا كمصدر قوة للتعبير عن المواقف السياسية. وقد تعددت التعريفات المقدمة لعلم الجيوبوليتيك ولعل سبب هذا الاختلاف والتعدد يعود إلى عاملين أساسيين: أولهما؛ تعدد الاتجاهات الفكرية، وثانيهما؛ اختلاف الفترات الزمنية والأحداث الدولية. وقد وضع الكثير من العلماء العديد من التعريفات لعلم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك، وانطلاقاً من تلك التعريفات يمكننا أن نلاحظ مدى الاختلاف والتعدد حول مدلول علم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك بين مختلف الاتجاهات العلمية، لكن من جهة

أخرى نلمس قدر من الاتفاق بين البعض منهم، ولتبسيط نقاط الاختلاف والاتفاق الموجود سوف نقسم هذه الاتجاهات إلى مجموعتين: المجموعة الأولى: عرّفت الجيوبوليتيك في إطار المنظور الوضعي الويستفالي حيث نجد كل من رودولف كيلين، كارل هاوسهوفر و بيار كلاوس يُرَكِّزُون على الدولة كفاعل وحيد الذي يمتلك القوة المتمثلة في الجغرافيا فقط، فالجيوبوليتيك حسبهم كما يقول هارتشول (Hartchol) عبارة عن "سَمُّ ذهني" بحيث من يعتنق الجيوبوليتيك أو يخطط من منطلق جيوبوليتيكي يكون ذو نزعة عدوانية ويجد الحل دائماً في الجغرافيا. المجموعة الثانية: ركزت في تعريف الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك على منطلقات المنظور ما بعد الوضعي الويستفالي، فتعريف كل من ايف لاكوست و بارتس شابمن لم يتخذ الدولة كفاعل وحيد بل هناك فواعل أخرى على غرار القوة الصلبة المؤثرة كالتكنولوجيا، الجنس، النوع... الخ. وانطلاقاً من كل هذه التعاريف يمكننا تقديم تعريفاً عاماً لعلم الجيوبوليتيك بأنه: معرفة علمية تتضمن مجموعة من المفاهيم، والتي تنطلق من المعطيات الفيزيائية والبشرية الصادرة عن الفواعل السياسية، وتهدف للسيطرة على مجال جغرافي معين. وكثيراً ما نجد مصطلح الجيوسياسية يتداخل مع مضمون علم الجغرافيا السياسية والتي تُعنى بدراسة تأثير الجغرافيا في السياسة، وعليه فالجغرافيا السياسية تدرس الإمكانات الجغرافية المتاحة للدولة أي تدرس كيان الدولة الجغرافي كما هو في الواقع، أما الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك فتُعنى بالبحث عن الاحتياجات التي تتطلبها هذه الدولة حتى لو كان ما وراء الحدود أي ترسم خطة لما يجب أن تكون عليه الدولة مستقبلاً.

مراحل تطور علم الجيوبوليتيك أو الجيوسياسية:

إنَّ أفكار الجيوبوليتيكا قديمة قدم البشرية حيث بدأت ملامح العلم تتضح منذ أن أخذت المجتمعات البشرية تتجه نحو إقامة الدولة (The State)، أي أنه قد بدأ اهتمام المفكرين بدراسة تأثيرات البيئة الجغرافية على الشؤون السياسية، ومنها توصل المؤرخ اليوناني هيرودوت (Hiroudot) إلى أنَّ سياسة الدولة تعتمد على جغرافيتها، من هنا كانت الانطلاقة من قبل المفكر اليوناني أرسطو (Aristotle) الذي كتب عن علاقة السياسة بالجغرافيا في مؤلفه السياسة (The Politics) الذي أكد فيه أنَّ موقع اليونان الجغرافي في الإقليم المعتدل المناخياً قد أهل الإغريق إلى السيادة العالمية على شعوب الشمال الباردة والجنوب الحارة، وقد تبنى سياسته على تقسيمات بارمينيدس (Parminides) للعالم

إلى خمسة أقسام: إقليم شديد الحرارة وإقليمان شديدا البرودة وإقليمان معتدلان، وأكد أن الإقليم المعتدل الذي يسكنه الإغريق هو الإقليم الذي يحمل في طياته بذور القوة. إلا أن التطور الفعلي لعلم الجيوبوليتيك بدأ مع القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين مع المفكر فريديريك راتزل (Frederik Ratzel) الملقب بأب الجغرافيا السياسية إذ يُعد أول من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية في مؤلفه الجغرافيا السياسية عام 1897م، حيث آمن راتزل بأفكار داروين (Darwin) في التطور البيولوجي وصاغ من خلالها نظريته في تحليل قوة الدولة، فالدولة بالنسبة له كائن حي يستمد خصائصه من جغرافيته، وبما أن الكائن الحي ينمو فيكبر فتضيق ملابسه فيضطر لتوسيعها كذلك الدولة، ستضطر إلى توسيع حدودها السياسية وزحزحتها كلما زاد عدد سكانها وتعاظمت طموحاتها، فحدود الدول حدود زئبقية قابلة للتوسع والانكماش ويجب على الدولة دائما أن تحافظ على رغبتها في التوسع لأن أي تراجع أو انكماش يجعلها عرضة للالتهام من قبل دول أخرى أقوى (البقاء للأقوى). ولكي تنمو الدولة وتتطور حدد راتزل سبعة قوانين أطلق عليها قوانين تطور الدول وهي:

1. أن رقعة الدولة تنمو بنمو الحضارة أو الثقافة الخاصة بالدولة.
2. يستمر نمو الدولة إلى أن تصل إلى مرحلة الضم بإضافة وحدات أخرى.
3. حدود الدولة هي التي تحميها لابد من الحفاظ عليها.
4. تسعى الدول في نموها إلى امتصاص الأقاليم ذات القيمة السياسية.
5. الدافع للتوسع يأتي من الخارج.
6. الميل العام للتوسع ينتقل من دولة إلى أخرى ثم يتزايد ويشتد.
7. نمو الدولة عملية لاحقة لنمو سكانها.

في الوقت الذي تحدث فيه راتزل عن الجغرافيا السياسية التي تنظر للدولة كوحدة استاتيكية وفي ظل مناخ سياسي مغاير خطى مفكرين آخرين ألمان منحى جديد في تطوير هذا العلم وتحدثوا عن علم السياسات الأرضية أو ما أُصطلح على تسميته بالجيوبوليتيك، مع المفكر رودولف كيلين (Rudolf Kjellen) الذي انطلق من فكرة أن الدولة كائن عضوي لكنه متطور وليس

ثابت، وشبه البناء العضوي للدولة بالبناء العضوي للكائن الحي. وقد اتفق مع راتزل بأنَّ الهدف النهائي لنمو الدولة هو تحقيق القوة (The power)، وقرر أن الدولة تتكون من خمسة أعضاء: الحكومة، السكان، الأحوال الاجتماعية، المركب الاقتصادي والمركب الطبيعي، والقانون الطبيعي يفرض حتمية النمو البيولوجي للدولة هذا النمو الذي يؤدي بها للنزاع الذي لا ينتهي إلا بمعادلة صفرية تؤدي بأفول الدولة الأضعف لصالح الدولة الأقوى. ويتطور هذا العلم ونظراً لزيادة الاهتمام بالجغرافيا أصبح معظم الباحثين والمفكرين اليوم يعتمدون عليه في تحليل الأوضاع الدولية خاصة في شقها النزاعي، وأصبحنا نتكلم عن التحليل الجيوبوليتيكي للأحداث. وقد بدأ الاهتمام بالتحليل الجيوبوليتيكي كتخصص معرفي دقيق فرض نفسه تدريجياً على الساحة الأكاديمية منذ القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، وعرف تطور كبير في تحليل الأوضاع الدولية سواءً من الناحية النظرية أو التطبيقية بتأثيره في صياغة التوجهات الإستراتيجية للدول الكبرى. حيث يقوم التحليل الجيوبوليتيكي على ثلاثة أسس مهمة وهي:

1. اختيار الدولة كمرجع أساسي للدراسة وإطار للمقاربة الجيوبوليتيكية باعتبارها البناء الأساسي والشكل الحديث للتجمعات الإنسانية ومصدر القوة، وبالتالي فالدولة هي قلب التحليل الجيوبوليتيكي.
2. يقوم على وصف الوضع الجغرافي وحقائقه كما تبدو، وارتباطها بالقوى السياسية المختلفة.
3. يقوم على وضع ورسم الإطار المكاني الذي يحتوى على مختلف القوى السياسية المتفاعلة والمتصارعة.

كما أن هناك بعض الوضعيات الجيوبوليتيكية:

1. المحور الجيوبوليتيكي (Geopolitical axis): تم استعمال مصطلح المحور الجيوبوليتيكي من قبل المفكر بريجنسكي (Prejensky) ويشير إلى الدول التي تستمد قوتها من موقعها الجغرافي، قد تكون ممرات إلزامية أو منافذ مهمة نحو مناطق أخرى ونأخذ أمثلة عن ذلك إيران، مصر، الجزائر.
2. المجموعة الجيوبوليتيكية (Geopolitical Group): ويقصد بها مجموعة من الدول لديها حركة متماسكة ومستمدة من موقعها الجغرافي، بحيث هذا

الموقع يجعلها تتحرك كوحدة واحدة مثلاً الإتحاد الأوروبي يمثل مجموعة جيوبوليتيكية.

3. الوضعية الجيوبوليتيكية (Geopolitical Situation): يُعرّف إيف لاكوست الوضعية الجيوبوليتيكية بقوله: نقول أن هناك وضعية جيوبوليتيكية عندما تتوفر مجموعة من الأشياء منها:

- وجود مسار تاريخي أي فترة زمنية معتبرة.
- وجود صراع أو تصادم في القوة بين فاعلين أو أكثر على نطاق واسع.
- وجود علاقات قوة بين دولتين بحيث (أ) يحاول الضغط على (ب) و (ب) يحاول الرد.
- يستهدف إقليم معين، مثلاً قضية الصحراء الغربية تمثل وضعية جيوبوليتيكية.

ختاماً يمكننا القول أن التحليل الجيوبوليتيكي يهدف إلى تحليل وفهم النزاعات الدولية خاصة في عصرنا الحالي المعروف بعصر الأزمات والنزاعات، فمن خلال هذا العلم يستطيع الباحث تفكيك شيفرة الوضع الدولي اعتماداً على الخريطة الجغرافية للواقع، ويبنى صانع القرار تصورات له السياسية المستقبلية لسياسته الخارجية في ضوء تفاعلات المكان الجغرافي.⁽¹⁾

(1) أ. د. إبراهيم أحمد سعيد، الجيوبوليتيك السوري «وقوة الجغرافيا السياسية السورية»، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016م، ص 11-21. وانظر أيضاً: د. موسى الزعبي، الجيوسياسية والعلاقات الدولية «أبحاث في الجيوسياسية وفي شؤون العلاقات الدولية المتنوعة» دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ط 1، 2004م، ص 18-62. وانظر أيضاً: فرنسوا جريه، الجيوسياسية الجديدة «الحرب والسلام في عصرنا الحالي»، ترجمة: هلا أمان الدين، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط 1، 2014م، ص 9-66. انظر أيضاً: د. جاسم محمد سلطان، الجغرافيا والحلم العربي القادم (الجيوبوليتيكا) «عندما تتحدث الجغرافيا»، بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، ط 1، 2013م، ص 57-129. انظر أيضاً: د. محمد محمود إبراهيم الديب، الجغرافيا السياسية «منظور معاصر»، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط 6، 2005م، ص 836. انظر أيضاً: د. عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، الجغرافيا السياسية «مع دراسة وتطبيقات جيوبوليتيكية، صنعاء: منشورات الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، ط 1، 2017م، ص 7-99. انظر أيضاً: شبكة الأترنت المواقع التالية:

<https://www.al-binaa.com/archives/article/19801>

<http://wiki.kololk.com/wiki/81989-ta3leem>

<https://lectures.najah.edu/ar/lecture>

<https://www.politics-dz.com>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://almalomat.com>

<https://mawdoo3.com>

<https://hyatoky.com>

30- الجيوسياسية: ويشير مفهوم الجيوسياسية أو الجيوبوليتيك إلى دراسة التأثيرات المتبادلة بين الجغرافيا والسياسة، أي دراسة تبعات القرارات السياسية على الجغرافيا، وكذا دراسة آثار جغرافية الأرض (البشرية والمادية) على السياسة والعلاقات الدولية...الخ. وهذا المصطلح تم شرحه بتوسع عند تناولنا مصطلح الجيوبوليتيك المرادف له.

31- الإستراتيجية: هي علم التخطيط بصفة عامة، وهي مصطلح عسكري بالأساس وتعني الخطة الحربية، وهي في نفس الوقت فن التخطيط للعمليات العسكرية قبل نشوب الحروب، وفن إدارة تلك العمليات عقب نشوب الحروب. وتعكس الإستراتيجية الخطط المحددة مسبقاً لتحقيق هدف معين على المدى البعيد في ضوء الإمكانيات المتاحة أو التي يمكن الحصول عليها. كما أنها الخطط أو الطرق التي توضع لتحقيق هدف معين على المدى البعيد اعتماداً على التخطيطات والإجراءات الأمنية في استخدام المصادر المتوفرة في المدى القصير. ومفهوم الإستراتيجية عموماً يكمن في أنها مجموعة السياسات والأساليب والخطط والمناهج المتبعة من أجل تحقيق الأهداف المسطرة في أقل وقت ممكن وبأقل جهد مبذول. ومصطلح الإستراتيجية يعد من المصطلحات القديمة المأخوذ من الكلمة الإغريقية (Strato) وتعني الجيش أو الحشود العسكرية، ومن تلك الكلمة اشتقت اليونانية القديمة مصطلح (Strategos) وبالإنجليزية تُعرف (Strategy) وتعني فن إدارة وقيادة الحروب. والإستراتيجية تعني أصول القيادة الذي لا اعوجاج فيه، فهي تخطيط عالي المستوى يحمل جزئيات تكتيكية أو مرحلية، وبهذا نجد أن الإستراتيجية العسكرية أو السياسية التي تضمن للإنسان تحقيق الأهداف من خلال استخدامه وسائل معينة، تعني الطريق أو الإستراتيجية، وهي علم وفن التخطيط والتكتيك والعمليات، وثم استعملت هذه الكلمة في المجالات المتعددة في شتى مناح الحياة العامة، ويعود أصل الكلمة إلى التعبير العسكري ولكنها الآن تستخدم بكثرة في سياقات مختلفة مثل استراتيجيات العمل استراتيجيات التسويق...الخ.

ولتقديم توضيح مختصر للعلاقة الجدلية بين المفهوم الإستراتيجي والتكتيكي في الإطار السياسي نجد أن الإستراتيجية؛ هي تحديد الأهداف وتحديد القوة الضاربة وتحديد الاتجاه الرئيسي لحركة التغيير، وتختلف الإستراتيجية السياسية باختلاف المراحل التاريخية للتغيير الاجتماعي. وللعلم أنه لا اختلاف بين الاستراتيجية السياسية والاستراتيجية العسكرية من حيث آليات العمل ولكنها

تختلف من حيث الأهداف والأدوات فقط، لأن الاستراتيجية السياسية تتعلق عادة بمرحلة تاريخية كاملة. أما التكتيك؛ هو أسلوب وأشكال ومناهج النضال لأي تنظيم سياسي لتحقيق مهام معينة في لحظة محددة، والتكتيك السياسي لا يختلف عن التكتيك العسكري حاله حال الاستراتيجية، حيث ان التكتيك بحد ذاته جزء من الاستراتيجية ومرحلة من مراحلها وانه ينبع منها ويهدف إلى تحقيق عملياتها الجزئية في خدمة الهدف الإستراتيجي العام. وعليه نجد أن العلاقة بين الاستراتيجية والتكتيك في العمل السياسي مهما كانت طبيعة هذا العمل هي علاقة جدلية لا انفصام فيها، بل هما مكملان لبعضهما البعض.⁽¹⁾

32- الجيوإستراتيجية: مصطلح الجيوستراتيجية (Geo Strategy) يتألف من مقطعين هما (Geo) بمعنى الأرض و (Strategy) بمعنى الاستراتيجية، إلا أن الاستراتيجية هنا لا تنصرف إلى مفهومها القديم الذي يدل على التخطيط العسكري في مجال التطبيق، بل بمفهومها المعاصر الذي تجاوز العمل العسكري إلى العمل بجميع جوانب التخطيط في إطارها العملي أو التطبيقي، وبعبارة أخرى إن الجيوستراتيجية تجمع بين معنيين هما الأرض والاستراتيجية لتنتج معنى ثالث، والذي يُعرف بالتخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من ناحية استعمالها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية والسياسية ذات الصلة الدولية.

وقد ذهب بعض المفكرين إلى إنها العلم الذي يهتم بدراسة الموقع الاستراتيجي للدولة ومدى تأثيره في علاقاتها مع الدول وتحديد قوتها ومكانتها في السلم والحرب، ولكن في اقتصار وحصار مفهوم الجيوستراتيجية بالموقع ما يمنعه شموليته ويحد من سعته، ما أدى إلى ظهور بعض المحاولات الجادة للفصل بين الجيوستراتيجية وبين الجيوبوليتك لوجود الفرق بينهما من جهة الدولة والإقليم، فالدولة تشكل وحدة التحليل الأساسية في الجيوبوليتك في حين يشكل الإقليم وحدة البناء الفكري في الجيوستراتيجية، أما وظيفياً فإن الجيوبوليتك يدرس حركة الدولة في الإقليم، في حين تبحث الجيوستراتيجية في خصائصه ومدى تأثيرها على الدولة.

(1) د. عبدالقادر محمد فهمي، المدخل إلى دراسة الإستراتيجية، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006م، ص98. انظر أيضاً: شبكة الأنترنت المواقع التالية:

<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q>

<https://www.politics-dz.com>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://mawdoo3.com>

وفي الحقيقة إن اتساع دائرة الجغرافية السياسية بما يتفق مع مفهومها الواسع وميدانها الرحب أظهر حاجة ماسة إلى اصطلاح آخر يتلاءم وأهميتها الكبرى في مجال العلاقات القومية والدولية ككل، فمثلاً عند النظر في صلة الموقع بالتجارة الخارجية أو الأحلاف العسكرية، أو أثر طبيعة الحدود في الامتزاج الثقافي، أو الطبوغرافيا بالاقتصاد، نجدها جميعاً تتميز بالديناميكية، وكلها ذات صلة وثيقة بأبحاث السياسة والتخطيط وهي باختصار تمثل الجغرافية التطبيقية في مجال العمل (In Action Applied Geography) أو الجيوستراتيجية بحسب الاصطلاح. وحيث أن مفهوم الاستراتيجية قد تجاوز التخطيط العسكري إلى العمل الاقتصادي والسياسي فباتت تعني جميع جوانب التخطيط العسكري والاقتصادي والسياسي في إطارها العملي أو التطبيقي، كما تعني التخطيط السياسي والاقتصادي والعسكري، الذي يهتم بالبيئة الطبيعية من جهة استخدامها في تحليل أو تفهم المشكلات الاقتصادية أو السياسية ذات الصلة الدولية. من هنا يمكن الانتباه إلى وجود فارق جوهري بين الجيوستراتيجية والجيوبوليتيك من جهة الإقليم، فالأقاليم الجيوستراتيجية تكون ذات امتداد عالمي وربما على أكثر من قارة من قارات المعمورة، في حين يُعبر الإقليم الجيوبوليتيكي عن وحدة الظروف الجغرافية في المنطقة التي يشملها، بمعنى أنه أصغر مساحة من نظيره الإقليم الجيوستراتيجي.

ومن خلال التعاريف السابقة نجد أن الإستراتيجية: هي علم وفن تنسيق استخدام القوة الوطنية (السياسية والاقتصادية والعسكرية والمعلوماتية) وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية. بينما الجيوستراتيجية: هي دراسة أثر الموقع الإستراتيجي من خلال تفعيل وتوظيف إستراتيجيات سياسية واقتصادية وعسكرية ومعلوماتية وغيرها، لتحقيق الأهداف الوطنية. وهناك عناصر لكل واحدة منهما، حيث أن عناصر الإستراتيجية هي: (السياسية، الاقتصادية، العسكرية، المعلوماتية)، أما عناصر الجيوستراتيجية فهي: (الجيوستراتيجية، الجيواقتصادية، الجيوعسكرية، الجيومعلوماتية).⁽¹⁾

(1) د. محمد أحمد عقل، استراتيجية سياسة القوة «مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية»، إربد: دار الكتاب الثقافي، ط1، 2008م، ص93. انظر أيضاً: د. أمين محمود عبدالله، في أصول الجغرافيا السياسية، القاهرة: النهضة المصرية، ط2، 1984م، ص16. وانظر أيضاً: د. عبد المنعم عبد الوهاب، جغرافية العلاقات السياسية، الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ط1، 1978م، ص165. وانظر أيضاً: د. نافع القصاب وآخرون، الجغرافيا السياسية، الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر، ط1، 1979م، ص16. وانظر أيضاً: د. عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية، صنعاء: منشورات الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، ط1، 2016م، ص17 - 26. انظر أيضاً: شبكة الأنترنت المواقع التالية:

<https://almerja.com/reading.php?idm=139699>

33- الجنوب العربي: اتحاد الجنوب العربي هو اتحاد ضم 12 سلطنة ومشخة عام 1962م، ثم انضمت إليه ولاية عدن عام 1963م، ثم سلطنات الواحدي الحضرية عام 1964م، ولم تنضم باقي سلطنات حضرموت له إضافة إلى سلطنة المهرة وسلطنة يافع العليا، تأسس برعاية بريطانية لأن البلاد كانت تحت الاحتلال البريطاني في ذلك الوقت، وانتهى عام 1967م عقب ثورة 14 أكتوبر وقيام جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية. الجنوب العربي يقع في جنوب غرب آسيا، في جنوب شبه الجزيرة العربية، وبالتحديد في المنطقة الممتدة من البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن غرباً وحتى حدود عُمان شرقاً، ويحده من الشمال الجمهورية العربية اليمنية والمملكة العربية السعودية، ومن الجنوب خليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي، ومن الشرق سلطنة عمان، ومن الغرب البحر الأحمر، وتوجد لدى الجنوب العربي عدد من الجزر تنتشر قبالة سواحلها على امتداد البحر الأحمر والبحر العربي وأهم هذه الجزر جزيرة بريم (ميون) الواقعة في مضيق باب المندب، وأكبر هذه الجزر أرخبيل جزيرة سقطرى والتي تبعد عن الساحل على البحر العربي مسافة 380 كيلومتر تقريباً. والجدير بالذكر أن اليمن الجنوبي أو ما يُعرف رسمياً بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية والتي وقعت تحت سيطرة الجبهة القومية ومن ثم تحت سلطة وريثها الشرعي والوحيد الحزب الاشتراكي اليمني ذي التوجه الشيوعي المخالف لمحيطه العربي والإسلامي، لهذا نجد أن الرفاق في الحزب الاشتراكي اليمني عملوا على استبعاد تلك البلاد عن محيطها العربي والإسلامي، وكان يطلق عليها في الفترة بين 30 نوفمبر 1967م وحتى 1 ديسمبر 1970م جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية حتى تم تغيير اسمها إلى جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية التي دخلت في وحدة اندماجية مع الجمهورية العربية اليمنية في 22 مايو عام 1990م، وقد نتج عن هذه الوحدة ما يعرف بالجمهورية اليمنية حالياً.⁽¹⁾

<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q>

<https://www.alriyadh.com/509799>

<https://www.politics-dz.com>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://mawdoo3.com>

(1) د. محمود علي محسن السالمي، اتحاد الجنوب العربي؛ خلفيات وأبعاد محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن وأسباب فشلها (1945 - 1967م)، عدن: دار الوفاق للدراسات والنشر، ط1، 2010م، ص9-62. انظر أيضاً: شبكة الأنترنت المواقع التالية:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/TarekhOsar/sec07.doc_cvt.htm

https://aldhlapres.blogspot.com/2016/02/blog-post_23.html?view=mosaic

34- البحر الأحمر: والبحر الأحمر أو ما كان يُعرف سابقاً ببحر القلزم؛ هو عبارة عن مسطح بحري يصل بين قارتي آسيا وأفريقيا، ويتفرع من المحيط الهندي، يقع ما بين قارتي آسيا وأفريقيا، ويتصل بالمحيط الهندي من الجنوب عن طريق مضيق باب المندب وخليج عدن والبحر العربي، ومن الشمال تحده شبه جزيرة سيناء، ومضيق تيران وخليج العقبة، وخليج السويس (حيث توجد قناة السويس) التي تصل بين البحرين الأحمر والمتوسط، وفيه جزر كثيرة تختلف من حيث الحجم والأهمية، وأهمها أرخبيل سواكن وفرسان ودهلك وجزيرة بريم (ميون) التي تقع في الجهة الجنوبية منه وبالتحديد في باب المندب وكانت تتبع دولة الجنوب قبل الوحدة مع اليمن، وهو ضيق إلى حد ما من جهة الجنوب ويتسع كلما اتجهنا شمالاً، ويقع في قاعه صدع البحر الأحمر، وهو جزء من الوادي المتصدع الكبير. وتبلغ مساحة سطحه حوالي 438,000 كم² (169,100 ميل²)، ويصل طوله إلى 2250 كم (1398 ميل) وعرضه 355 كم (220.6 ميل)، ويبلغ أقصى عمق فيه 2211 م (7254 قدم)، ومتوسط عمقه 490 م (1,608 قدم)، ويتميز البحر الأحمر بتنوع الحياة البحرية حيث يضم أكثر من 1000 نوع من اللافقارات، و200 نوع من الشعاب المرجانية، وهو من أكثر البحار استوائية شمالاً في العالم، وسواحله رملية وصخرية تحيط بها الشعاب المرجانية غالباً. تحيط بالبحر الأحمر أقطار عدة هي: الأردن، وفلسطين، دولة إسرائيل، ومصر، من الشمال، والمملكة العربية السعودية، والجمهورية اليمنية من الشرق، ومصر، والسودان، وأريتريا، وجيبوتي من الغرب.⁽¹⁾

<https://www.aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=124447>

<https://www.aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=173570>

<https://www.alayyam.info/news/2LJWUTC0-IAYZYY>

<https://al-omana.net/m/details.php?id=128342>

<https://shabwaah-press.info/news/53030>

<https://www.wikiwand.com/ar>

<https://almushahid.net/86402>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.unionpedia.org>

<https://www.marefa.org>

(1) شبكة الأترنت المواقع التالية:

<https://www.politics-dz.com>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

35- باب المنذب وجزيرة ميون: وباب المنذب الإستراتيجي يُعرف بالإنجليزية (Bab-Al-Mandab) ويُعرف بالفرنسية (La porte des Pleurs)؛ وهو مضيق بحري إستراتيجي، يصل البحر الأحمر بخليج عدن والبحر العربي ومن ثم المحيط الهندي وأعالي البحار، ويفصل قارة آسيا عن قارة أفريقيا، وبالتحديد فإنه يفصل بين قارتي آسيا في الشمال الشرقي وأفريقية في الغرب، عرضه نحو 30 كم، تقع في قسمه الشرقي جزيرة بريم (مَيُون) التابعة للجنوب سابقاً ولليمن حالياً بعد الوحدة، ومساحتها 8 كم² بركانية المنشأ، أقام فيها الإنكليز عام 1857م محطة لتزويد السفن بالوقود (الفحم الحجري)، وظلت جزءاً من مستعمرة عدن حتى الاستقلال عام 1967م. مياه الممر دافئة (24 - 32.5 درجة مئوية)، والتبخر فيه شديد (2200-3000مم سنوياً) مما يُفقد البحر الأحمر كميات كبيرة من المياه تعوضها مياه تدخله من خليج عدن خاصة في الشتاء، أما في الصيف فتخرج من البحر الأحمر مياه سطحية، وتقدر حصيلة التبادل المائي في باب المنذب بنحو ألف كم³ لمصلحة البحر الأحمر. وتصل ملوحة مياه الممر إلى 38 بالآلف، وحركة المد فيه إلى نحو المتر.

نشأ الممر نتيجة تباعد أفريقيا عن آسيا بالحركة البنائية الصدمية للانهدام السوري - الأفريقي الذي كون البحر الأحمر في أواخر الحقبة الجيولوجي الثالث في عصري الميوسين والبليوسين. جاء ذكر المنذب في المساند الحميرية. واسمه من ندب أي جاز وعبر، وهناك رأي يقول إنه من ندب الموتى ويربطه بعبور الأحباش إلى اليمن. ظلت أهمية باب المنذب محدودة حتى افتتح قناة السويس عام 1869م وربط البحر الأحمر وما يليه بالبحر المتوسط وعالمه، فتحول إلى واحد من أهم ممرات النقل والمعابر على الطرق البحرية بين البلدان أوروبية والبحر المتوسط، وعالم المحيط الهندي وشرقي أفريقيا. ومما زاد في أهمية الممر أن عرض قناة عبور السفن، والتي تقع بين جزيرة بريم (ميون) الجنوبية والبر الأفريقي هو 25 كم تقريباً وعمقها يتراوح ما بين 300 - 310م، مما يسمح لشتى السفن وناقلات النفط بعبور الممر بيسر على محورين متعاكسين متباعدين، ولقد ازدادت أهميته بوصفه واحداً من أهم الممرات البحرية في العالم مع ازدياد أهمية نفط الخليج العربي، ويقدر عدد السفن وناقلات النفط العملاقة التي تمر فيه في الاتجاهين بأكثر من 21000 قطعة بحرية سنوياً أي بمعدل 57 قطعة يومياً تقريباً.

ولليمن أفضلية استراتيجية في السيطرة على الممر لامتلاكه جزيرة بريم (ميون) الجنوبية، إلا أن القوى الكبرى وحليفاتها عملت على إقامة قواعد عسكرية قرب حوله وذلك لأهميته العالمية في التجارة والنقل، كما سعت الأمم المتحدة في عام 1982م لتنظيم موضوع الممرات المائية الدولية، ودخلت اتفاقيتها المعروفة باتفاقية جامايكا حيز الإنفاذ في شهر نوفمبر من عام 1994م. وتبقى أهمية باب المندب مرتبطة ببقاء قناة السويس أولاً ومضيق هرمز ثانياً مفتوحين للملاحة أمام ناقلات النفط خاصة. وأن أي تهديد لهذين الممرين أو قناة السويس وحدها يحول السفن إلى طريق رأس الرجاء الصالح.

المسافة بين ضفتي المضيق هي 30 كم تقريباً من رأس منهالي في الساحل الآسيوي التابع لمحافظة لحج الجنوبية إلى رأس سيان على الساحل الأفريقي لدولة جيبوتي. جزيرة بريم (ميون) الجنوبية تفصل المضيق إلى قناتين الشرقية منها تعرف باسم باب اسكندر عرضها 3 كم وعمقها 30 متر تقريباً، أما القناة الغربية واسمها دقة المايون فعرضها نحو 25 كم وعمقها يصل إلى 310 م تقريباً، وبالقرب من الساحل الأفريقي توجد مجموعة من الجزر الصغيرة يطلق عليها الأشقاء السبعة تتبع دولة جيبوتي، وهناك تيار سطحي يجري للداخل في القناة الشرقية، وأما في القناة الغربية فهناك تيار عميق قوي يجري للخارج. تكمن الأهمية الأمنية والعسكرية لباب المندب من الموقع الإستراتيجي الذي يحتله، حيث أنه في 11 يونيو 1971م، قام فدائيون من الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بإطلاق عشر صواريخ بازوكا على ناقلة النفط الإسرائيلية (كورال سي) التي كانت تحمل علم ليبيريا وكانت في طريقها إلى ميناء إيلات، والصواريخ أشعلت حريقين في الناقلة وبعد محاولة اطفائهما واصلت الناقلة المعطوبة الإبحار إلى ميناء إيلات على خليج العقبة. وفي حرب أكتوبر 1973م، قامت مصر بإغلاق باب المندب طول فترة الحرب ولم تفتحه إلا في يناير 1974م، بعد توقيع اتفاقية فض الاشتباك الأولى وبدء الانسحاب الإسرائيلي من غرب قناة السويس. وإثر هجمات 11 سبتمبر 2001م الارهابية، وبالتحديد منذ فبراير 2002م، تقوم فرقة العمل المشتركة 150 التابعة للقوة البحرية المشتركة، تحت قيادة أمريكية، بتأمين المضيق لمحاربة القرصنة في المنطقة.

هناك منظور إقتصادي عملاق واعد يكمن في مدينة النور والجسر المعلق الذي سيربط آسيا بأفريقيا عبر ذلك الجسر المعلق الممتد من منطقة رأس منهالي في اليمن بمنطقة تقع إلى الشمال من رأس سيان في جيبوتي، وقد بدأت فكرة

هذا الموضوع تظهر بقوة في 22 فبراير 2008م، حيث أعلنت شركة يملكها طارق بن لادن، عن نيته إنشاء جسر القرن الأفريقي المعلق فوق المضيق يربط اليمن وجيبوتي، وقد شرعت شركة تنمية الشرق الأوسط في إصدار مذكرة لبدء إنشاء الجسر الذي سيكون أطول جسر معلق في العالم، بطول يقدر بنحو 28.5 كم، إلا أن الموضوع تعثر بسبب المشاكل السياسية والصراعات والحروب التي تعصف بتلك المنطقة الملتهبة من العالم.⁽¹⁾

36- البحر العربي أو بحر العرب: والبحر العربي (Arabian Sea)؛ هو جزء من المحيط الهندي يقع بين سواحل الجزيرة العربية وشبه الجزيرة الهندية، وتحده إيران وباكستان من الشمال. أكبر عرض لبحر العرب هو 2400 كيلومتر تقريباً وأقصى عمق له 4,6 كيلومتر تقريباً. نهر السند ونامادا، وتابتي يصبون مباشرة في هذا البحر. يلتقي بحر العرب بالخليج العربي وخليج عدن والبحر الأحمر. والدول المطلة على البحر العربي هي: الهند، باكستان، إيران، عُمان، الإمارات العربية المتحدة، اليمن، الصومال، جزر المالديف. وهناك جزر كثيرة تقع في البحر العربي أهمها: أرخبيل سقطرى التابع للجنوب، جزر كوريا موريا وجزيرة مصيرة وهذه تتبع سلطنة عُمان، وجزيرة استولا الباكستانية.⁽²⁾

37- جزيرة سقطرى: وهي في الواقع أرخبيل يتبع جنوب اليمن مكون من ست جزر على المحيط الهندي قبالة سواحل القرن الأفريقي بالقرب من خليج

(1) للمزيد انظر شبكة الأنترنت المواقع التالية:

<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44968471>

<https://arabic.cnn.com/tag/mdyq-bab-almndb>

<https://carnegieendowment.org/sada/84548>

<https://www.france24.com/ar/20180802>

<https://www.politics-dz.com>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://www.dw.com/ar>

(2) للإطلاع أكثر انظر شبكة الأنترنت المواقع التالية:

<https://wiki.kololk.com/wiki/65060-oloom-alard-yat.com>

<https://www.meteorologiaenred.com/ar/mar-arabigo.html>

<https://mimirbook.com/ar/e444b228320>

https://stringfixer.com/ar/Astola_Island

https://stringfixer.com/ar/Arabian_Sea

<https://arz.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://www.dw.com/ar>

<https://mawdoo3.com>

عدن، وتقع على بعد حوالي 240 كيلومتراً (150 ميل) شرق سواحل الصومال، وتبعد حوالي (380) كيلومتراً (240 ميلاً) جنوب شبه الجزيرة العربية. يشمل الأرخبيل الجزيرة الرئيسية وهي سقطرى، وخمس جزر أخرى هي: درسة وسمحة وعبد الكوري، وصيال عبد الكوري وصيال سقطرى، وسبع جزر صخرية وهي: صيرة وردد وعدلة وكرشح وصيهر وذاعن ذتل وجالص، وتعتبر جزيرة سقطرى أكبر الجزر العربية والجزر التابعة لجنوب اليمن، وتبلغ مساحتها حوالي 3650 كم²، ويبلغ طول الجزيرة 125 كم وعرضها 42 كم ويبلغ طول الشريط الساحلي 300 كم، عاصمة الجزيرة حديبو، وبلغ عدد سكان الجزيرة حسب تعداد 2004م 175,020 ألف نسمة.

ترجع شهرة سقطرى وأهميتها التاريخية إلى بداية العصر الحجري وازدهار تجارة السلع المقدسة، ونشاط الطريق التجاري القديم - طريق اللبان- حيث اشتهرت سقطرى بإنتاج الند وهو صنف من أصناف البخور، وإنتاج الصبر السقطري كأجود أنواع الصبر وزادت أهميتها وتردد ذكرها إلى شعوب حضارات العالم القديم التي كانت تنظر إلى السلع المقدسة نظرة تقديس البخور والمر والصبر واللبان ومختلف الطيب، وكانوا يسمون الأرض التي تنتج هذه السلع الأرض المقدسة ولهذا سميت جزيرة سقطرى عند قدماء اليونان والرومان بجزيرة السعادة.

خلف انعزال الجزيرة الطويل عن أفريقيا وشبه الجزيرة العربية مستوى فريد وغير مألوف من الاستيطان الحيوي على الجزيرة، وكذلك في المستوى الاجتماعي لسكان الجزيرة. وسُقْطَرَى هو الاسم الأصلي لهذه الجزيرة منذ القدم، وهو اسم عربي قديم ذكره المؤرخون القدامى، ويطلق عليها عدة مسميات على سبيل المثال: سقطرة، سوقطرة، سقوطة، سوقطرا، سقطرا، سقوطري، أسقطري، سكوترة، سكوطرة، سوقوترا، ديوسقوريدس. في أكتوبر من عام 2013م، أصبحت محافظة أرخبيل سقطرى محافظة مستقلة عن محافظة حضرموت.⁽¹⁾

(1) للوصول إلى المزيد من المعلومات انظر شبكة الأنترنت المواقع التالية:

https://yemen-nic.info/tourism_site/locations/island/socotra.php

<https://arabic.cnn.com/travel/article/2020/08/03/socotra-yemen>

http://3ajaaieb.blogspot.com/2013/06/blog-post_7547.html

<https://yemen-nic.info/contents/Brief/socotra.php>

<https://www.izito.ws/ws?q=internet%20home>

<https://topicsinenglish.com/ar/-kubbar-island>

38- حرب صيف 1994م: حرب صيف 1994م، وتُعرف أيضاً بحرب 1994م، أو حرب الانفصال اليمنية؛ هي حرب أهلية اندلعت في اليمن صيف 1994م بين شهري مايو ويوليو بين الحكومة اليمنية في صنعاء والمكونة من حزب المؤتمر وحزب الإصلاح وأحزاب أخرى صغيرة من جانب، ومن جانب آخر حكومة الجنوب والممثلة بالحزب الاشتراكي اليمني في عدن، من أجل مطالبة فك الارتباط أو الانفصال لليمن الجنوبي عن اليمن الشمالي من دولة الوحدة اليمنية (الجمهورية اليمنية) التي قامت في 22 مايو عام 1990م بين اليمن الجنوبي وأما كان يُعرف بجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ممثلة بالحزب الاشتراكي اليمني -الذي كان يسيطر على كل مفاصل الدولة في الجنوب حينها- واليمن الشمالي أو ما كان يُعرف بالجمهورية العربية اليمنية. انتهت الحرب في 7 يوليو بهزيمة القوات الجنوبية وهروب معظم القادة الجنوبيين خصوصاً من قادة الحزب الاشتراكي اليمني للمنفي في الخارج ودخول القوات الشمالية المنتصرة والقليل من الفصائل الجنوبية الموالية للشمال إلى عدن عاصمة الجنوب، وهو ما اعتبره الكثير من الجنوبيين احتلالاً في حين اعتبرته الحكومة في صنعاء تثبيتاً لدولة الوحدة اليمنية وقضاء على الدعاوات الانفصالية. أُعلن عن قيام الوحدة اليمنية في 22 مايو 1990م، بشكل مفاجئ بين الجنوب والشمال، وأُعلن رئيس اليمن الشمالي علي عبد الله صالح رئيساً ورئيس اليمن الجنوبي علي سالم البيض نائباً للرئيس في دولة الوحدة.

قامت بين البلدين وحدة اندماجية ولم تكن فيدرالية أو كونفيدرالية برغم الاختلافات بين النظامين المكونين لدولة الوحدة، وكانت هناك فترة انتقالية لمدة 30 شهراً أكملت عملية الاندماج السياسي والاقتصادي بين النظامين، والمجلس الرئاسي تم انتخابه من قبل (26) عضواً في المجلس الاستشاري للجمهورية العربية اليمنية و(17) عضواً في مجلس الرئاسة لجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، والمجلس الرئاسي عيّن رئيس للوزراء كان حيدر أبوبكر العطاس.

<https://nrme.net/detail1883051.html>

<https://context.reverso.net/Socotra>

<https://almahra-socotra.com/9181>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.takhasus.com>

<https://www.mawthoq.org>

<https://www.arageek.com>

<https://www.marefa.org>

<https://mawdoo3.com>

<https://horofar.com>

إضافة لمجلس برلمان والذي يضم (301) عضواً يتكون من (159) عضو من الشمال و(111) عضو من الجنوب و(31) عضو مستقل يتم تعيينهم من قبل مجلس الرئاسة. وهناك دستور موحد أُنقِص عليه في مايو 1990م، وتم استفتاء عليه في مايو 1991م، حيث تم فيه تأكيد التزام اليمن بالانتخابات الحرة، ونظام سياسي متعدد الأحزاب، والحق في الملكية الخاصة، والمساواة في ظل القانون، واحترام حقوق الإنسان الأساسية. الاستفتاء وهو ما يعتبره النظام الحاكم اليوم أنه استفتاء على الوحدة ودستورها في حين يجادل آخرون إنه لم يكن هناك أي استفتاء على الوحدة وإنما على مجرد استفتاء لدستور نتج بين الحزبين الحاكمين آنذاك فقط. وحدثت انتخابات برلمانية بعد الوحدة في 27 أبريل 1993م، وأن المجموعات الدولية المساعدة في تنظيم الانتخابات والاقتراع كانت حاضرة بصورة شكلية إلى حد ما، وكانت نسبة المشاركة هي 84.7% وكانت النتائج على الشكل الآتي:

- 132 عضواً من حزب المؤتمر الشعبي العام؛ الذي يعتبر نفسه ممثل الجمهورية العربية اليمنية.
- 56 عضواً من الحزب الاشتراكي اليمني؛ الذي يعتبر نفسه ممثل جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية.
- 62 عضواً من حزب التجمع اليمني للإصلاح؛ ممثل تيار الأخوان المسلمين وهو لفيف من جماعات الإسلام السياسي، الذي ساهم في خلقه وبقوة الرئيس السابق لليمن علي عبدالله صالح وقد هدف من وراء ذلك إحتوى ومن ثم إزاحة شريكه في الوحدة الحزب الإشتراكي اليمني، وهو ما تم بالفعل لاحقاً.
- 42 عضواً مستقلون؛ وهم في الأصل يمثلون حزب المؤتمر الشعبي العام، وحزب التجمع اليمني للإصلاح، في عملية إتفاقية أفصحت عن أوراقها مع الزمن.
- 12 عضواً أحزاب أخرى؛ وهي لفيف من الأحزاب ذات التوجهات المختلفة، والتي تم تفريخها وتدجين جُلها، حيث خضعت بطريقة أو بأخرى لسيطرة حزبي المؤتمر والإصلاح.

وتم انتخاب الشيخ عبد الله بن حسين بن ناصر الأحمر، رئيس للبرلمان الجديد. وقد تكون ائتلاف جديد للحكم بانضمام حزب الإصلاح إلى حزبي المؤتمر والاشتراكي، وتم إضافة عضو من الإصلاح لمجلس الرئاسة. ومن حينها بدأت الصراعات على المكشوف ضمن الائتلاف الحاكم وقام نائب الرئيس علي البيض بالاعتكاف في عدن في أغسطس 1993م، وتدهور الوضع الأمني العام في البلاد، وهناك اتهامات من القادة الجنوبيين أن هناك عمليات اغتيال عديدة تطال الجنوبيين وأن القادة الشماليين يعملون على إقصائهم التدريجي والاستيلاء على الحكم. وأثناء تصاعد الأزمة السياسية 1993-1994م انحازت معظم دول الخليج العربي - باستثناء قطر وفق حساباتها الخاصة - إلى جانب الجنوب، وقدموا له دعماً مادياً واستخباراتياً وإعلامياً وسياسياً، لكن لم ينجح ويعود هذا لأسباب عديدة لا يتسع المجال لذكرها.⁽¹⁾

39- الاحتلال: كلمة الاحتلال بالإنجليزي (Occupation)، وفي اللغة العربية جاءت من استحل أي أخذ شيئاً بدون وجه حق أو حل بالبيت أي أقام فيه، كما أنها تعني استحل الشيء أي الإستيلاء على أرض بلد أخرى من غير وجه حق. والاحتلال في المفهوم السياسي والعسكري؛ هو قيام دولة بإسقاط حكومة دولة أخرى لتحكم بدلاً منها، وقد يبقى الاحتلال على الحكومة المحلية كواجهة أو أداة لتنفيذ أوامر المحتل المحتال وتوجيهاته، وهذا لا يخرجها عن وصف الاحتلال وإنما هذه صورة من صور الاحتلال، ولكي يحدث الاحتلال فلا بد أن يسبقه غزو، لأنه وسيلة له، وهذا الغزو تبلغ ذروته في صورته العسكرية المباشرة، وذلك لأن للغزو عدة صور كالغزو الثقافي والاقتصادي والإعلامي.

إن سيطرة جيش دولة ما على أراضي دولة أخرى بالقوة والعنف والعداء ينجم عنه الاحتلال، حيث أنه يستتبع ذلك من قيام ظروف خاصة تزول فيها سلطة الحكومة الشرعية للبلاد أو للمنطقة المحتلة، فتصبح القوة الغازية المهيمنة على إدارة المنطقة المحتلة، وبالتالي تقوم بدور السلطتين التشريعية والتنفيذية، لضمان مصالحها الخاصة، وخلق أوضاع تمكنها من استغلال ثروات الأرض المحتلة، وفرض السياسات التي تناسبها وتضطر في بعض الأحيان

(1) الأستاذ الدكتور / جمال سند السويدي وآخرون، حرب اليمن 1994م (الأسباب والنتائج)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1995م، ص 117 - 127. لمعرفة المزيد انظر أيضاً، شبكة الأنترنت الروابط التالية:

<https://www.independentarabia.com/node/18196-1994>

<https://ar.wikipedia.org/wiki/1994>

<https://www.marefa.org>

إلى احترام حد أدنى من الحقوق الوطنية (حقوق الأفراد، وحقوق الملكية).

تختلف أنواع الاحتلال على مر العصور، فهناك ما هو احتلال مباشر عبر قيام دولة ما بغزو أراضي دولة أخرى عسكرياً والسيطرة على كامل أراضيها أو جزء منها وإدارة ما تسيطر عليه إما بطريق مباشر أو عن طريق عملاء لها من نفس البلد الذي تم احتلاله لكنهم يدينون بالولاء والطاعة والإخلاص للمحتل، وهو من أحد أشكال الاستعمار وأكثرها وضوحاً وقدماء وأكثرها إثارة لكل معاني الكراهية والحقدهم للشعوب المستعمرة، وهناك أنواع أخرى من الاحتلال منها ما هو سياسي واقتصادي وثقافي وما شابه وهو النمط السائد والغالب حالياً.

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وانتشار الفكر التحرري وانحسار الموجة الاستعمارية المباشرة وحصول الدول المحتلة على استقلالها ورحيل القوات العسكرية عنها، تركت تلك القوى الاستعمارية ورائها في غالبية الدول شبكة منتفعين وموالين لها في مختلف المؤسسات لتستمر مصالحها وتحصل على المكاسب بشتى أنواعها اقتصادية وسياسية.⁽¹⁾

40- الاستعمار: والاستعمار (colonialisme)؛ هو عملية استيلاء جيش دولة ما على جميع أو بعض أراضي دولة أخرى خلال فترة غزو أو حرب أو بعد تلك الحرب. ويعني مصطلح الاستعمار في مفهومه اللغوي المألوف وضعاً يقوم في أرض دخلتها زمرة من الأجانب سلماً أو عنوة فعاشرت فيها واهتمت بعمارتها واستغلالها، في كنف البلد الأصلي لتلك الزمرة وب حمايته، وعقدت مع سكانها الأصليين علاقات تتسم بالتسلط وإنكار حقوقهم الطبيعية.

ويفترض هذا المفهوم عناصر ثلاثة: هجرة ما بأعداد قليلة أو كثيرة إلى أراض أخرى بقصد عمارتها أو استغلال خيراتها، ثم بقاء المهاجرين مواليين للوطن الأم الذي تركوه وخاضعين لقوانينه لا لقوانين الأرض التي هاجروا إليها أو أعرفها، ثم شمول الوطن الأم إياهم بالرعاية والحماية. وكل هذا يعني التفريق بين الحاكم والمحكوم، والقوي والمستضعف. توسع تعبير الاستعمار وتعريف

(1) للإستزادة مراجعة شبكة الأنترنت المواقع التالية:

<https://ar-ar.facebook.com/historical.glimpses/posts/1096576007104099>

<https://ar-ar.facebook.com/ercegyp1/posts/2046229435652583>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.quora.com>

<https://ejaaba.com>

المستعمرات مع مرور الزمن، ليدل على أنواع شتى من هذه الظاهرة، ففي حين كان يشير إلى إقامة محميات عسكرية، كجبل طارق، تقيمها دولة على أرض ليست في الأصل لها، أصبح يشمل مناطق واسعة الأرجاء ممتدة الحدود القارية ككندا وأستراليا، وتباينت الأغراض التي يرمي إليها الاستعمار، من عسكرية استراتيجية، إلى اقتصادية صرفة، ومنها ما رافق نشوء دولة الأمة، ودخولها حلبة التزاحم على بسط نفوذها السياسي والاقتصادي وراء حدودها، تعزيزاً لمكانتها الدولية وسعياً إلى السيطرة العالمية، كما فعلت إسبانيا والبرتغال، ثم تبعتهما فرنسا وبريطانيا، وحذت من بعد حذوهما أكثر الدول الأوروبية، ونهجت في النهاية كل من الولايات المتحدة الأمريكية واليابان هذا النهج.

ومع اشتداد حدة التزاحم على تملك المستعمرات، وبرزت السياسة الاستعمارية عنصراً من المقومات الأساسية لعدد من الدول الأوروبية، اتسعت المقاصد الاستعمارية من مجرد السعي إلى إغناء البلد الأم، بأي وسيلة ممكنة، بدافع فلسفة التجارة الحرة (المركانتيلية) وبالإنجليزي تُعرف بـ (Mercantilism) إلى نوازع التوسع والهيمنة، وتأكيد مزاعم التفوق العرقي أو الحضاري أو التقني أو كل ذلك معاً. فلقد عُدت المستعمرات في الأصل، تجارية كانت أم استغلالية، زراعية أم استيطانية، مسخرة لمنفعة البلد الأم (المستعمر) حصراً، ونشأ على هذا الأساس ما يشبه ميثاقاً استعمارياً، يحدد نظاماً للتجارة والتعامل، قائماً على الحصر والاحتكار، ويحرم دخول المنتجات الأجنبية، غير منتجات البلد الأم، إلى المستعمرة، ويحصر النقل بين البلد الأم والمستعمرة ببحرية الدولة الاستعمارية، كما يحصر تصدير ما تنتجه المستعمرة إلى البلد الأم فيجعل للبلد الأم معاملة الدولة الأولى بالرعاية. أما المستعمرة فإنها، بحسب هذا الرأي، لا تستطيع أن تصنع ما تحتاج إليه إلا ما فيه مصلحة الدولة المستعمرة، وتكون مستورداتها حصراً عن طريق البلد الأم.

بيد أن مفهوم الاستعمار تطور، مع نمو الثورة الصناعية، وتوسع الرأسمالية، واشتداد التزاحم على النفوذ، إلى مذهب أشمل أفقاً وأعمق جذوراً أُوجِزَ مراميه سنة 1912م الفقيه الاقتصادي الفرنسي ألكسندر ميرينهاك (Alexandre Meringnhac 1857-1927) في كتابه (موجز التشريع والاقتصاد الاستعماريين) بقوله: (الاستعمار هو إقامة الصلة مع بلاد جديدة للانتفاع من مواردها المتنوعة، وتنميتها خدمة للمصلحة القومية، وفي الوقت نفسه منح المجموعات السكانية البدائية حسنات الثقافة الفكرية والاجتماعية والعلمية والأخلاقية

والفنية والتجارية والصناعية، المحرومة منها، ولا تتوافر هذه الشروط إلا عند العروق المتفوقة. فالاستعمار هو إذن مؤسسة قائمة في بلاد جديدة على يد عرق ذي حضارة متقدمة، لتحقيق الغرض المزدوج الذي ألمعنا إليه). وبمنطوق هذا التعريف الذي لقي قبولاً عاماً لدى الباحثين، يصبح الاستعمار نظاماً متكاملًا من أنظمة التبادل، لكنه نظام ابتدئته أوروبية، ولم تُستشر الشعوب التي أُخضعت لأحكامه بشأه، ولا أخذ رأي تلك الشعوب في صحة مقولة إن الحضارة والتحضير يسوغان السيطرة السياسية والاقتصادية. وحتى لو تم التسليم بأن الشعوب التي رزحت تحت نير الاستعمار، ومنها ما كان ذا حضارة قديمة، متأخرة تحتاج إلى المساعدة، فإن هذا المفهوم الذي يرمي إلى إضفاء الشرعية على الاستعمار، يحمل بين طياته بذور نهايته، لأن الشعوب التي فرض عليها الاستعمار بوصفها شعوباً متأخرة لابد من أن تستكمل عاجلاً أو آجلاً أسباب الحضارة والتحلل من ربقة الوصاية الاستعمارية. وقد دل تاريخ الاستعمار على أن الدول الاستعمارية لم تتقبل تلك النتيجة المنطقية الحتمية إلا بصعوبة بالغة، وأن بعضها أدخل عنصراً جديداً على مفهوم الاستعمار تفادياً لمواجهة هذه النتيجة، فنادى بوجود تمثيل سكان المستعمرات حضارة البلد الأم وثقافتها ونماذج تفكيرها وسلوكها بحيث يصبحون رعايا لها وتصبح أرضهم ملحقة بامبراطورية البلد الأم.

وأنواع الاستعمار هي:

1. **النوع الأول:** الاستعمار القديم أو الحركة الاستيطانية التي قامت بها أوروبا منذ بداية العصور الحديثة حين اندفعت بعض الدول الأوروبية في القرن السادس عشر للغزو والاستعمار في قارات آسيا وأفريقيا والعالم الجديد (الأمريكتين وأستراليا) وقد ظهر هذا النوع من الاستعمار نتيجة لانتفاخ أوروبا على العالم الخارجي وحب المغامرة والاستكشاف والبحث عن الثروة والذهب ومحاولة تخلص البعض من الاضطهاد الطائفي والسياسي في أوروبا.

2. **النوع الثاني:** الاستعمار الحديث وقد ظهر هذا الاستعمار بعد قيام الثورة الصناعية في أوروبا في القرن التاسع عشر، حيث بدأت هذه الدول تبحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها وكذلك البحث عن المواد الأولية المتوفرة في آسيا وأفريقيا ولاستثمار رؤوس الأموال الأوروبية الفائضة.

وفيما استمر التقدم المحرز على طريق إنهاء الاستعمار، اعتمدت الجمعية العامة في عام 1960م إعلانها التاريخي المتعلق بمنح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وأكد الإعلان حق جميع الشعوب في تقرير المصير، وأعلن ضرورة الإنهاء السريع وغير المشروع للاستعمار. وبعد عامين، أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بإنهاء الاستعمار لرصد تنفيذ الإعلان. وفي عام 1990م، أعلنت الجمعية العامة العقد الدولي للقضاء على الاستعمار (1990-2000) الذي تضمن خطة عمل محددة. وتلى ذلك، في عام 2001م، العقد الدولي الثاني للقضاء على الاستعمار، وقد تزامنت نهاية العقد الثاني مع الذكرى الخمسين لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة. وفي نفس الوقت، أعلنت الجمعية العامة الفترة بين 2011 و 2020 بوصفها العقد الدولي الثالث للقضاء على الاستعمار. ومنذ إنشاء الأمم المتحدة، حصلت 80 مستعمرة سابقة على استقلالها. ويدخل في ذلك العدد 11 إقليمًا مشمولًا بالوصاية، وهي الأقاليم التي تحقق لها تقرير المصير من خلال الاستقلال أو الارتباط الحر بدولة مستقلة. وتواصل اللجنة الخاصة رصد الحالة في الأقاليم (17) المتبقية، وتعمل على تيسير تقدمها نحو تقرير مصيرها بالكامل.⁽¹⁾

41- الانفصال: والانفصالية بالإنجليزية (Separatism)؛ هي حركات سياسية وشعبية للمطالبة بالانفصال والاستقلال عن دولة أو كيان ما من أجل تكوين كيان أو دولة قومية أو دينية أو عرقية وظهرت نتيجة الإحساس بالتمييز والإهمال من طرف الجزء أو القومية التي تسيطر عن تلك الدولة ولقد اشتدت حدتها في القرن العشرين. وهناك أسباب ودوافع للانفصال منها:

- دينية كما حدث في اليونان الأرثوذكسية عن الدولة العثمانية المسلمة وفي أيرلندا، حيث انفصل الكاثوليك عن البروتستانت وفي باكستان والهند، حيث انفصل المسلمون عن الهندوس.
- عرقية مثل انفصال بنغلاديش عن باكستان وانفصال ألبانيا عن العثمانيين وجنوب السودان عن السودان وإريتريا عن أثيوبيا، وانقسام دول البينيلوكس وتفككها وأيضاً تفكك دول الاتحاد السوفيتي ويوغسلافيا.

(1) للإطلاع أكثر راجع شبكة الأنترنت المواقع التالية:
<https://www.un.org/ar/global-issues/decolonization>
<https://dppa.un.org/ar/decolonization>
<https://www.politics-dz.com>
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
<https://www.marefa.org>
<https://e3arabi.com>

- ثقافية مثل انفصال صوماليلاند عن الصومال وانفصال جنوب اليمن عن شمال اليمن، وانفصال كردستان عن كل من العراق وإيران وسوريا وتركيا.

- سياسية مثل تفكك الكونغو واستقلال تايوان عن الصين وتفكك شبه الجزيرة الكورية إلى دولتين، شيوعية وأخرى رأسمالية، وانفصال النمسا عن ألمانيا وموناكو عن فرنسا وسان مورينو والفاتيكان عن إيطاليا.

هناك العديد من النظريات حول الانفصال ما يصعب وجود توافق آراء حول تعريفه، وهناك أيضاً ادعاء بأن هذا الموضوع قد أهمله الفلاسفة السياسيون، وركز الخطاب مع حلول ثمانينيات القرن الماضي -عندما أثار الموضوع الاهتمام أخيراً- على المبررات الأخلاقية للحق أحادي الجانب في الانفصال. قدّم الفيلسوف الأمريكي ألين بوكانان في بداية التسعينات أول سرد منهجي عن الموضوع وساهم في وضع تصنيف معياري في الأدب عن الانفصال في كتابه الصادر في عام 1991م حول الانفصال: (أخلاقيات الطلاق السياسي من حصن ستمر إلى ليتوانيا وكيبك)، حدد بوكانان حقوقاً محدودة في الانفصال تحت ظروف معينة، متعلقة بغالبيتها بالقمع الذي يمارسه الأشخاص المنتمين إلى مجموعات إثنية أو عرقية أخرى، وبشكل خاص الحالات التي حدث فيها احتلال في السابق لشعوب معينة في الماضي. وفقاً للكتاب المنشور في عام 2007م (الانفصال والأمن) لمؤلفه العالم السياسي في جامعة جورج ميسن، إحسان بات يقول فيه: تستجيب الدول بعنف للحركات الانفصالية إذا كانت الدولة المحتملة ستشكل تهديداً أكبر حجماً مما تشكله الحركة الانفصالية العنيفة، ويضيف إلى ذلك أنه يجب أن تدرك البلاد احتمال وقوع حرب مستقبلية مع الدولة الجديدة المحتملة إذا كانت المجموعة الإثنية التي تقود الصراع الانفصالي ذات هوية منفصلة بشكل عميق عن هوية الدولة المركزية، وإذا كانت الدولة المجاورة عنيفة وغير مستقرة.

مبررات الانفصال:

تؤكد بعض نظريات الانفصال على الحق العام في الانفصال لأي سبب من الأسباب (نظرية الخيار)، بينما يؤكد آخرون أنه لا يجب المضي قدماً بالانفصال إلا لتصحيح ظلم كبير (نظرية السبب العادل)، وفي الطرف المقابل تؤكد بعض النظريات على كلا المفهومين. يمكن عرض قائمة بالمبررات المؤيدة للحق في الانفصال مثلما وصفها ألين بوكانان وروبرت مكغي وأنتوني بيرتش وجاين جاكوبز وليبولد كور وكيركباتريك سيل، والعديد من المؤلفين في كتاب (الانفصال والدولة والحرية) لديفيد غوردون، وتشمل:

- الرسالة السنوية الرابعة لرئيس الولايات المتحدة جيمس بوكانان إلى الكونغرس حول حالة الاتحاد في 3 ديسمبر 1860: (الحقيقة هي أن اتحادنا يعتمد على الرأي العام، ولا يمكن ترسيخه أبداً بسفك دماء مواطنيه في الحرب الأهلية، إذا لم يستطع اتحادنا العيش في عواطف الناس، يجب أن ينهار يوماً ما. يمتلك الكونغرس العديد من الوسائل للحفاظ عليه عن طريق المصالحة، ولكن لم يُمنح الصلاحية للحفاظ عليه بالقوة).
- في رسالة من الرئيس السابق للولايات المتحدة توماس جيفرسون إلى ويليام هاريس كراوفورد وزير الحرب في عهد الرئيس جيمس ماديسون، في 20 يونيو من عام 1816: (في رسالتك إلى فيسك، ذكرت بوضوح البدائل التي يجب أن نختار بينها: 1. التجارة غير المقيدة والمضاربات المتهورة للبعض القليل، والحرب الأبدية بالنسبة للكثيرين. 2. التجارة المقيدة والسلام والمهن الثابتة للجميع. إذا أعلنت أية ولاية في الاتحاد أنها تفضل الانفصال مع البديل الأول واستمرار الاتحاد من دونها، فلست متردداً في أن أقول: لننفصل، أفضل انسحاب الولايات التي هي معنا لأغراض التجارة والحرب غير المحدودة، والتحالف مع الولايات التي هي هنا من أجل السلام والزراعة).
- الامتياز الاقتصادي لطبقة مضطهدة اقتصادياً تتركز إقليمياً في نطاق أكبر تشكله الأراضي الوطنية.
- الحق في الحرية، وحرية تكوين الاتحادات والملكية الخاصة.
- القبول باعتباره مبدأ ديمقراطي، يجب الاعتراف بإرادة الأغلبية في الانفصال.

- تسهيل انضمام الدول إلى دول أخرى في اتحاد تجريبي.
- حل مثل هذه الاتحادات عندما لا تتحقق الأهداف التي تشكلت من أجلها.
- الدفاع عن النفس عندما تشكل مجموعة أكبر تهديداً مهلكاً لأقلية ما أو عندما لا تستطيع الحكومة الدفاع عن منطقة ما بشكل كافٍ.
- حق الشعوب بتقرير مصيرها.
- الحفاظ على الثقافة واللغة، إذا ما هناك من الانصهار أو التدمير من قبل مجموعة أكبر أو أكثر قوة.
- تعزيز التنوع من خلال السماح للثقافات المتنوعة بالحفاظ على هويتها.
- إصلاح مظالم الماضي وبشكل خاص الاحتلال من قبل قوة أكبر.
- الهروب من (إعادة التوزيع التمييزية)، أي المخططات الضريبية والسياسات التنظيمية والبرامج الاقتصادية بما في ذلك التي توزع منطقة ما بعيداً في منطقة أخرى، وخصوصاً بطريقة غير ديمقراطية.
- تعزيز الكفاءة عندما تصبح الدولة أو الإمبراطورية كبيرة جداً لأن تُدار بكفاءة.
- الحفاظ على النقاء الليبرالي أو النقاء المحافظ عن طريق السماح للمناطق الأقل أو الأكثر ليبرالية بالانفصال.
- توفير أنظمة دستورية متفوقة تسمح بمرونة الانفصال.
- الحفاظ على المقياس الإنساني وصغر الكيانات السياسية من خلال الحق في الانفصال.
- يصف ألكساندر باكوفيك، الأستاذ المساعد في قسم السياسة والدراسات الدولية في جامعة ماكوارى في أستراليا ومؤلف عدة كتب عن الانفصال خمس مبررات للحق العام في الانفصال ضمن النظرية السياسية الليبرالية:
- اللاسلطوية الرأس مالية: يبرر كل من الحرية الفردية في تكوين الاتحادات السياسية وحقوق الملكية الخاصة الحق في الانفصال وخلق نظام سياسي قابل للاستمرار مع أفراد متماثلين في التفكير.

- الانفصالية الديمقراطية: يُمنَح الحق في الانفصال باعتباره أحد أشكال حق تقرير المصير في مجتمع إقليمي يرغب في الانفصال عن المجتمع السياسي الحالي، وتحدد المجموعة التي ترغب في الانفصال أراضيها وفقاً للأغلبية.
- الانفصالية الشيوعية: تمتلك أية مجموعة لها هوية معينة معززة للمشاركة متركزة في منطقة معينة وترغب بتحسين المشاركة السياسية لأعضائها حقاً مفترضاً في الانفصال.
- الانفصالية الثقافية: أي جماعة كانت في السابق أقلية لها الحق في حماية ثقافتها وهويتها الوطنية المميزة وتطويرها من خلال الانفصال إلى دولة مستقلة.
- الانفصالية للثقافات المهددة: إذا تعرضت ثقافة أقلية للتهديد داخل دولة تحوي ثقافة غالبية، فإن الأقلية تحتاج إلى حق في تكوين دولة خاصة بها تحمي ثقافتها.

أنواع الانفصال:

- وصف منظرو الانفصال عدداً من الطرق التي يمكن بها للكيان السياسي (المدينة، المقاطعة، الإقليم، الولاية) الانفصال عن الدولة الأكبر أو الأصلية، وهي كتالي:
- الانفصال عن اتحاد فيدرالي أو كونفيدرالي أي الكيانات السياسية ذات الصلاحيات الكبيرة المحفوظة التي وافقت على الانضمام، وذلك مقابل الانفصال عن الدولة الوحدوية، وهي الدولة التي تحكم كوحدة واحدة مع بعض الصلاحيات المخصصة للوحدات الفرعية.
- حروب الاستعمار الاستقلالية من دولة إمبراطورية.
- وطني (منشق كلياً عن الدولة الوطنية) مقابل محلي (منشق من كيان تابع للدولة الوطنية إلى كيان آخر من نفس الولاية).
- المركزية أو المقاطعة (كيان منشق محاط بالكامل بالدولة المنشق عنها) مقابل الطرفية (على طول حدود الدولة الأصلية المنشق عنها).
- الانفصال بوحدات متجاورة مقابل الانفصال بوحدات غير متجاورة

(مجموعات سكانية مفصولة عن بعضها).

- الانفصال أو التقسيم (تحتفظ بقية الدولة بهيكلها على الرغم من انفصال كيان ما عنها) مقابل الحل (جميع الكيانات السياسية تحل علاقاتها وتشكل العديد من الولايات الجديدة).
- اللاعنافية: حيث يتم السعي إلى الانفصال من أجل ضم الإقليم إلى دولة أخرى بسبب العرق أو الروابط التاريخية السابقة.
- الأقلية: (تنفصل أقلية من السكان أو الإقليم) مقابل الأغلبية: (تنفصل غالبية السكان أو الإقليم).
- الانفصال عن المناطق الأفضل حالاً مقابل الانفصال عن المناطق الأكثر سوءاً.
- يستخدم تهديد الانفصال في بعض الأحيان كاستراتيجية لاكتساب قدر أكبر من الحكم الذاتي داخل الدولة الأصلية.

الحجج المعارضة للانفصال:

- يسرد ألن بوكمان، الذي يدعم الانفصال في ظل ظروف معينة، الحجج التي يمكن استخدامها ضد الانفصال:
- حماية التطلعات المشروعة لأولئك الذين يسيطرون على الأراضي التي يطالب بها الانفصاليون، حتى في الحالات التي تكون فيها هذا الأرض مسلوقة.
- الدفاع عن النفس فيما إذا كان فقدان جزء من الدولة سيجعل من الصعب الدفاع عن ما تبقى منه.
- حماية قاعدة الأغلبية ومبدأ وجوب التزام الأقليات بها.
- التقليل من المساومة الاستراتيجية بجعل الانفصال أمراً صعباً، مثل فرض ضريبة الانفصال.
- الأبوية اللينة لأن الانفصال سيكون سيئاً للانفصاليين أو غيرهم.
- تهديد الفوضى لأن الكيانات الأصغر قد تختار الانفصال إلى أن تحدث فوضى، رغم أن هذا ليس هو المعنى الحقيقي للمفهوم السياسي والفلسفي.

- منع الاستيلاء غير الشرعي مثل الاستثمار السابق للدولة في البنية التحتية.
- حجج العدالة التوزيعية التي تقول: إن المناطق الأكثر ثراءً لا تستطيع الانفصال عن المناطق الأكثر فقراً.

وللعلم أن الحركات التي تعمل على الانفصال السياسي يتم وصفها بعدة أوصاف منها: إنها حركة تحرر وطني، إنها حركة استقلالية، حركة تسعى من أجل تقرير المصير، حركة مطالبة بحكم ذاتي، السعي إلى اللامركزية، حركات إنهاء الاحتلال، حركات طرد المستعمر، حركات تمرد، حركة منشقة، حركة انفصالية، حركة مقسمة، حركة انتقالية، حركات تسعى إلى السيادة وتقرير المصير، حركات الحكم الذاتي، حركات إنهاء الاستعمار، حركات تمزيقية، حركات انفصالية، وغيرها من الأوصاف المؤيدة أو المعارضة.⁽¹⁾

42- فك الارتباط: فض الارتباط مصطلح سياسي ويعني فك الوحدة الهيكلية والوظيفية لمؤسسات موحدة بين دولتين أو دول عدة، كما يعني رسم الحدود الفاصلة بين الدولتين تمهيدا للانفصال حتى تتحقق لكل دولة سيادتها على حدة، فيكون لها نظام حكمها الخاص ورقعتها الجغرافية الخاصة. وهنا نشير إلى وجوب عدم الخلط بين الاستقلال وفك الارتباط إذ أن الاستقلال هو الخروج عن سيطرة مستعمر أو محتل فرض بالقوة على دولة ما، بينما فك الارتباط يأتي إثر معاهدة وحدة موقعة من طرف الدولتين.

(1) لمزيد من المعرفة البحث في الروابط التالية:

<https://www.britannica.com/biography/James-Buchanan-president-of-United-States>
[493638/4/https://gate.ahram.org.eg/daily/News/141868](https://gate.ahram.org.eg/daily/News/141868)
[/https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/benelux](https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/benelux)
<https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-47870015>
[/3/10/https://www.aljazeera.net/blogs/2017](https://www.aljazeera.net/blogs/2017/3/10)
<https://mimirbook.com/ar/fc70ddcf795>
<https://www.dorar.net/adyan/396>
<https://www.swissinfo.ch/ara>
<https://www.france24.com/ar>
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
<https://context.reverso.net>
<https://www.marefa.org>
<https://anamusafar.com>
<https://www.dw.com/ar>
<https://e3arabi.com>

ومن قرارات فك ارتباط التالى:

- قرار فك وحدة الضفتين والذي اتخذه العاهل الأردني الملك حسين في 31 يوليو عام 1988م لإنهاء ارتباط الضفة الغربية إدارياً وقانونياً مع المملكة الأردنية الهاشمية بعد اتفاق مع الراحل ياسر عرفات.^{*1}
- انفصال مصر عن سوريا بعد تكوين الجمهورية العربية المتحدة بعد انقلاب عسكري في دمشق في 28 سبتمبر 1961م.
- قرار فك الارتباط الذي أعلنه الرئيس السابق لليمن الجنوبي علي سالم البيض بناء على المعاهدات مع حكومة اليمن الشمالي ممثلة بالرئيس علي عبد الله صالح، وذلك في 21 مايو 1994م.⁽²⁾

43- الاستقلال: ومصطلح الإستقلال السياسي (Political Independence)، ويمكن النظر إلى الإستقلال بمعناه السياسي على أنه:

1. تحرير البلاد المستعمرة من نير الاستعمار، كأن يقال: (هذه البلاد كانت مستعمرة للإمبراطورية البريطانية ثم تحررت منها ونالت استقلالها).
2. عدم خضوع البلاد لأي استعمار، كأن يقال: (إن هذه البلاد لم تخضع في يوم ما لسلطة الاستعمار، فهي مستقلة منذ القَدَم وحتى الآن).

إن مفهوم كلمة استقلال عُرف بمعناه الحديث أثناء مقاومة الشعوب للاحتلال التركي العثماني، وقد تعزز هذا المفهوم في عالم مجتمعنا بعد سقوط الدولة التركية العثمانية وخضوع معظم البلدان العربية للاحتلال والإنتداب، ومن ثم عملت الشعوب للتحرر من سلطة هذا الاحتلال البربري والصورة الأخرى

(1) * فك الارتباط الأردني بالضفة الغربية هو القرار الذي اتخذه العاهل الأردني الملك حسين في 31 يوليو 1988م بإنهاء ارتباط الضفة الغربية إدارياً وقانونياً مع المملكة الأردنية الهاشمية حيث كان يعرف هذا الارتباط باسم وحدة الضفتين. كانت الضفة الغربية جزءاً من الأردن منذ مؤتمر أريحا عام 1949م حتى حرب الأيام الستة عام 1967م. لم تعترف الدول العربية بأن الضفة الغربية هي جزء من المملكة الأردنية الهاشمية، وفي عام 1974م قررت الدول العربية الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني. في عام 1988م، أعلن الزعيم الفلسطيني ياسر عرفات دولة فلسطين. وبناء على طلب ياسر عرفات قام الملك حسين بأخذ القرار بفك الارتباط بالضفة الغربية.

(2) للمزيد راجع شبكة الأنترنت المواقع التالية:

https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3478

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://mawdoo3.com>

المقنعة منه والتي تُعرف بالإنْتداب، والتخلص منه. لقد أدى الواقع السياسي ونشوء حركات التحرر، إلى إحداث هزات عنيفة في بنية المجتمعات العربية، كما وسع آفاق العقل العربي وعمق إدراك العرب حقيقة الصراعات العسكرية والسياسية في بلادهم.

والمعنى اللغوي الجديد لكلمة استقلال، قد أخذ من المصطلح العلمي السياسي بعد أن شاع وذاع في الأوساط الاجتماعية العربية الثقافية وغير الثقافية، نتيجة التلاقح الفكري والترجمات والتلاقي بين أبناء هذه المنطقة والغرب. ورد في بعض المراجع أن الاستقلال السياسي (Political Independence) ينطوي على تمتع الدولة بالسيادة، أي بما لها من سلطان تواجه به الأفراد داخل إقليمها وتواجه به الدول الأخرى في الخارج. والاستقلال يشير إلى حرية الشخص الطبيعية، أي عدم تدخل الغير في شؤونه الخاصة أو إشرافه أو نفوذه المباشر أو غير المباشر.

كما ورد في أحد المعاجم للمصطلحات القانونية أن الاستقلال هو لفظة مؤلفة من البادئة السلبية (in) ومن (dependence) بما يعني غياب التبعية. فعندما يتعلق الأمر بدولة ما تستعمل الكلمة كمرادف للسيادة، وحق الدولة في أن تمارس بنفسها مجموع صلاحياتها الداخلية والخارجية بدون تبعية لدولة أخرى أو لسلطة دولية، مع وجوب مراعاتها القانون الدولي واحترام التزاماته وتضمنها في قوانينها الداخلية.^{*1}

من الاستعمار إلى الاستقلال:

لابد من إيضاح مفهوم الاستعمار كواقع أدت مقاومته إلى ولادة مفهوم الاستقلال لدى بعض دول العالم وشعبه، ويقسم الاستعمار تاريخياً إلى قسمين:

• **الاستعمار القديم:** وهو التسلط المباشر، ويتحقق عن طريق الغزو العسكري واستخدام القوة الصلبة (hard power)، وقد عرفه العالم القديم متمثلاً في نزعات التوسع لدى الإمبراطوريات الكبرى أمثال البابلية والآشورية والفارسية

(1) * نبذة تاريخية عن إعلانات الاستقلال: لقد مرَّ تاريخ إعلان الاستقلال بأربع فترات رئيسية هي: منذ سبعينيات القرن الثامن عشر، بدءاً بحرب الاستقلال الأمريكية وحتى ثلاثينات القرن التاسع عشر، عندما سقطت آخر حصون الملكية عند نهاية حروب الاستقلال الأمريكية الإسبانية.

ما بعد الحرب العالمية الأولى مباشرة عقب تفكك الإمبراطوريات العثمانية والنمساوية المجرية والروسية والألمانية. من عام 1945م إلى 1979م، عند نشوء سبعين دولة مستقلة حديثاً من الإمبراطوريات الاستعمارية الأوروبية وانهيار الرايخ الألماني النازي وإمبراطورية اليابان.

أوائل تسعينيات القرن العشرين، عقب تفكك الاتحاد السوفيتي وتشيكوسلوفاكيا ويوغوسلافيا.

والرومانية والعربية وغيرها، كما عرفه العالم الحديث عندما استعمرت إسبانيا والبرتغال وفرنسا وبريطانيا وهولندا بلداناً متعددة بدوافع اقتصادية وأخرى دينية.

• **الاستعمار الجديد:** وهو التسلط غير المباشر، وأحد أشكال السيطرة الاستعمارية التي لا تعتمد على التحكم السياسي المباشر أو الوجود العسكري الواضح، ولكنه يقوم على السيطرة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية واستخدام مفهوم القوة اللينة (soft power)، وقد ورد في أحد المعاجم أن الاستعمار الحديث هو فرض السيطرة الأجنبية من سياسية واقتصادية وثقافية على دولة ما، مع الاعتراف باستقلالها وسيادتها، أي من دون اعتماد أساليب الاستعمار التقليدية، وأهمها الاحتلال العسكري، ويعتبر نظام المحميات والدول تحت الوصاية من أشكال الاستعمار الحديث.

ويستخدم الاستعمار الحديث في تحقيق أغراضه وسائل خاصة لتحاشي المعارضة الشعبية الصريحة أو معارضة الرأي العام العالمي، ومنها عقد الإنفاقيات الثنائية غير المتكافئة، وتكبير الدولة النامية بسلسلة من المساعدات والديون، عبر البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وفتح الأسواق وتطبيق مفاهيم النيوليبرالية إلخ.

لقد ارتبط التنظير لاستقلال الدولة بالفكر السياسي الحديث والمعاصر في أوروبا، وإن كان من حيث الممارسة قديماً قدم الفكر السياسي. غير أن الفكر السياسي الحديث والمعاصر أولى أهمية بالغة لمفهوم استقلال الدولة وسيادتها على إقليمها لما في ذلك احترام استقلال الدول من أثر إيجابي على السلم والاستقرار الدولي والإنساني، وبخاصة بعد معاهدة وستفاليا في أوروبا عام 1648م، والتي أرسى مفهوم الأمة أو الدولة، وارتكزت على مبدئين هما: سيادة الدولة على إقليمها، وعدم تدخل الدول الأخرى في سلطان الدولة الداخلي.

إشكالية الاستقلال في عالم اليوم:

ماذا يعني مفهوم استقلال الدولة؟، وهل يمكن الحديث عن استقلال كي للدولة اليوم؟، أم أن هذا النوع من الاستقلال متعذر في ظل النظام العالمي المعاصر القائم على تداخل المصالح وتشابكها والتمايز بين دول كبرى تملك قرارها السياسي وتتمتع بسيادتها وتتحكم في السياسات الدولية، وبين دول

صغيرة وضعيفة لا تملك قرارها أو سيادتها؟، وما الذي يجعل بعض الدول غير مالكة سيادتها بشكل كامل، وغير مستقلة بمقاييس الاستقلال كما هو متعارف عليه في الفكر السياسي الدولي؟.

مفهوم استقلال الدولة في القانون الدولي؛

يعتبر استقلال الدولة واحداً من الشروط الضرورية للاعتراف بشرعيتها، بل هو شرط في تعريف الدولة، إذ يُعرفها بعض رجال القانون الدولي بأنها؛ وحدة قانونية دائمة تتضمن وجود هيئة إجتماعية لها حق ممارسة سلطة قانونية معينة على أمة مستقرة فوق إقليم محدد. وتباشر الدولة حقوق السيادة بإرادتها المنفردة، وعن طريق استخدام القوة المادية التي تحتكرها. وثمة تعريف آخر يعتبر الدولة؛ مجموعة كبيرة من الناس تقطن بشكل دائم، إقليماً معيناً، وتتمتع بالشخصية المعنوية والنظام والاستقلال.

إن ممارسة الدولة قرارها السياسي داخلياً وخارجياً وفق إرادتها الحرة، يُعبر عنه حيناً بلفظ الإستقلال، وأحياناً بلفظ السيادة، أو بمعنى آخر عدم خضوع الدولة لأي سلطة داخلية كانت أو خارجية.

فعلى المستوى الداخلي يعني استقلال الدولة امتلاكها السلطة المطلقة على جميع الأفراد والجماعات والمناطق الداخلة تحت حكمها، وهي تستمد شرعيتها من التعاقد بين الحكام والمحكومين، أو البيعة الشرعية. وهذه الشرعية هي التي تخول الدولة تشريع القوانين والنظم وجعل الناس يلتزمون بها صوناً لمصالحهم من جهة ولهيبة الدولة من جهة أخرى، كما تمنحها سلطة تدبير شؤون البلاد سياسياً واقتصادياً وثقافياً وتعليمياً وقضائياً، إنطلاقاً من خصوصية البلاد وما تقتضيه المصلحة العامة.

أما على المستوى الخارجي فمبدأ استقلال الدولة وسيادتها يعني استقلالها فعلياً وقانونياً في ممارسة قرارها الدولي بعيداً من سيطرة أي دولة أخرى أو توجيهها. كما يعني هذا المبدأ اعتراف الدول الأخرى بها، وحققها في التمثيل الدبلوماسي، وفي عضوية المنظمات الدولية، وحريتها في اتخاذ القرارات الدولية على الصعيد الخارجي وعلى صعيد العلاقات الدولية، من دون قيد أو شرط أو إكراه أو ضغط ما خلا الالتزامات التي يقرها القانون الدولي والمعاهدات الدولية الثنائية والإقليمية في نطاق الندية والاحترام المتبادل.

إن استقلال أي دولة يقتضي تحررها من كل أشكال الضغط والإكراه والتحكم الداخلي والخارجي، وهذا التحرر يستلزم امتلاك الدولة عنصر القوة الكافية لفرض سلطتها وإنفاذ قراراتها ومواقفها، لأن المجال السياسي الدولي وإن كان يقوم على التعايش والتعاون والتشارك في مصالح معينة، فإنه يقوم أيضاً على التنافس والصراع والاختلاف والتفاوت في المصالح وموازين القوى، وهذا يتطلب من كل دولة امتلاك القوة اللازمة والمناسبة لممارسة الاستقلال الفعلي.

ولكن هل يمكن الإدعاء أن جميع دول العالم متكافئة في استقلالها ومتساوية في ممارسة سيادتها الداخلية والخارجية؟.

استقلال الدولة بين النسبية والإطلاق؛

يظهر الواقع الدولي وواقع العلاقات الدولية المعاصر والقديم على حد سواء، أن الدول ليست متساوية في فرض إرادتها السياسية أو في التمتع بسيادتها داخلياً وخارجياً. ويمكن في هذا السياق الحديث عن ثلاثة أشكال من الدول:

– **دول تتمتع باستقلال شبه كامل:** وهي الدول الكبرى المنتصرة في الحربين العالميتين الأولى والثانية، والدول الصناعية ذات الموارد الغنية، والقدرات النووية. فهذه الدول تمارس استقلالها وفق إرادة حرة تقوم على السبق في المبادرة والتدخل في السياسات الدولية بما يخدم مصالحها، ولديها القدرة على معارضة أي مبادرة سياسية لدول أخرى وتكييفها أو مراقبتها وتطويقها. وهذه هي مثلاً حال الدول صاحبة العضوية الدائمة في مجلس الأمن الدولي.

– **دول لا تتمتع باستقلالها بشكل تام:** وهي الدول الواقعة تحت سيطرة الاحتلال أو الغزو أو القواعد العسكرية، كما هو الحال في العراق وفلسطين وأفغانستان وكردستان والصحراء الغربية وغيرها، بحيث لا يمكن الحديث عن استقلال دولة لا يزال الاحتلال رازحاً فوق أراضيها ويتحكم في سياساتها الداخلية والخارجية، وحتى مع وجود حكومة وسلطة محليتين.

– **دول تتمتع باستقلالها بشكل نسبي:** إن الدول النامية أو دول العالم الثالث، وإن كانت قد حققت استقلالها عن الاستعمار الغربي في القرن الماضي فإنها خضعت لقوانين النظام الدولي القائم، والذي تشكلت قواعده في القرن الماضي، من توزيع القوى الدولية وبقاء هيمنة الدول المستعمرة

على هذه الدول تحت غطاء المصالح السياسية والاقتصادية المشتركة. كما أن الحكومات التي تولت مقاليد الحكم في معظم هذه الدول كانت تعمل بتوجهات الدول الكبرى، كذلك تم تحجيم هذه الاستقلالات بمجموعة من العهود والمواثيق الدولية التي خرجت من رحم الدول الكبرى وهيئاتها العالمية والتي وجدت أساساً لتأمين مصالحها وبما يحفظ استمرار هيمنتها العالمية وسيطرتها.

حدود الإستقلال الناجز:

بالنظر إلى طبيعة النظام الدولي المعاصر ومكوناته والفاعلين فيه والمصالح الإستراتيجية التي تحركه، وقيام الأحلاف والاتحادات الدولية، الاقتصادية أو السياسية، وشركات الصناعة العسكرية، والمنظمات الدولية، وفي عصر العولمة والشركات العابرة للحدود والسيادة، والتكنولوجيا الرقمية، وثورة الإعلام والاتصالات، أصبح من الصعب الحديث عن وجود دولة مستقلة استقلالاً تاماً، قادرة على ممارسة قرارها السياسي بمعزل عن المؤثرات المحيطة بها.

كذلك لا وجود لدولة قادرة على الانكفاء خلف حدودها الجغرافية والإكتفاء بثرواتها والانفراد بقرارها السياسي والتصلب في مواقفها الإيديولوجية وخلاف ذلك، لذا فقد أصبح العالم قائماً على الاعتمادية المتبادلة، حتى أن مفهوم السيادة بمعناها (الوستفالي)، أصبح موضوع جدل ونقاش على المستوى الدولي. فبعض الدول الكبرى بدأت مع نهاية القرن الماضي تطرح فكرة السيادة العرضية (Contingent Sovereignty)، والتي تقوم على مفهوم جديد للسيادة ويعني؛ حق تدخل المجتمع الدولي في سلطان إحدى الدول عندما تقوم السلطة الحاكمة فيها بقمع وإبادة شعوبها أو قسم منها تحت ذريعة سيادتها على جميع الأفراد داخل إقليمها.

وهكذا وهنت الحدود الجغرافية والسياسية أمام انتشار الشركات العابرة للقارات ومصالحها، وأصبحت حدود السيادة الوطنية لمعظم الدول وجهة نظر قابلة للمناقشة أمام فكرة تدخل القوى الكبرى، بحجة التدخل الإنساني، أو حماية الأقليات الإثنية ومحاربة الحكام الطغاة، أو دعم الثورات ومحاربة الإرهاب، وغير ذلك من الحجج. وصولاً إلى فرض أنظمة حكم جديدة تحت تسميات شتى تضمن في النهاية الهيمنة الاقتصادية والسياسية للدول الكبرى.

كما يمكن الحديث عن تأثير ثورة الشبكة العنكبوتية أو ما يُعرف بالفضاء السيبراني ودفق وسائل الإعلام في عبور الحدود الجغرافية بين الدول وإتاحة تدفق السلع والبضائع والأفكار، من دون قدرة على التحكم فيها أو توجيهها، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تغيرات جوهرية على المدى الطويل في كيان الدولة والمجتمع، وبالتالي التأثير سلباً على استقلالهما سياسياً واقتصادياً ولغوياً واجتماعياً وثقافياً وتعليمياً... إلخ. وهنا تساؤل يجب طرحه على النحو التالي: أليس في الأزمة الاقتصادية العالمية الأخيرة في عام 2008م وتداعياتها ودور وسائل الإعلام والإنترنت، ما هدد ويهدد استقرار واستقلال كثير من الدول في مغارب الأرض ومشارقها؟.

كيف نحقق الاستقلال؟

يبدو أن الاستقلال بمفهومه الشائع أصبح من الماضي، فما يهدد استقلال الدول اليوم، ليس التعاون والمشاركة الإيجابية في إدارة قضايا العالم المعاصر، وليس تبادل الخدمات والمنافع الإنسانية في إطار المساواة والعدل، وإنما ما يهدد استقلال الدول هو الفقر والديون والتدخل السياسي والعسكري المباشر، أو غير المباشر، والاعتداء على السيادة الإقليمية لدولة أخرى، وانتهاك القوانين والأعراف الدولية التي يراها ميثاق الأمم المتحدة.

إن كثيراً من القوانين الدولية وبخاصة الاقتصادية منها بات يخدم مصالح الكبار ويتعارض مع مصالح الدول الصغيرة والشعوب الفقيرة ويتنافى مع امكاناتها الاقتصادية ويهددها بالضياع أو التبعية. كما يمكن اعتبار تدخل الدول الغربية أو الدول الإقليمية المتجاورة في دعم حركات المعارضة وحركات الانفصال والطوائف والإثنيات في بعض الدول، وتقويتها إيديولوجياً وعسكرياً، عاملاً يقوض استقلال الدولة ويضعفه.

وهكذا فإن الحديث عن الاستقلال التام للدولة بمعنى غياب التبعية، أصبح شبه متعذر نظراً إلى الإعتبارات السابقة، والتي يشكل بعضها خطراً مباشراً ومزعزعاً لاستقلال الدولة. إن تحقيق الاستقلال الناجز لدولة ما يتوقف على الإرادة الحرة والفاعلة لأبناء هذا البلد في تثبيت وجودهم ووحدتهم الوطنية، والحفاظة على تنمية مواردهم وبناء أنظمة الحكم الرشيد، وتربية المواطن على مفهوم المواطنة الصحيح، وتنمية الوعي الديمقراطي والثقافة السياسية

لأبنائه، مهما تعددت مكوناتهم الاجتماعية، إذ لا قيمة لبلد لا استقلال له ولا معنى لاستقلال لا يبنى على الإرادة الحرة الواحدة والواعية لأبنائه.

المفهوم الشمولي يأخذ بالإنحسار أمام تمدد العولمة؛

يبدو أن مصطلح أو مفهوم الاستقلال في عالمنا المعاصر أصبح نسبياً، إلى حد بعيد؛ فعلى وقع المتغيرات المتنوعة التي يشهدها عالم اليوم، بات من الصعوبة بمكان أن تتحصن دولة ما -مهما كبرت أو صغرت- خلف أسوار حدودها الجغرافية أو السياسية أو الإيديولوجية أو الثقافية أو الاقتصادية، فالاستقلال بمفهومه الشمولي يأخذ بالإنحسار أمام تمدد العولمة بقواها العابرة الحدود والقارات، وبدون جيوش.⁽¹⁾

44- الحرية: الحرية هي إمكانية الفرد دون أي جبر أو شرط أو ضغط خارجي على اتخاذ قرار أو تحديد خيار من عدة إمكانيات موجودة. مفهوم الحرية يعين بشكل عام شرط الحكم الذاتي في معالجة موضوع ما. والحرية هي التحرر من القيود التي تكبل طاقات الإنسان وإنتاجه سواء كانت قيوداً مادية أو قيوداً معنوية، فهي تشمل التخلص من العبودية لشخص أو جماعة أو للذات، والتخلص من الضغوط المفروضة على شخص ما لتنفيذ غرض ما.

للتوسع أكثر في شرح هذا مصطلح، نجد أن تعريف الحرية لغة ورد في قاموس (Lettre)؛ أنها وضعية الإنسان غير المملوك، أما قانونياً فهي قدرة الأفراد على ممارسة الأنشطة التي يريدونها دون إكراه، على أن يخضعوا للقوانين التي تنظم المجتمع. والحرية في اللغة هي حسب ما جاء في معجم لسان العرب:

(1) للبحث عن المزيد راجع الروابط التالية:

https://www.cisco.com/c/ar_ae/products/security/what-is-cybersecurity.html

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Independence.aspx>

<https://www.citc.gov.sa/ar/Digitalknowledge/Pages/cyber-security.aspx>

<https://zangetna.ahlamontada.com/t64709-topic>

<https://www.hespress.com/-454361.html>

<http://kalema.net/home/article/view/687>

<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en>

<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

www.kenanaonline.com

<https://hbrarabic.com>

<https://e3arabi.com>

www.maaajim.com

www.kalema.net

(كلمة الحر من كل شيء هي: أَعْتَقَهُ وأَحْسَنَهُ وأَصَوَّبَهُ والشَّيْءُ الحُرُّ: هو كل شيء فاجر، وفي الأفعال: هو الفِعْلُ الحَسَنُ، والأحرار من الناس: أختيارهم وأفاضلهم). أما تعريف الحرية اصطلاحاً تعددت تعاريف مصطلح الحرية عند المذاهب المختلفة، لكنه ورد في إعلان حقوق الإنسان الصادر عام 1789م على أنه: (حق الفرد في أن يفعل ما لا يضر الآخرين)، والحرية في الإسلام هي: (ما وهبه الله للإنسان من مكنة التصرف لاستيفاء حقه، دون تعسف أو اعتداء). وعند الغرب هي: (الانطلاق بلا قيد، والتحرر من كل ضابط، والتخلص من كل رقابة، ولو كانت تلك الرقابة نابعة من ذاته هو).

وأن نشأة الحرية كمفهوم متداول يرجع أصل مصطلح الحرية إلى الكلمة اللاتينية (Liber)، وتعني قدرة الإنسان على التحرك والتصرف والقيام بأي عمل بوجود أدنى حد من القيود، وقد ظهر هذا المصطلح للمرة الأولى بصور مرسوم من الحاكم ساردس الذي أقر بمنح الحرية الدينية للمسيحيين، ثم ظهر المصطلح مرة أخرى في قسطنطينة مع مرسوم ميلانو عام 313م، وذلك عندما ورد عن الكنيسة الكاثوليكية: (إن الإنسان خلق حراً، لكنه أساء استخدام الحرية عندما أكل ثمرة من ثمار شجرة معرفة الخير والشر).

تتضمن الحرية ثلاثة أنواع مختلفة كما هو موضح أدناه:

- **الحرية السالبة والحرية الموجبة:** تُعرّف الحرية السالبة؛ بأنها التحرر من العقبات أو الحواجز، بحيث يتمتع الفرد خلالها بسقف حرية غير مقيد خارجياً، لذا لا يمكن منعه من القيام بأي شيء يريده، وينسب هذا النوع من الحرية إلى الأفراد، في حين تُعرّف الحرية الموجبة؛ بأنها التصرف وفق الإرادة الحرة، بحيث يمكن للفرد خلالها التحكم في حياته وتحقيق أهدافه حسب رؤيته الخاصة، وينسب هذا النوع من الحرية إلى الجماعات أو الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات معينة.

- **الحرية الخارجية والحرية الداخلية:** تُعرّف الحرية الخارجية؛ بأنها الحرية الاجتماعية العامة التي تتطلب التكيف مع البيئة المحيطة بالفرد، ومن الجدير بالذكر أن هذه الحرية تعد شرطاً أساسياً للتمتع ببيئة ديمقراطية، في حين تُعرف الحرية الداخلية؛ بأنها الحرية المرتبطة بالفرد نفسه لأنها تنبع من داخله، والتي تساعد في تحديد أهدافه ورغباته

واهتماماته. لذا فإنه يعتمد على نفسه لتحقيق ذاته وتوجيهها، تجدر الإشارة إلى أن الحرية الداخلية هي السبيل الوحيد للتمتع بالحرية الخارجية.

— **الحرية الفردية والحرية الاجتماعية:** تُعرّف الحرية الفردية؛ بأنها حرية الفرد في اتخاذ القرارات والدفاع عن نفسه والتفكير، لذا فهي تعد أساس أي نظام يدعي الديمقراطية، في حين تُعرّف الحرية الاجتماعية؛ بأنها تمكين الأفراد والجماعات التي تمتلك آراء سياسية وأخلاقية متباينة من إيجاد قاعدة يتفقون خلالها على ما يختلفون بشأنه على المستوى المعياري وليس الشخصي.

والجدير بالذكر أن أنواع الحريات بصفة عامة يمكن التمييز بين نوعين من الحرية، وهما:

— **حرية التنفيذ:** تعني قدرة الفرد على العمل أو امتناعه عنه، دون أن يخضع لأي ضغوطات خارجية.

— **حرية التصميم:** تعني قدرة الفرد على الاختيار، وتحقيق ما يريد من دون أن يخضع لتأثير أهوائه ودوافعه الباطنة التي تحد بدورها من حرية التصميم.

— وللحرية ثلاثة وجوه أساسية وهي:

— **وجه إيجابي:** يعبر عن التصرف باستقلالية وعفوية.

— **وجه سلبي:** يرفض الممارسات السلبية من البعض، مثل: العبودية، وإكراه الأفراد على القيام بأعمال لا يرغبون بها.

— **وجه نسبي:** يجمع بين الإيجابي والسلبي؛ وهو قائم على أساس أن الإنسان قادر على أن يقوم بما يريد، على ألا يتعارض ذلك مع الآداب، والقوانين، والأنظمة العامة وفق القانون الدستوري. وألا يلحق الضرر بالآخرين وفق المادة الرابعة من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

الفرق في الحرية عند الإسلام والغرب:

أهم الفروقات في مفهوم الحرية عند الإسلام والغرب، إن مصطلح أو مفهوم الحرية في الإسلام يختلف عن ما هو موجود في الفكر الغربي، حيث ارتبط

مفهوم الحرية في الإسلام بمفهوم التكليف، فقد خلق الله تعالى الإنسان وميزه بالعقل الواعي القادر على اختيار أعماله وأقواله، والتصرف بإرادته الكاملة، وجعل الله الإنسان حراً ومسؤولاً في آنٍ واحدٍ، وقد ركز العلماء المسلمون في الماضي على مفهوم التكليف دون التركيز على الحرية الإنسانية. ولكن الإسلام لم يُهمَل الحرية الإنسانية؛ فالأصل أن الإنسان حُر ليكون مكلفاً ومسؤولاً، فلا يمكن أن يكون الإنسان مكلفاً دون أن يكون حُراً. إذًا، لا قيمة للإنسان دون الحرية؛ فهي حق من حقوقه، ودونها لا يمكن أن يمارس المرء أعماله، وهي الخاصية التي تميز الكائن الناطق عن غيره من الكائنات، فهو عاقل وأفعاله تصدر عن إرادته هو؛ فالإنسان الحُر هو من لم يكن عبداً أو أسيراً. ومن الدلائل على تعظيم الإسلام للحرية أنه جعل العقل الحُر هو السبيل لإدراك وجود الله تعالى، وبذلك فإن الإيمان بالله يكمن في الإقتناع، وهو مقتَرَن بحرية الإنسان في الاختيار، وما وظيفة الأنبياء والرسول إلا الدعوة والبيان دون الإكراه، قال تعالى: (وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمَرْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ).

مجال الحريات عند المذاهب المختلفة إن الحرية بمفهومها العام عرفت الكثير من المذاهب المتعلقة بها، وعليه فإن تحديد طبيعة المذهب السائد في بلد ما يساعدنا على معرفة مدى اتساع مجال الحريات العامة المسموح بها أو ضيقه، ومن أهم هذه المذاهب:

- **المذهب الفردي:** يؤكد هذا المذهب بدوره على الحرية الفردية، ويعد الفرد أهم عنصر في النظام، والسُّلطة الحاكمة هي المسؤولة عن تحقيق الأمان.
- **المذهب الاشتراكي:** يُقدس المذهب الاشتراكي الجماعة، وما الفرد عنده إلا أداة لتحقيق أهداف السُّلطة على الصعيدين الفردي والجماعي.
- **مذهب التدخل الجزئي:** هو مذهب يأخذ موقفاً معتدلاً بين المذهبين السابقين.

تُعَرَّف الحرية؛ بأنها حق الفرد في أن يتصرف وفق رغباته دون إلحاق أي ضرر بالآخرين، لذا فهي حق جوهري في حقوق الإنسان، لأنه بدونها لا يمكن أن يمارس المرء أعماله ونشاطاته المعتادة، ومن المتعارف عليه أن للحرية ثلاثة أنواع، وهي: السالبة والموجبة، الداخلية والخارجية، الفردية والاجتماعية.⁽¹⁾

(1) للإطلاع أكثر انظر شبكة الأنترنت المواقع التالية:

45- الديمقراطية: والديمقراطية كلمة مركبة من كلمتين: الأولى مشتقة من الكلمة اليونانية Δῆμος أو Demos وتعني عامة الناس، والثانية Κρατία أو kratia وتعني حكم، وبهذا تكون الديمقراطية باليونانية أو الإغريقية (δημοκρατία) وبالأتينية (Demokratia) أما بالإنجليزية فهي (Democratization)؛ والتي تعني حكم الشعب أو حكم الشعب لنفسه. وبهذا فهي شكل من أشكال الحكم يشارك فيها جميع المواطنين المؤهلين على قدم المساواة -إما مباشرة أو من خلال ممثلين عنهم منتخبين- في اقتراح، وتطوير، واستحداث القوانين، وهي تشمل الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمكن المواطنين من الممارسة الحرة والمتساوية لتقرير المصير السياسي.

ومن أهم أسس الديمقراطية الالتزام بالمسؤولية واحترام النظام وترجيح كفة المعرفة على القوة والعنف. ويطلق مصطلح الديمقراطية أحياناً على المعنى الضيق لوصف نظام الحكم في دولة ديمقراطية، أو بمعنى أوسع لوصف ثقافة مجتمع، والديمقراطية بهذا المعنى الأوسع هي نظام اجتماعي مميز يؤمن به ويسير عليه المجتمع ويشير إلى ثقافة سياسية وأخلاقية معينة تتجلى فيها مفاهيم تتعلق بضرورة تداول السلطة سلمياً وبصورة دورية.

يعود منشأ ومهد الديمقراطية إلى اليونان القديم حيث كانت الديمقراطية الأتينية أول ديمقراطية نشأت في التاريخ البشري. ومصطلح الديمقراطية مناقض لمصطلح الأرستقراطية (ἀριστοκρατία) وبالإنجليزية (aristocracy) والذي يعني (حكم نخبة)، بينما يتناقض هذين التعريفين نظرياً، لكن الاختلاف بينهما قد طُمس تاريخياً. فالنظام السياسي في أثينا القديمة، على سبيل المثال، منح حق ممارسة الديمقراطية لفئة النخبة من الرجال الأحرار واستبعد العبيد والنساء من المشاركة السياسية. وفعلياً، في جميع الحكومات الديمقراطية على مر التاريخ القديم والحديث، تشكلت الممارسة الديمقراطية

<https://www.ohchr.org/ar/Issues/CulturalRights/Pages/ArtisticFreedom.aspx>

https://brill.com/view/journals/jie/5/1-2/article-p120_5.xml

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227977_ara

<http://hrlibrary.umn.edu/arab/afr-res-dec.html>

<https://www.jadaliyya.com/Details/34869>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.marefa.org>

<https://mawdoo3.com>

من فئة النخبة حتى مُنح حق العتق الكامل من العبودية لجميع المواطنين البالغين في معظم الديمقراطيات الحديثة من خلال حركات الاقتراع في القرنين التاسع عشر والعشرين.

كما ذكر آنفاً الديمقراطية تعني في الأصل حكم الشعب لنفسه، لكن كثيراً ما يطلق اللفظ على الديمقراطية الليبرالية لأنها النظام السائد للديمقراطية في دول الغرب، وكذلك في العالم في القرن الحادي والعشرين، وبهذا يكون استخدام لفظ (الديمقراطية) لوصف الديمقراطية الليبرالية خطأً شائعاً في استخدام المصطلح سواء في الغرب أو الشرق، فالديمقراطية هي شكل من أشكال الحكم السياسي قائم بالإجماع على التداول السلمي للسلطة وحكم الأكثرية بينما الليبرالية تؤكد على حماية حقوق الأفراد والأقليات، وهذا نوع من تقييد الأغلبية في التعامل مع الأقليات والأفراد بخلاف الأنظمة الديمقراطية التي لا تشتمل على دستور يلزم مثل هذه الحماية والتي تدعى بالديمقراطيات الليبرالية، فهناك تقارب بينهما في أمور وتباعد في أخرى يظهر في العلاقة بين الديمقراطية والليبرالية، كما قد تختلف العلاقة بين الديمقراطية والعلمانية باختلاف رأي الأغلبية.

وتحت نظام الديمقراطية الليبرالية أو درجة من درجاته يعيش في بداية القرن الواحد والعشرين ما يزيد عن نصف سكان الأرض في أوروبا والأمريكتين والهند وأنحاء أخرى. بينما يعيش معظم الباقي تحت أنظمة تدعي نوعاً آخر من الديمقراطية كالصين التي تدعي الديمقراطية الشعبية. فالديمقراطية تتناقض مع أشكال الحكم التي يمسك شخص واحد فيها بزمام السلطة، كما هو الحال في نظام الحكم الملكي، أو حيث يستحوذ على السلطة عدد قليل من الأفراد، كما هو الحال في الأوليغارشية. ومع ذلك، فإن تلك المتناقضات الموروثة من الفلسفة الإغريقية، هي الآن أفكار غامضة لأن الحكومات المعاصرة قد تحتوي على عناصر من الديمقراطية والملكية وأوليغارشية مختلطة معاً. وكارل بوبر يعرف الديمقراطية على النقيض من الديكتاتورية أو الاستبداد، وبالتالي فهي تركز على الفرص المتاحة للناس للسيطرة على قاداتهم والإطاحة بهم دون الحاجة إلى ثورة.

توجد عدة أشكال من الديمقراطية، ولكن هناك شكلان أساسيان، وكلاهما يهتم بكيفية تحقيق إرادة مجموع المواطنين المؤهلين لتلك الممارسة. إحدى

نماذج الديمقراطية هي الديمقراطية المباشرة، التي يتمتع فيها كل المواطنين المؤهلين بالمشاركة المباشرة والفعالة في صنع القرار في تشكيل الحكومة. في معظم الديمقراطيات الحديثة، يظل مجموع المواطنين المؤهلين هم السلطة السيادية في صنع القرار ولكن تمارس السلطة السياسية بشكل غير مباشر من خلال ممثلين منتخبين، وهذا ما يسمى بالديمقراطية التمثيلية. نشأ مفهوم الديمقراطية التمثيلية إلى حد كبير من الأفكار والمؤسسات التي وضعت خلال العصور الأوروبية الوسطى، وعصر الإصلاح، وعصر التنوير، والثورات الأوروبية والأمريكية.

الديمقراطية هي حكم الأكثرية لكن النوع الشائع منها الديمقراطية الليبرالية، الذي يوفر حماية حقوق الأقليات والأفراد عن طريق تثبيت قوانين بهذا الخصوص بالدستور، ويتجلى كل ركن في عدد من المفاهيم والمبادئ سوف نبسطها تالياً. ويندر أن تحوز دولة أو مجتمع ما على هذه المفاهيم كلها كاملة غير منقوصة، بل أن عدداً من هذه المفاهيم خلافي لا يلقى إجماعاً بين دعاة الديمقراطية المترسنين. ومن المعروف أن الديمقراطية في دلالاتها الاشتقاقية تعني حكم الشعب نفسه بنفسه أو قد تعني حكم الأغلبية بعد عملية الانتخاب والتصويت والفرز والانتقاء. وهناك مفاهيم ومبادئ مصممة حتى تحافظ الأكثرية على قدرتها على الحكم الفعال والاستقرار والسلم الأهلي والخارجي ولتضع الأقليات من تعطيل الدولة وشلها:

- مبدأ حكم الأكثرية.
- مبدأ فصل السلطات ومفهوم تجزئة الصلاحيات.
- مبدأ التمثيل والانتخاب.
- مفهوم المعارضة الوفية.
- مفهوم سيادة القانون.
- مفهوم اللامركزية.
- مبدأ تداول السلطات سلمياً.

تبدأ فكرة التوازن من أن مصالح الأكثرية قد تتعارض مع مصالح الأقليات والأفراد بشكل عام، وأنه لا بد من تحقيق توازن دقيق ومستدام بينهما، ومن هنا جاءت فكرة الديمقراطية الليبرالية، وأن تمدد هذه الفكرة لتشمل التوازن بين السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية، وكذا بين المناطق والقبائل والأعراق، ومن هنا جاءت فكرة اللامركزية، وبين السلطات الدينية والدنيوية، ومن هنا جاءت أيضاً فكرة العلمانية. تعتمد كل أشكال الحكومات على شرعيتها السياسية، أي على مدى قبول الشعب بها، لأنها من دون ذلك القبول لا تعدو كونها مجرد طرف في حرب أهلية، طالما أن سياساتها وقراراتها ستلقى معارضة ربما تكون مسلحة. وباستثناء من لديهم اعتراضات على مفهوم الدولة لا سلطوية والمتحررين (Libertarians)، فإن معظم الناس مستعدون للقبول بحكوماتهم إذا دعت الضرورة. والفشل في تحقيق الشرعية السياسية في الدول الحديثة عادة ما يرتبط بالانفصالية والنزاعات العرقية والدينية أو بالاضطهاد وليس بالاختلافات السياسية، إلا أن ذلك لا ينفي وجود أمثلة على الاختلافات السياسية كالحرب الأهلية الإسبانية وفيها انقسم الإسبان إلى معسكرين سياسيين متخاصمين.

تطلب الديمقراطية وجود درجة عالية من الشرعية السياسية لأن العملية الانتخابية الدورية تقسم السكان إلى معسكرين (خاسر) و (رابح)، لذا فإن الثقافة الديمقراطية الناجحة تتضمن قبول الحزب الخاسر ومؤيديه بحكم الناخبين وسماحهم بالانتقال السلمي للسلطة وبمفهوم (المعارضة الموالية) أو (المعارضة الوفية)، فقد يختلف المتنافسون السياسيون ولكن لابد أن يعترف كل طرف للآخر بدوره الشرعي، ومن الناحية المثالية يشجع المجتمع على التسامح والكياسة في إدارة النقاش بين المواطنين، وهذا الشكل من أشكال الشرعية السياسية ينطوي بداهة على أن كافة الأطراف تتشارك في القيم الأساسية الشائعة، وعلى الناخبين أن يعلموا بأن الحكومة الجديدة لن تتبع سياسات قد يجدونها بغیضة، لأن القيم المشتركة ناهيك عن الديمقراطية تضمن عدم حدوث ذلك.

إن الانتخابات الحرة وحدها ليست كافية لكي يصبح بلد ما ديمقراطياً؛ فثقافة المؤسسات السياسية والخدمات المدنية فيه يجب أن تتغير أيضاً، وهي نقلة ثقافية يصعب تحقيقها خاصة في الدول التي اعتادت تاريخياً أن يكون انتقال السلطة فيها عبر العنف، وهناك العديد من الأمثلة المتنوعة كفرنسا

الثورية وأوغندا الحالية وإيران التي استطاعت الاستمرار على نهج الديمقراطية بصورة محدودة حتى حدثت تغييرات ثقافية أوسع وفتحت المجال لظهور حكم الأغلبية إلى درجة ما.⁽¹⁾

(1) للبحث والتعمق الرجوع إلى شبكة الأنترنت المواقع:

[/https://www.informationsverige.se/ar/omsverige/att-paverka-i-sverige/vad-ar-demokrati](https://www.informationsverige.se/ar/omsverige/att-paverka-i-sverige/vad-ar-demokrati)

<https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=3942>

<https://www.ohchr.org/ar/Issues/RuleOfLaw/Pages/Democracy.aspx>

https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000215297_ara

https://stringfixer.com/ar/American_Revolution

<https://www.un.org/ar/global-issues/democracy>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.politicsdz.com>

الفصل الأول

الإطار العام للدراسة العلاقات اليمنية - السودانية

المبحث الأول

الخلفية التاريخية للعلاقات اليمنية - السودانية

إن منطقة شبه الجزيرة العربية، كانت جزءاً من إقليم قديم قبل ظهور الأخدود الأفريقي، وكان ذلك الإقليم القديم يحوي الجزء الأفريقي الحالي الذي يشمل السودان، ثم أصبح البحر الأحمر - الذي كان يُدعى قديماً ببحر القلزم - يمثل فاصلاً مائياً يفصل بين اليابستين، أفريقيًا وشبه الجزيرة العربية، إلا أنه كان وما زال التواصل موجوداً بين الجماعات البشرية في تلك الرقعة، سواء قبل أو بعد تكوُّن هذا الفاصل المائي، حيث إنه لم يقف حائلاً أمام تواصل تلك الجماعات مع بعضها بعضاً، والتي استمرت في تواصلها عبره وخاصة عبر مضيق باب المندب، وشبه جزيرة سيناء كطريق بري قبل حفر قناة السويس، مستخدمة في سبيل ذلك التواصل وسائل مختلفة ونقاط انطلاق ووصول متعددة اختلفت جميعها باختلاف الزمان والمكان.⁽¹⁾

وهذا التواصل بين الجماعات البشرية جعلها تحمل معها ثقافتها ومعتقداتها، من مناطق انطلاقها إلى مناطق وصولها، ثم أدى إلى استقرارها واندماجها وانصهار ثقافتها ومعتقداتها مع ثقافات ومعتقدات سكان مناطق الوصول، وهو الأمر الذي كان متبادلاً بين سكان المنطقتين بدرجات متفاوتة، هذا التواصل أدى إلى التشابه الكبير بين سكان المنطقتين في اللغة والثقافة والمعتقد وحتى العرق، وهو ما يعكس عراقية وعمق الصلة بين المنطقتين.⁽²⁾ ودون الخروج عن إطار تلك المنطقة فاليمن والسودان الواقعتان في تلك الرقعة لم يكونا بعيدين عن تلك التأثيرات المتبادلة إن لم يكونا أكثر المتأثرين ببعضهما

(1) د. أحمد المبارك، **العلاقات العربية - الأفريقية، في كتاب العرب والدائرة الأفريقية**، تأليف د. أحمد المبارك وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م، ص37. وانظر أيضاً، د. ربيع محمد القمر الحاج، **الهجرات البشرية وأثرها في تشكيل السلوك الاجتماعي في أفريقيا - منطقة النوبة وحوض النيل نموذجاً، دراسات أفريقية، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد (36)، ديسمبر 2006م، ص53. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، أفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال (دراسة تاريخية)**، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 2003م، ص66-70. وانظر أيضاً، د. عبدالسلام إبراهيم بغدادى، **الجماعات العربية في أفريقيا (دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا- جنوب الصحراء)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م، ص87-95.

(2) د. أحمد المبارك، **مصدر سابق ذكره**، ص37-38. وانظر أيضاً، محمد أحمد خلف الله، **الجزور التاريخية للعلاقات بين العرب والأفارقة، في كتاب العرب والدائرة الأفريقية، مصدر سابق ذكره**، ص13-19.

البعض، فهناك العديد من العوامل التي يتشابهان أو يشتركان فيها، كالعرق، واللغة، والدين، والثقافة، إضافة إلى الهموم والتطلعات والمصير المشترك، وهذه العوامل لم تكن وليدة اللحظة بل راكمتها عوامل الاندماج والانصهار الزمني منذ الحقب الغابرة وحتى اليوم وبدرجات متفاوتة.

ومن هنا، فإنه سيتم دراسة الخلفية التاريخية للعلاقات اليمنية - السودانية في مطلبين على النحو التالي.

المطلب الأول

جذور العلاقات اليمنية - السودانية وخلفياتها

يستند العلماء في استنتاجاتهم التاريخية حول تاريخ الأمم وعلاقتها ببعضها البعض، على شواهد من أثر التاريخ الغابر، كالحفر أو النقش على الأحجار، أو الاكتشافات البشرية وغيرها، والتي تحمل تاريخ لحوادث وأموراً عدة حدثت للجماعات البشرية في فترة ما من التاريخ، يُستدل من خلالها على الجذور التاريخية لأمة ما من الأمم، أو على مدى عمق وكثافة التواصل التاريخي بين الأمم وبعضها البعض في العصور الغابرة.⁽¹⁾

وبالاعتماد على استنتاجات العلماء لتلك الشواهد التاريخية المتشابهة، من حفريات أو نقوش أو اكتشافات بشرية، والتي عثروا على مجموعة منها في كل من اليمن والسودان، والتي تؤكد على التواصل البشري الموغل في القدم بين هذين البلدين، باعتباره جزءاً من التواصل التاريخي الشامل بين سكان شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا.⁽²⁾

فاليمن والسودان عرفا حضارات عريقة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، كحضارة معين، وسبأ، وحمير، وقتبان، وحضرموت في أرض اليمن،⁽³⁾ أما أرض السودان فقد عرفت حضارة كريمة التي تعتبر أول إمبراطورية عرفها التاريخ،⁽⁴⁾ وكذا إمبراطورية كوش،⁽⁵⁾ التي تنقسم إلى حقبتين هما: مملكة نبتة (750 - 295 ق.م)،⁽⁶⁾ وإمبراطورية مروى (295 ق.م - 350 م)،⁽⁷⁾ حيث إن بعض

(1) د. محمد إبراهيم بكر، تاريخ السودان القديم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 1984، ص5-20.

(2) أحمد عبدالرحيم النعيمي، اليمن وشرق أفريقيا في ضوء العلاقات اليمنية - الإريترية، ثوابت، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد 45، يوليو / سبتمبر 2006 م، ص100-103، وانظر أيضاً، د. ربيع محمد القمر الحاج، مصدر سابق ذكره، ص53-54.

(3) عادل عبدالرحمن محمود، قبائل البقارة في غرب السودان، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2006، ص15-17. وانظر أيضاً، د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج7، مصدر سابق ذكره، ص429-435.

(4) د. عارف أحمد إسماعيل المخلافي، تاريخ وادي النيل (مصر والسودان)، صنعاء: منشورات دار الكتاب الجامعي، ط2، 2006 م، ص257. وانظر أيضاً، د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص40-45.

(5) د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص6-7. وانظر أيضاً، البروفيسور محمد عمر بشير، تاريخ الحركة الوطنية في السودان 1900 - 1969 م، بيروت: دار الجيل، ط2، 1987، ص7.

(6) د. عارف أحمد إسماعيل المخلافي، مصدر سابق ذكره، ص273. وانظر أيضاً، د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص110.

(7) د. عارف أحمد إسماعيل المخلافي، مصدر سابق ذكره، ص279. وانظر أيضاً، د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص141.

المصادر التاريخية تؤكد على حدوث تبادل للرسل بين إمبراطورية أو مملكة مروى النوبية، ومملكة سبأ في بلاد اليمن،⁽¹⁾ فهاتان المملكتان تزامنتا في وقت واحد، وهو ما يؤكد (أثر أنقرة) الذي يحمل عنوان (أعمال أغسطس المؤالة) ويحتوي على موجز لأعمال الإمبراطور أغسطس أكتافيانوس، والذي عُثر عليه عام 1555م في أنقرة، حيث يشير إلى اهتمام الرومان بالتوسع الإمبراطوري نحو الجنوب، فقد ورد في النص ذكر لحملة الإمبراطور أغسطس بقوله «بأمرى وتحت رعايتي اقتيد جيشان في نفس الوقت، أحدهما إلى إثيوبيا (مملكة مروى) والآخر إلى بلاد العرب التي تسمى بالسعيدة (جنوب الجزيرة العربية)، وقد هلكت قوات عديدة، ففي إثيوبيا تقدم الجيش حتى بلدة نبتة، وهي أقرب مكان من مروى، وفي بلاد العرب تقدم الجيش حتى بلاد ماربيا (مأرب) في أرض السبئيين».⁽²⁾

وعقب الحضارة المروية، تعاقبت على بلاد السودان حضارات عريقة كالبلمين والنوبيين النباطيين، وكذا حضارة بلاد بجه، بالإضافة إلى ممالك العصر المسيحي كمملكة دنقلة، ومملكة علوة، اللتين اتحدتا ضمن إطار سياسي واحد عُرف باسم مملكة دنقلة أو مملكة المقررة النوبية، حيث إن هذا الاتحاد للمملكتين النوبيتين المسيحيتين في الشمال كان ضمن خطة للوقوف في وجه الفتوحات العربية - الإسلامية في أفريقيا، بعد أن دخل الإسلام مصر عام 640م وعزل تلك الممالك عن الكنيسة الأم في بيزنطة عاصمة الإمبراطورية الرومانية الشرقية.⁽³⁾

فالتواصل التاريخي بين اليمن والسودان أزلي، وهو ما تؤكد الحفريات والنقوش والأدوات المتشابهة المستعملة من قبل الإنسان، التي عُثر عليها العلماء في كل من اليمن وشرق أفريقيا بما فيها السودان، مثل المباني الأثرية والنقوش والخطوط العربية القديمة، التي يُرجع العلماء تاريخها إلى القرنين الخامس والرابع قبل الميلاد، بل إن هناك أدوات من العصر الحجري الحديث عُثر عليها في كل من حزموت ومناطق عدة بشرق أفريقيا، وهي التي استدل من خلالها العلماء

(1) محمد سنوسي أحمد محمد، العلاقات اليمنية - السودانية، محاضرة ألقاها محمد سنوسي أحمد محمد سفير جمهورية السودان بصنعاء، محاضرة غير منشورة، صنعاء: وزارة الخارجية والمغتربين، المعهد الدبلوماسي، 2003م، ص2. وانظر أيضاً، د. حسن مكي محمد أحمد، الشخصية السودانية بين خطوط الحداثة ومشاريع التجديد، دراسات أفريقية، الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمي، مركز البحوث و الترجمة، العدد (13)، يونيو 1995م، ص14-15.

(2) د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص156-157. وانظر أيضاً، د. عبدالعزيز عبدالفتاح حجازي، روما وأفريقيا، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2007م، ص159-160.

(3) د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص176-184.

على وجود تواصل بشري منذ العصر الحجري بين حضرموت الواقعة في جنوب شرق اليمن، ومناطق عدة في شرق أفريقيا بما فيها السودان.⁽¹⁾ حيث إن هذا التواصل الموغل في القدم لم يُكتشف بعد كامل ماضيه المغمور، الذي اختلف المؤرخون في تحديد بداياته الأولى، وكذا درجات كثافته في العصور المتعاقبة. لذا سيتم دراسة جذور العلاقات اليمنية - السودانية عبر مرحلتين هما كالتالي:

أولاً- التواصل التاريخي بين اليمن والسودان في مرحلة ما قبل الإسلام:

إن التواصل التاريخي بين اليمن والسودان حدث منذ أزمنة سحيقة، في إطار التواصل الواسع الذي حدث بين سكان شبه الجزيرة العربية وأفريقيا، حيث كانت المنطقة الأفريقية رقعة أرضية واحدة، تشمل أفريقيا وشبه جزيرة العرب قبل ظهور الأخدود الأفريقي العظيم - البحر الأحمر - الذي أصبح يفصل بين أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، إلا أنه لم يقف حائلاً أمام التواصل المستمر بين سكان المنطقتين، حيث استمر التواصل بين الجانبين من نقاط عدة وبخاصة عبر مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء كطريق بري.⁽²⁾ وإن التشابه في الثقافة واللغة والمعتقد والعرق يعكس مدى عمق الصلة والرابطة بين شعوب المنطقتين، وهو الأمر الذي جعل بعض الباحثين يعتقدون أن سكان هاتين المنطقتين قد عاشوا في رقعة جغرافية واحدة، وربما أنهم ينتمون في أصولهم البعيدة إلى شعب واحد.⁽³⁾ فالوقائع التاريخية تؤكد وجود تدافع للعرب عبر البحر الأحمر نحو السواحل الشرقية لأفريقيا في الأزمنة الغابرة، وجُل هؤلاء العرب هم من بلاد اليمن أو ما يُعرف بجنوب الجزيرة العربية، الذين توغلوا نحو أجزاء مختلفة من بلاد السودان أو ما كان يُعرف ببلاد كوش قديماً،⁽⁴⁾ واستقروا بها، فمنهم من دخل إلى السودان عن طريق البر قادماً من أرض الحبشة، أو من دخل عن طريق البحر، وهم الذي نزل بهم المقام على بعض الموانئ السودانية كسواكن وعيذاب وغيرها،

(1) أحمد عبد الرحيم النعيمي، مصدر سابق ذكره، ص 102-103.

(2) د. أحمد المبارك، مصدر سابق ذكره، ص 37. وانظر أيضاً، إبراهيم محمد العناني، منظمة الوحدة الأفريقية وآفاق العلاقات العربية الأفريقية، في كتاب التعاون العربي الأفريقي، تأليف إبراهيم العناني وآخرون، سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية رقم (6)، مالطا- فاليتا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ط 1، 1992م، ص 53. وانظر أيضاً، د. قائد محمد قائد العنسي، التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية - الحبشية 1900 - 2000م، القاهرة: دار الأمين، ط 1، 2004م، ص 245.

(3) د. أحمد المبارك، مصدر سابق ذكره، ص 37.

(4) د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص 6-7. وانظر أيضاً، د. حسن مكي محمد أحمد، حوار رسول الإسلام عليه السلام مع أفريقيا، دراسات أفريقية، الخرطوم: مركز البحوث والترجمة (مجلة بحوث نصف سنوية)، متعهد بطباعتها دار المركز الإسلامي - الأفريقي للطباعة، العدد (10)، ديسمبر 1993م، ص 45.

ومع مرور الزمن توغلت مجموعات منهم نحو الداخل السوداني.⁽¹⁾ وبالرغم من أن سواحل شرق أفريقيا المقابلة لليمن كانت تعيش بيئة عربية في الفترة الممتدة ما بين القرنين العاشر والسابع قبل الميلاد، إلا أن النشاط التجاري عبر الطرق البحرية باستخدام القوارب الخشبية الصغيرة بين اليمن وشرق أفريقيا لم يُعرف إلا في القرن الثاني قبل الميلاد.⁽²⁾

أما بالنسبة لبداية الهجرات الكثيفة من اليمن إلى شرق أفريقيا- التي أعقبها صلات تجارية وثيقة- فقد امتدت في الفترة ما بين القرنين السادس والثالث عشر بعد الميلاد، إلا أن هناك من يرجح حدوث الهجرات الكثيفة قبل هذا التاريخ، كالمؤرخ هارولد ماكمايكل، الذي يشير في كتابه (تاريخ العرب في السودان) إلى أن الهجرات من اليمن إلى السودان وباقي أقطار شرق أفريقيا تصاعدت في الفترة الممتدة ما بين 1500 وحتى 300 قبل الميلاد، وصلت إلى وادي النيل، وكان ذلك في عهد دولتي معين وسبأ، حيث كان المعينيون والسبئيون يتحكمون بطرق التجارة في البحر الأحمر.⁽³⁾ وفي القرنين الثاني والأول قبل الميلاد عبر الحميريون وبعض الحضرميين البحر الأحمر باتجاه شرق أفريقيا واستقروا في أرض الحبشة، ومنها توغلت مجموعات منهم نحو منطقة قبائل البجة أو ما كان يُعرف ببلاد البجة. وشمل هذا التوغل مناطق عدة حتى بلاد النوبة، وحدث تزاوج بين هذه المجموعات وسكان البلاد الأصليين، حيث صاهروا قبائل البجة والنوبة وغيرها.⁽⁴⁾ كما هاجرت من اليمن بطون من حمير في القرن السادس الميلادي إلى أرض المعادن ببلاد البجة، واستقرت في عتباي وصاهرت البجة، وامتدت إلى المناطق المجاورة، وبتوقف إنتاج المعادن تدهورت أحوالهم في هذه المناطق، فانتشروا نحو مناطق عدة في داخل السودان.⁵

(1) د. نزار محمد عبده غانم، **جسر الوجدان بين اليمن والسودان**، صنعاء: منشورات نزار غانم، ط1، 1994/2000م، ص15-20. وانظر أيضاً، نهى عبدالحافظ عبدالعزيز، الأهمية التاريخية لبناء عيذاب الأثري، دراسات أفريقية، الخرطوم: مركز البحوث والدراسات الأفريقية، جامعة أفريقيا العالمية، العدد (36)، ديسمبر 2006م، ص177-179. وانظر أيضاً، البروفيسور محمد عمر بشير، **مصدر سابق ذكره**، ص11.

(2) د. نزار غانم، **مصدر سابق ذكره**، ص15. وانظر أيضاً، أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في **كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي**، من تأليف زيد المحبشي وآخرون، صنعاء: منشورات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ط1، 2003م، ص268.

(3) د. نزار غانم، **مصدر سابق ذكره**، ص15-16. وانظر أيضاً، د. ربيع محمد القمر الحاج، **مصدر سابق ذكره**، ص54.

(4) د. نزار غانم، **مصدر سابق ذكره**، ص16-26. وانظر أيضاً، أحمد عبدالرحيم النعيمي، **مصدر سابق ذكره**، ص106-107. وانظر أيضاً محمود زايد، تعريب الشمال الأفريقي، في **كتاب العرب والدائرة الأفريقية**، **مصدر سابق ذكره**، ص28-30.

(5) د. نزار غانم، **مصدر سابق ذكره**، ص23.

وقد أشار بعض المؤرخين إلى أن الهجرات من اليمن إلى السودان التي حدثت قبل الميلاد كانت لأسباب عدة أهمها:

1. انهيار سد مأرب وتدهور النشاط الزراعي في اليمن، وهذا ما أشار إليه القرآن الكريم في قوله تعالى: (لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ آيَةٌ جَنَّتَانِ عَنْ يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِنْ رِزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُمْ بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَى أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ)

2. شح الغذاء في بلاد اليمن.

3. قلة الكلاء وانعدام المريع.

4. انعدام الرياح الموسمية التي تعتمد عليها الأمطار في بلاد اليمن.

5. هبوب رياح رملية كانت سبباً في ما أصاب بلاد اليمن من جفاف وقحط.¹

بالإضافة إلى هذه الأسباب كانت هناك دوافع عدة، كدافع التجارة وطلب الرزق والبحث عن الذهب وغيرها، والتي دفعت باليمنيين في فترات مختلفة من التاريخ إلى عبور البحر الأحمر متطلعين إلى الجانب الآخر من اليابسة أو ما يُعرف بسواحل شرق أفريقيا، التي وطأها اليمنيون في الحقب الغابرة من التاريخ في هجرات فردية وجماعية شبه مستمرة تدفعهم أسباب عدة منها:

1. كثافة السكان في اليمن أو ما يُعرف بجنوب الجزيرة العربية.

2. صغر حجم الفاصل البحري بين شبه الجزيرة العربية وأفريقيا في جزئه الجنوبي مقارنة بالأجزاء الشمالية منه.

3. البراعة والخبرة التي يتمتع بها اليمنيون في الملاحة.

4. سهولة الملاحة البحرية في الجزء الجنوبي للبحر الأحمر، إضافة إلى تطلع اليمنيين نحو البحر بما يمتلكون من روح المغامرة وحب الترحال.

5. وجود موانئ طبيعية في الشط الأفريقي المقابل لليمن.

(1) القرآن الكريم، سورة سبأ، الآيتان (15 - 16). وانظر أيضاً، د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص16.

6. قسوة الطقس المتمثلة في شح الأمطار وهبوب العواصف الرملية العنيفة التي أصابت اليمن في تلك الفترة من التاريخ الغابر.⁽¹⁾

فالجماعات البشرية النازحة من أرض اليمن إلى بلاد السودان، وجدت عوامل الاستقرار في تلك الأرض فاستقرت بها، وتزاوجت مع أهلها وانصهرت في تلك البلاد، حيث أدخل اليمنيون إلى أرض السودان بعض من ثقافتهم وخبراتهم وتجاربهم الحضارية، التي كانوا يتمتعون بها في ذلك الوقت، ومنها:

1. لغة الجعر السامية، والتي تطورت عنها لغة التقري.

2. تعلم سكان البلاد استعمال المعادن، وأنظمة متقدمة في الري والزراعة.

3. أفاد اليمنيون سكان البلاد في الكتابة وبعض أنماط جديدة للنظام الاجتماعي.

4. أحضر اليمنيون معهم حيوانات مستأنسة ونباتات جديدة.

5. أدخل اليمنيون إلى بلاد السودان عباداتهم، كعبادة الشمس التي ازدهرت في بلاد اليمن، التي جاء ذكرها في القرآن الكريم، وهذه العبادة ظلت آثارها باقية في تلميس والكلابشة في بلاد النوبة.⁽²⁾

فالشواهد التاريخية من آثار أو ما شاكلها تؤكد على الوجود اليمني المتأصل منذ القدم في السودان، حيث كان لليمنيين أدوار بارزة في التاريخ السوداني بانتصاراته وانكساراته في العصور الغابرة، والتي يستدل من خلالها على عمق الصلات والروابط المتجذرة والمتداخلة بين أهل اليمن والسودان، الذين اشتركوا مع بعضهم البعض- في مراحل كثيرة من التاريخ- في صنع بعض من لوحات التاريخ السوداني العريق، ومن هذه الشواهد الآتي:

1. التشابه بين حضارتي سوبا أو مملكة علوة في السودان، وسبأ في اليمن، في الديانة، وولاية الملكات على العرش ونظم وطقوس العبادات وبناء المعابد وغيرها.

(1) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص15-23. وانظر أيضاً، أحمد عبدالرحيم النعيمي، مصدر سابق ذكره، ص101-109.

(2) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص16-17. وانظر أيضاً، محمد أحمد خلف الله، الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب والأفارقة، في كتاب العرب والدائرة الأفريقية، مصدر سابق ذكره، ص22-23. وانظر أيضاً، أحمد عبدالرحيم النعيمي، مصدر سابق ذكره، ص106-110.

2. إن اسم (هجر) وهو الشائع لمدن اليمن عبر التاريخ، الذي كانت تُعرف به عاصمة منطقة البجة أو ما كان يُعرف بمملكة البلميين في السودان، وهي المنطقة التي شهدت استقرار عدة قبائل يمنية فيها كالحداربة وهي تحريف للحضارمة، كما يرى كلُّ من هارولد ماكمايكل وكامرون، حيث إن هؤلاء الحداربة أو الحضارمة تحولوا من الوثنية إلى المسيحية ثم اعتنقوا الإسلام وساعدوا في انتشاره في أرجاء واسعة من السودان، وما رأس الحداربة جنوب عيذاب إلا شاهد على الوجود الحضرمي اليمني المتأصل في تلك الأرض.

3. هناك الكثير من المناطق في شرق السودان التي مازالت تحتفظ بتسمياتها العربية القديمة مثل نجران.

4. الآثار والقبور التي تدل على الوجود اليمني في سنكات وفي هجر عاصمة مملكة البلو.

5. الأعمدة أو النصب الموجودة في منطقة البجة شمال شرقي عدوة، التي تدل على آلهة سبئية، مثل سين وعثر، التي ترجع إلى منتصف القرن الأول قبل الميلاد. وكذا النقوش الحميرية والتي تم العثور عليها في مناطق عديدة بشرق السودان، إضافة إلى وجود الآثار اليمنية القديمة في منطقة حلايب بشرق السودان، ومنطقة البجراوية بشمال السودان.¹

ثانياً- علاقات اليمن والسودان في مرحلة ما بعد الإسلام؛

إن ظهور الإسلام في القرن السابع الميلادي أدى إلى ازدياد وشائج الاتصال العربي الأفريقي وتوثيقه بعرى العقيدة الإسلامية واللغة العربية، حيث أمد الإسلام العرب بسياج ديني وفكري ساعدهم على إيجاد وحدة حضارية ونهضة ثقافية مزدهرة، ولا غرابة في ذلك، فالإسلام ومنذ بداياته الأولى، أصبح الركيزة الأساسية للثقافة العربية، إضافة إلى أنه جعل من اللغة العربية لغة للقرآن الكريم، فكانت هي بدورها وعاء الفكر الإسلامي والثقافة الإسلامية.⁽²⁾

(1) د. ربيع محمد القمرالحاج، مصدر سابق ذكره، ص55. وانظر أيضاً، د. نزارغانم، مصدر سابق ذكره، ص17-26. وانظر أيضاً، أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص268-269. وانظر أيضاً، بشرى محمد صالح، ماذا عن العلاقات بين اليمن والسودان، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد رقم (10746)، 14/4/1994م، ص4.

(2) د. أحمد المبارك، مصدر سابق ذكره، ص40. وانظر أيضاً، بشرى محمد صالح، مصدر سابق ذكره، ص4. وانظر أيضاً، د. ظاهر جاسم محمد، أفريقيا ما وراء الصحراء، مصدر سابق ذكره، ص70-78. وانظر أيضاً، د.

وتحت راية الإسلام خرج العرب الفاتحين من الجزيرة العربية لإعلاء كلمة الله، وتأمين الحضارة العربية الإسلامية وتوسيعها، تلقاء أصقاع المعمورة، إلا أن الجوار الأفريقي كان آمناً إلى حدٍ ما، وذلك بسبب التفهم الذي أبداه النجاشي للرسالة الإسلامية، وهو ما تم القياس عليه كميّار للتعامل بين المسلمين العرب والأفارقة، فالإسلام لم يدخل شرق أفريقيا عنوة إلا فيما ندر، حيث دخل الإسلام إلى هذه الأجزاء من قارة أفريقيا أساساً عن طريق التجارة والعلماء والمعايشة.⁽¹⁾

ويمكن تقسيم انتشار النفوذ الإسلامي العربي إلى السودان وباقي أقطار شرق أفريقيا إلى ثلاث مراحل: الأولى يغلب عليها الاحتكاك السلمي، وكانت دعامتها المهاجرون والتجار من العرب المسلمين،⁽²⁾ وفعلاً فقد استقر البعض منهم بها، ونتج عن هذا الاستقرار ترك أثر لكثير من القيم والتعاليم الإسلامية النبيلة لدى من عاملهم أو اختلط بهم من الأفارقة، والانعكاس الإيجابي لهذه القيم مكّن من انتشار الإسلام في ربوع أفريقيا، كبلاد الحبشة، وهي أول بلاد أفريقية قصدتها المسلمون في هجرتهم الأولى والثانية.⁽³⁾ أما بالنسبة للتجار من العرب المسلمين، الذين كان جلهم من تجار اليمن من حضارمة وسواهم، فقد كانوا أكثر احتكاكاً بالتجارة البحرية مع بلاد السودان ومناطق شرق أفريقيا، مستخدمين تعاليم الإسلام السمحاء، وأخلاقه الرفيعة في تعاملاتهم التجارية وغيرها، مما حفز بعض أهالي تلك المناطق للتعرف على الإسلام، والدخول فيه بطريقة أو بأخرى.⁽⁴⁾

أما المرحلة الثانية والتي كان يغلب عليها الطابع الجهادي، حيث أخذ النفوذ الإسلامي يتنامى، واتخذ بعداً اقتصادياً وثقافياً وسنّداً سياسياً.⁽⁵⁾ فبعد أن فتح المسلمون مصر، اصطدموا مع مملكة المقرة النوبية، والتي تعتبر من أبرز الممالك النوبية المسيحية في شمال السودان، مما حدا بالمسلمين إلى تسيير حملات عسكرية إلى أرض النوبة بشمال السودان.⁽⁶⁾ ففي سنة 21 هجرية، وخلال ولاية

عبد السلام إبراهيم بغدادي، الجماعات العربية في أفريقيا...، مصدر سابق ذكره، ص 95-105.

(1) د. أحمد المبارك وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص 36-39.

(2) المصدر السابق، ص 39.

(3) أحمد عبدالرحيم النعيمي، مصدر سابق ذكره، ص 111. وانظر أيضاً، د. محمد عبدالفتاح عليان، الهجرة إلى الحبشة ومناقشة قضية إسلام النجاشي، القاهرة: دار التراث، ط 1، د.ت، ص 45-51.

(4) د. أحمد المبارك، مصدر سابق ذكره، ص 40-41.

(5) المصدر السابق، ص 39.

(6) د. عبدالوهاب الأفتندي، السودان.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (257)، يوليو 2000م، ص 159.

عمرو بن العاص لمصر، وكذا في سنة 31 هجرية في عهد خلافة عثمان بن عفان، سَير المسلمون حملات عسكرية ذات طابع جهادي إلى أرض النوبة بشمال السودان، والتي كانت ضمن حملات نافع الفهري، وعبدالله بن أبي السرح، وكان لليمنيين إسهامٌ بارز فيها، حتى أن قبيلة لخم اليمنية كانت الأكثر أهمية في هذه الحملات.⁽¹⁾ إلا أن الحملة التي أرسلها عبدالله بن أبي السرح لفتح مملكة المقررة النوبية أخفقت، ومنيت بخسائر كبيرة سببها مهارة رماة النوبة، الذين سماهم العرب رماة الحدق، وعندما عرض ملك المقررة النوبية الصلح قبله المسلمون.⁽²⁾ حيث إن هذا الصلح مهد لعقد اتفاقية سلام بين المسلمين والنوبة، والتي عُرفت باتفاقية البقط سنة 651م، وتشير بعض المصادر إلى أن كلمة البقط هي تحريف لكلمة القبط وهم النوبة المسيحيين.⁽³⁾ وبَعْدَ هذه الاتفاقية أصبحت مملكة المقررة النوبية أول دار عهد في تاريخ الإسلام، أي أنها أصبحت دولة معترفاً باستقلالها من قبل خليفة المسلمين.⁽⁴⁾ فهذه الاتفاقية ساهمت في استقرار تلك المناطق، وانتشار الإسلام بين أهلها بطرق دعوية، مما ساعد على ازدياد المد العربي الإسلامي إلى بلاد السودان.⁽⁵⁾ كما شهدت هذه المرحلة مشاركة فاعلة للقائد اليمني عبدالله بن أبي الجهم في غزو البجة بشرق السودان، ونشر الإسلام بين سكانها، وعبره وصلت جهم مأرب وخولان إلى أصقاع السودان.⁽⁶⁾ كما أن فترة حكم بني أمية وبني العباس شهدت قدوم عرب من قحطان وبتون قبائل يمنية أخرى إلى أصقاع السودان، فامتلكوا الأرض واستقروا بتلك البلاد، مستفيدين من سياسة تملك الأرض التي وضعها الخليفة هشام بن عبد الملك مما شجعهم على الاشتغال بالزراعة جنباً إلى جنب مع أهل البلاد الأصليين، وعجل بعملية الاختلاط وتحقيقه بصورة شاملة بين العرب الفاتحين أو الوافدين وسكان البلاد الأصليين.⁽⁷⁾

أما المرحلة الثالثة، والتي تجمع بين دفتيها الوجه الجهادي والدعوي، ففيها تم الربط بين الدعوة للعقيدة الإسلامية وتعميق مفاهيمها بين أهل تلك

(1) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص159.

(2) د. عبدالوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مصدر سابق ذكره، ص159.

(3) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص28-29.

(4) د. عبد الوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مصدر سابق ذكره، ص159.

(5) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص28.

(6) المصدر السابق، ص28-29.

(7) محمود زايد، تعريب الشمال الأفريقي، في كتاب العرب والدائرة الأفريقية، مصدر سابق ذكره، ص28-30.

البلاد، إضافة إلى أنها شهدت بدء انتقال الزعامة الدينية والقيادة السياسية والاقتصادية والريادة الثقافية إلى السكان الوطنيين من أبناء بلاد السودان، بعد أن تشبعوا بروح الإسلام.⁽¹⁾ كما شهد مطلع القرن السادس عشر الميلادي قيام أول دولة إسلامية في السودان، هي دولة الفونج وعاصمتها سنار على النيل الأزرق جنوب الخرطوم، والتي عُرفت باسم السلطنة الزرقاء أي السوداء نسبة إلى حكامها والذين كانوا من أصل أفريقي غير عربي، حيث امتد نفوذ هذه المملكة إلى معظم وأوسط وشرق وشمال وغرب السودان، والتي كانت ترتبط بعلاقات تجارية وطيدة مع اليمن، حيث كانت تستورد من اليمن السيوف والدروع وغيرها.⁽²⁾

كما شهد منتصف القرن الثامن الهجري اعتناق غالبية النوبة الإسلام، وهو الأمر الذي أعطى دعماً روحياً وسنداً سياسياً للهجرة العربية اللاحقة إلى السودان، وإن كانت هناك هجرات قبل هذا التاريخ في صورة فردية أو جماعية، لأسباب معيشية كالبحث عن المرعى أو المعادن الثمينة، أو لأسباب سياسية وقضائية كالهروب من ظلم وطغيان الولاة، أو الفرار من وجه العدالة، إلا أن أهم هذه الهجرات هي الهجرات الصوفية، حيث كان المتصوفة يهاجرون إلى السودان وباقي البلدان الأفريقية الأخرى للترويج لطرقهم الصوفية⁽³⁾. فالفرق والجماعات الصوفية منتشرة في أرجاء واسعة من قارة أفريقيا، حيث كانت الطرق الصوفية صاحبة الفضل في نشر الإسلام في الكثير من بلدان أفريقيا بما فيها السودان.⁽⁴⁾ فالطرق الصوفية عملت على ملء الفراغ الروحي لدى الأفارقة، والوصول إليهم عبر أحاسيسهم المرهفة، حيث استطاعت الصوفية عبر هذا التأثير من امتلاك قاعدة شعبية واسعة ومن ثم لعب أدوار قيادية في الكثير من الأقطار الأفريقية،⁽⁵⁾ كالسودان الذي للطرق الصوفية فيه أعظم تأثير من أي مجتمع إسلامي أفريقي آخر.⁽⁶⁾ فلا غرابة في أن السودانيين كانوا

(1) د. أحمد المبارك، مصدر سابق ذكره، ص 39-40.

(2) د. عبدالوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مصدر سابق ذكره، ص 159. وانظر أيضاً، د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 38.

(3) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 29.

(4) د. عبدالمنعم الحفني، موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 3، 2005م، ص 449-451. وانظر أيضاً، د. عبدالوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مصدر سابق ذكره، ص 158. وانظر أيضاً، د. أحمد المبارك، مصدر سابق ذكره، ص 40-41.

(5) د. أحمد المبارك، مصدر سابق ذكره، ص 38-41. وانظر أيضاً، د. هدى مكاوي، البناء الاجتماعي للمهدية في السودان، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 1، 2007م، ص 33.

(6) أ.د. ظاهر جاسم محمد، الختمية في السودان، عمان: دار الجنان، ط 1، 2008م، ص 17.

منذ دخول الصوفية إلى بلادهم يرون أنفسهم في مركز الكون لا في مكان آخر سواه.⁽¹⁾ فالسودان يحوي الكثير من الطرق الصوفية ومن هذه الطرق على سبيل المثال لا الحصر الآتي:

1- الطريقة الركابية: وتنسب هذه الطريقة إلى العلامة اليمني الكبير الشيخ غلام الله عائد الركابي اليمني، الذي أنشأ المساجد وأقام الكتاتيب، وتزوج بامرأة سودانية وأنجب سبعة أبناء، وعن هؤلاء تفرع سادة الركابية في أنحاء واسعة من السودان، كبلاد المحس، وجبال النوبة وكردفان، وامتزجوا بعد ذلك بقبائل جهينة وغيرها، وتفرع عنهم أحفاد كالرباطاب نسبة إلى ابنه رباط، والبديرية نسبة إلى ابنه بدير وهو جد السادة البديرية، الذين يُنسب إليهم عدد من قادة السودان في مراحل تاريخية متعددة، مثل الإمام محمد أحمد المهدي، والمشير عبدالرحمن سوار الذهب، والدكتور حسن عبدالله الترابي، واللواء الزبير محمد صالح وغيرهم.⁽²⁾

2- الطريقة المهدية: التي تعرف بالطريقة المهدية السودانية والمنسوبة إلى الإمام محمد أحمد بن عبدالله المهدي، والتي تدعو إلى تطهير بلاد الإسلام من مفسد الحكام، والثورة ضد الاستعمار والجهل والظلم والفساد.⁽³⁾ ويطلق أتباع هذه الطريقة على أنفسهم جماعة الأنصار، وهي ثاني كتلة سياسية ودينية بعد الطريقة الميرغنية، فمن خلال الشخصية الكاريزمية لمؤسس الطريقة المهدية، استطاع أن يحدث تغييراً في معالم الخريطة العرقية في السودان، فجمع تحت لوائه غالبية القبائل من مختلف الأجناس والأعراق، كما استطاع أيضاً أن ينشئ الدولة المهدية (1881 - 1898م) والتي كانت عاصمتها مدينة أم درمان.⁽⁴⁾ ورغم سقوط الدولة المهدية إلا أن تأثير المجتمع الأنصاري كان كبيراً في تشكيل نظام الحكم في السودان، فالإمام عبدالرحمن المهدي - ذو الشخصية البراجماتية - استطاع أن يجمع الأنصار بعد سقوط الدولة المهدية، حيث كانوا ينتشرون في كافة الأقاليم السودانية، وجميعهم يدينون بالولاء لأئمتهم بدءاً

(1) د. محمد الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مصدر سابق ذكره، ص158.

(2) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص33، وانظر أيضاً، محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص1. وانظر أيضاً، بشرى محمد صالح، مصدر سابق ذكره، ص4. وانظر أيضاً، د. شوقي عطا الله الجمل، أ. د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2006م، ص155.

(3) د. عبدالنعم الحفني، مصدر سابق ذكره، ص630-631.

(4) د. هدى مكاي، مصدر سابق ذكره، ص12-14.

من الإمام المؤسس وانتهاءً بالإمام الحالي الصادق المهدي زعيم حزب الأمة.⁽¹⁾ كما أنها أشعلت ثورتين، الأولى ضد الاحتلال التركي، والثانية ضد الاستعمار البريطاني، واللتين شهدتا دعماً ومناصرة من قبل الحسنا ب أو آل حسن وهم من ذرية عجيل اليماني في طوكر وسواكن شرق السودان.⁽²⁾

3- الطريقة الأخضرية الشاذلية: وهي أول طريقة صوفية دخلت السودان، وتنسب إلى أتباع الشيخ محي الدين الشاذلي اليماني، والمعروف بشاذلي المخاء، وهو صاحب القبة الشهيرة في السواكن والتي تُعتبر المعقل لهذه الطريقة، إضافة إلى أجزاء أخرى من شرق السودان.⁽³⁾

4- الطريقة الإدريسية: وتنسب هذه الطريقة إلى العلامة السيد أحمد بن إدريس الفاسي (1758 - 1837م)، الذي وُلد بالمغرب العربي، ونزل بالجزيرة العربية وتحديداً بصيبا في عسير سنة 1824م، وفيها أسس الطريقة الإدريسية الأحمدية، التي وصل تأثيرها إلى قبائل بني عامر وقبائل البجة بشرق السودان، كما كان لهذه الطريقة مساهمة في نشوء وتطوير عدد من الطرق الصوفية المنتشرة في كلٍّ من اليمن والسودان وبعض البلدان الأخرى، حيث تتلمذ على يديه في زبيد أو في صيبا بعسير عدد من طلاب العلم، الذين أصبحوا فيما بعد مشائخ لطرق صوفية أو فقهاء.⁽⁴⁾ كما كان لهذه الطريقة تأثير سياسي لا يقل أهمية عن تأثيرها الديني، ففي سنة 1902م، عاد محمد الثاني المؤسس الحقيقي لدولة آل إدريس، وهو محمد بن علي بن محمد بن أحمد بن إدريس الفاسي (1876 - 1923م)، إلى صيبا بعسير من دنقلا التي أنجب بها ابنه علي من زوجته ابنة الشيخ هارون الطويل شيخ الطريقة الإدريسية الأحمدية بالسودان. وقد أنشأ رسمياً إمارته بعسير سنة 1907م، التي استمرت تحت سلطته ومن ثم ابنه علي، حتى سنة 1933م.⁽⁵⁾

5- الطريقة الختمية أو الميرغنية: وتنسب هذه الطريقة إلى الشيخ محمد عثمان الميرغني (1793 - 1853م)، وتُعتبر من أكبر الطرق الصوفية شأنًا في

(1) المصدر السابق، ص280-282.

(2) المصدر السابق، ص12، وانظر أيضاً، د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص34.

(3) بروفيسور محمد عمر بشير، مصدر سابق ذكره، ص13، وانظر أيضاً، د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص34-35.

(4) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص51-56.

(5) د. سيد مصطفى سالم، مراحل العلاقات اليمنية - السعودية 1754 - 1934م: خلفية وحوارات تاريخية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003م، ص265-268، ص447-480، وانظر أيضاً، د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص55-60.

السودان، إذ ليس في السودان ما يضاهيها سعة نفوذ وعدد مريدين، حيث كان لها أكبر الأثر في تاريخ السودان الفكري والسياسي والاجتماعي.⁽¹⁾ ففي سنة 1830م، أوفد أحمد بن أدريس الفاسي- الذي كان يعيش بصبيا في عسير- تلميذه محمد عثمان الميرغني إلى السودان ليعيد للإسلام نقاءه وأصالته في بلاد السودان، فنالت دعوته قبولا في أنحاء كثيرة من شمال وشرق السودان، وهي تلك المناطق التي تعتبر حالياً المعقل الرئيسي للختمية، كما عمل على تنظيم أتباعه ومريديه في جمعية دينية - سياسية عُرفت بالميرغنية أو الختمية، واتخذت مقرها في قسالة على الحدود السودانية الإريترية.⁽²⁾ وتدعو إلى مقاومة الحكم الأجنبي والاتجاه بالسودان نحو الإسلام والعروبة.⁽³⁾ وحين اندلعت الثورة المهدية عام 1881م، كانت الختمية في أوج توسعها وانتشارها، فما كان من زعمائها- المنحدرين من آل الميرغني- إلا أن تعاونوا مع الإدارة البريطانية - المصرية التي كانت الثورة المهدية قد انتفضت ضدها.⁽⁴⁾ وقد ظل دور الختمية قوياً في السياسة السودانية، سواء من خلال تأييدها التقليدي للتقارب مع مصر، أو من خلال دعمها للقوى المحافظة ومعارضتها للأحزاب اليسارية في السودان، حيث تمثل وجودها السياسي في تأييدها أو تبينها لعدة أحزاب سياسية ابتداءً بحزب الأشقاء، وانتهاءً بحزب الاتحاد الديمقراطي، والذي يتزعمه محمد عثمان الميرغني حفيد الشيخ محمد عثمان الميرغني الأول، حيث نادى هذا الحزب بالجمهورية الإسلامية في آخر تعددية حزبية قبل قيام ثورة الإنقاذ الوطني.⁽⁵⁾

لقد عملت الهجرات المتدفقة للجماعات البشرية بين اليمن والسودان، على نقل المعتقدات وخلفيات الموروث الثقافي والاجتماعي بين البلدين، مثلما عملت الحركة التجارية التبادلية على نقل أصناف من البضائع والبذور والمحاصيل

(1) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، مصدر سابق ذكره، ص607. أنظر أيضاً، د. عبد المنعم الحفني، مصدر سابق ذكره، ص340. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، الختمية في السودان، مصدر سابق ذكره، ص17-20.

(2) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرو، موسوعة السياسة، ج2، مصدر سابق ذكره، ص607. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، الختمية في السودان، مصدر سابق ذكره، ص17-18.

(3) د. عبد المنعم الحفني، مصدر سابق ذكره، ص340. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، الختمية في السودان، مصدر سابق ذكره، ص18.

(4) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، مصدر سابق ذكره، ص607. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، الختمية في السودان، مصدر سابق ذكره، ص24-25.

(5) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج2، مصدر سابق ذكره، ص607. وانظر أيضاً، د. عبدالله أحمد فروان، ثورة الإنقاذ الوطني السودانية في ميزان الشريعة الإسلامية (دراسة ميدانية علمية موثقة)، د. م. د. ن، ط1، 1999م، ص27-28.

الزراعية وأجناس من الحيوانات.⁽¹⁾ حيث ازداد هذا الزخم في مرحلة ما بعد الإسلام، ففترة العصر الرسولي في اليمن وبحسب المخطوطات التي تعود إلى هذا العصر، تؤكد على وجود صلات تجارية وثيقة بين اليمن والسودان، إضافة إلى الحركة التجارية التبادلية بين مناطق شرق السودان ومناطق كثيرة من ساحل حضرموت بشرق اليمن.⁽²⁾ إن الهجرات والحركة التجارية التبادلية بين كثير من مناطق بلاد اليمن ومناطق بلاد السودان، أدت إلى الاختلاط والاندماج بين سكان البلدين، والذي يكون أكثر وضوحاً في تشابه أسماء المناطق أو التشابه في كثير من العادات والتقاليد والأمثلة الشعبية.⁽³⁾ كما أن اتخاذ مناطق شرق السودان كسواكن وغيرها المذهب الشافعي، بخلاف باقي مناطق الشمال والتي تتبع المذهب المالكي، والتي كانت أكثر تأثراً بالجار الشمالي مصر، يفسر مدى تأثر مناطق شرق السودان بعاملي الهجرة والتجارة القادمين من اليمن في مرحلة ما بعد الإسلام.⁽⁴⁾

(1) عادل عبدالرحمن محمود، مصدر سابق ذكره، ص50-51.

(2) المصدر السابق، ص19. وانظر أيضاً، د. جودة حسنين جودة، جغرافية أفريقيا الإقليمية، الإسكندرية: منشأة المعارف، ط9، 1996م، ص18-19. وانظر أيضاً، د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص45.

(3) المستشار نصر الدين التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج1، صنعاء: مكتب المستشار في مبنى السفارة السودانية، الأحد، 11/3/2007م الساعة 11.55-12.55 ظهراً.

(4) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص34-35.

المطلب الثاني

المراحل التاريخية للعلاقات اليمنية - السودانية

أطلق الرحالة والمؤرخون الإغريق والرومان على جميع الشعوب السوداء التي تعيش جنوب الحدود المصرية، اسم الإثيوبيين، أي أصحاب الوجه المحروق أو الأسود. كما سار المؤرخون العرب على نفس النهج، وذلك عندما أطلقوا اسم السودان أو بلاد السود على البلاد الواقعة إلى الجنوب من الصحراء الكبرى. فكان لسودان وادي النيل نصيب السبق في حصوله على الاستقلال قبل غيره من الدول التي تدخل ضمن النطاق السوداني، فحمل دون غيره اسم السودان، وهو ما نعرفه اليوم بجمهورية السودان.⁽¹⁾ أما البلاد الواقعة في الجنوب من شبه الجزيرة العربية، فقد عُرفت عند الرحالة والمؤرخين بالعربية السعيدة، والتي تُعرف اليوم بالجمهورية اليمنية بعد تحقيق الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في 22 مايو 1990م.⁽²⁾

إن الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان ترتبطان بروابط مشتركة ترجع جذورها إلى الحقب الغابرة، فالنفوذ الروماني في بلاد السودان أصيب بهزيمة عظيمة في منطقة جنوب شلال النيل الأول، وذلك إثر خيبة الجيش الروماني في بلاد اليمن، كما أنهما (أي اليمن والسودان) خضعتا في فترة ما من تاريخهما العريق للحكم الحبشي وذلك ما يؤكد نقش الملك عيزانا بن العمايدا.⁽³⁾ إضافة إلى أنهما قد عاشا تحت ظل سلطة مركزية واحدة، وذلك إبان الخلافة الإسلامية، وبعد الضعف والتفكك الذي أصاب الخلافة الإسلامية، انفرط عقد العالم الإسلامي، وظهرت دول عديدة، لا بل دويلات وسلطنات داخل الدولة الواحدة.⁽⁴⁾

(1) د. محمد إبراهيم بكر، مصدر سابق ذكره، ص 7. وانظر أيضاً، د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 3، مصدر سابق ذكره، ص 268. وانظر أيضاً، د. شوقي الجمل، أ. د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط 1، 1998م، ص 8-10.

(2) د. سيف علي مقبل، موجز تاريخ اليمن القديم والوسيط والحديث، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط 1، 2005م، ص 34.

(3) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 34.

(4) د. عبدالرحمن عبدالواحد الشجاع، تاريخ اليمن الإسلامي (في القرون الأربعة الهجرية الأولى)، صنعاء: مكتبة الإحسان، ط 6، 2006م، ص 61-62. وانظر أيضاً، د. سيف علي مقبل، مصدر سابق ذكره، ص 147.

فالروابط والصلات المتجذرة في ما بين اليمن والسودان ظلت مستمرة، بل إنها تعززت وذلك بسبب التداخل والتواصل المستمر عبر الزمن بين سكان البلدين، برغم المنغصات الكثيرة التي تقف حائلاً أمامها، إلا أن هذه الصلات والروابط تعتبر بحق هي أساس ومنطلق العلاقات اليمنية - السودانية في العصرين الحديث والمعاصر. ومن هنا فإن المؤلف سوف يحاول تتبع أبرز المراحل التاريخية لسير تلك العلاقات، واقتفاء مسارات تطورها وانكفائها مع اعتبار تأثير البيئة المحيطة. وذلك عبر مرحلتين على النحو التالي:

أولاً- العلاقات اليمنية - السودانية في العصر الحديث:

إن المرحلة التي أعقبت عصر الدويلات المتعاقبة على ساحتي اليمن والسودان، كانت مرحلة التنازع الاستعماري التواق إلى السيطرة على كامل أراضيها، حيث كان يشهد البلدان ضعفاً وتمزقاً بسبب الصراعات، وتنازع النفوذ بين الدويلات أو السلطنات داخل كيانيهما، فقد تعاقبت عليهما قوى استعمارية كثيرة، كان أبرزها العثمانيين والبريطانيين، الذين سيطروا في فترات متزامنة أو متعاقبة- من العصر الحديث- على أجزاء شاسعة منهما.⁽¹⁾ ولأهمية دور الاحتلال التركي العثماني، والاستعمار البريطاني، في تشكيل الجغرافيا السياسية لليمن والسودان، على اعتبار أنهما دولتان قوميتان مستقلتان ذاتاً حدود سياسية متعارف عليها، انبثقت عن التوسع الاستعماري وتحديد مناطق النفوذ.⁽²⁾ لذا سيتم دراسة دور كلٍّ منهما على حده.

1- العلاقات اليمنية - السودانية إبان الاحتلال التركي العثماني:

إثر تفكك الخلافة الإسلامية، برزت على ساحة العالم الإسلامي دويلات شتى متناحرة، فاليمن والسودان كانتا غير بعيدتين عن تلك الظاهرة، حيث شهدتا صراعات مستمرة بين القوى الإقطاعية من دويلات وسلطنات وما شاكلها، فأذكت تلك الصراعات روح الفرقة، وأضعفت مقومات الحياة المادية فيهما، مما هيا لوجود مناخٍ خصبٍ من شتى النواحي للقوى الخارجية لاحتلالهما.⁽³⁾

(1) د. سيف علي مقبل، مصدر سابق ذكره، ص145. وانظر أيضاً، أ. د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في أفريقيا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط2، 1997م، ص20.

(2) أ.د. صبري فارس الهيتي، الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوپوليتيكية، عمّان: دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000م، ص14.

(3) د. سيف علي مقبل، مصدر سابق ذكره، ص154. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899 - 1969م، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 2003م، ص9.

حيث سعى الأتراك العثمانيون إلى احتلال أو السيطرة على اليمن وحكمه في مراحل من التاريخ الحديث، يمكن إجمالها في الآتي:

أ- الاحتلال التركي العثماني الأول لليمن (1538 - 1635م):

سيطر الأتراك العثمانيون في 3 أغسطس 1538م على عدن، فتعزز عام 1545م، فصنعاء عام 1547م، حيث ساعدتهم على ذلك التنافس بين القوى الإقطاعية والصراع بين الدويلات المتناحرة، إضافة إلى ما أصاب اليمن من قحط وطاعون فتك باليمن في تلك المرحلة، إلا أن شرارة مقاومة الاحتلال التركي العثماني بدأت من الوهلة الأولى واستمرت في التعاضم والانتساع، وتحت ضربات المقاومة اضطر الأتراك العثمانيون إلى الجلاء عن اليمن في عام 1635م، ليسجل لليمن أنها أول ولاية عثمانية حصلت على استقلالها.⁽¹⁾

ب- الاحتلال التركي العثماني الثاني لليمن (1814 - 1840م):

إلا أن محاولات الأتراك العثمانيين في السيطرة على اليمن لم تتوقف، حيث أعادوا الكرة عن طريق واليهم في مصر محمد علي باشا، الذي كان يحكم مصر ويطمح إلى مد نفوذه لليمن والسودان، فحاول احتلال أجزاء كبيرة من الأراضي اليمنية الواقعة شمالاً في عام 1814م، إلا أنه أجبر على الجلاء في عام 1840م، بفعل تصاعد المقاومة المسلحة للوجود الأجنبي.⁽²⁾

ج- الاحتلال التركي العثماني الثالث لليمن (1849 - 1918م):

فبعد احتلال بريطانيا لعدن في 19 يناير 1839م، سعت سلطة الاحتلال البريطاني إلى توسيع رقعة نفوذها، مما أزعج الأتراك العثمانيين الذين سارعوا إلى احتلال المناطق الشمالية من اليمن في عام 1849م، خوفاً من استيلاء البريطانيين على كامل المنطقة التي يعتبرونها منطقة نفوذ خاص بهم، وفي ظل هذا التسارع المحموم بين سلطة الاستعمار البريطاني وإدارة الاحتلال التركي في قضم الأرض اليمنية والسيطرة عليها، حدثت بينهما صدامات واتفاقيات لتقاسم النفوذ.⁽³⁾

(1) د. سيف علي مقبل، مصدر سابق ذكره، ص 170-171. وانظر أيضاً، أ.د. حسين عبدالله العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر 1516 - 1918م، دمشق: دار الفكر، ط 2، 2001م، ص 14-27. وانظر أيضاً، د. قائد محمد العنسي، التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية (1900 - 2000م)، مصدر سابق ذكره، ص 89.

(2) د. سيف علي مقبل، مصدر سابق ذكره، ص 183. وانظر أيضاً، إريك ماكرو، اليمن والغرب 1571 - 1962م، ترجمة: أ.د. حسين عبدالله العمري، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط 2، 1987م، ص 69. وانظر أيضاً، د. قائد محمد العنسي، التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية - الحبشية (1900 - 2000م)، مصدر سابق ذكره، ص 89.

(3) إريك ماكرو، مصدر سابق ذكره، ص 182-183. وانظر أيضاً، أ.د. حسين عبدالله العمري، تاريخ اليمن الحديث

إلا أن احتلال الأتراك العثمانيين للمناطق الشمالية من اليمن اصطدم بمقاومة شرسة تزعمها واستثمرها الأئمة الزيديون لصالحهم، وتحت ضربات المقاومة وإثر هزيمة تركيا العثمانية في الحرب العالمية الأولى، اضطر الأتراك إلى الجلاء عن المناطق الشمالية من اليمن مخلفين وراءهم نظامهم المالي والإداري وبعض موظفين ليستفيد الأئمة منهم في إدارة البلاد بعد رحيل الأتراك عنها في عام 1918م.⁽¹⁾

ونتيجة للحروب والصراعات التي شهدتها اليمن، كالحرب اليمنية - العثمانية، والصراعات الداخلية، وصراع الأئمة، وآل سعود، والأدارسة، وُجدت أوضاع سياسية واقتصادية متردية، بلغت أوجها في فترة حكم بيت حميد الدين لليمن، مما جعل بلاد اليمن منطقة طاردة لسكانها، مما حدا بأعداد كبيرة من سكان اليمن إلى النزوح خارج البلاد، فكانت بلاد السودان إحدى وجهاتهم بسبب الروابط والصلات التاريخية، مما جعلها مأمناً لهم من الظلم والصراعات الطاحنة أو وجهةً لطلب الرزق.⁽²⁾ فقد قصدها أبو الأحرار محمد محمود الزبيري، وثلة من رفاقه، أكثر من مرة، من أجل أهداف شتى كان أبرزها تشكيل الاتحاد اليمني فرع السودان، وهو الواجهة للتنظيم السياسي للأحرار اليمنيين الذي عمل على ربط المهاجرين اليمنيين بالأحداث في وطنهم. فالسودان الذي تشكلت على أرضه أول خلية خارجية للثورة اليمنية، احتضن العديد من مشاهيرها، كالشيخ سنان أبو لحوم، والنعمان، والحكيمي، والأستاذ يحيى حسين الشرفي. كما لعب التكتل اليمني بشرق السودان دوراً عظيماً لدعم النضال اليمني ضد الإمامة والاستعمار، حيث تزعم هذا النضال كلٌّ من الشيخ علي يحيى الهمداني، والسيد حسين عبدالله الحسني باعتبارهما من أبرز أعيان اليمانية بشرق السودان، حيث عمل الحسني على تأسيس أول جالية يمنية في بورتسودان عام 1951م والتي دفعت بالكثير من اليمنيين نحو التعليم وأصدرت صحيفة الأفق الناطقة باسمها.⁽³⁾

والمعاصر، مصدر سابق ذكره، ص 191-192.

(1) أ.د. حسين عبدالله العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، مصدر سابق ذكره، ص 193-201. وانظر أيضاً، أ.د. عبدالعزيز قائد المسعودي، اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة 1911 - 1967م، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2006م، ص 11. وانظر أيضاً، د. قائد محمد العنسي، التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية (1900 - 2000م)، مصدر سابق ذكره، ص 91-92.

(2) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 62. وانظر أيضاً، محمد أحمد العشلي، الوحدة والصراع السياسي (دراسة في تكوين اليمن الحديث 1820 - 2004م)، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2006م، ص 48-49.

(3) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 105-119. وانظر أيضاً، محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص 2.

أما السودان الذي ارتبط عبر تاريخه بمصر، فقد خضع للاحتلال التركي - المصري في مراحل من التاريخ الحديث.⁽¹⁾ ففي عام 1617م أسقط العثمانيون الأتراك احتلال المماليك في مصر،⁽²⁾ وبسيطرتهم على مصر تأثر السودان بتلك السيطرة بحكم ارتباطه التاريخي بمصر، حيث لم يكن هذا التأثير واضحاً إلا إثر دخول الوالي العثماني في مصر محمد علي باشا للسودان في عام 1820م.⁽³⁾ ومنذ هذا التاريخ بدأت حقبة جديدة في تاريخ السودان، فالغزو التركي المصري يُعتبر من وجهة النظر التاريخية الخطوة الأولى التي استهدفت خلق السودان الحديث، الذي خضع للاحتلال التركي - المصري ثم الاستعمار البريطاني مرتبطاً بالجار الشمالي مصر.⁽⁴⁾ وفي ظل فترة حكم محمد علي باشا اتخذ الخرطوم عند ملتقى النيل الأبيض بالنيل الأزرق عاصمة للسودان للمرة الأولى في تاريخها، وعمل على تنظيم إدارة السودان والاستفادة من الخبرات المصرية في استصلاح الأراضي والتنمية الزراعية، إضافة إلى استغلال الثروات المعدنية التي كان أهمها الذهب، وبعد وفاته تولى ابنه إسماعيل الحكم بموجب فرمان عثماني، وبذلك اندمج السودان بمصر وصار البلدان بلداً واحداً.⁽⁵⁾ كما شهدت هذه المرحلة تواصلًا وحركة تجارية فيما بين اليمن والسودان برغم التأثيرات السلبية، حيث انطلقت هجرات من اليمن إلى السودان، واستمر النشاط التجاري في أحلك الظروف.⁽⁶⁾

2- العلاقات اليمنية - السودانية والاستعمار البريطاني:

طال الاستعمار البريطاني جنوب اليمن والسودان، ففي 19 يناير 1839م احتل البريطانيون عدن كبداية لاحتلالهم كل المناطق الجنوبية، ثم أعقب ذلك احتلالهم لمصر عام 1882م، ومنذ ذلك التاريخ بدأ التدخل البريطاني في السودان تبعاً لاحتلال مصر.⁽⁷⁾ فبعد احتلال بريطانيا لعدن وباقي المناطق

(1) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص 267. وانظر أيضاً، البروفيسور محمد عمر بشير، مصدر سابق ذكره، ص 14.

(2) أ.د. حسين عبدالله العمري، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر، مصدر سابق ذكره، ص 14.

(3) أ.د. ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان.... مصدر سابق ذكره، ص 8، وانظر أيضاً، بروفيسور محمد عمر بشير، مصدر سابق ذكره، ص 15-18.

(4) بروفيسور محمد عمر بشير، مصدر سابق ذكره، ص 16-17.

(5) الشيخ عووضه، السودان (من 13 فبراير 1841م إلى 12 فبراير 1953م)، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط 1، 2004م، ص 11. وانظر أيضاً، بروفيسور محمد عمر بشير، مصدر سابق ذكره، ص 16. وانظر أيضاً، د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 3، مصدر سابق ذكره، ص 269.

(6) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 62.

(7) الشيخ عووضه، مصدر سابق ذكره، ص 223. وانظر أيضاً، أريك ماكرو، مصدر سابق ذكره، ص 72.

الجنوبية من اليمن، اصطدمت الأطماع البريطانية بالأطماع التركية العثمانية التي سيطرت على الأجزاء الشمالية من اليمن عام 1849م وحدثت بينهما صراعات واتفاقيات على مدّ النفوذ انتهت بإبرام المعاهدة التركية - البريطانية في عام 1914م.⁽¹⁾ إلا أن هذه المرحلة من الصراعات أفضت بعد هزيمة تركيا في الحرب العالمية الأولى وانسحابها من اليمن في عام 1918م، واستلام الأئمة الحكم في المناطق الشمالية، فبدأت مرحلة جديدة من الصراع على النفوذ بين البريطانيين في الجنوب، وحكم الأئمة في الشمال، حيث تفاوتت حدة هذا الصراع وفقاً لقوة واستقرار حكم الأئمة في المناطق الشمالية.⁽²⁾ وفي ظل تلك الظروف عاش اليمنيون أوضاعاً مترديةً، مما حدا ببعضهم إلى الهجرة إلى أصقاع شتى من المعمورة كان السودان إحداها.⁽³⁾ إضافة إلى أن سيطرة بريطانيا على جنوب اليمن، والسودان، جعلتهما يشكلان وحدة إدارية واحدة في أغلب المجالات، كنظام التعليم والمناهج التي حفّزت عدداً من السودانيين العاملين في سلك التعليم للعمل في عدد من المناطق الجنوبية من اليمن في تلك الفترة. إضافة إلى استقبال السودان العديد من طلاب تلك المناطق الذين تبوؤوا العديد من المناصب القيادية إثر عودتهم، مما أعطى البعد الثقافي رافداً حديثاً يضاف إلى روافد التواصل الثقافي السحيق.⁽⁴⁾

كما أن الاستعمار البريطاني طال السودان المرتبط بمصر، فمع وصول الخديوي إسماعيل إلى الحكم في مصر، والبدء في حفر قناة السويس، ابتدأت مصر تتخبط في أزمتها المالية التي سببتها الديون، فوافق هذا الأمر ازدياد تدريجي لسيطرة بريطانيا حتى وصلت التنازلات إلى حد السماح للبريطانيين بالإشراف على الإدارة في السودان، وإثر ثورة عرابي باشا ضد البريطانيين والسلطة المتعاونة معهم، تدخلت بريطانيا سنة 1882م لقمع الثورة، ووضع مصر تحت السيطرة العسكرية والسياسية البريطانية، وتعيين اللورد كرومر حاكماً عاماً لمصر والسودان.⁽⁵⁾ وبعد هزيمة بريطانيا في السودان بفعل الثورة

(1) إريك ماكرو، مصدر سابق ذكره، ص 109.

(2) المصدر السابق، ص 199.

(3) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 64.

(4) المصدر السابق، ص 81-88. وانظر أيضاً، محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص 1-2.

(5) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، مصدر سابق ذكره، ص 269. وانظر أيضاً، أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1997م، ص 372. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899 - 1969م، مصدر سابق ذكره، ص 8-9.

المهدية، أصبحت سياستها عدم التدخل ومراقبة ما يجري انطلاقاً من مصر، واستمر هذا الوضع سائداً حتى عام 1896م حيث عاد البريطانيون وشنوا حملة عسكرية ضد السودان، مستخدمين قوات الجيش المصري، بحجة مصلحة مصر، وتابعت تلك القوات حملتها التوسعية في السودان ضد الدولة المهدية التي انتهت بفعل ضربات البريطانيين، الذين هدفوا أساساً إلى إثبات وجودهم وقوتهم في المنطقة أمام زحف القوات الفرنسية، التي بدأت تشق طريقها من أفريقيا الوسطى نحو النيل.⁽¹⁾ وهكذا وقع السودان في غمار مؤامرة السياسة الأوروبية الدولية حين أصبح من نصيب بريطانيا تبعاً لمصر،⁽²⁾ حيث كُرس هذا في اتفاقية السيادة المشتركة أو الحكم الثنائي المصري البريطاني على السودان الموقعة في 19/1/1899م والتي استمرت حتى عام 1923م، إبان اغتيال السيرلي ستاك الحاكم العام للسودان وقائد الجيش المصري في 19/11/1923م، وتلك كانت الفرصة والتبرير للمندوب السامي البريطاني ليوحه إنذاراً للحكومة المصرية بإجلاء قواتها عن السودان فوراً، وبهذا انتهى ما سُمي بالحكم الثنائي، لتنفرد بريطانيا بالسودان، وتفرض عليه تأصيل النزعة الاستقلالية بين الشمال والجنوب، التي بدأت في زرع بذورها إبان الدولة المهدية، إلا أن الحكم الثنائي أعيد مرةً أخرى في عام 1936م بصورة محدودة ومقننة أكثر من ذي قبل،⁽³⁾ ليستمر هذا الوضع حتى إصدار قانون الحكم الذاتي وتقرير المصير في 21/3/1953م لشمال السودان، مع احتفاظ بريطانيا بإدارة الشؤون الخارجية وإبقاء الجنوب تحت سلطتها. كما شهدت هذه المرحلة سلسلة تحديات بين السلطة ممثلة بالحزب الوطني الاتحادي الحاكم وطائفة الختمية، وبين حزب الأمة وطائفة الأنصار، حيث تمحورت الخلافات حول مطلب الوحدة مع مصر الذي يعارضه حزب الأمة وطائفة الأنصار، وفي ظل هذا المخاض في الشمال- الذي يشق طريقه نحو التحرر من الاستعمار- كانت بريطانيا تسعى لعزل الجنوب عن مختلف التيارات الثورية في الشمال المتأثر بثورة 23 يوليو 1952م المصرية، حيث أبقت المقاطعات الجنوبية تحت سيطرتها عاملة على تعميق إبعادها اجتماعياً وسياسياً عن الشمال العربي، فحدث مع اقتراب الاستقلال وجلاء بريطانيا عن السودان تصاعد الاضطراب

(1) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، مصدر سابق ذكره، ص270.

(2) بروفييسور محمد عمر بشير، مصدر سابق ذكره، ص27.

(3) المصدر السابق، ص113-114. وانظر أيضاً، الشيخ عووضه، مصدر سابق ذكره، ص212. وانظر أيضاً، د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، مصدر سابق ذكره، ص271. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969م، مصدر سابق ذكره، ص134-139.

بين التنظيمات الجنوبية والشمالية، وتعتبر سنة 1955م بداية الحرب الأهلية في السودان، الذي شهد في 1/1/1956م إعلان استقلاله رسمياً، وقيام جمهورية السودان الديمقراطية، وتأليف حكومة جديدة برئاسة إسماعيل الأزهرى رئيس الحزب الوطني الاتحادي في ظل المخاض الأولى للحرب الأهلية.⁽¹⁾

وفي مرحلة الاستعمار البريطاني للسودان اتخذت العلاقات اليمنية - السودانية طابع الدعم والمناصرة، حيث أغيث أهل اليمن من قبل أهل السودان في عامي 1903م و1913م بالدقيق وأصناف من الطعام إبان الحرب اليمنية - التركية، رغم صعوبة ظروف أهل السودان في تلك المرحلة، كما قَدَّم اليمنيون الدعم والمناصرة لإخوانهم السودانيين وذلك إبان الثورة المهدية ضد الإنجليز، التي لاقت دعماً ومناصرة بأوجه عدة من قبل اليمنيين في اليمن، أو من استقر بهم المقام في بلاد السودان، كما شهدت هذه المرحلة هجرات معاصرة ابتدأت مع مطلع عام 1884م تحت دوافع اقتصادية أو سياسية أو ثقافية، حيث كانت السودان في وضع أفضل من اليمن الذي كان يشهد عدم استقرار سياسي وتخلف اقتصادي، فكانت أغلب هذه الهجرات في صورة أيدٍ عاملة شاركت في البناء والإعمار، الذي عمل الاستعمار البريطاني على القيام به في السودان، كبناء سكك الحديد، وتشبيد المدن والموانئ، وخزانات المياه، أو القيام ببعض الحرف الأخرى، أو طلب العلم، حيث استقدم بعض المقيمين من المهاجرين أبناءهم للعمل أو الدراسة في السودان، كما أن البعض الآخر منهم استقر في السودان وتزوجوا مع أهلها ليوطدوا وأواصر الماضي بروابط الحاضر، فأغلب المدن والقرى السودانية شهدت زواج اليمنيين منها، وهو الأمر الذي شكل هجيناً عرقياً ثقافياً له امتدادات بالماضي السحيق، أطلق عليه الدكتور / نزار محمد عبده غانم في كتابه جسر الوجدان بين اليمن والسودان بالعنصر السوماني أي اليمني - السوداني، وهي تسمية تنطبق على واقع الروابط المعاصرة بين اليمنيين والسودانيين التي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ.⁽²⁾

(1) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، مصدر سابق ذكره، ص270-272. وانظر أيضاً، أ.د. ظاهر جاسم محمد، تطور الحياة السياسية في السودان 1899-1969م، مصدر سابق ذكره، ص162-163. وانظر أيضاً، بروفيسور محمد عمر بشير، مصدر سابق ذكره، ص232-235. وانظر أيضاً، الشيخ عووضه، مصدر سابق ذكره، ص399-402. وانظر أيضاً، أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، مصدر سابق ذكره، ص373.

(2) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص50-95. وانظر أيضاً، محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص1-2.

ثانياً: العلاقات اليمنية - السودانية المعاصرة:

سيتم دراسة العلاقات اليمنية - السودانية المعاصرة انطلاقاً من الوجود السياسي لكيانيهما المعاصرين اللذين انتزعا استقلالهما عن الاستعمار أو الاستبداد، بفعل هبّات متوالية من النضال المير، الذي تُوج بالوجود السياسي المعاصر لكيانيهما ذي البعد القومي المتفاعل مع محيطه الإقليمي والدولي،⁽¹⁾ في ثلاثة محاور هي كالتالي:

1- علاقات شمال اليمن بالسودان:

إن العلاقات الرسمية بطابعها الحديث قامت بين شمال اليمن والسودان منذ مرحلة ما قبل قيام الجمهورية العربية اليمنية، حيث بدأت العلاقات في هيئة شبه رسمية بعد قيام السودان كدولة مستقلة في 1/1/1956م، حيث فُتح أول مكتب اتصال للمملكة المتوكلية اليمنية في الخرطوم في عام 1956م، والذي تطور ليكون أول قنصلية لشمال اليمن في السودان في عام 1957م، وتبع ذلك إنشاء أول ممثلية قنصلية للسودان في تعز في عام 1958م.⁽²⁾ أما العلاقات الدبلوماسية الرسمية بين شمال اليمن والسودان فقد قامت بعد قيام ثورة 26 سبتمبر 1962م، حيث تم إبرام أول اتفاقية بين البلدين للتعاون والمساعدات الفنية والتدريب في مجالات العلوم والزراعة والمواصلات في عام 1969م،⁽³⁾ وبوجود مناخ من الاستقرار السياسي النسبي في شمال اليمن مع مطلع عام 1970م،⁽⁴⁾ إلى جانب التعثر الاقتصادي والتجاري في السودان بسبب الأزمات السياسية المتلاحقة في تلك المرحلة،⁽⁵⁾ تدفقت هجرات السودانيين - خصوصاً المدرسين والفنيين منهم - إلى شمال اليمن، إضافة إلى عودة الكثير من المهاجرين اليمنيين ذوي الكفاءات والخبرات الفنية،⁽⁶⁾ وإثر تلك التطورات - وتحت دواعي رعاية المصالح - تم تبادل التمثيل الدبلوماسي على مستوى السفارات بين شمال

(1) أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، مصدر سابق ذكره، ص373. وانظر أيضاً، ناصر الدين النشاشيبي، اليمن ذلك المعلوم، بيروت: دار القدس للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د. ت، ص31-62.

(2) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية- السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص270. وانظر أيضاً، د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص69. وانظر أيضاً، محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص2.

(3) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص74.

(4) موسى مَخُول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (آسيا)، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط2، 2006م، ص86.

(5) أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، مصدر سابق ذكره، من 373-378م.

(6) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص74-75.

اليمن والسودان في عام 1974م،⁽¹⁾ ومنذ تلك الخطوة اتسمت العلاقات بينهما بالتعاون البناء في الكثير من القضايا، سواء أكانت ببنية أم إقليمية أم دولية. فبعد فتح سفارة جمهورية السودان بصنعاء عام 1974م، تواصلت زيارات المسؤولين على مستويات مختلفة، كان أشهرها زيارة الرئيس السوداني جعفر النميري لصنعاء في عام 1975م، خلال فترة حكم الرئيس إبراهيم الحمدي الذي رد تلك الزيارة في عام 1976م، التي تم فيها الاتفاق على قيام اللجنة الوزارية المشتركة بين البلدين.⁽²⁾ كما تم خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1974م وحتى عام 1990م توقيع ثمانى عشرة اتفاقية للتعاون بين البلدين.⁽³⁾

2- علاقات جنوب اليمن بالسودان:

جنوب اليمن والسودان خضعا معاً للسيطرة الاستعمارية البريطانية في مرحلة ما من تاريخهما المعاصر، فشكلا معاً وحدة إدارية واحدة في كافة المجالات، التي كان أبرزها نظام التعليم والمناهج،⁽⁴⁾ حيث تتلمذ الكثير من أبناء الجنوب سابقاً على أيدي سودانية، سواء في السودان أو في مناطقهم، وهم الذين ساهموا في البناء والقيادة بعد الاستقلال.⁽⁵⁾ فالعلاقات الدبلوماسية بين جنوب اليمن والسودان أُقيمت في عام 1977م إلا أن هذه العلاقات شابها التوتر والريبة في كثير من الأحيان،⁽⁶⁾ وذلك بفعل سيطرة القوى اليسارية (الحزب الاشتراكي اليمني) - ذات التوجه الماركسي المتحالف مع الاتحاد السوفيتي السابق - على سدة الحكم في الجنوب،⁽⁷⁾ بخلاف وضع نظام الحكم في السودان ذي التوجه المعتدل، فكانت خلافاتهما تجاه الكثير من القضايا أكثر من اتفاقهما،⁽⁸⁾ حيث لم تُوقَّع بين الطرفين سوى اتفاقيتين للتعاون خلال الفترة الممتدة ما بين

(1) محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص2.

(2) المصدر السابق، ص2.

(3) الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، صنعاء: أرشيف مجلس الشورى، وثيقة غير منشورة، 2005م، ص134. وانظر أيضاً: الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، الدائرة الإعلامية، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وثائق وإحصاءات 1990-2004م، صنعاء: مطابع دائرة التوجيه المعنوي، 2004م، ص82.

(4) محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص1-2.

(5) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص81-95.

(6) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص271.

(7) Fred Halliday, *Revolution And Foreign Policy, The Case Of South Yemen, 1967-1987*, Cambridge University Press, 1990, pp. 241-245.

(8) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص271-272.

عام 1977م وحتى عام 1990م أي قبل الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية وقيام الجمهورية اليمنية.⁽¹⁾

3- علاقات الجمهورية اليمنية بجمهورية السودان:

تمت الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية في الشمال وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في الجنوب في 22 مايو 1990م وقامت الجمهورية اليمنية بمؤسساتها، ووفق إجراءات توحيد المؤسسات تم توحيد البعثة اليمنية في الخرطوم في عام 1990م، لتكون الممثلة للجمهورية اليمنية لدى جمهورية السودان، لدعم سبل الإخاء والتعاون المستمر بين البلدين الشقيقين.⁽²⁾ كما أقدمت جمهورية السودان على إقفال بعثتها في عدن، معززة سفارتها بصنعاء التي دعمت العلاقات اليمنية - السودانية.⁽³⁾ وتم بين البلدين الشقيقين - خلال الفترة الممتدة ما بين عام 1990م وحتى عام 2005م - توقيع نحو سبع وسبعين اتفاقية في مختلف المجالات،⁽⁴⁾ وهو مؤشر إيجابي على ازدهار العلاقات وتطورها بين الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان، حيث تعملان بالتنسيق والتعاون معاً في الكثير من القضايا، التي كان أبرزها الدور الفعّال في إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، الذي يهدف إلى تعزيز السلام والأمن في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي.⁽⁵⁾

(1) الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، مصدر سابق ذكره، ص134. وانظر أيضاً الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، الدائرة الإعلامية، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وثائق وإحصاءات 1990-2004م، مصدر سابق ذكره، ص82.

(2) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص276. وانظر أيضاً، محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص2.

(3) محمد سنوسي أحمد محمد، مصدر سابق ذكره، ص2-3.

(4) الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، الدائرة الإعلامية، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وثائق وإحصاءات 1990-2004م، مصدر سابق ذكره، ص82-86. وانظر أيضاً، وكالة الأنباء اليمنية سبأ، مركز البحوث والمعلومات، اليمن والعالم في 2005م، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، يناير 2006م، ص13-36.

(5) الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، مصدر سابق ذكره، ص131-133.

المبحث الثاني

العلاقات العربية - العربية

إن العلاقات العربية - العربية ليست علاقات جوار جغرافي أو روابط تاريخية فحسب، بل هي انبثاق من روابط الأصل، والجنس الواحد، والمصير المشترك، واللغة والعقيدة الواحدة، فالعرب كأمة موحدون في تطلعاتهم وأهدافهم، منطلقين من إيمانهم بأصلهم ومصيرهم الواحد، رغم ما غرسته السياسة الاستعمارية من فرقة، وزرع للحدود الوهمية، علاوة على اتجاهات الأنظمة التي تحكمهم وتوجهاتها المختلفة، والتي تخضع لضرورات داخلية وإقليمية ودولية تختلف في كثير من الأحيان مع خيارات الأمة الواحدة، التي تأقلمت مع وضعها الراهن.

لذا سنحاول قدر الإمكان دراسة العلاقات العربية - العربية في مطلبين، الأول يتناول العوامل الأساسية المؤثرة في العلاقات العربية - العربية، والثاني يحاول دراسة أبرز محاور السياسة الخارجية السودانية تجاه العلاقات العربية - العربية عموماً، والعلاقات اليمنية - السودانية خصوصاً.

المطلب الأول

العوامل المؤثرة في العلاقات العربية - العربية

العوامل المؤثرة على سير العلاقات العربية - العربية كثيرة العدد والأنماط، إلا أنها تنضوي في مجملها تحت بندين أساسيين على النحو التالي:

أولاً- العوامل الإيجابية:

وهي تلك التي تساهم في الدفع بالعلاقات العربية - العربية إلى أفق أرحب من التعاون والتكامل ومنها:

1- روابط الأصل والجنس الواحد: فالعرب في معظمهم ذوو صفات متقاربة إلى حد كبير، ولا غرابة في ذلك، فهم أشقاء تجمعهم صفات جمّة أكثر من تلك التي تفرقهم، فهم ساميو الأصل، قحطانيو أو عدنانيو الجنس، تربط بينهم عاطفة الأخوة العربية على امتداد الوطن العربي الكبير، أو في بلاد المهجر التي توزعوا فيها بفعل ظروف شتى.⁽¹⁾ كما أن العروبة ليست عنصرية تنطبق على المنحدرين من جنس وأصل واحد أو الناطقين بلغة واحدة. فلفظة عربي تملك من المرونة والاستقطاب الكثير، حيث إنها لا تطلق على العرب المنحدرين من أصل وجنس واحد أو الناطقين بالعربية، بل تطلق أيضاً على كل من تكلم العربية واستوطن بين ظهراني أهلها، منصهراً في بوتقتهم الثقافية، بالتزاوج والمصاهرة، أو متخذاً من الثقافة والعادات والتقاليد العربية أسلوب حياة أو كل ما سبق. وأوضح دليل على ذلك السودان الذي يعتبر أفريقيا المصغرة، وفي نفس الوقت جزءاً هاماً من الوطن العربي، إضافة إلى أقطار أخرى ينطبق عليها هذا النموذج أو ما يشابهه.⁽²⁾ كما أن معظم أو كل المواثيق والاتفاقيات المبرمة، ورسائل المجاملات المتبادلة بين الدول العربية، تشير بالذكر إلى أطرافها

(1) د. قائد محمد العنسي، التداخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية الحبشية (1900-2000م)، مصدر سابق ذكره، ص15-23. وانظر أيضاً، عدنان العطار، الأطلس التاريخي (للعالمين العربي والإسلامي من أقدم العصور إلى اليوم)، دمشق: دار سعد الدين، ط2، 1992م، ص126-129.

(2) د. محمد أحمد خلف الله، الجذور التاريخية للعلاقات بين العرب والأفارقة، في كتاب العرب والدائرة الأفريقية، مصدر سابق ذكره، ص18-20. وانظر أيضاً، د. سليمان عبدالغني المالكي، دور العرب وتأثيرهم في شرق أفريقيا، في كتاب العرب في أفريقيا (الجذور التاريخية والواقع المعاصر)، من تأليف: سليمان عبدالغني المالكي وآخرون، القاهرة: دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1987م، ص127-137. وانظر أيضاً، د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج4، مصدر سابق ذكره، ص70.

بالشقيقة، وهذا تأكيد لروابط الأصل والجنس الواحد، بخلاف تلك المبرمة أو المتبادلة مع دول العالم الأخرى والتي يشار إلى أطرافها بالصديقة.⁽¹⁾

2- الروابط التاريخية: لا غرابة في أن يفاخر العرب بتاريخهم المجيد، فهم أمة ذات تاريخ عريق، ومجد حضاري قديم، يعتبر بحق معيناً لا ينضب، ينهلون منه العبر وعناصر القوة والترابط، ليكون لهم حافزاً في بناء الحاضر والتخطيط للمستقبل، وذلك من خلال استيعابهم لتراثهم الغني، وفي نفس الوقت انفتاحهم على تراث الآخرين وعلومهم، وهو الأمر الذي سيمكنهم من القيام بدور ريادي في المشاركة في رسم سياسة العالم،⁽²⁾ فقد ارتبط العرب ببعضهم في أكثر من محطة من محطات التاريخ، فقدموا بارتباطهم هذا للعالم أروع صور الانتصارات، وأسهموا في الحضارة الإنسانية إلى وقت ليس ببعيد.⁽³⁾

3- روابط الجوار الجغرافي: المنطقة العربية المسماة بالوطن العربي الكبير تشمل عدداً من الوحدات السياسية، التي تكون بدورها النظام الإقليمي العربي، المنضوي تحت مظلة جامعة الدول العربية، التي أنشئت في 10 مايو 1945م.⁽⁴⁾ والوطن العربي- أو النظام الإقليمي العربي بوحده السياسية- كان إلى فترة غير بعيدة تحت سلطة مركزية واحدة، إلا أن الاستعمار واتفاقيات التقسيم الاستعمارية- إلى جانب عوامل أخرى- أوجدت تلك الكيانات السياسية التي تتجاوز مع بعضها جغرافياً، فكان هذا الجوار الجغرافي على الدوام يُذكر العرب بأنهم أشقاء، تربطهم عوامل شتى، منها هذا الرابط الذي يأخذه صانع القرار- في أي وحدة من وحدات النظام، أو في إدارة هذا النظام ككل- بعين الاعتبار، فكان هذا العامل مصدر وحدة لهم في كثير من الأمور رغم عوامل الفرقة العديدة.⁽⁵⁾

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، الدائرة الإعلامية، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، وثائق وإحصاءات 1990-2004م، مصدر سابق ذكره، ص 11-28. وانظر أيضاً الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، مصدر سابق ذكره، ص 267.

(2) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، مصدر سابق ذكره، ص 864-866.

(3) المصدر السابق، ج4، ص 70-77.

(4) المصدر السابق، ج2، ص 19.

(5) د. عبدالباقي الهرماسي، الدولة القطرية، في كتاب المجتمع والدولة في الوطن العربي، تحرير د. سعد الدين إبراهيم، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005م، ص 167-170. وانظر أيضاً، د. سعدون حمادي، مشروع الوحدة العربية ما العمل؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م، ص 33-36.

4- روابط اللغة: اللغة العربية عامل ربط للعرب على امتداد الوطن العربي الكبير فالمواطن العربي الذي ينتقل من موريتانيا غرباً إلى عُمان شرقاً أو العكس لا يحتاج إلى مترجم فهو في إطار واحدية اللغة العربية، ولا غربة في ذلك فاللغة العربية لغة القرآن الكريم، الواجب تعلمها، إضافة إلى أنها الإرث التاريخي للعرب ولغتهم الأم، حيث إن جل الدساتير العربية تؤكد على أنها اللغة الرئيسية، ولا ريب في ذلك فهي الوعاء الثقافي الواسع لكثير من العادات والتقاليد والأعراف والمعتقدات الدينية للعرب، وللأجناس غير العربية الواقعة في إطارها الجغرافي، مما حدا بصانع القرار العربي للوقوف أمامها باعتبارها عاملاً إيجابياً يوحد العرب، وإن زاحمتها لغات العالم في ظل العولمة الشاملة⁽¹⁾

5- روابط العقيدة الواحدة: إن غالبية العرب يعيشون تحت ظل عقيدة واحدة هي الإسلام، وبالتالي فالجميع ينتمون إلى أمة واحدة من الناحية الدينية، والعلاقة بين الوحدات السياسية المكونة للنظام العربي هي علاقة أخوة ومصير مشترك لا علاقة منافع ومصالح مجردة فحسب، فصانع القرار العربي يأخذ في الحسبان دائماً روابط العقيدة الواحدة والعمق الحضاري الإسلامي لهذه الأمة، فأغلب تصريحات القادة العرب تؤكد على مبدأ الأخوة الإسلامية العربية، إضافة إلى أن جميع الدول العربية تنضوي تحت مظلة إسلامية واحدة هي منظمة المؤتمر الإسلامي.⁽²⁾

6- المصير المشترك: معظم سكان المعمورة ينظرون إلى سكان الوحدات السياسية المكونة للنظام العربي على أنهم جميعاً عرب، ومن هنا يتبين أن مصير هذه الأمة في مجملها هو مصير واحد، على اعتبار أن النظرة إليها هي نظرة واحدة.⁽³⁾ والنظام الإقليمي العربي يحاط بقوى إقليمية ناشئة وطامحة، إضافة إلى مطامع القوى الدولية. ولذا وُجد مفهوم الأمن القومي العربي إضافة إلى العمل على تفعيل دور الجامعة العربية لخدمة العرب جميعاً، والحفاظ على

(1) د. سعدون حمادي، مصدر سابق ذكره، ص 57-59، وانظر أيضاً، د. محمد علي حوات، العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003م، ص 174-175.

(2) د. عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني، الرؤية الإسلامية للعالم وأثرها في تحديد السياسة الخارجية، إسلامية المعرفة، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية، السنة الثانية عشر، العدد 45، صيف 2006م، ص 33.

(3) مدحت أيوب، المبادئ الأساسية التي تحكم عملية صيانة الأمن القومي العربي، في كتاب الأمن القومي العربي في عالم متغير، تحرير مدحت أيوب، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003م، ص 14.

أمنهم وسلامتهم من الأخطار المحدقة، سواء الإقليمية أو الدولية، انطلاقاً من رؤى المصير المشترك للعرب جميعاً، رغم الثغرات أو القصور في هذا الجانب.⁽¹⁾

7- المصالح المشتركة: ارتبط العرب ببعضهم بمصالح مشتركة جمّة في الماضي والحاضر، فالدول العربية المنضوية تحت إطار النظام الإقليمي العربي ذات الصفة القومية، عملت حاضراً على أن ترتبط ببعضها البعض بمصالح كثيرة في عدة مجالات، كالاقتصاد والزراعة والصناعة والتجارة والاستثمارات البينية وغيرها، وحققَت في بعضها نجاحاً وأخفقت في البعض الآخر، سواء أكان هذا الأمر بين دول المنظومة العربية ككل، أم بين تكتلات داخل تلك المنظومة، كالتكتل الخليجي أم التكتل الشمال أفريقي وغيرها، أم على مستوى الدول منفردة داخل النظام الإقليمي العربي.⁽²⁾

8- التحديات الخارجية: التحديات التي تواجه العرب جميعاً لها دور هام في التأثير على العلاقات العربية - العربية، حيث يمكن تقسيم تلك التحديات إلى قسمين هما:

أ- التحديات الدولية: وهي تلك التحديات الصادرة عن أقطاب النظام الدولي - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - والتي تهدد الأمن القومي العربي من خلال مد هيمنتها في المنطقة، وتحديداً بعد احتلالها العراق عام 2003م، وكذا تهديداتها اللامتناهية لسوريا، ولبنان، والسودان، واليمن، وسعيها الحثيث نحو تغيير بعض الأنظمة العربية التي تخالفها في التوجهات، تحت حجة تحقيق الديمقراطية، والحفاظ على حقوق الإنسان، ومحاربة الإرهاب، وهو حق يراود به باطل، وهذا حدا بوحدة النظام الإقليمي العربي إلى محاولة توحيد سياساتها حيال الكثير من القضايا.⁽³⁾

ب- التحديات الإقليمية: وهي تلك التحديات الصادرة عن النظم الإقليمية المحيطة بالنظام الإقليمي القومي العربي، كإسرائيل، وتركيا، وإيران. فإسرائيل

(1) د. فيصل كلثوم، النظام العربي بين الواقع والطموح، في كتاب الأمن القومي العربي في عالم متغير، مصدر سابق ذكره، ص 61-62.

(2) حامد محمود، سبل حماية الأمن القومي العربي، في كتاب الأمن القومي العربي في عالم متغير، مصدر سابق ذكره، ص 84-85.

(3) نبيل علي الرزاق، العلاقات اليمنية - الإيرانية 1990-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية، 2005م، ص 7-8. وانظر أيضاً، د. ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، تأليف محمد الأطرش وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (16)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1999م، ص 164-165.

لها أطماع توسعية وتسعى إلى السيطرة الشاملة تحت مسمى الشرق الأوسط الجديد، كبديل للجامعة العربية الحاضنة للنظام الإقليمي العربي، أما تركيا المتحالفة عسكرياً واستراتيجياً مع إسرائيل، فتسعى إلى أن يكون لها وجود ونفوذ في تلك المنطقة، يخدم مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، وهي تعمل بكل جهدها إلى محاولة إحياء وهم الخلافة التركية العثمانية التي كانت تحتل أجزاء واسعة من الوطن العربي. أما بالنسبة لإيران فهي ذات أطماع تاريخية وتسعى إلى القيام بدور محوري في هذه المنطقة، وذلك من خلال التسلح التقليدي والإستراتيجي.⁽¹⁾

ثانياً- العوامل السلبية:

وهي تلك التي تؤثر سلباً في استقرار وتطور العلاقات العربية - العربية ومنها:

1- الحدود المصطنعة والنزاعات القائمة حولها: إن الوطن العربي وحتى وقت قريب كان يشكل كتلة سياسية واحدة قوامها القومية العربية، إلى جانب أقليات أخرى تتعايش مع بعضها البعض بسلام في إطار الوطن العربي الكبير، إلا أن الاستعمار واتفاقيات التقسيم، كسايكس بيكو وغيرها، قسمت الوطن العربي إلى وحدات سياسية تحت مسميات قطرية ضيقة، على الرغم من أن المكون الأساسي لتلك الوحدات هي القومية العربية، وبتركيز هذا التقسيم وزرع الحدود، وُجدت الأطماع والنزاعات بين الكيانات الوليدة، مما قاد إلى صراعات طاحنة أثرت سلباً على العلاقات العربية - العربية.⁽²⁾ إن الحدود بين البلدان العربية، ذات القومية الواحدة، واللغة الواحدة، والدين الواحد، والثقافة الواحدة، أصبحت مصدراً للصراع في كثير من الأحيان، بدلاً من أن تكون مصدراً للتفاعل والتعاون بين البلدان العربية، إما لأسباب توسعية، أو لوجود موارد طبيعية في مناطق الحدود المصطنعة التي زُرعت من قبل الاستعمار بصورة تداخلية، تشوبها الضبابية، وعدم الوضوح، لتكون مصدراً للصراع وعدم التقارب، وهذا أوجد إشكاليات كبيرة في سير العلاقات العربية - العربية، وكانت الحدود سبباً رئيسياً في كثير منها.⁽³⁾

(1) د. ناصيف يوسف حتي، التحولات في النظام العالمي والمناخ الفكري الجديد وانعكاساته على النظام الإقليمي العربي، في كتاب العرب وتحديات النظام العالمي، مصدر سابق ذكره، ص183-187.

(2) سمير أحمد الزين، النظام العربي (ماضيه، حاضره، مستقبليه)، سلسلة دراسات إستراتيجية رقم (47)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001م، ص10-21. وانظر أيضاً، البروفسور / مالكولم كير، الحرب العربية الباردة عام 1958-1970م (عبدالنصر ومنافسوه)، ترجمة: أ. د. عبدالعزيز قائد المسعودي، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط3، 2006م، ص251-255.

(3) المستشار / حسين علي الحبشي، مدخل الحدود الدولية وتسوية المنازعات، صنعاء: مطابع المفضل للأوفست، ط1، 1992م، ص13-17. وانظر أيضاً،

2- التباين فيما بين الأنظمة العربية: إن البلدان العربية تختلف فيما بينها من حيث شكل نظام الحكم، فهناك أنظمة ملكية وأخرى جمهورية. وباختلاف شكل نظام الحكم اختلفت التوجهات السياسية والعقائد الفكرية على ساحة الوطن العربي الكبير، وهذا أدى إلى خلافات وأحقاد وحساسيات مفرطة بين الأنظمة العربية وبعضها البعض، فأفضى هذا إلى انعدام الثقة والمصادقية بين الأنظمة العربية، وأثر ذلك سلباً في العلاقات العربية - العربية.⁽¹⁾

3- الفجوة الاقتصادية والتنموية: إن تقسيم الاستعمار وزراعته للحدود بين أقطار الوطن العربي، لم تخلق تباينات سياسية وحسب، بل خلقت أيضاً تباينات اقتصادية وتنموية فيما بين الأقطار العربية، حيث نجد أن هناك أقطاراً عربية تملك ثروات طبيعية هائلة، وحراكاً تنموياً متسارعاً مقارنةً بأقطار عربية أخرى تفتقر إلى الثروات الطبيعية، ويكاد ينعدم بها الحراك التنموي على كل المستويات، إلى جانب الوفرة السكانية فيها واتساع مساحتها، بالإضافة إلى التصحر في العقول وسطحياتها والفوقية للقيادات وبعدها عن مطالب الجماهير ومستلزمات التنمية والنهوض الاقتصادي، وهذا أدى إلى وجود فجوة اقتصادية وتنموية بين الأقطار العربية قاطبة على مستوى الوطن العربي ككل، إلى جانب الإجراءات المشددة على العمالة، وحركة السلع، مما خلق تناقضات بينية تكاد تطفو من حين لآخر، أثرت سلباً على العلاقات العربية - العربية.⁽²⁾

4- التدخل الخارجي: الهشاشة الأمنية للمنظومة العربية، وعدم وجود تفاهات أمنية وإستراتيجية بين الأقطار العربية، إلى جانب انعدام الثقة والمصادقية بين الأنظمة العربية، سواء لوجود حساسيات هامشية، أو تصادم جوهري حول بعض المصالح له ما يبرره من وجهة نظر تلك الأنظمة. وهذه العوامل وغيرها منفردة أو مجتمعة أعطت مبرراً للتدخلات الخارجية الإقليمية أو الدولية

Gideon Biger And Others, *The Encyclopedia Of International Boundaries*, (The Jerusalem Publishing House Ltd., 479.-1995), pp. 477

(1) رضوان زيادة، النظام السياسي العربي وأزمة التغيير، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، السنة الخامسة عشرة، العدد 120، خريف 2005م، ص 154-160.

(2) د. محمد الوقيدي، نحو صياغة جديدة لاسئلة النهضة، في كتاب لماذا أخفقت النهضة العربية، من تأليف د. محمد الوقيدي، د. أحمد النفر، دمشق: دار الفكر، ط 1، 2002م، ص 187-194. وانظر أيضاً، زياد حافظ، مضمون واتجاه التغيير في البيئة العامة على الصعيد الدولي وفي المنطقة العربية، في كتاب العولة والنظام الدولي الجديد من تأليف زياد حافظ وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (38)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 2004م، ص 43-55.

في المنطقة العربية.⁽¹⁾ فالتدخلات الإقليمية تتمثل في التعاون الإيراني، أو التركي، أو الإسرائيلي مع بعض الأنظمة العربية، مع عدم مراعاة مصالح وحساسيات أنظمة عربية أخرى، أما التدخلات الدولية فتتمثل في التدخل الأمريكي السافر في كثير من الشؤون العربية، إلى جانب التحالفات والاتفاقيات الأمنية والتواجد العسكري فوق الأراضي أو المياه الإقليمية العربية، دونما مراعاة لمصالح دول عربية أخرى، تحت ذرائع شتى تفتقر إلى التبرير الواقعي من وجهة نظر قومية.⁽²⁾ فمعظم الأنظمة العربية ترتبط بمصالح واتفاقيات أمنية وعسكرية مع أطراف إقليمية أو دولية تكبلها في كثير من الأحيان، وتحد من التقارب العربي - العربي، ويلاحظ أن هذه الأنظمة تخضع في كثير من الأحيان لضغوط خارجية تجعلها تتخذ قرارات ومواقف سياسية وفقاً لضرورتها وليس وفقاً لخيارات الأمة الواحدة، أو القومية الواحدة التي تسعى نحو التقارب مع بعضها البعض.⁽³⁾

5- الصراعات الداخلية: تعاني أغلب البلدان العربية من صراعات ذات طابع إثني (عربي)، أو طائفي مغدًى بأسباب سياسية واقتصادية، ومدعوم من أطراف عربية أو إقليمية أو دولية بصورة أو بأخرى، كالصراعات الظاهرة أو الكامنة التي تدور في كلٍّ من العراق، ولبنان، والسودان، واليمن.⁽⁴⁾ والبعض الآخر يغلب عليه الطابع السياسي الاقتصادي الناشئ بفعل الحراك السياسي والمطالب الاقتصادية الواقعية أو بسبب الإقصاء والتهميش. إلا أنه ما يلبث أن يتحول إلى مطالب استقلالية أو فك ارتباط أو العودة إلى الوضع السابق، وهذه الصراعات بدل أن تُحل بواقعية تُقمع بعنف من قبل السلطات الحاكمة، مما يزيد من اشتداد جذوتها مع مرور الزمن، وتصبح صراعات طاحنة لا تنتهي ومتداخلة ومستعصية على الحل، وذلك بفعل التدخلات العربية أو الإقليمية أو الدولية. فهذه وتلك تصيب العلاقات العربية - العربية في الصميم بالضرر البالغ، ليس على مستوى الأنظمة العربية وحسب بل على مستوى النخب الفكرية والأحزاب السياسية وحتى القواعد الشعبية.⁽⁵⁾

- (1) مدحت أيوب، مفهوم الأمن العربي، في كتاب الأمن العربي في عالم متغير، مصدر سابق ذكره، ص 17-19.
- (2) محمد عبدالله السويدي، التحولات في بُنية النظام الدولي وتدابيرها على النظام الإقليمي العربي 1990-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية، 2005م، ص 41-44.
- (3) د. أحمد يوسف أحمد، الوضع العربي الراهن وسبل الخروج منه، مجلة المستقبل العربي، العدد 159، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1992م، ص 84.
- (4) محمد نور الدين (منسق حوار)، الشرق الأوسط الكبير (ندوة)، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد 114، ربيع 2004م، ص 11-15.
- (5) جيمس لي ري، الحروب في العالم (الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط)، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ط 3، 1998م، ص 31-37.

6- **تناقض المصالح:** إن الوحدات السياسية المكونة للنظام الإقليمي العربي تختلف في أنظمة حكمها وتوجهاتها السياسية ونظرتها للمصالح القومية العربية، وهذه أمور يمكن تبريرها انطلاقاً من الاختلافات السابقة، إلا أن الذي ليس مبرراً هو أن تصل هذه الاختلافات في المصالح بين الأقطار العربية إلى حد الخلاف والتناحر والقطيعة وحتى التعاون مع قوى إقليمية ودولية أو مجموعات تخريبية ومنظمات إرهابية تعمل ضد أنظمة أو بلدان عربية أخرى، فهذا يزيد من تصدع النظام الإقليمي العربي ويهدد وجوده.⁽¹⁾

1- **غياب إستراتيجية موحدة:** إن العلاقات العربية - العربية تتحد شكلاً في منظومة واحدة هي جامعة الدول العربية، ولكنها تختلف في مضمونها فيما بين الأنظمة العربية التي تحوي الكثير من التناقضات، فهذا الاتحاد الشكلي للعلاقات العربية - العربية، والاختلاف في المضمون والجوهر الأساسي يدل على عدم وجود إستراتيجية واحدة للأمة العربية تنظم العلاقات العربية - العربية، فأزمات بمستوى حروب الخليج ضربت النظام العربي في الصميم، وأضررت وحدته، وفاقمت من الخلافات العربية - العربية، بما يعيق من قيام إستراتيجية موحدة للنظام العربي في مواجهة أنظمة إقليمية أخرى، أو النظام العالمي سريع التقلبات، والذي زادت تقلباته تلك من عدم فهم وإدراك الأنظمة العربية للمتغيرات الدولية المتسارعة التي ستضعها في هامش النظام الدولي القادم والذي لم تتضح معالمه بعد.⁽²⁾

(1) رياض نجيب الريس، رياح الشرق (الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين)، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط2، 2002م، ص329-333.

(2) د. مجدي حماد، جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم 345، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ط2، 2007م، ص123-126. وانظر أيضاً، عبد الجليل محمد حسين كامل، الشرق الأوسط الكبير (دراسة تحليلية مقارنة للمشايخ الأمريكية في المنطقة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008م، ص63-70.

المطلب الثاني

محااور السياسة الخارجية السودانية

هناك العديد من المحاور التي تتفاعل في إطارها السياسة الخارجية السودانية، وتتمثل تلك المحاور في الآتي:

1- العمل من أجل التعاون الدولي والإقليمي:

تتبنى جمهورية السودان سياسة خارجية تعمل على ترقية التعاون الدولي من أجل تحقيق السلام العالمي، واحترام القانون الدولي، وعدم التدخل في شئون الدول الأخرى، وتعزيز حسن الجوار، والتعاون المشترك مع الدول العربية الشقيقة ودول العالم أجمع، والعمل على تفعيل دور السودان في حل القضايا الدولية، مثل نزاع السلاح، والبيئة، والسكان، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والعمل من أجل الحفاظ على حقوق الإنسان، وحرية المرأة، وتحريم عمالة الأطفال، كما تسعى جمهورية السودان من خلال سياستها الخارجية إلى تعزيز العلاقات مع دول الجوار الأفريقي، وإزالة الضرر الذي لحق بها بسبب مشكلة الجنوب ودارفور، وذلك من خلال توسيع التمثيل الدبلوماسي المقيم في القارة الأفريقية، وحل المشاكل العالقة مع بعضها لتحقيق الاستقرار الإقليمي الذي يشكل دعماً قوياً لخيار وحدة السودان.⁽¹⁾

2- العمل على تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي والعربي:

من خلال موقع جمهورية السودان، وعضويتها في جامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية التي أصبحت تُعرف بالاتحاد الأفريقي حالياً، فإنها تسعى إلى تحقيق التكامل الاقتصادي الأفريقي العربي، بما يخدم الوحدة الأفريقية العربية، ويعزز فرص التعاون الأفريقي العربي في شتى المجالات، وعلى كافة المستويات، حيث إن السياسة الخارجية السودانية تسعى جاهدة إلى استثمار هذه المميزات لخدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية ودعم سياسة التحرر الاقتصادي.⁽²⁾

(1) سفارة جمهورية السودان بصنعاء، مرتكزات ومبادئ سياسة السودان الخارجية في مرحلة ما بعد السلام، وثيقة غير منشورة، ص1. وانظر أيضاً، جمهورية السودان، المجلس الوطني، مشروع دستور جمهورية السودان لسنة 1998م (الدستور الانتقالي)، الباب الأول المادة (17) السياسة الخارجية، الخرطوم: المجلس الوطني، وثيقة صادرة في 1998م، ص4.

(2) د. سالم حسين البرناوي، العلاقات العربية - الأفريقية (دراسة حالة العلاقات الليبية - الأفريقية 1969-2003م)، طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2005م، ص60-64.

3- انتهاج سياسة خارجية متوازنة:

تتبنى جمهورية السودان خطة سياسية تقوم على أساس انتهاج سياسة خارجية متوازنة، تراعي مصالح السودان العليا، وتلبي طموحات الشعب السوداني، وتدعم السلام في السودان، بهدف الحفاظ عليه موحداً أرضاً وشعباً، واعتماد أسلوب الحوار والتفاوض كوسيلة للوصول لتلك الغايات، بما يوفر القوة والإرادة لحماية السلام، والعمل على حشد الدعم الإقليمي والدولي لهذا السلام، والترويج له حتى يكون نموذجاً يحتذى به في القارة الأفريقية.⁽¹⁾

4- تشجيع حوار الحضارات:

تتبنى السياسة الخارجية السودانية مبدأ تشجيع الحوار بين الحضارات، والعمل على بناء نظام عالمي قائم على العدل واحترام الآخر، انطلاقاً من عدة عوامل أدت بجمهورية السودان لتبني هذه السياسة، وأهم هذه العوامل الآتي:

أ. إن جمهورية السودان المترامية الأطراف، تحوي فسيفساء متنوعة- عرقياً ودينياً ولغوياً وثقافياً- مما حدا ببعض المؤرخين والمفكرين إلى أن يطلقوا عليها أفريقيا المصغرة.

ب. وجود متنفس سياسي- إلى حد ما- يساعد على الحوار وقبول الآخر، انطلاقاً من بيئة التعامل السوداني الداخلي.

ج. وجود نخبة سياسية وقدرات علمية تعملان معاً من أجل النهوض بالحوار الداخلي وحوار الحضارات بشكل عام.

د. أجواء السلام والتصالح أوجدت قبولاً بالحوار الداخلي والعمل من أجل حوار الحضارات.²

5- مكافحة الإرهاب:

انتهج صانع القرار بجمهورية السودان سياسة خارجية تتبنى التعاون مع الجهود الدولي لمكافحة ظاهرة الإرهاب والجريمة المنظمة، والعمل على القضاء

(1) أحمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الأولى، نص مقابلة أجريت مع وزير الخارجية السوداني الدكتور / مصطفى عثمان إسماعيل، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم 1048، 9/1/2003م، ص8.

(2) د. محبوب الباشا، التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، الخرطوم: مركز الدراسات الاستراتيجية، سلسلة دراسات استراتيجية رقم (8)، ط1، 1998، ص25. وانظر أيضاً، أحمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الأولى، نص مقابلة أجريت مع وزير الخارجية السوداني، مصدر سابق ذكره، ص8.

عليها ومحاربتها، وفق معايير واضحة وغير مزدوجة، انطلاقاً من كونها ظاهرة مقيّنة لا تمت بصلة إلى دين أو عرق محددين، فهي ظاهرة عالمية تسعى إلى تدمير الحرث والنسل، لذا توجب على جمهورية السودان الانضمام إلى الجهود الدولي للقضاء عليها وتخفيف منابعتها.⁽¹⁾

6- رفض مبدأ الأحادية القطبية:

تسعى جمهورية السودان إلى بناء علاقات إستراتيجية مع القوى الإقليمية والدولية، التي تتجانس مواقفها وتتسجم مصالحها معها، لذلك دعت إلى تعزيز العلاقات مع أركان المنظمات القارية والإقليمية والدولية، دعفاً للمصالح الإنسانية، وسعيّاً للوقوف في وجه المخاطر المحدقة بالدول النامية، ومناهضة الأحادية القطبية.⁽²⁾

7- الترويج لسودان ما بعد السلام:

أولى صانع السياسة الخارجية السودانية أهمية لدور الإعلام الخارجي بقصد الترويج لسودان ما بعد السلام، والتصدي للحملة الإعلامية الجائرة ضد السودان، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي، والعمل على مساندة مساعي تحقيق الوفاق والوحدة الوطنية، وكذا مجارة الجهود الساعية لإقامة تعددية سياسية، تتيح لجميع القوى المشاركة في حل قضايا البلاد، والالتزام بمبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، والتداول السلمي للسلطة، واحترام حقوق الإنسان، ودعم منظمات المجتمع المدني.⁽³⁾

8- تعزيز العلاقات السودانية بأوروبا وأمريكا:

عمل صانع السياسة الخارجية بالسودان على الاستمرار في بذل الجهود، ومواصلة الحوار الجاد مع الدوائر الأمريكية المؤثرة، لتصحيح الصورة الخاطئة عن الأوضاع في السودان، بهدف تطبيع العلاقات مع الولايات المتحدة الأمريكية، وإزالة أسم البلاد من قائمة الدول الراعية للإرهاب، ورفع العقوبات الاقتصادية والتجارية عنه، كما عمل أيضاً على تعزيز العلاقات مع

(1) أحمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الأولى، مقابلة مع وزير الخارجية السوداني، مصدر سابق ذكره، ص8.

(2) سفارة جمهورية السودان بصنعاء، مرتكزات ومبادئ سياسة السودان الخارجية في مرحلة ما بعد السلام، مصدر سابق ذكره، ص2.

(3) المستشار نصر الدين التجاني أحمد عثمان، المستشار بالسفارة السودانية بصنعاء: مقابلة شخصية مع الباحث، ج1، صنعاء: السفارة السودانية، مكتب المستشار بالسفارة السودانية، مصدر سابق ذكره.

الدول الأوروبية ثنائياً وجماعياً، وتنشيط مجالات التشاور السياسي، واستقطاب دعمها الاقتصادي وتشجيعها على الاستثمار بالبلاد، وتطوير التعاون المباشر مع الاتحاد الأوروبي، بهدف استئناف تقديم العون الفني، وإشراكه في جهود الإعمار والتنمية لمرحلة ما بعد السلام.⁽¹⁾

9- الاهتمام بالجاليات السودانية في الخارج:

تولي السياسة الخارجية السودانية اهتماماً بأوضاع السودانيين بدول المهجر، ورعاية مصالحهم وحل مشاكلهم، والعمل على ربطهم بقضايا البلاد، وتشجيعهم للعودة إلى أرض الوطن والمساهمة في إعمارهم وتطويره.⁽²⁾

(1) المصدر السابق، وانظر أيضاً، سفارة جمهورية السودان بصنعاء: مرتكزات ومبادئ السياسة الخارجية السودانية في مرحلة ما بعد السلام، مصدر سابق ذكره، ص2.

(2) د. محمد إبراهيم السنوسي، السكرتير الثاني بالسفارة السودانية بصنعاء، مقابلة شخصية مع الباحث، صنعاء: السفارة السودانية، السبت 2006/12/12، الساعة 12.00 – 1.00 ظهراً.

المبحث الثالث

أولويات السياسة الخارجية اليمنية وأهدافها

السياسة الخارجية لأي وحدة من الوحدات الدولية تتأثر بعدد من المتغيرات التي تسهم بشكل فعّال في تشكيلها وتوجيه مسارها، فصانع القرار في السياسة الخارجية لا يتحرك في فراغ حال ممارسته أنشطته، فهو يمارسها في إطار بيئة داخلية وخارجية يؤثر فيها ويتأثر بمعطياتها، والتي بدورها تؤسس الإطار العام لمجمل تحركاته.⁽¹⁾ لذا سيتم دراسة أولويات السياسة الخارجية اليمنية وأهدافها في مطلبين، الأول يتناول أولويات السياسة الخارجية اليمنية ومبادئها، أما الثاني فسيحاول دراسة أهداف السياسة الخارجية اليمنية.

(1) أ.د. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية...، مصدر سابق ذكره، ص18.

المطلب الأول

أولويات السياسة الخارجية اليمنية ومبادئها

أولاً- أولويات السياسة الخارجية اليمنية:

إن السياسة الخارجية اليمنية تنطلق من أولويات ملحة تقتضيها الفترة الزمنية الراهنة، وتتمثل تلك الأولويات في التالي:

1- المسألة الاقتصادية والتنموية:

إن المسألة الاقتصادية والتنموية تحتل مرتبة متقدمة في سلم أولويات السياسة الخارجية اليمنية، حيث تبذل الجمهورية اليمنية جهوداً حثيثة لتوسيع مجالات التعاون مع مختلف دول العالم والمنظمات الإقليمية والدولية، وتسعى لجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية، وإزالة المعوقات، وتبسيط الإجراءات الاستثمارية، لتكون عبر نافذة واحدة هي الهيئة العامة للاستثمار، والمعيار الرئيسي لتقييم نجاح السياسة الخارجية اليمنية سوف يتحدد في ضوء مستوى النجاح الذي تحقق في تنفيذ الأهداف الاقتصادية للسياسة الخارجية.⁽¹⁾ كما أن اهتمام صانع السياسة الخارجية يتمحور في معالجة الأوضاع الاقتصادية والتنموية، والوقوف أمام الإخفاقات والصعوبات التي تقف أمامها، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة، لذلك تبنت الحكومة اليمنية برنامجاً شاملاً للإصلاح الاقتصادي، لمعالجة الاختلالات السائدة في الاقتصاد اليمني.⁽²⁾ حيث أكد الدكتور/ عبدالكريم الإرياني، رئيس الوزراء اليمني، في عام 1997م أن الجمهورية اليمنية تعتمد إلى حد كبير في تحقيق أهداف سياسته الداخلية على العون الخارجي، والذي يعد عاملاً مساعداً في توفير الدعم المالي والتقني لتحقيق أهداف السياسة الداخلية، إلا أنه أشار إلى وجود خطوط حمراء لا يمكن تجاوزها سعياً وراء توفير الدعم الخارجي، كعدم التفريط في السيادة، وعدم الارتهاق في القرارات التي لها صلة بمصلحة اليمن الوطنية أو التزاماته الإقليمية والدولية.⁽³⁾

(1) عبدالواحد فارح، أولويات السياسة الخارجية اليمنية، مجلة الدبلوماسية، صنعاء: الجمعية الثقافية لموظفي وزارة الخارجية، العدد 42، نوفمبر 2002م، ص22.

(2) مهيب حسن ردمان، السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي 1990-1999م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001م، ص44.

(3) حمود منصر، العلاقات اليمنية- الأمريكية 1990-2000م، ورقة عمل في ندوة اليمن والعالم، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، مكتبة مدبولي، ط1، 2002م، ص232.

ومن الملاحظ أن هذا الكلام متناقض كلياً مع الحقيقة التي تُشير إلى أن الدول والمنظمات بأنواعها ليست جمعيات خيرية، فهي تقدم مساعدات مشروطة بدرجات متفاوتة، إضافة إلى أن أي دولة تأخذ المساعدات والهبات فهي تفرط في سيادتها الوطنية بطريقة أو بأخرى أمام هذه المساعدات التي تفرض شروطاً وتدخل عناصر وطنية أو أجنبية للتحكم في دائرة صنع القرار، وهذا الأمر ليس منه فرار، فحرية القرار الوطني السيادي مرتبطة بالاعتماد على الذات والتعامل مع العالم كند وليس كتابع خاضع لأجل أخذ هذا الفتات والهبات التي تُسمى مساعدات.

2- الاستقرار السياسي الداخلي:

إن استقرار الحياة السياسية هو أولوية هامة للسياسة اليمنية بكل أدواتها بما فيها السياسة الخارجية، حيث تعمل على ترسيخ النظام السياسي القائم على خيار الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، والتعاون مع جميع دول العالم بما يخدم المصالح الإنسانية، ولأجل تحقيق ذلك يستلزم وجود استقرار أمني.⁽¹⁾ حيث إن الرئيس اليمني علي عبدالله صالح يؤكد في معظم خطابه بقوله «لقد اقترن قيام الجمهورية اليمنية بالديمقراطية والتعددية الحزبية والسياسية، وتفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني، وتحققت أوسع عملية إصلاح سياسي في بلادنا... سواء من خلال تجسيد مبدأ التداول السلمي للسلطة، وإجراء الانتخابات الحرة البرلمانية والرئاسية والمحلية، أو في إقامة المؤسسات الدستورية، وتوسيع المشاركة الشعبية في صنع القرار، ومشاركة المرأة وحرية الرأي والصحافة، واحترام حقوق الإنسان».⁽²⁾ ومن خلال الخطابات أو الشعارات ومقارنتها بالواقع سيد القارئ الكريم أن هناك تناقض واضح بين خطابات الوهم والواقع المرير الذي يعيشه المواطن.

3- التعاون في مكافحة الإرهاب:

إن ظاهرة الإرهاب أصبحت المنزلق الأكثر خطورة في تهديد أمن واستقرار المجتمعات والدول، وتهديد مصالحها وكيانها، وعلى كل المستويات الداخلية والخارجية، وقد سعت الجمهورية اليمنية إلى توسيع نطاق التعاون مع كثير

(1) التطور الديمقراطي، التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2001م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ط1، 2002م، ص31-32.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح لعام 2004م، سلسلة رقم (24)، إيداع رقم (282) لسنة 2005م، ص188.

من دول العالم أمنياً وعسكرياً ومعلوماتياً.⁽¹⁾ حيث أكد الرئيس اليمني علي عبدالله صالح على التعاون في مكافحة الإرهاب بقوله «إنني أؤكد دائماً دعم بلادنا لجهود مكافحة الإرهاب ... وأنه إلى ضرورة أن تتركس كل الجهود من أجل إيجاد اصطفااف دولي فعّال لمكافحة الإرهاب».⁽²⁾ كما اشار رئيس الوزراء اليمني عبدالقادر باجمال إلى جهود الحكومة اليمنية الرامية إلى تعزيز جهود مكافحة الإرهاب، والتعاون مع المجتمع الدولي وكسب ثقته، من خلال القيام بإجراءات عملية تؤكد مدى التزامها بمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، باعتباره ظاهرة غير ذي صلة بالمجتمع اليمني أو بعقيدته.⁽³⁾ إضافة لذلك فقد أكد وزير الخارجية اليمني أبو بكر القربي، بأن اليمن بدأت العمل مع أمريكا وأوروبا، لتبادل المعلومات وتدريب القوات الأمنية، انضماماً إلى الجهد الدولي في مكافحة الإرهاب.⁽⁴⁾ ومن الملاحظ أن النظام السياسي حينها كان يستخدم ورقة الإرهاب لتصفية حساباته داخلياً مع معارضيه ومن لا يرغب فيهم، وأيضاً استخدم ورقة الإرهاب لإبتزاز دول الإقليم ودول العالم مادياً تحت حجة أخذ مساعدات بغرض محاربة الإرهاب الذي هو يراعاه بصورة مباشرة وغير مباشرة.

ثانياً- مبادئ السياسة الخارجية اليمنية:

إن دراسة مبادئ السياسة الخارجية اليمنية تنطلق من إطارين دستوري وقانوني، فالإطار الدستوري يأتي في المقدمة، باعتباره أهم وثيقة تحدد أسس النظام السياسي وتوزيع السلطات فيه وكذا اختصاص كل منها،⁽⁵⁾ أما الإطار القانوني فهو يأتي بعد الدستوري من حيث درجته التشريعية، ويستمد قوته وديمومة بقائه هو واللوائح التنظيمية الأخرى من نصوص روح الدستور، الذي يؤكد في المادة الثالثة منه على أن الشريعة الإسلامية مصدر جميع التشريعات.

(1) أحمد الحضرمي وآخرون، اليمن وظاهرة الإرهاب، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، يناير 2003م، ص23.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، الخطابات السياسية والأحداث الصحفية والتلفزيونية لفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لعام 2002م، سلسلة رقم (22)، الإصدار العاشر لمركز التوثيق الإعلامي 2004م، ص282.

(3) العلاقات اليمنية- الأمريكية، محور العلاقات الخارجية، التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 2001م، مصدر سابق ذكره، ص250. وانظر أيضاً، زيد جابر وآخرون، اليمن وظاهرة الإرهاب - الأحداث والانعكاسات، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، يناير 2008م، ص205-206.

(4) د. أبو بكر القربي، مقابلة مع صحيفة الحياة الأثيوبية، أعيدت للنشر في مجلة الدبلوماسية، صنعاء: الجمعية الثقافية لموظفي وزارة الخارجية، العدد 42، 15 أكتوبر - 15 نوفمبر 2002م، ص20.

(5) مهيب حسن ردمان، مصدر سابق ذكره، ص38.

(1) ومن هنا فإن السياسة الخارجية اليمنية تستند إلى أربعة مبادئ رئيسية هي كالتالي:

1- الأسس الوطنية:

فدستور الجمهورية اليمنية يؤكد في المادة الأولى منه على أن الجمهورية اليمنية دولة عربية إسلامية مستقلة ذات سيادة،⁽²⁾ ومن خلال موقع هذه الأسس في الدستور والتأكيد عليها، قصد المشرع اليمني من وراء ذلك أن تكون هذه الأسس بمثابة المبدأ الأساسي الذي تنبثق منه المبادئ الأخرى.⁽³⁾ وانطلاقاً من مبدأ المصالح اليمنية، فقد أعطى المشرع اليمني الدولة اليمنية- باعتبارها الممثلة عن عموم الشعب اليمني- الحق في اختيار الوسيلة المناسبة للحفاظ على أمن وسلامة الجمهورية اليمنية، وحماية مصالحها الوطنية.⁽⁴⁾

2- الانتماء القومي:

إن الأقطار العربية تتميز بسمّة أساسية تتمثل في الانتماء القومي للأمة العربية، وإن هذه السمة تعتبر شرطاً أساسياً للانضمام لعضوية جامعة الدول العربية، وعلى هذا الأساس يأتي توجه اليمن القومي كمبدأ ثابت في السياسة الخارجية اليمنية، وهدف أساسي من أهداف ثورة 26 سبتمبر.⁽⁵⁾ فدستور الجمهورية اليمنية أكد في أول مواده على أن الشعب اليمني هو جزء من الأمة العربية. وأن اللغة العربية هي اللغة الرسمية، مما يعني أن اليمن قد حدد انتماءه واقعياً وسياسياً وثقافياً، وأن مصالح اليمن على النطاقين الإقليمي والدولي لا تمثل إلاّ جزءاً من مصالح الأمة العربية.⁽⁶⁾

(1) الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية المعدل من مجلس النواب بتاريخ 1994/9/29 م، صنعاء: مجلة ثوابت، الكتاب الرابع، دستور الجمهورية اليمنية المعدل، المادة (3)، وثيقة صادرة في 19/3/1995 م، ص1.

(2) المصدر السابق، المادة (1)، ص1.

(3) أ.د. أحمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر، ط5، 2002 م، ص33-34.

(4) أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، السياسة الخارجية لليمن تجاه الجزيرة والخليج 1990-2001 م، محور في ندوة بعنوان: مستقبل العلاقات اليمنية- الخليجية، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، أغسطس 2001 م، ص4. وانظر أيضاً، أ.د. أحمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق ذكره، ص34-35.

(5) مهيب حسن ردمان، مصدر سابق ذكره، ص36.

(6) الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية المعدل من مجلس النواب بتاريخ 1994/9/29 م، مصدر سابق ذكره، ص1.

3- البعد الإسلامي:

يؤكد دستور الجمهورية اليمنية- في مواده الأولى والثانية والثالثة- على أن الجمهورية اليمنية جزءٌ من الأمة العربية والإسلامية، وأن الإسلام دين الدولة ومصدر جميع تشريعاتها.⁽¹⁾ فالعقيدة الإسلامية هي جوهر وأساس التكوين الفكري والروحي للإنسان اليمني، الذي يعتز بتاريخه المجيد في نصرة الإسلام وقضايا المسلمين، إضافة إلى أنها تعتبر المنطلق لإرادة التغيير، وتحقيق الثورة على الظلم والاستعمار.⁽²⁾ فالجمهورية اليمنية تؤكد دوماً للمجتمع الدولي على انتمائها للأمة الإسلامية، واتخاذها من الإسلام منهج حياة، إضافة إلى اعتبارها مبادئ الإسلام الحنيف والعقيدة الإسلامية السمحاء، مصدر إلهام تستمد منه سياستها الخارجية ورؤيتها للإنسان والكون. كما تؤكد الجمهورية اليمنية للمجتمع الدولي أن مصالح العالم الإسلامي هي مصالح اليمن ذاتها، وأن قضايا الأمة الإسلامية هي قضايا يمنية.⁽³⁾

4- الانفتاح الدولي:

إن الجمهورية اليمنية تسعى إلى مشاركة فاعلة وإيجابية في المجتمع الدولي، فالرئيس اليمني علي عبدالله صالح أكد بقوله "إن بلادنا ستظل حريصة على المشاركة النشطة والإيجابية في المجتمع الدولي، ومحاربة كافة أشكال التطرف والإرهاب، ودعم جهود منع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإسهام في خدمة السلام العالمي، وتوسيع أواصر التفاهم والتقارب بين كافة الأمم والشعوب، والتمسك بالشرعية الدولية في ظل نظام عالمي عادل يركز على علاقات متكافئة ومتساوية بين الدول، أساسها العدل والحرية والمساواة".⁽⁴⁾

إن من المبادئ الأساسية في سياسة الجمهورية اليمنية الانفتاح على محيطها الإقليمي والدولي سياسياً واقتصادياً وثقافياً، انطلاقاً من كونها عضواً في

(1) المصدر السابق، ص1.

(2) نجيب علي عبدالله الغرابي، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية 1990-2000م، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2002م، ص165-166.

(3) أ.د. منصور عزيز الزنداني، أ.د. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، السياسة الخارجية اليمنية، مجموعة محاضرات غير منشورة، أُلقيت على طلاب المستوى الثالث بقسم العلوم السياسية منذ عام 1999م، صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، المستوى الثالث، 1999م، ص8-9.

(4) الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، الخطابات السياسية والأحداث الصحفية والتلفزيونية لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لعام 1999م، سلسلة رقم (19)، الإصدار السادس لمركز التوثيق الإعلامي، 2002م، ص184.

منظمة الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، متمسكةً بمبدأ الحياد الإيجابي وعدم الانحياز، كما تسعى إلى إقرار السلام الدولي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.⁽¹⁾ حيث أكد برنامج الحكومة المقدم إلى مجلس النواب في يونيو 1998م، على ضرورة إيجاد مناخات إقليمية ودولية مسالمة، ودعا إلى تعزيز العلاقات بين كافة دول العالم والتعاون فيما بينها.⁽²⁾ وسلاحظ القارئ الكريم أن هناك تناقض بين ما يقوله صانع القرار وأدواته والواقع.

(1) عبدالله أحمد العود، السياسة الخارجية اليمنية في عشرين عاماً من 1978-1998م، مجلة أبحاث سياسية، صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية، العدد 2، أغسطس 1998م، ص71.

(2) الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة المقدم إلى مجلس النواب في 1 يونيو 1998م، صنعاء: المركز الوطني للمعلومات والوثائق، وثيقة منشورة صادرة في 1 يونيو 1998م، ص29. وانظر أيضاً، ضياء عبدالله الصلوي، الحكومات اليمنية 1962-2007م، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط4، 2008م، ص113-114.

المطلب الثاني

أهداف السياسة الخارجية اليمنية

كل وحدة من وحدات النظام الدولي تضع لنفسها مجموعة من الأهداف، التي تختلف فيما بينها وفقاً لأهميتها الإستراتيجية، وتعمل على تحقيقها من خلال علاقتها التفاعلية مع العالم الخارجي.⁽¹⁾ وكذا الأمر بالنسبة للجمهورية اليمنية التي وضعت لنفسها مجموعة من الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها عبر أدوات سياستها الخارجية، وما الحراك التفاعلي للدبلوماسية اليمنية- التي هي أداة من أدوات السياسة الخارجية- إلا لتحقيق مجموعة من المنافع المرتبطة بالمصالح الوطنية العليا.⁽²⁾ وأهم هذه الأهداف أو الغايات التي تسعى الدبلوماسية اليمنية إلى تحقيقها، هي كالتالي:

1- العمل وفق مبادئ الثورة والحفاظ على الثوابت الوطنية والقومية:

إن السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تعمل وفق أهداف ومبادئ ثورتي سبتمبر وأكتوبر، كما أنها تسعى عبر جميع أدواتها إلى الحفاظ على ثوابت الشعب اليمني الوطنية والقومية، والتي تُعتبر المنطلق للسياسة الخارجية اليمنية في علاقتها بدول الجوار ومختلف دول العالم.⁽³⁾

2- الحفاظ على استقلال وسيادة الجمهورية اليمنية ومصالحها الوطنية:

إن الحفاظ على استقلال الجمهورية اليمنية وسيادتها ومصالحها الوطنية، تُعتبر من الأهداف الهامة والأساسية للدولة اليمنية التي تسعى- ممثلة بصانع القرار فيها- إلى المحافظة على هذه الثوابت وحمايتها، لأنها تمنح الدولة- بكامل أجهزتها- صفة التحرك بمرونة مع المجتمع الدولي.⁽⁴⁾ فهذا الهدف يحتل المرتبة الأولى في سلم أولويات السياسة الخارجية اليمنية، حيث إن دساتير شمال اليمن وجنوب اليمن منذ ما قبل الوحدة، وحتى بعد إعلان

(1) أ.د. أحمد نوري النعيمي، السياسة الخارجية، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2008م، ص43

(2) المصدر السابق، ص355. وانظر أيضاً، مهيب حسن ردمان، مصدر سابق ذكره، ص41.

(3) السفير الدكتور/ علي عبدالقوي الغفاري، رئيس دائرة الوطن العربي بوزارة الخارجية حالياً ودائرة أفريقيا سابقاً، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، محاضرة أُلقيت على طلاب الأكاديمية العسكرية العليا يوم 19/11/2006م، صنعاء: الأكاديمية العسكرية العليا، وثيقة غير منشورة، تاريخ 19/11/2006م، ص2-3.

(4) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرارات في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص81.

الجمهورية اليمنية أكدت عليه.⁽¹⁾ فبدون هذا الهدف لا يستطيع صانع قرار السياسة الخارجية أن يحقق بقية أهدافه، لا بل تفقد الدولة حقاً من حقوقها الطبيعية، لذا احتل هذا الهدف مكانة متميزة في قائمة أولويات السياسة الخارجية اليمنية،⁽²⁾ فدستور الجمهورية اليمنية لسنة 1990م، وكذا الدستور المعدل لعام 1994م، أكدوا في المادة الأولى منهما على أن اليمن دولة مستقلة ذات سيادة،⁽³⁾ إضافة إلى أن اليمن الدستورية التي يؤيدها أعضاء وحدة صنع القرار، تتضمن قسماً بالحفاظ على استقلال وسيادة اليمن وسلامة أراضيها وحماية الشعب ومصالحه الوطنية.⁽⁴⁾

3- حماية أمن الدولة والعمل على سلامة أراضيها ومواطنيها:

إن حماية أمن الدولة والعمل على سلامة أراضيها ومواطنيها، تُعتبر من الأهداف الثابتة والرئيسية لأي وحدة من وحدات النظام الدولي، والتي تعمل على تسخير كل إمكانياتها المادية والبشرية المتاحة لخدمة تحقيق هذا الهدف، وإحباط أي معوقات خارجية إقليمية أو دولية تقف أمام تحقيقه واستمرار ديمومته.⁽⁵⁾ فصانع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية يسعى إلى تحقيق هذا الهدف واستمراره، لأنه يُعتبر من الأهداف الرئيسية لثورتي سبتمبر وأكتوبر، حيث إن المادة الثانية والعشرين من دستور عام 1990م، والمادة الخامسة والثلاثين من الدستور المعدل لعام 1994م، قد أشارتا إلى أن الدولة هي التي تنشئ القوات المسلحة والشرطة والأمن وأية قوات أخرى... وهي ملك الشعب كله، ومهمتها حماية الجمهورية اليمنية وسلامة أراضيها وأمنها.⁽⁶⁾

(1) نبيل علي الرزاقى، مصدر سابق ذكره، ص 18.

(2) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص 81.

(3) الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية لسنة 1990م، صنعاء: مجلس النواب، وثيقة صادر في 1990م، المادة الأولى، ص 1. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية المعدل من مجلس النواب بتاريخ 29/9/1994م، المادة الأولى، مصدر سابق ذكره، ص 1.

(4) الجمهورية اليمنية، الدستور لسنة 1990م، مصدر سابق ذكره، المادة 131. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، الدستور المعدل في 1994م، مصدر سابق ذكره، المادة 159. وانظر أيضاً، أ.د. أحمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهوري اليمنية، مصدر سابق ذكره، ص 316.

(5) أ.د. منصور عزيز الزندانى، أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، السياسة الخارجية اليمنية، مجموعة محاضرات تلقى على طلاب المستوى الثالث بقسم العلوم السياسية منذ عام 1999م، مصدر سابق ذكره، ص 15.

(6) الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية لسنة 1990م، مصدر سابق ذكره، ص 3. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية المعدل لسنة 1994م، مصدر سابق ذكره، ص 4. وانظر أيضاً، أ.د. أحمد محمد الكبسي، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، مصدر سابق ذكره، ص 298.

ومن الملاحظ كثرة الدساتير المعدلة في شمال اليمن وجنوب اليمن سابقاً ومن ثم في الجمهورية اليمنية التي سارت على نفس الدرب، حيث أن الجمهورية اليمنية ورثت أسوأ ما في النظامين الحاكمين سابقاً في شمال اليمن وجنوب اليمن، حيث تُفصل هذه الدساتير على مقاسات ورغبات النخب الحاكمة التي وصلت إلى السلطة دون مشروعية حقيقية.

4- تحسين الأوضاع الاقتصادية لرعايا الدولة:

لقد واجه كلاً من شمال اليمن وجنوب اليمن سابقاً والجمهورية اليمنية حالياً أوضاعاً اقتصادية صعبة، نتيجة التفاعلات الداخلية والخارجية، التي انعكست سلباً على المستوى المعيشي للمواطن اليمني، مما حدا بتركيز تفكير صانع القرار في شمال اليمن وجنوب اليمن سابقاً والجمهورية اليمنية حالياً على الجوانب الاقتصادية والتنموية، محاولاً معالجة الاختلالات، والنهوض بالوضع الاقتصادي والتنموي في البلاد، من خلال تبني سياسة خارجية تقوم على مبدأ الانفتاح على العالم الخارجي سياسياً واقتصادياً، وتقوية العلاقات مع الدول الشقيقة والصديقة والصناديق الدولية، بما يخدم الاقتصاد، من خلال الحصول على مصادر التمويل للمشاريع الاقتصادية والتنموية في اليمن.⁽¹⁾

فالوضع الاقتصادي الصعب الذي تعيشه الجمهورية اليمنية، أخذ حيزاً كبيراً من اهتمام صانع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، فانعكس ذلك على سلوكياتها مع محيطها الإقليمي والدولي، والرامية إلى كسب ثقة دول الجوار والمجتمع الدولي، بغية البحث عن تمويل للمشاريع الاقتصادية والتنموية من الدول الشقيقة والصديقة والهيئات والمؤسسات الدولية، وكذا فتح المجال أمام الرأسمال العربي والأجنبي للاستثمار في اليمن.⁽²⁾

5- تطوير علاقات اليمن مع دول الجوار الجغرافي:

من منطلق الترابط بين أمن اليمن وأمن دول الجوار الجغرافي، اهتمت الجمهورية اليمنية بدائرتها الإقليمية، فصانع قرار السياسة الخارجية وضع هذا الهدف في قائمة أولوياته، حيث ركز في هدفه هذا على الدول العربية في

(1) مهيو حسان ردمان، مصدر سابق ذكره، ص44. وانظر أيضاً، علي محمد أحمد ناصر الكمراني، التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (الماضي - الحاضر - المستقبل)، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2006م، ص19.

(2) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية.... مصدر سابق ذكره، ص83.

الجزيرة والخليج، مع عدم تجاهل دول الجوار المطلة على الشاطئ الأفريقي للبحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي.⁽¹⁾ وفي هذا الإطار أعلنت الجمهورية اليمنية استعدادها الكامل ورغبتها الصادقة لإنهاء المشاكل التي كانت عالقة مع دول الجوار قبل قيام الجمهورية اليمنية بالوسائل السلمية، استناداً إلى أسس ومبادئ القانون الدولي، بما يكفل لجميع الأطراف حقوقها القانونية والتاريخية.⁽²⁾ كما أكدت الجمهورية اليمنية التزامها بقضايا الأمن والاستقرار في المنطقة، وضرورة التعاون مع دول الجوار من أجل الحفاظ على أمن البحر الأحمر والخليج العربي، وجعل المحيط الهندي والبحر الأحمر وامتداداتهما منطقة سلام خالية من الأسلحة النووية.⁽³⁾

6- السعي نحو تحقيق الوحدة العربية:

إن تحقيق الوحدة العربية يُعد أحد الأهداف العليا للسياسة الخارجية اليمنية، حيث أشارت قيادة الثورة اليمنية في بيانها الأول الصادر في سبتمبر 1962م، إلى خطوات تلتزم بها اليمن لتسهيل الوصول لتحقيق هذا الهدف.⁽⁴⁾ إن تحقيق الوحدة العربية الشاملة ولمَّ شمل العرب، حلم كل أبناء شمال اليمن وجنوب اليمن بحكم انتمائهم القومي للأمة العربية، حيث تعزز هذا الحلم بتحقيق الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن وزاد من إيمانهم جميعاً بإمكانية تحقيق الوحدة العربية الشاملة، فقد أكد الرئيس علي عبدالله صالح في خطابه يوم 22 مايو 1990م أن الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن تُعد خطوة عملية متقدمة نحو تحقيق الوحدة العربية الشاملة،⁽⁵⁾ عبر الانتماء للجامعة العربية والتفاعل معها مادياً، ومع كل القضايا العربية وفي مقدمتها القضية الفلسطينية، باعتبارها القضية المحورية للأمة، والسعي الحثيث إلى استعادة التضامن العربي.⁽⁶⁾

(1) المصدر السابق، ص 83.

(2) المصدر السابق، ص 83. وانظر أيضاً، نجيب علي عبدالله الغرياني، مصدر سابق ذكره، ص 173. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، بيان أول حكومة للجمهورية اليمنية المقدم إلى مجلس النواب بتاريخ 16 يونيو 1990م، صنعاء: دائرة الصحافة للطباعة والنشر، 1990م، ص 47.

(3) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية ...، مصدر سابق ذكره، ص 83. وانظر أيضاً، نجيب علي عبدالله الغرياني، مصدر سابق ذكره، ص 173. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، بيان أول حكومة للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص 48.

(4) أ.د. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي 1968-1988م، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الأول / ديسمبر 1994م، ص 13.

(5) عقيد ركن. ثابت حسين، المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي 1972-1990م، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات، سلسلة إصدارات مركز المعلومات بدائرة التوجيه المعنوي رقم (5)، ط 1، 2005م، ص 269.

(6) أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، السياسة الخارجية لليمن تجاه الجزيرة والخليج 1990-2000م، محور في ندوة بعنوان

7- دعم القضية الفلسطينية:

إن السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تنطلق من ثوابت وطنية ذات امتدادات قومية وإسلامية، وانطلاقاً من هذه الثوابت، فإن السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تدعم حق الشعب الفلسطيني في الحياة والعيش بكرامة، أسوة بباقي شعوب المعمورة، وتقف إلى جانب قضاياه المصرية المتمثلة في إقامة دولته المستقلة على تراب أرض فلسطين بحدود 1967م، وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة للاجئين، كما تدعم الجمهورية اليمنية قضية الشعب الفلسطيني في جميع المحافل الدولية، وتقدم المساعدات لأبناء فلسطين، من منح تعليمية وتسهيلات وغيرها بحسب الإمكانيات المتاحة، وتدعو الشعب الفلسطيني إلى الوحدة والتلاحم لأجل تحقيق أهدافه العادلة.⁽¹⁾

8- دعم التضامن الإسلامي:

السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تهدف إلى دعم التضامن الإسلامي، وخدمة قضايا الأمة الإسلامية، والإسهام المباشر وغير المباشر في توحيد صفوف الأمة لمواجهة المخاطر المحدقة، وذلك من خلال العضوية في منظمة المؤتمر الإسلامي، التي تأسست في 25 سبتمبر 1969م، عقب إحراق الصهاينة للمسجد الأقصى في 21 أغسطس 1969م،⁽²⁾ حيث سجل جنوب اليمن وشمال اليمن حضوراً على مستوى القمة وفي المؤتمرات الدورية لوزراء الخارجية منذ التأسيس وحتى ما قبل قيام الجمهورية اليمنية،⁽³⁾ أما بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، فقد شاركت الجمهورية اليمنية بفعالية على مستوى القمة، ابتداءً من القمة السادسة في داكار بالسنغال في 1991م، وحتى القمة الطارئة في مكة المكرمة بالملكة العربية السعودية في 2005م، حيث عُقدت خلال هذه الفترة خمسة مؤتمرات اعتيادية وثلاثة طارئة، وكذا شاركت على مستوى المؤتمرات

مستقبل العلاقات اليمنية- الخليجية، مصدر سابق ذكره، ص6.

(1) السفير الدكتور / علي عبدالقوي الغفاري، رئيس دائرة الوطن العربي بوزارة الخارجية حالياً ودائرة أفريقيا سابقاً، مقابلة شخصية مع الباحث، صنعاء: وزارة الخارجية، دائرة الوطن العربي، الاثنين 26/2/2007م، الساعة 10.00-11.00 ظهراً. وانظر أيضاً، د. أبو بكر القربي، اتجاهات السياسة الخارجية اليمنية، حوليات العفيف، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، العدد الخامس، 2005م، ص153.

(2) نبيل علي الرزاق، مصدر سابق ذكره، ص20. وانظر أيضاً، منظمة المؤتمر الإسلامي - ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، شبكة الانترنت الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(3) موقع منظمة المؤتمر الإسلامي على شبكة الانترنت، <http://www.oic-oic.org>، وانظر أيضاً، إسلام أون لاين، أطلس معلومات وصور عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي، شبكة الانترنت الموقع: http://www.islamonline.net/arabic/atlas_index.shtml

الإسلامية ابتداءً من المؤتمر الإسلامي التاسع عشر عام 1990م، وحتى الدورة الثانية والثلاثين للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية في الفترة من 28-30 يونيو 2005م في صنعاء بالجمهورية اليمنية، والذي يُعتبر تتويجاً لليمن في دعمها للتضامن الإسلامي، ووفائها بجزء كبير من التزاماتها تجاه الأمة الإسلامية.⁽¹⁾

فالجمهورية اليمنية تمتلك علاقات دبلوماسية مع كل أعضاء المنظمة، تشدها نحو ذلك الروابط الدينية لكل من الدول الإسلامية في قارتي آسيا وأفريقيا، وانطباع أبناء هذه الدول الأصليين عن دور الحضارة وسائر اليمنيين الذين هاجروا إليها، وأسهموا في نشر الإسلام في ربوعها.⁽²⁾

9- دعم الأمن والسلم الدوليين:

تدعم السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية الأمن والسلم الدوليين، انطلاقاً من إيمانها بأهميتهما للإنسانية جمعاء، بشرط أن يُبنى على مبادئ الحق والعدل، اللذين في ظلّهما تتوقف الدول الكبرى عن استغلال الدول الصغرى وممارسة العدوان عليها. حيث أشارت الثورة اليمنية في أدبياتها إلى السير نحو تحقيق السلام العالمي وتدعيم مبدأ التعايش السلمي بين الأمم.⁽³⁾ كما أكد برنامج الحكومة اليمنية لعام 1998م، على الدعوة إلى نزع وتدمير أسلحة الدمار الشامل ورصد الأموال المخصصة لذلك لأعمال استثمارية في مشاريع التنمية الدولية، وحل النزاعات الدولية والإقليمية بالطرق السلمية عبر التفاوض والحوار.⁽⁴⁾

10- تبني سياسة خارجية فاعلة تجاه البحر الأحمر والقرن الأفريقي:

إن صانع قرار السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، يسعى إلى خلق تعاون مثمر مع الأشقاء والأصدقاء، بما يخدم المصلحة الوطنية العليا للجمهورية اليمنية، والأهداف والمصالح المشتركة للمنطقة جمعاء، والحفاظ على الأمن والسلم

(1) نجيب علي عبدالله الغرباني، مصدر سابق ذكره، ص174. وانظر أيضاً، منظمة إذاعات الدول الإسلامية، شبكة الانترنت الموقع:

<http://www.isboo.org/pages/32ICFM.htm>

وانظر أيضاً، جريدة الرياض اليومية 1 يوليو 2005م، العدد (352)، شبكة الانترنت الموقع:

<http://www.alriyadh.com/2005/07/01/article76635.html>

(2) أ.د. منصور عزيز الزنداني، أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، السياسة الخارجية اليمنية....، مصدر سابق ذكره، ص20. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، بيان أول حكومة للجمهورية اليمنية....، مصدر سابق ذكره، ص48.

(3) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية....، مصدر سابق ذكره، ص85.

(4) الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة لعام 1998م، مصدر سابق ذكره، ص40.

الإقليمي والدولي.⁽¹⁾ ومن هذا المنطلق أكدت السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية على إقامة علاقات ثنائية متوازنة مع كافة الدول، حيث تأتي منطقة القرن الأفريقي بمفهومها الشامل- وبما تحويه من وحدات سياسية- ضمن أولويات أهداف السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، فعلاقات الجمهورية اليمنية بالدول الواقعة في هذه المنطقة تنبع من منظور إستراتيجي لا يقل أهمية عن علاقاتها بالدول الواقعة في الجزيرة والخليج، نظراً لعدة اعتبارات، منها الروابط التاريخية والثقافية والجوار الجغرافي، إضافة إلى أن الجمهورية اليمنية ودول القرن الأفريقي تقع في إطار منطقة البحر الأحمر ذات التأثير البالغ على الأمن والمصالح الوطنية للجمهورية اليمنية، فالصراعات والاضطرابات في أو بين دول تلك المنطقة تنعكس على الجمهورية اليمنية بصورة أو بأخرى.⁽²⁾

(1) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية ...، مصدر سابق ذكره، ص83. وانظر أيضاً، السفير الدكتور/ علي عبدالقوي الغفاري، ثوابت السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية ومنجزاتها، أبحاث سياسية، مصدر سابق ذكره، ص25.

(2) د. أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الأفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2008م، ص256. وانظر أيضاً، د. قائد محمد قائد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، مصدر سابق ذكره، ص10.

الفصل الثاني

محددات العلاقات اليمنية - السودانية

المبحث الأول

محددات البيئة الداخلية

توجد أربعة محددات أساسية للبيئة الداخلية، تُعتبر عناصر جذب تحفز كلاً من الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان للعمل على تطوير العلاقات الثنائية بينهما، وهذه المحددات هي: المحدد الجغرافي، والمحدد الأمني، والمحدد الاقتصادي، والمحدد الأيديولوجي (الثقافي والاجتماعي). حيث سيتم دراستها في أربعة مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول

المحدد الجغرافي

أولاً- أثر الموقع الجغرافي على السياسة الخارجية:

يُعتبر المحدد الجغرافي من أبرز العوامل التقليدية المؤثرة في العلاقات الدولية، حيث أشار المفكر العسكري والإمبراطور الفرنسي نابليون بونابرت إلى أن سياسة أي دولة تكمن في جغرافيتها.⁽¹⁾ كما أن هناك علاقة قائمة على الترابط والصلة الوثيقة بين الجغرافيا والسياسة، أفضت إلى وجود علم الجغرافيا السياسية،⁽²⁾ الذي يدرس الاختلاف والتماثل بين المناطق الجغرافية في مظهرها السياسي، متخذاً من الدولة محوراً لدراسته، عاملاً على تحليل بيئتها الجغرافية تحليلاً موضوعياً، أي دراسة الدولة باعتبارها ظاهرة جغرافية في إطارها المكاني، سواء كان متضمناً تحليل الحدود السياسية أو الأنماط الجغرافية الناجمة عن تطبيق سلطة الحكومة.⁽³⁾ وفي إطار الحديث عن علم الجغرافيا السياسية لا يمكن إغفال علم الجيوبولتيكس الذي تفرع عنها، متخذاً منها منطلقاً لدراسة الوضع الطبيعي للدولة من ناحية مطالبها في مجال السياسة الدولية، فعلم الجيوبولتيكس يُعتبر المحرك لما يتناوله علم الجغرافيا السياسية من حقائق، ليجعل من هذه الحقائق مادة علمية يستعين بها صانع القرار.⁽⁴⁾

إن هناك مقومات رئيسية عدة لقيام أي دولة، منها الأرض، والشعب، والحكومة إلى جانب المقومات الأخرى، والتي تشير في مجملها إلى أن هناك علاقة وثيقة بين

(1) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج 6، مصدر سابق ذكره، ص 538-539. وانظر أيضاً، عبد الجليل الصوفي، البعد الاستراتيجي لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، شؤون العصر، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، السنة الثامنة، العدد الرابع عشر، يناير-مارس 2004م، ص 73.

(2) أ.د. خديجة أحمد علي الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية (دراسة تطبيقية عن سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر 1970-1990م)، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1997م، ص 14-15. وانظر أيضاً، أ.د. سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، عمان: وائل للنشر والتوزيع، ط 1، 2000م، ص 131.

(3) المستشار الدكتور/ عيدا لفتاح محمد مراد، موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات، الإسكندرية: منشورات عبدالفتاح مراد، ط 1، 1998م، ص 677. وانظر أيضاً، أ.د. صبري فارس الهيتي، مصدر سابق ذكره، ص 10-14.

(4) أ.د. صبري فارس الهيتي، مصدر سابق ذكره، ص 14-18. وانظر أيضاً، أ.د. ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط 1، 2004م، ص 156-157. وانظر أيضاً، د. أمين محمود عبدالله، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط 1، 1968م، ص 18. وانظر أيضاً، المستشار الدكتور/ عبدالفتاح مراد، مصدر سابق ذكره، ص 677.

العامل الجغرافي وسياسة الدولة وتطورها.⁽¹⁾ فالموقع الجغرافي لأي وحدة من الوحدات السياسية يعمل على تحديد أولوياتها السياسية وعلاقتها الخارجية بالوحدات الأخرى، فوجود دولة ما في إقليم يتسم بالآزمات السياسية والتوترات الأمنية، لابد وأن يكون له تأثير بصورة أو بأخرى على سياستها الخارجية.⁽²⁾ وهذا يشير إلى أن للسياسة وأبعادها تأثيراً على الجغرافيا، كما أن لدى علماء الجغرافيا ما يقدمونه لعلماء السياسة أو صنّاع القرار السياسي.⁽³⁾ فرواد المدرسة الجغرافية من ألمان وغيرهم، كفردريك راتزل، المؤسس الحقيقي لعلم الجغرافيا السياسية، والذي كان لأفكاره صدى لدى زعيم الرايخ الثالث أدولف هتلر، وتحديداً في مسألة قابلية الحدود الدولية للتغير، وفكرة المجال الحيوي، ونظرية الدولة العضوية، وكارل هوسهوفر مؤسس مدرسة الجيوبولتيكس الألمانية، والذي ابتكر مفاهيم لتبرير التوسع الألماني في أوروبا الشرقية، والعالم السويدي رودلف كجيلين المؤسس الحقيقي لعلم الجيوبولتيكس، فهؤلاء جميعاً ركزوا في دراساتهم على العلاقة بين العوامل الجغرافية والكيانات السياسية⁽⁴⁾ ومن خلال هذه الدراسات التي تربط بين الجغرافيا والسياسة، راجت أفكار عن اختناق ألمانيا جغرافياً، وضرورة التوسع كحتمية على حساب الوحدات الدولية الأخرى، حيث تبنت ألمانيا النازية هذه الأفكار، وجعلت من الجغرافيا السياسية أداة طيعة في يدها لتبرير أطماعها التوسعية في تلك الفترة، حيث أشار فردريك راتزل إلى أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدد سياسات الدول.⁽⁵⁾ وكل ما سبق من إشارات علمية عن أهمية الجغرافيا تؤكد على صدق وصوابية ما نذهب إليه دائماً بقولنا: مساحة أكبر خير أكثر.

إن الطبيعة الجغرافية لأي وحدة من وحدات النظام الدولي تلعب دوراً حاكماً في صياغة التفاعلات الداخلية بين مكوناتها من جهة، وفي علاقاتها بكل من

(1) أ.د. صبري فارس الهيتي، مصدر سابق ذكره، ص 10-11، وانظر أيضاً،

Michael G. Roskin and Others, *Political Science An Interoduction*, 3rd ed., (Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice Hall, 1988), P P. 28

(2) اليمن عام 1998م، محور العلاقات الخارجية، التقرير الاستراتيجي اليمني لعام 1998م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الاستراتيجية، ط1، 1999م، ص 211.

(3) أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص 15.

(4) المصدر السابق، ص 15-16. وانظر أيضاً، أ.د. كاظم هاشم نعمة، العلاقات الدولية، بغداد: شركة آياد للطباعة الفنية، ط1، 1987م، ص 116. وانظر أيضاً، أ.د. ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، مصدر سابق ذكره، ص 156-157. وانظر أيضاً، أ.د. صبري فارس الهيتي، مصدر سابق ذكره، ص 14-15.

(5) أ.د. خديجة أحمد علي الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص 16. وانظر أيضاً، محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1998م، ص 1.

دول الجوار الجغرافي والقوى العظمى من جهة ثانية.⁽¹⁾ بالإضافة إلى أن الموقع الجغرافي للدولة وحجمها وحدودها السياسية لها دلالات لا يمكن إغفالها عند تحليل سياستها الخارجية،⁽²⁾ لذا لا يمكن القيام بأي دراسة للعلاقات الخارجية لأي دولة ما لم تؤخذ بيئتها الجغرافية بعين الاعتبار، فالسلوك السياسي الخارجي لأي وحدة من وحدات النظام الدولي يتأثر بوقائع الجغرافيا بنسب مختلفة.⁽³⁾ وهذا يُشير ويؤكد قطعاً على مدى صحة إحدى مقولاتنا التي نرددها دوماً ومفادها: أن الجغرافيا هي قدر الأمم والشعوب، وهي أهم أداة في صناعة القرار السيادي وحتى البُعد التاريخي. وإن جعل الجغرافيا نعمة أو نقمة يعود إلى حنكة صانع القرار السياسي في أي بلد.

ثانياً- الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية؛

إن قدر الجمهورية اليمنية تمتعها بموقع جغرافي هام ومتميز منذ قيامها إثر الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن الذي يحضى بموقع جغرافي هام جداً، وقد تأثر الإنسان في هذه الأرض تاريخياً وحضارياً وثقافياً بمعطيات هذا الموقع، لأن الجغرافيا قدر الأمم، والموقع الجغرافي عنصر دائم في صنع التاريخ، وقد أشار بعض علماء الجغرافيا إلى ذلك باصطلاح عبقرية المكان.⁽⁴⁾ إن أهمية الموقع الجغرافي للجمهورية اليمنية تنبع من وقوعها في الزاوية الجنوبية الغربية من الوطن العربي الآسيوي، وهذا يشكل منطقة عربية متميزة، تمثل صلة وصل بين غرب آسيا، وشرق أفريقيا، والمحيط الهادئ، كما أنها تربط كلاً من المحيط الهادئ والهندي بالمياه الدافئة في الخليج والبحر الأحمر ومن ثم البحر الأبيض المتوسط.⁽⁵⁾

وبالنظر إلى الخارطة نجد أن الجمهورية اليمنية تقع في جنوب شبه الجزيرة

(1) د. علي الدين هلال، د. نيفين مسعد، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000م، ص78.

(2) أ.د. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية ...، مصدر سابق ذكره، ص41.

(3) عبدالله فارح مهدي الفقيه، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تجاه بعض القضايا العربية 1990-1995م: الأسس والاتجاهات، رسالة ماجستير غير منشورة (شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية)، تونس: جامعة تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1997م، ص23.

(4) محمد عبدالله الماخذي، الأمن القومي للجمهورية اليمنية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية، 2003م، ص12.

(5) أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2002م، ص16-17. وانظر أيضاً، د. نقولا زيادة وآخرون، أطلس العالم، بيروت: مكتبة لبنان، ط2، 1997م، ص9.

العربية بين خطي عرض (12) و (20) درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (41) و (54) درجة شرق خط جرينتش، حيث يحدها من الشمال المملكة العربية السعودية، ومن الجنوب البحر العربي، وخليج عدن، ومن الشرق عُمان، ومن الغرب البحر الأحمر.⁽¹⁾ ومن خلال هذه المعطيات نجد أن الجمهورية اليمنية تتجاور مع دولتين عربيتين هما السعودية، وعُمان، وتطل على البحرين العربي والأحمر وامتداداتهما، وهذا الموقع الجغرافي الهام والمتميز للجمهورية اليمنية يحمل دلالات كثيرة منها:

1. إن إطلالة الجمهورية اليمنية من ناحية الغرب والجنوب على البحرين الأحمر والعربي، وامتدادها براً إلى الداخل شمالاً وشرقاً باتجاه صحراء الربع الخالي أو الربع الغالي وشبه الجزيرة العربية، جعل م2*2 منها دولة برية وبحرية في آن واحد، تملك الكثير من الخيارات والبدائل التي تؤهلها لاتخاذ القرار الحر.³

2. تطل الجمهورية اليمنية على البحرين العربي والأحمر وامتداداتهما، واللذين لهما أهمية عظمى في الإستراتيجية الدولية المعاصرة. حيث يمتد هذان البحران على شكل ذراعين إحداهما أيمن يتمثل في خليج عدن والبحر العربي، الذي يُعد مدخل المحيط الهندي المؤدي إلى الخليج العربي. أما الذراع الأيسر فيتمثل في البحر الأحمر الذي يقسم الوطن العربي إلى قسمين، أحدهما آسيوي والآخر أفريقي، والذي يقود إلى الأماكن المقدسة حيث ملتقى الديانات السماوية الثلاث اليهودية، والمسيحية، والإسلام، ويؤدي في نفس الوقت إلى إحدى بؤر التوتر في العالم، حيث الخط المباشر للصراع العربي - الإسرائيلي.⁽⁴⁾

3. تتمتع الجمهورية اليمنية بشريط ساحلي طويل يبلغ طوله حوالي 2000 كم، يمتد من رأس المعوج شمالاً على البحر الأحمر بجوار الحدود

(1) د. نقولا زيادة وآخرون، أطلس العالم، مصدر سابق ذكره، ص22-23، وانظر أيضاً، بوابة اليمن، موسوعة الدول العربية، شبكة الانترنت الموقع:

<http://www.yemengate.Org/arabic-Countries/about-21.htm>

(2) * الربع الغالي: هنا نشدد على أن الاسم المتعارف عليه للربع الخالي أو البحر السائي يتعارض مع المنطق والواقع، فالصحراء العربية أو الربع الغالي والذي يجب علينا اعتماده من الآن فصاعداً، وهو غالي بما يحمله من خير وفير في باطنه أو على سطحه، وهو المستقبل الواعد المفعم بالخير الوفير للجزيرة العربية وكل سكانها.

(3) أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص33، وانظر أيضاً، أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص42-43.

(4) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص44.

البحرية السعودية، وحتى باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر بطول حوالي 450 كم، ويمتد الباقي والبالغ طوله حوالي 1550 كم من باب المندب على البحر الأحمر غرباً، مروراً بخليج عدن والبحر العربي، حتى رأس ضربة علي على ساحل خليج القمر على البحر العربي بجوار الحدود البحرية العُمانية. حيث جعل هذا من الجمهورية اليمنية مركزاً مهماً لرصد ومراقبة خطوط المواصلات البحرية الممتدة من الخليج العربي، مروراً ببحر العرب وباب المندب، والذي أعطى الجمهورية اليمنية قدرة عالية على التحكم في تدفق النفط من منابعه في الخليج العربي إلى مناطق استهلاكه في العالم الغربي.⁽¹⁾

4. تطل الجمهورية اليمنية على مضيق باب المندب عند المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي أعطى الجمهورية اليمنية أهمية جيواستراتيجية في السلم والحرب. حيث مكنها من السيطرة على خطوط الملاحة الدولية القادمة من المحيط الهندي، والبحر العربي المتجهة إلى البحر المتوسط والمحيط الأطلسي، فضلاً على السيطرة على الطريق التجاري القادم من أوروبا ودول المتوسط، المتجه نحو المحيط الهندي وجنوب شرق آسيا وأستراليا.⁽²⁾

5. تسيطر الجمهورية اليمنية على جزيرة بريم (ميون) الجنوبية الإستراتيجية التي تشطر مضيق باب المندب إلى جزأين، والتي ساعدت اليمن على التحكم في خطوط الملاحة المارة عبر باب المندب، كما لعبت هذه الجزيرة - من خلال موقعها الهام - دوراً استراتيجياً ذا بُعد قومي في الصراع العربي - الإسرائيلي وذلك إبان حرب 1973م، عندما أقدم جنوب اليمن على إغلاق مضيق باب المندب في وجه السفن القادمة من ميناء إيلات الإسرائيلي أو المتجهة إليه.⁽³⁾

6. إن الحدود البرية للجمهورية اليمنية تتأخم المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان، وهذا جعلها تقترب من آبار النفط في الجزيرة العربية

(1) إبراهيم حلمي الغوري وآخرون، **أطلس العالم**، بيروت: دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2008م، ص48. وانظر أيضاً، **بوابة اليمن، موسوعة الدول العربية**، شبكة الانترنت، الموقع:

<http://www.yemengate.Org/arabic-Countries/about-21.htm1>

(2) عبدالله فارح مهدي الفقيه، **مصدر سابق ذكره**، ص24. وانظر أيضاً، **باب المندب، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة**، شبكة الانترنت، الموقع:

<http://ar.Wikipedia.Org/wiki>

(3) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، **صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...**، مصدر سابق ذكره، ص43.

والخليج، مما ضاعف من أهميتها الإستراتيجية في السياسات الدولية للدول العظمى، وأوجد نوعاً من الترابط بين أمن اليمن وأمن الجزيرة والخليج.¹

7. يمثل موقع اليمن أهمية بالغة باعتباره آخر نقطة بين القارة الآسيوية والأفريقية من الناحية الجنوبية الغربية لآسيا.⁽²⁾

8. تسيطر الجمهورية اليمنية على جزيرة سقطرى وملحقاتها في البحر العربي، والتي كانت تتبع سابقاً دولة جنوب اليمن قبل الوحدة مع شمال اليمن، حيث تبعد عن الساحل اليمني مسافة تقدر بحوالي 380 كم، وتبلغ مساحتها حوالي 3650 كم²، والتي ساعدت في زيادة حدود البحر الإقليمي للجمهورية اليمنية في بحر العرب والمحيط الهندي، فضلاً عن اعتبارها قاعدةً متقدمةً لمراقبة خطوط الملاحة في البحر العربي والمحيط الهندي، ومحطة عسكرية وتجارية هامة في النقل والإمداد البحري والتزود بالوقود والمؤن. كما تسيطر الجمهورية اليمنية على أكثر من 112 جزيرة في البحر الأحمر، تختلف جميعها من حيث الحجم والأهمية، أكبرها جزيرة كمران، وحنيش الكبرى، وحنيش الصغرى، وزقر، والزبير، والطير وغيرها.⁽³⁾

9. إن سيطرة الجمهورية اليمنية على باب المندب- المدخل الجنوبي للبحر الأحمر- مقابل سيطرة جمهورية مصر العربية على قناة السويس- مدخله الشمالي- فضلاً عن أن ضفتي البحر الأحمر الشرقية والغربية هما تحت سيطرة دول عربية هي: مصر، والسودان، وجيبوتي، واليمن، والسعودية، والأردن باستثناء الساحل الإريتري، وما بحوزة دولة إسرائيل على خليج العقبة، جعل من البحر الأحمر بحيرةً عربيةً بامتياز.⁽⁴⁾

(1) المصدر السابق، ص44.

(2) إبراهيم حلمي الغوري وآخرون، أطلس العالم، مصدر سابق ذكره، ص48. وانظر أيضاً، الجغرافيا السياسية للعالم، الموسوعة الجغرافية المصغرة، موقع المقاتل، شبكة الانترنت، الموقع: <http://www.moqatel.com>

(3) المستشار/ حسين علي الحبشي، مدخل الحدود الدولية وتسوية المنازعات، مصدر سابق ذكره، ص41-44. وانظر أيضاً، موقع الجمهورية اليمنية، ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، موسوعة الدول العربية شبكة الانترنت، الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

(4) إبراهيم حلمي الغوري، أطلس العالم، مصدر سابق ذكره، ص36. وانظر أيضاً، أمن البحر الأحمر، الموسوعة الجغرافية المصغرة، موقع المقاتل، شبكة الانترنت، الموقع: <http://www.moqatel.com>

ثالثاً- الموقع الجغرافي لجمهورية السودان:

تقع جمهورية السودان في النصف الشمالي من الكرة الأرضية، بين خط الاستواء ومدار السرطان، وتحديدًا في الجزء الشمالي الشرقي من القارة الأفريقية، ممتدةً من الشرق إلى القلب منها، حيث يتحدد امتدادها بين خطي عرض (3) و (23) درجة شمال خط الاستواء، وبين خطي طول (21) و (39) درجة شرق خط جرينتش.⁽¹⁾ كما تشترك جمهورية السودان حدودياً مع عشر دول، تسع منها على البر الأفريقي والعاشره بحراً في الجهة المقابلة من الساحل الغربي للبحر الأحمر على البر الآسيوي.⁽²⁾ وهذه الدول هي: مصر في الشمال بطول 1273 كم، ليبيا في الشمال الغربي بطول 383 كم، تشاد في الغرب بطول 1360 كم، أفريقيا الوسطى في الجنوب الغربي بطول 1165 كم، الكونغو الديمقراطية (زائير) في الجنوب بطول 628 كم، يوغندا في الجنوب بطول 435 كم، كينيا في الجنوب أيضاً بطول 232 كم، أثيوبيا في الشرق والجنوب الشرقي بطول 2221 كم، إريتريا في الشرق بطول 555 كم، وتطل جمهورية السودان على البحر الأحمر من جهة الشرق بخط ساحلي طوله 852 كم، حيث تتلاقى حدودها بعد البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة مع الحدود البحرية للمملكة العربية السعودية.⁽³⁾

1. تعتبر جمهورية السودان - قبل استقلال جمهورية جنوب السودان- من أكثر الدول الأفريقية جيراناً، وتحتل عُشر مساحة القارة الأفريقية، حيث إنها تُعد من أكبر الأقطار الأفريقية والعربية مساحة، فهي تمثل الرتبة العاشرة بين دول العالم الأكبر مساحة، وتقدر مساحتها بحوالي 2.506.000 كم²، أي ما يعادل تقريباً 967.500 ميل مربع.⁽⁴⁾ ومن خلال هذا نجد أن الموقع الجغرافي لجمهورية السودان يتميز بعدة مميزات منها: تحتل جمهورية السودان موقعاً استراتيجياً في قلب القارة الأفريقية، جعل منها

(1) إبراهيم حلمي الغوري، أطلس العالم، مصدر سابق ذكره، ص56، وانظر أيضاً، Gideon Biger and Others, *Opcit*, pp.477-479.

وانظر أيضاً جغرافية السودان، شبكة الانترنت الموقع: [http://minic.gov.sd/about Sudan / a- Sudan Geg. htm](http://minic.gov.sd/about%20Sudan/a-Sudan%20Geg.htm)

(2) أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، مصدر سابق ذكره، ص370-369. وانظر أيضاً، موسوعة الدول العربية، جمهورية السودان، بوابة اليمن، شبكة الانترنت، الموقع: [http://www.yemengate.org/Arabic-countries/about-8. html](http://www.yemengate.org/Arabic-countries/about-8.html)

(3) جغرافية السودان ، شبكة الانترنت الموقع: [http://minic.gov.sd/about Sudan / a- Sudan Geg. htm](http://minic.gov.sd/about%20Sudan/a-Sudan%20Geg.htm) وانظر أيضاً، Gideon Biger and Others, *Opcit*, pp.477-479

(4) أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، مصدر سابق ذكره، ص370-369. وانظر أيضاً، Gideon Biger and Others, *Opcit*, p.477. وانظر أيضاً، جغرافية السودان ، شبكة الانترنت الموقع: [http://minic.gov.sd/about- Sudan / a- Sudan Geg. htm](http://minic.gov.sd/about%20Sudan/a-Sudan%20Geg.htm)

جسراً ثقافياً وحضارياً وتجارياً بين دول شمال القارة ووسطها وجنوبها، فضلاً عن أنها أصبحت صلة وصل بين العالمين العربي والإسلامي، مما أعطاهما أهمية كبيرة على المستويين العربي والإسلامي. وجعلها محط أنظار لإستراتيجيات الدول الكبرى التي ترنو إلى خيرات القارة السمراء.⁽¹⁾

2. إن المساحة الشاسعة لجمهورية السودان، والتي تمتد بين حوالي (20) خط عرض وحوالي (18) خط طول، جعل منها منطقة متعددة مناخياً وبيئياً ونباتياً وحيوانياً، علاوة على وجود نهر النيل الذي يخترقها من الجنوب إلى الشمال، قادماً من مصادره بالهضبة الاستوائية وأعلى هضبة الحبشة بالإضافة إلى روافد أخرى، منتهياً في حوض المتوسط، والذي يعتبر شرياناً للحياة والحضارة الإنسانية، ومصدراً لأطعام الاستعمار على مر التاريخ.²

3. إن مساحة السودان الواسعة تحوي تعدداً للأعراق والثقافات والمعتقدات واللغات واللهجات والقبائل، أي فسيفساء متنوعة، وهذا يعتبر تنوعاً فريداً يجب الاستفادة منه في كثير من الأحيان، إلا أنه كان في أغلب الأوقات مصدراً لعدم الاستقرار، وبؤرة لصراعات عدة تعاني منها جمهورية السودان منذ استقلالها وحتى الوقت الراهن، وذلك بسبب بذور الفرقة والخلافات التي زرعها الاستعمار البريطاني فيما عُرف بالمناطق المقفلة، علاوة على التداخلات العرقية والقبلية والدينية مع دول الجوار الجغرافي، حيث إن هذه الإشكاليات - مجتمعة أو منفردة - تُحرّك بين فينة وأخرى من قبل قوى إقليمية ودولية، تهدف إلى زعزعة الوضع في السودان، لأجل ابتزازه لأهداف وغايات تختلف بحسب مصادرها.⁽³⁾ ويضاف إلى كل ما سبق التهميش والإقصاء الذي مارسه كل الأنظمة الحاكمة المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال وحتى الوقت الراهن، والتي تعاملت باستعلائية وفوقية مفرطة مع هذا التنوع الفريد لهذا البلد الكبير، الذي مزقته وستمزقه الدكتاتورية القمعية والغباء المفرط للنخب السياسية والإدارية.

(1) أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، مصدر سابق ذكره، ص 373-371. وانظر أيضاً، د. جودة حسن بن جودة، مصدر سابق ذكره، ص 156-155.

(2) جغرافية السودان ، شبكة الانترنت الموقع: <http://minic.gov.sd/aboutsudan/a-sudanGeg.htm>

(3) أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في أفريقيا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط 2، 1997م، ص 37-47. وانظر أيضاً، جمهورية السودان، وزارة الخارجية السودانية، شبكة الانترنت الموقع: <http://www.mfa.gov.sd/Arabic/ar-usefullink.php>

4. إن جمهورية السودان تتمتع بمساحة شاسعة، مما جعل منها الدولة الأفريقية والعربية الأكثر جيراناً، حيث تشترك مع عشر دول، تسع منها على البر الأفريقي والعاشرة قبالة المياه الإقليمية على البحر الأحمر، وهذا كان مصدراً للتنوع في كثير من الأحيان بالسلب والإيجاب.⁽¹⁾
5. تتمتع جمهورية السودان بحدود بحرية بخلاف بعض الدول الأفريقية الحبيسة والتي تقتصر حدودها على البر فقط، وهذا أعطاها حرية أكثر في التعامل مع العالم الخارجي واتخاذ القرار الحر.⁽²⁾
6. إن الإستراتيجيات الإقليمية والدولية تتصارع على السودان كلٌ بحسب معطياته وأهدافه الخاصة، وقد وجدت لها طريقاً سهلاً من بوابة النزاعات والصراعات الداخلية الضيقة.⁽³⁾
7. تعتبر جمهورية السودان من أكبر الدول العربية والأفريقية مساحة، حيث تشكل مساحتها حوالي عُشر مساحة القارة الأفريقية أي ما يعادل 1.7 من مساحة اليابسة، كما تبلغ أطول مسافة للسودان من الشمال إلى الجنوب حوالي 2050 كم، وأقصى مسافة من الشرق إلى الغرب حوالي 1850 كم، حيث إن هذا الاتساع وترامي الأطراف زاد من تنوعها بيئياً وبشرياً، والذي يفترض أن يستغل ويوجه لصالح السودان الموحد المتنوع.⁽⁴⁾
8. تطل جمهورية السودان على البحر الأحمر الممر الدولي الهام، وتساهم- مع الدول الأخرى المطلة عليه- في حفظ أمنه واستقراره، انطلاقاً من مصلحة جماعية يتشارك فيها السودان مع الدول المطلة عليه، علاوة على اعتباره بحراً شبه مغلق، أو بحيرة عربية تسيطر على معظم سواحه دول عربية تتشارك مع السودان في القومية والدين والمصير المشترك.⁽⁵⁾

(1) جمهورية السودان، وزارة الخارجية، معلومات عن جمهورية السودان، شبكة الانترنت الموقع : <http://www.mfa.gov.sd/Arabic/ar-aboutSudan.php>

(2) أ.د. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم، موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا، مصدر سابق ذكره، ص 372 .

(3) عادل عبدالرحمن محمود، مصدر سابق ذكره، ص 113-114 .

(4) د. أحمد محمد الأصبحي، دار فور الأزمة والحل، صنعاء: منشورات أحمد الأصبحي، مطابع المتنوعة، ط1، 2007م، ص9.

(5) المصدر السابق، ص 9-10. وانظر أيضاً، جمهورية السودان، شبكة الانترنت الموقع: <http://www.arifonet.org.ma/data/about/about8-ar.html>

9. تعتبر جمهورية السودان من الناحية الجغرافية المانع الطبيعي بين عدة دول أفريقية، مما ضاعف من أهميتها كبلد وسيط تحتاجه القوى العالمية التي تتنافس على الثروات الطبيعية الهائلة في هذه القارة الغنية، إضافة إلى ما يحويه السودان فوق وفي باطن أرضه الشاسعة.⁽¹⁾ وهذا فيه تأكيد لمقولتنا السابقة حول علاقة المساحة بالوفرة في الثروات.

رابعاً- أثر المحدد الجغرافي على العلاقات اليمنية - السودانية:

هناك مقولة مأثورة تنسب إلى الرئيس الفرنسي شارل ديغول، مفادها أن من يريد الحديث عن السياسة عليه النظر إلى الخارطة أولاً.⁽²⁾ فلو طبقت هذه المقولة على خارطتي كل من اليمن والسودان، لوجدنا أن الجمهورية اليمنية تتموضع في الركن الجنوبي الغربي من شبه الجزيرة العربية، مما مكنها من التحكم في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر (باب المندب)، فضلاً عن سيطرتها على جزيرة بريم (مَيُون) الجنوبية الإستراتيجية، التي عززت من إحكام سيطرة الجمهورية اليمنية على هذا المنفذ الإستراتيجي الذي يتحكم في خطوط الملاحة القادمة من الخليج العربي، وجنوب شرق آسيا والمحيط الهندي، إلى البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والعكس.⁽³⁾ كذلك فإن جمهورية السودان تتمتع بموقع استراتيجي هام على المستويين الإقليمي والدولي، فهي تمتد من الساحل الشرقي لأفريقيا على البحر الأحمر إلى القلب منها، لذا فهي تُعتبر- من الناحية الجيوسياسية- مانعاً طبيعياً بين عدة دول، علاوة على أنها تُعتبر من الناحية الإستراتيجية جسراً بين دول شمال القارة ووسطها وجنوبها، وصلة وصل بين العالمين العربي والإسلامي، ولهذا فهي تحظى بأهمية كبرى لدى القوى العظمى بسبب هذا الموقع الإستراتيجي.⁽⁴⁾

(1) د. جودة حسنين جودة، مصدر سابق ذكره، ص155-157. وانظر أيضاً، أ.د. حسن سيد سليمان، النزاعات في أفريقيا، محور في ندوة بعنوان: التداخل والتواصل في أفريقيا، الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، يناير 2006م، ص105-113. وانظر أيضاً، كريس ألدن، الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009م، ص161-181.

(2) د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسية، ج2، مصدر سابق ذكره، ص742. وانظر أيضاً، د. محمد السعيد إدريس، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، فبراير 2000م، ص70.

(3) قائد محمد عقلان، العلاقات اليمنية - الأمريكية 1990-1998م، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000م، ص62.

(4) د. عبدالملك عودة، صراع الدول الكبرى في أفريقيا، في كتاب الواقع العربي وتحديات قرن جديد، تحرير إبراهيم العجلوني، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1999م، ص125-133. وانظر أيضاً، جغرافية السودان، شبكة الإنترنت الموقع: http://minic.gov.sd/about_sudan/a-sudan_Geg.htm

إن الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان تتقابلان مع بعضهما البعض بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال إطلالهما على البحر الأحمر من ضفتيه الغربية والشرقية، وبالرغم من عدم تقابلهما المباشر أو تماس حدودهما، إلا أنهما تسيطران على خطوط الملاحة الدولية في هذا الممر الاستراتيجي، بالاشتراك مع باقي الدول المطلة عليه، مع اختلاف درجة السيطرة بينهما.⁽¹⁾ لذا فاليمن، والسودان يشكلان مع معظم الدول المطلة على حوض البحر الأحمر كتلة إستراتيجية واحدة في مواجهة بعض الإستراتيجيات الدخيلة على المنطقة، أو ذات الأبعاد الإقليمية والدولية التي تغرد خارج السرب كإسرائيل وإريتريا.⁽²⁾

وهناك إدراك لدى كلٍّ من اليمن، والسودان بأهمية موقعهما الإستراتيجي في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، التي جعلتهما عرضة لأطماع القوى الدولية المتنافسة للسيطرة على هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، وهذا بدوره حفز صانعي القرار في البلدين على مزيد من التعاون والعمل بطريقة برامجاتية لتحقيق مصالحهما المشتركة، وذلك عبر التفاعل الإيجابي مع التطورات والمستجدات الجارية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، والبحث عن دور إقليمي لهما يتناسب مع أهمية وطبيعة الموقع الجغرافي الذي يسيطران عليه، فإطلال الجمهورية اليمنية على البحرين العربي، والأحمر، وتحكمها بمضيق باب المندب، أعطاها أهمية مضاعفة بالنسبة لموقعها الجغرافي، باعتبار أن البحر الأحمر يتمتع بموقع حيوي لصالح القوى الدولية، يسمح لها بالتحكم في خطوط الملاحة البحرية، والإمدادات النفطية إلى جزء كبير من العالم الصناعي، مما جعل كامل المنطقة محوراً تدور حوله الكثير من الأحداث العالمية وميداناً للتنافس السياسي والاقتصادي والأمني وحتى الأيديولوجي بين القوى الدولية.⁽³⁾ كذلك فإن البحر الأحمر يتصل بأربعة مضائق هي:

(1) المستشار نصر الدين التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج2، صنعاء: منزل سعادة المستشار بالحي السياسي، يوم الخميس الموافق 2007/3/15م، الساعة 12.45 - 1.30 ظهراً.

(2) المصدر السابق. وانظر أيضاً، اللواء الدكتور / قائد محمد قائد العنسي، مدير عام شؤون الضباط بوزارة الدفاع حالياً والملاحق العسكري في سفارة اليمن في الخرطوم سابقاً، مقابلة مكتوبة، سلمت في تاريخ 2008/12/29م وسلم الرد كتابتاً في تاريخ 2009/1/12م، ص1-2. وانظر أيضاً، أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية، مجلة ثوابت، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يوليو/سبتمبر 1997م، ص17-20.

(3) اللواء الدكتور / قائد محمد قائد العنسي، مقابلة مكتوبة، مصدر سابق ذكره، ص2-3. وانظر أيضاً، أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية، مجلة ثوابت، صنعاء، العدد العاشر، يوليو/سبتمبر 1997م، ص17-20.

1. مضيق باب المندب، المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، أو بوابة البحر الأحمر الجنوبية.
2. مضيق تيران مدخل خليج العقبة.
3. مضيق جوبال مدخل خليج السويس.
4. قناة السويس، المدخل الشمالي للبحر الأحمر، أو البوابة الشمالية للبحر الأحمر.⁽¹⁾

بالإضافة إلى ذلك فإن الجمهورية اليمنية تتمتع بأحد أعمق الموانئ الطبيعية في العالم، ميناء عدن، الذي أعطاها إمكانية تقديم خدمات كبيرة للسفن التجارية والعسكرية الضخمة، كما أن موقع جزيرة سقطرى في البحر العربي على بعد 380 كم تقريباً عن ساحل الجزيرة العربية أعطاها قيمة أمنية وإستراتيجية، فالقيمة الأمنية تكمن في بعدها عن مراكز التوتر والتهديدات الجارية والمحتملة في منطقة الجزيرة والخليج، وكذا منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، أما القيمة الإستراتيجية التي تتمتع بها جزيرة سقطرى اليمنية فتكمن في كونها قاعدة ملاحية تجارية اقتصادية عسكرية يمكن من خلالها جمع المعلومات والإشارات الاستخباراتية، ومراقبة طرق الشحن في البحر العربي وامتداداته إلى الخليج العربي والمحيط الهندي، بالإضافة إلى خليج عدن والبحر الأحمر.⁽²⁾ إن مثل هذا الموقع جعل الجمهورية اليمنية بمثابة صمام أمان للدول المطلة على البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، وكذا دول الخليج العربي، مما جعل صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية يهتم بالأنماط المختلفة للتفاعلات الجارية في منطقة البحر الأحمر وامتداداتها الإقليمية، وذلك لانعكاساتها المباشرة على الأمن القومي اليمني والإقليمي ككل.⁽³⁾ وبفعل هذه المعطيات، فإن السودان وبقية الدول المطلة على البحر الأحمر - بالإضافة إلى دول القرن الأفريقي، والخليج العربي - تعتبر اليمن البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، وتبعاً لهذه المعطيات فإن جمهورية السودان الواقعة في منطقة القرن الأفريقي - بمفهومه الشامل - والمطلة على البحر الأحمر، تشكل مع الجمهورية اليمنية كتلة واحدة تقع في إقليم جنوب البحر الأحمر

(1) د. أكرم عبد الملك الأغري، أهمية البحر الأحمر في علاقة الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجي، كتاب مجلة ثوابت رقم (11)، صنعاء: سلسلة تصدر عن مجلة ثوابت اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، ط1، يناير 1998م، ص4.

(2) أ.د. خديجة أحمد الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مصدر سابق ذكره، ص101-103. وانظر أيضاً، موسوعة الدول العربية، بوابة اليمن، شبكة الانترنت الموقع:

<http://www.yemengate.org/orabic.Countries/ries/about-21.htm>

(3) عبدالله فارغ مهدي الفقيه، مصدر سابق ذكره، ص24.

بامتداداته داخل القرن الأفريقي الكبير، وكذا امتداده نحو الجزيرة العربية والخليج، وهذه الكتلة الواحدة تتأثر ببعضها البعض وتؤثر على بعضها بحكم علاقة الارتباط الوثيقة بين الأمن الإقليمي في هذه المنطقة بامتداداتها، والأمن الوطني، ومن هنا كان حرص صانع القرار اليمني على إعطاء منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي أولوية وخصوصية في التعامل والتفاعل مع قضايا أمن واستقرار المنطقة.⁽¹⁾ كما أن هناك إدراكاً من صانع القرار السوداني بالأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر وموقع اليمن، حيث يتوزع هذا الموقع إلى ثلاثة أبعاد رئيسية هي: باب المندب، وخليج عدن، وبعض الجزر الهامة، أضف إلى ذلك أهمية موقع السودان الاستراتيجي في القرن الأفريقي والبحر الأحمر، علاوة على اعتباره جسراً ثقافياً وحضارياً وتجارياً بين دول شمال القارة الأفريقية ووسطها وجنوبها، وبهذا اتضحت الرؤية وتضاعفت أهمية كلٍّ من اليمن، والسودان، خصوصاً على المستوى الإقليمي، الأمر الذي يُعتبر من العوامل المحفزة لصانعي القرار في البلدين، والاتجاه صوب تعزيز العلاقات بينهما، وقد برز ذلك جلياً في تصريح الرئيس اليمني علي عبدالله صالح أثناء زيارته للسودان في 29/6/2002م، حيث أكد لدى وصوله مطار الخرطوم أنه ”سيتم خلال هذه الزيارة تبادل وجهات النظر مع أخي الرئيس عمر حسن البشير، إزاء المستجدات وتطورات الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر، بما يعزز الأمن والاستقرار والسلام في هذه المنطقة، ويخدم مصالح شعوبها جميعاً.“⁽²⁾

وخلاصة القول تكمن في أن أهمية الموقع الجغرافي لليمن والسودان، بالإضافة إلى عدم التماس الحدودي المباشر بينهما، الذي بدوره أبعد عن علاقتهما الثنائية بؤرة من بؤر التوتر، والمتمثلة في النزاع الحدودي، انعكس هذا إيجابياً على علاقاتهما الثنائية، وعزز من الارتباط بين اليمن والسودان وباقي دول البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وذلك لكون اليمن والسودان مكونين هامين في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، التي تسيطر على جزء من خطوط الملاحة الدولية التي تصل الشرق بالغرب.⁽³⁾

(1) مهدي حسن ردمان، مصدر سابق ذكره، ص53. وانظر أيضاً، المستشار نصر الدين التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج3، صنعاء: مكتب المستشار في مبنى السفارة السودانية، الخميس الموافق 2007/3/22م، الساعة 1:30 - 2:10 ظهراً.

(2) الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، الخطابات السياسية والأحداث الصحفية والتلفزيونية لفخامة الأخ/ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لعام 2002م، مصدر سابق ذكره، ص209.

(3) المستشار نصر الدين التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج3، صنعاء: مكتب المستشار في مبنى السفارة السودانية، الخميس الموافق 2007/3/22م، الساعة 1:30 - 2:10 ظهراً.

المطلب الثاني

المحدد الأمني

أولاً- الأمن والسياسة الخارجية:

يُعتبر المحدد الأمني مكوناً أساسياً من مكونات السياسة الخارجية لأي وحدة من وحدات النظام الدولي.⁽¹⁾ فأي وحدة من وحدات النظام الدولي لا تعيش منعزلة عن غيرها، حيث تؤثر وتتأثر بعدة مؤثرات خارجية يكون الهاجس الأمني أحدها، فأي دولة تسعى إلى حماية كيانها ومواطنيها من أي تهديد محقق حدوثه أو محتمل الحدوث، وذلك من خلال القيام بعدة إجراءات داخلية وخارجية، أبرزها التعاون مع دول أخرى على المستوى الإقليمي والدولي، لأجل حماية أمنها الداخلي في إطار الأمن الجماعي الإقليمي والدولي.⁽²⁾

إن السياسة الخارجية لأي دولة تسعى لجلب عدة منافع أبرزها الأمن الذاتي، وذلك من خلال الأمن الجماعي، حيث تعمل أدوات السياسة الخارجية على عقد الاتفاقيات الأمنية الثنائية والجماعية لأجل جلب تلك المنفعة، فمهما بلغت الدولة من القوة والمنعة لا يمكن أن تحقق لنفسها الأمن ذاتياً، فهي تحتاج إلى تضافر الجهود الثنائية والجماعية لتحقيق تلك الغاية، التي بدونها لا يمكن أن تتحقق التنمية بشتى أنواعها.

لذا اعتبر بعض الكتاب والمفكرين الأمن بمثابة الرأس من الجسد، وهذا يقود إلى أنه لا ضير في أن يكون الهاجس الأمني مكوناً من مكونات السياسة الخارجية لأي دولة.⁽³⁾

(1) أ.د. ناظم عبدالواحد الجاسور، موسوعة علم السياسة، مصدر سابق ذكره، ص 81 .

(2) المصدر السابق، ص 79-82. وانظر أيضاً، د. ظافر محمد العجمي، أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (56)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م، ص 52-54. وانظر أيضاً، المستشار الدكتور / عبدالفتاح محمد مراد، مصدر سابق ذكره، ص 1276. وانظر أيضاً، د. محمد نصر مهنا، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004م، ص 27-37.

(3) 1st ed., (New York: Robert Marc Friedman, *The Politics of Excellence: Behind The Nobel Prize In Science*, Times Books, 2001), PP.119-126

وانظر أيضاً، د. ظافر محمد العجمي، مصدر سابق ذكره، ص 53-52. وانظر أيضاً، د. عبدالوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، مصدر سابق ذكره، ص 331-330.

ثانياً- الأمن والسياسة الخارجية اليمنية:

لقد عاشت الجمهورية اليمنية- خلال حقبة التسعينيات من القرن المنصرم- فترةً من عدم الاستقرار في البيئتين الداخلية والخارجية، نتج عنها تبني سياسة خارجية جديدة، جوهرها التركيز على البعد الأمني بهدف الحفاظ على الأمن القومي.⁽¹⁾ وأبرز الحوادث الأمنية الداخلية والخارجية التي تصدت لها السياسة الخارجية اليمنية بصورة أو بأخرى في تلك الفترة يمكن إجمالها في الآتي:

1- الاعتداءات الإرهابية: لقد عصفت باليمن اعتداءات إرهابية خلال هذه الفترة، تضررت بفعلها مصالح يمنية وأجنبية، حيث أقلقَت تلك الأحداث أمن الإنسان اليمني وأسَّاءت إلى اليمن، فانعكس ذلك سلباً على النشاط الاقتصادي، مما حدا بصانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية إلى خوض غمار معركة دبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي، بهدف حشد التأييد والمساندة للتصدي لهذه الأعمال المشينة، والعمل على تعريضها أمام الرأي العام الدولي، وللتوضيح بأنها لا تمت بصلة إلى أيٍّ من مكونات الشعب اليمني العقائدية والاجتماعية والثقافية.⁽²⁾

2- حرب صيف 1994م: وهي أبرز محنة أمنية مرَّت بها الجمهورية اليمنية منذ تأسيسها عام 1990م على وجه العموم، وسياستها الخارجية على وجه الخصوص، حيث وضعت السياسة الخارجية على المحك، إلّا أن صانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية في صنعاء استطاع أن يدير هذه الأزمة الأمنية الخطرة الناتجة عن هذه الحرب لصالح شمال اليمن ضد جنوب اليمن بمهارة كُلت بالنصر في النهاية.³

(1) عبدالله سنان، ظاهرة الإرهاب في اليمن (الأحداث والعمليات والأبعاد)، في كتاب اليمن وظاهرة الإرهاب: الأحداث والانعكاسات، مصدر سابق ذكره، ص106-107. وانظر أيضاً، د. سمير العبدلي، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (62)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007م، ص128-129.

(2) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، انعكاسات وآثار ظاهرة الإرهاب على الجمهورية اليمنية، في كتاب اليمن وظاهرة الإرهاب: الأحداث والانعكاسات، مصدر سابق ذكره، ص137-154. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اليمن والإرهاب (2)، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات العسكري، ط1، 2007م، ص3-6.

(3) د. عبدالولي الشميري، ملحمة الوحدة اليمنية 1000 ساعة حرب، صنعاء: مطابع الكتاب المدرسي، ج2، ط3، 1995م، ص215-317. وانظر أيضاً، عادل حميد الصلوي، القرار السياسي في اليمن، صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد للطباعة والنشر والتوزيع، عالم الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003م، ص75-77.

3- **المناوشات الحدودية مع السعودية:** لقد شهدت الحدود الشمالية لليمن مناوشات حدودية مع الجارة الكبرى المملكة العربية السعودية، كادت أن تفجر حرباً طاحنة ستضر باليمن داخلياً وخارجياً، إلا أن حُسن إدارة هذه الأزمة، ومحاولة تفاديها، وشجاعة الطرفين، أفضت إلى مذكرة تفاهم بين الطرفين، ثم توقيع الإتفاقية التاريخية التي أنهت هذا الملف الشائك.⁽¹⁾

4- **الاعتداء الإريتري على الحدود البحرية اليمنية واحتلال جزء من أرخبيل حنيش اليمني في البحر الأحمر:** لقد أقدمت دولة إريتريا في 4 نوفمبر عام 1995م على احتلال جزيرة حنيش الكبرى، ثم سعت إلى توسيع عدوانها على باقي أجزاء الأرخبيل، إلا أن حنكة صانع القرار السياسي اليمني لم تجعله ينجر وراء هذه المصيدة، حيث حاول بدهاء الابتعاد عن المواجهة العسكرية المباشرة، لما لها من تبعات ستضر باليمن داخلياً وخارجياً، وسوف تؤثر على أمن منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لذا أوكل إلى السياسة الخارجية بكل أدواتها إدارة الصراع، حيث إتجه نحو التحكيم الذي أفضى إلى السيادة اليمنية الكاملة على كامل أرخبيل حنيش، وزقر، والطير، والذبير، وبعض الجزيرات الصخرية الصغيرة، كما تم تحديد الحدود البحرية مع دولة إريتريا، ليضاف هذا الإنجاز إلى صانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية.⁽²⁾

إن هذه الحوادث الأمنية الداخلية والخارجية جعلت صانع القرار في الجمهورية اليمنية يتبنى سياسة خارجية جديدة، جوهرها الأمن، بهدف الحفاظ على الأمن القومي اليمني. حيث أقدمت الجمهورية اليمنية على عقد اتفاقيات أمنية ثنائية مع دول الجوار الجغرافي، كالسعودية، وعمان، والسودان، ودول القرن الأفريقي، كما سعت إلى تكوين تجمع صنعاء للتعاون الذي يضم اليمن، والسودان، وأثيوبيا، والصومال، بهدف حفظ الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، والعمل من خلال هذا التجمع على توحيد

(1) عادل حميد الصلوي، مصدر سابق ذكره، ص158-164. وانظر أيضاً، عبدالله علي محمد الرحبي، **علاقات اليمن بمجلس التعاون الخليجي 1990-2002م**، رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 2007م، ص140-143.

(2) أ.د. حكيم عبدالوهاب محمد السماوي، الوحدة اليمنية وتعزيز الأمن والسلم الدوليين، **مجلة قوابت**، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد الحادي والعشرين، يوليو / سبتمبر 2000م، ص53. وانظر أيضاً، أ.د. عبدالواحد عزيز الزنداني، د. أحمد محمد السماوي، **النزاع الإريتري- اليمني من المواجهة إلى التحكيم**، صنعاء: منشورات الجامعة اليمنية، ط1، 1998م، ص7-24. وانظر أيضاً، أ.د. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص253-256.

الإمكانات لمواجهة بعض الدول في المنطقة والتي لها استراتيجيات تغرد خارج السرب كإريتريا.⁽¹⁾

ثالثاً- الأمن والسياسة الخارجية السودانية:

تحتل جمهورية السودان موقعاً خاصاً من منظور أمن البحر الأحمر، حيث تطل على ساحل يبلغ طوله حوالي 852 كم في الشاطئ الغربي للبحر الأحمر، وتحتل القلب فيه كموقعها في القارة الأفريقية.⁽²⁾ إلا أن جمهورية السودان- ومنذ أن نالت استقلالها- تعاني من اضطراب أوضاعها الداخلية، وكذا اضطراب أوضاعها الإقليمية مع دول الجوار المباشر، لذا فإن أنظمة الحكم المتعاقبة فيها- كانت ولا تزال- يورقها موضوع الأمن والاستقرار الذي تنشده، حيث أنها لم تأخذ فرصتها من الاستقرار السياسي حتى تستطيع أن تمارس سلطتها وتجسد رؤاها السياسية.⁽³⁾

إن المشاكل الأمنية فاقمت من حدة مشاكل السودان السياسية والاقتصادية والاجتماعية والوطنية، وأفشلت كل المساعي الخاصة بتحقيق الوحدة الوطنية طيلة العقود الماضية.⁽⁴⁾

كما أن جمهورية السودان تواجه منذ مجيء قادة ثورة الإنقاذ- ذات التوجه الإسلامي المتشدد إلى الحكم في 30 يونيو 1989م- عداءً متنامياً من قبل القوى الإقليمية والدولية، التي ترى في نظام الحكم الجديد توجهات إسلامية متشددة إرهابية تشكل خطراً على مصالحها الإقليمية، لذا توجب عليها السعي إلى محاولة احتوائه بالتعاون مع بعض دول الإقليم.⁽⁵⁾ فالخلاف المصري - السوداني حول منطقة حلايب، ثم الإدعاء بأن السودان وراء محاولة اغتيال الرئيس المصري محمد حسني مبارك في أديس أبابا، زاد من حدة هذا العداء

(1) العماد/ حسن توركماني، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دمشق: الأول للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص48-62. وانظر أيضاً، د. أكرم عبد الملك الأغبري، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 1999م، ص193-204.

(2) د. أكرم عبد الملك الأغبري، أهمية البحر الأحمر في علاقات الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق ذكره، ص42. وانظر أيضاً، جغرافية السودان، شبكة الانترنت الموقع: <http://minic.gov.sd/about%20sudan/a-sudan%20Geg.htm>

(3) د. أكرم عبد الملك الأغبري، أهمية البحر الأحمر في علاقة الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق ذكره، ص42.

(4) المصدر السابق، ص42.

(5) المصدر السابق، ص42-43.

الإقليمي والدولي، وفاقم من أوضاع السودان السياسية والاقتصادية والأمنية.¹ كما أن استمرار التوتر والمواجهة بين السودان، وإريتريا، وإثيوبيا، وأوغندا، لعب دوراً في استنزاف القدرات والموارد السودانية، خاصة وأن هذا التوتر يأتي وفقاً لمخطط إقليمي ودولي مرسوم ضمن أهداف محددة.⁽²⁾

إن هذه المعطيات جميعها جعلت من صانع القرار في السياسة الخارجية السودانية يضع نصب عينيه دوماً هاجس الأمن، الذي هو مطلب داخلي سوداني وإقليمي يسعى السودان إلى تحقيقه بشتى السبل المتاحة.

رابعاً- أثر المحدد الأمني على العلاقات اليمنية - السودانية:

انطلاقاً من اعتبار أن المحدد الأمني مكون أساسي من مكونات السياسة الخارجية في كلٍّ من اليمن والسودان. فقد عمل البلدان على التعاون معاً في تحقيق الأمن والاستقرار لكيانيهما ولحيطتهما الإقليمي، حيث يمكن تقسيم هذا التعاون إلى مرحلتين هما كالتالي:

1- التعاون الأمني بين اليمن والسودان خلال الفترة الممتدة بين عام 1990م وحتى عام 2002م:

لقد كان التعاون الأمني اليمني السوداني خلال هذه الفترة في صورة ثنائية، وشهدت هذه الفترة تنامي العلاقات اليمنية - السودانية في عدة مجالات كان الأمن أبرزها، حيث وقّع البلدان على ما يزيد عن تسع اتفاقيات أمنية وقضائية، تنص على تبادل المعلومات والمجرمين ومكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وطرق المحاكمات وغير ذلك، وقد أشار مستشار السفارة السودانية بصنعاء -الأستاذ نصر الدين التجاني عثمان- إلى أن درجة التعاون بين البلدين في المجال الأمني خلال هذه الفترة يمكن أن تُعطى فوق الجيد، وهذا مؤشر إيجابي على تنامي العلاقات الثنائية وتطورها.⁽³⁾

(1) د. أكرم عبد الملك الأغبري، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق ذكره، ص272-273.

(2) المصدر السابق، ص273. وانظر أيضاً، د. حسين كنعان، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005م، ص101-102.

(3) الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، الدائرة الإعلامية، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وثائق وإحصاءات 1990-2004م، مصدر سابق ذكره، ص80-86. وانظر أيضاً، المستشار نصر الدين التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج3، صنعاء: مكتب سعادة المستشار في مبنى السفارة السودانية، الخميس الموافق 22/3/2007م، الساعة: 1:30 - 2:10 ظهراً.

2- التعاون الأمني بين اليمن والسودان خلال الفترة الممتدة بين عام 2002م وحتى عام 2005م:

شهدت هذه الفترة تعاوناً أمنياً يمينياً سودانياً في صورة ثنائية وجماعية، إلا أن التعاون الثنائي انحسر نوعاً ما أمام مد التعاون الجماعي الذي انصب في إطار تجمع صنعاء للتعاون،⁽¹⁾ الذي تأسس خلال الفترة الممتدة بين 13-15 أكتوبر 2002م، ليضم اليمن، والسودان، وإثيوبيا، وفي وقت لاحق الصومال، حيث أكد مؤسسو هذا التجمع على أنه تجمع إقليمي مفتوح أمام باقي دول إقليم جنوب البحر الأحمر، وذلك سعياً منهم لتوحيد الإمكانيات وتعزيز التعاون المشترك بين دول هذا الإقليم، لخدمة أمن واستقرار هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.⁽²⁾

لقد عمل تجمع صنعاء للتعاون على تنظيم التعاون الأمني بين الدول الأعضاء، حيث يتم في إطاره لقاءات على مستوى القمة، تنعقد دورياً في أواخر شهر ديسمبر من كل عام، بالإضافة إلى أن هناك اجتماعات دورية تتم بين وزراء خارجية دول التجمع، وتُعقد في بداية شهر مايو من كل سنة، ويتم خلال هذه القمم واللقاءات توقيع الكثير من الاتفاقيات المشتركة بين دول التجمع، حيث وُقعت خلال الفترة من 15/10/2002م وحتى 31/12/2005م نحو 25 اتفاقية أمنية وقضائية، تهدف إلى مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب والمخدرات وغيرها.⁽³⁾ كما أن هناك نحو سبع اتفاقيات أمنية وقضائية وُقعت بصورة ثنائية بين البلدين خلال هذه الفترة.⁽⁴⁾

إنه ومن خلال حجم هذه الاتفاقيات الأمنية التي وُقعت بين اليمن والسودان- سواء أكانت ثنائية أم في إطار جماعي- نستشف أن هناك رغبة قوية في التعاون بين البلدين في مختلف المجالات وعلى رأسها المجال الأمني، إلا أن جُل هذه الاتفاقيات لم تُنفذ وذلك لأسباب داخلية وخارجية، فالأسباب الداخلية تكمن في محدودية القدرات التنفيذية والإمكانيات التمويلية، أما الخارجية فتتمثل في الضغوط الإقليمية والدولية.⁽⁵⁾

(1) الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، مصدر سابق ذكره، ص131 .

(2) السفير الدكتور / علي عبدالقوي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون، مصدر سابق ذكره، ص11-12.

(3) المصدر السابق، ص19-95 .

(4) الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، الدائرة الإعلامية، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وثائق وإحصاءات 1990-2004م، مصدر سابق ذكره، ص81-86.

(5) المصدر السابق، ص80-81.

المطلب الثالث

المحدد الاقتصادي

أولاً- تأثير المحدد الاقتصادي في العلاقات الدولية:

إن المصالح الاقتصادية تُعتبر من الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقها، حيث لعب العامل الاقتصادي في السنوات الأخيرة دوراً محركاً للعلاقات بين الدول مهما كان مستواها الاقتصادي والتنموي، ومهما توافرت لديها الإمكانيات والقدرات المادية والبشرية.⁽¹⁾ فإن قوة الدولة ونفوذها الإقليمي والدولي يعتمد في قياسه إلى حد كبير على نسبة نموها الاقتصادي، حيث ينعكس هذا النمو سلباً أو إيجاباً على بنية الدولة سواءً في مجال علاقاتها بالمجتمع السياسي الداخلي أو في إطار علاقاتها الخارجية.⁽²⁾

وقد استُخدمت الأداة الاقتصادية كأداة للسياسة الخارجية لإنجاز أهداف التنمية وخصوصاً في الدول المتخلفة، التي تفضل السعي للحصول على المساعدات الاقتصادية كبديل عن حشد الموارد الذاتية وتوجيهها نحو إنجاز الأهداف.⁽³⁾ كما أن الدور الخارجي لدولة ما في أي حقبة زمنية، عادة ما يُفسر بعنصر القدرات الذي يحدد مركزها في النظام الدولي، ويشكل ماهية سياستها الخارجية، فالقدرات والإمكانيات تمكن الدولة من وضع برامج طموحة في مضمار سياستها الخارجية، بينما يمثل انعدام القدرات قيداً يحد من قدرة صانع القرار على الاختيار بين البدائل المتاحة.⁽⁴⁾

ثانياً- التحديات الاقتصادية التي واجهت اليمن والسودان:

واجهت الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان تحديات وصعوبات اقتصادية كثيرة، يمكن إجمالها في الآتي:

(1) سارتاج عزيز، العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد 114، ربيع 2004م، ص 146.

(2) المؤشرات الاقتصادية، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2000م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2001م، ص 48-49.

(3) د. أحمد يوسف أحمد، د. محمد زبارة، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: مطابع النهضة، ط1، د.ت، ص 51.

(4) أ.د. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص 76.

أ- التحديات والصعوبات التي تواجه الاقتصاد اليمني:

إن مسألة التطور الاقتصادي وإحداث تنمية مستدامة في اليمن، وإيجاد مجتمع منتج قادر على توظيف طاقاته الإنتاجية وموارده الاقتصادية المتاحة، والعمل على القضاء على ظاهرة الفقر والبطالة، وتحقيق الرفاهية الاقتصادية، ظلت الشغل الشاغل ومحور الاهتمام للحكومات والأنظمة المتعاقبة.⁽¹⁾

يُعد اليمن من الدول الأقل نمواً، وهذا راجع لعدة مؤشرات اقتصادية واجتماعية وثقافية، حيث شهد الاقتصاد اليمني- خلال مرحلة التسعينيات من القرن المنصرم- تباطؤاً في النمو، وتردياً خطراً في معدلات الإنتاج الاقتصادي، وعدم استقرار، وتذبذباً في قيمة الريال كعملة مقابل الدولار الأمريكي.⁽²⁾ كما ورثت الجمهورية اليمنية العوامل الأساسية للتخلف الاقتصادي الذي كان سائداً طيلة عقود ما قبل الوحدة في شمال اليمن وجنوب اليمن، إذ يُعاني الاقتصاد اليمني من اختلال هيكلية لصالح القطاعات الخدمية غير الإنتاجية، ويُعاني من اختلال بين الموارد والإنفاق العام، إضافة إلى أن العجز المالي عموماً، وعجز الميزان التجاري، وميزان المدفوعات خصوصاً، أدى إلى انكشاف الاقتصاد اليمني أمام العالم الخارجي والاقتصاديات الإقليمية، وهو الأمر الذي يجعل صانع قرار السياسة الخارجية اليمنية عُرضة للضغوط الإقليمية والدولية، وذلك بفعل حاجته للمساعدات الاقتصادية الإقليمية والدولية، حيث تتزايد خطورة هذه الضغوط في ضوء العلاقات العكسية بين التبعية الاقتصادية، وبين استقلالية القرار السياسي الذي يلائم المصالح الوطنية.⁽³⁾

فالصعوبات والتحديات التي واجهت الاقتصاد اليمني وأرهقت كاهله، دفعت بالحكومات اليمنية المتعاقبة إلى طرق كل الأبواب الداخلية والخارجية، بُغية الحصول على مساعدات أو قروض ميسرة تساعد اليمن على الخروج من الأزمات الاقتصادية، والتي كانت بفعل أسباب أهمها ما يلي:

1. ورث الاقتصاد اليمني تركة ثقيلة من الديون والأعباء المالية، حيث بلغت نهاية عام 1994م حوالي 8085 مليون دولار أمريكي، وبلغ حجم فوائدها 438 مليون دولار أمريكي.⁽⁴⁾

(1) المحور الاقتصادي، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2000م، مصدر سابق ذكره، ص18.

(2) أ.د. محمد عبدالمكوك المتوكّل، اليمن.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (240)، فبراير 1999م، ص22-25. وانظر أيضاً، فضل علي مثنى، الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2000م، ص127-128.

(3) أ.د. جلال إبراهيم فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية....، مصدر سابق ذكره، ص64.

(4) نبيل علي الرازقي، مصدر سابق ذكره، ص40.

2. حرب صيف 1994م العبثية، التي أدت إلى وقوع خسائر هائلة وصلت قيمتها إلى أحد عشر مليار دولار أمريكي.⁽¹⁾
3. تأثير حرب الخليج الثانية على الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية، التي نتج عنها انحسار المساعدات الخارجية سواء من دول الخليج أو الدول العربية.⁽²⁾
4. الخسائر الهائلة التي لحقت بالاقتصاد اليمني جراء انعكاسات أزمة الخليج الثانية، حيث بلغت في الفترة من عام 1990م وحتى عام 1993م حوالي أربعة مليارات دولار أمريكي، وذلك بفعل إقدام دول الخليج- وخصوصاً السعودية والكويت- على شن حملة دبلوماسية واسعة النطاق تهدف إلى الحيلولة دون حصول الحكومة اليمنية على أي مساعدات اقتصادية، حيث كان هذا الموقف السعودي والكويتي كرد فعل على وقوف اليمن إلى جانب نظام صدام حسين وتأييد غزوه للكويت عام 1990م.⁽³⁾
5. تأثير الصراعات في القرن الأفريقي على الاقتصاد اليمني، وذلك بفعل عودة بعض المهاجرين اليمنيين من دول القرن الأفريقي إلى أرض الوطن، أو بفعل تدفق اللاجئين من دول القرن الأفريقي على اليمن، والذي أضاف عبئاً على الاقتصاد اليمني المليء بالأعباء والأزمات الاقتصادية أصلاً.⁽⁴⁾
6. اتسم مسار النمو الاقتصادي للجمهورية اليمنية بالبطء والتقلب، وعدم التوازن، والعجز عن إيجاد زيادة في دخل الفرد، حيث بلغ متوسط النمو الحقيقي للفترة من عام 1990م وحتى عام 1996م ما لا يزيد عن 2.9%، وهو معدل يقل عن معدل النمو السكاني الذي يصل إلى 3.7%، وهذا ناتج عن الفساد المالي والإداري واسع النطاق.⁽⁵⁾

(1) عبدالله فارغ مهدي الفقيه، مصدر سابق ذكره، ص 27.

(2) د. محمد علي زيد، اليمن والعالم محاولة للقراءة، محور في ندوة بعنوان: اليمن والعالم، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، مكتبة مدبولي، ط1، 2002م، ص 31.

(3) أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، العلاقات اليمنية - السعودية 1990 - 2000م، محور في ندوة بعنوان: اليمن والعالم، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، مكتبة مدبولي، ط1، 2002م، ص 176-180.

(4) د. قائد محمد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، مصدر سابق ذكره، ص 103-106.

(5) أ.د. محمد عبدالمك الموكل، اليمن .. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق ذكره، ص 23.

وباعتبار أن الجمهورية اليمنية تحظى بموقع إستراتيجي يتيح لها التفاعل وسهولة الاتصال بكل من، منطقة الجزيرة والخليج، والقرن الأفريقي، وشرق أفريقيا عموماً، وهما منطقتا تنافس اقتصادي دولي، علاوة على تحكمها بمواقع مهمة بالنسبة لخطوط الملاحة الدولية، وتمتعها بإمكانات مناخية وسياحية فريدة، فقد انتهجت الجمهورية اليمنية سياسةً جديدةً قوامها الانفتاح والاقتراب المتوازن من دول العالم المختلفة على المستويين الإقليمي والدولي، وذلك بهدف الحصول على أكبر قدر ممكن من المساعدات الخارجية التي تعتمد عليها خطط التنمية، حيث إن ندرة الموارد اليمنية تُعتبر محركاً أساسياً في البحث عن مصادر تمويل للمشاريع التنموية من الدول والمنظمات الإقليمية والدولية.⁽¹⁾ وقد أدرك صانع القرار اليمني ضرورة وأهمية العامل الاقتصادي الذي يتم من خلاله إشباع حاجات المواطنين الأساسية والرقى إلى تحقيق الرفاهية الاقتصادية، لأن تحقيق هذا الهدف يحقق الولاء والدعم السياسي لصانع القرار.⁽²⁾ فالوضع الاقتصادي يمثل قيداً وشغلاً شاغلاً لصانع القرار اليمني، لذا نجده مندفعاً نحو البحث عن مصادر تمويل للمشاريع التنموية، خصوصاً بعد أن عانى الاقتصاد اليمني من أزمات فرضت لأسباب هيكلية وضعف في البيئة الأساسية، وتدايعات أزمة الخليج الثانية، والآثار الاقتصادية والاجتماعية لحرب صيف عام 1994م العنيفة،⁽³⁾ بالإضافة إلى الآثار الناجمة عن الصراعات في القرن الأفريقي وشرق أفريقيا عموماً، والتي أدت إلى عودة بعض المهاجرين اليمنيين، وتدفق أعداد هائلة من اللاجئين من دول القرن الأفريقي على اليمن، مما أضاف عبئاً إلى أعباء الاقتصاد اليمني المتهالك بفعل فساد منظومة الحكم.⁽⁴⁾ فما كان أمام صانع القرار اليمني من خيارات وبدائل مطروحة إلى الانفتاح الاقتصادي على دول الجوار الأفريقي التي السودان إحداها، حيث عزز ذلك التشابه بين اليمن والسودان، في الرؤى والأهداف الاقتصادية، والضغوط الإقليمية والدولية،

(1) المحور الاقتصادي، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2002م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2003م، ص50. وانظر أيضاً: د. حسين أحمد فروان، الدولة والتنمية السياسية في اليمن 1962-2004م (التحولات البيئية - الاختلالات - المتطلبات - المعوقات)، صنعاء: مطابع المتفوق للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2006م، ص293-294.

(2) د. عبد الخالق أحمد باعلوي، التخطيط في الجمهورية اليمنية: مظاهر الإخفاق - الأسباب والحلول، مجلة الثوابت، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يوليو/سبتمبر 1997م، ص33-34.

(3) محمد الحميري، تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات اليمنية- الأمريكية 1990-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 2003م، ص89. وانظر أيضاً: د. حسين أحمد فروان، مصدر سابق ذكره، ص226-227.

(4) د. حسين أحمد فروان، مصدر سابق ذكره، ص233. وانظر أيضاً: د. قائد محمد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، مصدر سابق ذكره، ص103-106.

ومنع الدعم والمساعدات الاقتصادية والمالية عليهما، إثر موقفهما من أزمة الخليج الثانية، حيث أيدا نظام صدام حسين إثر غزوه للكويت، وموقفهما من التواجد الأجنبي في المنطقة لأهداف تخصهما حينها، وهو الأمر الذي لقي استجابة وترحاباً من الجانب السوداني،⁽¹⁾ وتجسد ذلك واقعاً في تفعيل اللجان اليمنية - السودانية المشتركة، التي تعمل على تطوير التعاون الاقتصادي، حيث تم تفعيل ذلك إثر زيارة الرئيس السوداني للجمهورية اليمنية في الفترة مابين 18/8/1990-19م، والتأكيد على التعاون المشترك لما فيه مصلحة البلدين.⁽²⁾ كما تم ترجمة ذلك أثناء زيارة النائب الأول لرئيس جمهورية السودان الزبير محمد صالح خلال الفترة مابين 20-23/12/1994م، والتي تم خلالها الاتفاق على رفع مستوى اللجنة المشتركة إلى لجنة عليا يمنية سودانية بعد أن كانت لجنة وزارية، كما عُقدت خلال هذه الزيارة أعمال الدورة السابعة للجنة اليمنية - السودانية بإتجاه تعزيز العلاقات الثنائية وتطويرها في كافة المجالات والتي كان أبرزها المجال الاقتصادي والتعاون في مجال الثروات المعدنية.⁽³⁾

ب- التحديات والصعوبات التي واجهت الاقتصاد السوداني:

واجهت جمهورية السودان - ومنذ استقلالها - صعوبات وتحديات اقتصادية جمة، لذا سعت الحكومات المتعاقبة إلى انتهاج سياسات اقتصادية وإصلاحية بُغية الخروج من هذا النفق المظلم، إلا أن هذه التحديات الاقتصادية والصعوبات السياسية والاجتماعية كانت أقوى من أن تُعالج، وأهم هذه الصعوبات والتحديات التي واجهت الاقتصاد السوداني تمثلت في الآتي:

1. الصراعات السياسية والاجتماعية، والنزاعات المسلحة الدائرة على الساحة السودانية، والتي ضاعفت من عمق الأزمة الاقتصادية.⁽⁴⁾

2. الفساد المالي والإداري، بالإضافة إلى محدودية القدرات المادية.⁽⁵⁾

(1) عايش علي أحمد، العلاقات اليمنية - الأثيوبية 1990-2002م في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص245-247. وانظر أيضاً، أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص288-289.

(2) عبدالرحمن مشرح وإبراهيم المزعقي، زعماء وقادة زاروا اليمن: رصد وتوثيق 1962-2006م، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، 2007م، ص332.

(3) المصدر السابق، ص361-363.

(4) السودان: 50 عاماً من الاستقلال، الشرق الأوسط، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.middle-east-online.com/sudan/?id=35399>

(5) المصدر السابق.

3. قلة القدرات العلمية والمهارات الفنية المدربة.⁽¹⁾
4. تزايد الإنفاق العسكري بسبب الصراعات الداخلية.⁽²⁾
5. الاختلالات الكلية بمؤشراتها الاقتصادية، كالدعم الحكومي المباشر والكبير للمواد الغذائية والخدمات والطاقة، الذي بلغ حوالي خمسة مليارات دولار أمريكي بنهاية عام 2005م.⁽³⁾
6. تراكم الديون الخارجية التي بدأت في السبعينيات من القرن الماضي، إبان عهد الرئيس الأسبق جعفر النميري، والتي استمرت في التفاقم مع الأنظمة الفاسدة المتعاقبة على السلطة.⁽⁴⁾
7. تزايد أعباء الدين الخارجي للسودان بنهاية عام 2005م، حيث بلغ نحو 27 مليار دولار أمريكي.⁽⁵⁾
8. تضخم القطاع العام وعدم فاعليته وتزايد سلبياته.⁽⁶⁾
9. محدودية الاقتصاد السوداني الذي يعتمد في الأساس على عوائد الصادرات النفطية، وتحويلات العمالة السودانية في الخارج، وعوائد بعض الصادرات البسيطة كالقطن، والسكر، والصمغ العربي، والحبوب، والحيوانات.⁽⁷⁾
10. ارتفاع معدل البطالة التي تقدر رسمياً بنحو 20%.⁽⁸⁾
11. الاقتصاد السوداني يُعاني من ضعف استغلال الموارد، وضعف مشاركة السكان في النشاط الاقتصادي وسوء الإدارة والتخطيط، وعدم الاستقرار

(1) المصدر السابق.

(2) أزمة دارفور ومآزق السودان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/publications/ShowAkbarAlSaahIssue/0.2432.1083.00>

(3) حجم ديون السودان الخارجية وفوائدها، الجزيرة نت، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.aljazeera.net/news/aspx/print.htm>

(4) المصدر السابق.

(5) المصدر السابق.

(6) القوى الكبرى والمشروطة السياسية في أفريقيا، مجلة البيان، شبكة الإنترنت الموقع: <http://albyan-magazine.com/files/Africa/index.htm>

(7) محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي أهدافه وسياساته « الحالة السودانية »، إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، القسم العربي، ط1، 1995م، ص91-100.

(8) فؤاد مطر، تأملات في السودان الانتقالي، جريدة الشرق الأوسط، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.Asharqalawsat.com/print/default.asp?did=326164>

السياسي، بالإضافة إلى الاستنزاف الاقتصادي بفعل الحروب الدائرة على الساحة السودانية.⁽¹⁾

12. الآثار السلبية لبرنامج صندوق النقد الدولي على الاقتصاد السوداني، الناتجة عن القراءات الخاطئة للآزمات الاقتصادية، والتي أدت إلى تحول عجز ميزان المدفوعات من عجز مؤقت إلى عجز بنيوي يتصل بهيكل الاقتصاد وقطاعاته الأساسية.⁽²⁾

إن هذه التحديات الاقتصادية جعلت الخيارات أمام صانع القرار السوداني محدودة، لذا بادر بإجراء تعديلات في السياسة الداخلية والخارجية، حيث كان المجال الإقليمي من ضمن أولويات هذا التغيير، فقد فُتحت أبواب التواصل والتبادل الاقتصادي مع العالم والمحيط الإقليمي، وعملت الحكومة على تطوير البنية الأساسية للاقتصاد السوداني، سعياً إلى خلق أجواء داخلية مناسبة لجذب رؤوس الأموال الوطنية والعربية للاستثمار في السودان، بُغية كسر العزلة الإقليمية والدولية، والانفتاح على الجوار الإقليمي الحيوي، بدءاً بدول القرن الأفريقي، وانتهاءً باليمن التي لدى صانع القرار السوداني قناعات بأنها تمتلك موقعاً إستراتيجياً ومقومات اقتصادية وعمقاً استراتيجياً عاطفياً، يؤهلها لأن تكون بوابة السودان في الخروج من العزلة المفروضة عليه، وانطلاقاً من هذه القناعات ارتأى صانع القرار السوداني أن لدى اليمن مؤهلات كثيرة للدخول معها في شراكة اقتصادية وعلاقة تعاون اقتصادي إستراتيجي،⁽³⁾ فسيطرة الجمهورية اليمنية على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر الهام بالنسبة للملاحة الدولية، علاوة على أهمية ميناء عدن الإستراتيجي في التجارة الدولية، إضافة إلى وجود رجال أعمال يمينيين- أو من أصول يمنية- لديهم الرغبة في الاستثمار في السودان، أو لديهم استثمارات قائمة في السودان في مجال الإتصالات والزراعة، واستخراج المعادن والخدمات النفطية وغيرها،⁽⁴⁾ كل هذا شجع الجانب السوداني على تقديم تسهيلات أمام الاستثمار اليمني الواعد في السودان، حيث وقَّعت

(1) محمد شريف بشير، مصدر سابق ذكره، ص155.

(2) المصدر السابق، ص156.

(3) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص285. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، مصدر سابق ذكره، ص131-132.

(4) المستشار نصر الدين التجاني أحمد عثمان، المستشار بالسفارة السودانية بصنعاء، مقابلة شخصية مع الباحث، ج1، صنعاء: مكتب المستشار في مبنى السفارة السودانية، الأحد 11/3/2007م الساعة 11:55-12:55 ظهرًا.

الكثير من الإتفاقيات بين الجانبين على مستوى ثنائي أو على مستوى تجمع صنعاء الإقليمي،⁽¹⁾ لتُسهّل وتدعم الاستثمار اليمني الواعد في السودان، إضافة إلى أن جمهورية السودان قدمت إلى الجانب اليمني قطعة أرض تزيد مساحتها عن 30 ألف فدان في ولاية سنار التي تبعد عن مدينة ودمدني 30 كم، حيث تقع هذه الأرض في منطقة مثلثة الشكل بين النيل الأزرق ونهر الدندر.⁽²⁾

كما أن لدى الجانب اليمني رغبة في تطوير العلاقات مع السودان الشقيق وخصوصاً في شقها الاقتصادي، حيث يسعى اليمن لجعل السودان حليفاً إستراتيجياً في منطقة القرن الأفريقي، انطلاقاً من دوافع عدة أهمها:

1. الموقع الهام للسودان في منطقة القرن الأفريقي، وأفريقيا عموماً.
2. الروابط التاريخية والثقافية والعقائدية بين شعبي البلدين .
3. الثروات الكامنة فوق وفي باطن الأرض السودانية والتي تشجع الجانب اليمني على الاستثمار فيها.⁽³⁾
4. السوق السودانية الواعدة والتي تستقبل الكثير من السلع المنتجة، أو التي يعاد تصنيعها في اليمن رغم تواضعها.⁽⁴⁾

إن لدى الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان مصالح مشتركة واعدة إذا أحسنتا استغلال علاقاتهما الاقتصادية، فالسودان يعلق على اليمن آمالاً واسعة في أن يكون بوابة تساعد في الخروج من طوق العزلة المفروضة عليه إقليمياً ودولياً.⁽⁵⁾ وانطلاقاً من نظرة اليمن للسودان باعتباره يملك كمّاً هائلاً من الثروات فوق وفي باطن أرضه، وهذا يشكل مجالاً مفتوحاً أمام الاستثمار اليمني، رغم محدودية الإمكانيات اليمنية، ومن خلال تلك النظرة تسعى الجمهورية اليمنية إلى أن تلعب دوراً مساعداً للسودان للوصول إلى مناطق شرق وجنوب شرق آسيا ومنطقة الجزيرة والخليج العربي، وذلك من خلال سيطرتها

(1) المستشار نصر الدين التجاني أحمد عثمان، المستشار بالسفارة السودانية بصنعاء، مقابلة شخصية مع الباحث، 2، صنعاء: منزل سعادة المستشار بصنعاء، الخميس الموافق 2007/3/15 م الساعة 12:45 – 1:30 ظهرًا.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، وثيقة غير منشورة بها معلومات ومخطط عن الموقع المقترح للاستثمار اليمني في السودان، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، ص1-2.

(3) اللواء الدكتور / قائد محمد قائد العنسي، مقابلة مكتوبة، مصدر سابق ذكره، ص1-2.

(4) المصدر السابق، ص3.

(5) المصدر السابق، ص3-4.

على البوابة الجنوبية للبحر الأحمر (باب المندب)، وامتلاكها موانئ ذات أهمية بالنسبة للتجارة العالمية، وهي في المقابل ترنو إلى أن تكون جمهورية السودان بمثابة بوابة للاستثمار اليمني الواعد في القرن الأفريقي وأفريقيا عموماً.⁽¹⁾

(1) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص306-311.

المطلب الرابع

المحدد الأيديولوجي

يُعتبر المحدد الأيديولوجي من أبرز العوامل التقليدية تأثيراً في العلاقات الدولية،⁽¹⁾ حيث إن الروابط الاجتماعية والثقافية بين الشعوب والأمم تتخطى الحدود السياسية والقانونية المصطنعة، فتأثير الروابط الاجتماعية والثقافية وعمقها المتجذر بين شعوب الأمة الواحدة، يطغى على قيود الجغرافيا والسياسة القهرية.⁽²⁾ وهذا ما يتضح في عمق الروابط الاجتماعية والثقافية بين شعبي اليمن والسودان اللذين ينحدران من أمة واحدة ذات تاريخ عريق، لذا سيتم دراسة هذين المكونين على النحو التالي:

أولاً- الروابط الاجتماعية؛

إن الروابط الاجتماعية بتفرعاتها تكونت بين شعبي اليمن والسودان منذ فجر التاريخ،⁽³⁾ ومع مرور الزمن وتواتر الهجرات المتعاقبة التي بلغت أوجها إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، التي عملت على تعميق تلك الروابط وتطويرها، حيث شهدت العصور اللاحقة اختلاطاً اجتماعياً واسعاً بين شعبي البلدين، كان له الأثر البالغ على سير العلاقات المعاصرة بينهما.⁽⁴⁾ فالعصر الحديث شهد تدفقاً لهجرات يمنية إلى السودان بدأت مع مطلع عام 1884م، وتعاظمت هذه الهجرات في صور شتى، إلا أنه وُضعت عليها قيود بعد عام 1942م من قبل سلطات الاحتلال البريطاني، التي فرضت على القادمين إلى السودان أن يحملوا جواز سفر رسمياً وأن يجددوا تسجيل جوازاتهم سنوياً لدى مكتب الجوازات والرخص، ومع مطلع عام 1950م وضعت سلطة الاحتلال البريطاني قيوداً أشد على القادمين من اليمن إلى السودان، تشترط فيها أن يكون القادمون حاملين لجوازات سفر سارية المفعول،

(1) د. محمد المجذوب، التنظيم الدولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط8، 2006م، ص6.

(2) المصدر السابق، ص7-11. وانظر أيضاً، د. محمد سعدي، مستقبل العلاقات الدولية (من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام)، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (58)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م، ص353-364.

(3) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990 - 2002م في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص267.

(4) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص28 - 32.

ومن يخالف يُحاكم ويُبعد عن السودان،⁽¹⁾ ورغم هذه الإجراءات إلا أن تدفق الهجرات اليمنية إلى السودان استمر، وبازدياد أعداد القادمين إلى السودان تأسست أول هيئة رسمية للجالية اليمنية في السودان، حيث تؤكد الكثير من المصادر على أن نشأتها كانت على النحو التالي:

1. الجالية اليمنية في بورتسودان تأسست عام 1951م، وتوسعت عام 1954م.
 2. الجالية اليمنية بأب درمان نشأت عام 1953م.
 3. الجالية اليمنية في ودمدني نشأت في الربع الأول من عام 1954م.
 4. الجالية اليمنية في الخرطوم نشأت في عام 1955م.⁽²⁾
- غير أن انتصار ثورة 26 سبتمبر 1962م، شكل أولوية لدى كثير من شباب اليمن في السودان، حيث عادوا وانخرط الكثير منهم في الحرس الوطني.
- كما أن الازدهار الاقتصادي الملحوظ في اليمن بعد ثورة 26 سبتمبر 1962م تواكب مع التدهور الاقتصادي في السودان في السبعينيات والثمانينيات من القرن المنصرم، فكان هذا حافزاً لعودة الكثير من اليمنيين المقيمين في السودان إلى بلادهم، الذي أعقبه وفود الكثير من الكفاءات والخبرات السودانية إلى شمال اليمن للعمل كقضاة ومدرسين وإداريين ومهنيين في الكثير من المرافق الحكومية، أو لدى المنظمات الإقليمية والدولية العاملة بشمال اليمن.⁽³⁾ أما بالنسبة لطابع الترابط الاجتماعي بين جنوب اليمن والسودان فكان أكثر وضوحاً، حيث إن معالم التداخل الاجتماعي بين سكان شرق وغرب جنوب اليمن والسودان كان واضحاً في حضرموت وعدن، وقد تعزز هذا من خلال الصلات التربوية والتعليمية والإدارية، حيث إن جنوب اليمن والسودان كانا خاضعين لسلطة الاحتلال البريطاني حتى وقت قريب، وقد عملت سلطة الاحتلال على توحيد نظام التعليم والإدارة فيهما، وهو الأمر الذي عزز من الترابط الاجتماعي بين سكان تلك المناطق والسودان، وذلك بفعل تنقلات الكادر الوظيفي وعائلاتهم على الجانبين، واستمر هذا التواصل حتى بعد رحيل الاستعمار البريطاني عن جنوب اليمن.⁽⁴⁾

(1) المصدر السابق، ص 61-69.

(2) المصدر السابق، ص 69.

(3) المصدر السابق، ص 71-75. وانظر أيضاً، د. محمد العوض جلال الدين، هجرة السودانيين إلى الخارج، الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ط 1، 1979م، ص 63-65.

(4) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 81-95.

إن التواصل الاجتماعي والترابط الأسري بين شعبي الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان وثيق وموغل في القدم، إلا أنه من الملاحظ أن طابع الهجرات السودانية إلى اليمن كان مؤقتاً تتحكم فيه عقود الإعارة وظروف العمل، بينما كانت الهجرات اليمنية إلى السودان انصهاراً يشهد عليه آلاف من المولدين الذين أطلق عليهم الدكتور/ نزار محمد عبده غانم، في كتابه (جسر الوجدان بين اليمن والسودان) بالسومانيين أي السودانيين من أصول يمنية، فهذه التسمية تنطبق على واقع الروابط الاجتماعية العميقة بين اليمنيين والسودانيين، التي تمتد جذورها إلى أعماق التاريخ السحيق.⁽¹⁾

ثانياً- التداخل الثقافي:

إن المكون الثقافي لشعبي اليمن والسودان يكاد يكون متطابقاً إلى حد ما، فكثير من الأمثال الشعبية السودانية متطابقة مع ما هو موجود في الكثير من المناطق اليمنية، وكذا الأمر بالنسبة لكثير من العادات والتقاليد المتوارثة، وهذا مؤشر يدل على مدى عمق التداخل الثقافي بين سكان البلدين، حيث تجمعهم الكثير من الروابط الثقافية أكثر من تلك التي تفرقهم، ولا ضير في ذلك فهم ينتمون إلى أمة واحدة تجمعها أسس التقارب الجغرافي واللغة الواحدة والدين الواحد، حيث إن التقارب اليمني السوداني بلغ إلى حد التقارب المذهبي بين كثير من مناطق اليمن والسودان، علاوة على التأثير المتبادل بينهما على مستوى الطرق الصوفية ومالها من تأثير ثقافي وسياسي بالغ على الحياة الاجتماعية والثقافية.⁽²⁾

إن التداخل الثقافي بين اليمن والسودان متشعب ومتشابك إلى حد كبير، ويرجع ذلك إلى عمق الروابط التاريخية بينهما، فدرجة التأثير الثقافي المتبادلة بين شعبي اليمن والسودان كبيرة جداً، حيث إن هناك تشابهاً في الأدب من شعر ونثر، أو في العادات والتقاليد والأمثال الشعبية، أو حتى في الأزياء وغير ذلك، مما أفضى إلى هجين ثقافي واسع، على درجة عالية من الترابط يدل على عمق الصلات التاريخية والتواصل الثقافي المتراكم مع الزمن، والذي يكون واضحاً بين شعبي البلدين أكثر منه بين أي شعبين آخرين من شعوب الوطن العربي الكبير.⁽³⁾

(1) المصدر السابق، ص78.

(2) بابر علي عبد الكريم، حول العلاقات اليمنية - السودانية، محور في ندوة بعنوان: سياسة السودان الخارجية بين الحاضر والمستقبل، الخرطوم: معهد الدراسات الأفروآسيوية بجامعة الخرطوم، ط1، 1990م، ص17-19.

(3) المصدر السابق، ص19-21.

المبحث الثاني

محددات البيئة الخارجية

سنتناول في هذا المبحث دراسة محدّدات البيئة الخارجية من زاويتين، الأولى إقليمية، والثانية دولية، وذلك على النحو التالي:

المطلب الأول

المحدد الإقليمي

ونقصد هنا بالمحدد الإقليمي مدى قدرة وإمكانية قوى إقليمية واقعة في القرن الأفريقي، ومنطقة جنوب البحر الأحمر، والتي نعني بها تحديداً إريتريا والصومال، اللتين رغم محدودية إمكانياتهما وقدراتهما، إلا أنهما استطاعتا إحداث تأثير وبدرجات متفاوتة على أنماط التفاعلات الجارية بين اليمن والسودان.

أولاً- دولة إريتريا؛

تقع دولة إريتريا في شرق أفريقيا على الساحل الغربي للبحر الأحمر المقابل لشبه الجزيرة العربية، وتنتمي إلى دول القرن الأفريقي ودول جنوب البحر الأحمر، يحدها من الغرب والشمال السودان، ومن الجنوب إثيوبيا، ومن الجنوب الشرقي جيبوتي، ومن الشرق اليمن والسعودية حدود بحرية، وشارطتها الجغرافية ذات شكل مخروطي شبيهة بمسقط أفقي لقمع مخروطي الشكل، أعلاه باتجاه الشمال والغرب بمحاذاة الحدود السودانية، والجزء المذبذب منه يمتد في صورة لسان من اليابسة باتجاه الجنوب، مطلاً على باب المندب، متاخماً للحدود البحرية للجمهورية اليمنية، وهذا الامتداد الساحلي لدولة إريتريا من باب المندب جنوباً للحدود السودانية شمالاً يقدر بحوالي 1000 كم، ومساحتها تقدر بحوالي 120 ألف كم²، ولها سيادة في البحر الأحمر على نحو 176 جزيرة، تختلف جميعها من حيث الحجم والأهمية الإستراتيجية،

وتعتبر دولة إريتريا بمثابة مانع طبيعي يفصل بين ثلاث دول عربية، هي السودان في الشمال، وجيبوتي، والصومال في الجنوب.⁽¹⁾

إن تمتع دولة إريتريا بهذه المميزات أكسبها أهمية إستراتيجية على الصعيد الإقليمي والدولي، فهي تتشارك مع اليمن بدرجات متفاوتة في التحكم والسيطرة على باب المندب والمداخل الجنوبي للبحر الأحمر، وتمتد سيطرتها باتجاه الشمال حتى منتصفه تقريباً عند نقطة الحدود السودانية،⁽²⁾ ورغم صغر مساحة دولة إريتريا وقلة عدد سكانها البالغ حوالي أربعة ملايين نسمة، ومحدودية مواردها وإمكانياتها- مقارنة بقوى إقليمية أخرى- إلا أنها تُعتبر ذات تأثير إقليمي، وذلك بحكم موقعها الاستراتيجي، وتحالفاتها مع القوى الإقليمية والدولية، بالإضافة إلى أطماعها التوسعية على حساب جوارها الإقليمي،⁽³⁾ لذا سوف يتم دراسة مدى تأثير دولة إريتريا كمحدد إقليمي على سير التفاعلات الجارية بين اليمن والسودان على النحو التالي:

أ- العلاقات اليمنية - الإريترية:

سوف يتم تناول العلاقات اليمنية - الإريترية في محورين كالتالي:

1- علاقات اليمن مع إريتريا قبل الوحدة اليمنية:

لقد اختلفت علاقة شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) وجنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) بإريتريا في فترة ما قبل الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن باختلاف نظامي الحكم في شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) وجنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، ففي شمال اليمن كان يوجد نظام رأس مالي ذو توجه قومي عروبي إسلامي، أما في جنوب اليمن كان يوجد نظام اشتراكي ماركسي ذو توجه أممي، فُرض على

(1) محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضاً وشعباً، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1994م، ص 131-141. وانظر أيضاً، محمد عثمان أبو بكر، جذور الثقافة العربية والتعليم في إريتريا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1997م، ص 23. وانظر أيضاً، عثمان صالح سبي، جغرافية إريتريا، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط1، 1983م، ص 37-38. ونظر أيضاً، محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في إريتريا (دراسة حالة من قلب الواقع الشموني في أفريقيا والقرن الأفريقي)، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1998م، ص 22-30.

(2) محمد عثمان أبو بكر، جذور الثقافة العربية والتعليم في إريتريا، مصدر سابق ذكره، ص 25-29. وانظر أيضاً، عبدالله إدريس محمد، إريتريا بركان القرن الأفريقي، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، ط1، 1990م، ص 16-17.

(3) إريتريا ويكيبيديا، الموسوعة الحرة، شبكة الانترنت، الموقع: <http://ar.wikipedia.org/wiki>

أبناء الجنوب من قبل الجبهة القومية ووريثها الحزب الاشتراكي اليمني، وهذا جعل الجنوب على خلاف مع محيطه العربي الإسلامي، لذا اختلفت أساليب الدعم والمناصرة للقضية الإريترية، وفقاً لاختلاف نظامي الحكم في شمال اليمن وجنوب اليمن قبل 22 مايو 1990م أي قبل الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن وإعلان الجمهورية اليمنية،⁽¹⁾ وسوف يتم التطرق إلى أساليب الدعم والمناصرة لحركات التحرر الوطني الإريترية في الآتي:

(1) دور شمال اليمن في دعم حركات التحرر الوطني الإريترية:

قدم شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) دعماً للثورة الإريترية خلال الفترة من 1960م وحتى 1990م، أي منذ انطلاقتها وحتى قيام الجمهورية اليمنية، ولم يتخلَّ شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) يوماً عن دعم حركات التحرر الإريترية، حيث تم تقديم كل الدعم والمساندة لها حتى تحصل على استقلالها، وكان هذا الدعم منطلقاً في إطار الدعم العربي الشامل للقضية الإريترية، إضافة إلى أنه يُعد تعبيراً صادقاً لوحدة الهدف والجوار الجغرافي وعمق الروابط التاريخية والثقافية والدينية، وهذا المجهود اليمني لدعم استقلال إريتريا جاء من منطلق قومي ودوافع أخرى، وبالتنسيق مع أغلب أعضاء المنظومة العربية التي كانت تعمل على تحويل البحر الأحمر إلى بحيرة عربية بإمتياز، حتى تحفظ أمن منطقة البحر الأحمر والقرن الأفريقي من مخاطر التهديد الخارجي.⁽²⁾

(2) دور جنوب اليمن في دعم حركات التحرر الوطني الإيتري:

لقد اختلف دعم جنوب اليمن لحركات التحرر الإيترية ضد الاحتلال الإثيوبي باختلاف نظام الحكم في إثيوبيا ذاتها، فعندما كان نظام الحكم في إثيوبيا إمبراطورياً ذا توجه رأسمالي، كان دعم جنوب اليمن لحركات التحرر الإيترية في أعلى درجاته، إلا أنه بعد سقوط النظام الإمبراطوري بقيادة الإمبراطور هيلا سيلاسي الموالي للغرب، وتولي نظام مانجستو هيلا مريام الحكم في إثيوبيا، والاتجاه بها نحو الكتلة الشرقية، وتبني الأيديولوجية الماركسية، توقف الدعم

(1) د. صادق عبده علي قائد، التدخل اليمني في القرن الأفريقي 1967-1978م، ج1، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2004م، ص 220-230.

(2) د. أحمد محمد الأصبحي، إطلالة على البحر الأحمر والنزاع اليمني-الإيتري، عمّان: دار البشير، ط1، 1996م، ص 155-156. وانظر أيضاً: محمد عثمان أبو بكر، المثلث العفري في القرن الأفريقي، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1996م، ص 238-244.

لحركات التحرر الإريترية، وتحول إلى دعم نظام مانجستو الصديق وفقاً لمبادئ الأمم المتحدة والمفروضة من قبل الحزب الاشتراكي اليمني على أبناء الجنوب، حتى وصل الدعم إلى الوقوف عسكرياً إلى جانب إثيوبيا في حربها ضد حركات التحرر الإريترية المطالبة باستقلال إريتريا، وضد الصومال المطالب باستعادة إقليم أوجادين من إثيوبيا.⁽¹⁾

2- مسار العلاقات اليمنية - الإريترية بعد وحدة شمال اليمن وجنوب اليمن وقيام دولة إريتريا:

وقفت الجمهورية اليمنية منذ قيامها إلى جانب القضية الإريترية، وسعت إلى الدفع بالفصائل وحركات التحرر الإريترية نحو وحدة الصف والهدف، لأجل الاستعداد لاستقبال مرحلة الاستقلال عن الاحتلال الإثيوبي، برؤى موحدة، حتى لا تضع أهداف الثورة الإريترية، وعملت اليمن على إجراء مفاوضات لترتيب البيت الإريترى،⁽²⁾ إلا أن الضغوط الدولية والإقليمية حالت دون إنجاح تلك المفاوضات، ورُتبت لمفاوضات أخرى خارج الإطار العربي تحت رعاية دولية وإقليمية احتوتها أمريكا وإسرائيل، سعياً للحفاظ على مصالحها في تلك المنطقة الإستراتيجية من العالم، وفعلاً تم جمع الفصائل والحركات الإريترية، ورُتب استقلال إريتريا بالاتفاق على خيار الاستفتاء على تقرير مصير إريتريا، ولكن وفقاً لشروط فرضتها الضغوط الدولية والإقليمية، مفادها الإعلان الصريح عن رفض الهوية العربية، وإقامة علاقات خاصة مع إسرائيل، على غرار ما كانت عليه مع النظام الإثيوبي، والحفاظ على المصالح الأمريكية في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، وذلك مقابل دعم استقلال إريتريا، والاستمرار في دعمها مادياً وعسكرياً، وإبراز دورها في البحر الأحمر، باعتباره الحامي للمصالح الأمريكية والإسرائيلية في منطقة جنوب البحر الأحمر.⁽³⁾ وتم الإعلان عن استقلال إريتريا في 24/5/1991م، بحكم الأمر الواقع، إثر انهيار نظام مانجستو هिला مريام في إثيوبيا، واستيلاء الجبهة الإثيوبية الموحدة بقيادة ميليس زيناوي على الحكم في إثيوبيا، وهذا الأمر ساعد الجبهة الشعبية لتحرير إريتريا على السيطرة على

(1) د. صادق عبده علي قائد، التدخل اليمني في القرن الأفريقي 1967-1978م، ج2، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2004م، ص 398-406.

(2) عبد الله أحمد سنان، العلاقات اليمنية - الإريترية 1990-2002م في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص 143-144.

(3) أحمد عبد الحافظ النعيمي، اليمن وشرق أفريقيا في ضوء العلاقات اليمنية - الإريترية، مصدر سابق ذكره، ص 130-132.

معظم أرجاء إريتريا بما فيها العاصمة أسمرة وتشكيل حكومة مؤقتة، إلا أن إريتريا لم تحصل على استقلالها وسيادتها المطلقة على كامل تراب أراضيها وكذا الاعتراف بها دولياً، إلا بعد إعلان نتائج استفتاء تقرير مصيرها في 24/4/1993م، حيث أيد ذلك الاستفتاء نحو 99.8 من سكانها الاستقلال عن إثيوبيا، وبذلك أصبحت إريتريا دولة مستقلة وذات سيادة معترف بها دولياً والعضو رقم 183 في الأمم المتحدة، بالإضافة إلى عضويتها في منظمات أخرى كالاتحاد الأفريقي.⁽¹⁾ إن دولة إريتريا الوليدة التي حظيت بدعم من أطراف دولية وإقليمية في المراحل الأخيرة من نضالها نحو الاستقلال، عملت على تنفيذ رغبات تلك الأطراف والتحليق خارج إطارها الجغرافي والتعبئة العدوانية تجاه كل ما هو عربي أو إسلامي. لذا سنحاول دراسة مسار العلاقات اليمنية - الإريترية في الآتي:

(1) الدعم اليمني لإريتريا بعد استقلالها:

عندما نالت إريتريا استقلالها في 24/4/1993م كانت الجمهورية اليمنية الدولة الثالثة التي اعترفت بها بعد إثيوبيا والسودان، ووقعت معها مذكرة تفاهم للتعاون في مجالات الثروة السمكية، والصيد البحري، والنقل البحري، والتجارة، والاستثمار، والتعاون العلمي. كما تم أيضاً توقيع اتفاقية للتعاون الأمني بين وزارتي الداخلية في البلدين لغرض تبادل المعلومات المتعلقة بتسليم المجرمين والمطلوبين في قضايا أمنية ووضع حد لقرصنة الجزر. ودخلت العلاقات اليمنية - الإريترية بعد ذلك طوراً جديداً من النمو يتفق ومتطلبات المرحلة الجديدة، إلا أن هذه العلاقات تعكر صفوها على إثر العدوان الإريترى على جزيرة حنيش اليمنية.⁽²⁾

(2) مطامع إريتريا الإقليمية وأسبابها:

بما أن استقلال إريتريا قد رُتب سلفاً بالاتفاق مع أطراف إقليمية ودولية خارج الإطار العربي الداعم لحركات تحرير إريتريا منذ بداية انطلاقتها، فقد كان موقف إريتريا قبيل الاستقلال وبعده يسير نحو التعبئة في كُرّه كل ما هو

(1) أ. د. جلال إبراهيم عبد الله فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص 237-238. وانظر أيضاً، المكانة الإستراتيجية للبحر الأحمر والمتغيرات الإقليمية والدولية، موقع المقاتل، شبكة الإنترنت، الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahr Ahm/sec 03. _cvt.htm Doc

(2) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 324.

عربي والاندفاع نحو الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، والعمل على خدمة مصالح تلك الأطراف التي زجت بها بصورة أو بأخرى إلى الصراع مع جوارها الإقليمي، فاندفعت إريتريا إلى لعب هذا الدور، طامحةً في إبراز دورها في المنطقة وتوسيع نفوذها بالاتكاء على الأطراف الداعمة لها.⁽¹⁾ فعمدت إلى الآتي:

- الدخول في صراع وإشكالات حدودية مع إثيوبيا، إلى حد الصدام المباشر في أكثر من مرة، كما أنها عملت على دعم الحركات الاستقلالية في إثيوبيا.
- دعم حركات التمرد الثورية الاستقلالية في السودان، واختلاق الخلافات الحدودية مع السودان، خدمةً لأطراف إقليمية ودولية كانت في عدااء مع نظام الحكم في السودان ذي التوجه الإسلامي المتشدد.
- افتعال الخلاف الحدودي مع جيبوتي، وإن كان أقل حدةً مقارنة بما هو عليه مع السودان وإثيوبيا.
- افتعال الخلاف الحدودي البحري مع الجمهورية اليمنية، والقيام باحتلال جزيرة حنيش الكبرى ثم الصغرى، وتهديد الأمن القومي للجمهورية اليمنية، وتهديد أمن وسلامة الملاحة الدولية في جنوب البحر الأحمر، وقد وصل خلفها الحدودي مع الجمهورية اليمنية إلى شفير الحرب، إلا أن الجمهورية اليمنية احتوت ذلك وعمدت إلى الوسائل السلمية لحل النزاع الحدودي، بالتحكيم الدولي الذي أيد الحق اليمني في تلك الجزر. وهذا سدّ الباب أمام تواجد قوات أجنبية في المنطقة بحجة الحفاظ على مصالحها.
- دعمها لبعض أجنحة الصراع الصومالي ضد البعض الآخر خدمةً لمصالح خارجية.⁽²⁾

مما سبق يلاحظ أن إريتريا اصطدمت مع جوارها الإقليمي كاملاً براً وبحراً، رغم صغر حجمها وقلة مواردها وحادثة وجودها، إلا أنها استطاعت التأثير على جوارها الإقليمي وإحداث تفاعلات على سائر العلاقات فيما بين وحدات جوارها الإقليمي. وهذه الأفعال التي قامت بها إريتريا يمكن إرجاعها لعدة أسباب أهمها:

(1) المصدر السابق ص 325.

(2) أ.د. عبدالواحد عزيز الزنداني، د. احمد محمد السماوي، النزاع الإريتري اليمني من المواجهة إلى التحكيم، مصدر سابق ذكره، ص 7-11. وانظر أيضاً، محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004م، ص39.

- حادثة الدولة والنظام في إريتريا، والذي يمكن أن يبرر صدور أفعال توسعية من هذا المولود الحديث، الذي يعمل على إثبات وجوده في المنطقة وعلى أنه لاعب جديد يمكن الاعتماد عليه في تأمين بعض المصالح لقوى إقليمية ودولية لها أطماع ومصالح ترغب في تأمينها في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.
- استياء النظام الجديد في إريتريا من الفتور الذي أصاب الدعم العربي في المراحل الأخيرة من نضال الاستقلال الإريتري، حيث إن هذا الفتور العربي جاء كإحدى إفرازات زلزال حروب الخليج، التي صدّعت النظام العربي وأشغلته عن دعم جواره الأصيل إريتريا.
- انشغال الجمهورية اليمنية، حديثة النشأة، بترتيب أوضاعها الداخلية، عن دعم حركات التحرر الإريتريّة في مراحل نضالها الأخيرة، والذي فسره الجانب الإريتري على أنه تخلٍ عن الدعم والمناصرة اليمنية لإريتريا في مرحلة حساسة من تاريخها المفصلي، وهي مرحلة الاستقلال عن الاحتلال الإثيوبي.
- إن الفراغ الذي أوجده الانشغال العربي- عموماً واليمني على وجه الخصوص- عن دعم حركات التحرر الإريتريّة، كان لازماً أن تسده أي حاضنة أخرى تعمل على دعم هذه الحركات في مراحل نضالها الأخيرة، فقامت الولايات المتحدة وإسرائيل بملء هذا الفراغ، والعمل على دعم استقلال إريتريا واحتضانها كدولة وليدة في منطقة إستراتيجية من العالم، سوف تؤمن مصالحهما حاضراً ومستقبلاً.⁽¹⁾

(3) إشكالية الحدود اليمنية - الإريتريّة:

أقدمت إريتريا على العدوان السافر على جزيرة حنيش الكبرى واحتلالها في 16/12/1995م، فتوقفت مسيرة التعاون وانهارت جسور الثقة بين البلدين، والتي أصبحت مرهونة بتسوية النزاع حول الجزيرة المحتلة. وتم الإتفاق على إتفاقية المبادئ التي بموجبها تم إنشاء محكمة التحكيم، وفي الوقت الذي كانت فيه المفاوضات سارية بين الطرفين، قامت إريتريا باحتلال جزيرة

(1) عبدالله أحمد سنان، العلاقات اليمنية — الإريتريّة 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الإفريقي، مصدر سابق ذكره ص 159-168. وانظر أيضاً، د. عبد الله محمد علي نجاد، الأهمية الاستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن 1945-1973م، صنعاء: مطابع دائرة التوجيه المعنوي، ط1، 2006م، ص 131-146.

حنيش الصغرى اليمنية في 10/8/1996م، وإدعت أنها لم تحتل هذه الجزيرة وأن قواتها كانت متواجدة عليها قبل توقيع إتفاقية المبادئ، وهذا التحرك العدواني من الجانب الإريتري أصاب الجانب اليمني بالدهشة والإرباك وزاد عليه الضغط الشعبي، الذي دفع القيادات العسكرية والسياسية إلى الإعداد لعمل ما لاستعادة الجزر اليمنية، إلا أن الضغط الدولي وقرار مجلس الأمن كان لصالح اليمن، وطالب إريتريا بالانسحاب فوراً من جزيرة حنيش الصغرى، وبعد أن نفذت إريتريا قرارات الإرادة الدولية، عادت المفاوضات لمسيرتها لمحاولة الوصول إلى إتفاقية التحكيم التي بموجبها تم إنشاء محكمة التحكيم بين الطرفين، وقد صدر عن هذه المحكمة حکمان، الأول أكد السيادة اليمنية على تلك الجزر وما حولها من جزر أخرى، والثاني حسم مسألة تحديد وترسيم الحدود البحرية بين البلدين، فقدم اليمن بذلك أنموذجاً حضارياً لما يمكن أن تكون عليه الحلول السلمية لحل الخلافات والنزاعات بين الدول المتجاورة، بعيداً عن استخدام القوة أو التلويح بها.⁽¹⁾ إلا أن إريتريا مازالت تفتعل من حين لآخر بعض المواقف وإثارة المشاكل في مجال الصيد التقليدي، وتقوم باحتجاز بعض الصيادين اليمنيين، والاعتداء عليهم بالضرب ومصادرة قواربهم وممتلكاتهم، بحجة أنهم يخترقون مياهها الإقليمية بدون إذن مسبق، رغم أن حكم محكمة التحكيم أعطى هذا الحق للصيادين التقليديين من كلا البلدين في الاصطياد في المياه الإقليمية لأي منهما.⁽²⁾

3- أبعاد الاعتداء الإريتري على الأمن الإقليمي والدولي:

إن اعتداء إريتريا على الجزر اليمنية واحتلالها، أوجد هوة في العلاقات الطيبة بين البلدين، وتسبب في انهيار جسور الثقة بينهما، وأوجد حيرة لدى الجانب اليمني في تفسير ما حدث، على الرغم من أن اليمن كان من أوائل الدول المرحبة باستقلال إريتريا والداعم لنضالها منذ انطلاقتها الأولى، إلا أن هناك تفسيرات ترجح أن هذا التصرف الإريتري مرجعه العمل على تنفيذ رغبات أطراف دولية وإقليمية متمثلة في أمريكا وإسرائيل. إن هذا التصرف الذي

(1) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 324-326. وانظر أيضاً، د. ياسين الشيباني، مدى اتفاق قرار هيئة التحكيم الخاصة بشأن النزاع الحدودي بين اليمن وإريتريا حول حنيش مع قواعد ومبادئ التحكيم المقررة في القانون الدولي، في كتاب عودة حنيش، من تأليف الدكتور فارس السقاف وآخرون، صنعاء: مركز دراسات المستقبل، ط 1، 1999م، ص 51-71.

(2) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سبق ذكره، ص 326.

قامت به إريتريا كاد أن يدفع البلدين نحو شفير الحرب الشاملة التي ستطال جميع أراضيها على السواء. إلا أن الحكمة اليمنية أدركت أن هناك من يدفع الجانب الإريتري دفعاً نحو التصعيد لخلق عدم استقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر، ومضيق باب المندب والقرن الأفريقي، والذي سوف يبرر وجود قوات أجنبية إقليمية ودولية بحجة حماية مصالحها في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، لذا عمل الجانب اليمني وبحكمة على الدفع بالنزاع نحو التحكيم، الذي أيد الحق اليمني وحسم مسألة النزاع الحدودي، ورسم الحدود بين البلدين. إن هذا التصرف الحكيم حفظ لكل من اليمن وإريتريا حقوقهما دون الدخول في صراع مسلح يضعفهما ويدخل قوات أجنبية إلى منطقة جنوب البحر الأحمر ومضيق باب المندب، تحت حجج مختلفة سوف تنتقص من سيادتهما الإقليمية.⁽¹⁾

وهنا سيقف القارئ الكريم بتعجب يتسأل: أين كانت الحكمة اليمنية في حرب صيف 1994م؟!.

ب - العلاقات السودانية - الإريترية:

سوف يتم تناول العلاقات السودانية - الإريترية في محورين كالتالي:

1- العلاقات السودانية - الإريترية إبان الثورة الإريترية:

لقد كانت الثورة الإريترية قضية من القضايا المحورية التي تهم الشأن السوداني منذ بداية انطلاقها وحتى تقرير المصير وإعلان استقلال إريتريا. وبصورة عامة يمكن تقسيم الدعم السوداني للثورة الإريترية إلى مرحلتين:

(1) الدعم السوداني للثورة الإريترية من بدايتها وحتى عام 1975م:

لقد اتصفت هذه المرحلة بالدعم والمساندة الشعبية، أكثر من الرسمية التي كان يشوبها الفتور والحذر في كثير من الأحيان ويرجع ذلك للأسباب التالية:

— الضعف الذاتي للثورة الإريترية وعجزها عن كسب تأييد دولي إلى جانبها.

(1) أ. د. عبد الواحد عزيز الزنداني، د. أحمد محمد السماوي، النزاع الإريتري اليمني من المواجهة إلى التحكيم، مصدر سابق ذكره، ص 13-24. وانظر أيضاً، أ. د. عبد الواحد عزيز الزنداني، التحكيم، صنعاء: منشورات الجامعة اليمنية، ط1، 1998م، ص 61-85.

– غياب إستراتيجية رسمية عربية موحدة مؤيدة للنضال الوطني الإريتري، حتى يمكن للسودان الإسهام بمقتضاها، ولا يكون وحيداً يواجه مضاعفات وعواقب الدعم للثورة الإريترية.

– الظروف الموضوعية للسودان، ووجود مشاكل الجنوب، شكلت عوامل ضغط دائمة عليه من قبل إثيوبيا والدول المجاورة الأخرى.⁽¹⁾

(2) الدعم السوداني للثورة الإريترية بعد عام 1975م وحتى استقلال إريتريا:

ازداد زخم الدعم السوداني الشعبي والرسمي للثورة الإريترية بعد عام 1975م، الذي حدثت فيه تغيرات وتحالفات جديدة على ساحة القرن الأفريقي، فقد سقط نظام هिला سيلاسي الإمبراطور المتحالف مع الغرب، ووصل إلى الحكم نظام منجستو هيلي مريام الجمهوري ذو التوجه الماركسي، الذي تحالف مع الكتلة الشرقية سابقاً.⁽²⁾ وهذا أعطى الصراع في القرن الأفريقي شكلاً جديداً، حيث إتجه الدعم الغربي، إلى حد ما، نحو السودان بقيادة النميري للقيام بالمساعدة في دعم استقلال إريتريا عن إثيوبيا.⁽³⁾ وفعلاً أعلن الرئيس السوداني السابق جعفر النميري في فبراير 1977م تأييده لحق الشعب الإريتري في تقرير مصيره وبناء دولته المستقلة، وقوبل هذا برد عنيف من إثيوبيا، إلا أن الدعم السوداني ظل مسانداً للقضية الإريترية على المستويين الشعبي والرسمي حتى نالت إريتريا استقلالها عن إثيوبيا.⁽⁴⁾

2- العلاقات السودانية - الإريترية بعد استقلال إريتريا عن إثيوبيا:

بعد استقلال إريتريا عن إثيوبيا كانت جمهورية السودان ثاني دولة تعترف بها بعد إثيوبيا، وتبادل البلدان البعثات الدبلوماسية بينهما، ووُقعت بين البلدين العديد من الإتفاقيات، وقد بلغت العلاقة بينهما ذروتها عندما زار النائب الأول لرئيس الجمهورية الشهيد الزبير محمد صالح إريتريا في مطلع

(1) عبد الرحمن محمد عثمان هرفه، مسرح العلاقات السودانية - الإريترية إلى أين؟، ص5، موقع السودانيز أون لاين، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.Sudanonline.com/ar216/publish/19/Sudan-News-A2622.shtm1>

(2) المصدر السابق، 4-5.

(3) المصدر السابق، ص5. وانظر أيضاً، اللواء الدكتور / قائد محمد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، مصدر سابق ذكره، ص75.

(4) اللواء الدكتور / قائد محمد العنسي، الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، مصدر سابق ذكره، ص74-75.

عام 1994م، إلا أن هذا الود لم يدم طويلاً، فعمل النظام الوليد في إريتريا- المدعوم من قوى أجنبية لها أطماع في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي وعداء مع نظام الإنقاذ ذي التوجه الإسلامي المتشدد في السودان- على إثارة المشاكل مع جميع جواره الإقليمي، وكان نصيب السودان من المتاعب الإريترية الآتي:

- التدخل السافر في الشؤون السودانية، وتسليم السفارة السودانية في أسمرة للمعارضة السودانية.
- دعم الحركات الاستقلالية في الجنوب واحتضان الجيش الشعبي لتحرير السودان.
- استقبال أطراف المعارضة الشمالية المعادية لنظام الإنقاذ في الخرطوم.
- تحريض قبائل شرق السودان على الثورة والاستقلال عن السودان الموحد.
- الشروع في الدفع نحو توحيد حركات المعارضة السودانية تحت مسمى التجمع الوطني المعارض لنظام الإنقاذ.
- التعاون غير المحدود مع المعارضة السودانية، سواء في التدريب العسكري، أو تقديم السلاح أو الدعم اللوجستي.⁽¹⁾

وكانت حجة النظام الإريترى في القيام بذلك، أن حكومة الإنقاذ في السودان- ذات التوجه الإسلامي المتشدد- تقوم بدعم الجماعات الإسلامية المعارضة لحكومة الجبهة الشعبية الحاكمة في إريتريا، بقياده أسياي أفورقي، وتعمل على تصدير المشروع الإسلامي وفرضه في إريتريا.⁽²⁾

وفعلاً شهدت الفترة من منتصف عام 1994م وحتى عام 2001م حرباً بالوكالة بين البلدين بلغت أوجها عام 1997م، عندما مكنت إريتريا المعارضة السودانية (الجيش الشعبي لتحرير السودان - قوات التجمع الوطني المعارض لنظام الإنقاذ) من دخول الأراضي السودانية عبر بوابة شرق السودان، واحتلال مناطق عديدة في شرق وجنوب السودان، لم تكن لتصل المعارضة السودانية

(1) عبد الرحمن عمر عثمان هرقه، مسرح العلاقات السودانية — الإريترية إلى أين؟، موقع السودانيز أون لاين، مصدر سابق ذكره، ص5-6.

(2) المصدر السابق، ص6.

المحصورة في الجنوب إليها لولا الدعم اللوجستي والعسكري، لا بل مشاركة ألوية ومعدات عسكرية من الجيش الإريتري في تلك المعارك.⁽¹⁾ ومن جانب آخر عملت جمهورية السودان على دعم وتقوية الجماعات الإسلامية المعارضة للنظام الإريتري، التي توغلت في بعض الأودية والقرى الحدودية بين البلدين.⁽²⁾ إلا أنه من خلال هذه الحرب الطاحنة بين الطرفين، يلاحظ أن الأذى الإريتري للسودان في دعم حركات التمرد والاستقلال والجماعات المعارضة للنظام الإنقاذ كان أشد إنكاءً مما قام به السودان تجاه إريتريا، وذلك يرجع للأسباب الآتية:

- تعدد الفصائل المعارضة للنظام الإريتري واختلافها وتنافرها، بخلاف المعارضة السودانية التي لها هدف موحد وهو ضرب نظام الإنقاذ في الخرطوم.
- عدم التنسيق بين فصائل المعارضة الإريتريّة والحكومة السودانية. وهذا الأمر لم يكن موجوداً بين أطراف المعارضة السودانية ونظام الحكم الإريتري، الذي كان يقوم بتوحيد صفوف المعارضة السودانية وتسليحها ودعمها عسكرياً ولوجستياً بمباركة ومشاركه إقليمية ودولية.
- إن الشعارات التي ترفعها الفصائل الجهادية الإريتريّة مثل تطبيق الشريعة في إريتريا، لم تجد تجاوباً من الشعب الإريتري ذي التنوع الديني والثقافي. وهذا لم يكن لدى المعارضة السودانية، التي كانت لها شعارات وأهداف تنسجم مع رغبات أجنبية نحو نظام الإنقاذ في السودان.
- إن النظام الحاكم في السودان لم تكن له ثوابت واضحة أو إستراتيجية نحو المعارضة الإريتريّة، من أجل إسقاط أو إضعاف نظام الجبهة الشعبية الحاكم في إريتريا. وهذا على خلاف ما كان يرنو إليه نظام الجبهة الشعبية في إريتريا، الذي كان يعمل مع قوى إقليمية ودولية على توجيه المعارضة السودانية بأطرافها نحو إسقاط حكومة الإنقاذ، ووقف جماع تمدد ما يسمى بالمشروع الإسلامي الحضاري السوداني إلى إريتريا وباقي أقطار القرن الأفريقي.⁽³⁾ وفي الفترة الأخيرة بدأت العلاقات السودانية - الإريتريّة

(1) بحوث سياسية، أمن البحر الأحمر ، إريتريا، موقع المقاتل، شبكة الانترنت، ص2-4، الموقع:
<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Amn Bahr Ahm/seco42.htm>

(2) المصدر السابق، ص2-3.

(3) عبد الرحمن عمر عثمان هرفه، مسرح العلاقات السودانية - الإريتريّة إلى أين؟، موقع السودانيز أون لاين، مصدر سابق ذكره، ص 5-7.

تتحسن ببطء شديد يشوبه الحذر والتوجس، وذلك بعد الصراع الحدودي الإريترى - الإثيوبي، وانشقاق فصيل الترابي المتشدد عن نظام الإنقاذ الحاكم في السودان، ووجود محاور إقليمية تسعى لخلق طوق من العزلة حول نظام الجبهة الشعبية الحاكم في إريتريا كتجمع صنعاء للتعاون، والحاجة الاقتصادية الإريترية للسودان بعد تدهور الوضع الاقتصادي الإريترى.⁽¹⁾ وهذا التقارب البطيء كان واضحاً في هدوء المناطق الحدودية السودانية - الإريترية، وتصاعد نداءات السلام بين النظام السوداني والإريترى، والرعاية الإريترية لاتفاق سلام شرق السودان الذي عُقد في أسمرة، أضف إلى ذلك مشاكل السودان الداخلية كصراع الجنوب، وأزمة دارفور، ومشكلة الشرق والضغط الدولية، جميع هذه المؤثرات الضاغطة على نظامي الحكم في كلٍّ من السودان وإريتريا جعلتهما يتقاربان بحذر،⁽²⁾ حيث إن الظروف الموضوعية دعت الطرفين معاً - والطرف الإريترى في المقام الأول - إلى تهدئة الصراع مع السودان وتحجيم دور من تبقى من المعارضة السودانية، والتقارب مع السودان، الذي يشهد تطورات داخلية قد تمتد آثارها إلى الجار الإريترى الذي ساءت علاقته مع الغرب، وتحديدًا الولايات المتحدة الأمريكية.⁽³⁾

3- أبعاد التدخل الإريترى في السودان على الأمن والسلم في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر:

إن التدخل الإريترى في شؤون السودان الداخلية، من خلال الدعم اللوجستي والعسكري لحركات التمرد الاستقلالية السودانية في الجنوب، وحركات المعارضة السودانية في الشمال، التي تسعى إلى إسقاط نظام الإنقاذ في الخرطوم، أو من خلال تحريض قبائل شرق السودان على الثورة والمطالبة بالاستقلال، إن هذه التصرفات جعلت حكومة الإنقاذ تعمل على دعم الحركات الإسلامية المعارضة لحكم الجبهة الشعبية الحاكمة في إريتريا بقيادة أسياي أفورقي. وقد أوجد هذا الأمر ما يسمى الحرب بالوكالة، فكل نظام يعمل على دعم حركات المعارضة ضد الآخر، ساعياً لدعم مشروعه وإيذاء الطرف الآخر قدر المستطاع،

(1) المصدر السابق، ص7. وانظر أيضاً، د. أمين محمد قائد اليوسفي، اليمن والقرن الأفريقي التاريخ والتوجهات، مصدر سابق ذكره، ص99.

(2) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص98-100.

(3) عبد الرحمن عمر عثمان هرفه، مسرح العلاقات السودانية - الإريترية إلى أين؟، مصدر سابق ذكره، ص7.

إلا أن تأثير الدعم الإريتري لحركات المعارضة السودانية كان مؤثراً وقوياً، مقارنة بما كان يقوم به السودان تجاه إريتريا.⁽¹⁾

إن هذا الصراع الظاهر الخفي في شرق أفريقيا- وتحديدًا في محور القرن الأفريقي- أدى إلى وجود فضاء مفتوح أمام التدخلات الأجنبية التي تتقاطع مصالحها مع النظام الإريتري في ضرب نظام الإنقاذ في السودان ذي التوجه الإسلامي المتشدد، والعمل على تقسيم السودان وتمزيق وحدته الوطنية، باعتباره عمقاً إستراتيجياً عربياً يمتد من شرق أفريقيا إلى القلب منها، أضف إلى ذلك موارده الطبيعية الهائلة التي ربما تُسخر مستقبلاً لصالح الإستراتيجية العربية الموحدة ضد من لهم استراتيجيات مناهضة للمشروع العربي الإسلامي.⁽²⁾

إن الصراع السوداني - الإريتري أضر بالأمن والاستقرار في القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، ووفر أرضية ملائمة لدخول فاعلين إقليميين ودوليين على خط الصراع، عملاً على تحقيق أهداف منها ما يتقاطع مع أهداف إريتريا على المدى المنظور، ومنها ما يتخطى الأطماع الإريتريّة المحدودة على المدى البعيد، وهذا الأمر ستكون مآلاته الانتقاص من السيادة الإقليمية للوحدات السياسية القائمة، وإعادة ترتيب أوضاع المنطقة، وفقاً لمصالح تلك القوى وإستراتيجياتها المستقبلية.

ثانياً- دولة الصومال:

سيتم دراسة دولة الصومال من منطلق أنها من أبرز المكونات الأساسية للقرن الأفريقي، وذات تأثير على العلاقات اليمنية - السودانية، في المحاور التالية:

1- دولة الصومال من النشوء حتى التفكك:

الصومال هو إحدى الدول العربية الواقعة في شرق أفريقيا المجاورة لشبه الجزيرة العربية، ويشكل فوهة قوس الأزمة في القرن الأفريقي، إن موقع الصومال الإستراتيجي الهام في منطقة شرق أفريقيا جعل منه حلبة للصراع والتنافس الاستعماري، حيث سعت الدول الاستعمارية إلى السيطرة عليه باعتبار أن من يسيطر عليه يمكنه استخدامه كقاعدة إشراف وتحكم على أي دولة من

(1) أبحاث سياسية، الصراع في القرن الأفريقي، ص 8-11، شبكة الإنترنت، الموقع:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Karn-Africa/sec122.htm>

(2) أبو القاسم حسن صديق، السودان: الموقع الاستراتيجي والتنوع، مجلة السودان، الخرطوم: شركة اقرأ المحدودة، العدد(2)، ديسمبر 2002م، ص 8-9.

دول شرق أفريقيا عموماً والقرن الأفريقي على وجه الخصوص، كما يمكن استخدامه كمحطة تموين لسفن التجارة العالمية العابرة بين الشرق والغرب، وذلك من خلال موانئه المنتشرة على البحر الأحمر والمحيط الهندي.⁽¹⁾

فالموقع الإستراتيجي للصومال المطل على باب المندب- المدخل الجنوبي للبحر الأحمر- والرابط بامتداده الجغرافي بين البحر الأحمر والمحيط الهندي، مروراً بخليج عدن، والبحر العربي، بمساحة تتجاوز 750.000 كم²، وساحل يبلغ طوله حوالي 3500 كم، كان سبباً للتنافس الاستعماري الأوروبي في الاستيلاء على أراضيه وتقسيمها إلى خمسة أقاليم بموجب اتفاقية برلين عام 1884 م، التي وزعت تلك الأقاليم بين القوى الاستعمارية، وحدثت من أطماعها التصادية فيما بينها، فأحكمت فرنسا سيطرتها على إقليم ما يعرف بساحل الصومال الفرنسي (جيبوتي حالياً)، واحتلت بريطانيا في عام 1887 م مينائي زيلع وبربرا في شماله، ووسعت نفوذها حتى أحكمت سيطرتها على ما يُعرف اليوم بإقليم أرض الصومال، الذي اتخذت منه مركزاً لمراقبة السفن المتجهة نحو مستعمراتها في الهند، ساعية من وراء ذلك إلى إحتكار تجارة الهند وتحقيق المصالح البريطانية في الشرق، كما احتلت إيطاليا في عام 1889 م الإقليم الجنوبي من الصومال، في حين ضُمَّ إقليم الأوجادين في عام 1897 م إلى إثيوبيا، وفي عام 1924 م ضُمَّ إقليم أنفدي إلى كينيا، وبذلك يكون الصومال هو الوحيد الذي شهد استعماراً متعدد الأطراف في آن واحد.⁽²⁾ وفي الأول من يوليو عام 1960 م وبحضور ممثلي الصومال الإيطالي والبريطاني، تم الإعلان عن استقلال الإقليمين وقيام دولة الصومال، إلا أن فكرة إعادة تحقيق وحدة الصومال كانت وما زالت عنصراً محورياً في السياسة الداخلية والخارجية لدولة الصومال، حيث كانت هذه السياسة تدعو إلى توحيد جميع الصوماليين وضم الأقاليم التي يسكنونها في كينيا وإثيوبيا وجيبوتي إلى الدولة الصومالية، إنطلاقاً من حقيقة أن الصوماليين ينتمون إلى مجموعة عرقية واحدة، وتربطهم وحدة اللغة والدين والثقافة والتقاليد، غير أن هذه السياسة أدت في الأخير إلى تفتت الدولة المركزية للصومال بعد هزيمتها من قبل إثيوبيا في حرب الأوجادين وجلبت لها المآسي.⁽³⁾ لقد تعاقبت على الصومال بعد استقلاله عدة حكومات كان آخرها حكومة الجنرال محمد سياد بري التي إستمرت من عام 1969 م وحتى عام

(1) عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج3، مصدر سابق ذكره، ص670.

(2) المصدر السابق، ص670-680.

(3) المصدر السابق، ص675-679، وانظر أيضاً، د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص114-115.

1991م وشهدت في أيامها الأخيرة حروباً أهلية إنهارت بسببها حكومة سياد بري، لتنتهار بعدها الدولة المركزية في الصومال، ليدخل الصومال في أتون حرب طاحنة لم تستثن أي جزء منه لتأتي على أسس الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وكل مظاهر الدولة.⁽¹⁾

إن عجز الصوماليين عن تأسيس دولتهم المركزية، وتقاعس بعض القوى الإقليمية والدولية عن مساعدتهم في ذلك، إضافة إلى تدخل قوى خارجية لإذكاء جذوة الصراع الصومالي، سيزيد من حدة الفوضى وسيهدد أمن المنطقة برمتها، لأنه لا يمكن فصل الاستقرار في الصومال عن بقية أجزاء محيطه الإقليمي.

2- الآثار الأمنية والاقتصادية على اليمن والسودان جراء تفكك الدولة الصومالية:

أ- الآثار الأمنية والاقتصادية على اليمن نتيجة لتفكك الدولة المركزية في الصومال:

إن تدفق موجات اللاجئين الصوماليين الفارين من أتون الحرب المشتعلة في بلادهم إلى الشواطئ اليمنية الواسعة، عبر منافذ التسلل المتعددة على البحرين الأحمر والعربي، وذلك بحكم التقارب الجغرافي بين اليمن ودول القرن الأفريقي الذي فرض نفسه فرضاً على اليمن، باعتباره جزءاً لا يتجزأ من إقليم القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.⁽²⁾ تُجمع الكثير من الدراسات على أن أعداد هؤلاء اللاجئين يفوق المليون، وهذا العدد الكبير من اللاجئين الصوماليين أضاف عبئاً اقتصادياً وأمناً واجتماعياً وصحياً على اليمن المثقل بالأعباء الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والتنموية.⁽³⁾ لأن هؤلاء اللاجئين بحاجة ماسة لمساعدة اقتصادية وصحية رغم وجود منظمات تساعد في هذا المجال، إلا أن هذا الرقم الكبير من اللاجئين يبذل كل المساعدات، إضافة إلى أنه بحاجة إلى تنظيم ورعاية اقتصادية وصحية، أضف إلى ذلك أن جُل هذا العدد غير ملتزم بالإقامة في مخيمات اللجوء التي أقامتها اليمن في بعض المناطق، مما حدا بأعداد كبيرة منهم إلى الانتشار في عموم المدن والقرى اليمنية، فزاحموا أبناء

(1) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 115-116.

(2) اليمن والشاركة القرن أفريقية، المحور الرابع: العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية، التقرير الاستراتيجي- اليمن 2002-2003م، صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، سلسلة تقارير وبحوث رقم (3)، ط1، 2003م، ص 220-224.

(3) ما هو الحل لقضية الصوماليين المتواجدين في اليمن، مندييات اليمن أعلى، شبكة الإنترنت، الموقع:

<http://www.the-yemen.com/vb/t24489.htm1>

وانظر أيضاً، وزارة حقوق الإنسان تدرس مشكلة تدفق اللاجئين إلى اليمن، المؤتمر، الموقع:

<http://www.almotamar.net/news/28893.htm>

اليمن في كثير من مسالك الحياة، وضيقوا عليهم هامش السعي وراء لقمة العيش، وهذا وسّع من الفجوة الاقتصادية، وأضعف الوضع الاقتصادي اليمني المترهل، أضف إلى ذلك أن جزءاً من هؤلاء اللاجئين المنتشرين في عموم مناطق اليمن لديهم أمراض مزمنة ومعدية، وعلاجهم يشكل ضغطاً على المستشفيات اليمنية، واحتكاكهم بالجمهور اليمني يساعد على انتشار هذه الأمراض الخطرة، وهذا حتماً يضيف عبئاً أمنياً واقتصادياً على اليمن.⁽¹⁾ كما أن هذه الأعداد الكبيرة من اللاجئين الصوماليين لديهم عادات وتقاليد تختلف عما هو في اليمن، وهذا الأمر سيشكل خطراً على النسيج الاجتماعي اليمني، بالإضافة إلى أن البعض من هؤلاء اللاجئين مغامرون بحكم ظروفهم الصعبة، من ثم فهم ينخرطون في أعمال تضر بالمنظومة الأمنية لليمن، مما يؤزم الوضع الأمني المأزوم بقضايا شتى.⁽²⁾ اللاجئين الصوماليون في اليمن يزيد عددهم بشكل مستمر وهذا يشكل خطراً على أوضاع اليمن الاقتصادية والأمنية والاجتماعية والصحية والتنمية حاضراً ومستقبلاً، وإن من دواعي الضرورة القصوى أن تقوم السلطات في اليمن- وبالتعاون مع المجتمع الدولي- بوضع حلول لهذه المشكلة.

ب- الآثار الأمنية والاقتصادية على السودان بسبب تفكك الدولة المركزية في الصومال:

الموقع الجغرافي للسودان في شرق أفريقيا وضمن إقليم القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، جعل من السودان ملجأً للاجئين الصوماليين الفارين من رحى الحرب الطاحنة في بلادهم، متخذين منه مقاماً أو ممراً للعبور إلى أصقاع المعمورة لطلب الرزق.⁽³⁾

إن أعداد اللاجئين الصوماليين في السودان متواضعة مقارنة بأعدادهم في اليمن ويرجع ذلك للأسباب التالية:

- صغر الشواطئ السودانية مقارنة بالشواطئ اليمنية الواسعة.

(1) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 295-303.

(2) خالد جيلان، هجرة اللاجئين الأفارقة وأثرهم على اليمن، التغيير نت، شبكة الانترنت، ص 1-4، الموقع: <http://www.al-tagheer.com/news7395.htm1>

(3) اللاجئين في السودان، أرض الأحلام، شبكة الانترنت، ص 1-5، الموقع: <http://muuseahmed.maktoobblog.com>

- بُعد جمهورية السودان إلى حدٍ ما عن نقطة الصراع الصومالي مقارنة بقرب الجمهورية اليمنية المواجهة لساحة الصراع الصومالي.

- أوضاع السودان الداخلية التي تشهد حروباً وصراعات تُنفر اللاجئين، بخلاف اليمن الذي يُعتبر عنصر جذب لأسباب كثيرة.

- صعوبة الوصول إلى الشواطئ السودانية أو حتى البر السوداني، الذي يكلف الكثير من المال والجهد، مقارنةً بسهولة الوصول لليمن في كل الأحوال.

- تفضيل اليمن من قبل عصابات تهريب اللاجئين بحكم قربهِ وكثرة نقاط التسلل، مقارنة بما يمكن أن يواجهوه من صعوبات في حال أن اختاروا السودان.⁽¹⁾ ورغم هذه الأسباب وغيرها، إلا أن هناك عدداً لا بأس به من اللاجئين الصوماليين في السودان، وهذا يؤثر على التعليم والاقتصاد والأمن. إن الطلاب الصوماليين الذين يدرسون في الجامعات السودانية يشكلون عبئاً على السودان من حيث تقديم التسهيلات، إضافة إلى أن جُل المتخرجين منهم يفضلون المكوث في السودان إلى جانب المجموعات اللاجئة الأخرى، والبعض منهم يغادرون السودان إلى أصقاع المعمورة، وهذا يرجع لظروف بلادهم الصعبة.⁽²⁾ إن وجود هؤلاء اللاجئين الصوماليين في السودان، ومشاركة البعض منهم في أمور مخلة بالأمن، ومزاحمتهم للسودانيين في سوق العمل المحدود، ودخول مجموعات منهم على خط الصراع السوداني - السوداني في بعض الأحيان، أضاف للسودان أعباءً أمنية واقتصادية إلى جانب أعبائه الجمة التي يئن من وطأتها.⁽³⁾

3- إفرازات القضية الصومالية إقليمياً ودولياً:

تفكك الدولة المركزية في الصومال له إفرازات على المستويين الإقليمي والدولي، أهمها الآتي:

أ - اللجوء: إثر انهيار الدولة في الصومال واشتداد الصراع، نزح بعض الصوماليين داخل بلادهم باتجاه الحدود مع الدول المجاورة، كما إتجهت

(1) المصدر السابق، ص 1-5. وانظر أيضاً، أ. د. عبد الوهاب الأفندي، اليمن والسودان: حالة مقارنة في فشل الدولة واصطناع الهوية، خير الرأي، سودانيل، شبكة الإنترنت، ص 1-3، الموقع:

<http://www.Sudanile.com/index.php?option=com-content&view=article&id=1003:2>

(2) اللاجئين في السودان، أرض الأحلام، شبكة الإنترنت ص 1-5، الموقع:

<http://muuseahmed.maktoobblog.com>

(3) المصدر السابق، ص 1-5.

أعداد كبيرة منهم إلى اللجوء في دول الجوار الجغرافي، سواء بالإقامة فيها أو اتخاذها ممراً للوصول إلى مناطق الرخاء الاقتصادي في المحيط الإقليمي، أو إلى أصقاع المعمورة لطلب الأمن والعيش الكريم الذي حُرِّموا منه في بلادهم. وقد ألقت هذه الظاهرة بظلالها على دول الجوار الجغرافي، وتجاوزت في مدى تأثيرها الحدود الإقليمية لتصبح هماً إنسانياً يُوِّرق العالم الحُر.⁽¹⁾

ب - التهريب: إن انهيار الدولة المركزية في الصومال أوجد فراغاً نشأت في ظله ظواهر عدة، كأمراء الحروب ومليشياتهم المسلحة، والبطالة، ووفرة السلاح والعصابات، وهذه جميعها جعلت من الصومال أرضاً خصبةً للمهربين المحترفين، الذين يهربون كافة السلع المباحة منها والممنوعة، داخل الصومال ونحو دول الجوار الجغرافي ومنها إلى دول العالم. إن عمليات التهريب في المباح والممنوع أضرت باقتصاديات دول القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، مما حتم عليها التعاون بصورة ثنائية أو جماعية لمحاربة هذه الظاهرة.⁽²⁾

ج - الإرهاب: إن ساحة الصومال المفتوحة أمام السلع والأفراد، أصبحت إلى حدٍ ما ملجأً لبعض الجماعات الإرهابية، وذلك بحكم موقعها الجغرافي وظروفها الأمنية، وطبيعة الصراع، الذي جعل من الساحة الصومالية أرضاً خصبةً لوجود مثل هذه الجماعات. وهذا الخطر حتم على دول المنطقة والعالم أجمع التعاون لمحاربة هذه الظاهرة وتجفيف منابعها.⁽³⁾

د - القرصنة: إن حالة الضعف والإخفاق التي تسيطر على الدولة الصومالية نتيجة الحرب الأهلية المستمرة منذ سقوط نظام الرئيس سياد بري عام 1991م، قد ساهمت في تحول عمليات القرصنة وإتساعها قبالة السواحل الصومالية، لتشمل خليج عدن، والبحرين الأحمر، والعربي وحتى في عرض المحيط الهندي، وبداية عمليات القرصنة كانت تقوم بها مجموعات بسيطة ذات أهداف محدودة، كمنع عمليات الصيد الجائرة قبالة سواحل الصومال، والعمل على حفظ ثروات الصومال السمكية والبحرية من النهب، ومنع قيام

(1) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 341-344.

(2) أنور قاسم الخضري، جمهورية الصومال في القرن الأفريقي وأثرها على الأمن في إقليم البحر الأحمر، في كتاب المحاكم الإسلامية في الصومال متى وكيف ظهرت، تأليف عبد الرحمن بن سعيد البريهي وآخرون، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ط1، 2007م، ص 77-136.

(3) المصدر السابق، ص 137-143. وانظر أيضاً، د. أحمد محمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي ودور اليمن في بناء السلام (قراءة في التطورات الراهنة في القرن الأفريقي والحالة الصومالية)، صنعاء: منشورات أحمد الأصبحي، ط1، 2007م، ص 157-167.

بعض الشركات برمي النفايات على السواحل الصومالية، وبعد أن أُخترِقت هذه المجموعات البسيطة تحولت إلى عصابات إجرامية منظمة تهدف إلى الربح، ولكل مجموعة من هذه المجموعات أسبابها الخاصة التي دفعتها لامتھان القرصنة.¹

إن عمليات القرصنة في المحصلة النهائية ألحقت أضراراً فادحة بحركة التجارة الدولية في المنطقة، الممتدة من جنوب البحر الأحمر، مروراً بخليج عدن والبحر العربي، وحتى المحيط الهندي، بالإضافة إلى الأضرار التي لحقت بالأمن القومي لدول هذه المنطقة.⁽²⁾ وإن اليمن والسودان باعتبارهما من دول هذه المنطقة قد تضررا جراء هذه الأنشطة التي تتعارض مع القانون الدولي ومبادئ السيادة الوطنية، ومما زاد من حجم هذه الأضرار دخول لاعبين جدد إلى الساحة، مثل الجماعات الإرهابية، والجماعات الخارجية على القانون، فضلاً عن توظيف مشكلة القرصنة في إطار الصراع الدولي. مما حدا بدول الجوار الجغرافي للتعاون بصورة ثنائية أو جماعية لمحاربة هذه الظاهرة، وطلب العون من المجتمع الدولي للقضاء على ظاهرة القرصنة ومعالجة أسبابها.⁽³⁾

ثالثاً- مدى التأثير الإريتري والوضع في الصومال على العلاقات اليمنية - السودانية:

إن انتھاج إريتريا سياسة عدائية بعد استقلالها تجاه كلٍّ من اليمن والسودان، اللذين قدما الدعم لثورتها وكانا سابقين في الاعتراف باستقلالها عن إثيوبيا، لم يكن ذلك العداء إلا تنفيذاً لرغبات إقليمية ودولية تضرر العداء لكل ما هو عربي وإسلامي، تقاطعت هذه الرغبات مع أطماع إريتريا في أن يكون لها دور في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، وهي في ذلك تتطلع إلى أن تلعب هذا الدور، الذي يظهرها كقوة ذات تأثير يُعتمد عليها في تنفيذ سياسات أجنبية تعهّد النظام الإريتري في فترة تقرير المصير أن يعمل على خدمتها، مقابل حصوله على الدعم التنموي والعسكري، الذي هو بحاجة ماسة إليه لتعميد وجوده في مرحلة ما بعد الاستقلال.⁽⁴⁾ وفعلاً بعد استقلال إريتريا

(1) د. أحمد محمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي،...، مصدر سابق ذكره، ص156-167. وانظر أيضاً، نائلة شرف، ظاهرة القرصنة الصومالية في خليج عدن والمحيط الهندي الجذور والتقنيات والآفاق، في كتاب القرصنة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي (التهديد والاستجابة)، تحرير محمد سيف حيدر، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، 2010م، ص11-27.

(2) خالد أحمد الرماح، القرصنة الصومالية كتهديد للأمن القومي اليمني: المظاهر والأبعاد، في كتاب القرصنة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي (التهديد والاستجابة)، تحرير محمد سيف حيدر، مصدر سابق ذكره، ص94-96.

(3) المصدر السابق، ص77-96.

(4) أ. د. إجلال رأفت، إريتريا المستقلة والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية،

بفترة قصيرة، واستتباب الأمر لنظام أسياي أفورقي الحاكم في إريتريا، افتعل مشكلة الحدود البحرية مع اليمن، وذلك باحتلاله لجزيرة حنيش اليمنية، إلا أن السياسة اليمنية قادت هذه القضية نحو التحكيم الذي جاء مؤكداً للحق اليمني في هذه الجزيرة وما حولها من جزر، وتم أيضاً ترسيم الحدود البحرية بين الجانبين، إلا أن الجانب الإريتري مازال يفتعل المشاكل حول حقوق الصيد التقليدي مع اليمن، حيث يقوم الجانب الإريتري بالاعتداء على الصيادين اليمنيين، ويصادر قواربهم.⁽¹⁾ وهذه التصرفات الإريتريّة التي تنكرت للدعم اليمني لها من بداية انطلاقة ثورتها وحتى استقلالها، أبقّت على عنصر الريبة والتوجس من النظام الإريتري رغم تحسن العلاقات في الفترة الأخيرة.⁽²⁾ كما عمل النظام الإريتري على افتعال المشاكل مع السودان، ودعم الحركات الاستقلالية في الجنوب، والمعارضة الشمالية التي تسعى إلى إسقاط حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد في السودان، وفي نفس الوقت حرّض أبناء شرق السودان على التمرد والمطالبة بالاستقلال. ومع تحسن العلاقات أو إتجاهها نحو التهدئة، إلا أن الجانب السوداني مازالت تساوره الشكوك حول هذا التحسن في العلاقات مع إريتريا، الذي جاء بعد حربها مع إثيوبيا ومناكفاتها مع جيبوتي والعالم الخارجي، وليس استجابة لمصالح الجانبين وعملاً بحسن الجوار.⁽³⁾ إن هذه التصرفات العدائية الإريتريّة تجاه كلّ من اليمن والسودان جعلتهما يتحالفان معاً على المستويين الثنائي والإقليمي لمواجهة الخطر الإريتري، فالتحالف على المستوى الثنائي جاء في صورة إتفاق وتفاهم القيادتين السياسيتين في كلّ من اليمن والسودان على محاولة تطويق النظام الإريتري والحد من طموحاته غير المشروعة، والسعي إلى حفظ أمن وسلامة المنطقة، وقد أثمر هذا التفاهم ميلاد تجمع صنعاء للتعاون.⁽⁴⁾ أما على المستوى الإقليمي فكان التنسيق من خلال توحيد المواقف تجاه أمن وسلامة المنطقة، وإظهار النظام الإريتري على حقيقته العدوانية، سواء من خلال تجمع صنعاء للتعاون، أو في اجتماعات الجامعة العربية، أو في غيرها من

العدد (180)، فبراير 1994م، ص 94-97.

(1) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 216-218.

(2) المصدر السابق، ص 327.

(3) أ. د. إجلال رأفت (منسق حوار)، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (218)، إبريل 1997م، ص 78.

(4) السفير الدكتور / علي عبد القوي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون، مصدر سابق ذكره، ص 11-14.

المحافل الإقليمية التي لليمن أو السودان حضور فيها.⁽¹⁾ أما بالنسبة للوضع في الصومال- والذي أفرز اللجوء والتهريب والإرهاب وأخيراً القرصنة- فقد حتم على الجانبين اليمني والسوداني التعاون معاً في صورة ثنائية من خلال تقديم المساعدات، واحتضان الأعداد الكبيرة من اللاجئين الصوماليين، رغم محدودية إمكانياتهما وقدراتهما، والتنسيق معاً لدعم المصالحة الصومالية بكل السبل.⁽²⁾ أما تعاونهما في الإطار الجماعي فكان من خلال تجمع صنعاء للتعاون، أو من خلال بعض التكتلات الإقليمية التي لليمن والسودان أو لأحدهما حضور فيها لدعم المصالحة الصومالية.⁽³⁾

سعى اليمن والسودان- على المستوى الثنائي أو الجماعي- من أجل إحلال السلام والأمن في الصومال، انطلاقاً من رؤية موحدة لواقع المنطقة مفادها أن وجود صومال موحد وقوي، سيساهم في صنع الأمن والسلام في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وهذا سيضع حداً لكل إفرزات القضية الصومالية وتداعياتها على المستويين الإقليمي والدولي.

إن العلاقات اليمنية - السودانية المرتبطة بروابط التاريخ والجغرافيا والتقارب العرقي والثقافي والديني منذ الأزل، شهدت تطورات في مجالات عدة، عززت من تلك الروابط خلال فترة الممتدة من عام 1990م وحتى الوقت الراهن.

وفي اعتقاد المؤلف أن التطور الذي حدث في مسار العلاقات اليمنية - السودانية يرجع إلى مجموعة من الأسباب الإقليمية التي دفعت بالعلاقات بين البلدين إلى التعاون الثنائي والجماعي، ومن هذه الأسباب الآتي:

1. وجود دولة إريتريا كمحرك إقليمي يغرد خارج السرب، بما تمثله من سياسات عدائية تجاه كل من اليمن والسودان، حيث إنها شرعت في تنفيذ رغبات إقليمية ودولية ذات بعد إستراتيجي تتجاوز في مداها المشاغبات الإريتريّة لجوارها الإقليمي.

(1) عبد السلام محمد، الدورة الرابعة لتجمع صنعاء تناقش قضايا المنطقة والأوضاع الدولية والإقليمية، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، شبكة الإنترنت، ص1، الموقع:

<http://www.yemen-nic.info/news/details.php?ID=8234>

(2) المصدر السابق، ص1.

(3) التعاون الثنائي والجماعي السوداني- اليمني حول قضايا المنطقة، وزارة المالية والاقتصاد الوطني السوداني، ص11، شبكة الإنترنت، الموقع:

<http://www.mof.gov.sd/arabic/releationships.htm>

2. وجود إسرائيل على الخط، كلاعب إقليمي له تأثير في توجيه الفعل الإريتري تجاه جواره الجغرافي.
3. التحالف الإريتري - الإسرائيلي المتطلع إلى السيطرة على منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، وهذا يتعارض مع الإستراتيجية المشتركة لليمن والسودان، التي تسعى إلى إستتباب الأمن والسلم في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، لما لها من تأثيرات أمنية واقتصادية على أمنهما القومي.
4. إن تصرفات النظام الإريتري العدائية تجاه اليمن والسودان، وذلك من خلال احتلاله لجزيرة حنيش اليمنية، وزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر، أو من خلال دعمه لحركات التمرد الثورية الاستقلالية في السودان، والذي سيخل بالأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، وهذه التصرفات الإريتريّة المخلة بالأمن والسلم في المنطقة، ستكون مبرراً لوجود قوات أجنبية بحجة حفظ الأمن، وهذا سيضعف من سيادة كلٍّ من اليمن والسودان على المدى المنظور والبعيد، لذا سعى البلدان إلى إيجاد تحالف إقليمي يضمهما وحلفاءهما في المنطقة، فكانت ولادة تجمع صنعاء للتعاون، الذي يضم اليمن، والسودان، وإثيوبيا، والصومال.
5. إن الصراع الصومالي - الصومالي المدفوع إقليمياً ودولياً، أفرز اللجوء، والتهريب، والإرهاب، والقرصنة، وغيرها في المنطقة، وهذه أدت إلى التأثير الأمني والاقتصادي وحتى الصحي والثقافي والسياسي في كلٍّ من اليمن والسودان، مما دفعهما إلى التعاون معاً لإيجاد حلٍّ لهذا الصراع المتفاقم.
6. الوجود العسكري الأجنبي في بعض دول المنطقة، كالوجود الفرنسي والأمريكي في جيبوتي، أو الوجود الأمريكي والإسرائيلي في إريتريا.
7. الوجود الإسرائيلي في بعض جزر إريتريا، وذلك من خلال استئجارها كقواعد عسكرية متقدمة لضرب المنظومة العربية أو أي تعاون عربي مستقبلي.
8. النزاع الحدودي بين إريتريا وإثيوبيا، الذي عبّل بالتضامن الإقليمي لاحتواء الأطماع الإريتريّة.

9. وجود الجماعات الإرهابية في الصومال والدعومة من إريتريا، التي تسعى إلى مدّ نفوذها إلى اليمن وإثيوبيا والسودان، والسيطرة على المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، والذي سيؤدي إلى الفوضى في المنطقة، وهذا سيؤثر على الأمن القومي لليمن والسودان.

10. النزاعات الحدودية بين دول منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر والصراعات الداخلية، حتمت على اليمن والسودان التعاون بصورة ثنائية وجماعية، والسعي لتطوير التعاون الثنائي في إطار تجمع صنعاء للتعاون.⁽¹⁾

يعتقد المؤلف أن لهذه الأسباب تأثيراً ما على الأمن القومي والإقليمي لكل من اليمن والسودان، مما دفعهما للعمل في الإطارين الثنائي والجماعي، من أجل حفظ أمن وسلامة منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر والذي سينعكس عليهما إيجاباً أو سلباً.

(1) عارف عبد القادر عبده سعيد، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقي 1990-1999م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002م، ص 149-189.

وانظر أيضاً، موسى مؤول، موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (أفريقيا)، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2007م، ص 77-105. وانظر أيضاً، د. أمين إسبر، أفريقيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ط1، 1985م، ص 39-57.

المطلب الثاني

المحدد الدولي

ونقصد هنا بالمحدد الدولي مدى تأثير القوى العظمى على أنماط وتفاعلات العلاقات اليمنية - السودانية خلال فترة من عام 1990م وحتى الوقت الراهن، وسنركز على الولايات المتحدة الأمريكية كأبرز تلك القوى وأعظمها تأثيراً على تلك الأنماط والتفاعلات.

أولاً- العلاقات اليمنية - الأمريكية:

تمثل العلاقات اليمنية - الأمريكية ركناً أساسياً في علاقات اليمن الخارجية مع دول العالم، وذلك بسبب الوضع القيادي وسياسة الهيمنة التي تتبناها الولايات المتحدة الأمريكية تجاه العالم، وتُعد وحدة شمال اليمن وجنوب اليمن في 22 مايو 1990م، إحدى نتائج التحول في النظام الدولي الجديد، كما أنها كانت أهم متغير إقليمي حدث في الجزيرة العربية ذات الحساسية الإستراتيجية والاقتصادية الشديدة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، بحكم مصالحها الموجودة في هذه المنطقة.⁽¹⁾ وبقيام الجمهورية اليمنية - بخلاف ما كان قبل 22 مايو 1990م - أصبح لليمن إطلالة واسعة على البحرين العربي والأحمر، ومساحة شاسعة وثقل سكاني وقدرات وإمكانات أكبر إلى حد ما، هذه جميعها أعطت اليمن أهمية في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وزادت من الأهمية الإستراتيجية لليمن شبه ثبات الاستقرار السياسي إلى درجة ما، وهو ما يضمن سيطرة أفضل على مضيق باب المندب، كما أن إكتشاف الثروات النفطية والمعدنية، وفتح الأسواق أمام التجارة الحرة، والعمل بنظام السوق، إضافة إلى الموقع الإستراتيجي الهام، وضمان اليمن لحرية وأمن الملاحة في مضيق باب المندب، وتقديم التسهيلات لمرور السفن، كل ذلك زاد من وزن اليمن في إطار الإستراتيجية الأمريكية.⁽²⁾ إلا أن أحداثاً كحرب الخليج الثانية، التي إتخذ اليمن فيها موقفاً مؤيداً لنظام صدام حسين ورفضاً لوجود قوات أجنبية في المنطقة بغرض إخراج قوات الاحتلال العراقي من الكويت، والذي فُسر خليجياً

(1) حمود منصر، العلاقات اليمنية - الأمريكية، محور في ندوة اليمن والعالم، مصدر سابق ذكره، ص230.

(2) مجيب الرحمن أحمد عبيد، العلاقات اليمنية - الأمريكية، في كتاب اليمن والدول الكبرى، تحرير نصر طه مصطفى، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، الجزء الأول، ط1، 2003م، ص36.

وأمرلياً على أنه خُذلان لدولة الكويت وباقي دول الخليج، ووقوفاً صريحاً إلى جانب نظام صدام حسين المعتدي، وهذا الموقف اليمني المؤيد لنظام صدام حسين المحتل لدولة الكويت جعل اليمن يدفع ثمناً باهظاً في مسار علاقته بدول الخليج الداعمة له اقتصادياً، وكذا الولايات المتحدة الأمريكية التي تطابق تفسيرها للموقف اليمني مع دول الخليج، في أن اليمن يقف مع العدوان والاحتلال العراقي لدولة الكويت المستقلة والعضو في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية والإقليمية الأخرى، وأنه أيضاً وقوف ضد الرغبة الأمريكية في الدفاع عن مصالحها في المنطقة، وضد قرارات الشرعية الدولية الرامية لوقف العدوان وتحقيق الاستقرار في المنطقة، كل تلك الحثثيات أفضت إلى توتر في العلاقات اليمنية - الأمريكية، ونتج عنها تقلص المساعدات الأمريكية لليمن، حيث هبطت المساعدات الاقتصادية إلى أدنى مستوياتها خلال النصف الأول من التسعينيات، وبلغت في المتوسط ثلاثة ملايين دولار أمريكي سنوياً للفترة من 1991م وحتى 1994م.⁽¹⁾ ونتيجة لذلك فقد بحث الرئيس اليمني علي عبد الله صالح عن بديل آخر فكان التوجه إلى روسيا وبعض الدول الأوروبية وخصوصاً فرنسا، في محاولة للتخفيف من وطأة الضغوط الأمريكية، إلا أنه توصل إلى نتيجة - بعد إجراء عملية المفاضلة - مفادها أن روسيا وفرنسا لم ترقيا بعد إلى مستوى القطب المنافس والكابح للدور الأمريكي عالمياً، وأن عليه إعادة تقويم علاقته مع واشنطن، وإتخاذ مجموعة من الخطوات والإجراءات الكفيلة بتحريك المياه الراكدة في العلاقات اليمنية - الأمريكية.⁽²⁾ وكانت من ضمن الشروط الأمريكية لحلحلة العلاقات مع اليمن المشاركة في المؤتمرات الدولية، وبالفعل فقد إستجابت اليمن للرغبات الأمريكية، وشاركت في المؤتمر الاقتصادي الذي انعقد في العاصمة المغربية، إضافة إلى أنها شاركت في المؤتمرات الدولية الأخرى، مثل مؤتمر عمان في أكتوبر 1995م، ومؤتمر شرم الشيخ في مارس 1996م، لمكافحة الإرهاب، ومؤتمر الدوحة الاقتصادي عام 1997م، وكل هذه التفاعلات كانت بهدف استرضاء الولايات المتحدة الأمريكية وكسب ودها والدفع بالعلاقات معها إلى الأمام، وقد أكد على ذلك الرئيس اليمني علي عبدالله صالح لقناة الجزيرة بقوله "إن حضور اليمن لمؤتمر الدوحة الاقتصادي هو إكرام لقطر كدولة شقيقة كانت معنا في كل المواقف، وكذلك إرضاء للولايات المتحدة الأمريكية".

(1) المصدر السابق، ص 49.

(2) نبيل علي الرزاق، مصدر سابق ذكره، ص 55.

(1) وكان من نتائج ذلك تحريك مسار العلاقات، وإبداء الجانب الأمريكي استعداده لدعم اليمن اقتصادياً، حيث صرح رئيس الوزراء عبدالقادر باجمال أن الولايات المتحدة الأمريكية تدعم اليمن بشكل كبير في المجال الاقتصادي وخصوصاً في تخفيف المديونية، عندما دعمت اليمن لدى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وكانت النتيجة هي تخفيض الدين بحوالي 7.2 مليارات دولار أمريكي.⁽²⁾ ويُعتبر العام 2000م، انعطافاً حقيقياً في تاريخ العلاقات الثنائية، وذلك عندما قام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة استرضائية إلى الولايات المتحدة الأمريكية في 31 مارس 2000م، وهذا يؤكد كما قال رئيس الوزراء عبدالقادر باجمال "أن العقلية الأمريكية عقلية نفعية وبراجماتية، وإذا تعاملت معهم بوضوح واحترمت قوانينك ودستورك فإنهم يحترمونك".⁽³⁾

كما لا يمكن إنكار أن الولايات المتحدة الأمريكية قد وقفت إلى جانب شمال اليمن إبان حرب صيف 1994م نكاية بنظام حكم الحزب الاشتراكي اليمني التابع للاتحاد السوفيتي والمختطف للسلطة في جنوب اليمن حينها، وقد فسر اليمن هذا الموقف بعاطفة وأعتبره دعماً أمريكياً له في وجه تيار الاستقلال أو فك الارتباط الجارف في جنوب اليمن، بخلاف بعض المواقف الإقليمية التي كانت داعمة لجنوب اليمن وترى أن الشعب في جنوب اليمن في طريقه نحو التحرر من قيود سلطة الحزب الاشتراكي اليمني المسيطرة عليه في تلك الفترة، وكيفما كانت دوافع هذه المواقف الأمريكية فهي تُحسب إيجابياً لصالح العلاقات الثنائية اليمنية - الأمريكية، التي تأثرت أيضاً ببعض الأحداث الأخرى خلال هذه فترة، كحادثة المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في ميناء عدن عام 2000م، التي اختلف فيها الجانبان حيال أساليب التحقيق وتسمية الأطراف التي تقف وراءها، وكذا وجود أعداد كبيرة من القوات الأمريكية في عدن للمساعدة في هذا التحقيق.⁽⁴⁾ إلا أن أحداث الحادي عشر من سبتمبر

(1) مهيبوب حسن ردمان، مصدر سابق ذكره، ص 92.

(2) محمد علي، الاتحاد الأوروبي الواقع والآفاق: اليمن والاتحاد الأوروبي، الأهرام الرقمي، شبكة الإنترنت، الموقع: <http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Seria/=219941&eid=712> وانظر أيضاً، إجمالي المنح المالية المقدمة لليمن سنوياً، السباق السياسي، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، شبكة الإنترنت، الموقع: <http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=20>

(3) أسامة غالب، حوار مع رئيس الوزراء السابق عبد القادر عبد الرحمن باجمال، صحيفة الناس، العدد (164)، 2003/9/22، ص 3.

(4) محمد احمد الدعيس، العلاقات اليمنية - الأمريكية، اليمني الأمريكي، شبكة الإنترنت، ص 1-2، الموقع: <http://www.yemeniamerican.com/show.php?nid=277>

عام 2001م- التي شهدتها الولايات المتحدة الأمريكية استنكرتها الجمهورية اليمنية كباقي دول العالم- دفعت بالعلاقات إلى درجة ما من التطور، وتحديداً في مجال التعاون العسكري والأمني، بغرض مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه، وهذا زاد من الدعم الأمريكي لجهود التنمية في اليمن.⁽¹⁾ إلا أن حادثة صواريخ سكود المشتراة من كوريا الشمالية وتُرت العلاقات بين البلدين التي ما لبثت أن عادت إلى مجال التعاون بعد الحادثة الإرهابية التي تعرضت لها ناقلة النفط الفرنسية ليمبورغ في ميناء المكلا بمحافظة حضرموت في 5 أكتوبر 2002م، والتي دفعت بالطرفين إلى التعاون معاً لأجل تضافر الجهود الدولية لمحاربة آفة الإرهاب.⁽²⁾

لقد مرت العلاقات اليمنية - الأمريكية بمراحل تشكُّل وتعمُّق المصالح المشتركة بدرجات متفاوتة، وكانت العلاقات بين البلدين- وما زالت- جيدة عموماً رغم فترات الشد والجذب التي مرت بها.⁽³⁾ وإن الاهتمام الأمريكي باليمن ينطلق من الموقع الجيوستراتيجي لليمن الذي يقع في منطقة تقاطع الممرات المائية الدولية، ومجاورته لأهم مصادر النفط في الجزيرة والخليج، وكذا بواذر النهج الديمقراطي الناشئ ببطء في اليمن، مقارنةً بجواره الإقليمي المقفر ديمقراطياً، إضافة إلى أن اليمن قد أصبح شريكاً مهماً في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب في الإقليم.⁽⁴⁾ ومن هنا فقد شهدت السنوات الأخيرة نشاطاً ملحوظاً في الدفع الإيجابي بالعلاقات الثنائية نحو التعاون تحت دوافع أمنية وعسكرية للقضاء على ظاهرة الإرهاب وتجفيف منابعها.

ثانياً- العلاقات السودانية - الأمريكية:

إن الانقلاب العسكري في 30 يونيو 1989م بقيادة الجنرال عمر حسن أحمد البشير، الذي جاء بحكومة الإنقاذ الوطني ذات التوجه الإسلامي المتشدد، كان بمثابة انعطاف للعلاقات السودانية - الأمريكية نحو الاصطدام المباشر، بدلاً من حالة الشد والجذب التي كانت السمة لتلك العلاقات، منذ مرحلة ما بعد الاستقلال إلى ما قبل حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد غير

(1) المصدر السابق، ص2.

(2) تأطير العلاقات اليمنية - الأمريكية ، مكتب وزارة الخارجية والمغتربين - ساحل حضرموت، شبكة الإنترنت، ص1، الموقع: <http://Sahel.foreign-hadramaut.info/view/139.aspx>

(3) المصدر السابق، ص2.

(4) المصدر السابق، ص3-1.

المتوافقة مع المصالح الأمريكية في شرق أفريقيا، لذا اعتُبر نظام الإنقاذ الحاكم في السودان- منذ عام 1989م وحتى الآن- بمثابة مؤشر سلبي في نظر الولايات المتحدة الأمريكية، لأنه جاء ثمره انقلاب عسكري على حكومة الصادق المهدي المنتخبة، فعمدت الولايات المتحدة إلى إيقاف المساعدات الاقتصادية والأمنية للسودان بحجة الانقلاب العسكري على الحكومة المدنية.⁽¹⁾

وفي حقيقة الأمر كان هذا التصرف الأمريكي منطلقاً من قراءة متأنية لوقائع الأحداث في السودان، ولمضامين الخطاب السياسي لحكومة الإنقاذ العسكرية الجديدة، التي كانت تنطوي مضامين خطابها على تبني أحكام الشريعة الإسلامية كمحور رئيسي للعمل السياسي، بمعنى انطلاق النظام السوداني في سياسته من رؤية إسلامية متشددة، مما جعل الإدارة الأمريكية تقف موقف المعارض والناقد والضاغط لحكومة السودان، وهذا بدوره دفع قادة النظام الجديد في السودان إلى التأكيد- وبشكل مستمر- على الخيارات المتبناة برغم كل الضغوط. فالرئيس السوداني عمر البشير يكرر دائماً قوله ”إن بلاده لن تتخلى عن مشروعها الإسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات، وإن أحكام الشريعة الإسلامية مطبقة في السودان، وإن الحكومة لن تتخلى عن مشروعها الحضاري الإسلامي مهما كانت الضغوط والتهديدات السياسية والاقتصادية التي تتعرض لها من قبل قوى دولية وإقليمية“.⁽²⁾ كما أن الرئيس السوداني عمر حسن البشير قد حمّل الولايات المتحدة الأمريكية- ودولاً أخرى وبعض العناصر المحلية- مسئولية ما يعانيه السودان من مشكلات، وتحديدًا مشكلة جنوب السودان، ويؤكد الرئيس السوداني هذا بقوله ”إن قوى لا ترغب في تحقيق السلام، منها أمريكا وبريطانيا والكيان الصهيوني، إضافة إلى قوى إقليمية أخرى وعناصر عميلة في الداخل. وإن كل مشاكل السودان تأتي من الدول التي تسير في الفلك الأمريكي“.⁽³⁾

إن حقيقة الموقف الأمريكي من حكومة الإنقاذ في السودان، ينطلق من مجموعة مآخذ أمريكية على حكومة الإنقاذ الحاكمة في السودان، وهذه المآخذ تضع حكومة الإنقاذ في خانة الحكومات المعادية للسياسة الأمريكية، وتُصنّف ضمن

(1) د. عبد السلام إبراهيم بغدادلي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (1989-1995م)، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (206)، إبريل 1996م، ص41.

(2) المصدر السابق، ص41-42.

(3) المصدر السابق، ص42.

الحكومات الإرهابية التي ينبغي التعامل معها بحزم وقوة، تمهيداً لتقويضها وإسقاطها، ومن هذه المآخذ الأمريكية على حكومة السودان الآتي:

1. اتهام حكومة الإنقاذ السودانية بالإرهاب ورعايته وإيواء قيادات وعناصر إرهابية، وذلك من خلال إيواء مجموعات إرهابية وفصائل فلسطينية مسلحة، وإقامة معسكرات لتدريب مقاتلين من جنسيات مختلفة، ودعم العمليات المسلحة ضد الدول المجاورة وغير المجاورة.

2. اتهام حكومة الولايات المتحدة الأمريكية لحكومة الإنقاذ بانتهاك حقوق الإنسان، وخصوصاً سكان الجنوب ودارفور، ومسيحيي النوبة الذين يقطنون شمال السودان.

3. اتهام حكومة الإنقاذ بسوء الإغاثة في الجنوب.

4. ارتباط حكومة الإنقاذ بصدّاقة مع حكومات وتنظيمات معادية للولايات المتحدة.

5. اتهام حكومة الإنقاذ السودانية بالتحرش، والعمل على إسقاط الحكومات الصديقة للولايات المتحدة في المنطقة العربية.

6. اتهام حكومة الإنقاذ السودانية بأنها حكومة غير منتخبة، بمعنى أنها حكومة عسكرية انقلابية جاءت إلى السلطة على إثر انقلاب عسكري على حكومة الصادق المهدي المنتخبة.⁽¹⁾

وفي مقابل هذه المآخذ الأمريكية على حكومة السودان، والعمل مع المجموعة الغربية للضغط على حكومة السودان، والسعي لإسقاطها وإجهاض مشروعها الإسلامي، اتجهت حكومة الإنقاذ السودانية إلى التمسك بمشروعها الإسلامي المتشدد، ومقاومة الضغوط الأمريكية والغربية، والقيام بعقد تحالفات مع دول أخرى تختلف مع الولايات المتحدة والمنظومة الغربية في التوجهات، كروسيا والصين اللتين لهما استثمارات كبيرة في السودان، وتحديداً في مجالي النفط

(1) المصدر السابق، ص 42-48. انظر أيضاً، د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، الحملة الإمبريالية الكبرى على السودان: الأهداف والدلالات، مجلة الف باء، بغداد: دار الف باء للطباعة والنشر، العدد (1050)، أكتوبر 1993م، ص 12-14. وانظر أيضاً، د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (1989-1995م)، في كتاب الوطن العربي في السياسة الأمريكية من تأليف عبد الإله بلقزيز وآخرون، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (22)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004م، ص 88-97.

والغاز.⁽¹⁾ وهذا التعتن السوداني والإصرار على التوجه الإسلامي المتشدد، إضافة إلى الدفع بالاستثمارات النفطية للصين وبعض الشركات الماليزية والروسية، زاد من حفيظة الولايات المتحدة على السودان، فلم تكتف بتوجيه الاتهامات وتسجيل المآخذ، فقد شرعت في تنفيذ بعض الإجراءات التي يُستشف منها اتخاذ الولايات المتحدة موقفاً معادياً لحكومة الإنقاذ الوطني السودانية، كخطوة على طريق إسقاطها بالتعاون مع حلفائها الغربيين والإقليميين وداخل السودان ذاته،⁽²⁾ ومن هذه الأفعال المعادية على سبيل الذكر لا الحصر الآتي:

1. فرض عقوبات اقتصادية بهدف الضغط على حكومة الإنقاذ.
2. التدخل المباشر وغير المباشر في الشؤون الداخلية السودانية، سواء في الجنوب، أو دارفور، أو في شرق السودان، أو حتى في دعم المعارضة في شمال السودان.
3. إثارة حق تقرير المصير بالنسبة إلى الجنوب والنوبه ودارفور، وما تسميه الولايات المتحدة بالمناطق المهمشة في السودان، وهذا الموضوع يتضمن، تلميحاً أو تصريحاً، إثارة موضوع استقلال الجنوب. الذي بدأت إرهاباته تظهر للعيان بعد إتفاق نيفاشا بين حكومة السودان والمعارضة الجنوبية ذات التوجه الاستقلالي.
4. الضغط على بعض المنظمات والمؤسسات الدولية، بقصد التضييق على فرص المشاركة السودانية في نشاطاتها الوظيفية.
5. دعم الحركات المتمردة عسكرياً ومادياً وبمساعدة دول الجوار الإقليمي، سواء في الجنوب أو دارفور أو الشرق.
6. القيام بالعمل العسكري المباشر، كالذي حدث عام 1996م، عندما قامت الولايات المتحدة الأمريكية بقصف مصنع الشفاء للأدوية، بحجة أنه مصنع للأسلحة الكيماوية تابع لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، حيث أثبتت الأيام أنه مجرد مصنع دواء ترجع ملكيته لحكومة السودان.⁽³⁾

(1) واشنطن تراقب نفوذي الصين وروسيا في السودان، الجزيرة نت، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.aljazeera.net/portal/templates/postings/pocket pc Detailed Page. aspx? print pa - 1/2/2011>

(2) السر والعلانية في العلاقات السودانية - الأمريكية، تقرير واشنطن في تقرير أوج، شبكة الإنترنت، الموقع: <http://www.taqrir.org/printarticle.cfm?id=58>

(3) د. عبد السلام إبراهيم بغدادي، السياسة الأمريكية تجاه السودان (1989-1995م)، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق ذكره، ص 48-50. وانظر أيضاً، د. لام أكول، الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة أفريقية)، ترجمة: إسماعيل آدم وبشرى آدم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط 1، 2009م، ص 288-300. وانظر أيضاً، د. مصطفى عثمان إسماعيل،

إن العلاقات السودانية - الأمريكية منذ قيام حكومة الإنقاذ الوطني السوداني عام 1989م، اتسمت بالعدوانية والاصطدام، على الرغم من سعي حكومة الإنقاذ إلى التقارب مع الولايات المتحدة، إلا أن الولايات المتحدة لديها رغبة من التوجهات الإسلامية المتشددة لحكومة الإنقاذ، فهي ترى فيها نظاماً سياسياً مغايراً لأهدافها ومصالحها في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.⁽¹⁾ وإن سعي حكومة الإنقاذ للتقارب مع الولايات المتحدة، لن يتأتى إلا من خلال الاستجابة للمطالب الأمريكية، والتعاون في تحقيق مصالحها الإستراتيجية على المدى البعيد، انطلاقاً من كون السودان جزءاً من المنطقتين العربية والأفريقية، فالغاية النهائية لعلاقات الولايات المتحدة مع السودان هي مصالحها في السودان ذاته والمنطقة، وتأمين هذه المصالح على المدى البعيد، لأن علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع أي دولة لا تقوم إلا على المصالح والمصالح فقط.⁽²⁾

ثالثاً: انعكاس السياسة الخارجية الأمريكية على مسار العلاقات اليمنية - السودانية:

إن الدور المحوري للولايات المتحدة الأمريكية على الساحة الدولية، جعل منها لاعباً أساسياً في التأثير على مسار العلاقات بين دول العالم في الوقت الحاضر.⁽³⁾ فهي تعمل على تشجيع بعض دول العالم على التقارب مع مثيلاتها، ساعيةً من وراء ذلك لضمان مصالحها أو لوجود مصالح إستراتيجية ترنو لها في المستقبل المنظور أو البعيد، وعلى النقيض من ذلك فهي تعمل جاهدة على تشجيع دول حليفة لها أو دول تسعى إلى التحالف معها، وكسب ودها، على تجميد أو قطع علاقاتها مع دول أو أنظمة حاكمة تعتبرها حجر عثرة أمام مصالحها الإستراتيجية، وهي ترى أن التقارب مع دول أو أنظمة تعتبرها معادية وتريد إحكام الطوق عليها ومن ثم احتوائها، سوف يقوض مصالحها القائمة في منطقة ما من العالم أو أنه سوف يهدد مصالحها مستقبلاً.⁽⁴⁾

قضايا أفريقية معاصرة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2008م، ص50-19. وانظر أيضاً، محمود عبدالحاميد الكفري، دول محور الشر الإرهابية (أمريكا- بريطانيا- إسرائيل)، بيروت: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003م، ص65-66.

(1) تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2002م، ص60-68.

(2) منصور خالد، العوامل الخارجية في الصراع السوداني، ترجمة: منار الشوربجي، السياسة الدولية، السنة (24)، العدد (91)، يناير 1988م، ص107-108.

(3) نعم تشومسكي، الهيمنة أم البقاء (السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم)، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2004م، ص26-19.

(4) نعم تشومسكي، طموحات إمبريالية، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2006م، ص9-57.

وكون الجمهورية اليمنية دولة نامية تسعى إلى التحالف مع الولايات المتحدة الأمريكية وكسب ودها، بغرض الحصول على منافع مادية أو معنوية، فقد انتهجت الولايات المتحدة الأمريكية مع الجمهورية اليمنية أسلوب الترغيب والترهيب، للتأثير على صانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية، لتجميد العلاقات أو قطعها إذا أمكن مع حكومة الإنقاذ في السودان، التي لوحظ أن علاقات الجمهورية اليمنية معها شهدت نمواً مطرداً بعد عام 1990م، يُستدل على ذلك من خلال تصاعد الزيارات الرسمية، وحجم التبادل التجاري بين البلدين، الذي يشير إلى النمو في العلاقات بينهما، الأمر الذي قد يشكل قلقاً لدى الولايات المتحدة الأمريكية التي لديها مآخذ على نظام الإنقاذ الحاكم في السودان، حيث تعتبره نظاماً مارقاً يدعم الإرهاب، ويسعى إلى تقويض المصالح الأمريكية في المنطقة، لذا عملت على تطويقها سعياً إلى إسقاطه عبر عدة أساليب، منها حث دول الجوار الإقليمي للسودان- التي تسعى إلى التحالف مع أمريكا أو كسب ودها- على تجميد علاقاتها مع نظام الإنقاذ إلى أدنى مستوياتها أو قطع العلاقات.⁽¹⁾ وفعلاً رضخت الجمهورية اليمنية إلى المطالب الأمريكية وجمدت علاقاتها السياسية والتجارية إلى أدنى مستوياتها مع نظام الإنقاذ السوداني، سعياً لإرضاء الولايات المتحدة الأمريكية، حيث شهدت الفترة من عام 1996م وحتى عام 2001م انحساراً للعلاقات بين البلدين، وما يؤكد هذا الانحسار في العلاقات بين اليمن والسودان هو التوقف شبه التام للزيارات الرسمية، وتعطيل انعقاد اللجنة العليا بين البلدين لأكثر من دورة خلال هذه الفترة، وكذا توقف توقيع البروتوكولات، وتعطيل العمل في المشاريع المنفذة بين الطرفين.⁽²⁾ ومن خلال مراجعة البروتوكولات والمشاريع المتوقفة بين الطرفين، وكذا التأجيل المتكرر للجنة العليا بين البلدين، لوحظ أن سبب التعطيل أو المماطلة كان الجانب اليمني الذي استجاب للمطالب الأمريكية، بخلاف ما كان يقوم به الجانب السوداني من إلحاح على انعقاد اللجنة العليا وكذا تنفيذ المشاريع المتوقفة.⁽³⁾ إلا أن هذا لا يعني أن العلاقات بين البلدين قد توقفت

(1) ديفيد هولي، سياسة إدارة الرئيس كلينتون تجاه السودان - المهزلة الكبرى (1993-2000م)، ترجمة: ليلى مجذوب عابدين، الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ط1، 2002م، ص1-4.

(2) سفارة جمهورية السودان بصنعاء، ملف حول العلاقات الحكومية الرسمية بين اليمن والسودان في الوقت الحاضر، وثيقة غير منشورة، 2007م، ص10-11.

(3) المصدر السابق، ص12-15، وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف عن العلاقات اليمنية - السودانية صادر من سفارة اليمن في الخرطوم بتاريخ 2007/5/17م، وثيقة غير منشورة، رقم 4364، بتاريخ 2007/5/29م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2007م، ص6-8.

تماماً أو قُطعت، بل استمر التواصل ولكن في أدنى مستوياته، حيث ازداد النشاط التجاري على المستوى الشعبي، لوجود تواصل بين شعبي البلدين لم يتوقف حتى في أصعب الظروف، فقد أقدمت الشركات الخاصة اليمنية على الاستثمار في السودان في عدة مجالات منها الاتصالات والنفط، إن هذا الجهد الشعبي كان غطاءً للفتور الرسمي الذي استجاب للضغوط الأمريكية، وكان أيضاً دافعاً لإعادة تفعيل العلاقات الرسمية وتنفيذ بعض المشاريع المعطلة بعد عام 1999م، عندما خُففت العقوبات الأمريكية على السودان بعد إقصاء جناح الترابي المتطرف من حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد، والإتجاه نحو مشروع السلام الشامل في السودان.⁽¹⁾

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان من 2000م وحتى 2007م، وثيقة غير منشورة، رقم 4602، بتاريخ 16/9/2007م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2007م، ص 1-8. وانظر أيضاً، المستشار نصر الدين التجاني أحمد عثمان، المستشار بالسفارة السودانية بصنعاء، مقابلة شخصية مع الباحث، ج2، صنعاء: السفارة السودانية، مكتب المستشار، الخميس 15/3/2007م، الساعة 12:45 – 1:30 ظهراً.

الفصل الثالث

مسار العلاقات اليمنية - السودانية

المبحث الأول

القضايا الداخلية

سيتم في هذا المبحث دراسة بعض القضايا الداخلية التي كان لها تأثير مباشر على طبيعة العلاقات اليمنية - السودانية، وأهم هذه القضايا هي الوحدة اليمنية، وحرب صيف 1994م، والتحول والصراعات الداخلية في السودان.

المطلب الأول

الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن

تُعتبر الوحدة بين شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) وجنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) ثالث إنجاز وحدوي عربي في شبه الجزيرة العربية خلال العقود الستة الماضية، كما أنها تمثل أحد التطورات السياسية في العالم العربي بشكل عام والجزيرة العربية بشكل خاص.⁽¹⁾

وحدثت الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن في 22 مايو 1990م، في ظل متغيرات محلية وإقليمية ودولية ساهمت إلى حد ما في التعجيل بحدوثها، حيث أصبحت الجمهورية اليمنية تحتل المركز الأول في شبه الجزيرة العربية من الناحية السكانية، والثاني من الناحية الجغرافية بعد المملكة العربية السعودية، فضلاً عن تضاعف إمكانياتها في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية، مما جعلها تحظى باهتمام إقليمي ودولي.⁽²⁾ كما جاءت الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن في ظل متغيرات دولية عميقة، أهمها انهيار الإتحاد السوفيتي، وتوسع النفوذ الأمريكي، وتبدل الأحلاف والولاءات الدولية،⁽³⁾

(1) محمد بن إبراهيم بن محمد الحلوه، الجديد في الوحدة اليمنية: دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد رقم (17)، العدد رقم (67)، أكتوبر 1992م، ص 73.

(2) قائد محمد عقّان، مصدر سابق ذكره، ص 52.

(3) عبد الله صالح، اليمن صراع الوحدة والانفصال، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (117)، يوليو 1994م، ص 179. وانظر أيضاً، أمين الغيش، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن 1990-2000م، رسالة ماجستير غير منشورة (مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم

حيث استفادت السلطان الشموليتان الدكتاتوريتان الحاكمتان في شمال اليمن بقيادة الرئيس اليمني علي عبدالله صالح وفي جنوب اليمن بقيادة الحزب الاشتراكي اليمني من حالة التفكك والبناء الجديد للعلاقات الدولية في إنجاز الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن دون تخطيط إستراتيجي، والرجوع قبل كل شيء للإرادة الشعبية في البلدين بعمل استفتاء شعبي في شمال اليمن وجنوب اليمن على هكذا خطوة مصيرية، ترتب على حدوثها صراعات مريعة حدثت وما زالت، ويعلم الله وحده ما ستؤول إليه الأوضاع مستقبلاً.

وتعتبر الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن نقطة التحول الرئيسية في السياسة الخارجية اليمنية، ومن أكثر العوامل تأثيراً في توجهاتها على المستوى الإقليمي والدولي، حيث أدت إلى تعديل في طبيعة السياسة الخارجية اليمنية، وفتحت آفاقاً جديدة لعلاقات اليمن الخارجية، إلا أنها في نفس الوقت أفرزت عدة قيود وضغوط على صانع القرار في السياسة الخارجية اليمنية.⁽¹⁾

إن هذه التطورات على الساحة اليمنية، التي سبقتها تطورات مماثلة على الساحة السودانية، تمثلت في إنقلاب حركة الإنقاذ السودانية، التي حدثت في 30 يونيو 1989م، جاءت بنظام عسكري إسلامي متشدد ذي تعاطف مع الجوار العربي والإسلامي، وهذا كان واضحاً في موقف السودان من وحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، حيث كان السودان من أوائل الدول التي باركت الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، حيث زار الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير اليمن في الفترة من 18-19/8/1990م، وبارك للقيادة السياسية والشعب في الجمهورية اليمنية بالوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، وتم في هذه الزيارة تناول أبرز التطورات الجارية في المنطقة، وسُبل التعاون بين البلدين الذين لهما هموم وتطلعات مشتركة.⁽²⁾ وقد شهدت الفترة من بعد عام 1990م- أي بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن وقيام الجمهورية اليمنية- تبادل الزيارات على مختلف المستويات، تجسداً للتعاون المشترك بين اليمن والسودان، حيث بدأت العلاقات اليمنية - السودانية تتطور

(السياسية)، تونس: جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2000م، ص 67-71. وانظر أيضاً، د. حسن أبو طالب، الوحدة اليمنية (دراسة في عمليات التحول من التشطير إلى الوحدة)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1994م، ص 318-334.

(1) نجيب علي عبد الله الغرباني، مصدر سابق ذكره، ص 126-128.

(2) سفير دكتور/ صلاح علي أحمد العنسي، العلاقات اليمنية - السودانية تحتل أولوية وجدانية لدى الشعبين، الحديق، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.alhadag.com/interviews1.php?id=942>

على أكثر من صعيد. ومن الواضح أن الوحدة شمال اليمن وجنوب اليمن مثلت محطة اهتمام لدى صانع القرار في السودان، ويتضح ذلك من خلال لقاءات المسؤولين السودانيين مع نظرائهم اليمنيين وتصريحاتهم الرسمية، حتى أن الرئيس عمر حسن أحمد البشير كان قد صرح بقوله "لقد جاءت هذه الخطوة المباركة متزامنة مع الجهود المبذولة من كل الساهرين على مصلحة الأمة العربية والإسلامية، والساعين لوحدها ووقوفها صفاً واحداً في وجه أعدائها المتربسين بها".⁽¹⁾

ومن خلال استقراء المواقف السودانية، يُرجَّح أن وجهة نظر صانع القرار السوداني كانت تميل إلى تبني تصور ينطلق من مبادئ القومية العربية المشتركة بين شعبي اليمن والسودان، والروابط الوثيقة للعقيدة الإسلامية، لذا تُعتبر الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن من وجهة النظر السودانية عنصر استقرار في إقليم البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، إضافة إلى الجزيرة والخليج، وهي مصلحة مباشرة لدول الإقليم عامة من وجهة نظر حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد، ويُفهم ذلك من التصريحات الرسمية السودانية على مختلف المستويات، لذا فقد شهدت العلاقات اليمنية - السودانية تطوراً ملحوظاً في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية والأمنية وغيرها، وهذا مؤشر على الدعم السوداني للوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، والتعاون مع الجمهورية اليمنية كدولة شقيقة ذات ثقل إستراتيجي وسكاني في منطقة جنوب البحر الأحمر.⁽²⁾

كما أن سفارة الجمهورية اليمنية في الخرطوم كان لها دورٌ هامٌ في تنشيط وتفعيل أوجه العلاقات الثنائية، من خلال تشجيعها صانع القرار اليمني للانفتاح على السودان الشقيق، كالترويج للاستثمار في السودان في مجالات الزراعة والنفط والتجارة والصناعة وغيرها، والعمل على زيادة التبادل التجاري بين البلدين⁽³⁾

(1) رؤساء وملوك قالوا عن الوحدة اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية، الجمهورية اليمنية، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.yemen-nic.net/contents/politics/detail.php?ID=10635&print=y>

(2) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 337-340.

(3) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير حول نشاط وأوضاع البعثة الدبلوماسية اليمنية بالخرطوم خلال النصف السنوي الأول من عام 2005م، تقرير غير منشور، رقم 3440، بتاريخ 25/8/2005م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2005م، ص 12-17.

لقد ازداد التعاون اليمني السوداني بعد عام 1990م لأسباب عدة منها:

1. أصبح تعامل جمهورية السودان مع الجمهورية اليمنية أسهل، بخلاف ما كان عليه في السابق، حيث كان هناك شمال اليمن وجنوب اليمن بسياسات وتوجهات مختلفة.
2. ظروف البلدين كانت متقاربة بعد عام 1990م، كان في السودان ثورة الإنقاذ في 1989م، وفي الجمهورية اليمنية هناك الوحدة التي حدثت بين شمال اليمن وجنوب اليمن، هذه الظروف المتقاربة ساعدت على التقارب بين القيادتين الذي انعكس على العلاقات الثنائية إيجابياً ودفع بها نحو التعاون.
3. الوضع الداخلي في البلدين كان متشابهاً إلى حد ما، الأمر الذي دفع بهما إلى التعاون إقليمياً ودولياً.
4. السياسات الإقليمية والدولية العدائية تجاه كل من اليمن والسودان، وتحديداً بعد حرب الخليج الثانية، على إثر موقفهما المؤيد لنظام صدام حسين الذي أقدم على غزو واحتلال دولة الكويت، مما دفعهما إلى التعاون في المحافل الإقليمية والدولية.⁽¹⁾

ونتيجة لهذه الأسباب وغيرها، شهدت العلاقات اليمنية - السودانية مزيداً من النمو والتطور في كثير من المجالات، حيث بلغت أوجها بالإتفاق على إنشاء تجمع صنعاء للتعاون عام 2002م، ليكون بمثابة رابطة تجمعهما مع دول أخرى في إقليم جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بغرض إحداث تعاون أوسع يتخطى حدود الثنائية.

ومن الواضح أن قيادتي البلدين قد أدركتا بعد حرب الخليج الثانية العزلة التي فرضت عليهما إثر موقفهما المؤيد لنظام صدام حسين الذي احتل دولة الكويت، ووجود إريتريا كدولة تشكل خطراً على أمنهما القومي، وسلامة أراضيها، والتي أقدمت على احتلال أرخبيل حنيش اليمني، ودعمت قوات التمرد الثورية الجنوبية، والمعارضة الشمالية، وحرضت سكان الشرق في السودان، هذه المتغيرات عززت درجة التعاون بين اليمن والسودان، ليرتقي هذا التعاون من الثنائية إلى العمل الجماعي مع دول الجوار ذات الهموم المشتركة.⁽²⁾

(1) عبد الجبار سعد، اليمن والسودان شعبان وقضية، الجمهور نت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.aljumor.net/portal/print.php?id=2115>

وانظر أيضاً، الأبعاد الثقافية والإنسانية في العلاقات اليمنية - السودانية، موقع صحيفة 14 أكتوبر على شبكة الإنترنت، الموقع:

<http://www.14October.com/print.aspx?newsid=2>

(2) د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي ...، مصدر سابق ذكره، ص 67-69.

المطلب الثاني

حرب صيف 1994م

أولاً- الأبعاد الإقليمية والدولية:

أخذت حرب صيف 1994م أبعاداً إقليمية ودولية، فمنذ المراحل الأولى للحرب- وما قبلها- كان هناك صراع كامن بين النظامين الديكتاتوريين النقيضين في كلٍّ من شمال اليمن وجنوب اليمن اللذين صادرا إرادة الشعبين في شمال اليمن وجنوب اليمن وحققا الوحدة الارتجالية في وثيقة من صفحتين ونصف دون إعمال التخطيط الإستراتيجي المعمق، وقبل كل شيء كان يجب عليهما الرجوع إلى الشعبين في شمال اليمن وجنوب اليمن كلٌّ على حده، بعمل استفتاء شعبي في البلدين وأخذ رأي الشعب في شمال اليمن ورأي الشعب في جنوب اليمن حول هكذا خطوة مصيرية، أثرت وستؤثر على حياة الشعبين حاضراً ومستقبلاً، ووفق هذا كانت هناك توقعات تشير إلى حتمية انفجار هذا الصراع الكامن في أي لحظة بين هذين النظامين الديكتاتوريين اللذين صادرا إرادة شعبيهما، بالإضافة إلى أن هناك تدخل وتحريض خارجي لإشعال الفتنة بين شركاء الوحدة الوحيدين والحصريين، المؤتمر الشعبي العام، والحزب الاشتراكي اليمني، حيث وجدت بعض القوى الإقليمية فرصتها لتحقيق جزء من مصالحها في تصاعد الخلافات السياسية بين الرئيس اليمني علي عبدالله صالح رئيس المؤتمر الشعبي العام، ونائبه علي سالم البيض رئيس الحزب الاشتراكي اليمني، الذي عوّل كثيراً على الدعم الخارجي- وخصوصاً الخليجي- لتحقيق أهدافه في استعادة دولة جنوب اليمن التي قدمها لنظام الرئيس اليمني علي عبدالله صالح المدعوم من نظام البعث العراقي بقيادة صدام حسين الذي تسبب في إشعال ثلاثة حروب في منطقة الخليج العربي، وكذا نظام الإنقاذ الإسلامي المتشدد بقيادة عمر حسن البشير، بالإضافة إلى الدعم الكبير من دولة قطر التي على خلاف دائم مع منظومتها الخليجية. كما أن حرب صيف 1994م أضافت مصدراً جديداً للتوتر بين الجمهورية اليمنية وجيرانها الخليجيين، الذين كان لهم محاولة لعب دور ما لدعم جنوب اليمن في السعي إلى تدويل ملف حرب صيف 1994م، من منطلق أن المنطق والواقع يشير إلى أن التراضي

هو الأساس الذي قامت عليه دولة الوحدة، وأنه لا يمكن قبول فكرة يتم فرضها بالقوة.⁽¹⁾

وقد أشارت بعض المصادر اليمنية إلى أن التحريض الخليجي أخذ عدة اتجاهات، حيث نجح في إقناع نائب الرئيس علي سالم البيض- آنذاك- بسرعة اتخاذ قرار فك ارتباط جنوب اليمن عن الوحدة مع شمال اليمن حتى يتم الاعتراف بدولة جنوب اليمن، لأنه السبيل الوحيد لتدويل الأزمة وإخراجها خارج حدود شمال اليمن،⁽²⁾ بالإضافة إلى ذلك فإن القوى الإقليمية سعت إلى إقناع بعض الحكومات الحليفة لها بالاعتراف باستقلال جنوب اليمن، وقدمت للاستقلاليين معدات وأسلحة عسكرية، كان من ضمنها طائرات ميغ 29، وميراج، وهذه التدخلات دفعت الحكومة اليمنية لاتهام السعودية، والكويت، والإمارات، بالضلوع في تأجيج الأزمة والحرب، وأن هذا الموقف ما هو إلا تصفية حسابات تعود لأسباب متراكمة في العلاقات الثنائية والمواقف العدائية وغير المحسوبة سلفاً للجمهورية اليمنية تجاه جوارها الإقليمي، كموقفها المؤيد لنظام صدام حسين الذي أقدم على غزو واحتلال دولة الكويت.⁽³⁾

إن موقف اليمن المؤيد لنظام صدام حسين والرافض للتدخل الأجنبي في المنطقة إبان حرب الخليج الثانية، انطلق من أن الصراع صراع عربي ويجب أن يُحل عربياً، هذا الموقف كان متطابقاً مع موقف السودان المؤيد بدوره لنظام صدام حسين والرافض لأي تدخل أجنبي في المنطقة، لذا فقد دفع كلٌّ من اليمن والسودان ضريبة هذا الموقف، بالحصار السياسي والاقتصادي، وتأجيج الصراعات الداخلية الموجودة أصلاً في السودان واليمن، بفعل السياسات القمعية وإرهاب الدولة والتهميش المتعمد وسياسات الإقصاء الممنهجة ومصادرة الهويات والحقوق والحريات، فكانت حرب صيف 1994م نتيجةً حتميةً للكم

(1) السفير الدكتور / علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل، سلسلة كتب الثوابت، الكتاب العاشر، صنعاء: سلسلة تصدر عن مجلة ثوابت اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، ط1، 1997م، ص178-285. وانظر أيضاً، نبيل علي الرزاق، مصدر سابق ذكره، ص73-74. وانظر أيضاً، خالد ناجي خمّاش حبيش، السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1990-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2006م، ص257-263.

(2) رياض نجيب الريس، رياح السموم، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1993م، ص339.

(3) رياض نجيب الريس، رياح الجنوب، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1998م، ص271-286. وانظر أيضاً، أحمد محمد عبد الملك الهياجم، التشكيلات الوزارية في الجمهورية اليمنية (1990-2005م)، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2007م، ص36-46.

الهائل من الأخطاء الفادحة التي أرتكبها نظام شمال اليمن تجاه جنوب اليمن، وأختتمها بإشغال فتيل الحرب هروباً إلى الأمام من استحقاقات لا مفر منها عاجلاً أو آجلاً.⁽¹⁾

بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية فإنها- ومن منطلق مصالحها- لم تكن في موقع مؤيد للاستقلال جنوب اليمن، ولم تكن لها مصالح ضاغطة لتعمل على إيقاف الحرب، كما أن القوى الإقليمية التي عوّل عليها الاستقلاليون، لم يكن لديها القدرة على إحداث تغيير كبير في المواقف الأمريكية، ويرجع ذلك إلى الأسباب التالية:

1. كانت لدى الولايات الأمريكية إستراتيجية جاهزة لمواجهة المتغيرات الدولية المتسارعة وأهمها إنهاء الإتحاد السوفيتي، ولذلك سعت لتصفية النظم السياسية التي كانت موالية للكتلة الشيوعية، ويُعتبر النظام في جنوب اليمن من تلك النظم التي يجب أن تختفي لأن المصلحة الأمريكية تتطلب ذلك.

2. إن المصالح الأمريكية في اليمن كانت قد تنامت مع بداية التسعينيات، حيث توجد أكثر من عشرين شركة أمريكية حصلت على إمتيازات نفطية في اليمن.

3. الاستقرار في اليمن مهم بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية ومصالحها في المنطقة، وإن عدم الاستقرار سوف ينعكس بالسلب على أمن البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، ومنطقة الجزيرة والخليج برمتها، وقد قدم نظام علي عبد الله صالح نفسه للإدارة الأمريكية باعتباره الراعي الوحيد للمصالح الأمريكية في اليمن، والقادر إلى حد ما على المساهمة في حفظ أمن المنطقة.

4. كانت وجهة نظر الولايات المتحدة الأمريكية إلى حد ما ترى أن إعلان استقلال جنوب اليمن يعني إطالة أمد الحرب ومضاعفة معاناة المدنيين.

5. قيام دولة الوحدة على أساس من التعددية الحزبية ولو في صورة شكلية، وهذا يتسق مع وجهة النظر الأمريكية ورؤيتها للنظام الدولي الجديد.

(1) رياض نجيب الريس، رياح الجنوب، مصدر سابق ذكره، ص255-271. وانظر أيضاً، نصر طه مصطفى، هموم آخر القرن (اليمن والتحولات السياسية الكبرى)، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 2004م، ص31-50. وانظر أيضاً، د. عدنان ياسين غالب القطري، تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (84)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010م، ص105-115.

6. اليمن سوق كبيرة في المستقبل، باعتباره أكبر تجمع سكاني في جنوب الجزيرة العربية، لذا فهو يحتاج إلى مشاريع اقتصادية جمة، مما يجعله مجالاً خصباً للشركات الأمريكية.⁽¹⁾

ثانياً- الموقف السوداني من حرب صيف 1994م:

شهدت العلاقات اليمنية - السودانية تطورات هامة بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن وقيام الجمهورية اليمنية، ويمكن إرجاع هذه التطورات للأسباب التالية:

1. سعي البلدين لتحقيق مزيد من التفاهم المشترك فيما بينهما.
2. اتفاق البلدين على تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية لبلديهما.
3. الإرث التاريخي والجوار الجغرافي وصلات القرى وروابط العقيدة الإسلامية بين شعبي البلدين.
4. العلاقات الوثيقة بين قيادتي البلدين.
5. دافع القومية العربية والعقيدة الإسلامية.
6. دافع الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي والجزيرة والخليج.
7. المصير المشترك، حيث ينظر البلدان إلى أن أي استقلال لأي جزء من ترابهما الوطني سيكون سابقة خطيرة لتشجيع ذوي المطالب الاستقلالية لدى أحدهما في الاقتداء بهذه السابقة، لذا نجدهما يتحفظان بشدة تجاه مثل هكذا مطالب.⁽²⁾

(1) نصر طه مصطفى، هموم آخر القرن (اليمن والتحولت السياسية الكبرى)، مصدر سابق ذكره، ص 13-30. وانظر أيضاً، عبد الجليل محمد حسين كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، القاهرة: مطابع دار الهندسة، ط1، 2003م، ص 213. وانظر أيضاً، د. عبد الرحمن محمد حمود الوجيه، انفصال جزء من إقليم الدولة (دراسة في إطار القانون الدولي والفقه الإسلامي)، صنعاء: جامعة صنعاء، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء لعام 2005م، الكتاب الثقافي رقم (7)، تعهد بطابعته مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر، ط1، 2005م، ص 465-477. وانظر أيضاً، عارف عبد القادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص 87-91. وانظر أيضاً، د. عدنان المقطري، مصدر سابق ذكره، ص 108-109.

(2) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص 105-122. وانظر أيضاً، نصر طه مصطفى، هموم آخر القرن (اليمن والتحولت السياسية الكبرى)، مصدر سابق ذكره، ص 157-169.

إن موقف السودان بقيادة حكومة الإنقاذ تجاه محاولة فك ارتباط الجنوب عن اليمن بعد الوحدة، كان معارضاً لاستقلال جنوب اليمن ومؤيداً بشدة لشمال اليمن في حربها على جنوب اليمن عام 1994م، ويُستشف ذلك من خلال المواقف والتصريحات للمسؤولين السودانيين على اختلاف مستوياتهم، فعلى مستوى القيادة السودانية- ممثلة بالرئيس السوداني عمر حسن البشير- كان داعماً وبقوة لشمال اليمن في حربها على جنوب اليمن، حيث أجرى اتصالاً هاتفياً بالرئيس اليمني علي عبدالله صالح أثناء الحرب، وأزره وأكد على ضرورة وحدة اليمن،⁽¹⁾ كما أن النائب الأول لرئيس الجمهورية السودانية الزبير محمد صالح زار اليمن في الفترة من 12/12/1994-23/20م، وقد شكلت هذه الزيارة دفعة جديدة بإتجاه تطوير وتعميق العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث كانت هذه الزيارة من ضمن الزيارات رفيعة المستوى والبارزة خلال عام 1994م، الذي لم يشهد سوى أربع زيارات رفيعة المستوى زارت اليمن، اثنتان منهما لرئيس إريتريا أسياي أفورقي، وزيارة لنائب رئيس جمهورية العراق طه ياسين رمضان، إضافة إلى زيارة نائب الرئيس السوداني الزبير محمد صالح، التي تم خلالها الإتفاق بين البلدين على رفع مستوى اللجنة الوزارية المشتركة إلى لجنة عليا.⁽²⁾

ثالثاً- ترسيم الحدود بين اليمن وكل من سلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية:

كانت الحدود- وما زالت- مصدراً للنزاع بين الدول، إلا أن بعض الدول حاولت التقريب بين وجهات النظر، والعمل على حل مشاكل الحدود مع الجوار، لتكون مصدراً للتعاون والتكامل الاقتصادي لا مصدراً للنزاع،⁽³⁾ وهذا ما سعت إليه الجمهورية اليمنية عند حل النزاع الحدودي مع كل من عُمان والسعودية، حيث دخلت مع عُمان في مفاوضات، أسفرت عن ترسيم الحدود بينهما، وتوجت بزيارة السلطان قابوس إلى صنعاء في شهر أكتوبر عام 1993م، وتم التوقيع النهائي على إتفاقية ترسيم الحدود، التي أودعت نسخة منها لدى الجامعة العربية، وأخرى لدى الأمم المتحدة.⁽⁴⁾ أما بالنسبة لترسيم الحدود مع السعودية فقد اقتنع الطرفان اليمني والسعودي بعد حرب الخليج الثانية، أنه

(1) صحيفة الثورة اليمنية، صنعاء: مؤسسة الثورة للصحافة والنشر، العدد (10832)، 9/7/1994م، ص1.

(2) عبد الرحمن مشرح و إبراهيم المزعقي، مصدر سابق ذكره، ص361-364.

(3) عبد القادر رزيق المخادمي، نزاعات الحدود العربية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004م، ص38.

(4) د. ناظم عبد الواحد الجاسور، إشكالية الحدود في الوطن العربي، عُمان : دار مجدلوي للنشر والتوزيع، ط1، 2001م، ص99-100.

لا سبيل لحل الخلافات الحدودية إلا عبر مبدأ التفاوض، وقد إتفق الطرفان على تشكيل لجان مشتركة لأجل وضع حل نهائي لمشكلة الحدود، وقد أفضت هذه المفاوضات إلى التوقيع على الإتفاقية المشتركة لإنهاء أزمة الحدود بين البلدين في جدة في 12/6/2000م، لتضع حداً لنزاع استمر 66 عاماً، وقد عهد إلى إحدى الشركات الدولية استكمال المسح النهائي ورسم الحدود النهائية بين البلدين، وقد أكملت عملها وتم التوقيع النهائي على إتفاقية الحدود، وأودعت نسخة منها لدى الجامعة العربية وأخرى لدى الأمم المتحدة.⁽¹⁾

قد كانت جمهورية السودان داعمة للجمهورية اليمنية في حل نزاعها الحدودي مع عُمان والسعودية. وكانت من أوائل الدول التي باركت هذا الإتفاق، واعتبرته نموذجاً يحتذى به لحل النزاعات الحدودية العربية - العربية.

رابعاً- النزاع اليمني الإريتري حول أرخبيل حنيش وزقري:

أقدمت دولة إريتريا على احتلال جزيرة حنيش الكبرى اليمنية في 16/12/1995م، وقد أسفر هذا العدوان على الجزيرة عن مصرع ثلاثة من أفراد الحامية العسكرية اليمنية، التي كانت موجودة في الجزيرة، وتم احتجاز من بقي من أفراد الحامية، وقد استنكر الجانب اليمني هذا العدوان الإريتري على جزيرة حنيش الكبرى، وبعد اتصالات تم الإتفاق على عقد اجتماع لحل الأزمة عبر وساطة من جهات شقيقة وصديقة، إلا أن إريتريا أقدمت في 10/9/1996م على احتلال جزيرة حنيش الصغرى، وقد أصيب الجانب اليمني بالدهشة والإرباك من هذا التحرك الإريتري الجديد، وبعد طلب من مجلس الأمن الدولي انسحبت إريتريا من حنيش الصغرى. وتم التوقيع بين اليمن وإريتريا على إتفاق المبادئ، الذي أفضى إلى التوقيع على إتفاقية التحكيم بين الطرفين، التي أنهت هذا النزاع بالحكم لصالح اليمن، وترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإريتريا.⁽²⁾

(1) المصدر السابق، ص100-104. وانظر أيضاً، أ. د. أحمد محمد الكبسي، التصورات المستقبلية للعلاقات اليمنية-السعودية الخليجية بعد توقيع معاهدة الحدود الدولية، محور في ندوة بعنوان: اليمن وجيرانها من النزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة، الجمهورية اليمنية، صنعاء: المجلس الاستشاري، 17-19/7/2000م، ص1-5. وانظر أيضاً، أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، انعكاسات معاهدة جدة على سير العلاقات اليمنية-السعودية (رؤية مستقبلية)، محور في ندوة بعنوان اليمن وجيرانها من النزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة، الجمهورية اليمنية، صنعاء: المجلس الاستشاري، 17-19/7/2000م، ص1-18.

(2) د. صالح عبد ربه أبو نهار، جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإريتري، صنعاء: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1997م، ص64-79. وانظر أيضاً، أ. د. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، الدلالات الإقليمية والدولية لتوقيع معاهدة جدة بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، محور في ندوة بعنوان: اليمن وجيرانها من النزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة، الجمهورية اليمنية، صنعاء: المجلس الاستشاري، 17-19/7/2000م، ص9-10.

إن موقف السودان كان مستنكراً العدوان الإريتري على جزيرة حنيش اليمنية في البحر الأحمر، واعتبر هذا الاعتداء بمثابة تهديد للأمن والاستقرار في البحر الأحمر ومنطقة القرن الأفريقي، ودعت جمهورية السودان إريتريا إلى تحكيم العقل واللجوء إلى الطرق السلمية لحل النزاع، وأكدت على وقفها إلى جانب اليمن في حل النزاع، وهذا ما كان يصر عليه اليمن الذي أخذ حقوقه عبر التحكيم ليقدم نموذجاً حضارياً في حل نزاع الحدود مع الجوار.⁽¹⁾ وهنا سؤال يطرح نفسه، أين كانت موجودة هذه الحكمة اليمنية إبان حرب صيف 1994م؟!

خامساً- انعكاس حرب صيف 1994م وترسيم الحدود بين اليمن وكل من عُمان والسعودية وأزمة حنيش على العلاقات اليمنية - السودانية:

كان للموقف السوداني الصريح والمباشر في دعم الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، ورفض استقلال جنوب اليمن، أثر إيجابي لدى صانع القرار اليمني في صنعاء، حيث ساهم ذلك في تنمية وتطوير العلاقات الثنائية، وقد تجسد ذلك في قيام الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بزيارة السودان في 3/1/1995م للمشاركة في احتفالات السودان بالعيد (39) للاستقلال الوطني، وأيضاً الزيارة الهامة لنائب رئيس الوزراء وزير الخارجية اليمني الدكتور/ عبدالكريم الإرياني إلى الخرطوم، ولقائه بوزير الخارجية السوداني والتباحث حول القضايا والمهموم المشتركة والدفع بالعلاقات إلى مزيد من التعاون.⁽²⁾

كما رحبت جمهورية السودان بالإتفاق الحدودي بين اليمن وكل من عُمان والسعودية، الذي أنهى مشاكل الحدود بين اليمن وجيرانه العرب، والذي سيجعل من الحدود مصدراً للتكامل والتعاون الاقتصادي بدلاً من أن تكون مصدراً للصراع. كما وقفت جمهورية السودان إلى جانب الحق اليمني في السيادة على أرخبيل حنيش وزقر إبان الأزمة مع إريتريا، ودعمت موقف اليمن في كل المحافل، وباركت لليمن الحل السلمي للحدود مع إريتريا، الذي

(1) الروابط المتجذرة في العلاقات اليمنية - السودانية، الحديدة، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.hodaidah.com/hod/showthread.php?t=20346>

وانظر أيضاً، الجزر اليمنية والاتفاقيات الدولية، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.wiki.com>

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان، وثيقة غير منشورة، رقم (4316)، 4/9/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2004م، ص2-9.

بموجبه عادت حنيش إلى حاضنة اليمن بعد قرار التحكيم الذي جاء لصالح الحق اليمني في أرخبيل حنيش، وزقر، ورسم الحدود البحرية مع إريتريا. هذه المواقف السودانية كانت ذات أثر بالغ الأهمية على سير العلاقات اليمنية - السودانية، والدفع بها إلى الأمام في كافة المستويات. حيث ازداد التعاون الثنائي وتطابقت وجهات النظر اليمنية - السودانية حيال الكثير من القضايا، فكان هذا مدعاة للتعاون في المحافل الإقليمية والدولية، كما ازدادت الزيارات الرسمية بين البلدين، وتم فتح الأبواب الموصدة من كلا الطرفين أمام النشاط التجاري والاستثماري، إلا أن هذه الخطوة لم ترتقِ إلى مستوى التعاون السياسي، ولم تحقق طموحات شعبي البلدين اللذين لديهما روابط وثيقة في أكثر من مجال، ولديهما طموحات لتعاون أوسع في شتى المجالات.⁽¹⁾

(1) المصدر السابق، ص 7-16.

المطلب الثالث

الصراعات الداخلية في السودان

السودان هذا البلد العملاق بمساحته وإمكاناته وموارده، يبدو أنه يراد له أن يظل عملاقاً نائماً أو حتى ميتاً. إذ تحاصر السودان - منذ ما يزيد على ربع قرن - العديد من الأزمات والاحتقانات السياسية والإثنية والدينية، التي هددت وتهدد وحدة هذا البلد بشكل جدي، وإذا ما كانت الأزمة والحرب الأهلية في جنوب السودان هي أهم وأخطر الأزمات التي استنزفته لمدة تزيد على ربع قرن، إلا أنها ليست الأزمة الوحيدة التي عانى ويعانى منها السودان. حيث إن هناك أزمة أو مشكلة دارفور، ومشكلة الشرق، والأزمات السياسية المتتالية في الشمال، ويمكن دراستها باقتضاب على النحو التالي:

أولاً- صراع الجنوب:

السودان غني بمساحته وموارده، وكذا بسكانه وثقافته، إذ يتألف السودان من 570 قبيلة، لكل منها ثقافتها أو لغتها أو لهجتها.⁽¹⁾ فالسودان بحدوده الحالية نشأ تحت الاحتلال البريطاني، وظل تحت الحكم الإنجليزي - المصري المشترك، إلى أن نال استقلاله في الأول من يناير عام 1956 م.⁽²⁾ إلا أن التناقضات العرقية والدينية في السودان كانت قد بدأت حتى قبل استقلاله، حيث يمثل جنوب السودان - بتمييزه العرقي والديني عن شمال السودان - عقدة وأزمة الدولة والحكم في السودان منذ البداية، إذ بدأ التمرد الجنوبي بتمرد صغير من جنود جنوبيين في كتيبة عسكرية في 18 أغسطس 1955 م، في بلدة توريت الجنوبية، ما لبث أن تحول إلى حركة أنانيا العسكرية في ستينيات القرن الماضي، التي عادت إلى الحياة عام 1983 م على شكل الجيش الشعبي لتحرير السودان في 16 مايو 1983 م.⁽³⁾ ولعل أهم ما مثلته حركة التمرد الجنوبية في السودان أنها

(1) تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة: الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1994 م، ص6-10. وانظر أيضاً: د. عبدالسلام إبراهيم بغدادى، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (23)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000 م، ص27-31.

(2) تيم نبلوك، مصدر سابق ذكره، ص187-191.

(3) أبيل ألير، جنوب السودان (التمادي في نقض المواثيق والعهود)، ترجمة: بشير محمد سعيد، لندن: شركة ميدلايت المحدودة، ط1، 1992 م، ص11-96.

كانت بوابة الحرب الأهلية الطاحنة في الجنوب، التي استنزفت الأرواح والأموال والموارد السودانية، وخلفت نحو مليوني قتيل، وأجبرت نحو أربعة ملايين على النزوح من ديارهم، إضافة إلى أنها جعلت جنوب السودان واحداً من أفقر المناطق على وجه الأرض.⁽¹⁾ كما أن حركة التمرد الجنوبية في السودان كانت بمثابة الأنموذج لبقية مناطق السودان خصوصاً في الغرب (دارفور) والشرق، وجبال النوبة التي توجد بها حركات متمردة، سعت إلى تقليد نهج الحركة الشعبية لتحرير السودان، إضافة إلى أن الحركة الشعبية لتحرير جنوب السودان ظلت على الدوام تمثل الدعامة السياسية والعسكرية التي ارتكز عليها علناً كل معارضي الحكومة السودانية، مهما اختلفت طبيعة ونوع هذه الحكومة، ومهما اختلفت طبيعة ونوعية هذه المعارضة، سواء تحركات رفض وتمرد، كما في جبال النوبة وجنوب النيل الأزرق، وأبيي، وشرق السودان، والحركات المتمردة في إقليم دارفور، أو الحركات السياسية الشمالية كحزب الأمة، والحزب الوطني الاتحادي، وحزب المؤتمر الشعبي بقيادة الترابي وغيرها، وزعماء وشخصيات سياسية شمالية تقليدية، كرئيس الوزراء الأسبق الصادق المهدي، والمعارض البارز الدكتور حسن الترابي وغيرهم.⁽²⁾

إلا أن المتغيرات التي شملت السودان- والمنطقة والعالم- دفعت نحو إيجاد حل لقضية جنوب السودان، إذ وصلت النخبة الحاكمة في السودان، والحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، إلى قناعة مفادها أن الاستمرار في الحرب لا تخدمهما، كما أن القناعة الإقليمية والدولية وصلت إلى أن الحرب في جنوب السودان يجب أن تنتهي، وأن صراعاً بلغ عمره ربع قرن فترة زمنية طويلة، حيث تعتبر حرب جنوب السودان من أطول الحروب الأهلية في القارة الأفريقية، ولم يُعد بالإمكان استمرارها أكثر من ذلك، لذا وُجدت إتفاقية السلام الشامل في السودان، التي نظمت عملية اقتسام السلطة والثروة في السودان وصاغت دستوراً جديداً للمرحلة الإنتقالية التي عمرها خمس سنوات تبدأ من عام

(1) المصدر السابق، ص101-135. وانظر أيضاً، د. حسنين توفيق إبراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (17)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999م، ص148. وانظر أيضاً، عبدالله علي إبراهيم، عودة لسياسة جنوب السودان 1930م.. طريق الآلام، الجزيرة نت، شبكة الإنترنت الموقع: http://www.aljazeera.net/portal/Templates/pocketpc_Detailed_page.aspx?print pa

(2) ياسين جابر، الأقليات وخطر التدخل الأجنبي، في كتاب موازين، تأليف ياسر الزعاطرة وآخرون، سلسلة كتب تحديثات معاصرة، الكتاب الثالث، بيروت: دار الفلاح للنشر، ط1، 2006م، ص43-47. وانظر أيضاً، سلمان قادم آدم فضل، حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم (دراسة لحالات إريتريا - الصحراء الغربية - جنوب السودان)، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002م، ص69-89. وانظر أيضاً، عبدالرحمن عبدالله، السودان: الوحدة أم التمزق، ترجمة: الفاتح التجاني، بيروت: شركة رياض الريس للكتب والنشر، ط1، مارس 2002م، ص154-181.

2005م، وتنتهي مع بداية عام 2011م، الذي سيكون فيه انتخابات تقرير مصير جنوب السودان، نحو الوحدة مع الشمال أو الاستقلال وتكوين دولة مستقلة، ومن المرجح- من خلال التناقضات والصراع المريع، وتراكم الأحقاد بين الشمال والجنوب، وسياسات التهميش والإقصاء الممنهجة ومصادرة الهويات والحقوق والحريات التي مارستها كل أنظمة الحكم المتعاقبة على الشمال ضد الجنوب، والعامل الإقليمي والدولي الذي يدفع نحو الاستقلال- أن الاستقلال هو الأرجح من الوحدة مع الشمال، الذي يعمل في الوقت الضائع على أن تكون الوحدة جاذبة لكن دون جدوى أمام الأخطاء الداخلية الفادحة التي أرتكبتها الأنظمة المتعاقبة على الحكم في الشمال ضد الجنوب، بالإضافة إلى الضغوط الخارجية الهائلة، التي تعمل بكل إمكاناتها على تشطي السودان الموحد إلى أكثر من دولة وليس شمال و جنوب فحسب.⁽¹⁾

ثانياً- مشكلة دارفور:

كانت دارفور سلطنة مستقلة عن السودان، بحدوده التي تشكلت عام 1821م على يد محمد علي باشا والي مصر إبان الاحتلال التركي العثماني، التي ثار عليها محمد أحمد المهدي عام 1881م ليبسط سيطرته على السودان، واندثرت الدولة المهدية في السودان بعد انتصار القوات البريطانية في معركة أم درمان عام 1898م، التي جاءت لهذا الهدف وللسيطرة على منابع النيل، وحرمان القوى الاستعمارية الأوروبية الأخرى من ذلك، وتمكنت بريطانيا بعد ذلك بعام من إقناع مصر بتحمل تكاليف حُكم السودان، ووقعت معها إتفاقية الحُكم الثنائي للسودان التي كانت لبريطانيا اليد العليا فيها، وعند اندلاع الحرب العالمية الأولى دخلت بريطانيا الحرب ضد تركيا العثمانية التي كانت تشاركها من الناحية النظرية حكم السودان، ونادى السلطان العثماني وقتها بالجهاد ضد البريطانيين في فتوى صدرت في 11/2/1914م، وجدت صدى واستجابة من السلطان علي دينار الذي كان يحكم سلطنة دارفور آنذاك، فقامت بريطانيا بالقضاء على حكمه وضمت دارفور رسمياً للسودان عام 1916م.⁽²⁾

(1) د. عبده مختار موسى، مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م، ص199-234. وانظر أيضاً، عبد العزيز خالد، جنوب السودان إلى أين؟، الخرطوم: منشورات عبد العزيز خالد فضل الله، ط1، 2005م، ص199-271. وانظر أيضاً، المسلم الكباشي، السودان.. قضايا ما بعد الاستفتاء، الجزيرة نت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.aljazeera.net/portal/Templates/postings/pocket-Detailed-page.aspx?print=pa>

(2) آلن ثيولود، علي دينار: آخر سلاطين دارفور، ترجمة: فؤاد عكود، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2005م، ص125-160. وانظر أيضاً، د. محمد ممداني، دارفور: منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب،

وإقليم دارفور يحوي مساحة شاسعة ويضم حوالي ستة ملايين نسمة تختلف تركيبته العرقية بين عرب وأفارقة، والأزمة في إقليم دارفور تدخل في نطاق التناقضات العرقية التي يعاني منها السودان، حيث بدأ الصراع في المنطقة القاحلة من دارفور في أوائل عام 2003م، حينما بدأت المجموعات المتمردة مهاجمة أهداف حكومية بحجة أن هذه المنطقة مهملة من قبل حكومة الخرطوم، رغم أهمية مساحة وسكان الإقليم، ووجود موارد كبيرة تستنزفها الحكومات المركزية المتعاقبة التي أهملت وهمشت الإقليم وسكانه.⁽¹⁾ رغم ذلك فإن حقيقة الصراع كانت تحدث حول مناطق الكلا والمرعى، وكان يحدث هذا من زمن بعيد ويحل عبر اجتماع القبائل لتسوية النزاع، إلا أن النزاع الحالي بعد عام 2003م تحول إلى صدام مسلح بين الطرفين، القبائل العربية والأفريقية، وبوجود السلاح والدعم الإقليمي والدولي والمحلي للجماعات المتمردة، اشتد الصراع الذي نتج عنه كارثة إنسانية، وأخذت الأمور شكل الأزمة السياسية، وبدأت الحكومة السودانية تتعرض لضغوط وتهديدات من جميع الجهات، فكانت استجابة من الحكومة السودانية أن عرضت على جماعات التمرد في إقليم دارفور إبرام إتفاقية بنفس مميزات إتفاقية السلام التي أبرمتها مع حركة تحرير السودان في الجنوب، أي تقاسم السلطة والثروة، إلا أن الجماعات المسلحة في دارفور رفضت هذا العرض بفعل الضغوط التي تمارسها عليها القوى الإقليمية والدولية الداعمة لها، بحجة أن وعود حكومة السودان كاذبة وأن هذا لا يلبي طموحاتها، لم يكن لهذه الجماعات المسلحة أن ترفضه لولا الدعم الإقليمي والدولي اللامحدود.⁽²⁾ واستمرت الأزمة وتحولت إلى الإطار الأفريقي، ثم سعت القوى الدولية إلى تدويل الأزمة وإصدار قرار محاكمة من تصفهم بمرتكبي جرائم إبادة جماعية أمام المحكمة الجنائية الدولية، كما أن محكمة الجنايات الدولية تقدمت بطلب أمر توقيف الرئيس السوداني عمر حسن البشير على خلفية الصراع في دارفور، وهذه المذكرة تُعد سابقة لأنها صدرت في حق رئيس لم يزل يحكم بخلاف المعتاد، حيث كانت تصدر في حق رؤساء تركوا السلطة ولم يعد لديهم أي حصانة أو شعبية.

ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، برون: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010م، ص141-182.

(1) حمدي الحسيني، دارفور أرض السحرة والقرآن (في أعماق الفتنة بين العرب والأفارقة)، القاهرة: دار الخيال، ط1، 2007م، ص67-79. وانظر أيضاً، سليمان حامد الحاج، دارفور: وضع النقاط على الحروف، الخرطوم: الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2005م، ص7-25. وانظر أيضاً، د. حيدر إبراهيم علي، د. ميلاد حنا، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، ط1، 2002م، ص109.

(2) د. زكي البحيري، مشكلة دارفور (الجذور التاريخية - الأبعاد الاجتماعية - التطورات السياسية)، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2006م، ص135-181.

(1) إن تدويل أزمة دارفور سيطيّل من عمر الأزمة، ويجعل مفاتيح حلها في يد القوى الغربية الذين هم أعداء للسودان أكثر من الأصدقاء.⁽²⁾ إن تدخل الاتحاد الأفريقي، وبعض القوى الإقليمية، وتحديدًا العربية كقطر، التي لها أهدافها، ومحاولة التوفيق بين حركات التمرد في دارفور والحكومة السودانية، عبر مفاوضات طويلة وشاقة ستقود إلى حلول مؤقتة بفعل الدعم المالي السخي من قطر لطرفي النزاع، وهذا الدعم المالي سيتلاشى مع الوقت بفعل الحاجات الكبيرة لأهل الإقليم، وكذا الجماعات المسلحة، والحاجة الدولية الآنية التي تتطلب هذا التدخل، وإعطاء الأزمة مسكنات لتنضج ظروف ترجوها القوى الدولية وتحقق أهدافاً مرحلية إقليمية ودولية، إن أزمة دارفور في طريقها إلى العودة والظهور على الساحة الدولية متى وكيف ما طلبت القوى الدولية ذلك، لتكون دارفور بمثابة شوكة في خصرة السودان، تحركها القوى الدولية وفقاً لمصالحها متى شئت، حتى يتحقق الهدف النهائي وهو الانشطار الثاني للسودان بعد الانشطار الأول وهو استقلال الجنوب.⁽³⁾

ثالثاً- مشكلة الشرق:

شرق السودان كما عرّفته اتفاقية سلام شرق السودان يتكون من ثلاث ولايات هي: القضارف، وكسلا، والبحر الأحمر، وهذه الولايات مترابطة اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وبيئياً، وتتشارك مع بعض في مشاكل التهميش طويل الأمد، الذي أنقص التنمية وزاد من معدلات الفقر، ويبلغ سكان ولايات شرق السودان حوالي 4.5 ملايين نسمة، يغلب عليهم التنوع الثقافي والعرقي الذي يميز سكان شرق السودان، وتعد قبيلة البجا من أكبر قبائل شرق السودان، وتتعايش مع قبائل أخرى منها الرشايدة.⁽⁴⁾ إن التنوع العرقي والثقافي لسكان شرق السودان، وقرب المنطقة من البحر الأحمر، المنفذ البحري الوحيد للسودان على العالم، إضافة إلى أن هذه المنطقة تمر بها خطوط أنابيب النفط القادمة من مناطق الجنوب والوسط، التي تتجه إلى أرصفة التحميل على شواطئ البحر الأحمر،

(1) د. عبده مختار موسى، دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009م، ص178-193.

(2) د. احمد الأصبحي، دارفور: الازمة والحل، صنعاء: منشورات أحمد الأصبحي، ط1، 2007م، ص221-233.

(3) د. عبده مختار موسى، دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى، مصدر سابق ذكره، ص257-295. وانظر أيضاً، د. راغب السرجاني، قضية دارفور، موقع قصة الإسلام، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.islamstory.com>

(4) مقدمة عن شرق السودان، كويت فاوند، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.kuwait-fund.org/eastsudanconference/index2.php>

جعل منها منطقة إستراتيجية بالنسبة للحكومة المركزية في الخرطوم.⁽¹⁾ ورغم كل ما تحويه هذه المنطقة من أهمية كبرى، فإنها تعاني من تهيش وحرمان كباقي مناطق السودان الأخرى، وهذا ما دفع سكان الشرق إلى الانتفاضة ضد الحكومة المركزية بدوافع التهيش والفقر، وبدعم قوى إقليمية ودولية تسعى إلى تمزيق وحدة السودان، فاشتعلت المواجهة المسلحة بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، التي هي عبارة عن تحالف من تجمع قبائل البجة، وتنظيم أسود الرشيدة الحرة، واستمرت الحرب الطاحنة لعدة سنوات، إلا أن تحسن العلاقات السودانية - الإريترية ساعد في التعجيل بإبرام إتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، الذي وُقِع في أسمرأ في يوم 14 أكتوبر 2006م وبموجبه توقفت الأعمال المسلحة بين الطرفين،⁽²⁾ إلا أن هناك شكاوى من ماطلة وعدم تنفيذ لبنود هذا الإتفاق، وهذا يشير إلى أن جبهة شرق السودان مرشحة للاشتعال في أي لحظة تبعاً لرغبات القوى الإقليمية والدولية، التي تعمل دون كلل لتنفيذ مشروعها وفقاً للظروف المواتية التي ستأتي بالانشطار الثالث بعد انشطاري الجنوب، ودارفور، في حال لم تلتفت الحكومة المركزية في الخرطوم لأحوال ومتطلبات سكان تلك الأقاليم، وتعمل على معالجتها بحكمة وصبر، وهذا سيحفظ للسودان وحدته ويفشل مخططات القوى الإقليمية والدولية المعادية للسودان.⁽³⁾

رابعاً- الحراك السياسي في الشمال:

إن تركيبة السودان كدولة وأمة وكتاريخ وجغرافيا، تتضمن العديد من التقاطعات والتناقضات التي عكست نفسها في العديد من المراحل على استقراره، وهذا يعود في الأساس إلى الواقع الكمي والجيوستراتيجي، حيث يحتل السودان موقعاً استراتيجياً في القارة الإفريقية بين دول شمال القارة ووسطها وجنوبها، مما جعله جسراً ثقافياً وحضارياً وحلقة وصل بين أفريقيا والعالمين العربي والإسلامي، وهذه المكانة أعطت السودان تنوعاً ثقافياً وعرقياً ودينياً وحتى لغوياً، انعكس على الحياة السياسية السودانية، فأبرزت الأحزاب والتيارات

(1) بركان الأمن على وشك الانفجار في شرق السودان، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، شبكة الإنترنت الموقع: <http://Arabic.irinnews.org/print ver.aspx?SID=2899>

(2) جمهورية السودان، اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق سلام شرق السودان، اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، وثيقة منشورة، صادرة في أسمرأ بتاريخ 14/10/2006م.

(3) عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، تاريخ الصراعات في منطقة القرن الأفريقي، منتديات الجيش المغربي، شبكة الإنترنت الموقع: <http://moroccanmilitary.fullsubject.com/t78-topic>

السياسية متعددة الرؤى والاتجاهات، التي تجتمع في الخرطوم العاصمة القومية للسودان، وكانت تتصارع وتتنازع حتى قبل الاستقلال على طبيعة الاستقلال، هل هو استقلال أم اتحاد مع مصر؟ وهل هو سودان واحد أم سودان شمالي وآخر جنوبي؟ وقد اشتد الصراع السياسي بعد الاستقلال، فتعاقبت على السودان حكومات مدنية وعسكرية، وأخرى انتقالية بحسب الظروف، ولم تستمر أي من هذه الحكومات طويلاً باستثناء حكومة الإنقاذ التي جاءت إثر انقلاب 30 يونيو 1989م، وما زالت مستمرة في الحكم رغم محاربتها إقليمياً ودولياً، وصراعها مع القوى والتيارات السياسية في الداخل، والانشقاق الذي حدث لقيادتها بإقصاء التيار الديني بزعامة الدكتور حسن الترابي، واستحواذ الجناح العسكري على السلطة، والذي يعمل على شرعنة حكمه وتثبيتته من خلال إجراء انتخابات ديمقراطية شكلية تطيل عمر حكمه في السودان.⁽¹⁾ ورغم حرب الجنوب، ومعضلة دارفور، ومشكلة الشرق، وتكالب القوى الدولية والسياسية في الداخل على إسقاط حكومة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد، التي لم تزل متماسكة وصامدة أمام هذه العواصف جميعاً، إلا أن صمودها هذا سينهار، إما بتفاهمات تكون فيها مجبرة على إشراك قوى أخرى في السلطة بصورة جدية، أو عبر ثورة شعبية تزيحها عن الساحة السياسية، وذلك بفعل الانشطارات المتوقعة والمتوالية للسودان، التي ستحد من الموارد والقدرات السودانية، وستضيق أفق الأمل في مستقبل أفضل أمام السودانيين، مما يدفع بالجماهير السودانية نحو النقمة على الحكومة التي ستواجه ثورة شعبية تعيد ترتيب الوضع الداخلي للسودان.⁽²⁾

خامساً - موقف اليمن من الصراعات الداخلية في السودان:

كانت الجمهورية اليمنية ومنذ قيامها بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن في 22 مايو 1990م إلى جانب جمهورية السودان، وقد ازداد هذا الموقف صلابة إثر موقف حكومة الإنقاذ، التي وقفت إلى جانب اليمن ضد الجنوب إبان حرب صيف 1994م، مما حفز اليمن على أن يكون داعماً لوحدة واستقرار السودان إقليمياً ودولياً، ويمكن توضيح ذلك على النحو التالي:

(1) د. عبد الله أحمد فروان، مصدر سابق ذكره، ص 31-57.

(2) عبد القادر رزيق المخادمي، التحولات الديمقراطية في القارة الأفريقية، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006م، ص 321-322. وانظر أيضاً، عبد القادر رزيق المخادمي، النزاعات في القارة الأفريقية: انكسار دائم أم انحسار مؤقتاً، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2005م، ص 155-159.

أ- موقف اليمن إقليمياً من الصراعات الداخلية في السودان:

عمدت الجمهورية اليمنية إلى الوقوف إلى جانب السودان في القمم والاجتماعات الدورية للجامعة العربية، وكانت داعمة لموقف السودان في أكثر من اتجاه، وتدعو دوماً إلى وحدة واستقرار السودان، وتسعى إلى إيجاد تعاون عربي مشترك يساعد السودان على الخروج من أزماته المتتالية. كما دعمت السودان في اجتماعات منظمة المؤتمر الإسلامي، وفي المحافل الإقليمية الأخرى التي لليمن حضور فيها. وقد توجت اليمن دعمها للسودان إقليمياً بالدعوة إلى إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، لأجل إيجاد تعاون مشترك بين دول التجمع تجاه القضايا والهموم المشتركة لشعوب دول التجمع، في الإطار الإقليمي، والعمل على إيجاد حل للمشاكل التي تعاني منها، من خلال التعاون والتكامل الاقتصادي قدر الإمكان وبحسب الإمكانيات المتاحة، لأن مشاكل السودان الداخلية من وجهة نظر اليمن هي في الأساس مطالب اقتصادية وتنموية تتطابق في كثير من أوجهها مع مشاكل دول التجمع بما فيها اليمن، حيث إن هذه المطالب تكمن في إهمال وتهميش بعض المناطق لأسباب اقتصادية ومادية وإدارية، فتستغل هذه المطالب من قبل القوى المعادية ليتم تحويلها إلى مطالب سياسية ثم استقلالية، تشكل خطراً داهماً على أمن وسلامة دول المنطقة.⁽¹⁾

لذا نجد أن اليمن يدعم السودان بقوة في المحافل الإقليمية، انطلاقاً من وجهة نظر يمنية صرفة حيال قضايا محددة يتخوف منها، وإدراكه إلى حد ما لواقع وخطورة منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، المليئة بالصراعات الطاحنة، التي ستقود إلى تفتيت دول هذه المنطقة إلى دويلات متناحرة ومختزقة من قبل التنظيمات الإرهابية، وهذا سينعكس سلباً على الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.⁽²⁾

(1) د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي مصدر سابق ذكره، ص78. وانظر أيضاً، جولي فلينت وألكس دي فال، دارفور: تاريخ حرب وإبادة، ترجمة: أنطوان باسيل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2006م، ص187-196.

(2) د. أحمد الأصبحي، دارفور: الأزمة والحل، مصدر سابق ذكره، ص161-164. وانظر أيضاً محمود قلندر، السودان: نتيجة الاستفتاء محفوفة بالأنغام بين الشمال والجنوب، الجزيرة نت، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.aljazeera.net/portal/Templates/postings/pocket pc Detailed page. aspx?print pa>

ب- موقف اليمن دولياً من الصراعات الداخلية في السودان:

إن الجمهورية اليمنية في سياستها الخارجية تؤكد على انتمائها العربي والإسلامي، حيث نجد أنها تقف دوماً في المحافل الدولية إلى جانب قضايا الأمة العربية والإسلامية، وتعتبر أن هذه القضايا هي قضاياها، وقضية السودان الشقيق ليست استثناء من تلك القضايا، لذا نجد الجمهورية اليمنية تقف إلى جانب المطالب السودانية في الأمن والاستقرار والوحدة.⁽¹⁾

سادساً- انعكاس موقف اليمن من الصراعات الداخلية في السودان على مسار العلاقات اليمنية - السودانية؛

إن مواقف اليمن الإقليمية والدولية كانت دوماً إلى جانب السودان في الأمن والاستقرار، والوحدة والمصالحة الوطنية، وحل المشاكل الداخلية، دون التدخل في الشؤون الداخلية للسودان، ودعم الحكومة السودانية بكل السبل المتاحة لحل مشاكلها بنفسها، مع ضرورة وجود دعم ومساندة عربية أخوية في هذا الشأن. وهذه المواقف اليمنية تجاه السودان انعكست على سير العلاقات بينهما، فكانت جيدة في معظم الأحوال، وكونت لدى قيادتي البلدين تفاهات مشتركة وعلاقات حميمة، ساعدت على الدفع بالعلاقات اليمنية - السودانية إلى الأمام في كافة المجالات.

وهنا سيلاحظ القارئ الكريم أن النظم الديكتاتورية تتعاضد فيما بينها، وتحمل نفس النظرة تجاه حل قضاياها الداخلية، حيث أن هذه النظرة فوقية متعجرفة لذا فإن حل تلك القضايا يكون بسطحية وبأساليب ترقيعية.

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، سلسلة خطابات وأحاديث رئيس الجمهورية رقم (26) لعام 2006م، ط1، 2006م، ص409-410.

المبحث الثاني

القضايا الخارجية

سيتم في هذا المبحث دراسة بعض القضايا الخارجية التي كان لها انعكاس مباشر على العلاقات اليمنية - السودانية، حيث تم اختيار ثلاث قضايا هي: الصراعات في القرن الأفريقي، وأمن البحر الأحمر، والحملة الدولية على الإرهاب، التي سيتم دراستها على النحو التالي:

المطلب الأول

الصراعات في منطقة القرن الأفريقي

إن منطقة القرن الأفريقي هي واحدة من أهم المناطق الإستراتيجية الهامة والحساسة في القارة الأفريقية، وتستند هذه الأهمية إلى عدده اعتبارات، في مقدمتها الارتباط الوثيق بين هذه المنطقة، وما يدور فيها ومدى استقرارها، وبين البحر الأحمر، باعتباره من أهم طرق المواصلات البحرية في العالم، إضافة إلى أنه حلقة وصل بين الشرق والغرب، كما أن هذه المنطقة تتحكم في إحدى بوابتي البحر الأحمر وهي مضيق باب المندب، وقد ازدادت هذه الأهمية مع اكتشاف النفط في الجزيرة العربية والخليج، باعتبار أن البحر الأحمر أقرب طريق لنقل النفط من منابعه في الشرق الأوسط إلى أوروبا والأمريكيتين، إضافة إلى الأهمية التجارية الكبرى في نقل السلع التجارية بين مناطق الشرق الأدنى والأوسط من جانب، وبين أوروبا والأمريكيتين من جانب آخر.⁽¹⁾ الأمر الذي جعل من البحر الأحمر والقرن الأفريقي موضوعاً للصراع الدولي، بفعل نظر القوى الدولية لأهمية البحر الأحمر والقرن الأفريقي، فكانت هذه المنطقة ميداناً لتناحر وتنافس هذه القوى منذ القرن الماضي، وازدادت حدة في الوقت

(1) آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، 1993م، ص19-51. وانظر أيضاً، وليد محمد جرادات، الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر، الدوحة: دار الثقافة، ط1، 1986م، ص27-29.

الحاضر، حيث عملت هذه القوى المتصارعة على تأجيج الصراعات بين دول هذه المنطقة، وإشعال الحروب الأهلية فيها كلما اقتضت الحاجة، وفقاً لمصالح ورغبات القوى الدولية والإقليمية الفاعلة.⁽¹⁾ ومن هنا سيتم دراسة أبرز الصراعات في منطقة القرن الأفريقي ذات التأثير على العلاقات اليمنية - السودانية في الآتي:

أولاً- أبرز الصراعات في القرن الأفريقي:

1- النزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا:

انفجر هذا النزاع في منتصف مايو 1998م، حول عدة مناطق حدودية أهمها بادمي وشيرار، ومن ثم هدأ قرابة ستة أشهر، وعاد للانفجار مرة ثانية في مطلع عام 1999م بشكل أكثر شراسة، ولم تفلح الوساطات الدولية في حل هذا النزاع نهائياً، وإنما تعمل جاهدة لتسكينه أطول وقت قدر الإمكان.⁽²⁾

2- توتر العلاقات السودانية - الإريترية:

بعد استقلال إريتريا بدأت العلاقات السودانية - الإريترية تشهد توترات عديدة، منها الصدامات الحدودية، ومسألة تنظيم الجهاد الإسلامي المتمركز في السودان آنذاك، والاتهامات المتبادلة بين الطرفين بالتحريض وإيواء المعارضة، فمثلاً وجهت إريتريا في نوفمبر 1994م عدداً من الاتهامات للحكومة السودانية بتدريب إرهابيين داخل الأراضي السودانية لمهاجمة إريتريا، في المقابل اتهمت الحكومة السودانية إريتريا بتدريب المعارضة السودانية في أراضيها بغرض قلب نظام الحكم في السودان. وقد انعكس هذا التوتر على إدعاء كل من إريتريا وإثيوبيا- في نزاعهما الحدودي- أن كلا منهما تستخدم الأراضي السودانية لمحاصرة وتطوير الآخر.⁽³⁾

3- عدم استكمال المصالحة الصومالية:

استمر الانهيار الداخلي في الصومال نتيجة الحرب الأهلية، واشتعال الصراع على السلطة بين الفصائل الصومالية المتعددة، التي كان آخرها فصائل المحاكم

(1) د. حسن أبو طالب وآخرون، القرن الأفريقي بين تفكك وإعادة الإندماج، التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1993م، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ط1، 1994م، ص112-138. وأنظر أيضاً، الصراعات في القرن الأفريقي، موقع النيل والفرات، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=1669430>

(2) عارف عبد القادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص164-168.

(3) نصر طه مصطفى، هموم آخر القرن: اليمن والتحولات السياسية الكبرى، مصدر سابق ذكره، ص39.

الإسلامية والشباب المجاهدين، ولم تفلح الوساطات ومؤتمرات المصالحة في حل الصراع الصومالي الذي يؤرق دول المنطقة، حيث يرى بعض الباحثين أن أساس المشكلة الصومالية يكمن في النزاع الصومالي - الإثيوبي حول ملكية إقليم أوجادين الذي تسيطر عليه إثيوبيا، وتعمل على عرقلة كل محاولات المصالحة الصومالية، مؤمنة من وراء ذلك في أن يُبقي الوضع الحالي في الصومال الوضع على ما هو عليه بالنسبة لإقليم أوجادين.⁽¹⁾

4- مشكلة جنوب السودان:

التمرد العسكري أو الثورة في جنوب السودان أوجد تدخلات خارجية من دول الجوار الإقليمي، وهذا أدى إلى عدم ثقة بين دول المنطقة، وأوجد تحريضاً وتآلياً من كل طرف ضد الآخر. كما أن استقلال جنوب السودان سوف يكون سابقة تشجع كل من له مطالب استقلالية في أفريقيا عموماً ودول القرن الأفريقي على وجه الخصوص.⁽²⁾

5- مشكلتا دارفور والشرق في السودان:

وقد أوجدت هذه المشاكل تدخلات إقليمية ودولية كلاً وفق أهدافه الخاصة، دون النظر إلى المطالب الحقيقية لأبناء السودان والمنطقة عموماً، وهذا سيؤدي في النهاية إلى تفتيت دول المنطقة إلى دويلات صغيرة متناحرة، مما سيضاعف من احتمال زيادة الضرر بالأمن والاستقرار في منطقة القرن الأفريقي والبحر الأحمر.⁽³⁾

ثانياً- أسباب الصراعات في القرن الأفريقي:

الصراعات في القرن الأفريقي متداخلة، منها ما هو بين الوحدات السياسية المكونة لمنطقة القرن الأفريقي، كالصراعات على الحدود المصطنعة من قبل القوى الاستعمارية، التي تشكل بؤرة دائمة للصراعات في القرن الأفريقي، بالإضافة إلى الصراعات على الكلاً والمرعى، وتداخل الإثنيات والأعراق بين دول

(1) عارف عبد القادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص 110-115.

(2) محمد الأمين عباس النحاس، السودان إلى أين يتجه؟ جدل السلام — الوحدة والانفصال، في كتاب السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، تأليف د. إجلال رأفت وآخرون، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (50)، ط 1، 2006م، ص 45-46.

(3) د. إجلال رأفت، أزمة دارفور : أبعادها السياسية والثقافية، في كتاب السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، تأليف د. إجلال رأفت وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص 164-172.

الإقليم، كما أن دول القرن الأفريقي تعاني من صراعات داخلية بين القبائل والمكونات الاجتماعية الأخرى، ويمكن إرجاع الصراعات في منطقة القرن الأفريقي للأسباب التالية:

1. الحدود السياسية المصطنعة من قبل القوى الاستعمارية، التي خُطت دون مراعاة للتداخل الإنساني بين القبائل والقوميات في القرن الأفريقي.
2. التدخلات الدولية والإقليمية السافرة في شؤون دول المنطقة.
3. عدم التوازن في الثروات الطبيعية فوق وباطن الأرض بين دول المنطقة.⁽¹⁾
4. عدم وجود العدالة الاجتماعية والتوزيع العادل للثروات بين السكان داخل كل دولة من الدول المكونة للإقليم.⁽²⁾
5. الانفراد بالسلطة من قبل قبيلة أو مجموعة دون إشراك المكونات الأخرى في السلطة.
6. عدم وجود مشاريع مشتركة بين دول منطقة القرن الأفريقي، ستساعد في التكامل الاقتصادي وجعل الحدود مصدراً للتعاون لا بؤرة للصراع.
7. غياب التنمية والاستثمارات العملاقة داخل دول القرن الأفريقي، رغم وجود الثروات الواعدة.
8. القطيعة شبه الكاملة بين السكان داخل كل دولة من دول الإقليم، وكذا القطيعة بين سكان دول الإقليم مع بعضهم بعضاً، لعدم وجود بنى تحتية تساعد على التواصل.⁽³⁾
9. عدم وجود برامج مشتركة بين دول منطقة القرن الأفريقي للتوعية بمخاطر الحروب الداخلية، وكذا الحروب بين دول الإقليم، وأن هذه الحروب سبب رئيسي في تخلف دول المنطقة وعدم نهوضها اقتصادياً، ونفور الاستثمارات الأجنبية رغم ما تحويه هذه المنطقة من ثروات طائلة.

(1) عوض السيد الكرسي، قسمة عائدات الثروة في النزاع السوداني، في كتاب السودان على مفترق الطريق بعد الحرب.. قبل السلام، تأليف إجلال رأفت وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص231-232. وانظر أيضاً، ناجي أبي عاد، وميشيل جرينون، النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (الناس، النفط، التهديدات الأمنية)، ترجمة: محمد نجار، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1999م، ص206-208.

(2) عوض السيد الكرسي، مصدر سابق ذكره، ص229.

(3) د. عبد الوهاب الأندلي، السلام الصعب في السودان، في كتاب السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، تأليف إجلال رأفت وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص11-15.

ثالثاً- سياسة اليمن تجاه الصراعات في القرن الأفريقي:

استناداً إلى الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية اليمنية بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، فقد اتجهت الجمهورية اليمنية تلقاء دول الجوار الجغرافي بتفاعل جدي، فحواه التعاون والتكامل الاقتصادي وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للغير، والعمل على حل النزاعات بالطرق السلمية، والدفع بالأمن والاستقرار ليكون واقعاً للمنطقة والعالم. ويمكن تحديد سياسة اليمن تجاه الصراعات في القرن الأفريقي في الآتي:

1. دعم الأمن والاستقرار بكل السبل، ليصبح واقعاً في المنطقة، وبما ينعكس إيجابياً على الأمن والسلم الدوليين.
2. العمل على حل النزاعات الحدودية وخلافاتها الأخرى القائمة مع دول الجوار الجغرافي لليمن بالطرق السلمية ودون اللجوء للقوة أو التلويح بها.
3. الدفع بدول الجوار الجغرافي نحو حل نزاعاتها وخلافاتها مع بعضها البعض، أو الصراعات التي تدور في بعض منها، بالطرق السلمية، عبر الحوار أو التحكيم الدولي، دون استخدام القوة التي لها أثر سلبي على أمن واستقرار المنطقة.
4. تشجيع المصالحات الداخلية الجارية في بعض دول الجوار، بين حكومات هذه الدول وبعض التنظيمات المسلحة أو المعارضة.
5. الوقوف مع وحدة تراب وشعب دول الجوار الجغرافي، ورفض التدخل الأجنبي الساعي إلى تمزيقها إلى دويلات متصارعة.⁽¹⁾
6. اتخاذ سياسة متوازنة تجاه التطورات السياسية في دول منطقة القرن الأفريقي، خاصة بعد ظهور بعض المؤشرات المحلية والإقليمية والدولية، التي تُشير إلى تعزيز استقلال جزء من هذه الدولة أو تلك، لذا تحاول الجمهورية اليمنية تفادي إعلان مواقف رسمية معادية لما يجري في دول منطقة القرن الأفريقي، مع استمرار نسج علاقات واتصالات وثيقة مع جميع المكونات السياسية داخل هذه الدول، بحيث تستطيع أن توظف هذه العلاقات لخدمة مصالحها وأمنها في منطقة البحر الأحمر، والحد من مخاطر الاستقطاب الأجنبي والإسرائيلي على وجه الخصوص.⁽²⁾

(1) عارف عبد القادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص 126.

(2) المصدر السابق، ص 127.

رابعاً- سياسة السودان تجاه الصراعات في القرن الأفريقي؛

تُعد جمهورية السودان جزءاً من دول القرن الأفريقي، لذا فإنها على تماس مباشر مع معظم الصراعات داخل هذه المنطقة الملتهبة، لا بل إنها تعاني من أكثر من صراع داخلي أو مع دول جوارها الإقليمي، لهذا فإن سياسة جمهورية السودان ليست واحدة تجاه كل الصراعات الجارية في هذه المنطقة، فهي تختلف من صراع لآخر، تبعاً لاختلاف مصالحها الأمنية والإستراتيجية في هذه المنطقة التي هي جزء منها، كما أن سياسة السودان تختلف تجاه الصراعات الجارية تبعاً لأي تغيير في نظام الحكم في الخرطوم، حيث إنه بعد ثورة الإنقاذ السودانية تبنى السودان المشروع الإسلامي المتشدد بقوة، ثم تضائل هذا النهج مع مرور الوقت، إلا أنه يمكن ملاحظة أن هناك اتجاهاً جديداً لسودان ما بعد ثورة الإنقاذ، تجاه الصراعات في منطقة القرن الأفريقي يمكن إجماله فيما يلي:

1. الوقوف بقوة ضد أي مطالب استقلالية تمس وحدة دول الإقليم، انطلاقاً من مخاوف سودانية صرفة.
2. تشجيع المصالحات بين دول القرن الأفريقي، وكذا المصالحات بين حكومات دول الإقليم والمعارضات المسلحة وغير المسلحة، بما يخدم إستراتيجية السودان ومصلحه العليا.⁽¹⁾
3. الدخول في تحالفات مع دول منطقة جنوب البحر الأحمر ودول القرن الأفريقي، لغرض حفظ أمن واستقرار البحر الأحمر، منعاً لوجود أي أسباب تدعو لتدخلات أجنبية تضر بأمن وسلامة الملاحة فيه، باعتباره المنفذ البحري الوحيد للسودان على العالم، والذي يتم عبره تصدير النفط وباقي السلع التجارية من السودان، وكذا بالنسبة لاستيراد حاجات السودان الأخرى.⁽²⁾
4. الانفتاح على دول الإقليم التي تتقارب معها في التوجه، بغرض تطويق بعض الدول التي لها عدااء معها أو تلك التي تعمل على زعزعة استقرار السودان.

(1) حمدي عبد الرحمن، الملامح الجيوسياسية للصراع في القرن الأفريقي، الجزيرة نت، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.aljazeera.net/portal/Templates/postings/pocketpc/Detailedpage.aspx?print>

(2) المصدر السابق، ص 2-5.

5. السعي إلى عقد مصالحات مع دول الجوار الجغرافي، بغرض تحييدها عن الصراعات الجارية داخل السودان، لأجل إيجاد ظروف مواتية للقيام بعملية سلام شامل في السودان مع كل أطراف الصراع الداخلي، دون أي مؤثرات خارجية.⁽¹⁾

6. العمل على تلبية المطالب الدولية بما يتوافق مع المصالح السودانية، سعياً للحد من غضب تلك القوى التي لها اليد الطولى في منطقة القرن الأفريقي، التي لها تأثير بالغ على أمن واستقرار السودان.⁽²⁾

خامساً- أثر الصراعات في منطقة القرن الأفريقي على العلاقات اليمنية - السودانية:

إن الصراعات في منطقة القرن الأفريقي سواء أكانت في صورة صراعات بين الوحدات السياسية المكونة لإقليم القرن الأفريقي أم في صورة حروب أهلية داخل دول القرن الأفريقي، طالت آثارها كلاً من اليمن والسودان بدرجات مختلفة، وأثرت على مسار العلاقات اليمنية - السودانية، وذلك على النحو الآتي:

1. إن توتر الأوضاع وتأزمها في منطقة القرن الأفريقي تؤثر على أمن واستقرار المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، الذي بدوره يهدد الأمن القومي للبلدين، لذا سعى البلدان إلى عقد اتفاقيات أمنية وقضائية تساعدهما في سرعة للممة أي تجاوز أمني خطير يهدد أمنهما القومي، حيث أبرمت اتفاقيات لتبادل المجرمين ومكافحة الإرهاب والتهريب على الجانبين، كما أن هناك تنسيقاً أمنياً وعسكرياً على مستوى عالٍ سواءً عبر المحقية العسكرية لكل منهما، أو عبر التخاطب والتنسيق والتعاون المباشر عبر الجهات ذات العلاقة.⁽³⁾

2. إن استمرار هذه الصراعات الطاحنة في منطقة القرن الأفريقي أفرزت تأثيرات سلبية على دول وشعوب الإقليم ذاته وطالت جواره الجغرافي، وقد كان لليمن

(1) محمود وهيب السيد، اتفاقية ماشاكوس: هل يشهد جنوب السودان انفراجاً؟، في كتاب السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، تأليف إجلال رأفت وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص 63-64.

(2) عبده مختار موسى، مستقبل العلاقات السودانية - الأمريكية بعد اتفاق السلام، في كتاب السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، تأليف إجلال رأفت وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص 223-226.

(3) المستشار نصر الدين التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج 4، صنعاء: منزل المستشار، الجمعة الموافق 2007/3/12، الساعة 11:00-12:30 ظهراً.

والسودان نصيب مقدر من تلك الآثار السلبية لهذه الصراعات بحكم قربهما الجغرافي من منطقة الصراع، حيث تُعتبر الجمهورية اليمنية الدولة الثانية بعد جمهورية السودان في التأثر بحركة اللجوء والتفاعلات السياسية السلبية، كما فرضت هذه الصراعات - وإفرازاتها السلبية المتلاحقة على اليمن والسودان - تبعات أمنية وأعباء اقتصادية واجتماعية وثقافية وحتى صحية، بفعل تدفق موجات كبيرة من اللاجئين إلى أراضيها، فارين من أتون الحروب الطاحنة في هذه المنطقة المأزومة، لذا عمل البلدان على التعاون والتنسيق مع المفوضية العليا لشؤون اللاجئين والجهات الدولية الأخرى، لاستيعاب الأعداد الكبيرة من اللاجئين وإيوائهم ومساعدتهم، لحين هدوء الأوضاع وعودتهم لأوطانهم، الأمر الذي طال أمده، ودفعهما معاً للمساعدة بكل السبل في التعجيل بمصالحة وطنية شاملة تحقق الأمن والاستقرار لمنطقة القرن الأفريقي، وتنتهي إشكالية اللجوء وتبعاتها عليهما.⁽¹⁾

3. إن توتر الأوضاع في منطقة القرن الأفريقي، وتعرضها للصراعات والانقسامات، يساعد على التدخل الأجنبي، ويتيح الفرصة للقوى الطامعة في بسط نفوذها وسيطرتها على منطقة البحر الأحمر، مما يؤدي إلى تهديد مباشر للمصالح اليمنية والسودانية معاً في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لهذا سعى البلدان إلى أقصى درجات التنسيق والتفاهم حول المساعدة في حل صراعات هذه المنطقة، وذلك من خلال محاولة جمع دول هذه المنطقة - قدر المستطاع - تحت مظلة واحدة للتنسيق والتفاهم حول أمن واستقرار المدخل الجنوبي للبحر الأحمر وإقليم القرن الأفريقي، لهذا جاءت ضرورة ولادة تجمع صنعاء للتعاون، ليكون محفلاً إقليمياً يجمع أكبر قدر ممكن من دول هذه المنطقة، لإحداث تفاهات تفضي إلى الحفاظ على أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر وإقليم القرن الأفريقي.

(1) المصدر السابق.

المطلب الثاني

أمن البحر الأحمر

يشكل البحر الأحمر جزءاً من فلق أو صدع لأخدود في سطح أفريقيا وشبه الجزيرة العربية، وهذا الأخدود تَكُون منذ أمد بعيد، ويسمى بالفلق الأفريقي العربي، وهذا الفلق أو الأخدود البحري يُعرَف بالبحر الأحمر الذي ليس له جرف قاري، وكان يسمى قديماً ببحر القلزم.⁽¹⁾ ومعظم الدول المتشاطئة عليه هي عربية باستثناء إريتريا وإسرائيل، لذا يُعتبر البحر الأحمر بحيرة عربية بإمتياز،⁽²⁾ وقد برزت أهمية البحر الأحمر تجارياً واقتصادياً بشكل متزايد في أعقاب شق قناة السويس عام 1869م، وتحقيق حلقة الاتصال بين البحرين الأبيض المتوسط والأحمر، حيث شكلا معاً طريقاً بحرياً متميزاً، إذ يُعد أقصر وأسرع طريق بحري يربط ملاحياً بين الشرق والغرب، حيث يُعد نقطة التقاء قارات ثلاث هي: آسيا وأفريقيا وأوروبا، بالإضافة إلى كونه نقطة وصل بين البحر الأبيض المتوسط، وبحر العرب، والمحيط الهندي، فهذه المميزات أعطت البحر الأحمر أهمية إستراتيجية كبرى، فكانت الدول المتشاطئة عليه محل أطماع استعمارية على مرّ التاريخ، وفي الوقت الحاضر تضاعفت هذه الأهمية بعد اكتشاف النفط والبدء بإنتاجه في شبه الجزيرة العربية والخليج، إذ أصبح البحر الأحمر الشريان الرئيسي الذي يتحكم في طريق النفط القادم من تلك المناطق إلى الدول الغربية الصناعية، إضافة إلى أهميته العسكرية والأمنية بالنسبة للدول المتشاطئة عليه، وكذا القوى الدولية التي تعتبره طريقاً رئيسياً لتحريك قواتها من قواعدھا المنتشرة حول العالم، ونقلها إلى مناطق النزاع والتوتر.⁽³⁾ ومن هنا سوف يتم دراسة أمن البحر الأحمر في المحاور التالية:

(1) أبو القاسم محمد بن علي إبن حوقل الموصل البغدادى، صورة الأرض، بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ط9، 1992م، ص48. وانظر أيضاً،

Ruth Lapidoth-Eschelbacher, The Red Sea and the Gulf of Aden, The Hague: Martinus Nijhoff Publishers, 1982, pp. 1-2.

(2) نادية سعد الدين، التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وإنعكاساته على الأمن القومي العربي، مجلة المستقبل العربي، العدد (292)، السنة (26)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، يونيو 2003م، ص33-56.

(3) عماد قدورة، نحو أمن عربي للبحر الأحمر، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1998م، ص50.

أولاً- أمن البحر الأحمر والأمن القومي العربي؛

إن معالجة إشكالية أمن البحر الأحمر تتحقق حتماً إذا تحقق أمن الدول المطلة عليه وسلامتها وضمان كيائها واستقرارها ضد الأخطار الخارجية، والبحر الأحمر بحر داخلي، والدول المتشاطئة عليه هي في الغالب دول عربية، لذا يُعتبر البحر الأحمر بحيرة عربية بإمتياز، وإن أمنه لن يتحقق إلا بالأمن الأعم، أي بالأمن العربي للبحر الأحمر، والذي يعني قدرة الدول العربية المطلة عليه على التأثير في إقليمه، وإقامة علاقات للتعاون المشترك وحمايته وتأمينه من التأثير أو سيطرة قوى إقليمية أو دولية ذات توجهات معادية بطبيعتها للدول العربية وشعوبها.⁽¹⁾

فالبحر الأحمر يحظى بأهمية إستراتيجية كبرى من منظور الأمن القومي العربي عامة، فهو مدخل الدول العربية إلى أفريقيا وآسيا، وهو المنفذ الوحيد لكل من السودان، والأردن، والصومال، وجيبوتي، وشمال اليمن قبل الوحدة مع جنوب اليمن، وأمنه العربي يرتبط بالأمن العربي في المحيط الهندي، والخليج العربي، والبحر الأبيض المتوسط، فحركة الملاحة فيه تمثل المصدر الأساسي للدخل القومي في اليمن، وتُعتبر مصدراً مهماً للدخل في الصومال، وجيبوتي، كما أن حركة الملاحة فيه تُعتبر هامة جداً وبخاصة النفط العربي المصدر من منطقة الخليج العربي إلى الدول الصناعية في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية، أي أن أمنه يتجاوز حدود الأمن الإقليمي العربي إلى الأمن الدولي، وأي إشكال أمني أو نزاع بين الدول المتشاطئة عليه أو فيه، سوف يؤثر حتماً على حركة الملاحة فيه، وهذا بدوره سينعكس على الأمن الإقليمي والدولي عموماً.⁽²⁾

والجدير بالإشارة هنا وجود عدد كبير من الجزر المتناثرة في البحر الأحمر، التي تختلف من حيث الحجم ووجود السكان، فهناك الجزر الكبيرة التي بها ماء ومأهولة بالسكان، وفي المقابل هناك الجزر الصغيرة والصغيرة جداً (النتوءات الصخرية) الناشئة عن الرسوبات المرجانية، وهذه الجزر غير مأهولة بالسكان بسبب نقص مياهها أو انعدامها، ويزخر البحر الأحمر بعدد كبير منها، وهذا العدد الكبير من الجزر الصغيرة المهجورة وشبه المهجورة التي يصعب العيش عليها بسبب الكلفة الباهظة لحمايتها، مقارنةً بمحدودية إمكانيات الدول التي تسيطر عليها، إلا أن هذه الجزر ذات أهمية إستراتيجية، لذا تزداد الأطماع في السيطرة عليها من قبل قوى مختلفة، نظراً لأن معظمها

(1) المصدر السابق، ص28.

(2) المصدر السابق، ص38-39.

غير مأهولة بالسكان، وهذا يعني زيادة الأعباء الدفاعية على الدول التي تتبعها هذه الجزر.⁽¹⁾ وبما أن حوالي 66.8% من هذه الجزر أراضي عربية، فإن البلدان العربية التي تقع على البحر الأحمر يتحتم عليها الدفاع عن جزرها ضد القوى المعتدية، والتعاون معاً من أجل حمايتها،⁽²⁾ وأهم الجزر العربية الواقعة في البحر الأحمر كالتالي:

جدول رقم (2) يوضح أهم الجزر في البحر الأحمر*

م	الدولة	عدد الجزر	أهم الجزر
1	الجمهورية اليمنية	112	بريم (ميون) - أرخبيل حنيش وزقر - جزر أبو علي والطير - جزر الزبير - جزيرة كمران - عدد من الجزر الصغيرة الأخرى.
2	جمهورية السودان	5	سواكن.
3	المملكة العربية السعودية	180	فرسان.
4	جيبوتي	6	جزر سيبا - مولية.

تيران - صنافر (تقع جزيرتا تيران والصنافر في مدخل مضيق تيران الذي يفصل خليج العقبة عن البحر الأحمر، وتتبع إدارياً لجمهورية مصر العربية، إلا أنه بعد توقيع اتفاقية ترسيم الحدود بين مصر والسعودية في 8/4/2016م، أصبحتا ضمن الحدود السعودية وتم تسليمهما رسمياً من مصر إلى السعودية في 17/6/2017م). - حلايب - الزبرجد - مكوع - شوان - جوبال - الأشرفي - الطويلة - قيسوم.

6	دولة إريتريا	176	دهلك - فاطمة - حالب - نورة - دوميرا.

* المصدر: نقلاً عن كتاب سياسة اليمن في البحر الأحمر، تأليف: أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، مصدر سابق ذكره، ص 65. وانظر أيضاً، المستشار/ حسين علي الحبشي، اليمن والبحر الأحمر: الموضع والموقع، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط 1، 1992م، ص 229-235.

(1) أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مصدر سابق ذكره، ص 64-65.

(2) المصدر السابق، ص 65.

إن مسألة تأمين منطقة البحر الأحمر لدى الدول العربية المعنية بالأمر تبدو غاية في الخطورة، في حال تم إدراك أهمية البحر الأحمر من منظور الأمن القومي العربي عامة، ذلك أن هيمنة القوى غير العربية أو القوى الدولية على منطقة البحر الأحمر وعلى السياسات السائدة فيها، من شأنها أن تعرض أمن البحر الأحمر للخطر، إذ يشكل ذلك اختراقاً إستراتيجياً خطيراً لمنطقة الخليج العربي الحيوية ومنطقة حوض نهر النيل الإستراتيجية، ومن هنا تتجلى ضرورة خلق توأمة وانسجام بين الأمن في البحر الأحمر ومفردات الأمن القومي العربي، حيث يتحتم على الدول العربية التعاون لحفظ أمن دول البحر الأحمر ومنطقة البحر الأحمر عموماً، ومساعدة الدول العربية المصلحة عليه التي تعاني من مشاكل كبيرة، كاليمن، والسودان، والصومال، وجيبوتي، والعمل على خلق جوار ودي وتعاون مشترك مع دولة إريتريا التي غالبية سكانها عرب، وتسيطر على قسم كبير من الساحل الجنوبي الغربي للبحر الأحمر.⁽¹⁾

إن أمن البحر الأحمر لن يتأتى إلا بتكامل اقتصادي بين الدول العربية المصلحة عليه وإريتريا، حيث إن التكامل الاقتصادي عنصر ومطلب مهم للأمن العربي عامة ولأمن البحر الأحمر خاصة، ففي ظل نظام دولي يتشكل من الكيانات السياسية الصغيرة التي غالباً ما تكون مهددة من قبل الكيانات الأكبر والأقوى، لا يبقى ثمة خيار أمام الدول العربية إلا أن تتكامل سياسياً واقتصادياً واجتماعياً وعسكرياً، إذا ما أريد تحقيق الأمن القومي العربي بما فيه أمن البحر الأحمر.⁽²⁾

ثانياً- متطلبات أمن البحر الأحمر؛

إن متطلبات الأمن القومي العربي في مياه البحر الأحمر، هي في الأساس مصلحة قومية عربية، باعتبار أن هذه المنطقة الحساسة من العالم تحقق بها مخاطر تهدد أمنها واستقرارها، وعلى الدول العربية المصلحة على البحر الأحمر العمل لتحقيق الحد الأدنى من الاتفاق حول مفهوم الأمن القومي لهذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.⁽³⁾ وحتى يتحقق هذا الأمن المنشود في هذه المنطقة

(1) عماد قدورة، مصدر سابق ذكره، ص 23-42.

(2) المصدر السابق، ص 40-41.

(3) د. قصي كامل صالح شبيب، أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط 1، 1994م، ص 15.

لا بد أن يكون شاملاً كل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية بمتطلباتها، في إطار إستراتيجية عربية موحدة تجاه الأمن الشامل لمنطقة البحر الأحمر تفضي إلى الآتي:

1. تحييد القوى الكبرى عن أي خلافات أو صراعات إقليمية في المنطقة.
2. العمل على تعميق التضامن العربي، وضمان حده الأدنى للتنسيق بين دول البحر الأحمر.⁽¹⁾
3. التنسيق سياسياً وعسكرياً بين دول الخليج العربي، ودول البحر الأحمر لصالح دول المنطقتين.⁽²⁾
4. وضع مبادرات مصالحة بين دول منطقة القرن الأفريقي، وكذا الدول المطلة على البحر الأحمر.
5. فرض الإدارة العربية على مياه البحر الأحمر، خاصة الجزر والمضايق المتحكمة في مداخله.⁽³⁾
6. العمل على إيقاف التغلغل الإسرائيلي في حوض البحر الأحمر، ومحاولة جذب الدول التي تتعاون مع إسرائيل وتطوير العلاقات معها خاصة دول شرق أفريقيا.⁽⁴⁾
7. العمل على تحقيق استقرار دائم في الدول المطلة على البحر الأحمر، مثل اليمن، والسودان، والصومال، وجيبوتي ومساعدتها اقتصادياً وتنموياً.⁽⁵⁾
8. العمل بالوسائل الدبلوماسية والاقتصادية والاستثمارية لجذب إريتريا باتجاه عمقها الطبيعي، لأن خيار دعم إريتريا واستقطابها هو الخيار العربي الأفضل لكسبها أو حتى قبولها عضواً في الجامعة العربية، بحكم أن أغلبية سكانها عرب، وتسيطر على قسم كبير من الساحل الجنوبي

(1) علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، مجلة المستقبل العربي، العدد (9)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سبتمبر 1979م، ص 100-112.

(2) المصدر السابق، ص 112.

(3) يوسف أبو جديري، البحر الأحمر: المعطيات الاستراتيجية والمضامين الأمنية، بيروت: مركز الدراسات الاستراتيجية، ط1، 1998م، ص 50-57.

(4) المصدر السابق، ص 56-61.

(5) عماد قدورة، مصدر سابق ذكره، ص 41-45.

الغربي للبحر الأحمر، ولها تماس حدودي بحري مع اليمن، والسعودية، إضافة إلى أنها تجاور السودان وجيبوتي على البر الأفريقي، وهذه الخطوة ستضعف دور إسرائيل في إريتريا وشرق أفريقيا عموماً.⁽¹⁾

9. العمل على إيجاد تنسيق عسكري بين الدول العربية، وإقامة قوات بحرية عربية مشتركة في البحر الأحمر، وزيادة الوجود العسكري العربي المؤثر في البحر الأحمر.

10. الاهتمام بالموانئ وزيادة قدرتها على الشحن باستخدام أحدث الوسائل.

11. العناية بالفنارات وإنشاء المزيد منها في الجزر المهجورة، لزيادة تأمين الملاحة من جانب، ولإثبات ملكيتها من جانب آخر.

12. ربط الموانئ بمراكز الإنتاج في الداخل عن طريق تحديث الطرق، وإنشاء طرق برية عملاقة، وكذا خطوط قطارات بمحاذاة سواحل البحر الأحمر أو نحو الداخل.

13. تكريس الوجود العربي عسكرياً وبشرياً وسياسياً في الجزر العربية الموجودة في البحر الأحمر، وفقاً لإستراتيجية عربية مشتركة.⁽²⁾

14. على الجامعة العربية أن تلعب دوراً سياسياً رئيسياً في عقد معاهدات دفاعية بين الدول العربية المطلة على البحر الأحمر.⁽³⁾

ثالثاً- الثوابت الإستراتيجية لليمن في البحر الأحمر:

تزايد اهتمام اليمن بمنطقة البحر الأحمر في العقود الأخيرة، واتسع مفهوم اليمن لمنطقة البحر الأحمر ليتخطى الدول المتشاطئة عليه إلى الدول ذات المصالح الحيوية المتعلقة به،⁽⁴⁾ حيث كان هذا واضحاً بعد حرب أكتوبر 1973م وإعادة فتح قناة السويس عام 1975م، وازدادت الأهمية الإستراتيجية لمضيق باب المندب بعد اكتشاف النفط والبدء في استخراجه وتصديره من منابعه في الجزيرة والخليج، إلى الدول الصناعية في أوروبا وأمريكا عبر البحر الأحمر،

(1) المصدر السابق، ص 38-42.

(2) أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مصدر سابق ذكره، ص 202-205.

(3) عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، القاهرة: دار عطوة للطباعة، ط 2، 1985م، ص 175-179.

(4) وليد محمد جاردات، مصدر سابق ذكره، ص 93-99.

مروراً بمضيق باب المندب، وبعد تغلغل إسرائيل في جنوب البحر الأحمر واستئجارها جزراً من إثيوبيا ثم إريتريا حالياً، وإقامة قواعد عسكرية على هذه الجزر، بحجة حماية أمنها وأمن سفنها في هذه المنطقة، هذا التصرف ينطوي على تهديد الأمن القومي العربي من خلال تلك القواعد، التي تراقب خطوط الملاحة في البحر الأحمر وتهدها في أي لحظة أرادت.⁽¹⁾ هذه الأسباب دفعت بالدول العربية المطلة على البحر الأحمر - ومنها اليمن - إلى عقد مؤتمرات حول البحر الأحمر، كمؤتمر تعز عام 1977م، الذي جمع شمال اليمن وجنوب اليمن والسودان وبعضاً من دول البحر الأحمر الأخرى.⁽²⁾ وقد ازداد اهتمام اليمن بالبحر الأحمر بعد وحدة شمال اليمن مع جنوب اليمن وقيام الجمهورية اليمنية، حيث توجد للجمهورية اليمنية ثوابت إستراتيجية في البحر الأحمر تكمن في الآتي:

1. تعمل الجمهورية اليمنية دوماً على أن تحتفظ بمواقف متوازنة وعلاقات متنوعة مع مختلف الأطراف ذات العلاقة بالبحر الأحمر.⁽³⁾
2. تسعى الجمهورية اليمنية إلى التعاون والتنسيق مع الدول المطلة على البحر الأحمر.⁽⁴⁾
3. ترى الجمهورية اليمنية ضرورة إبعاد البحر الأحمر عن الصراعات الدولية والإقليمية حتى يصبح بحراً مستقراً ومأموناً.⁽⁵⁾
4. تعمل الجمهورية اليمنية على أن لا ينشأ حصار بحري يعيق الحركة في هذا الممر البحري الهام.⁽⁶⁾
5. تعمل الجمهورية اليمنية على ثبات نظام الحركة في البحر الأحمر، حتى لا

(1) وليد محمد جاردات، مصدر سابق ذكره، ص 93-99.

(2) المستشار/ حسين علي الحبشي، اليمن والبحر الأحمر: الموضع والموقع، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط 1، 1992م، ص 67-70. وانظر أيضاً،

Roberto Aliboni, *The Red Sea Region: Local Actors and Superpower*, New-York: Syracuse, Syracuse University Press, 1985, pp.39-46.

(3) أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مصدر سابق ذكره، ص 205.

(4) عبد الواحد محمد فارح، أهم المفاهيم النظرية للسياسة الخارجية وتطبيقها على السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، أبحاث سياسية، العدد (6) صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية، 1991م، ص 12-13.

(5) كمال شديد، البحر الأحمر في الميزان العربي والعالمي، مجلة الدفاع، العدد (121)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أغسطس 1996م، ص 40-43.

(6) أمين هويدي، البحر الأحمر والأمن العربي: الأهمية الإستراتيجية، مجلة المستقبل العربي، العدد (11)، يناير 1980م، ص 26-27.

يحدث تغيير جذري مفاجئ يعمل على الإخلال بالمصالح القومية اليمنية
الراهنة.⁽¹⁾

6. تسعى الجمهورية اليمنية إلى أن يكون البحر الأحمر وسواحله خالياً من
هيمنة إحدى القوى العسكرية سواء أكانت إقليمية أو دولية.⁽²⁾

7. تعمل الجمهورية اليمنية مع بعض الدول الأخرى المتشاطئة على البحر
الأحمر على حل الصراعات بين الدول المطلة عليه أو داخلها، بطرق سليمة
بعيداً عن الاصطدام المسلح الذي سيؤثر سلباً على أمن واستقرار البحر
الأحمر.⁽³⁾

رابعاً- الثوابت الإستراتيجية للسودان في البحر الأحمر:

يُعتبر البحر الأحمر المنفذ البحري الوحيد لجمهورية السودان على العالم
الخارجي، حيث يُصدر عبره النفط وبعض السلع التجارية الأخرى، وفي المقابل
تستورد عبره حاجاتها من المنتجات العالمية. لذا ترى جمهورية السودان أن
أمن واستقرار البحر الأحمر جزء لا يتجزأ من ثوابتها الإستراتيجية، حيث
شاركت وتشارك في معظم الفعاليات الإقليمية، كمشاركتها في مؤتمر تعز حول
أمن البحر الأحمر، وتتعاون مع مصر واليمن وباقي دول الإقليم لأجل أمن
واستقرار هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، وثابت السودان الإستراتيجية
في البحر الأحمر تكمن فيما يلي:

1. تسعى جمهورية السودان إلى إيجاد مواقف وعلاقات ودية مع الدول المطلة
على البحر الأحمر.⁽⁴⁾

2. تعمل على التعاون والتنسيق مع الدول المتشاطئة على البحر الأحمر، بما
يخلق تكاملاً سياسياً واقتصادياً يصب في مصلحة أمن واستقرار البحر
الأحمر.⁽⁵⁾

(1) أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مصدر سابق ذكره، ص206.

(2) المصدر السابق، ص206-207.

(3) عماد قدورة، مصدر سابق ذكره، ص40-41. وانظر أيضاً، أسعد حيدر، حنبش الكبرى: صراع على جزيرة يغطي
الصراع على البحر الأحمر، صحيفة الحياة (لندن)، العدد (11991)، 28/12/1995م، ص9-10.

(4) د. عبد الله عبد المحسن السلطان، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين، بيروت:
مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (7)، ط3، يونيو 1988م، ص291-296.

(5) المصدر السابق، ص309-313.

3. تسعى إلى أن يكون البحر الأحمر بعيداً عن الصراعات الإقليمية والدولية.⁽¹⁾
4. رغم انشغال السودان بهوموه الداخلية، إلا أنه يعمل دوماً مع الدول المطلة على البحر الأحمر على حل الصراعات والنزاعات في القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، عبر الحوار وبالطرق السلمية، بعيداً عن الحروب والاقتتال، ويدعو دوماً كل الأطراف إلى تغليب الحل السلمي على الصراع المسلح، لما لذلك الخيار من مردود إيجابي على أمن واستقرار البحر الأحمر.⁽²⁾
5. يعمل السودان على أن يكون البحر الأحمر وسواحه خاليين من هيمنة أي قوة عسكرية سواء أكانت إقليمية أم دولية.⁽³⁾

خامساً- أثر أمن البحر الأحمر على العلاقات اليمنية - السودانية؛

إن الجمهورية اليمنية تدعو إلى إقامة نظام أممي إقليمي جماعي في البحر الأحمر، معتمدةً في ذلك على ما لديها من حجج، فلها موقعها الإستراتيجي الهام الذي يطل على البحرين العربي والأحمر، وتتحكم بدرجة مؤثرة في حركة الملاحة في مضيق باب المندب المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، بحكم أن الجانب اليمني من المضيق آمن بالنسبة لمرور السفن مقارنةً بالجانب الجيبوتي الذي تكثر فيه الشُعب المرجانية الخطرة على السفن، كما أن وجود جزيرة بريم (مَيُون) التي كانت تتبع دولة جنوب اليمن قبل الوحدة مع شمال اليمن والتي تقع في مضيق باب المندب، زاد من درجة تحكم الجمهورية اليمنية بهذا المضيق، وهذا بدوره أعطى اليمن أهمية إستراتيجية من المنظور الاقتصادي والعسكري.⁽⁴⁾ كما أن الجمهورية اليمنية تمتلك أرخبيل سقطرى في البحر العربي الذي كان يتبع دولة جنوب اليمن قبل الوحدة مع شمال اليمن، وجزراً كثيرة في البحر الأحمر يبلغ عددها نحو (112) جزيرة، أهمها كمران، وأرخبيل حنيش، وزقر الذي تعرض للاعتداء من قبل دولة إريتريا.⁽⁵⁾ فكثرة جزر اليمن في البحر الأحمر، والأهمية الإستراتيجية التي تحتلها هذه الجزر، وإهمال الحكومات

(1) المصدر السابق، ص 296-299.

(2) د. مصطفى عثمان إسماعيل، الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2009م، ص 65-67. وانظر أيضاً، د. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا أفريقية معاصرة، مصدر سابق ذكره، ص 43.

(3) د. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا أفريقية معاصرة، مصدر سابق ذكره، ص 32-50.

(4) أ. د. عوض إبراهيم عبد الرحمن الحفيان، الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية (عوامل التباين والتألف في البيئة اليمنية)، صنعاء: جامعة صنعاء، منشورات جامعة صنعاء، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء لعام 2004م رقم (8)، ط1، 2004م، ص 15-25.

(5) المستشار / حسين علي الحبيشي، مدخل الحدود الدولية وتسوية المنازعات، مصدر سابق ذكره، ص 40-44.

اليمنية المتعاقبة لهذه الجزر، حيث لم تُعطَ هذه الجزر أي رعاية تذكر، أو يتم العمل على تطويرها وإثبات انتمائها للجمهورية اليمنية من خلال التواجد المستمر فيها وتنميتها وإيجاد بنى تحتية فيها، هذا الإهمال من قبل الحكومات اليمنية المتعاقبة لهذه الجزر الإستراتيجية، جعل منها محل أطماع للقوى الإقليمية والدولية.⁽¹⁾ إلا أن الجمهورية اليمنية أدركت في فترة متأخرة ضرورة التعاون الثنائي والجماعي لمواجهة الأخطار التي تهددها وتهدد سلامة أراضيها، فتوجهت نحو دول الجوار الجغرافي وفي طليعتها الدول المطلة على البحر الأحمر، التي تتشارك معها هواجس أمنه واستقراره، ولكن تجاوب هذه الدول كان ضعيفاً رغم هواجسها الأمنية، بفعل الظروف التي تعيشها كل دولة من هذه الدول، وفي المقابل كان هناك تجاوب من بعض الدول كجمهورية السودان، التي يُعتبر البحر الأحمر منفذها الوحيد على العالم، وكانت لديها مشاكل داخلية مع جوارها الجغرافي غيبتها عن لعب دور مؤثر في أمن البحر الأحمر، وأرادت أن يُعوّض هذا الغياب بالتفاعل مع اليمن في هذا الشأن، حيث تضافرت جهود شمال اليمن وجنوب اليمن والسودان إلى جانب دول أخرى، وأثمرت في إنجاح مؤتمر تعز عام 1977م الذي كان حول أمن البحر الأحمر،⁽²⁾ واستمر هذا التعاون يتأرجح بين النشاط والخمول وفق الظروف السياسية المؤاتية، إلا أن الجمهورية اليمنية فعلت هذا التعاون بين البلدين الذي أفضى إلى التوقيع على إتفاقيات محاربة التهريب والإرهاب والتصدي للقرصنة في البحر الأحمر، كما تعاونوا معاً في إبرام تفاهمات مشتركة بغرض حفظ أمن البحر الأحمر، وقد سعى البلدان إلى العمل معاً في محاولة لحل الصراعات في الصومال، والتوفيق بين إريتريا وإثيوبيا في صراعهما الحدودي، ولليمن والسودان رؤية موحدة حول أمن البحر الأحمر تكمن في الآتي:

1. إن أمن منطقة البحر الأحمر لا يتحقق إلا بواسطة دولها.
2. لا يجب استبعاد أي دولة من الدول المطلة على البحر الأحمر في أي ترتيبات أمنية أو عسكرية باستثناء إسرائيل.
3. العمل بصورة حثيثة على حل الصراعات في منطقتي جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، التي تؤثر سلباً على منظومة الأمن في البحر الأحمر.

(1) أ. د. خديجة أحمد الهيصمي، سياسة اليمن في البحر الأحمر، مصدر سابق ذكره، ص 204-205.

(2) المصدر السابق، ص 206-207.

4. معارضة أي وجود أجنبي سواء إقليمي أو دولي في البحر الأحمر أو سواحله.
5. العمل على وجود تكامل اقتصادي وتعاون تجاري بين دول البحر الأحمر، الأمر الذي سيفضي إلى تحقيق الأمن والاستقرار المنشود في البحر الأحمر.⁽¹⁾
- وقد ازداد التعاون اليمني - السوداني بعد اعتداء إريتريا على جزيرة حنيش اليمنية، وكذا الاستفزات الإريتريّة للسودان، الأمر الذي دفعهما نحو التعاون للتصدي لهذه المواقف إقليمياً أو دولياً، فاندفع البلدان نحو التعاون الجماعي، وذلك من خلال منظمة تجمع صنعاء للتعاون، التي أنشئت في أكتوبر 2002م، وتضم اليمن، والسودان، وإثيوبيا، والصومال، وهذه الدول الأعضاء في تجمع صنعاء للتعاون واقعة في منطقتي جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وتسعى عبر هذا التجمع إلى تحقيق الأمن والاستقرار في البحر الأحمر،⁽²⁾ حيث كان لليمن والسودان دور بارز في إنشاء هذا التجمع، والدفع به إلى الأمام، ليكون بمثابة مظلة جامعة لدول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، تعمل على حفظ الأمن والاستقرار في البحر الأحمر، وتنظم التعاون بصورة جماعية في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية وغيرها بما يخدم شعوب ودول المنطقة.

(1) أحمد عبد الحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص 292-294. وانظر أيضاً، د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 100-108.

(2) د. أمين محمد قائد اليوسفي، مصدر سابق ذكره، ص 362-380.

المطلب الثالث

الإرهاب

الإرهاب مصطلح قديم جرى تداوله في الوقت الحاضر بكثرة، واستُغل من قبل أفراد وتنظيمات ودول ومنظمات، لتبرير أفعال وتحقيق طموحات لم يكن في الحساب تحقيقها لولا الاستغلال المحبوك بالدهاء لهذا المصطلح، لتدمير بعض المجتمعات والأديان من قبل بعض الجهات الإقليمية والدولية. ويتم في الوقت الحاضر إلصاق هذه الظاهرة بدين معين أو جماعة معينة بغرض شيطنتها وتضخيم حجمها، وإخافة العالم منها، ليتسنى تحقيق إجماع إقليمي أو دولي للانقضاء على هذه الجهة أو تلك، التي تم إخافة العالم منها، وكذا تحييد جميع المؤثرات حولها أو الداعمة لها، وتجفيف منابعها البشرية والمالية، لتكون وحيدة مقلمة الأطراف والأجنحة، لينقض عليها صاحب المآرب بسهولة ويسر، ويحقق من وراء هذه الجهة المغفلة - المحشوة بالأفكار البعيدة عن الواقع - مآربه الحقيقية التي تختفي وراء ستار محاربة الإرهاب. فالجماعات الإرهابية موجودة في هذا العالم، ولكنها ليست بالقدر الذي صُورت به، وهوّل من حجمها، وهي قد خدمت مصالح قوى دولية بقصد أو بغير قصد، وأعطت المبررات لتلك القوى التي كانت في أمس الحاجة لهذه المبررات لتحقيق أطماعها التوسعية، ولتسيطر على مقدرات دول العالم الصغيرة والنامية والمتخلفة، ولتنهب خيراتها، ولتقترّب من مواجهة قوى أخرى تراها معادية تعمل على تطويقها تحت حجة محاربة الإرهاب. ومن هنا سنحاول دراسة ظاهرة الإرهاب وأثرها على العلاقات اليمنية - السودانية في أربعة محاور على النحو التالي:

أولاً - مفهوم الإرهاب:

الإرهاب مصطلح قديم تم تناوله في الوقت الحاضر بكثرة وتحديداً بعد صعود الإسلام السياسي من كل المذاهب، وبعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وقد تم تعريفه في المعجم الوسيط، بأنه وصف يُطلق على الذين يسلكون سبل العنف لتحقيق أهدافهم السياسية، ومنه ما يقوم به بعض الأفراد والجماعات والدول بالقتل وإلقاء المتفجرات والتخريب، وبحسب

التأصيل الفقهي لظاهرة الإرهاب، فقد بدأ استخدام كلمة إرهاب في نهاية القرن الثامن عشر، للتعبير بشكل أساسي عن أعمال العنف التي تقوم بها الحكومات لضمان خضوع الشعوب، وتطور هذا المفهوم مع مرور الزمن، حيث أصبحت الكلمة تطلق بشكل أساسي على الإرهاب الذي يقوم به أفراد وجماعات.⁽¹⁾

وقد جاء في قاموس الأكاديمية الفرنسية أن الإرهاب هو الممارسة التي تجسد حالة الرعب، وأن الإرهابي هو الشخص الذي يحاول فرض وجهة نظره بطريقة قسرية تثير الخوف، وبحسب دائرة المعارف الروسية، فالإرهاب هو سياسة التخويف المنهجي، وفي الموسوعة العالمية تم تعريف الإرهابي أنه ذلك الشخص الذي يمارس العنف وهو لا يعمل بمفرده ولكنه ينخرط في إطار جماعة أو تنظيم معين وذلك وفقاً لإستراتيجية محددة.⁽²⁾

وهناك من يرى أن الإرهاب هو في الأساس مصطلح من مصطلحات القانون الجزائي، الذي يركز على وصف الأفراد والجماعات الذين يستخدمون القوة من أجل تخويف الآخرين في سبيل تحقيق أهداف ومكاسب خاصة.⁽³⁾

ولا يوجد حتى اليوم اتفاق حول تعريف محدد لمفهوم الإرهاب، إلا أن الكثير من الخبراء والباحثين حاولوا وضع تعريفات لمفهوم الإرهاب، ومنها أنه اصطلاح يُستخدم بالإشارة إلى العنف المنظم لتحقيق هدف سياسي واقتصادي واجتماعي، وخصوصاً العنف الذي تمارسه المنظمات السياسية.⁽⁴⁾

وفي موسوعة السياسة جاء تعريف الإرهاب أنه استخدام العنف غير القانوني أو التهديد به بأشكاله المختلفة، كالاغتيالات، والتشويه، والتعذيب، والتخويف، والنسف، بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة والالتزام عند الأفراد، وهدم المعنويات عند الهيئات والمؤسسات، وبشكل عام هو استخدام الإكراه لإخضاع طرف مناوئ لمشيئة الجهة الإرهابية.⁽⁵⁾

(1) أدونيس العكره، الإرهاب السياسي (بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية)، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1983م، ص40-44.

(2) فؤاد نيسان، الإرهاب الدولي، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، يونيو 1999م، ص6-7.

(3) عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، حمص: دار المعارف، ط1، 2000م، ص36.

(4) د. محمد سلامة النحال، الحرب ضد الإرهاب، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2007م، ص2-6.

(5) د. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج1، مصدر سابق ذكره، ص153.

ثانياً- الموقف اليمني من الإرهاب:

أصبح موضوع الإرهاب الشغل الشاغل للمجتمع الدولي ككل، وخصوصاً بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر عام 2001م، وصعود التنظيمات الإرهابية وتكاثرها كالقطر بصورة متوالية وأكثر فتكاً ووحشية ضد البشرية كالقاعدة وداعش وأنصار الشريعة وجماعة التكفير والهجرة وغيرها من التنظيمات الإرهابية العابرة للحدود والأديان والمذاهب، حينها أدركت الجمهورية اليمنية كسائر دول العالم خطورة هذه الظاهرة وانعكاساتها على الأمن والاستقرار الوطني والسلم الاجتماعي، وأضحى القضاء عليها هدفاً لسياسات انتهجتها الحكومات اليمنية المتعاقبة بفعل ضغوطات دولية، حيث بدأت الجمهورية اليمنية منذ أوائل التسعينيات بإعادة تأهيل العائدين من أفغانستان (المجاهدين العرب، أو الإرهابيين العرب)، بغية إعادة إدماجهم قدر الإمكان في المجتمع بعد أن استفاد منهم واستغلهم نظام علي عبد الله صالح في حربه ضد جنوب اليمن إبان حرب صيف 1994م، كما قامت الجمهورية اليمنية في عام 1995م، بحملة لترحيل الوافدين من أفغانستان من غير اليمنيين من المجاهدين العرب أو الإرهابيين العرب إلى خارج اليمن، حيث بلغ عدد المرحلين في نفس العام أكثر من أربعة عشر ألف شخص من مختلف الجنسيات، الذين كان لهم دور فاعل إلى جانب نظام علي عبد الله صالح في حرب صيف 1994م ضد جنوب اليمن.⁽¹⁾ كما اتخذت مجموعة من المتطلبات والإجراءات الاحترازية للقضاء على ظاهرة الإرهاب، منها إلقاء القبض على زعيم ما يسمى بجيش عدن أبين ومجموعة من رفاقه المتطرفين، وتحويلهم إلى القضاء الذي أصدر أحكاماً بالإعدام على زعيمهم ومجموعة من رفاقه، ومنع دخول الأجانب إلى البلاد والقادمين عبر بلدان أخرى، وحصرتهم بهدف معرفة أسمائهم وأماكن عملهم، وقد أدت هذه الإجراءات الوقائية إلى إحباط بعض العمليات الإرهابية ضد المصالح الأجنبية في اليمن.⁽²⁾ كما أن الرئيس اليمني علي عبد الله صالح، وتحت الضغوط الدولية قد اضطر إلى عقد مؤتمرات واللقاءات صحفية حاول فيها تبرير ضرورة تحالفه مع حزب الإصلاح الإسلامي فرع التنظيم العالمي للإخوان المسلمين في اليمن، والتأكيد على محاربتة للإرهاب، ومنها لقائه مع الكاتب الصحفي نجيب رياض الرئيس، حيث أكد على أن الجمهورية اليمنية

(1) التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2001م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط 1، 2002م، ص 234.

(2) أحمد عبد الحافظ الحضرمي وآخرون، اليمن وظاهرة الإرهاب، مصدر سابق ذكره، ص 20.

تنتهج سياسة ثابتة لإدانة الإرهاب والعنف والتطرف بكل أشكالها وصورها، وهي لا تقبل على أرضها أي متطرف أو إرهابي أو أن تكون منطلقاً لأي نشاط معادٍ لأي دولة.⁽¹⁾

ويعتقد المؤلف أن هذا الموقف اليمني الصريح إلى حدٍ ما من الإرهاب يأتي نتيجةً لمجموعة من الأسباب أهمها:

1. إن الجمهورية اليمنية كانت من الدول الأولى التي تعرضت لأعمال إرهابية أضرت بأمنها واستقرارها، وأساءت لها وألحقت أضراراً كبيرة بمصالحها، بفعل استقبالها للمجاهدين أو الإرهابيين العرب العائدين من أفغانستان، الذين استفاد منهم نظام علي عبد الله صالح في حربه ضد جنوب اليمن عام 1994م.

2. تعرض المواطنون اليمنيون لمضايقات في المطارات والمنافذ الدولية جراء هذه الأعمال الإرهابية غير المسئولة التي أضرت بسمعة اليمن والمواطن اليمني.

3. كان من نتائج هذه الظاهرة حدوث خسائر اقتصادية كبيرة، خصوصاً في قطاعات الاستثمارات والسياحة والتأمينات، حيث تم رفع التأمينات على السفن القادمة إلى الموانئ اليمنية بمعدل 300%، بعد الهجوم الإرهابي على ناقلة النفط الفرنسية ليمبرج في أكتوبر 2002م.

4. تشويه سمعة الجمهورية اليمنية في الخارج، خصوصاً بعد الهجوم على المدمرة الأمريكية يو إس إس كول في ميناء عدن بتاريخ 12/10/2000م، وهذا الحدث سلط أضواء الإعلام الأمريكي على اليمن إلى حدٍ ما، واستغل من قبل بعض قنوات التأثير في أمريكا، التي كانت تسعى إلى الضغط على صانع القرار اليمني فيما يخص تمنعه حيال بعض المطالب الأمريكية، وتساهله الواضح مع نشاط الجماعات الإرهابية الفاعلة على الساحة اليمنية، حيث أعتبرها الجانب الأمريكي فرصة لتصحيح مسار العلاقات اليمنية - الأمريكية، بما يخدم المصالح الأمريكية في المنطقة العربية واليمن، خصوصاً بعد أن اتهمت الإدارة الأمريكية الجمهورية اليمنية بأنها يمكن أن تتحول إلى أفغانستان ثانية نتيجة استقبالها للمجاهدين أو الإرهابيين العرب القادمين من أفغانستان وغض الطرف عن نشاطاتهم المشبوهة.

(1) رياض نجيب الريس، رياح الجنوب (اليمن ودوره في الجزيرة العربية 1990-1997م)، مصدر سابق ذكره، ص103.

وكانت تلك التهم والضغوط الدولية من أهم الدوافع الرئيسية التي حفزت الجمهورية اليمنية للقيام بحملة واسعة ضد الإرهاب، وفق منظومة التعاون مع المجتمع الدولي وخصوصاً مع الولايات المتحدة الأمريكية، حتى تثبت للمشككين أنها ليست بؤرة للإرهاب ولا يمكن أن تغدو ملجأ للإرهابيين.⁽¹⁾ وقد جاء هذا الاستدراك بعد أن تضررت الجمهورية اليمنية كثيراً من جراء العمليات الإرهابية، وتعرضها لحملات من النقد الإعلامي كان هدفها إيصال رسالة لصانع القرار اليمني بضرورة تغيير سياساته تجاه الجماعات الإرهابية، كما كانت هناك مشاركة متواضعة من بعض القوى الداخلية والإقليمية، كان هدفها محاولة ثني صانع القرار اليمني عن دعمه الخفي وتعاونه تجاه مكافحة الإرهاب واستغلاله للجماعات الإرهابية لتحقيق أهدافه في أكثر من مناسبة. وبفعل الضغوط الدولية والإقليمية وحتى المحلية إلى درجة ما، بادرت الجمهورية اليمنية إلى الإعلان عن استعدادها للتعاون مع المجتمع الدولي في مكافحة الإرهاب، وشنت حملات واسعة ضد قيادات وعناصر تنتمي إلى تنظيم القاعدة وعناصر يشتهه في انتمائها إلى تنظيم القاعدة، وضد جماعات متطرفة أخرى، كما بدأت التحقيق مع بضع مئات من المواطنين اليمنيين المشتبه بهم بالإضافة إلى ملاحقة عشرات المطلوبين.⁽²⁾

ثالثاً- الموقف السوداني من الإرهاب:

درجت الولايات المتحدة الأمريكية على اتهام جمهورية السودان بأنها راعية وبيئة حاضنة للإرهاب، انطلاقاً من معلومات لديها تفيد بأن السودان استقبل الكثير من قادة وأعضاء تنظيم القاعدة الإرهابي وفتح لهم مخيمات ومعسكرات تدريب، ووفق هذا سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى حشد المجتمع الدولي حول طروحاتها تلك، لمواجهة الدول التي تتهمها برعاية الإرهاب، ومنها السودان التي كثيراً ما رددت الولايات المتحدة أنها راعية للإرهاب، وقد أقدمت الولايات المتحدة الأمريكية على توجيه ضربة إلى مصنع الشفاء للأدوية في السودان، بحجة أنه مصنع للأسلحة الكيماوية تابع لزعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، وأثبتت الأيام أن هذا المصنع مجرد مصنع دواء تابع للحكومة السودانية.⁽³⁾ كما أن الولايات المتحدة تلوم جمهورية السودان على إيوائها

(1) التقرير الإستراتيجي اليمني 2001م، مصدر سابق ذكره، ص 230.

(2) محمد عبد الله الماخذي، مصدر سابق ذكره، ص 164.

(3) جمال حمود الضمور، العقوبات الدولية ضد السودان، بيروت: دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، ط 1، 2001م.

عناصر إرهابية من المجاهدين أو الإرهابيين العرب، سواء سودانيين أو غير سودانيين بما فيهم زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن. وقد رحّلت السودان هذه العناصر في فترة سابقة على أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث تم ترحيل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن من السودان وعناصر إرهابية أخرى رغم أنها لم تمارس أي نشاط إرهابي ملحوظ من داخل الأراضي السودانية، كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تتهم السودان بتقديم المساعدات للعناصر والتنظيمات الإرهابية، وتدريبها في معسكرات داخل الأراضي السودانية، وقد نفت جمهورية السودان هذه التهم وطالبت من الولايات المتحدة الأمريكية الدليل القاطع أو الكف عن هذه التهم الباطلة.⁽¹⁾ والحكومة السودانية تردد دائماً أن الإدارة الأمريكية التي تتبنى عمليات مكافحة الإرهاب في العالم إنما تكرس مثل تلك العمليات بحسب تفسيراتها المنحازة لقضية الإرهاب، وأن التصرفات الأمريكية لم تعد مقبولة، لذلك فإن جمهورية السودان ترفض إدانتها بدعم الإرهاب من خلال اتهامها بدعم الحركات الإرهابية حول العالم، وتدريب عناصر إرهابية فوق أراضيها، وهي ترفض هذه التهم وتطالب بالدليل القاطع على وجود هذا الدعم المزعوم، وتؤكد على أن هذه التهم باطلة، وأن السودان متعاون مع المجموعة الدولية في مكافحة الإرهاب في عدة مسارات منها:

1. ترحيل زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن و رفاقه من السودان.⁽²⁾
2. إقفال بعض المخيمات والمعسكرات التابعة للتنظيمات الإسلامية المتشددة أو الإرهابية التي كانت تثير المشكلة وتغيض الولايات المتحدة الأمريكية والغرب من السودان.
3. التعاون مع المنظومة الدولية لمكافحة الإرهاب، وإلقاء القبض على الإرهابي كارلوس وتسليمه لفرنسا.⁽³⁾
4. الاتجاه نحو السلام الشامل، ووضع دستور جديد (دستور 1998م) الذي يعترف بحقوق الأقليات العرقية والدينية، ويدعو إلى التسامح والمصالحة الوطنية.⁽⁴⁾

ص111-121.

(1) المصدر السابق، ص 156-160.

(2) المصدر السابق، ص 176-181.

(3) د. مصطفى عثمان إسماعيل، قضايا أفريقية معاصرة، مصدر سابق ذكره، ص 42.

(4) المصدر السابق، ص 41-44.

5. الرضوخ للمطالب الأمريكية والقبول بما كان مرفوض سابقاً، والمتمثل في التنسيق والتعاون الاستخباراتي واللوجستي مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مكافحة الإرهاب.⁽¹⁾

6. التعاون الأمني مع دول الجوار الجغرافي حول مكافحة الإرهاب والتهريب والقرصنة وتبادل المجرمين.⁽²⁾

7. التغيير الملحوظ في خطاب الإعلام الرسمي السوداني لتوجيه رسائل داخلية وخارجية حول مكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.

لم يشهد السودان فترة في تاريخه، كان فيها للعوامل الخارجية من التأثير مثل مالها اليوم. فالولايات المتحدة الأمريكية جعلت السودان في صدارة اهتماماتها، ووضعت في قائمة الدول المؤيدة للإرهاب منذ عام 1993م، رغم محاولة السودان التقرب من الولايات المتحدة وتلبية مطالبها في الكثير من القضايا بما فيها مكافحة الإرهاب، والعمل نحو سلام شامل في السودان، إلا أن هذا التجاوب السوداني مع المطالب الأمريكية لم يثن الولايات المتحدة الأمريكية عن شكوكها حيال حكومة السودان ذات التوجه الإسلامي المتشدد، حيث أعلنت عن عقوبات اقتصادية ضد السودان عام 1998م، واستهدافه في قائمة الدول التي تمارس الاضطهاد الديني عام 1999م، كما رعت تحالفاً إقليمياً ضده.⁽³⁾ هذه التصرفات الأمريكية جعلت حكومة الإنقاذ السودانية تتعنت في مواقفها وتعلن مواجهتها للعدوان الأمريكي، ومع مرور الوقت استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية تطويق السودان، حيث رضخت حكومة الإنقاذ للمطالب الأمريكية، بحكم أن السودان دولة فقيرة رغم مواردها الهائلة غير المستغلة، وبالتالي فهي بحاجة إلى المساعدات الأمريكية والغربية، سواء أكانت هذه المساعدات مالية أم مساهمة في حل الصراعات داخل السودان ومع جواره.⁽⁴⁾ فالسودان دولة ذات موارد كثيرة ويحيط بها أعداء كثر، استخدمتهم الولايات المتحدة الأمريكية ضده ومن ثم أحكمت طوقها عليه، وتعمل على تقسيمه حتى لا يكون ذا

(1) أ. د. السيد فليفل ووسام طه، حفظ السلام وإدارة الصراع ومكافحة الإرهاب، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2001-2002م، القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، مركز البحوث الأفريقية، ط1، سبتمبر 2002م، ص329-332.

(2) المصدر السابق، ص332-333.

(3) أ. د. عبد الوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق ذكره، ص175-176.

(4) عبد القادر رزيق المخادمي، التعاون العربي الأفريقي (ضرورة حيوية لمواجهة العولمة)، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007م، ص183-195. وانظر أيضاً، جمال حمود الضمور، مصدر سابق ذكره، ص170.

ثقل عربي وإسلامي إذا ما استُغلت ثرواته الهائلة لصالحه ولصالح الأمتين العربية والإسلامية، وهذا سيخلط أوراق المصالح الأمريكية في المنطقة،⁽¹⁾ حيث يُلاحظ أن تصرفات الولايات المتحدة الأمريكية مع السودان تقوم على أساس أنه كلما تعاون السودان معها زادت من الضغوط عليه، لأن هناك إستراتيجية خاصة بالسودان لدى الولايات المتحدة الأمريكية والمنظومة الغربية تعملان من خلالها على تهيئة ظروف معينة تساعد على انشطار السودان إلى عدة دويلات صغيرة متناحرة، يسهل السيطرة عليها ونهب خيراتها، وهذا لن يتم إلا بالضغط المستمر على حكومة الخرطوم تحت مبررات عدة أبرزها محاربة الإرهاب وتجفيف منابعه.⁽²⁾

رابعاً- انعكاس ظاهرة الإرهاب على مسار العلاقات اليمنية - السودانية؛

أُلفت ظاهرة الإرهاب بظلالها على مسار العلاقات اليمنية - السودانية، حيث يُلاحظ أن هناك اهتماماً مشتركاً من قبل البلدين للتنسيق بخصوص عمليات مكافحة الإرهاب، وتبادل الخبرات الأمنية والمعلومات عن المجرمين والإرهابيين وتسليمهم، بما لا يتجاوز خدمة هواجس نظامي الحكم في البلدين، وقد عُقدت اتفاقيات بين البلدين في هذا الشأن قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م. وإن التعاون السياسي والأمني بين اليمن والسودان هو البارز في مجال العلاقات بينهما، حيث إن هناك زيارات متبادلة بين وزارتي الداخلية في البلدين، وإن وزير الداخلية السوداني بكري حسن صالح قد زار اليمن والتقى مع وزير الداخلية اليمني في 20/11/1997م،⁽³⁾ وقد ازداد هذا التعاون والتنسيق بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، حيث تم توقيع مذكره تفاهم لتبادل المعلومات الأمنية حول المجرمين والإرهابيين، وتسليم المطلوبين بين الطرفين،⁽⁴⁾ وهناك قواسم مشتركة في هذا الجانب أهمها:

1. اتفاقهما في وجهات النظر حول مكافحة الإرهاب، حيث إن البلدين قد أدانا العمليات الإرهابية التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية في 11 سبتمبر 2001م.⁵

(1) جمال حمود الضمور، مصدر سابق ذكره، ص 176-179.

(2) المصدر السابق، ص 88-90.

(3) أحمد عبدالحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية- السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص 288-305.

(4) التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2001م، مصدر سابق ذكره، ص 243-251.

(5) اللواء الدكتور / قائد محمد قائد العنسي، مقابلة مكتوبة، مصدر سابق ذكره، ص 6-7.

2. تطابق رؤيتيهما حول مفهوم الإرهاب، انطلاقاً من هواجسهما وتفسيرهما المحدود للمفاهيم، باعتبار أن الإرهاب عمل غير قانوني أو أخلاقي ومفاهيم أخرى تتمتع بمشروعية قانونية وأخلاقية وعلى رأسها حق المقاومة والكفاح المسلح في سبيل الحرية والاستقلال من نير الاستعمار، ويفرق البلدان بين الإرهاب وبين النضال المشروع، ويفهم ذلك من خلال مطالبة كلٍّ من الرئيس اليمني والرئيس السوداني بتحديد مفهوم واضح للإرهاب، يميز بين النضال المشروع للشعوب لنيل حريتها واستقلالها وحققها في مقاومة المحتل الذي كفله ميثاق الأمم المتحدة، وبين العنف وترويع المدنيين العُزّل وتدمير الحرث والنسل.⁽¹⁾

3. الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان لا تعتبران حركة حماس والجهاد الإسلامي وحزب الله منظمات إرهابية كما تدّعي بذلك أمريكا، بل تعتبرانها حركات مقاومة ضد الاحتلال، تقوم بعمل مشروع لأجل تحرير أوطانها من نير الاحتلال الإسرائيلي، ولذلك تعبران عن دعمهما الرسمي لهذه المنظمات.⁽²⁾ وهذه الدعوات لدعم دعاة الحرية والاستقلال تتعارض مع ما يقوم به داخل أوطانها من قمع للحريات وطمس للهويات الوطنية، واعتبار الحركات الداعية للحرية والاستقلال حركات إرهابية يجب قمعها بشدة، وهذا تناقض غريب لا يتفق مع المنطق ويتعارض بالمطلق مع العدالة الإلهية ورغبات الفطرة الإنسانية التي جبلت على الحرية والعيش الكريم.

4. إن الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان تدعوان إلى ضرورة التعاون لمكافحة الإرهاب على المستوى الثنائي والدولي، وتؤكدان دوماً على الفصل والتمييز بين المقاومة الوطنية المشروعة وبين الأعمال الإرهابية، بما يتناسب إلى حدٍ ما مع رؤيتيهما للحقائق.³

ويعتقد المؤلف أن كلاً من الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان لديهما ثلاث مصالح مشتركة من خلال تفاعلها مع قضية الإرهاب برمتها، وهي مصالح

(1) اليمن والسودان علاقات أزيلية وحميمة وتعاون مشترك وثيق، الموقع الإلكتروني لصحيفة 14 أكتوبر، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.14 October. Com/new.aspx?newsno=34911>

(2) أحمد عبد الحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية- السودانية 1990-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص308. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اليمن ومواجهة الإرهاب، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات العسكري، الإصدار رقم (3)، مارس 2003م، ص91-93.

(3) أحمد عبد الحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - السودانية 1990-2002م في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص309-311. وانظر أيضاً، عايش علي عواس، اليمن والشراكة الدولية في مكافحة الإرهاب، في كتاب اليمن وظاهرة الإرهاب: الأحداث والانعكاسات، مصدر سابق ذكره، ص209-228.

وطنية وقومية وعالمية، فالمصلحة الوطنية تكمن في أنهما كانا من داعمي وضحايا الإرهاب في نفس الوقت، وبالتحديد عندما سمحا بتسرب الكثير من قادة وعناصر من تنظيم القاعدة إلى بلديهما، ومن ثم جاءت الاتهامات الأمريكية والغربية بأنهما يؤويان الإرهابيين، وأن الإرهابيين تحت حماية نظاميهما، وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها مطلقاً، والمصلحة الثانية تتضح من خلال محاولة دحضهما للاتهامات الغربية من أن الإسلام المتشدد هو مصدر التغذية والمرجعية الفقهية للإسلام السياسي وللأصوليين الإرهابيين، أما المصلحة الثالثة فتكمن في إدراك اليمن والسودان - في اللحظات الأخيرة - لحجم المخاطر التي يمكن أن تمس نظاميهما مباشرة إذا لم يبادرا لإدانة العمليات الإرهابية، واتخاذ الإجراءات العملية لمكافحة هذه الظاهرة، خصوصاً أن هناك نظامين قد تم إسقاطهما، وهما نظام طالبان المتشدد في أفغانستان، ونظام البعث الشمولي في العراق، تحت مبررات مكافحة الإرهاب.

وفي هذا الإطار فإنه يمكن الإشارة إلى أن قضية الإرهاب قد ألفت بظلالها على طبيعة العلاقات اليمنية - السودانية وعلى مصالحهما المشتركة وذلك من خلال التالي:

1. إدراك اليمن والسودان - في اللحظات الأخيرة - للمخاطر والتحديات التي نتجت من جراء العمليات الإرهابية، التي كانت حافزاً للبلدين لإجراء المزيد من المراجعات الذاتية، والتنسيق والتشاور والتعاون بينهما لمكافحة هذه الظاهرة ودرء الأخطار الناجمة عنها.

2. كان هناك رعب شديد يمني سوداني على نظامي حكمهما من السقوط في حال عدم تجاوبهما مع مطالب الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص التعاون غير المشروط في مكافحة الإرهاب، والتجاوب مع قرار الأمم المتحدة رقم (1373) الخاص بذلك،⁽¹⁾ لإدراكهما بخطورة التحديات التي أفرزتها أحداث 11 سبتمبر 2001م، ولذلك تم الرضوخ والتعامل مع هذه القضية بدرجة عالية من البراجماتية للحفاظ على بقاء نظامي حكمهما تحت غطاء مقتضيات المصلحة العليا.

(1) د. أمل يازجي، أ. د. محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر، ط1، 2002م، ص202. وانظر أيضاً، د. أحمد طحان، عولمة الإرهاب (إسرائيل - أمريكا والإسلام)، بيروت: دار المعرفة، ط1، 2003م، ص298-300.

3. تُعتبر اليمن والسودان من داعمي وضحايا الإرهاب في نفس الوقت، حيث انعكست هذه الظاهرة بالسلب على سمعة البلدين في الخارج، وجلبت لهما الضرر وخسائر جمة في مجالات الاستثمار والتنمية والاقتصاد والعلاقات السياسية مع دول العالم، وبفعل ذلك أقر البلدان مشاريع قوانين وقوانين صارمة لمكافحة الإرهاب ومحاولة تجفيف منابعه.

4. تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي دفع البلدين لإبرام اتفاقية أمنية للتعاون وتبادل المعلومات حول الإرهابيين وتسليمهم، وقد تم ذلك أثناء زيارة نائب الرئيس السوداني علي عثمان طه لليمن، التي تم خلالها التباحث حول العديد من القضايا منها قضية الإرهاب، وتم توقيع اتفاقية حول التعاون الأمني بين البلدين.⁽¹⁾

5. تطابق وجهة نظر البلدين حول محاولة تحييد الطرح الأمريكي لمفهوم الإرهاب، وذلك عبر دعوتهما المشتركة لعقد مؤتمر دولي تحت إشراف الأمم المتحدة، يحدد بدقة مفهوم الإرهاب، ويفرق بينه وبين المقاومة المشروعة ضد الاحتلال.

6. تعرض اليمن والسودان لضغوط وحملات إعلامية لها ما يبررها إلى حد ما، حيث أنهما قد أقدما على إيواء واستغلال المنظمات والحركات الإرهابية في أكثر من مناسبة لتحقيق مشاريع خاصة بنظامي الحكم فيهما، وهذا دعا بعض القوى الإقليمية والدولية إلى اتهامهما صراحةً برعاية الإرهاب.

(1) عبد الرحمن مشرح وإبراهيم المزعقي، مصدر سابق ذكره، ص 361-363.

الفصل الرابع

مجالات التعاون بين اليمن والسودان

المبحث الأول

مجالات التعاون الثنائي بين اليمن والسودان

شهدت العلاقات اليمنية - السودانية تعاوناً هاماً في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والأمنية، وغيرها من المجالات التي تم فيها التعاون الثنائي بين البلدين، وقد أفضى هذا التعاون الثنائي إلى مزيد من التطور والنمو في العلاقات بين البلدين بما يحقق المصالح العليا للبلدين، ويمكن دراسة مجالات هذا التعاون في أربع مطالب على النحو التالي:

المطلب الأول

التعاون في المجال السياسي

يمكن التطرق إلى التعاون في المجال السياسي بين اليمن والسودان، من خلال المحورين التاليين:

أولاً- العلاقات السياسية:

شهدت العلاقات السياسية بين اليمن والسودان، خلال الفترة من بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن وحتى الوقت الراهن، ارتفاعاً ثم انخفاضاً، ثم ارتفاعاً وتواصلاً أكثر من ذي قبل، ويمكن إرجاع ذلك إلى أنه في الوقت الذي تمت فيه الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن وقيام الجمهورية اليمنية توحدت فيه السياسة الخارجية وأخذت توجهاً مستقراً إلى حد ما تجاه بعض دول الجوار الجغرافي، التي كانت جمهورية السودان إحداها، شهدت العلاقات السياسية للجمهورية اليمنية مع جمهورية السودان استقراراً إلى حد ما، وتطوراً ونموً رغم درجات ارتفاعها وانخفاضها، إلا أنها في المتوسط العام كانت العلاقات السياسية للجمهورية اليمنية تسير نحو التطور مع السودان.

وفي المقابل كانت جمهورية السودان قد شهدت ثورة الإنقاذ الوطني ذات التوجه الإسلامي المتشدد، التي قادت إلى استقرار النظام السياسي وثباته مقارنة بالنظم الأخرى التي لم تصمد طويلاً في حكم السودان، فنظام الإنقاذ الذي صمد من 30 يونيو 1989م وحتى الوقت الراهن رغم شدة الضغوط الداخلية والخارجية عليه، إلا أنه صمد وأحدث استقراراً للأوضاع إلى حد ما، وقاد توجهاً موحداً للسياسة الخارجية السودانية تجاه بعض دول الجوار الجغرافي التي كانت الجمهورية اليمنية من ضمنها. وهذا الأمر ساعد على ثبات العلاقات اليمنية - السودانية التي كانت تتجه نحو التطور، رغم فترات الارتفاع والانخفاض التي شهدتها، إلا أنها في مستواها العام كانت جيدة نظراً لتوجهها نحو التطور رغم المنغصات التي اعترضتها خلال فترة من 1990م وحتى الوقت الراهن.

إن الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان دولتان عربيتان إسلاميتان تجمعهما روابط العروبة والإسلام، إضافة إلى الروابط التاريخية والجغرافية والثقافية،⁽¹⁾ حيث إن هناك تاريخاً مشتركاً بين شعبي البلدين، فكلاهما لديه إرث تاريخي عظيم فيه ما يجمعهما أكثر من الذي يفرقهما، بالإضافة إلى روابط الجغرافيا،⁽²⁾ حيث نجد أنه لدى كل منهما موقع إستراتيجي هام في منطقة جنوب البحر الأحمر، فجمهورية السودان لديها الموقع الممتد من شرق أفريقيا إلى القلب منها، بمساحة شاسعة تضم تنوعاً عرقياً وبيئياً، وتمتد نحو القرن الأفريقي بمفهومه الواسع، وتطل على البحر الأحمر، وتحمل جزءاً من همومه الأمنية. والجمهورية اليمنية تقع في الركن الجنوبي الغربي من قارة آسيا، وتترجع على مضيق باب المندب، بمساحة تمتد من الحدود المتاخمة لسلطنة عُمان على البحر العربي، مروراً بباب المندب على البحر الأحمر حتى الحدود المتاخمة للمملكة العربية السعودية.

هذه الأهمية للموقع الجغرافي جعلتهما يتشاركان في الكثير من الهموم والتطلعات وحتى المصير المشترك. فكل منهما يندفع نحو الآخر لإحداث تكامل، وهذا الاندفاع أزلي وليس وليد اللحظة، حيث اندفع اليمنيون نحو السودان والسواحل الشرقية لأفريقيا، واندفع السودانيون نحو اليمن والسواحل الغربية

(1) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الثانية، نص مقابلة أجريت مع الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم 1049، 16/1/2003م، ص 10.

(2) المصدر السابق، ص 11-12.

لجزيرة العرب.⁽¹⁾ إن هذا الاندفاع للقتل البشرية عبر التاريخ، أحدث انصهاراً بين شعبي البلدين كان أثره في العصر الحديث، حيث نجد أن روابط الجغرافيا كانت في محصلتها النهائية جامعة لهما ودافعة بهما نحو تطوير العلاقات السياسية، متجاوزين فترات الانخفاض بالارتفاع وروابط أعمق من ذي قبل. ونظراً لعدم وجود تماس حدودي بين اليمن والسودان، ووجود تواصل مستمر عبر البحر الأحمر منذ الأزل وحتى اليوم، وهذا أوجد بدوره تعاوناً دائماً بين البلدين، وأبعد عن علاقتهما بؤرة الصراع الحدودي القائمة بين معظم الدول العربية.⁽²⁾ فالبحر الأحمر يعتبر رابطة أزيلية بين اليمن والسودان، لذا نجدهما دوماً متفاعلين مع أمنه واستقراره.⁽³⁾ إن روابط الجغرافيا بين اليمن والسودان أوجدت تعاوناً وألغت وجود الصراع مما زاد من درجة انصهار شعبي البلدين، الذي أدى إلى روابط ثقافية واجتماعية عميقة كانت دوماً دافعاً نحو تطور ونمو العلاقات السياسية، وحتى في أحلك الظروف صعوبة كان هناك تواصل بين شعبي البلدين واللذين كانا دائماً سبباً في دفع القادة السياسيين إلى التفاعل من جديد والدفع بالعلاقات السياسية بين البلدين نحو التطور والإزدهار.

إن التفاعل في المجال السياسي بين اليمن والسودان مرَّ بفترات مختلفة، كانت في المحصلة العامة تفاعلاً تعاونياً أكثر منه تصادمية، ويمكن إرجاع ذلك للأسباب التالية:

1. روابط التاريخ والجغرافيا والثقافة والعرق والدين المشتركة بين شعبي البلدين.⁽⁴⁾
2. عدم وجود تماس حدودي مباشر بين البلدين، الذي أبعد عن علاقتهما السياسية بؤرة التصادم الحدودي الموجود بين معظم الدول العربية.

(1) المصدر السابق، ص 10-11.

(2) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الأولى، نص مقابلة مع وزير الخارجية السوداني، مصدر سابق ذكره، ص 6.

(3) د. أكرم عبد الملك الأغبري، أهمية البحر الأحمر في علاقة الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سابق ذكره، ص 33-43. وانظر أيضاً، أ. د. منصور عزيز الزنداني، سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر، مجلة كلية التجارة والاقتصاد، صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، العدد التاسع، سبتمبر 1997م، ص 11-21.

(4) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الثانية، مصدر سابق ذكره، ص 10.

3. وجود البحر الأحمر الذي ساعد في تفاعلهما عبر التاريخ، حيث كان منفذاً للتواصل الدائم بين شعبي البلدين، وكان أيضاً دافعاً لتعاونهما السياسي بغرض حفظ أمنه واستقراره.
4. لكل من اليمن والسودان مشاكله الداخلية والخارجية، التي كانت دافعاً لهما نحو التعاون لفك طوق العزلة الخارجية، والتفاعل لإيجاد تفاهات تفضي إلى حل مشاكلهما الداخلية بقدر الإمكان.
5. وجود رؤية موحدة تقريباً حول الكثير من القضايا الإقليمية والدولية.
6. الضغوط الأمريكية والغربية على البلدين.
7. الاستفزازات الإريتيرية المدعومة أمريكياً وإسرائيلياً.
8. تفاعل السودان ووقوفه بقوة مع شمال اليمن في حربه ضد جنوب اليمن إبان حرب صيف 1994م، ورفضه القاطع لمحاولة الجنوبيين لفك ارتباطهم بالوحدة مع شمال اليمن والعودة إلى ما قبل 22 مايو 1990م واستعادة دولتهم دولة جنوب اليمن، وقد انطلق النظام السوداني في دعمه القوي لشمال اليمن ضد جنوب اليمن من مخاوفه الذاتية وسعيه إلى إيجاد حليف مؤيد له في محاولاته الفاشلة في قمع الكثير من المطالب الاستقلالية عن الدولة السودانية كمطالب جنوب السودان ودارفور وشرق السودان والنوبة وغيرها، هذا الموقف السوداني الداعم لشمال اليمن ضد جنوب اليمن كان دافع قوي لنظام علي عبد الله صالح في التقارب مع نظام الإنقاذ السوداني المتشدد بقيادة عمر حسن البشير، كما كان له أثر إيجابي على العلاقات اليمنية - السودانية، حيث اندفعت إلى الأمام معززة بهذه المخاوف والدوافع الذاتية للنظامين الحاكمين في اليمن والسودان، بالإضافة إلى روابط التاريخ والجغرافيا والعروبة والدين والمصير المشترك.
9. وقوف اليمن إلى جانب السودان في صراعاته، سواء مع القوى الإقليمية والدولية، أو وقوفه مع وحدة السودان ورفضه لأي محاولة تدعو للاستقلال عن الدولة السودانية،⁽¹⁾ وقد جاءت هذه المواقف اليمنية كرد

(1) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الثالثة، نص مقابلة مع الدكتور قطبي المهدي المستشار السياسي للرئيس السوداني، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم 1050، 23/1/2003م، ص 12-14.

جميل للجانب السوداني الذي وقف مع اليمن ضد الجنوب إبان حرب صيف 1994م، بالإضافة إلى سعي نظام علي عبدالله صالح الحثيث في إيجاد أي حليف مؤيد له في كل محاولاته في قمع مقاوميه ومعارضيه، والعكس.

10. كثافة المواضيع السياسية بين البلدين، التي تحتاج إلى تعاون وتشاور وتنسيق مشترك، كأمن البحر الأحمر، والصراعات في منطقة القرن الأفريقي، والضغط الدولي والإقليمية الواقعة على كلٍّ منهما.

11. مشروع السلام الشامل في السودان، الذي يعمل على محاولة حل كل قضايا السودان العالقة، التي استنزفت السودان في كل المجالات وعبر كل المراحل.

12. اهتمام القيادتين السياسيتين اليمنية والسودانية بتطوير التعاون بين البلدين لما فيه مصلحة النظامين الحاكمين في البلدين ومن ثم مصلحة البلدين والشعبين الشقيقين، وفي المقام الأول الحفاظ على الأوضاع في البلدين كما هي دون تغيير، والسعي بكل الطرق لمحاولة الإبقاء على نظامي حكمهما لفترة أطول قدر الإمكان.⁽¹⁾

13. العلاقات الودية والثيقة بين القيادتين السياسيتين في البلدين، حيث يرتبط الرئيس اليمني علي عبد الله صالح بروابط ودية وصداقة شخصية مع الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، وهذه العلاقة الودية بين قيادتي البلدين كان لها ثمار في مجال التعاون السياسي حيال مواضيع كثيرة إقليمية ودولية، كان التعاون والتنسيق والتفاهم اليمني السوداني فيها بارزاً ووثيقاً، حيث تم خلال فترة الممتدة من عام 1990م وحتى الوقت الحالي الرفع من مستوى اللجنة الوزارية المشتركة إلى لجنة عليا مشتركة تنسق بين البلدين حول مختلف القضايا، وتدعم التعاون في مختلف المجالات ومنها المجال السياسي، كما أن هذا التقارب الوثيق والعلاقة الودية بين قيادتي البلدين أفضت إلى وجود تجمع صنعاء للتعاون، الذي يُعتبر قمة التعاون في المجال السياسي بين البلدين،

(1) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الرابعة، نص مقابلة مع الدكتور غازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم 1051، 30/1/2003م، ص 16-17.

ويسعى إلى حفظ أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.⁽¹⁾

14. الحملة الدولية على الإرهاب وما صاحبها من اتهامات - لها ما يبررها- لليمن والسودان بإيواء الإرهابيين وغض الطرف عنهم، وهذه الاتهامات كانت تُدحض دوماً من قبل البلدين عبر كل المستويات، كما أن هذه الاتهامات والتهديدات أفضت إلى وجود تعاون وتنسيق أمني وعقد اتفاقيات لمحاربة الإرهاب الذي أصابهما بالضرر قبل أحداث 11 سبتمبر 2001م، التي أصابت الولايات المتحدة الأمريكية، لذا عمل البلدان معاً في مكافحة الإرهاب وتوجيه رسالة للعالم من خلال هذا التعاون، أنهما ضد الإرهاب أيّاً كانت أسبابه وأشكاله، فهو آفة ويجب التعاون مع المجتمع الدولي للقضاء عليه وتجفيف منابعه.⁽²⁾

15. إن التعاون اليمني - السوداني على المستوى الرسمي والشعبي أفضى إلى وجود علاقات متينة في كل المجالات بما فيها المجال السياسي.⁽³⁾

ثانياً- الزيارات المتبادلة وأثرها على العلاقات السياسية؛

إن العامل السياسي هام في العلاقات بين الوحدات السياسية الدولية، حيث يُعتبر من أهم العوامل التي تحدد مسار وطبيعة علاقات الدول فيما بينها، بل إنه يُعتبر العامل المستقل وبقية العوامل الأخرى تابعة، فكلما كانت العلاقات السياسية مستقرة وثابتة بين أي دولتين، انعكست إيجابياً على مجالات العلاقات الأخرى الاقتصادية والثقافية والعلمية والاجتماعية وغيرها من مجالات التعاون بين الدول. وفيما يتعلق بالعلاقات اليمنية - السودانية فقد برزت بوادر التعاون السياسي بين البلدين عقب تبادل الزيارات الرسمية المتبادلة بين البلدين على مستوى الرؤساء أو وزراء الخارجية أو الزيارات المتبادلة بين القطاعات الأخرى، التي دفعت بالعلاقات السياسية إلى أفق أوسع من التعاون والتنسيق إزاء الكثير من القضايا الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك. حيث إن المسؤولين الرسميين باختلاف مستوياتهم على الجانبين يؤكدون على

(1) المصدر السابق، ص 16-18.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اليمن ومواجهة الإرهاب (مقتطفات مختارة من خطابات وأحاديث فخامة الرئيس علي عبد الله صالح)، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية ومركز المعلومات العسكري بدائرة التوجيه المعنوي، الإصدار رقم (3)، مارس 2003م، ص 63-88.

(3) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الرابعة، مصدر سابق ذكره، ص 18.

خصوصية العلاقات اليمنية - السودانية وتميزها وتحديداً في المجال السياسي.⁽¹⁾ وقد لوحظ خلال فترة الدراسة أن هناك تبادلاً للزيارات الرسمية بين البلدين التي تختلف من حيث كثافتها ومستويات التمثيل فيها، ويتضح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (3) عدد الزيارات المتبادلة للوفود الرسمية بين البلدين خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م.*

م	السنة	الوفود الرسمية من اليمن إلى السودان	الوفود الرسمية من السودان إلى اليمن	عدد الزيارات المتبادلة بين البلدين	النسبة المئوية
1	1990م	1	3	4	3.84%
2	1991م	3	10	13	12.5%
3	1992م	2	4	6	5.76%
4	1993م	2	3	5	4.80%
5	1994م	1	8	9	8.65%
6	1995م	2	7	9	8.65%
7	1996م	0	2	2	1.92%
8	1997م	1	4	5	4.80%
9	1998م	0	4	4	3.84%
10	1999م	0	7	7	6.73%
11	2000م	5	8	13	12.5%
12	2001م	1	1	2	1.92%
13	2002م	2	3	5	4.80%
14	2003م	0	2	2	1.92%
15	2004م	3	13	16	15.38%
16	2005م	1	1	2	1.92%
المجموع		24	80	104	100%

* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الملحقين رقم (1-2)

(1) المصدر السابق، ص 19-20.

ومن الملاحظ أن عدد الزيارات الرسمية للوفود اليمنية إلى السودان خلال الفترة المذكورة أعلاه لم تتجاوز (24) زيارة، ويعود هذا لأسباب عدة منها:

1. انشغال الجانب اليمني بأمور داخلية كترتيب وضع جمهورية اليمن بعد إنتصار شمال اليمن أو ما يسمى بالشرعية اليمنية على جنوب اليمن عقب حرب صيف 1994م.

2. وجود ضغوط إقليمية ودولية أثرت على كثافة الزيارات اليمنية للسودان خلال الفترة المشار إليها أعلاه.

3. وجود إهمال من الجانب اليمني للعلاقات مع دول الجوار الجغرافي وخصوصاً الدول الفقيرة كالسودان، بحكم أن الجانب اليمني يسعى دوماً نحو المساعدات والهبات والعطايا، وكل هذه لا يمكن تحصيلها إلا من الدول الغنية، وتكون مشروطه في أغلب الأحيان.

4. المشاكل الكثيرة التي يعانيها السودان داخلياً وخارجياً، أثرت على كثافة الزيارات اليمنية إلى السودان.

5. الوضع الاقتصادي الداخلي الصعب الذي يعانيه اليمن.⁽¹⁾

أما بالنسبة لعدد الزيارات الرسمية للوفود السودانية فقد تجاوزت (154) زيارة، حيث كانت كثافة هذه الزيارات للمسؤولين السودانيين إلى اليمن تعود للأسباب التالية:

1. اهتمام السودان بتطوير العلاقات مع اليمن.

2. اهتمام السودان بالتواصل مع جواره الجغرافي العربي، وتحديداً الدول المطلة على البحر الأحمر كاليمن.

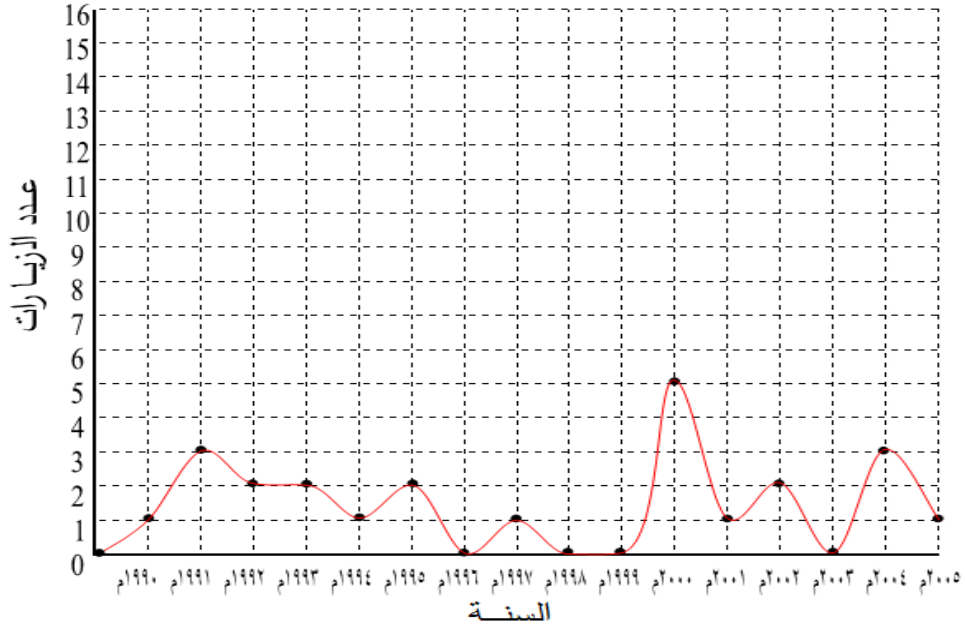
3. محاولة السودان تجاوز طوق العزلة المفروضة عليه إقليمياً ودولياً بالتواصل مع الجانب اليمني.⁽²⁾

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، تقرير من سفارة اليمن في الخرطوم حول العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان خلال الفترة من 1994م وحتى 2001م، تقرير غير منشور، برقم (7197) وبتاريخ 20/12/2001م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/12/2001م، ص 1-6.

(2) المصدر السابق، ص 6-8.

وخلال الفترة الممتدة من 1990م وحتى الوقت الراهن تبين أن هناك زيارات متبادلة بين اليمن والسودان، تختلف في كثافتها ومستويات تمثيلها تبعاً للحاجات المرجوة من تلك الزيارات والظروف التي رافقتها، حيث يلاحظ أن هذه الزيارات تزداد في مرحلة من هذه مراحل، وتنخفض في مرحلة أخرى ثم تزداد وما تلبث أن تنخفض مرة أخرى تبعاً للمؤثرات الخارجية التي تدفع بها إلى السطح ثم تتركها لتنخفض. فالوفود الرسمية اليمنية التي زارت السودان خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م تباينت في كثافتها، حيث ازدادت بعد عام 1990م ثم انخفضت إلى أدنى مستوياتها حتى كادت أن تنعدم خلال الفترة بين عامي 1996م - 1998م، ثم ارتفعت خلال الفترة بين عامي 1999م - 2000م لتصل إلى أعلى مستوياتها خلال الفترة المذكورة أعلاه، ثم تنخفض إلى مستوى مقبول خلال الأعوام من 2002م وحتى 2005م، وهذا الانخفاض في مستواه العام مقبول نظراً لعدم وجود قطيعة من الجانب اليمني، ويمكن أن نلاحظ هذا التذبذب في الزيارات الرسمية اليمنية إلى السودان من خلال الرسم البياني التالي:

شكل بياني رقم (1) الوفود الرسمية اليمنية التي زارت السودان
خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م*



* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الملحق رقم (1)

وهذا يبين أن زيارات المسؤولين اليمنيين إلى السودان كانت متواضعة ومتذبذبة بين الارتفاع والانخفاض رغم تقارب البلدين والروابط الوثيقة بين شعبي البلدين والمصالح المشتركة، ويمكن إرجاع ذلك إلى عدة أسباب أبرزها:

1. ظروف اليمن الاقتصادية الصعبة التي أثرت على زيارات المسؤولين اليمنيين إلى السودان.

2. وبخلاف النظم الديمقراطية الحقيقية ذات القرار الحر، فإن نظام علي عبد الله صالح المغلّف بديمقراطية شكلية، يعاني هواجس الخوف والرعب الشديد من السقوط، لذا فقراره مرتهن، حيث لا يتردد هذا النظام في الاستجابة لأوامر ورغبات دول إقليمية ودولية داعمة له.

3. تركيز الجانب اليمني على دول الجوار الجغرافي الغنية التي تقدم المساعدات والهبّات والعطايا لليمن الذي يعاني من وضع اقتصادي صعب، وهذا كان على حساب دول الجوار الجغرافي الأخرى الفقيرة كالسودان.

4. رغم كثافة المواضيع التي هي بحاجة إلى تعاون وتنسيق، إلا أنه كان هناك تفاعل يمني محدود معها، نظراً لضعف التأثير السوداني في محيطه الإقليمي والدولي، بفعل المشاكل التي يعانيها والتي غابت دورة إقليمياً ودولياً، وهذا يبرر قلة زيارات المسؤولين اليمنيين إلى السودان.

5. الضغوط من قبل بعض القوى الإقليمية والدولية على اليمن، حيث إن هذه القوى كانت تتحسس من تنامي العلاقات بين اليمن والسودان، وكانت تعمل على تثبيط التفاعل اليمني تجاه السودان بالإغراء أو التهديد، لأنها تعتبر نظام الإنقاذ في السودان نظاماً مارقاً وداعماً للإرهاب ويجب تطويقه، وأن من يتعامل معه يصبح تحت طائلة التهديد والعقوبات، لذا كان التجاوب اليمني مع السودان ضعيفاً ومتذبذباً من خلال هذه الزيارات التي عاودت الصعود بعد تخفيف العقوبات على السودان.⁽¹⁾

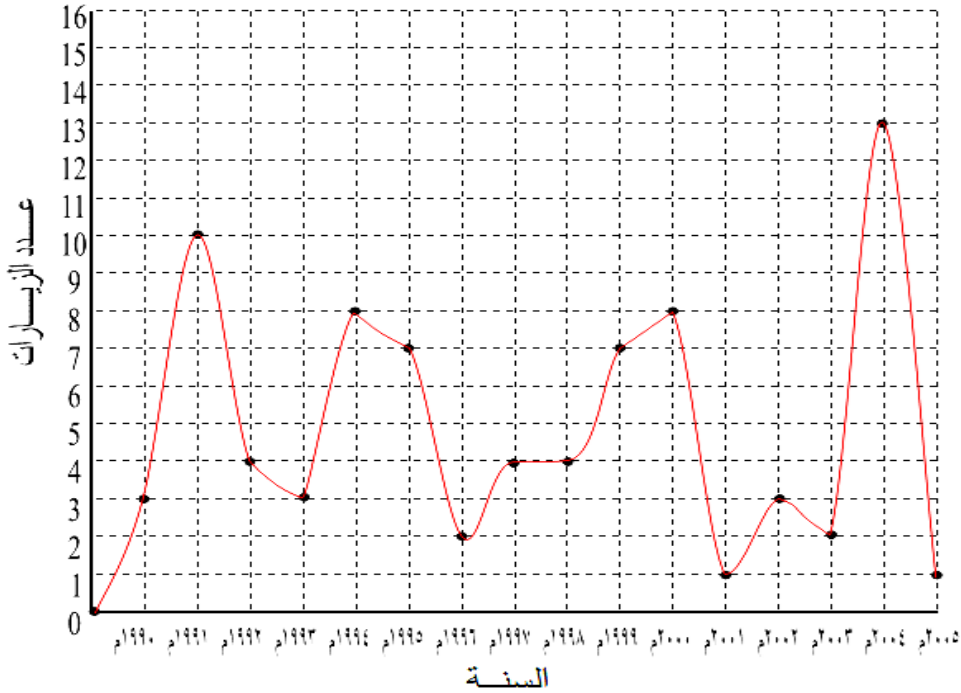
وفي المقابل كانت هناك زيارات لوفود رسمية سودانية إلى اليمن خلال الفترة من عام 1990م وحتى الوقت الراهن، وهي أكثر جذوة وتفاعلاً من تلك التي كانت من اليمن.⁽²⁾ حيث يلاحظ أن الزيارات الرسمية السودانية قد ارتفعت بعد عام 1990م إلى مستوى ملحوظ ثم انخفضت بشكل طفيف ثم عاودت الارتفاع بعد عام 1995م، ثم انخفضت إلى درجة دنيا مع نهاية عام 1996م، وكان هذا رد فعل للفتور الرسمي اليمني الذي قلل من زيارته للسودان خلال هذه الفترة، ثم عادت الزيارات إلى الارتفاع إلى درجة جيدة ثم انخفضت مع نهاية عام 2001م، وكان هذا بفعل الاضطرابات الدولية التي أعقبت أحداث 11 سبتمبر 2001م، حيث كان للسودان نصيب من تهم الإرهاب التي كانت توزع جزافاً، فكان هناك فتور من قبل الجانب اليمني الذي تجاوب معه الجانب السوداني فانقطع عن التواصل الرسمي مع اليمن، ثم عاد النشاط من جديد وبقوة مع نهاية عام 2002م، وبلغ ذروته مع نهاية عام 2003م واستمر حتى عام 2005م، حيث يلاحظ أنه خلال هذه الفترة تم الاتفاق على إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، وهذا يمثل ذروة التفاعل السياسي بين البلدين، وقد شهدت هذه الفترة نشاطاً محموداً بين الطرفين، وكان نشاط الجانب

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير سفارة اليمن في الخرطوم حول العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان خلال الفترة من 2002 إلى 2004م، تقرير غير منشور، برقم 5066 وتاريخ 2004/11/16م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2004/11/30م، ص 1-9.

(2) المصدر السابق، ص 9-11.

السوداني فيها بارزاً مقارنةً بتفاعل اليمني، وهذا يمكن ملاحظته من خلال الرسم البياني التالي:

شكل بياني رقم (2) الوفود الرسمية السودانية التي زارت اليمن خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م*



* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الملحق رقم (2)

نلاحظ اندفاع السودان تجاه تعزيز علاقاته باليمن بزيادة الزيارات الرسمية للمسؤولين السودانيين خلال المراحل الأخيرة من الفترة الممتدة من عام 1990م وحتى الوقت الحالي، ورغم وجود بعض التذبذب في هذه الزيارات إلا أن اتجاهها العام كان نحو الارتفاع في أغلب مراحل هذه الفترة، ومن خلال ملاحظة هذا الاتجاه الإيجابي في زيارات المسؤولين السودانيين لليمن، يمكن الوصول إلى أن هناك أسباباً دعت الجانب السوداني لفعل ذلك، ومن هذه الأسباب الآتي:

1. محاولة تطوير العلاقات السودانية مع اليمن.
2. محاولة فك طوق العزلة المفروض على السودان بالتفاعل مع الجوار الإقليمي العربي، وكان اليمن إحدى تلك الجهات التي قصدها الزيارات الرسمية السودانية.

3. الاستقرار والثبات في قمة نظام الحكم في السودان، حيث إنه خلال الفترة من عام 1989م وحتى الوقت الراهن كانت هناك قيادة واحدة للسودان هي قيادة الإنقاذ الإسلامية المتشددة بزعامة الحاكم المطلق عمر حسن أحمد البشير. وهذا الاستقرار قاد إلى ثبات السياسة الخارجية السودانية إلى حد ما نحو الجوار الجغرافي العربي، بغية الوصول إلى تعاون عربي يعمل على حفظ أمن واستقرار المنطقة بما فيها البحر الأحمر ذو الأهمية بالنسبة للسودان.⁽¹⁾

4. سعي السودان إلى حشد تأييد وتعاطف عربي إسلامي، يكون في محصلته النهائية مؤيداً لنظام الإنقاذ الإسلامي المتشدد الحاكم في السودان لمواجهة الضغوط الأمريكية والغربية، التي تهدف إلى احتواء وتطوير نظام الإنقاذ الإسلامي المتشدد والحد من نشاطه الداعم للجماعات المتطرفة والإرهابية، لذا كانت هذه الزيارات المحمومة تلقاء المحيط العربي الإسلامي الذي اليمن جزء منه.

5. كان غرض هذه الزيارات تفعيل النشاط السياسي الذي أُريد منه أن يدفع بالأنشطة الأخرى للأمام، بغية دخول استثمارات يمنية إلى السودان تقود إلى تشغيل أيدٍ عاملة سودانية، وتحد من البطالة، وكذا استغلال مساحات واسعة من الأراضي الزراعية، حيث إن الجانب السوداني قد قدّم لليمن أرضاً زراعية خصبة في ولاية سنار منطقة دوبا شرق النيل الأزرق، لغرض الاستثمار الزراعي فيها خدمةً للطرفين.

6. سعي الجانب السوداني إلى التعاون اليمني في حفظ أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، من خلال شراكة سياسية فعّالة تعمل لهذا الغرض، حيث كانت ثمار هذه الزيارات تجمع صنعاء للتعاون، ليضيف إلى التعاون الثنائي تعاوناً أوسع يضم دول إقليم جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.⁽²⁾

(1) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الرابعة، مصدر سابق ذكره، ص16.

(2) د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي....، مصدر سابق ذكره، ص74-81.

المطلب الثاني

التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية

هناك علاقة وثيقة بين الاقتصاد والسياسة، حيث إن النظام السياسي هو الذي يحدد مدى التطور في القطاعات الأساسية للدولة، خاصة منها القطاعات الإنتاجية التي ترفد الدولة بالموارد المالية اللازمة لإنعاش القطاعات الخدمية الأخرى، لذا يُعتبر الاقتصاد بمثابة مرآة عاكسة للنظام السياسي، حيث يعكس توجهاته وأنماطه في قوانين السوق والملكية وغيرها.⁽¹⁾ والترابط الوثيق بين الاقتصاد والسياسة جعل كلاً منهما يكمل الآخر. فلا تطور اقتصادياً إلا بنظام سياسي ديمقراطي ليبرالي يستند على قاعدة دعه يعمل دعه يمر، أي اعتماد سياسة الباب المفتوح لإنعاش الاقتصاد، حيث إن السياسة في الوقت الراهن أصبحت في مجملها ذات توجهات اقتصادية، أو أن هدفها النهائي ذو غايات اقتصادية، وهذا الترابط بين السياسة والاقتصاد جعل من التعاون الاقتصادي بين الدول، وكذا التكامل الاقتصادي الذي تنشده الدول بين بعضها بعضاً، يقود إلى وجود مصالح مترابطة تفضي في النهاية إلى استقرار سياسي وتعاون في كل المجالات.

وفيما يتعلق باليمن والسودان فهناك تركيز على توثيق علاقاتهما في المجال الاقتصادي، وخصوصاً أنهما يمتلكان إمكانات وقدرات كامنة يمكن أن تشكل في حالة استغلالها- دعائم أساسية لاقتصاد البلدين، فاليمن يتمتع بموقع إستراتيجي وقدرات كامنة في عدة مجالات، قوامها العنصر البشري والأرض الطيبة والظروف المناخية المواتية، إذا ما استُغلت الاستغلال الأمثل من قبل إدارة حكيمة تعمل على تسخير هذه الإمكانيات لخدمة اليمن في المقام الأول ومن ثم التكامل مع السودان لترسيخ الروابط الاقتصادية، التي ستعزز من الروابط الأخرى. كما أن لدى اليمن موارد من النفط والغاز والمعادن الأخرى،

(1) هشام القروي، علاقة السياسة بالاقتصاد، صحيفة إشراق الإلكترونية، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.eshrag.net/news-action-show-id-259.htm>

وانظر أيضاً، علم الاقتصاد السياسي، الموسوعة الحرة، ويكيبيديا، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.ar.wikipedia.org>

إضافة إلى وجود ثروات سمكية هائلة وهي من الموارد المتجددة، كما أن البحر يمكن أن يكون مورداً اقتصادياً رئيسياً، سواء بحر العرب أو البحر الأحمر، الذي يمكن أن يتشارك اليمن مع السودان- والدول الأخرى ذات العلاقة- في استغلال ثرواته، وهذا سيعزز من العلاقات بين دول منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي عموماً، واليمن والسودان على وجه الخصوص.

وبالنسبة للسودان فهو بلد مترامي الأطراف ويخترقه نهر النيل ليجعل منه سلة الغذاء العربي، إذا استُغل الاستغلال الأمثل لخدمة الأمن الغذائي، الذي سيقود إلى القرار الحر، لأن من يملك أمن غذائه يملك قراره الحر في تحقيق أمانيه وطموحاته. فالسودان يمتلك إمكانات اقتصادية هائلة فوق أرضه وفي باطنها، فإذا استُغلت هذه الإمكانيات الكامنة، كالزراعة، والثروة الحيوانية، والمناخات، والفرص الصناعية، والنفط، والغاز، والمعادن الأخرى، فسوف تعود بالخير الكثير على السودان في المقام الأول ثم اليمن التي ستندفع للاستثمار اقتصادياً في هذا البلد المعطاء، وهذا التعاون الاقتصادي سيزيد من روابط العلاقات بين البلدين.

ومن هنا سيتم دراسة مجالات التعاون الاقتصادية والتجارية والاستثمارية بين اليمن والسودان، في سبعة محاور كالتالي:

أولاً - التعاون في المجال الاقتصادي؛

كانت البداية الحقيقية للتعاون المنتظم في المجال الاقتصادي وغيره من المجالات بين شمال اليمن - قبل الوحدة مع جنوب اليمن - والسودان في شهر يونيو عام 1966م، وذلك عندما اتفق البلدان على إنشاء اللجنة الوزارية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني بينهما، حيث شهد مجال التعاون الاقتصادي عقب هذا التاريخ مزيداً من التطور والنمو.⁽¹⁾ وقد عقدت اللجنة الوزارية المشتركة أربع دورات لها في صنعاء والخرطوم بالتناوب قبل الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، هذا فيما يخص شمال اليمن، أما جنوب اليمن فلم يكن هناك وجود للجنة وزارية مشتركة بين الطرفين، حيث إن التعاون كان محدوداً للغاية ولم توقّع سوى اتفاقيتين فقط، الأولى في 22/3/1977م، والثانية في 29/9/1988م. وبعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، وقيام الجمهورية اليمنية في 22

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، ملف عن العلاقات الثنائية بين اليمن والسودان، وثيقة غير منشورة، صنعاء: وزارة الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 26/2/2007م، ص3.

مايو 1990م، استمرت اللجنة الوزارية المشتركة بين اليمن والسودان في عقد دوراتها في ظل الجمهورية اليمنية، حيث عقدت هذه اللجنة ست دورات في كل من صنعاء والخرطوم بالتناوب خلال الفترة من عام 1990م وحتى عام 2005م، وفي ما يلي توضيح للدورات إجمالاً منذ بدئها:

- الدورة الأولى للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في الخرطوم خلال الفترة 1977/6/4-2م.
- الدورة الثانية للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في صنعاء خلال الفترة 1980/5/11-14م.
- الدورة الثالثة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في الخرطوم خلال الفترة 1983/4/16-18م.
- الدورة الرابعة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في صنعاء خلال الفترة 1987/3/7-9م.
- الدورة الخامسة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في صنعاء خلال الفترة 1991/9/7-10^{1أ}م.
- الدورة السادسة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في الخرطوم خلال الفترة 1993/9/11-15م.
- الدورة السابعة (الاجتماع الأول للجنة العليا اليمنية - السودانية المشتركة في صنعاء خلال الفترة 1994/12/20-23م). حيث تم خلال هذه الدورة رفع مستواها إلى لجنة عليا مشتركة بين البلدين، لكن هذه اللجنة لم تعقد أي اجتماع آخر بعد هذه الدورة، بينما استمرت اللجنة الوزارية المشتركة في عقد دوراتها بانتظام.^{2أأ}

(1) الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة، وتُعتبر الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، وقيام الجمهورية اليمنية.

(2) الدورة السابعة للجنة الوزارية المشتركة، والتي تم رفع مستواها إلى لجنة عليا مشتركة، حيث كان هذا انعقادها الأول والأخير. والجدير بالذكر أن هذا الرفع لمستوى هذه اللجنة من وزارية إلى عليا كان بدوافع سياسية آنية تكتيكية ونزوات شخصية صرفة لنظام علي عبد الله صالح، كرد فعل عاطفي تجاه موقف نظام الإنقاذ الإسلامي المتشدد في السودان بقيادة عمر حسن أحمد البشير، الذي وقف مع شمال اليمن في حربها ضد جنوب اليمن إبّان حرب صيف 1994م، انطلاقاً من دوافع مصلحة ذاتية تخص نظام حكمه، وفي مقدمتها تخوف نظام الإنقاذ من استقلال جنوب السودان. ونتيجة لهذه الارتجالية في صنع القرارات من هكذا نظم ديكتاتورية دون الرجوع إلى مستشارين مؤهلين وكوادر متخصصة محترفة للخروج بقرارات تخضع للتخطيط الإستراتيجي المعمق يكون مصيرها الديمومة والاستمرارية، ومردود محصولها النهائية ينعكس واقعاً ملموساً لمصلحة البلدين، وللأسف لم تؤخذ هذه الأمور بعين

- الدورة الثامنة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في الخرطوم خلال الفترة 1999/8/10-9م.
 - الدورة التاسعة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في صنعاء خلال الفترة 2002/1/28-29م. وقد تم خلالها عقد لقاء بين رجال المال والأعمال اليمنيين والسودانيين بالغرفة التجارية والصناعية بصنعاء بحضور وزير خارجية البلدين.
 - الدورة العاشرة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة في الخرطوم خلال الفترة 2004/8/3-5م.⁽¹⁾
- وقد تم خلال هذه الدورات التوقيع على عدد من الاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم بين البلدين، والتي يمكن ملاحظتها تفصيلاً من خلال الجدول التالي:

الاعتبار فكان حتماً أن لا تستمر هذه اللجنة في الوجود، باعتبارها نتيجة لقرارات مرتجلة لم تخضع للتخطيط الإستراتيجي المعمق حتى في مستواه الأدنى كغيرها من القرارات التي تصنعها نظم ديكتاتورية فاشلة لا تستحق البقاء.

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف عن العلاقات الثنائية اليمنية - السودانية، وثيقة غير منشورة، برقم 3089 وتاريخ 2005/5/9م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2005/5/21م، ص2-14. وانظر أيضاً، اليمن والسودان علاقات أزلية حميمة وتعاون مشترك وثيق، موقع صحيفة 14 أكتوبر، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.14october.com/news.aspx?newsno=34911>

جدول رقم (4) عدد الاتفاقيات والحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم
الموقعة بين اليمن والسودان خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م.*

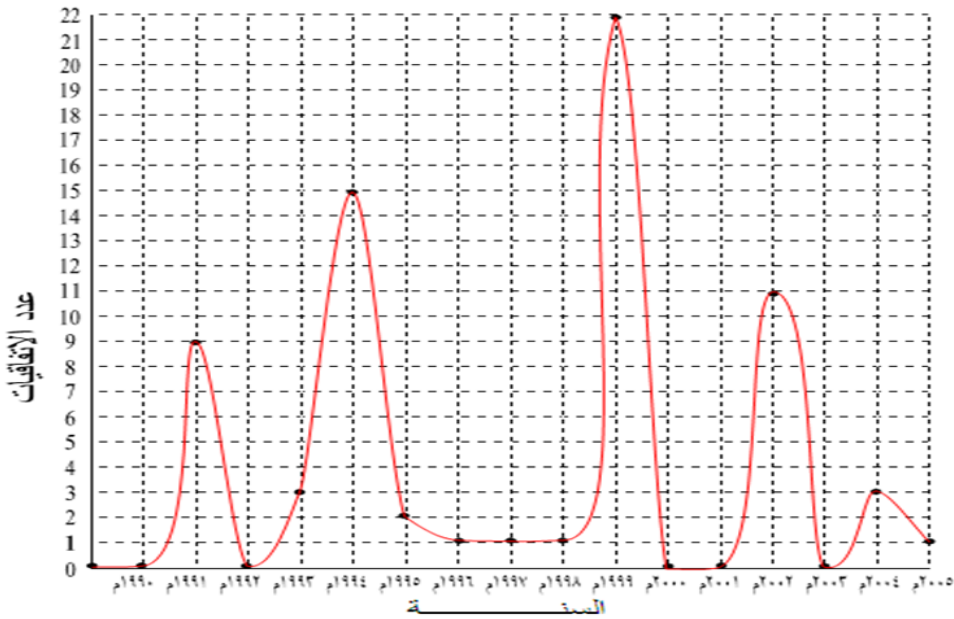
النسبة المئوية	المجموع	البيانات المشتركة	مذكرات التفاهم	الحاضر	البرامج التنفيذية	البروتوكولات	الاتفاقيات	السنة	م
0	0	0	0	0	0	0	0	1990م	1
13.04%	9	0	0	4	1	2	2	1991م	2
0	0	0	0	0	0	0	0	1992م	3
4.34%	3	0	0	1	1	0	1	1993م	4
21.73%	15	0	2	1	7	1	4	1994م	5
2.89%	2	0	0	0	0	0	2	1995م	6
1.44%	1	0	0	0	0	0	1	1996م	7
1.44%	1	0	0	0	1	0	0	1997م	8
1.44%	1	0	0	0	1	0	0	1998م	9
31.88%	22	0	0	2	11	1	8	1999م	10
0	0	0	0	0	0	0	0	2000م	11
0	0	0	0	0	0	0	0	2001م	12
15.94%	11	1	0	2	5	1	2	2002م	13
0	0	0	0	0	0	0	0	2003م	14
4.34%	3	0	0	0	0	0	3	2004م	15
1.44%	0	0	0	0	0	0	1	2005م	16
100%	69	1	2	10	27	5	24	المجموع	

* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الملحق رقم (5).

ومن الجدول السابق، يتضح أن عدد الإتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين اليمن والسودان، خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م، بلغت (69) موزعة بين (24) إتفاقية، و(5) بروتوكولات، و(27) برنامجاً تنفيذياً، و(10) محاضر، و(2) مذكرات تفاهم، و(1) بيان مشترك خرجت به اللجنة العليا المشتركة.

تم قبل الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن توقيع نحو (20) إتفاقية منها (18) مع شمال اليمن و (2) فقط مع جنوب اليمن.⁽¹⁾ ويلاحظ أنه خلال فترة من 1990م وحتى 2005م، ازداد زخم هذه الإتفاقيات وبلغت ذروتها بتوقيع نحو (69) إتفاقية متنوعة وفي فترات زمنية مختلفة، ويمكن قياس هذه الإتفاقيات المتنوعة التي تختلف في كمها من فترة إلى أخرى، من خلال الرسم البياني التالي:

شكل بياني رقم (3) الاتفاقيات الموقعة بين اليمن والسودان خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م*



* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الملحق رقم (5).

(1) الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، ملف عن العلاقات الثنائية بين اليمن والسودان، وثيقة غير منشورة، مصدر سابق ذكره، ص2.

ومن خلال الرسم البياني السابق يتضح أن كثافة هذه الإتفاقيات تختلف من فترة إلى أخرى، فمثلاً خلال الفترة من 1990م إلى 1992م كان هناك ارتفاع ملحوظ، ازداد هذا الارتفاع خلال الفترة من 1992م وحتى 1995م بصورة مقبولة ومشجعه على زيادة التعاون بين البلدين، إلا أنه خلال الفترة من نهاية 1995م وحتى نهاية 1998م حدثت انتكاسة كبيرة لهذا التعاون، حيث بلغت الإتفاقيات الموقعة أدنى مستوى لها، وهذا كان بفعل الضغوط الخارجية على الجانب اليمني الذي استجاب لهذه الضغوط وماتل في عقد اللجان الوزارية، وتلكاً في الالتزام بمواعيدها، كما أنه لم يستجب لدعوات الجانب السوداني في عقد دورة ثانية للجنة العليا المشتركة. حيث كانت الضغوط الإقليمية والدولية هائلة على الجانب اليمني، الذي أذعن لها وقلل من درجة اندفاعه نحو التعاون مع السودان، وكانت هذه الضغوط تعمل على تطويق السودان والحد من التعاون معه بسبب نشاطه الإسلامي المتشدد ودعمه للمنظمات والجماعات الإرهابية.⁽¹⁾ وفي بداية عام 1999م وحتى عام 2000م ازداد توقيع الإتفاقيات وبلغ أقصى مدى له خلال الفترة الممتدة من 1990م وحتى 2005م، ويعود هذا إلى استجابة نظام حكم الإنقاذ الإسلامي المتشدد في السودان للمطالب الأمريكية والغربية وتخفيف الضغوط الخارجية عليه، مما حفز اليمن إلى العودة للتعاون مع السودان، ثم انخفض المستوى مع نهاية عام 2001م، ثم عاد إلى الارتفاع حتى نهاية الفترة المشار إليها أعلاه. وعلى الرغم من هذا التذبذب في كثافة توقيع الإتفاقيات خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م، إلا أن هناك رغبة في التعاون الاقتصادي، تخضع في مجملها لمؤثرات خارجية إقليمية ودولية تتناسب معها عكسياً.

ثانياً- التعاون في المجال التجاري:

إن اللجان الوزارية المشتركة بين اليمن والسودان كانت في الأساس بمثابة محاور ارتكاز لتنظيم التعاون الاقتصادي والتجاري والاستثماري، حيث لم تخلُ أي دورة من هذه الدورات من توقيع أو مناقشة مجال التعاون التجاري بين البلدين، ففي الدورة الأولى تم الإتفاق على تفعيل التعاون التجاري بين البلدين، وفي الدورة الثانية تم التوقيع على بروتوكول معدل للإتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين عام 1969م، وكذا محضر وقائع اجتماع لجنة التنمية

(1) كمال حسن بخيت، العلاقات السودانية - الأمريكية إلى أين؟، موقع الحديق، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.alhadag.com/reports1.php?id=3264>

اليمنية - السودانية، وفي الدورة الثالثة تم مناقشة النشاط التجاري، وفي الدورة الرابعة تم التوقيع على محضر تنشيط إتفاقيات التبادل التجاري بين البلدين. أما الدورة الخامسة- التي انعقدت بعد الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن وتم فيها استعراض سبل تطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين- فقد تمخض عنها التوقيع على إتفاقيات للتعاون التجاري بين اليمن والسودان. وفي الدورة السادسة تم رسم خطة لتبادل المعلومات والزيارات بين الوفود التجارية في القطاعين العام والخاص، والاشتراك في المعارض والأسواق الدولية التي تقام في البلدين، وإنشاء مراكز تجارية، وتسيير خطوط ملاحية بغرض تسهيل التبادل التجاري والدفع به إلى الأمام. أما الدورة السابعة- التي رُفعت إلى لجنة عليا مشتركة- فقد تم فيها مناقشة سبل تطوير التبادل التجاري، ورفع العوائق أمام هذا التبادل بما يخدم مصلحة البلدين. وفي الدورة الثامنة تم التوصل إلى التوقيع على اتفاقية بين البلدين لحماية التجارة والاستثمار، وتجنب الازدواج الضريبي، وتنمية الصادرات والثروة الحيوانية، وبما يخدم النشاط التجاري على الجانبين. وتم في الدورة التاسعة مناقشة التعاون في مجال الثروة السمكية وسبل تطويره تجارياً بين البلدين، كما تم خلال هذه الدورة عقد لقاء بين رجال المال والأعمال اليمنيين والسودانيين في الغرفة التجارية بصنعاء، بحضور وزير خارجية البلدين.⁽¹⁾ أما فيما يخص الدورة العاشرة فقد تم فيها تشكيل لجان تختص بالتعاون الثنائي، وكان من ضمن هذه اللجان لجنة رجال الأعمال، حيث تم خلال هذه الدورة التوقيع على عدد من الإتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية في مجالات عدة كان نصيب الجانب التجاري منها الآتي:

- اتفاقية الثروة الحيوانية والزراعية.
- اتفاقية التعاون بين الاتحاد العام للغرف التجارية والصناعية.
- اتفاقية التعاون في المجال السياحي بما يخدم حركة التجارة بين البلدين.
- تشكيل لجنة فنية لصياغة اتفاق تجاري بين شركتي الطيران في البلدين.
- استمرار العمل بالمحضر الموقع بين هيئتي الطيران المدني والأرصاد بتاريخ 30/8/1999م.

(1) اليمن والسودان علاقات أزلية حميمة وتعاون مشترك وثيق، الموقع الإلكتروني لصحيفة 14 أكتوبر، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.14october.com/news.aspx?newsno=34911>

- استمرار العمل ببرنامج العمل التنفيذي الموقع في صنعاء بتاريخ 29/1/2002م، بين وزارتي شؤون المغتربين اليمنية، وجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، بما يخدم النشاط الاقتصادي والتجاري بين البلدين.¹

إن حجم التبادل التجاري بين اليمن والسودان- خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م- تفاوت في الميزان التجاري المقيّم بآلاف الريالات، تارةً لصالح اليمن، وأخرى لصالح السودان، ويمكن إيضاح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (5) حجم التبادل التجاري بين اليمن والسودان خلال الفترة من 1990م وحتى عام 2005م*

الميزان التجاري	واردات اليمن من السودان	صادرات اليمن إلى السودان	البيانات الأعوام
30263	21957	0ط5222	1990م
20192	65131	85323	1991م
69655	33373	103028	1992م
80036-	84687	4651	1993م
187466-	199549	12083	1994م
59909-	98151	38242	1995م
602839-	620361	17522	1996م
990424-	1023557	33133	1997م
1151558-	1204457	52899	1998م
638344-	990732	352388	1999م
1509767	2604153	4113920	2000م
505869-	927577	421708	2001م
283768-	592530	308762	2002م
53702-	523969	470267	2003م
79287-	648114	568827	2004م
1840198	788415	2628613	2005م
-1163127	10426713	9263586	الإجمالي

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير عن التعاون الثنائي بين اليمن والسودان للنصف الثاني من عام 2004م صادر من سفارة اليمن بالخرطوم، تقرير غير منشور، برقم (43442)، وبتاريخ 26/12/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2004/12/31م، ص4-9.

* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان من 2000م وحتى 2007م، وثيقة غير منشورة، رقم (4602)، بتاريخ 16/9/2007م، مصدر سابق ذكره، ص6-9. وانظر أيضاً، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إحصائيات التبادل التجاري مع المنظمات والتكتلات الدولية لعام 2005م، الجمهورية اليمنية، صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركز للإحصاء، الإدارة العامة للإحصاءات التجارية، مايو 2006م، ص11. وانظر أيضاً، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2003م، مصدر سابق ذكره، ص17. وانظر أيضاً، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005م، مصدر سابق ذكره، ص382-389.

ومن خلال الجدول السابق يتضح أن حجم التبادل التجاري بين البلدين كان متذبذباً، فخلال الفترة من 1990م وحتى 1992م كان الميزان التجاري لصالح اليمن، إلا أن الفترة من 1993م وحتى عام 1999م كان الميزان فيها لصالح السودان، وخلال عام 2000م استطاع اليمن أن يعدل الميزان التجاري لصالحه، لكن الفترة من 2001م وحتى 2004م كان لصالح السودان، فيما تمكن اليمن من تحقيق قفزة نوعية خلال عام 2005م ليكون الميزان التجاري لصالحه.

ورغم تواضع التبادل التجاري بين اليمن والسودان إلا أن الميزان التجاري كان لصالح السودان، أي أن السودان كان المستفيد في المقام الأول من التبادل التجاري مع اليمن خلال الفترة من 1990م وحتى 2005م.

ثالثاً- التعاون في المجال الاستثماري؛

إن اليمن والسودان يملكان ثروات طائلة- كامنة فوق وفي باطن إقليميهما- بحاجة إلى إمكانات استثمارية هائلة، ويوجد مستثمرون في كلٍّ منهما، إلا أنهما بحاجة إلى المزيد من الاستثمارات وتحديداً السودان بفعل عدة أسباب أهمها:

1. الثروات الهائلة التي بحاجة إلى عدة جهات استثمارية.
2. تنوع الجهات الاستثمارية منعاً للاحتكار.
3. الرغبة في وجود استثمارات عربية.
4. ابتزاز بعض الشركات الأجنبية أو نفورها من الاستثمار، كالذي حدث للسودان من قبل بعض الشركات الغربية، وتحديداً شركات النفط الأمريكية التي خرجت من السودان بعد قيام ثورة الإنقاذ ذات التوجه الإسلامي المتشدد.⁽¹⁾

(1) بسام الشعبي، البروتوكولات الموقعة بين اليمن والسودان.. العبرة في التنفيذ، موقع باسم الشعبي، شبكة الإنترنت

وبحكم مساحة السودان الواسعة فليده حتماً ثروات طائلة كامنة فوق وفي باطن أرضه أكبر من التي لدى اليمن، وهذا يؤكد صحة وواقعية مقولتنا التي نشدد على ذكرها في أكثر من مناسبة ومفادها: مساحة أكبر خير أكثر، إلا أن اليمن يملك موقعاً إستراتيجياً هاماً يمكن أن يُسخر لخدمة الاستثمار في السودان، كما أن لدى اليمن رجال مال وأعمال يمينيين، أو سودانيين من أصول يمنية، أو يمينيين يحملون جنسيات أخرى ولديهم استثمارات عملاقة ورأس مال ضخم كالتجار حضرموت، ويمكن أن يستغلوا جزءاً من أموالهم للاستثمار في السودان من خلال نافذة التعاون اليمني - السوداني في مجال الاستثمار، والذي سيدفع ويؤمن هذه الأموال الاستثمارية عبر إبرام اتفاقيات بين البلدين.

فخلال الدورة الثامنة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة التي عُقدت في الخرطوم خلال الفترة 10/8/1999-9م، تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات، شملت تشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين، وقد ضمت اتفاقية الاستثمار نحو (15) مادة نظمت الاستثمار بين البلدين.⁽¹⁾ كما تم خلال الدورة التاسعة للجنة الوزارية المشتركة بين الجانبين - وتحديدًا في 29/1/2002م- عقد لقاء بين رجال الأعمال اليمنيين والسودانيين في الغرفة التجارية والصناعية بصنعاء بحضور وزير خارجية البلدين، وكان هذا اللقاء بغرض تشجيع الاستثمارات على الجانبين، وتعريف الجانب اليمني بفرص الاستثمار في السودان باعتباره أرضاً واعدة للاستثمار اليمني. وتم في الدورة العاشرة تشكيل عدة لجان كان من ضمنها لجنة رجال الأعمال، كما تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية في عدة مجالات، كان من ضمنها ما يخص الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية، كما تم الإتفاق خلال هذه الدورة على استمرار العمل ببرنامج العمل التنفيذي الموقع في صنعاء بتاريخ 29/1/2002م بين وزارة شؤون المغتربين اليمنية، وجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج، بما يساعد على الاستثمار والتعريف بالفرص الاستثمارية على الجانبين عبر هذه الجهات أو هيئة الاستثمار اليمنية، التي لديها منشورات تعريفية بفرص الاستثمار في السودان. حيث توجد استثمارات

الموقع: <http://shab30.maktoobblog.com/375457>

وانظر أيضاً، الدكتور يحيى المتوكل وزير الصناعة والتجارة يؤكد على أهمية زيادة التبادل التجاري بين اليمن والسودان، الموقع الإلكتروني لصحيفة 14 أكتوبر، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.14october.com/news.aspx?newsno=74267>

(1) اللجنة اليمنية - السودانية المشتركة تعقد دورتها الحادية عشر في صنعاء، سبأ نت، موقع وكالة الأنباء اليمنية

سبأ الموقع: <http://www.sadanews.net/ar/print133233.htm>

يمنية في السودان في عدة مجالات، كالأستكشافات النفطية، والخدمات النفطية، والاتصالات، وشركات البناء، والأستثمارات الزراعية، والصرافة، والأستثمارات التجارية بالتصدير وإعادة التصدير من اليمن إلى السودان، كما يسعى السودان جاهداً إلى جذب الأستثمارات اليمنية إليه، وتأمينها وإعطائها التسهيلات بما يشجع على زيادتها.⁽¹⁾ وتعاون البلدين في هذا المجال مستمر حيث ستشهد السنوات القادمة نشاطاً استثمارياً أوسع لرؤوس الأموال اليمنية في السودان.

رابعاً- التعاون في مجال الزراعة والثروات الحيوانية والأسماك:

تم خلال الدورة الثامنة للجنة الوزارية المشتركة التوقيع على اتفاقية التعاون في مجال الزراعة والثروة الحيوانية، وتبادل المعلومات وتحسين أصناف البذور، بما يخدم النشاط الزراعي والحيواني ويحسن منه كماً وكيفاً، وفي الدورة العاشرة تم التوقيع على عدد من الاتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية في عدة مجالات كان منها الزراعة والثروة الحيوانية، حيث اتفق الطرفان على تبادل الأصول الوراثية والبذور والمحاصيل المختلفة، خاصة المقاومة للحرارة والجفاف، وقد قدم الجانب السوداني لليمن دورتين تدريبيتين قصيرتين في مجال زراعة الأنسجة، كما اتفق الطرفان على تشجيع القطاع الخاص على إقامة مشروعات مشتركة في مجالات الزراعة المختلفة.⁽²⁾

أما بالنسبة للثروة السمكية، فقد تم الاتفاق على التعاون من خلال تبادل الخبرات والخبراء في مجال الثروة السمكية والاصطياد والتسويق والتصنيع، وكذا تبادل الزيارات للمختصين في هذا المجال، كما تم التوقيع على برنامج التعاون في مجال الأسماك بين البلدين خلال الدورة التاسعة للجنة الوزارية المشتركة.³

(1) اللواء الدكتور/ قائد محمد قائد العنسي، مقابلة مكتوبة، مصدر سابق ذكره، ص2-5. وانظر أيضاً، المستشار/ نصر الدين أحمد التجاني عثمان، المستشار بالسفارة السودانية بصنعاء، مقابلة شخصية مع الباحث، ج2، صنعاء: منزل سعادة المستشار بصنعاء، الخميس الموافق 15/3/2007م، الساعة 12:45-1:30 ظهراً.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في المجال الزراعي بين اليمن والسودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم 4068 وتاريخ 16/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 30/8/1999م، ص1.

(3) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في مجال الثروة الحيوانية والأسماك بين اليمن والسودان الموقعة بتاريخ 29/1/2002م، وثيقة غير منشورة، برقم 6221 وتاريخ 6/2/2002م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 27/2/2002م، ص1-3.

خامساً- التعاون في المجال الصحي البيطري:

إن التعاون اليمني - السوداني في المجال الصحي البيطري تعزز إثر التوقيع على إتفاقية الاشتراطات الصحية البيطرية بين البلدين في 15/8/2004م، التي تنص على أن يقوم الجانب السوداني بتصدير لحوم الأبقار، والأغنام، والماعز، والإبل، إلى اليمن، وفي المقابل يقوم اليمن بتصدير الكتاكيت ألبياضه وغيرها، بعمر يوم واحد، وكذا لحوم الدجاج المجمد، وبيض التفقيس، وبيض المائدة ذات المنشأ اليمني إلى السودان.⁽¹⁾ وهذا دفع بالنشاط التجاري في مجال الثروة الحيوانية والدواجن إلى تعاون تكاملي يصب في مصلحة البلدين.

سادساً- التعاون في مجالات النفط والغاز والثروات المعدنية:

هناك تعاون يمني - سوداني في مجال النفط والغاز، حيث توجد في السودان شركات يمنية للاستكشافات النفطية والغازية، ولها نشاط ملحوظ، رغم وجود شركات كبرى للصين، وروسيا، وماليزيا وغيرها.⁽²⁾ كما أن هناك الكثير من شركات الخدمات النفطية ولها نشاط جيد في هذا المجال، وتعمل على تشغيل الأيدي العاملة اليمنية والسودانية على السواء، وقد تعزز هذا النشاط بعد اجتماع الدورة المشتركة السابعة (العليا) بين البلدين، التي تم خلالها التوقيع على إتفاقية التعاون في مجال النفط والخدمات النفطية، وكذا التوقيع على مذكرة التفاهم حول التعاون المشترك في مجال الثروات المعدنية بين هيئة الاستكشاف المعدنية اليمنية، وهيئة الأبحاث الجيولوجية السودانية، وقد نصت هذه المذكرة على تعاون البلدين في مجال تبادل الخبرات والبحث والاستكشاف، وتعيين الذهب، من خلال الزيارات الميدانية المتبادلة، ومقارنة ترسبات الذهب الموجود في الأحزمة المعدنة الموجودة في صخور الدرع العربي النوبي، من خلال مجموعات عمل مشتركة أو مشاريع مشتركة، وكذا التعاون في أعمال التحليل الكيميائي في مختبرات البلدين، بالإضافة إلى تبادل الآراء والمعلومات في المشاريع القارية والإقليمية وتبادل الخبرات والتدريب في هذا الشأن.⁽³⁾

(1) المصدر السابق، ص2-4. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، إتفاقية الاشتراطات الصحية البيطرية بين اليمن والسودان الموقعة في 15/8/2004م، وثيقة غير منشورة، برقم 3612 وتاريخ 26/8/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 12/9/2004م، ص1-3.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج اللجنة العليا المشتركة بين اليمن والسودان والتي انعقدت في صنعاء خلال الفترة 20-23/12/1994م، وثيقة غير منشورة، برقم 3613 وتاريخ 26/12/1994م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 31/12/1994م، ص1-6.

(3) المصدر السابق، ص6-9.

سابعاً- أثر التعاون في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية على العلاقات اليمنية - السودانية؛

إن تعاون اليمن والسودان في المجالات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية، أفضى إلى ترابط وثيق بين الطرفين على المستوى الرسمي والشعبي، وساعد في تقديم الكثير من الخدمات والمنافع لشعبي البلدين، كتشغيل الأيدي العاملة، وإنعاش السوق التجارية، وتوفير السلع وسهولة تبادلها بين الجانبين، واكتساب خبرات في مجالات عدة بين الطرفين، وهذا التبادل والتداخل في المصالح الاقتصادية والتجارية، ووجود الاستثمارات اليمنية في السودان، أوجد تعايشاً وتفاهماً ومصالح مشتركة بين شعبي البلدين، الأمر الذي أدى إلى تعزيز الروابط بين الشعبين في كثير من المجالات، مما دفع بالعلاقات اليمنية - السودانية إلى أفق أوسع من التعاون استجابةً لتلك المصالح.

المطلب الثالث

التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية

هناك مخزون ثقافي عظيم لدى اليمن والسودان، وتوجد روابط عريقة بين البلدين في هذا المجال تشدهما نحو بعض، فالموروث والمخزون الثقافي والاجتماعي الذي تراكم مع الزمن بين شعبي البلدين، جمعهما في كتلة ثقافية اجتماعية واحدة يصعب التمييز بين مكوناتها المتداخلة. فاليمن والسودان متداخلان ثقافياً واجتماعياً في أكثر من مكون ثقافي واجتماعي، مما جعل منهما كتلة واحدة متجانسة في كثير من الصفات التي تجمعهما، وهذا جعلهما أقرب إلى بعض مقارنة بما هو عليه الحال بين أقطار عربية أخرى.⁽¹⁾ وهذا التقارب الثقافي والاجتماعي كان في جل الأوقات دافعاً للقادة السياسيين إلى التعاون استجابة للتقارب بين شعبي البلدين.⁽²⁾ ومن هنا يمكن دراسة التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية بين اليمن والسودان في عشرة محاور كالتالي:

أولاً- التعاون في المجال الاجتماعي:

التعاون في المجال الاجتماعي والشعبي بين اليمن والسودان، كان هو الأول بالنسبة للتعاون في المجالات الأخرى، حيث إن هذا التعاون يعود إلى حقب غابرة من التاريخ الموغل في القدم. إن شعبي البلدين ارتبطا عضوياً وثقافياً ارتباطاً وثيقاً، حيث كان اليمنيون يهاجرون إلى السودان عبر البحر الأحمر، ويستقرون وينصهرون مع أبناء السودان ليُكونوا جيلاً يمينياً سودانياً أطلق عليه الدكتور/ نزار محمد عبده غانم في كتابه (جسر الوجدان بين اليمن والسودان) بالعنصر السوماني، أي السودانيين من أصول يمنية وهم كُثر، وهذا يدل على أن الهجرات سببها استقرار وتزاوج واختلاط بالمجتمع السوداني.

(1) علي عبادي الأشول، الجالية اليمنية في السودان: البدايات والوضع الحالي، مجلة الوطن، صنعاء: وزارة شؤون المغتربين، العدد (110)، سبتمبر - أكتوبر 2010م، ص 40-41.

(2) المصدر السابق، ص 41. وانظر أيضاً، المستشار/ نصر الدين أحمد التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج4، صنعاء: منزل المستشار بالحي السياسي، الجمعة 23/3/2007م، الساعة 11:00 - 12:30 ظهراً.

(1) وفي المقابل كانت هناك هجرات سودانية إلى اليمن في العصر الحاضر، إلا أنها لم تصل إلى درجة الهجرات اليمنية رغم انتشارها في أماكن كثيرة من اليمن، حيث كانت تخضع لمتطلبات العمل أو الإغارة وما تلبث أن تعود إلى بلادها وإن استقرت أعداد منهم، إلا أنها لم ترقَ إلى الأعداد الكثيرة المتدفقة من اليمن نحو السودان على مرَّ العصور، التي كان الغالب عليها الاستقرار والانصهار في المجتمع السوداني، حيث إن هناك شخصيات مرموقة في المجتمع السوداني تحظى بإحترام كبير، ترجع في أصولها إلى اليمن، ومنها من يعمل في المجال السياسي.⁽²⁾

إن الوجود اليمني في السودان بلغ درجة كبيرة من التفاعل والانسجام والمشاركة في كل مراحل التاريخ السوداني العريق، وهذا أعطى اليمنيين - أو السودانيين من أصول يمنية - قدراً كبيراً من الإحترام من قبل المجتمع السوداني.⁽³⁾ وفي المقابل فإن الجالية السودانية في اليمن منتشرة في كثير من أنحاء اليمن وتحظى بقدر عالٍ من التقدير والإحترام من قبل أهل اليمن.⁽⁴⁾

إن هذه الطباع الطيبة لدى الطرفين، والإحترام والتقدير الذي يكنه كلُّ منهما للآخر، انعكس إيجابياً على كثير من مسالك الحياة، فكانت العلاقات الاجتماعية والشعبية بمثابة الدافع والمحرك الأساسي في فترات زمنية كثيرة، للقادة السياسيين في البلدين للعمل نحو التعاون في مختلف المجالات، استجابة لهذه الروابط الاجتماعية والشعبية التي كانت على درجة عالية من التفاعل والانسجام،⁽⁵⁾ بما يمكن أن تصبح معه علاقات اليمن والسودان أنموذجاً لباقي الدول العربية، ودول إقليم جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، حيث تُعتبر العلاقات اليمنية - السودانية على قدر من التعاون والتآزر في مجالات ومواقف كثيرة، وهذا لم يتحقق إلا بفعل الروابط التاريخية الوثيقة بين شعبي البلدين، التي لو أخذت كمصدر إلهام من قبل شعوب ودول المنطقة، لتحقيق التعاون في كافة المجالات، الأمر الذي سيفضي إلى تحقيق الأمن والاستقرار لهذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

(1) د. نزار غانم، مصدر سابق ذكره، ص70.

(2) بشرى محمد صالح، ماذا عن العلاقات بين اليمن والسودان، مصدر سابق ذكره، ص4.

(3) اللواء الدكتور / قائد محمد قائد العنسي، مقابلة مكتوبة، مصدر سابق ذكره، ص5-6.

(4) المصدر السابق، ص6.

(5) المصدر السابق، ص6-7. وانظر أيضاً علي عبادي الأشول، مصدر سابق ذكره، ص40-41.

ثانياً- التعاون في المجال الثقافي:

إن الروابط التاريخية العريقة بين شعبي اليمن والسودان- والتي كانت نتاج انصهار على مرّ التاريخ حتى الوقت الحاضر- نتج عنها موروث ثقافي وحضاري وعمراني عريق يدل على عظمة التعاون بين شعبي البلدين، حيث يزخر كل من اليمن والسودان بحضارات عريقة وتراث أصيل، فيه من الانسجام والتطابق الكثير الذي يدل على درجة الترابط الوثيق من فجر التاريخ وحتى الوقت الحاضر.⁽¹⁾ فاليمن والسودان تجمعهما روابط اجتماعية وثقافية ووشائج من الصلات والعواطف بارزة للعيان وجديرة بالملاحظة والدراسة والتحليل، إذ إن هذا التمازج يضاھي تمازج شعوب ودول غاية في الانسجام.

لذا احتل مجال التعاون الثقافي الدرجة الأولى في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث شهد هذا المجال نشاطاً ملموساً وتعاوناً وثيقاً في مجالات المنح الدراسية والآثار والمخطوطات، وإقامة المعارض الثقافية في البلدين، وقد اتفق الجانبان على توقيع برنامج تنفيذي في المجال الثقافي ينص على زيارة فرقة الفنون الشعبية السودانية المكونة من (30) فرداً، إلى اليمن للمشاركة في مهرجان الصهاريج الذي أقيم في 30 نوفمبر 1995م في عدن، وفي المقابل قيام فرقة الفنون الشعبية اليمنية بزيارة للسودان لتقديم عروض فنية في الخرطوم في يونيو 1995م، كما اتفق الطرفان على أن يقيم السودان معرضاً للفنون التشكيلية في اليمن في مايو 1995م، وأن يقيم اليمن معرضاً للفنون التشكيلية في السودان في يناير 1996م، كما تم الإتفاق على تبادل الفرق الفنية في مجالات المسرح والموسيقى والفنون الشعبية، وأن تكون مدة المشاركة (10) أيام، وأيضاً تم الإتفاق على تبادل معارض الفنون التشكيلية والصور الفوتوغرافية ولمدة (10) أيام في كل منهما، وإتفق الطرفان على تشجيع إقامة الأسابيع الثقافية في البلدين، وتشجيع المشاركة في معارض الكُتُب الدولية، والاشتراك في المهرجانات الفنية والثقافية التي تقام في كل منهما.⁽²⁾ كما إتفق الجانبان على تبادل الخبرات في المجالات الثقافية والسياحية والفندقية، وتشجيع التواصل بين

(1) المستشار/ نصر الدين أحمد التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج1، صنعاء: مكتب المستشار مبنى السفارة السودانية، الأحد 11/3/2007م الساعة 11:55 - 12:55 ظهراً.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، البرنامج التنفيذي في المجال الثقافي والفني الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء في 23/12/1994م، وثيقة غير منشورة، رقم 5120 وبتاريخ 28/12/1994م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 31/12/1994م، ص6-1.

الهيئات والمؤسسات الثقافية والسياحية وإتحاد الفنانين والكتاب في الجانبين.⁽¹⁾

وقد شهدت الفترة الممتدة من 1990م وحتى 2005م، التوقيع على إتفاقيه بين المركز الوطني للوثائق بالجمهورية اليمنية، ودار الوثائق القومية بجمهورية السودان، حيث نصت هذه الإتفاقية على الآتي:

1. تبادل الخبرات والتعاون الكامل بينهما في مجال تدريب المختصين على الصيانة، والتوثيق والتصوير والأرشفة، وأمن ووقاية الوثائق والمحافظة عليها.

2. تبادل المعلومات حول التكنولوجيا في أعمال الترميم والصيانة ووسائل الحفظ والتصوير.

3. تبادل المعلومات والوثائق التي تهم البلدين.

4. إقامة معارض وثائقية وندوات علمية تخدم مصلحة الطرفين.

5. التنسيق بين الجانبين في المؤتمرات والندوات العربية والإقليمية والدولية.

6. تبادل الزيارات للمسؤولين والخبراء في هذا المجال بين الطرفين.

7. تبادل المعلومات والتشريعات السائدة في كل بلد، الخاصة بالتوثيق والأرشفة وقواعد التصنيف الأرشيقي، ووسائل حفظ وحراسة وحماية الأرشفة.

8. تبادل المنشورات الدورية والبحوث والدراسات وكل الأعمال العلمية والتقنية المتعلقة بالوثائق.⁽²⁾

وقد شهدت العلاقات الثقافية تطوراً ملحوظاً خلال الفترة المشار إليها أعلاه، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقات في هذا الشأن، وتبادل الزيارات للمسؤولين ذوي الاختصاص، وتوَّج هذا التعاون بالزيارات المتبادلة لوزيري الثقافة في البلدين.⁽³⁾

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في المجال الثقافي والسياحي الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (7122)، وتاريخ 15/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 9/2/1999م، ص4-1.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للوثائق، نص اتفاقية التعاون بين المركز الوطني للوثائق بالجمهورية اليمنية ودار الوثائق القومية بجمهورية السودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (619)، وتاريخ 17/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للوثائق، 3/9/1999م، ص4-1.

(3) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة الثامنة للجنة الوزارية اليمنية-السودانية

ثالثاً- التعاون في المجال الإعلامي:

شهدت الفترة من 1990م وحتى 2005م، تعاوناً بين اليمن والسودان في المجال الإعلامي، حيث لم تخلُ أي دورة من دورات اللجان الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة من توقيع إتفاق أو محضر بروتوكول، أو برنامج تنفيذي في مجال التعاون الإعلامي بكل قطاعاته، أو في أحد القطاعات الإعلامية على أقل تقدير، حيث إن التعاون الإعلامي يعد الثاني بعد التعاون الثقافي، من حيث درجة كثافة الإتفاقيات الموقعة بين الجانبين،⁽¹⁾ ويمكن توضيح هذا التعاون من خلال الآتي:

1- التعاون في المجال الإذاعي والتلفزيوني:

حدث تعاون بين البلدين في الكثير من المجالات الإذاعية والتلفزيونية، منها:

أ. تبادل البرامج التلفزيونية، بغرض تعريف الشعبين ببعضهما بعضاً والاهتمام ببرامج التراث.

ب. تبادل التسجيلات الموسيقية والغنائية والفلكلورية.

ج. تبادل البرامج الإذاعية كالمسلسلات والتمثيلات والبرامج الدرامية في المجالات الاجتماعية والثقافية مع الاهتمام ببرامج التراث.

د. يقوم كلٌّ من الإذاعة والتلفزيون بالبلدين بإرسال رسالة إخبارية عبر القنوات المتاحة، تتضمن النشاطات والإنجازات وحركة المد الثقافي والإبداعي.

هـ. يقوم كلٌّ من الإذاعة والتلفزيون بالبلدين ببث رسالة وبرامج خاصة بالمناسبات والأعياد الوطنية في كلٍّ منهما، وأيضاً تسجيل وبث كلمة سفير البلدين في إذاعة وتلفزيون البلد الآخر في المناسبات المعنية.

و. موافقة الجانب السوداني على توفير فرص التدريب للجانب اليمني في حقل الإذاعة والتلفزيون، كالتصوير، والتحرير، والأرشفة، والتوثيق والمهارات الإدارية، بالإضافة إلى الإعداد والإخراج، وأيضاً تقديم دورة في أحدث التقنيات الإعلامية.

المشتركة، وثيقة غير منشورة، برقم (3160) وبتاريخ 16/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية اليمنية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 23/8/1999م، ص2-6.

(1) اليمن والسودان علاقات أزلية حميمة وتعاون مشترك وثيق، الموقع الإلكتروني لصحيفة 14 أكتوبر، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.14October.com/news.aspx?newsno=34911>

ز. التنسيق بين الإذاعة والتلفزيون في البلدين فيما يخص تمثيل الجهازين في الاتحادات والمنظمات الإقليمية والدولية، بما يوحد من مواقفهما من القضايا المطروحة.⁽¹⁾

2- التعاون في المجال الصحفي ووكالات الأنباء:

هناك تعاون يماني - سوداني في مجال الصحافة ووكالات الأنباء اليمنية والسودانية، ويمكن توضيح هذا التعاون في الآتي:

أ- التعاون في مجال الصحافة:

- أ. تشجيع الجانبين على إقامة علاقات ثنائية بين المؤسسات الإعلامية في البلدين، من خلال التوقيع على بروتوكولات التعاون بين المؤسسات النظرية.
- ب. تشجيع تبادل الزيارات بين الصحفيين والمراسلين من كلا البلدين لغرض تعزيز التواصل في العمل الصحفي.⁽²⁾

ب- التعاون فيما بين وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ووكالة السودان للأخبار (سون):

- إتفقت الوكالتان على دعم علاقات التعاون الإعلامي والتبادل الإخباري بينهما، وكذا منح حق استلام أخبار كلٍّ منهما للأخرى، والاستفادة منهما في نشراتهما الإخبارية دون مقابل.
- تتعهد الوكالتان عند الاستفادة من بعضهما بعضاً بالمحافظة على المحتوى والإشارة إلى المصدر الأصلي، ومراعاة الدقة والموضوعية في نقل هذه الأنباء.
- يعمل الطرفان على إنشاء خطوط برقية مباشرة، على أن يتكفل كل جانب بتكاليف إنشاء هذه الخطوط من جهته.
- يتعهد الطرفان بإعطاء الأولوية لأخبار كل طرف والمتعلقة بالمسائل والقضايا التي تخص البلدين.

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة التاسعة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة، وثيقة غير منشورة، برقم 8201 وبتاريخ 2002/2/15 م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2002/2/21 م، ص 1-7.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، برنامج التعاون في مجال الإعلام والصحافة الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 2002/1/29 م، وثيقة غير منشورة، برقم 7012 وبتاريخ 2002/2/20 م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2002/2/26 م، ص 1-7.

- تنسيق مواقفهما في المنظمات الإقليمية والدولية المشتركة لخدمة قضايا الأمة الإسلامية والعربية، والمصالح المشتركة لليمن والسودان.
- يعمل الطرفان على تقديم المساعدات الممكنة للمراسلين المقيمين والتابعين للوكالتين في كلا البلدين.
- تبادل التحقيقات الصحفية والمطبوعات والصور لأجل أغراض مهنية.
- تدريب الكوادر في المعاهد المتخصصة في كلا البلدين.¹

رابعاً- التعاون في المجال الشبابي؛

- تم توقيع بروتوكولات للتعاون في المجال الشبابي، وذلك على النحو الآتي:
1. تبادل زيارات الوفود الشبابية للاشتراك في التجمعات والأنشطة الشبابية التي تقام في البلدين.
 2. تبادل زيارات الفرق الشبابية في البلدين، في مختلف المجالات الثقافية والفنية، لتنمية وتطوير المواهب الشبابية في البلدين.
 3. تبادل زيارات قادة العمل الشبابي لتبادل الخبرات لدى البلدين.
 4. دعوة الجانب السوداني للجانب اليمني للمشاركة في المعسكرات الشبابية والثقافية التي تقام في السودان.⁽²⁾

خامساً- التعاون في المجال الرياضي؛

إتفق الطرفان اليمني والسوداني على التعاون في المجال الرياضي، وتم توقيع العديد من البروتوكولات في هذا المجال، تنص على التعاون في المجال الرياضي، وذلك على النحو الآتي:

1. يقدم المعهد العالي للتربية الرياضية بجمهورية السودان خمس منح

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة العاشرة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة، وثيقة غير منشورة، برقم (9013)، وتاريخ 2004/8/8م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2004/8/25م، ص1-9.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، بروتوكول التعاون في المجال الشبابي والرياضي الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 1994/12/23م، وثيقة غير منشورة، برقم 7612 وتاريخ 1994/12/28م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 1994/12/31م، ص2-4.

دراسية لتأهيل الكوادر اليمنية في مجالات التربية الرياضية المختلفة.

2. تبادل اللقاءات بين البلدين في مختلف المجالات الرياضية.

3. تزويد اللجنة الأولمبية اليمنية بخبير سوداني متخصص.

4. استضافة فريق رياضي لأي لعبة لإقامة مباريات ودية في المناسبات الوطنية في كلا البلدين.

5. استضافة اليمن لأربعة أفراد من قيادات الشباب والرياضة السودانية، للاطلاع على التجربة السودانية الرائدة في هذا المجال.

6. تبادل زيارات قادة العمل الرياضي بغرض تبادل الخبرات لدى البلدين⁽¹⁾

سادساً- التعاون في مجال العمل والتدريب المهني والتأمينات الاجتماعية؛

تم توقيع الكثير من الإتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية في مجال العمل والتدريب المهني والتأمينات الاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

1- التعاون في مجال العمل:

أ. تبادل ثلاثة من خبراء العمل والتدريب المهني والتأمينات الاجتماعية سنوياً ولمدة شهر واحد.

ب. تبادل الزيارات بين مسؤولي وزارة العمل في البلدين للإطلاع على التجارب في مجال العمل في كلا البلدين.

ج. مراجعة قضايا العمل المتعلقة بالاستخدام وشروط العمالة في كلا البلدين.

د. تبادل المعلومات والوثائق والمطبوعات، ومختلف القوانين ذات العلاقة بالعمل بين الجهات المختصة.

هـ. تدريب عدد من موظفي وزارة العمل والتدريب المهني اليمنية في دورات تدريبية بجمهورية السودان في بعض مجالات العمل والتدريب المهني.⁽²⁾

(1) المصدر السابق، ص 4-9.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية العمل والتدريب المهني الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم 3311 وبتاريخ 26/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 30/8/1999م، ص 1-2.

2- التعاون في مجال التدريب المهني:

أ- تنظيم دورات تدريبية للمدرّبين المهنيين بين كلا البلدين.

عقد دورات تدريبية لرؤساء الأقسام والمدرّبين اليمنيين في مراكز التدريب المهني في السودان.⁽¹⁾

3- التعاون في مجال التأمينات الاجتماعية:

أ. تبادل الزيارات بين البلدين، للاطلاع على تجارب كلّ منهما في مجال التأمينات الاجتماعية.

ب. تبادل ثلاثة من خبراء العمل والتدريب المهني والتأمينات الاجتماعية والسلامة المهنية سنوياً، ولمدة أقصاها شهر لكل خبر وفقاً لاحتياجات كل طرف.

ج. حضور المؤتمرات والندوات حول التأمينات الاجتماعية.

د. الإتفاق على التعاون وتبادل المنافع بين الصندوق القومي للتأمينات الاجتماعية في السودان، والمؤسسة العاملة للتأمينات الاجتماعية في اليمن، وفقاً لنظم التأمينات الاجتماعية في كلا البلدين.⁽²⁾

سابعاً- التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية:

وقع الطرفان على عدة إتفاقيات حول التعاون في مجال الشؤون الاجتماعية، وذلك على النحو الآتي:

1. التعاون في مجال تنظيم الأسرة.

2. التعاون في مجال المشاريع المدرة للدخل في الريف والحضر.

3. التعاون في مجال التأهيل المجتمعي.⁽³⁾

(1) المصدر السابق، ص 2-4.

(2) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة الخامسة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة، وثيقة غير منشورة، برقم 3217 وبتاريخ 1991/9/21م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 1991/9/29م، ص 1-3.

(3) المصدر السابق، ص 3-5.

ثامناً- التعاون في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري:

إتفق الطرفان على العديد من البرامج التنفيذية للتعاون في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري، وذلك على النحو الآتي:

1. تبادل الخبرات بين البلدين، وذلك من خلال قيام الجانبين اليمني والسوداني بتبادل ثلاثة خبراء، ومستشاري التنمية الإدارية والإصلاح الإداري سنوياً ولمدة أقصاها شهران.
2. تبادل نسخ من التشريعات والقوانين والنظم واللوائح التي تنظم الخدمة المدنية.
3. تأهيل وتدريب الموظفين بين البلدين، من خلال منح دورات تدريبية طويلة وقصيرة للموظفين من الجانبين، لغرض تنمية القدرات والمهارات.
4. تبادل الزيارات والاتصالات بين المسؤولين في الطرفين، لغرض تعزيز التعاون في هذا المجال.⁽¹⁾

تاسعاً- التعاون في مجال الأوقاف والدعوة والإرشاد:

تم توقيع عدة إتفاقيات بين وزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية، ووزارة التخطيط الاجتماعي السوداني، والتي أفضت إلى تعاون أوسع في هذا المجال، وذلك على النحو الآتي:

1- التعاون في مجال الدعوة والإرشاد:

- أ. استفادة اليمن من تجربة السودان في مجال التدريب وإعداد الدعاة.
- ب. تبادل الزيارات بين الدعاة في البلدين.
- ج. تنظيم المسابقات الدورية للقرآن الكريم.
- د. تبادل الخبرات في مجال الحج والعمرة.

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية التعاون في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري الموقعة بين اليمن والسودان في 1994/12/23م، وثيقة غير منشورة، برقم (3171) وبتاريخ 1994/12/25م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 1994/12/29م، ص7-1.

هـ. عرض الجانب السوداني لتوفير منح دراسية لوزارة الأوقاف والإرشاد اليمنية، لتأهيل الدعاة والمرشدين، أو للإداريين على المستوى الجامعي والدراسات العليا في السودان.⁽¹⁾

2- التعاون في مجال الأوقاف:

- أ. تبادل التشريعات والأنظمة المتعلقة بالأوقاف.
- ب. تبادل الخبرات في مجال استثمار عائدات الأوقاف.
- ج. التنسيق بين الجانبين لإنشاء دور للقرآن الكريم في مجال الأوقاف والإرشاد.
- د. تبادل المطبوعات والكتب والفهارس الصادرة عن الجانبين.
- هـ. تبادل الدعوات أثناء انعقاد أي مؤتمرات أو ملتقيات إسلامية.
- و. توحيد مواقفهما في المحافل والمؤتمرات الإسلامية.⁽²⁾

عاشراً- أثر التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية على العلاقات اليمنية - السودانية:

إن التعاون في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية وغيرها، زاد من درجة التراكُم المعرفي والثقافي بين البلدين، وعرّف شعبي البلدين ببعضهما بعضاً أكثر، وأوضح مدى تعاونهما الموغل في القدم، الذي أدى إلى درجة كبرى من الانصهار الاجتماعي والثقافي، يمكن ملاحظته، من خلال وجود قبائل سودانية من أصول يمنية، أو حتى وجود جيل يمني سوداني، أطلق عليه الدكتور / نزار محمد عبده غانم في كتابه (جسر الوجدان بين اليمن والسودان) بالعنصر السوماني، أي السودانيين من أصول يمنية. كما أن هناك تداخلاً كبيراً في الثقافات والعادات والتقاليد وحتى الأمثال الشعبية والأزياء، إضافة إلى أن هناك تداخلاً في المذاهب الدينية والطرق الصوفية بين البلدين، وهذا التداخل والانسجام العريق كان له أثره الإيجابي على العلاقات بين البلدين، وعزز منه التعاون الراهن في المجالات الثقافية والاجتماعية والإعلامية، وساعد على نشره وعمل على تعزيز روابطه، مما انعكس إيجابياً على سير العلاقات اليمنية - السودانية ودفع بها إلى التعاون في مجالات شتى وبأفق أوسع.

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية التعاون في مجال الأوقاف والدعوة والإرشاد بين اليمن والسودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (4112) وتاريخ 19/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 27/8/1999م، ص3-3.

(2) المصدر السابق، ص4-6.

المطلب الرابع

التعاون في المجالات العلمية والصحية والأمنية

تم خلال الفترة من عام 1990م وحتى عام 2005م، توقيع العديد من الإتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية، في المجالات العلمية والتعليمية والصحية والأمنية والعسكرية، ويمكن توضيح مستوى التعاون في هذه المجالات من خلال الآتي:

أولاً- التعاون في المجالات العلمية والتعليمية:

تم خلال الفترة المذكورة أعلاه التوقيع على العديد من الإتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية في المجالات العلمية والتعليمية، وقد أفضت هذه الإتفاقيات إلى تعاون الجانبين اليمني والسوداني، في مجالات التربية والتعليم، والتعليم العالي، والبحث العلمي، وتبادل الخبراء والخبرات في هذه المجالات، ويمكن معرفة مدى هذا التعاون ومستواه من خلال الآتي:

1- التعاون في مجال التربية والتعليم:

هناك تعاون بين اليمن والسودان في مجال التربية والتعليم، يمكن توضيحه في الآتي:

أ- يوجد في اليمن العديد من المدرسين السودانيين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي، وهم منتشرون في مناطق كثيرة من اليمن، ويعملون في مدارس حكومية بنظام الإعارة المعمول به بين حكومتي اليمن والسودان، وكانت أعداد هؤلاء المدرسين كثيرة في مرحلة ما قبل الفترة من 1990م وحتى 2005م والمراحل الأولى منها، ثم تناقصت أعدادهم في المراحل الأخيرة من هذه الفترة، حيث يوجد في الوقت الحاضر أعداد محدودة من هؤلاء المدرسين الذين يعملون بنظام الإعارة.

ب- هناك إتفاقية بين اليمن والسودان حددت مجال الإعارة، واستكمال إجراءات سفر المعارين إلى اليمن، ونقلهم، وحالات إنهاء الإعارة، كما حددت هذه الإتفاقية الالتزام بالأنظمة واللوائح والقوانين المعمول بها في اليمن فيما يخص الوفاة ونقل الجثمان.

ج- يوجد في اليمن عدد كثير من المدرسين السودانيين العاملين في بعض المدارس الخاصة، حيث يستفاد من خبراتهم في كثير من المواد الدراسية، كالإنجليزي، والرياضيات، وبعض المواد العلمية الأخرى. وهؤلاء يعملون بنظام العمالة الأجنبية، إلا أنهم يحظون برعاية خاصة من الجانب الرسمي والأهلي.

د- قدّم الجانب السوداني للجانب اليمني عدداً من الدورات التدريبية القصيرة، للقيادات التربوية لفترة أقصاها شهران ولعدد عشرة أشخاص.

هـ- تبادل الزيارات الاستطلاعية لقيادات التربية والتعليم في كلا الجانبين.

و- تبادل الزيارات لهيئات التدريس والوفود الطلابية.

ز- تبادل الخبرات في مجال التشريعات التربوية والإدارية.

ح- تبادل الخبرات في أساليب التقويم والإختبارات.

ط- تبادل المطبوعات والبحوث التربوية الصادرة في كلا البلدين.⁽¹⁾

2- التعاون في مجال التعليم الفني:

وقع الجانبان- اليمني والسوداني- على العديد من الإتفاقيات فيما يخص التعاون في مجال التعليم الفني، وقد حددت هذه الإتفاقيات سبل هذا التعاون، ومدى الاستفادة منه، وذلك على النحو الآتي:

أ- يعمل الطرفان- مع بعض- على إقامة تعاون وثيق بينهما في مجال التعليم الفني، بهدف رفع مستوى هذا القطاع وتقويته بما يخدم تنمية البلدين.

ب- تبادل الوثائق والمناهج والمواد التعليمية والتدريبية والوسائل التعليمية في مجال التعليم الفني.

ج- تبادل الزيارات الاستطلاعية لقيادات ومسؤولي التعليم الفني.

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في مجال التربية والتعليم الموقعة في الخرطوم بتاريخ 15/9/1993م بين اليمن والسودان، وثيقة غير منشورة، برقم (11021) وتاريخ 22/9/1993م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 28/9/1993م، ص4-4. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 10/9/1991م، وثيقة غير منشورة، برقم 3123 وتاريخ 17/9/1991م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/9/1991م، ص1-2.

د- تدريب ورفع كفاءة المدرسين والمدربين في المجالات التخصصية، وذلك من خلال دعوة كل طرف للآخر للدورات وورش العمل الإقليمية التي يقوم بعقدتها.

هـ- تشكيل لجنة فنية مشتركة، تعمل على وضع برنامج يحدد مدى وسير التعاون في مجال التعليم الفني بين البلدين، وكذا تحديد طرق ووسائل إنجاز البرامج المتفق عليها، ومعالجة الصعوبات التي قد تعترض سبل تنفيذها.⁽¹⁾

3- التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي:

هناك تعاون بين اليمن والسودان في مجال التعليم العالي والبحث العلمي، حيث تم التوقيع على العديد من الإتفاقيات في هذا المجال، نصت جميعها على توثيق هذا التعاون والرفع به إلى أفق أوسع بما يخدم مصلحة البلدين، وذلك على النحو الآتي:

أ- تبادل الخبرات العلمية والتعاون بين الجامعات في كلا البلدين.

ب- تقديم الجانب السوداني للجانب اليمني ستين منحة دراسية سنوياً، في مجالات الدراسات الجامعية في الجامعات والمعاهد العليا السودانية، في تخصصات مختلفة كالطب والهندسة وغيرها.

ج- تقديم الجانب السوداني عشر منح دراسية لأبناء الجالية اليمنية بالسودان سنوياً.

د- تقديم الجانب السوداني للجانب اليمني عشر منح سنوياً في مجال الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه).

هـ - تقديم الجانب اليمني للجانب السوداني خمسة عشر منحة سنوياً، في مجال الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) في جامعتي صنعاء وعدن في التخصصات المتوفرة.

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 8/10/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (1123) وبتاريخ 8/19/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 25/9/1999م، ص6-7. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية التعاون الفني والمهني الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 15/9/1993م، وثيقة غير منشورة، برقم (7123) وبتاريخ 20/9/1993م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/9/1993م، ص1-3.

و- تقديم الجانب اليمني للجانب السوداني ثلاثين منحة دراسية سنوياً، في مجال الدراسات الجامعية في جامعتي صنعاء وعدن في التخصصات المتوفرة.

ز- تقديم الجانب اليمني للجانب السوداني ثلاثين منحة دراسية سنوياً، في مجال الدراسات الجامعية لأبناء الجالية السودانية المقيمين في اليمن، معفاةً من الرسوم في كلٍّ من جامعتي صنعاء وعدن.

ح- يشجع الجانبان التعاون بين الجامعات اليمنية والجامعات السودانية، في مجال البحوث وتبادل الزيارات لهيئات التدريس والوفود الطلابية والدورات التدريبية.

ط- يتبادل الجانبان- اليمني والسوداني- الخبرات في مجال التشريعات التربوية والإدارية.

ي- تبادل الخبرات في مجال أساليب التقويم والإختبارات.

ك- تبادل المطبوعات والبحوث الجامعية.

ل- التنسيق لحل المشاكل الجامعية، وكذا مشاكل الدرجات العلمية العليا.

م- التعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين الجامعات اليمنية والسودانية.

ن- العمل لتفعيل اتفاقية التعاون العلمي بين البلدين، والتي من شأنها حل العديد من القضايا العالقة في هذا المجال.

س- الاستفادة من تجربة السودان في مجال التعليم العالي، لأجل تطوير مشروع التعليم العالي في اليمن.

ع- التعاون لغرض إجراء بحوث علمية مشتركة لأساتذة الجامعات المتخصصين، وذلك حول بيئة البحر الأحمر، أو الأمراض التي تعاني منها منطقة البحر الأحمر، والقرن الأفريقي.

ف- تعزيز التبادل الأكاديمي والعلمي، وإجراء البحوث المشتركة بين البلدين.¹

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 10/9/1991م، وثيقة غير منشورة، برقم 3123 وبتاريخ 17/9/1991م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/9/1991م، ص3-6. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، برنامج التعاون في مجال

ثانياً- التعاون في المجالات الصحية:

هناك تعاون في المجالات الصحية سواء أكانت في مجالات الصحة العامة والسكان أم في مجالات الصحة البيطرية، وهناك إتفاقيات بين البلدين تنظم هذا التعاون، وذلك على النحو الآتي:

1. تقديم الجانب السوداني منحاً دراسية لليمن في مجالات الطب البشري، والصيدلة، والعلوم البيطرية.
2. تقديم الجانب اليمني للجانب السوداني منحاً دراسية في مجال الطب البشري وفروعه.
3. تبادل الخبرات وإجراء البحوث المشتركة في مجال الطب البشري، وكذا في المجال الصحي البيطري، بما يخدم مصلحة البلدين.
4. توقيع بروتوكولات وبرامج تنفيذية حول التعاون في المجالات الطبية والصحية.
5. تبادل المعلومات والوثائق والمطبوعات حول تنظيم الأسرة والصحة الإنجابية.
6. تبادل الزيارات بين المسؤولين من الجانبين لغرض صقل المعارف في هذا المجال.⁽¹⁾

التعليم العالي الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 2002/1/29 م، وثيقة غير منشورة، برقم (4120) وبتاريخ 2002/1/30 م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2002/2/14 م، ص 1-9. وانظر أيضاً، اتفاقية تعاون علمي في مجال التعليم العالي بين اليمن والسودان، الجمهورية نت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.algomhariah.net/newsweek/article.php?sid=35994>

وانظر أيضاً، اليمن والسودان توقعان اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي وتبادل الخبرات، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.net/news/detail.php?ID=15143>

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون الصحي بين اليمن والسودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 2004/8/5 م، وثيقة غير منشورة، برقم (9113) وبتاريخ 2004/8/12 م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2004/8/22 م، ص 2-9. وانظر أيضاً، اتفاقية تعاون علمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي حول بيئة البحر الأحمر وأمراض القرن الأفريقي، الجمهورية نت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.algomhariah.net/newsweek/article.php?sid=35994>

ثالثاً- التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية:

إن التعاون في المجالات الأمنية والعسكرية يخضع في أغلب الأحيان للسرية والكتمان، حيث تُعتبر هذه التحركات والاتصالات وتبادل المعلومات والخبرات من أسرار الدول العليا في التصنيف القانوني، ويخضع من يقوم بإفشائها للمساءلة القانونية والعقاب بحسب القوانين واللوائح المحددة لذلك، لذا يصعب الحصول على هذه المعلومات بالسهولة المرجوة. وإذا تم الحصول على معلومات في هذا الشأن تكون في حد ذاتها محدودة أو أنها معروفة لكل الناس، حيث إنه قد سبق نشرها عبر معظم وسائل الإعلام المتاحة بصورة خبرية أو مجتزأة. ومن هنا فإن جمع هذه المعلومات يُعتبر غير ذي أهمية كبرى، إلا أنه في نفس الوقت يمكن اعتبار ذلك إنجازاً بحثياً، كون جمع وتوصيف هذه المعلومات أخذ جهداً كبيراً، حيث إن هذا الجمع والتوصيف انعكس في صورة كتاب ذو قيمة علمية، يُعتبر نقطة انطلاق لبحوث ودراسات أخرى يمكن أن تحظى بحظ وافر في الوصول إلى المعلومات الدقيقة من مصادرها. وهذا ما سيجاول الكاتب القيام به من خلال تتبع حيثيات التعاون الأمني والعسكري المتاح بين اليمن والسودان، وذلك من خلال الآتي:

1. وجود علاقات أمنية وعسكرية، وتفاهم أمني وتعاون عسكري يعود إلى فترات سابقة، وقد تركز في مجالات التدريب المشترك، والتأهيل للكوادر الأمنية والعسكرية، وتبادل الزيارات والمعلومات والخبرات الأمنية والعسكرية بين البلدين.
2. خلال فترة الممتدة من 1990م وحتى 2005م، تعمق هذا التعاون وتأطر في العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية المنظمة لهذا التعاون، حيث وقع البلدان على العديد من الاتفاقيات في هذا الشأن.
3. تبادل الخبرات الأمنية والعسكرية بين البلدين.
4. تأهيل الكوادر الأمنية والعسكرية في مختلف التخصصات، وفي مختلف المعاهد والكيانات العسكرية والأمنية، وقد تخرجت عدة دفع من الطلبة العسكريين والأمنيين اليمنيين الدارسين في السودان، وكذلك تخرجت عدة دفع من الطلبة العسكريين والأمنيين السودانيين الدارسين في اليمن. وكانت هذه الدفع على درجة من التأهيل والإلمام في تخصصاتها وبثقافة البلد الذي تخرجت منه.

5. خلال الفترة المشار إليها أعلاه، تم التنسيق والتشاور في مجالات الأمن كمحاربة الإرهاب والتهريب والجريمة المنظمة والإتجار بالمخدرات.
6. تم خلال الفترة المذكورة أعلاه، تبادل الزيارات على مستوى وزراء الدفاع والداخلية من الجانبين كلما دعت الحاجة لذلك، كما أن هناك تبادلاً للزيارات على مستوى المسؤولين العسكريين والأمنيين، وفقاً للحاجة وبما يخدم المصلحة العليا للبلدين.
7. تبادل الرسائل ذات الفحوى الأمني أو العسكري بين البلدين، عبر مبعوثين في مهمات خاصة لهذا الغرض، أو عبر السفراء والملحقيات العسكرية.
8. وجود ملحقيات عسكرية في سفارة كلٍّ منهما، تقوم بتنسيق التعاون الأمني والعسكري بين البلدين، والتواصل مع الجهات ذات الاختصاص.
9. إطلاع كل طرف على تجربة الآخر، والاستفادة منها، كاستفادة السودان من التجربة اليمنية في مجال الأحوال المدنية والسجل المدني، ونظام الهجرة والجوازات.
10. تبادل الزيارات بين الكليات العسكرية والأمنية من الطرفين، بغرض تبادل الخبرات واكتساب المعارف، وتعزيز العلاقات في هذا المجال، وتطويرها إلى الأفضل، بما يحقق الفائدة القصوى في تبادل الخبرات العلمية والأمنية والعسكرية بين الأكاديميين في البلدين.⁽¹⁾

رابعاً- أثر التعاون في المجالات العلمية والصحية والأمنية على العلاقات اليمنية - السودانية:

إن التعاون في المجالات العلمية والصحية والعسكرية والأمنية بين اليمن والسودان، كان على درجة عالية من التواصل والتنسيق وتحديداً في المجال الأمني. حيث إن هذا التعاون زاد من الروابط الرسمية والشعبية، وعمل على تحقيق رغبات الطرفين في أكثر من مجال، وأثرى التواصل على المستويين الرسمي والشعبي،

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول التعاون الأمني وسبل مكافحة الإرهاب بين اليمن والسودان، وثيقة غير منشورة، برقم (9341) وتاريخ 2004/8/14م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2004/8/21م، ص1-6. وانظر أيضاً، اللواء الدكتور / قائد محمد قائد العنسي، مقابلة مكتوبة، مصدر سابق ذكره، ص4-6. وانظر أيضاً، بحث التعاون العلمي والأمني بين اليمن والسودان، الجمهورية نت، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.algomhoriah.net/newsweekarticle.php?sid=49517>

وساعد على تداخل المنافع وتربطها ببعض، بما يحقق رغبات المصالح العليا للبلدين، وينفي مسببات الصراع من خلال التنسيق والتعاون الإيجابي في هذه المجالات الحساسة، والذي أفضى بدوره إلى الدفع بالعلاقات اليمنية - السودانية إلى أفق أوسع من التعاون في كافة المجالات، والذي سيكون بمثابة نموذج لدول المنطقة، في حال أخذه والعمل به، لأنه سينعكس على الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي.

المبحث الثاني

تجمُّع صناعاء للتعاون

المنظمات الدولية والإقليمية العامة والمتخصصة، تُعتبر سمة العصر الذي نعيش فيه، رغم انفراد الولايات المتحدة الأمريكية بالقرار الدولي وتربعها على قمة النظام العالمي، إثر انفراط عقد دول الاتحاد السوفيتي الذي كان المانع لهذا الانفراد الأمريكي، الذي يُعتبر اليوم اللاعب الوحيد على الساحة الدولية دون منازع. فقبل الانفراد الأمريكي، بالقرار العالمي كان التوازن الذي حدث بعد الحرب العالمية الثانية ذا فائدة كبرى للعالم، حيث أنشئت الكثير من المنظمات الدولية والإقليمية، فأنشئت منظمة الأمم المتحدة وفروعها، ومنظمة دول عدم الانحياز، ومنظمة المؤتمر الإسلامي، وجامعة الدول العربية، ومنظمة الوحدة الأفريقية (الاتحاد الأفريقي حالياً) وغيرها من المنظمات الدولية والإقليمية،⁽¹⁾ وبعد الهزات التي أصابت النظام العالمي، انهارت دول وظهرت دول جديدة، وانفردت الولايات المتحدة الأمريكية كقوة كونية، بالسيطرة على الساحة الدولية، وعملت على ترتيبها كيفما شاءت، إلا أن مرحلة الحرب الباردة ونشوء المنظمات في ظلها كانت حافزاً للدول لتتابع التطور في هذا المجال، وتسعى إلى إنشاء تجمعات إقليمية لغرض محاربة الهيمنة الأمريكية، أو لعمل ترتيبات لإيجاد توافق بغرض حفظ أمن واستقرار منطقة ما من العالم.⁽²⁾

إن التطورات التي شهدتها البشرية عبر تاريخها الطويل، والتي توصلت في مرحلة ما من تاريخها الحديث إلى الدول القومية، والتي تُعتبر فكرة راقية للتطور البشري، فصلت بين السلطات ونظمت سُبُل الحياة، إلا أن هذه الدول دخلت في صراعات طاحنة أبرزها الحربان العالميتان الأولى والثانية، وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية تطورت المفاهيم البشرية في مختلف المجالات، وفرضت على الدول أوضاعاً جديدة حفزتها على التوسع في صور التعاون فيما بينها، فظهرت المنظمات الدولية والإقليمية كضرورة حتمية للتعاون بين الدول، والخروج من حالة الحرب والصراعات الدائمة، فأصبح التعاون والتضامن والتكامل مبادئ تدور في إطارها المنظمات الدولية المختلفة، حيث إن بعض هذه المنظمات تعمل على تدعيم التعاون، وأخرى تعمل على تجسيد التضامن، وثالثة تهدف إلى تحقيق التكامل.⁽³⁾

(1) هيئة تحرير مجلة العصر الحديث، الهيئات الدولية (نشوؤها - هيكلها - أهدافها - مهامها - نشاطاتها - مقراتها)، ترجمة: زياد الملا، دمشق: دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 5891م، ص52-23.

(2) د. سهيل حسين الفتلاوي، المنظمات الدولية، بيروت: دار الفكر العربي، ط1، 4002م، ص9-801.

(3) المصدر السابق، ص76-801. وانظر أيضاً، أ. د. سهيل حسين الفتلاوي، التنظيم الدولي، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 7002م، ص51-64.

وفي هذا السياق أنشأ العرب جامعتهم لتحقيق التعاون وتوثيق الصلات بين دولهم، وأقام الأفارقة منظماتهم التي تحولت إلى الإتحاد الأفريقي، من أجل التنسيق بين مناطقهم وثقافتهم وتحقيق الوحدة بين دولهم.⁽¹⁾ وبين هذا وذاك نشأت تنظيمات فرعية تهتم بقطاع محدود داخل التنظيم الكبير، لعل أهمها مجلس التعاون الخليجي في الجزيرة والخليج العربي، ومنظمة (الإيجاد) في القرن الأفريقي.⁽²⁾

وإذا كانت تلك التنظيمات قد نشأت استجابة لمتطلبات واقعية، أو مواكبة لمتغيرات سياسية، أو مواجهةً لتحديات معينة، فقد شهدت المناطق الواقعة جنوب البحر الأحمر أحداثاً ومتغيرات كبيرة، فرضت نفسها على الخارطة السياسية إقليمياً ودولياً، كان أهمها قيام الجمهورية اليمنية إثر الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن، وانتهيار الدولة الصومالية، وظهور إريتريا كدولة مستقلة.

فدولة إريتريا الناشئة راحت تؤسس نفسها وتثبت وجودها وتحاول توسيع حدودها على حساب جوارها الإقليمي، مما أدى إلى أن تدخل في نزاع مع كل جيرانها، بدءاً باحتلال جزيرة حنيش اليمنية، ومروراً بالنزاع مع السودان والحرب مع إثيوبيا،⁽³⁾ أما الدولة الصومالية المنهارة فقد أصبحت ساحة للصراع الداخلي الطاحن، ومجالاً لتنافس القوى الإقليمية والدولية ذات المصالح المتضاربة،⁽⁴⁾ التي أجبت الصراع حتى في محاولتها تحقيق المصالحة الصومالية، حيث كانت لديها الرغبة في أن ينجح دورها فتتم المحادثات برعايتها، وتتحقق المصالحة على أرضها ووفقاً لرؤيتها التي تحقق مصالحها في الصومال.⁽⁵⁾ أما الجمهورية اليمنية- الدولة التي نشأت في 22 مايو 1990م إثر الوحدة بين الجمهورية العربية اليمنية وجمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية ذات الموقع الإستراتيجي- فقد ظهرت كقوة مؤثرة إلى حد ما على الخارطة السياسية والإقليمية، فالإمكانات المادية والبشرية تجمعت وتكاملت بنسب متفاوتة، كما أن طول سواحل الجمهورية اليمنية الممتدة من حدودها البحرية مع المملكة

(1) د. سالم حسين البرناوي، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 5002م، ص12-33.

(2) سمير أحمد الزين، مصدر سابق ذكره، ص35-06. وانظر أيضاً، د. صلاح الدين عامر، قانون المنظمات الدولية، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2002م، ص671-581. وانظر أيضاً، فردريك فولبي وآخرون، أفريقيا بعد 11 سبتمبر: إستراتيجيات الإنخراط والتعاون، ترجمة: أ. د. كاظم هاشم نعمة، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 5002م، ص512-322.

(3) عبد الله أحمد سنان، العلاقات اليمنية - الإريترية 1991-2002م، في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص851-961. وانظر أيضاً، د. يحيى أحمد الوشلي، اليمن دراسة في: سياسة بناء قوة الدولة (دراسة جيوسياسية)، صنعاء: عبر الشرق للطباعة والتجارة، ط1، 7002م، ص754-164.

(4) أحمد عبد الحافظ الحضرمي، العلاقات اليمنية - الصومالية 1991-2002م في كتاب اليمن ودول القرن الأفريقي، مصدر سابق ذكره، ص78-721. وانظر أيضاً، عارف عبد القادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص511-011.

(5) عارف عبد القادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص931-841.

العربية السعودية على البحر الأحمر مروراً بباب المندب وخليج عدن إلى حدودها البحرية مع سلطنة عمان على البحر العربي، وكذا الجزر التابعة للجمهورية اليمنية المنتشرة في البحر الأحمر، وخليج عدن، والبحر العربي، والمحيط الهندي أعطتها ميزة إستراتيجية إضافية جعلت منها دولة مؤهلة إلى درجة ما للقيام بدور في محيطها الإقليمي، وتحديداً في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.⁽¹⁾

وفي ظل هذه الأوضاع والمتغيرات الإقليمية، نشطت السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية بشكل ملحوظ، وشكلت منطقة الخليج والقرن الأفريقي محددتين هامتين لها.⁽²⁾ وقد برز ذلك في طلب الجمهورية اليمنية الانضمام لمجلس التعاون الخليجي، والجهود التي تبذلها لتحقيق الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.⁽³⁾ وفي هذا الإطار احتضنت صنعاء العديد من اللقاءات لهذا الغرض، إلى أن تم اتفاق كل من اليمن، والسودان، وإثيوبيا على إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، كتجمع مفتوح أمام دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.⁽⁴⁾ ومن هنا سيتم دراسة تجمع صنعاء للتعاون في ستة محاور كالتالي:

أولاً- تأسيس تجمع صنعاء للتعاون:

إن اهتمام اليمن بأمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، قاد إلى عقد لقاءات ومشاورات بين قادة اليمن، والسودان، وإثيوبيا، التي أفضت إلى تفاهات ووجهات نظر مشتركة بين هذه الدول حيال الكثير من القضايا ذات الاهتمام المشترك. وهذه اللقاءات والتفاهات أدت بهذه الدول إلى عقد قمة ثلاثية في صنعاء خلال الفترة من 13-15 أكتوبر بين قادة تلك الدول، حيث تركزت محاور هذه القمة حول الأوضاع الإقليمية والدولية المحيطة بالمنطقة، وعلاقات التعاون بين الدول الثلاث. وفي ختام القمة أعلن عن تأسيس تجمع صنعاء للتعاون.⁽⁵⁾ وقد أشارت بعض المصادر إلى أن إثيوبيا هي صاحبة فكرة إنشاء هذا التجمع، بينما

(1) د. يحيى أحمد الوشلي، مصدر سابق ذكره، ص 58-741.

(2) السفير الدكتور/ علي عبد القوي الغفاري، الدبلوماسية اليمنية 0091-0002م، صنعاء: الاتفاق للطباعة والنشر، ط1، 1002م، ص 51-02.

(3) محمد عباس الضالعي، وأحمد محمد طالب، مجلس التعاون الخليجي واليمن (الفرص والمتطلبات)، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 3002م، ص 021-721. وانظر أيضاً، عارف عبد القادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص 861-271.

(4) النص الكامل لاتفاقية إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، الموقع الإلكتروني لصحيفة 62 سبتمبر الموقع: [9977=dis&cibara=gn1?php.elcitakeewswen/ten.pes62://ptth](http://dis&cibara=gn1?php.elcitakeewswen/ten.pes62://ptth)

(5) المصدر السابق. وانظر أيضاً، د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي....، مصدر سابق ذكره، ص 76-96.

أشارت مصادر أخرى إلى أن إنشاء هذا التجمع جاء بناءً على فكرة طرحها الرئيس اليمني علي عبد الله صالح أثناء تلك القمة.⁽¹⁾ وفي نهاية ديسمبر 2003م تم إقرار اتفاقية تأسيس هذا التجمع، والتأكيد على أن هذا التجمع هو تجمع إقليمي مفتوح أمام دول القرن الأفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر، حيث تم قبول الصومال كعضو في تجمع صنعاء للتعاون في قمة التجمع الثالثة التي انعقدت في العاصمة السودانية الخرطوم في 27 ديسمبر 2004م.⁽²⁾ والجدير بالإشارة إلى أن هناك تعريفات خاصة بالتجمع وظروف النشأة والعضوية في التجمع، وأجهزة التجمع، وقمم التجمع، واللجان التنفيذية والمتخصصة، ونقاط الارتكاز، والاجتماعات، واتخاذ القرار، والتعديلات، والانسحاب، والدخول حيز النفاذ، وبيانات قمم التجمع خلال الفترة من 1990م وحتى 2006م، وكذا البيانات الختامية لاجتماعات وزراء خارجية التجمع، بالإضافة إلى الاتفاقيات التي وقّعت بين دول التجمع خلال قمة الخرطوم الثالثة وقمة عدن الرابعة، حيث يمكن الاطلاع على كل ذلك من خلال مراجعة الملحق الخاص بتجمع صنعاء للتعاون المرفق آخر هذا الكتاب.

ثانياً- أهداف تجمع صنعاء للتعاون:

إن إنشاء أي تجمع دولي أو إقليمي يكون بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، التي تحقق التعاون في مجال أو مجالات محددة، أو الوصول إلى مرحلة التكامل والوحدة بين الدول الأعضاء. وتحديد الأهداف يُعد أمراً هاماً لأي تجمع، لأن تحديد الأهداف يحدد سبب وجود هذا التجمع والمسار الذي يجب عليه أن يسلكه. وأهداف تجمع صنعاء للتعاون حُددت في الآتي:

1. تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، لتحقيق تطلعات شعوبها في التنمية والتقدم والاستقرار.
2. الحفاظ على الأمن والاستقرار في القرن الأفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر.
3. تطوير التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الاستثمار المشترك، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، ومكافحة كافة أنواع التهريب.
4. تحقيق المزيد من تعزيز العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية، التي تربط شعوب القرن الأفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر.

(1) د. عبد الرحمن محمد حمود الوجية، تجمع صنعاء والتنظيم الدولي الإقليمي، مصدر سابق ذكره، ص51.

(2) المصدر السابق، ص11.

5. منع النزاعات وحلها حلاً سلمياً، وحل الصراعات بين دول المنطقة عن طريق الحوار بالوسائل السلمية.

6. دعم وتنسيق التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب الدولي.⁽¹⁾

ثالثاً- أهمية تجمُّع صنعاء للتعاون للدول المؤسسة؛

إن ظروف نشأه أي تجمع دولي أو إقليمي نجد أنها في الأغلب نتائج يعقب حروباً أو صراعات، فالحرب والصراعات غالباً ما تسبق نشأة هذه التجمعات الدولية أو الإقليمية، وهذه الحروب أو الصراعات ترسخ قناعة ما لدى دول معينة، فتعتمد إلى عقد لقاءات وصياغة تفاهمات تفضي إلى قناعة لدى هذه الدول في إقامة تجمع من نوع معين يجمعها، أو إلى إدخال تعديلات جوهرية على تجمع قائم مسبقاً.⁽²⁾

فتجمُّع صنعاء للتعاون نشأ إثر قناعة الدول الثلاث المؤسسة (اليمن، والسودان، وإثيوبيا) في ضرورة التعاون معاً لإحلال الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، حيث إن هذه المنطقة تعج بالصراعات والنزاعات الطاحنة التي لا أمل في الأفق القريب لنهايتها، وإن أثر هذه الصراعات انعكس سلباً على دول تجمع صنعاء للتعاون، لذا كانت هذه القناعة- في التعاون الجماعي من خلال تجمع صنعاء للتعاون- لمحاولة حل هذه الصراعات، وكذا محاربة التهريب والقرصنة والإرهاب الذي قضّ مضاجع دول هذه المنطقة.⁽³⁾

ومن الواضح أن البعد الأمني كان جلياً في نص اتفاقية النظام الأساسي لتجمع صنعاء للتعاون، رغم وجود أبعاد اقتصادية واستثمارية واجتماعية وثقافية، حيث إن التركيز على البعد الأمني جاء كضرورة لعدم الاستقرار الذي تشهده منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.⁽⁴⁾ فالصومال يغلي بالصراعات التي أفرزت موجات من اللجوء أثرت على دول المنطقة بما فيها اليمن والسودان.⁽⁵⁾ كما أن إريتريا

(1) المصدر السابق، ص71. وانظر أيضاً، السفير الدكتور / علي عبد القوي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون، مصدر سابق ذكره، ص51.

(2) د. محمد المجذوب، مصدر سابق ذكره، ص51-61.

(3) نص اتفاقية النظام الأساسي لتأسيس تجمع صنعاء، المؤتمر، شبكة الإنترنت الموقع: <http://ptth.ten.ramatomla.www/?php.tnirp/swen/2915>

(4) تجمع صنعاء للتعاون وإستراتيجيات السياسة اليمنية تجاه القرن الأفريقي، الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، شبكة الإنترنت الموقع: <http://ey.vog.aeroohs.www/?ptth=epyt&di=5&mmoc=41&epyttsal?xpsa.siated>

(5) عارف عبدالقادر عبده سعيد، مصدر سابق ذكره، ص931-041.

دولة ناشئة تسعى إلى التوسع على حساب جوارها الإقليمي، حيث دخلت في صراع مع اليمن حول جزيرة حنيش اليمنية، ونزاع مع السودان وحرب مع إثيوبيا،⁽¹⁾ وبالإضافة لذلك وجود استقطاب دولي حتم على صانع القرار اليمني أن يولي هذه المنطقة اهتمامه، من خلال إقفال ملف النزاع الحدودي مع جواره الجغرافي، والسير لتأسيس تجمع إقليمي يستجيب لمتطلبات الواقع ويستوعب حقائق الجغرافيا، حيث إن اليمن ومنطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي مجتمعة، تشكل منطقة جغرافية واحدة تتجانس في كثير من الصفات، وتجمعها هموم اقتصادية وتجارية وتنموية وأمنية واحدة.⁽²⁾ وبالنسبة للسودان، فإن وجود هذا التجمع سيكون أحد وسائل الخروج من حالة العزلة المفروضة عليه، وكذا الضغط على النظام الإريتري الذي يدعم المتمردين في السودان.⁽³⁾ أما بالنسبة لإثيوبيا، فإن علاقتها المتوترة، وتدخلات ذلك المشهد بالإثني والديني والعنقي مع جارتها إريتريا كان أحد أهم الدوافع للالتحاق بالتجمع.⁽⁴⁾

كما أن الدول الثلاث- المؤسسة لتجمع صنعاء للتعاون- سعت إلى تحقيق إنجازات في المجال الاقتصادي، من خلال الإعداد لإقامة منطقة حرة بين البلدان الثلاثة، وتشكيل مجلس رجال أعمال مشترك، وإنشاء شركة قابضة تُعنى برعاية الأنشطة الاستثمارية المشتركة، ورغم المشاكل الاقتصادية التي تعانها الدول المؤسسة لتجمع صنعاء للتعاون، والتي تجعل تحقيق هذه الأهداف الاقتصادية في غاية الصعوبة، إلا أن هذه الدول بالإمكانات المتاحة لديها، وآمالها المستقبلية في أن هذه الخطوات سيكون لها ثمار مستقبلية كبيرة، بالنظر لما تتمتع به من إمكانات وثروات طبيعية تكاملية، قادرة على خلق اقتصاد ثلاثي قوي.⁽⁵⁾ وتشير الأرقام الاقتصادية إلى زيادة التبادل التجاري بين الدول الثلاث بعد إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، إلا أنه رغم محاولة اليمن لعب دور محوري في هذا التجمع، يُلاحظ أن التبادل التجاري يميل لصالح كلٍّ من السودان وإثيوبيا.⁽⁶⁾

(1) علاء سالم، النزاع اليمني - الإريتري حول أرخبيل حنيش، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (421)، يوليو 6991م، ص 751-951.

(2) د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي مصدر سابق ذكره، ص 77.

(3) نبيل البكري، تجمع صنعاء للتعاون: بين تعقيدات الواقع وأوهام السياسة، مجلة المجتمع، شبكة الإنترنت الموقع:

836451=DI metiswennI & 3421=DI noitcesnI?psa.liated/moc.gam-aamatjumlal. www://ptth

(4) المصدر السابق.

(5) د. أبو بكر القربي، انعقاد اللجان الفنية ووزراء الخارجية لمناقشة قضايا سياسية واقتصادية وتجارية ستطرح في قمة تجمع صنعاء للتعاون بعدن، صنعاء : صحيفة 62 سبتمبر اليمنية، العدد رقم 6321، 22/21/5002م، ص 1-2. وانظر أيضاً، قمة تجمع صنعاء للتعاون تختتم أعمالها اليوم في عدن، صنعاء: صحيفة 62 سبتمبر اليمنية، العدد رقم 7321، 92/21/5002م، ص 1-3، وانظر أيضاً، محمد الشهاري، قمة تجمع صنعاء.. شراكة ونمو وتطلع نحو المستقبل، صنعاء: صحيفة 62 سبتمبر اليمنية، العدد 7321، 92/21/5002م، ص 51.

(6) قادة تجمع صنعاء للتعاون سيبحثون تعزيز التعاون المشترك والتطورات الراهنة في المنطقة، صنعاء: صحيفة

رابعاً- أهمية تجمُّع صنعا للتعاون على المستوى الإقليمي؛

وانطلاقاً من اعتبار أن تجمع صنعا للتعاون لتنظيم إقليمي، فإن سياسات الدول الأعضاء فيه تنظر في إطارها الإقليمي إلى ثلاثة محاور رئيسية هي: القرن الأفريقي، وشبه الجزيرة العربية، والبحر الأحمر، حيث يمكن دراسة أهمية تجمع صنعا للتعاون على هذه المستويات كالتالي:

1- أهمية تجمُّع صنعا للتعاون على مستوى القرن الأفريقي:

إن منطقة القرن الأفريقي تتسم بطبيعة بالغة في التعقيد، نابعة من تعدد أبعاد ومستويات الصراع في هذه المنطقة، حيث إن هذا التعدد في مستويات الصراع يبدو واضحاً في أن هذه المنطقة قد شهدت أشكالاً شتى من الصراعات، تراوحت ما بين الحروب النظامية واسعة النطاق، والحروب الأهلية والانقلابات العسكرية.⁽¹⁾ لذا جاء الحفاظ على السلام والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي في طليعة الأهداف التي نصت عليها وثيقة إنشاء تجمع صنعا للتعاون، وهذا يتفق مع ما قامت من أجله منظمة الإيجاد،⁽²⁾ التي تحظى بدعم دولي خصوصاً على المستوى الأوروبي والأمريكي، الذي أدى إلى تحقيق نجاح على طريق تحقيق الاستقرار في القرن الأفريقي من خلال الوصول إلى اتفاق إنهاء الحرب الأهلية في السودان، وتشكيل حكومة صومالية تتولى

الثورة، العدد رقم 12051، 72/21/5002م، ص3-1. وانظر أيضاً، عبد الله الخولاني، توقعات بزيادة حجم التبادل التجاري بين دول تجمع صنعا، الملحق الاقتصادي لصحيفة الثورة، صنعا: صحيفة الثورة، العدد رقم 12051، 72/21/5002م، ص4.

(1) علي عباس حبيب، *الفدرالية والانفصالية في أفريقيا*، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 9991م، ص261-472. وانظر أيضاً، نجلاء محمد مرعي، *الصراع في حوض النيل والقرن الأفريقي وأثره على أمن المنطقة العربية*، مجلة البيان، شبكة الإنترنت الموقع: <http://ptth.mth.4/acirfa/selif/moc.enizagm-naybla.www/>

(2) "منظمة الإيجاد (DAGI): وهي منظمة تضم ست دول من شرق أفريقيا هي: (جيبوتي، إثيوبيا، كينيا، الصومال، السودان، أوغندا)، وقد تأسست في يناير 6891م، وانضمت إليها لاحقاً إريتريا بعد حصولها على الاستقلال عام 3991م ليصبح عدد أعضائها سبع دول، وقد أنشئت هذه الهيئة الدولية بغرض الإنماء ومكافحة التصحر الذي ضرب منطقة شرق أفريقيا آنذاك، وفي 52 نوفمبر 6991م تم الاتفاق بصورة نهائية بين الدول الأعضاء على تطوير هذه المنظمة لتصبح ذات فعالية ومهام أكبر في حل النزاعات في هذه المنطقة والسعي نحو تطويرها اقتصادياً، ومقر منظمة الإيجاد في جيبوتي. لمعرفة المزيد عن هذه المنظمة انظر: د. حازم عتلم، الهيئة الحكومية للإنماء ومكافحة التصحر (منظمة الإيجاد)، *مجلة العلوم القانونية*، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الحقوق، العدد53، يوليو 1991م، ص373-585. وانظر أيضاً، الموسوعة الحرة شبكة الإنترنت الموقع:

<http://ptth.dagi/ikiw/aidepikiw.ne.www/>

منظمة الوحدة الأفريقية، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://ptth.mth.dagi/scer/ua/toor/gro.noinu-acirfa.www/>

وانظر أيضاً، *موقع السياسي*، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://ptth.59=di?xpsa.liated-elcitra/moc.isaysle.www/>

وانظر أيضاً، *شبكة إيجبت نيوز*، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://ptth.86259=smarap?slaidopolcycne/latrop/spw/ten.swenye.www/>

إعادة بناء الدولة الصومالية، مما أدى إلى المناداة بتوسيع عضوية هذه المنظمة لتشمل دولاً من خارج القرن الأفريقي.⁽¹⁾

كما أن أهداف تجمع صنعاء للتعاون تتفق من جهة أخرى مع أهداف تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص)^{2أ} - الذي يضم في عضويته معظم دول القرن الأفريقي - غير أن تجمع صنعاء للتعاون يتميز بأنه يُعتبر إضافة جيوسياسية في تحقيق التعاون، وتعزيز الشراكة بين دول القرن الأفريقي والدول المقابلة لها في الجزيرة العربية على الساحل الشرقي للبحر الأحمر.⁽³⁾

2- أهمية تجمع صنعاء للتعاون على مستوى شبه الجزيرة العربية:

هناك عدة اعتبارات تفرض نفسها في الدفع نحو تعزيز التعاون بين دول شبه الجزيرة العربية ودول القرن الأفريقي، ومن هذه الاعتبارات التالي:

أ- تُعتبر منطقة القرن الأفريقي منطقة تحكم إستراتيجي في جنوب البحر الأحمر ومدخله الجنوبي، لذلك شكلت أهمية حيوية لشبه الجزيرة العربية.

ب- إن الفاصل بين المنطقتين شريط مائي هو البحر الأحمر، واستقرار الأوضاع أو تدهورها في إحدى المنطقتين يؤثر بشكل مباشر أو غير مباشر على المنطقة الأخرى.

ج- ارتبطت المنطقتان عبر مراحل التاريخ المختلفة بروابط وثيقة، ويكفي التذكير هنا بأن الهجرة الأولى لمسلمي شبه الجزيرة العربية كانت إلى الحبشة.

د- وباعتبار أن البحر الأحمر بحر داخلي فإن ذلك يفرض التعاون بين المنطقتين، تأميناً للملاحة عليه، وحمايةً لبيئته، واستغلالاً لثروته وموارده، وفقاً للقانون الدولي للبحار المجسد في إتفاقية الأمم المتحدة لعام 1982م.

(1) د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي، ...، مصدر سابق ذكره، ص 77-87.

(2) تجمع دول الساحل والصحراء (س. ص): تأسس هذا التجمع في 4 فبراير 8991م بطرابلس في ليبيا، إثر مؤتمر القمة الذي شارك فيه رؤساء دول كل من مالي، تشاد، النيجر، ومنسوب عن رئيس بوركينا فاسو، بناء على مبادرة من رئيس ليبيا حينها معمر القذافي. وقد انضمت إريتريا في 4/41/9991م خلال الدورة العادية الأولى لمجلس رئاسة التجمع المنعقدة في سرت بليبيا، وانضمت جيبوتي في 2/52/0002م أثناء الدورة العادية الثانية لمجلس رئاسة التجمع المنعقدة في إنجامينا بتشاد، وانضمت الصومال في 2/31/1002م خلال الدورة العادية الثالثة لمجلس رئاسة التجمع المنعقدة في الخرطوم بالسودان، وأن الأمانة العامة للتجمع مقرها مدينة طرابلس. لمعرفة المزيد عن هذا التجمع أنظر: الموسوعة الحرة شبكة الإنترنت الموقع:

gro.aidepikiw.ra://ptth

موقع الإعلام، شبكة الإنترنت الموقع: /ptth/ten.malela.www/ acirfa/2n0cgermth

(3) د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي، ...، مصدر سابق ذكره، ص 87-97.

هـ - لما كان البحر الأحمر عبارة عن بحر داخلي، فإن أمنه يشكل أهمية كبيرة لكلا المنطقتين .

و- شكلت المنطقتان جذباً وتنافساً للقوى الدولية قديماً وحديثاً، وقد برز التلازم بين التحركات الأمريكية في منطقة شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي، والتحركات الأمريكية في منطقة القرن الأفريقي أثناء حرب الخليج الثانية، وفيما بات يُعرف بالحملة الدولية أو الحرب الدولية على الإرهاب.

ز- إن منطقة القرن الأفريقي تشرف تقريباً على الوجود الإسلامي من جهتيه في شبه الجزيرة العربية ووسط أفريقيا، وهذا أدى إلى تنامي التيارات الإسلامية في منطقة القرن الأفريقي، بالإضافة إلى ذلك تزايد الاهتمام الأمريكي بهذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، حيث تشير بعض المصادر إلى أن هناك إستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية، تسعى إلى إقامة منطقة عازلة من جنوب السودان، الذي يُحضر لاستقلاله- بفعل التهميش والإقصاء الذي مارسه كل الأنظمة المتعاقبة على حكم السودان منذ الاستقلال عن بريطانيا وحتى الوقت الراهن- كدولة وليدة تنشطر عن الدولة السودانية الأم، مروراً بوسط أفريقيا إلى ما بعد الصحراء باتجاه غرب القارة الأفريقية، لتكون هذه بمثابة منطقة عازلة تفصل بين الكتلة المسلمة في شمال القارة الأفريقية، وبقية أجزاء القارة التي يُحارب فيها الإسلام من خلال عمليات التبشير المحمومة والقمع المتزايد ضد المسلمين.

ح- إن منطقة القرن الأفريقي مقابلة لمنطقة الاحتياطي الهائل للبترول والغاز في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، ومن هنا تسعى الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن يكون لها في هذه المنطقة قواعد عسكرية منخفضة التكاليف سياسياً وأمنياً. ويمكن لهذه القواعد أن تعزز المصالح الأمريكية في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي كلما دعت الضرورة لذلك، دون الحاجة إلى زيادة قواتها في الوسط العربي الملتهب.⁽¹⁾

هذه الاعتبارات تجعل التعاون بين دول شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي، ودول القرن الأفريقي، أمراً تفرضه ضرورات الواقع ومتطلبات الأمن الإقليمي، لأن إيجاد إطار للتعاون بين دول شبه الجزيرة العربية، والخليج العربي، ودول القرن الأفريقي، سيشكل عائقاً أمام العبث الخارجي بشؤون المنطقتين، لذا وُجد تجمع صنعاء

(1) د. عبد الرحمن محمد الوجيه، تجمع صنعاء والتنظيم الدولي الإقليمي، مصدر سابق ذكره، ص 62-72. وانظر أيضاً، الرئيس الإريتري أسياي أفورقي، مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط، العدد 4578، 61 نوفمبر 2002م، شبكة الإنترنت الموقع:

للتعاون ليكون بمثابة نواة لإطار موسع يجمع دول المنطقتين للقيام بهذا الغرض في المستقبل، وذلك من خلال قيام الدول المؤسسة لتجمع صنعاء للتعاون، بالسعي لتطويره ليصبح جسراً للتعاون بين دول منطقتي شبه الجزيرة العربية والخليج العربي من جهة، ودول القرن الأفريقي من جهة أخرى.

3- أهمية تجمّع صنعاء للتعاون على مستوى البحر الأحمر:

إن البحر الأحمر اكتسب أهمية كبرى عبر مراحل التاريخ المختلفة، باعتباره أقصر طريق يربط الشرق والغرب.⁽¹⁾ وقد ازدادت هذه الأهمية بعد إعادة فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية، حيث أصبح ممراً إستراتيجياً هاماً وحيوياً أكثر من ذي قبل، ويتميز البحر الأحمر بموقعة المتوسط بين البحار الشرقية والغربية بصفة عامة، وبين البحر الأبيض المتوسط والمحيط الهندي بصفة خاصة. وبعد اكتشاف النفط وإنتاجه في شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، أصبح البحر الأحمر الشريان الذي يحمل هذه السلعة الإستراتيجية إلى العالم، حيث يتميز بموقعة الوسيط بين أكبر مناطق إنتاج النفط وبين أكبر مناطق استهلاكه في العالم.⁽²⁾

وبالرغم من انتشار تجمعات مختلفة حول البحار والمواقع المائية الإستراتيجية في العالم، ظل البحر الأحمر خالياً من أطر التعاون المشترك بين الدول المتشاطئة عليه، ويرجع هذا لعدة أسباب أهمها:

أ- إن معظم الدول المطلة على البحر الأحمر كانت وما زال بعض منها، مسرحاً لعدم الاستقرار والانفلات الأمني ونزاعات الحدود والحروب الأهلية.

ب- إن الصراع العربي الإسرائيلي يلقي بثقله على هذه المنطقة، حيث تحتل إسرائيل ثغراً صغيراً على البحر الأحمر، وتعمل على توظيف نفوذها لدى الدول الكبرى للحيلولة دون قيام منظومة أمنية عربية أو عربية أفريقية، خوفاً من أن تشكل طوقاً التفافياً عليها.

ج- إن المصالح والإستراتيجيات الدولية في هذه المنطقة تعمل على عدم تعاون دول هذه المنطقة، بما يسهل لها السيطرة والتحكم في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

(1) د. سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية: تاريخ وقضية، صنعاء: دار الميثاق للنشر والتوزيع، ط1، 6002م، ص9-01.

(2) مايكل كلير، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2002م، ص25-95.

د- عدم وجود أفق إستراتيجي بعيد المدى لدى دول منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، لتعمل معاً في سبيل التعاون والتكامل في المستقبل.⁽¹⁾

والواقع أن اليمن كان من الدول السبّاقة إلى محاولة صياغة رؤية عربية للأمن في منطقة البحر الأحمر، حيث استضاف مؤتمر تعز الذي كان موضوعه الرئيسي أمن البحر الأحمر.⁽²⁾

وإذا كان تأمين جنوب البحر الأحمر أمراً حيوياً بالنسبة لأمن البحر الأحمر ككل والأمن الأفريقي والعربي عموماً، فإنه يمكن القول إن تجمع صنعاء للتعاون يُعتبر خطوة إستراتيجية هامة في هذا الإطار، بشرط مشاركة كل الدول المطلة على المدخل الجنوبي. لذلك نجد أن قادة التجمع أكدوا في ختام قمة الخرطوم الثالثة، على أن التجمع سيظل ناقصاً ما لم تلتحق به إريتريا وجيبوتي.⁽³⁾

إن انضمام إريتريا وجيبوتي إلى التجمع سيجعل كل الدول المطلة على مضيق باب المندب منصوية تحت مظلة واحدة. وانطلاقاً من أن التجمع - وبحسب وثيقة تأسيسه - غير معني بهذه المنطقة فقط، حيث إن سواحل إريتريا، وجيبوتي، والصومال تقابل الساحل اليمني، كما أن الساحل السوداني يقابل الساحل السعودي، وهذا يعزز أهمية تطوير تجمع صنعاء للتعاون، ليصبح جسراً للتعاون بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي من جهة ودول القرن الأفريقي من جهة أخرى. وإن حدث هذا التعاون وتم انضمام جميع هذه الدول المتقابلة في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم في إطار تجمع صنعاء للتعاون، فإن ذلك سيحقق عدة مزايا أهمها:

أ- أنه سيفتح آفاقاً واسعة لتعاون عربي - أفريقي، لأنه سيضم أهم منطقتين في الوطن العربي والأفريقي.

ب- أنه سيضم معظم الدول المطلة على البحر الأحمر.

ج- أنه لن يكون انتقائياً باعتبار أن كلا المنطقتين تشكلان إقليماً له ذاتيته المحددة.⁽⁴⁾

(1) فيصل جلول، تجمع صنعاء للتعاون: إطار رادع للعبث الخارجي بشؤون أعضائه الداخلية، صنعاء: صحيفة 62 سبتمبر اليمنية، العدد 2311، 1/1/4002م، ص3. وانظر أيضاً، محمد شبيب، تجمع صنعاء.. وهج التكامل والشراسة الفاعلة، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد 22051، 82/21/5002م، ص41.

(2) د. سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية: تاريخ وقضية، مصدر سابق ذكره، ص222-432. وانظر أيضاً، عماد قدورة، مصدر سابق ذكره، ص12-82.

(3) قمة الخرطوم الثالثة لتجمع صنعاء: تكرر الدعوة لكل من جيبوتي وإريتريا للانضمام للتجمع، صنعاء: صحيفة 62 سبتمبر اليمنية، العدد 9711، 03/21/4002م، ص1-2. وانظر أيضاً، د. أبو بكر القربي، الباب مفتوح أمام انضمام دول جديدة، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد رقم 22051، 82/21/5002م، ص1.

(4) د. عبد الرحمن محمد حمود الوجيه، تجمع صنعاء والتنظيم الدولي والإقليمي، مصدر سابق ذكره، ص92. وانظر

خامساً- أهمية تجمُّع صنعاء للتعاون على المستوى الدولي:

انطلاقاً من كون تجمع صنعاء للتعاون تنظيمياً إقليمياً يضم الدول الواقعة في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ويعمل على حفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة بمستوياتها الثلاثة، القرن الأفريقي، وشبه الجزيرة العربية، والبحر الأحمر، فإن أمن واستقرار هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم لا يهتم دول الإقليم فحسب بل يتعدى ذلك حدود الإقليمية، ويُعد جزءاً من الإستراتيجيات الدولية التي تعمل على حفظ أمن واستقرار هذه المنطقة، وتعتبر ذلك جزءاً لا يتجزأ من أمن واستقرار العالم، كون هذه المنطقة الإستراتيجية تنتج وتصدر أهم مورد من موارد الطاقة (النفط)،⁽¹⁾ وتعتبر في نفس الوقت أقرب ممر إستراتيجي لإيصال النفط لأكبر المناطق استهلاكاً له في العالم.⁽²⁾ لذا يعتبر تجمع صنعاء للتعاون بمثابة بادرة إقليمية تسعى إلى حفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة الحساسة من العالم، في إطار إستراتيجية دولية أوسع تعمل على حفظ الأمن والاستقرار في هذه المنطقة لخدمة مصالحها المتعددة.⁽³⁾

سادساً- أثر تجمُّع صنعاء للتعاون على العلاقات اليمنية - السودانية:

إن العلاقات العربية - الأفريقية قديمة، ترجع إلى أكثر من ألف عام. وقبل هذا التاريخ كانت المنطقة الأفريقية رقعة أرضية واحدة تشمل العرب وأفريقيا قبل ظهور الأخدود الأفريقي العظيم (البحر الأحمر) الذي يفصل بين شبه الجزيرة العربية وأفريقيا، إلا أنه لم يقف حائلاً أمام التواصل، وبخاصة عبر مضيق باب المندب وشبه جزيرة سيناء كطريق بري.⁽⁴⁾

أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج قمة الخرطوم الثالثة لتجمع صنعاء، وثيقة غير منشورة برقم 1465 وبتاريخ 4002/21/13م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 5002/1/21م، ص1-6.

(1) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير حول العلاقات الثنائية بين اليمن والسودان صادر من سفارة اليمن في الخرطوم، تقرير غير منشور رقم 714/3ط/42/91 بتاريخ 0102/5/9م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، رقم داخلي (9803)، 0102/5/21م، ص1-02.

(2) المصدر السابق، وانظر أيضاً، د. أبو بكر القربي، الباب مفتوح أمام انضمام دول جديدة وأن التعاون الاقتصادي والتنسيق الأمني سيتصدر أعمال القمة الثالثة للتجمع، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد رقم 5002/21/82، 22051، ص1.

(3) قمة تجمع صنعاء تناقش التعاون الاقتصادي والأمني والاستقرار الإقليمي، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد رقم 32051، 5002/21/92م، ص1-3.

(4) د. أحمد الأصبحي، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي...، مصدر سابق ذكره، ص9. وانظر أيضاً، د. أحمد المبارك، العلاقات العربية - الأفريقية، في كتاب العرب والدائرة الأفريقية...، مصدر سابق ذكره، ص73.

وإن عراقة وعمق الصلة بين المنطقتين، يمكن ملاحظتها من خلال شدة التشابه العرقي واللغوي والثقافي بين العرب وسكان شرق أفريقيا.⁽¹⁾ وهذا التشابه الكبير جعل بعض الباحثين يرجحون أن سكان هاتين المنطقتين قد عاشوا في موقع واحد، وربما ينتمون في أصولهم البعيدة إلى شعب واحد، وأن هذه الصلات العرقية واللغوية والثقافية بين سكان شبه الجزيرة العربية وشرق أفريقيا، تؤكد أن هناك تأثيراً متبادلاً بين هاتين المنطقتين، يرجع إلى حقب سحيقة من التاريخ الغابر.⁽²⁾ وفي الوقت الحاضر لا يزال هذا التأثير متبادلاً، بل إنه ازداد أكثر من ذي قبل، بحكم التطور الهائل في وسائل النقل والاتصال، الذي سرّع من عملية التواصل والتأثير على الجانبين، فالأحداث والصراعات والنزاعات والحروب وعدم الاستقرار في منطقة القرن الأفريقي، تنعكس آثارها على شبه الجزيرة العربية وعلى وجه الخصوص اليمن، وفي المقابل فأى إخلال بالأمن والاستقرار في شبه الجزيرة العربية - بما فيها اليمن - ينعكس على منطقة القرن الأفريقي.⁽³⁾ وبما أن اليمن جزء من شبه الجزيرة العربية، والسودان جزء من القرن الأفريقي، فإنهما يتأثران حتماً بأحداث هاتين المنطقتين، وتنعكس آثار هذه الأحداث على العلاقات اليمنية - السودانية، ونظراً لإدراك القيادتين السياسيتين في اليمن والسودان - إلى حد ما - لحجم المخاطر المحدقة بالمنطقة، التي ستعكس على أمنهما واستقرارهما وبقاء نظامي حكميهما، تضافرت جهودهما بالإضافة لدولة إثيوبيا، واتفق الجميع على إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، ليكون بمثابة مظلة إقليمية تعمل على حفظ الأمن والاستقرار في منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وسينعكس ذلك إيجابياً على العلاقات اليمنية - السودانية ويدفع بها إلى الأمام، حيث إن أي تعاون في إطار تجمع صنعاء للتعاون، يصب في مصلحة العلاقات اليمنية - السودانية، ويزيد من زخمها التفاعلي، ويعزز من سبل التعاون بين البلدين في شتى المجالات.

(1) د. أحمد المبارك، العلاقات العربية - الأفريقية، في كتاب العرب والدائرة الأفريقية، مصدر سابق ذكره، ص 73.

(2) المصدر السابق، ص 73-83.

(3) د. محمود خليل، الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (111)، يناير 3991م، ص 842-452. وانظر أيضاً، د. نجوى أمين الفوال، انهيار الدولة في الصومال، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (211)، إبريل 3991م، ص 83-14. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج قمة عدن الرابعة لتجمع صنعاء للتعاون: الذي انعقد خلال الفترة 82-03/21/5002م، وثيقة غير منشورة، برقم (4466) وبتاريخ 13/21/5002م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 61/1/6002م، ص 61-1.

المبحث الثالث

الصعوبات التي تقف أمام تطوير العلاقات اليمنية - السودانية

واجهت العلاقات اليمنية - السودانية العديد من الصعوبات خلال الفترة من عام 1990م وحتى عام 2005م، حيث إن لكل من اليمن والسودان ظروفه الخاصة، المتمثلة في المشاكل الداخلية والضغوط الخارجية الإقليمية والدولية، التي عملت في محصلتها النهائية على تثبيط فعالية نشاط التعاون بين البلدين في كثير من الأحيان، رغم إصرار الطرفين على الاستمرار في التعاون في كافة المجالات، ومحاولة عدم الرضوخ قدر الإمكان لهذه المشاكل والضغوط، استجابة للروابط الوثيقة بين شعبي البلدين، ومن هنا يمكن دراسة الصعوبات التي تقف أمام تطوير العلاقات اليمنية - السودانية في ثلاثة محاور كالتالي:

أولاً- المشاكل الداخلية التي واجهها البلدان؛

إن اليمن والسودان يواجهان مشاكل داخلية كثيرة، بددت إمكاناتهما وأشغلتها عن التفاعل مع محيطهما الإقليمي والدولي، وهذه المشاكل تختلف في حدتها ومدى تأثيرها على كل منهما، لذا سيتم تناول أبرز مشاكل كل بلد على حدة في الآتي:

1- أبرز المشاكل الداخلية التي واجهها اليمن:

واجهت الجمهورية اليمنية - ومنذ قيامها- الكثير من المشاكل التي بددت إمكاناتها وشغلتها داخلياً، الأمر الذي أبعدتها نوعاً ما عن التفاعل مع محيطها الإقليمي والدولي، ومن هذه المشاكل التي واجهتها الجمهورية اليمنية الآتي:

أ- دمج مؤسسات الدولتين بعد قيام الوحدة بين دولة شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) ودولة جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، حيث عملت الجمهورية اليمنية- ومنذ قيامها- على دمج المؤسسات المدنية والعسكرية لدولة جنوب اليمن وصرها في بوتقة الجمهورية اليمنية، وتحديدًا بعد حرب صيف 1994م، وهذه المهام شغلت منظومة الدولة الوليدة (الجمهورية اليمنية) نوعاً ما عن القيام بدور فاعل مع محيطها الإقليمي.⁽¹⁾

(1) السفير الدكتور / علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل، كتاب مجلة ثوابت رقم (01)، صنعاء:

ب- عودة نحو مليوني يمني من السعودية ودول الخليج، إثر موقف اليمن من حرب الخليج الثانية، الداعم لنظام البعث العراقي بقيادة صدام حسين في غزوه واحتلاله لدولة الكويت، مما زاد من الأعباء الاقتصادية، وضاعف من المشاكل الداخلية في مختلف المجالات، الأمر الذي شغل الجمهورية اليمنية عن التفاعل مع دول الجوار الإقليمي، وأبعدها لفترة من الزمن عن المشاركة الفعلية في ترتيبات أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.⁽¹⁾

ج- حرب صيف 1994م التي شنّها شمال اليمن ضد جنوب اليمن بحجة المحافظة على الوحدة، وكان شعار هذه الحرب الوحدة أو الموت، وهذه الحرب العنيفة هدّدت أركان دولة الوحدة الوليدة وقضت على بذور الوحدة الأخوية الحقيقية.⁽²⁾ كما عملت هذه الحرب على إرجاع الجمهورية اليمنية إلى الوراء خطوات بعد أن قطعت أشواطاً إلى الأمام.⁽³⁾ وقد تلقّت الجهات الاستقلالية دعماً خارجياً واسعاً ملحوظاً إلى حد ما من بعض الجهات الإقليمية، في سبيل أن يعود الوضع في جنوب الجزيرة العربية إلى ما قبل 22 مايو 1990م، وكان هذا رد فعل لموقف الجمهورية اليمنية من حرب الخليج الثانية، وقد خلّفت هذه الحرب خسائر بشرية ومادية كثيرة، إضافة إلى النتائج العكسية التي ترتبت عليها والتي تطفو بين الفينة والأخرى، وقد ظهرت بصورة جلية في 7-7-2007م عبر انتفاضة قادها الضباط والعسكر والموظفين المدنيين الجنوبيين المقصيين من الخدمة، والتي تطورت إلى ثورة تنادي بمشروعية القضية الجنوبية وتطالب باستقلال الجنوب، وتعد هذه القضية العنوان الأبرز للمعضلة اليمنية، وإن لم تُحل بصورة عادلة ستقود إلى كارثة على اليمن جنوبه وشماله.

وهذه الخسائر البشرية والمادية التي نتجت عن حرب صيف 1994م، أثّرت على الوضع الداخلي اليمني، الأمر الذي حد من تفاعل اليمن مع محيطه الإقليمي. حيث لوحظ انخفاض التعاون بين اليمن والسودان بعد هذه الحرب، نتيجةً للمصاعب التي خلفتها هذه الحرب على الصعيد الداخلي اليمني الذي انعكس على التعاون بين اليمن والسودان.

سلسلة تصدر عن مجلة ثوابت اليمنية، ط1، أكتوبر 7991م، ص81-002. وانظر أيضاً، سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 7991م، ص551-832.

(1) سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، مصدر سابق ذكره، ص912-832. وانظر أيضاً، د. حسنين توفيق إبراهيم، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (131)، يناير 8991م، ص65-201.

(2) شبكة الإنترنت؛ لمعرفة المزيد الرجوع إلى المواقع التالية:

4E02-XM2JI3-Q7P7SYX7/swen/ofni.mayyala.www//:sptth

3733/swen/swen.dasram.www//:sptth

ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth

(3) السفير الدكتور / علي عبد القوي الغفاري، الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل، مصدر سابق ذكره، ص322-582.

د- حرب صعدة التي كانت بداياتها مشاكل محلية وحقوق مطلبية ما لبثت أن تطورت إلى حروب متتالية، تقاطعت فيها مصالح محلية وإقليمية، وهذه الحرب استنزفت إمكانيات الدولة وشغلته عن التفاعل مع محيطها الإقليمي.⁽¹⁾

هـ - الأزمة الاقتصادية المتفاقمة التي تمر بها الجمهورية اليمنية- والتي لا يبدو في الأفق حلٌ لها، لأنها سلسلة متراكمة من الأخطاء، والفساد، وعدم المسؤولية، وفقدان التخطيط الإستراتيجي- والتي حدت من قدراتها التفاعلية وحجمت دورها الإقليمي.⁽²⁾ وبفعل هذه الأزمة الاقتصادية الطاحنة عجزت الجمهورية اليمنية عن تنفيذ الكثير من الإتفاقيات الطموحة الموقعة مع جمهورية السودان.

2- أبرز المشاكل الداخلية التي واجهها السودان:

واجهت جمهورية السودان- منذ قيامها- مشاكل جمة، عصفت بكيان الدولة السودانية وهزته في أكثر من مرحلة من مراحل التاريخ المعاصر، وهذه المشاكل شغلت السودان داخلياً وغيبت دوره الفاعل في الإطار الإقليمي، ومن هذه المشاكل الآتي:

أ- صراع الجنوب الذي يمتد من مرحلة ما قبل استقلال السودان، ويُعتبر من أطول الصراعات في القارة الأفريقية، وقد استنزفت الدولة السودانية وعمّق خلافاتها مع الجوار الأفريقي، إلا أن بؤادر حل هذا النزاع بدأت مع اتفاقية السلام الشامل في السودان الذي يقود إلى مرحلة انتقالية يعقبها استفتاء على مصير جنوب السودان نحو الوحدة مع الشمال أو الاستقلال، وتكوين دولة مستقلة، ومن المرجح- من خلال تشعبات هذا الصراع، وتراكم الأحقاد بين الشمال والجنوب، والأخطاء الفادحة التي ارتكبتها كل نظم الحكم المتعاقبة على السودان ضد الجنوب، والضغط الإقليمي والدولية- أن يؤول مصير جنوب السودان إلى الاستقلال عن الشمال، وتكوين دولة مستقلة في جنوب السودان. وهذا الصراع المير شغل السودان كثيراً وأثّر على تفاعله مع دول جواره الإقليمي بما فيها اليمن.⁽³⁾

(1) د. أحمد محمد الدغشي، الحوثيون: الظاهرة الحوثية دراسة منهجية شاملة، صنعاء: دار الكتب اليمنية - مكتبة خالد بن الوليد، ط2، أكتوبر 9002م، ص7-61.

(2) المحور الاقتصادي، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 3002م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 4002م، ص81-22.

(3) أيمن السيد عبد الوهاب، الأزمة السودانية: المحددات والقيود، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (231) إبريل 8991م، ص791-202. وانظر أيضاً، سلمان قادم آدم فضل، مصدر سابق ذكره، ص96-98.

ب- مشكلة دارفور، التي ظهرت في بداية عام 2003م مع قيام مجموعات مسلحة بمهاجمة أهداف حكومية تحت حجج مختلفة، وما لبث أن تطور هذا الصراع وتحول إلى قضية إنسانية بفعل إستخدام حكومة الإنقاذ السودانية القوة المفرطة ضد سكان دارفور، وتداخلت في مشكلة دارفور مصالح كثيرة عملت على إذكاء الصراع وإشعال جذوته، الأمر الذي عقّد على حكومة السودان حل هذا الصراع بوساطات مختلفة. وهذا الصراع زاد من الحصار الدولي على السودان، الأمر الذي غيَّب دور السودان في التفاعل مع محيطه الإقليمي.⁽¹⁾

ج- مشكلة الشرق، وقد نشبت هذه المشكلة بفعل التهميش والحرمان الذي تعاني منه منطقة الشرق كباقي مناطق السودان الأخرى، وشهدت منطقة الشرق صراعاً مسلحاً يطالب بالعدالة وإعادة تقسيم السلطة والثروة، وتم الاتفاق على حل هذا النزاع، الذي يثور بين الفينة والأخرى.⁽²⁾ وهذا أضاف إلى السودان عبئاً إلى أعبائه الكثيرة التي شغلته عن التفاعل مع الإطار الإقليمي.

د- الحراك السياسي في الشمال الذي يدور بين مختلف القوى السياسية حول محور السلطة والسعي للوصول إليها، وهذا أدى إلى صراع محموم بين مختلف القوى السياسية وحتى داخل تركيبة الحزب الحاكم نفسه، حيث انقسم حزب المؤتمر الشعبي على نفسه إلى تيارين هما: حزب المؤتمر الشعبي بقيادة الجنرال عمر حسن أحمد البشير، وحزب المؤتمر الشعبي الديمقراطي بقيادة منظر التيار الإسلامي المتشدد في السودان الدكتور حسن عبدالله الترابي الذي أنشق عن سلطة البشير، وهذا الصراع أوجد بيئة للتدخلات الأجنبية، وقدم المصالح الحزبية على المصالح الوطنية العليا.⁽³⁾ وهذا الصراع الدائم بين هذه المكونات السياسية في السودان أفضى إلى انشغال الحكومة السودانية بالصراع الداخلي الحزبي عن التفاعل مع قضايا الجوار الإقليمي بما فيها التعاون مع اليمن.

هـ - المشاكل الاقتصادية والمالية التي تعصف بالسودان - الغني الفقير، فالسودان الغني بموارده الهائلة، والفقير للإدارة الواعية والناجحة التي تعمل على احتواء كل السودانين في نظام علماني للحكم يعمل على الانفتاح على العالم والدخول

(1) د. زكي البحيري، مصدر سابق ذكره، ص 362-792. وانظر أيضاً، د. أحمد الأصبحي، دارفور: الأزمة والحل، مصدر سابق ذكره، ص 39-721.

(2) مقدمة عن شرق السودان، كويت فاوند، شبكة الإنترنت الموقع: <http://www.tiawuk.dnuf.gro/ecnrefnocnadustsae/php.2xedni>

(3) أيمن السيد عبد الوهاب، مصدر سابق ذكره، ص 791-202.

في ديمقراطية حقيقية، وإعلاء شأن حقوق وحريات الإنسان، والاستغلال الأمثل للموارد وفتح الاستثمار، وسن القوانين وتفعيلها فيما يخص محاربة الفساد المالي والإداري ومحاولة القضاء عليه دون تمييز- والتي حدت من إمكاناته التفاعلية مع اليمن وحجّمت دوره الإقليمي.⁽¹⁾ وهناك الكثير من الإتفاقيات الطموحة الموقعة مع الجمهورية اليمنية والتي عجزت جمهورية السودان عن تنفيذ الكثير منها تحت ضغوط المشاكل الاقتصادية والمالية.

ثانياً- الضغوط الإقليمية على اليمن والسودان:

هناك ضغوط إقليمية على اليمن والسودان حدت من تفاعلها مع بعض في كثير من المجالات، ونظراً لاختلاف الضغوط الإقليمية على كلا البلدين، سيتم دراسة ذلك على النحو التالي:

1- أبرز الضغوط الإقليمية على اليمن:

هناك ضغوط إقليمية على اليمن عملت على الحد من تفاعله مع السودان، وأبرز هذه الضغوط تكمن في الآتي:

أ- انشغال اليمن بالإشكال الحدودي مع إريتريا حول جزيرة حنيش اليمنية.⁽²⁾

ب- انشغال اليمن بقضية ترسيم الحدود مع كلٍّ من السعودية وعمان.⁽³⁾

ج- مشاكل الصومال، التي ألقت بظلالها على اليمن في الكثير من المجالات، فأضافت لليمن أعباءً كثيرة شغلته عن التفاعل الإيجابي مع السودان، حيث كانت اللقاءات بين المسؤولين اليمنيين والسودانيين تتناول مشاكل الصومال وكيفية إيجاد حلول لها، بدلاً من النظر في مجالات التعاون الأخرى، التي ستنعكس بالفائدة على البلدين.⁽⁴⁾

(1) د. عبد الوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق ذكره، ص951. وانظر أيضاً، محمد عبد الرحمن ياسين، علاقات السودان مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية 5991-5002م، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم: وزارة الخارجية السودانية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد الخامس، إبريل 6002م، ص19-121.

(2) د. سيد مصطفى سالم، البحر الأحمر والجزر اليمنية: تاريخ وقضية، مصدر سابق ذكره، ص432-842.

(3) أ. د. جلال إبراهيم عبد الله فقيرة، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية...، مصدر سابق ذكره، ص681-071.

(4) خالد أحمد الرماح، القرصنة الصومالية كتهديد للأمن القومي اليمني: المظاهر والأبعاد، في كتاب القرصنة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي: التهديد والاستجابة، مصدر سابق ذكره، ص77-69.

2- أبرز الضغوط الإقليمية على السودان:

هناك ضغوط إقليمية على السودان، عملت على تحجيمه وإبعاده عن التفاعل مع باقي محيطه الإقليمي، وأبرز هذه الضغوط تكمن في الآتي:

أ- النزاع مع إريتريا الذي شكل ضغطاً على حكومة الخرطوم، حيث عملت إريتريا على دعم ثوار الشرق وحركة تحرير جنوب السودان، وتواصلت مع بعض الأحزاب في الخرطوم، وهذه جميعها شتت جهود حكومة الخرطوم وشغلتها عن التفاعل مع باقي دول الجوار الجغرافي في المجالات الإيجابية، حيث كان جُل تعاون الحكومة السودانية مع الجوار الجغرافي يهدف إلى تطويق إريتريا والحد من نشاطها المعادي⁽¹⁾

ب- الصراعات الدائمة في الصومال التي بلغ تأثيرها إلى السودان، حيث كانت جُل مشاورات السودان وتعاونها مع اليمن تنصب في خانة إيجاد حلول لمشاكل الصومال الدائمة بدلاً من بحث مجالات التعاون البينية.

ج- الصراعات داخل القرن الأفريقي التي أَلقت بظلالها على سبل التعاون اليمني - السوداني، حيث لم تخل أي لقاءات بين الجانبين من التباحث في هذا الشأن،⁽²⁾ وهذه الصراعات استحوذت على جُل سبل التعاون بين البلدين، حيث لو سُخرت هذه اللقاءات لمناقشة الاتفاقيات والمشاريع المتعثرة بين الجانبين، أو تقديم مشاريع مقترحات بالمزيد من هذه الاتفاقيات والتي تخدم البلدين لدفعت بالعلاقات إلى التطور.

ثالثاً- الضغوط الدولية على اليمن والسودان؛

هناك ضغوط دولية- مباشرة وغير مباشرة- وقعت على كِل من اليمن والسودان، فعملت على تطويقهما وشغلتهما، الأمر الذي جعلهما يبحثان عن سُبُل للخروج من هذه العزلة، بدلاً من بحث سُبُل التعاون، وهذه الضغوط تختلف في درجتها بين البلدين، لذا يمكن دراستها على النحو التالي:

(1) عبد الرحمن عمر عثمان هرفه، سرح العلاقات السودانية - الإريترية إلى أين؟ موقع السودان أون لاين، مصدر سابق ذكره، ص2-6. وانظر أيضاً، بحوث سياسية، أمن البحر الأحمر، إريتريا، موقع المقاتل، شبكة الإنترنت، مصدر سابق ذكره، ص2-4.

(2) قادة التجمع يستعرضون تطورات الأوضاع في القرن الأفريقي، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد رقم 32051، 5002/21/92م، ص1. وانظر أيضاً، قادة تجمع صنعاء يتفقون على تعزيز الشراكة الاقتصادية والتنسيق الأمني ومحاربة الإرهاب، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد 42051، 5002/21/03م، ص1-5.

1- أبرز الضغوط الدولية على اليمن:

واجهت الجمهورية اليمنية الكثير من الضغوط الدولية- في مجالات شتى- التي ثبّطت من حدة تعاونهما الإيجابي مع السودان، وأبرز هذه الضغوط الآتي:

أ- الضغوط الأمريكية على اليمن فيما يخص إيقاف المساعدات الأمريكية عن اليمن إذا لم يقطع أو يجمد علاقاته مع السودان، بحجة لها ما يبررها، في أن السودان بقيادة نظام الإنقاذ الإسلامي المتشدد يُعتبر مأوى للإرهابيين، ويقدم الدعم لهم حول العالم، وهذا يهدد المصالح الأمريكية في المنطقة والعالم، وقد أذعن اليمن لهذه الضغوط في الكثير من الفترات وخصوصاً في الفترة الممتدة من 1996م وحتى 1999م.⁽¹⁾

ب- الضغط الأوروبي على اليمن، حيث إن بعض الجهات الأوروبية تتهم السودان بممارسة التطهير العرقي في بعض المناطق كدارفور.⁽²⁾ وبما أن اليمن يحصل على بعض المساعدات من بعض الجهات الأوروبية المانحة، فإنه يلاقي حرجاً في الاندفاع أكثر نحو التعاون مع السودان.

ج- ضغط الهيئات الدولية، حيث إن الأمم المتحدة أصدرت بعض القرارات ضد السودان، كما أن محكمة الجنايات الدولية أصدرت مذكرة توقيف بحق الرئيس السوداني الجنرال عمر حسن أحمد البشير، بتهمة ارتكاب جرائم حرب في دارفور،⁽³⁾ كما أن هناك قرارات ضد السودان من بعض الهيئات الدولية الأخرى. وتعامل اليمن

(1) المستشار نصر الدين أحمد التجاني عثمان، مقابلة شخصية مع الباحث، ج4، صنعاء: منزل المستشار بالحي السياسي، الجمعة 7002/3/32 الساعة 03:21-00:11 ظهراً. وانظر أيضاً: تطور العلاقات السودانية - الأمريكية منذ 6991م، موقع بي بي سي القسم العربي، شبكة الإنترنت الموقع: mtss.2122123/0002123-diswen/swen-tsae-elddim/cibara/ih/ku.moc.cbb.swen:/ptth

وانظر أيضاً: د. عبد الوهاب الأفندي، العلاقات السودانية - الأمريكية: بداية مرحلة جديدة، تقاويم الخليج، شبكة الإنترنت الموقع: 448901/edon/ra/ten.lacflug-noinipo-bara.www:/ptth وانظر أيضاً: د. عبد الوهاب الأفندي، العلاقات السودانية - الأمريكية ورمزيتها في إطار الأزمة الحالية، موقع الدكتور الأفندي، شبكة الإنترنت الموقع: 196701/edon/ra/ten.lacflug-noinipo-bara.www:/ptth

(2) أحمد محمد عبد الغني، مرحلة السلام في السودان (من أديس أبابا 2791م إلى ماشاكوس 2002م)، صنعاء: مركز دراسات الجزيرة والخليج، ط1، 3002م، ص64-75. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول حقائق الوضع في السودان.. ومقترحات بالدور اليمني، وثيقة غير منشورة، برقم (3017) وبتاريخ 4002/8/82م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 4002/9/6م، ص1-01.

(3) الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول الأطماع التوسعية للوبي النفطي الأمريكي - الأوروبي في نפט أفريقيا، وثيقة غير منشورة، برقم 29 وبتاريخ 1002/1/6م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 1002/1/11م، ص1-21. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، أزمة دارفور: قراءة في التطورات واحتمال الانفصال والتداعيات على الأمن القومي العربي، وثيقة غير منشورة، برقم 4413 وبتاريخ 0102/01/5م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 0102/01/9م، ص12-92.

مع السودان يخضع في بعض الأحيان لهذه المؤثرات التي تحد من اندفاع اليمن نحو تطوير علاقاته مع السودان، بحكم أن اليمن بحاجة إلى المساعدات، والمنح، والهبات من بعض تلك الهيئات الدولية في كثير من المجالات.

2- الضغوط الدولية على السودان:

هناك ضغوط دولية هائلة على السودان، حاصرتة وحدت من نشاطه مع الجوار الإقليمي، وأبرز هذه الضغوط الآتي:

أ- الضغوط الأمريكية على دول الجوار الجغرافي بغرض تطويق السودان، واحتوائه، أو حتى العمل على إسقاط نظام الإنقاذ الإسلامي المتشدد الحاكم في السودان.⁽¹⁾

ب- اتهام السودان بدعم الإرهاب، وهذا جعل دول العالم - بما فيها دول الجوار الجغرافي - تتعامل مع السودان بحذر شديد، خوفاً من أن تصبح في قائمة الدول الراحية للإرهاب كالسودان، أو أن تتعرض لعقوبات دولية، أو قطع المساعدات عنها.⁽²⁾

ج- القرارات الدولية الصادرة ضد السودان والتي بلغت أوجها بمذكرة التوقيف بحق الرئيس السوداني الجنرال عمر حسن أحمد البشير، حيث إن هذه القرارات الدولية أصبحت عائقاً أمام التعامل مع السودان، ففي حال تم تجاوزها من قبل بعض الدول يصدر تنبيه أو تحذير أمريكي لهذه الدولة أو تلك وتُهدد بالعقوبات وإيقاف المساعدات،⁽³⁾ وبما أن اليمن من ضمن دول الجوار الإقليمي للسودان، وتُعتبر في نفس الوقت بلداً فقيراً بحاجة للمساعدات، والمنح، والهبات الدولية، فقد رضخ في كثير من الأحيان لهذه الضغوط وقلل من اندفاعه نحو التعاون مع السودان.

(1) د. عبد الوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، مصدر سابق ذكره، ص 571-971. وانظر أيضاً، أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الخامسة، مشكلة الجنوب وكيف تطورت، صنعاء: صحيفة 62 سبتمبر اليمنية، العدد 2501، 2/6/3002م، ص 12-32.

(2) أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة السادسة، السودان من الحرب إلى السلام، صنعاء: صحيفة 62 سبتمبر اليمنية، العدد 3501، 2/02/3002م، ص 52-62. وانظر أيضاً، تيم نبلوك، العقوبات والمنبذون في الشرق الأوسط (العراق - ليبيا - السودان)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 1002م، ص 522-842. وانظر أيضاً، حالة من الهدوء الحذر في العلاقات السودانية - الأمريكية، جريدة الرياض العدد 04141، 21/3/7002م، شبكة الإنترنت الموقع:

tnirp.281232elcitra/21/30/7002/moc.hdayirla.www://ptth

(3) تيم نبلوك، العقوبات والمنبذون في الشرق الأوسط (العراق - ليبيا - السودان)، مصدر سابق ذكره، ص 842-032. وانظر أيضاً، أحمد إبراهيم محمود وآخرون، السودان على مفترق الطرق، في كتاب حال الأمة العربية 7002-8002م (ثنائية التفتت والاختراق)، تحرير أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط 1، 8002م، ص 961-691. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول أزمة دارفور ومخاطر التدخل الأجنبي، وثيقة غير منشورة، برقم 0471 وبتاريخ 4/9/0102م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 21/9/0102م، ص 67-68.

الخاتمة

أولاً - النتائج:

قدم المؤلف رؤية واضحة لطبيعة العلاقات اليمنية - السودانية، في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والأمنية، وتطرق إلى أثر التحولات الداخلية في البلدين، ومحيطهما الإقليمي والدولي على مسار العلاقات الثنائية. ومن سياق التحليل المتقدم فقد توصل الكاتب إلى ما يلي:

1. أكد المؤلف على أن الجذور التاريخية للعلاقات اليمنية - السودانية، وعمق الروابط الراسخة في شتى المجالات بين شعبي البلدين، ترجع في جذورها إلى حقبة من التاريخ الغابر وتعززت بعد ظهور الإسلام، وصُقلت مع مراحل التاريخ، وازدادت ارتباطاً ببعضها البعض، وأصبحت بمثابة عوامل مساعدة ومحفزة لتعزيز أواصر العلاقات اليمنية - السودانية في كثير من مراحلها المعاصرة.

2. كشف الكتاب أن القواسم المشتركة بين البلدين، والمتمثلة في التاريخ المشترك، وشائج الاتصال العربي - الأفريقي، والمساهمة في بناء وتشيد الحضارة الإسلامية، والتقارب المذهبي في كثير من المناطق، والتداخل المترابط بعمق بين الفرق والجماعات الصوفية المنتشرة في كثير من مناطق البلدين، كل هذه القواسم التاريخية والحضارية العميقة، كانت دافعاً لمن يملك زمام الأمور في البلدين - عبر مراحل التاريخ - لأن يسعى إلى التعاون استجابةً لتلك القواسم.

3. أوضح الكتاب أن الروابط الاجتماعية والثقافية قد تكوّنت بين شعبي اليمن والسودان منذ فجر التاريخ، وتبلورت مع مرور الزمن، وتوالت الهجرات المتعاقبة، التي بلغت أوجها إبان ازدهار الحضارة العربية الإسلامية، التي عملت على تعميق تلك الروابط وتطويرها، حيث شهدت العصور اللاحقة اختلاطاً اجتماعياً وثقافياً واسعاً بين شعبي البلدين، وهو ما كان له الأثر البالغ على سير العلاقات المعاصرة بينهما.

4. تتبع المؤلف أبرز مراحل العلاقات اليمنية - السودانية في العصرين الحديث والمعاصر، وتوصل إلى أن هناك انسجاماً وقواسم مشتركة حتى في العهد

الاستعماري، حيث خضع شمال اليمن للاحتلال التركي العثماني كالسودان تماماً إبان حكم محمد علي باشا لمصر والسودان، وخضع جنوب اليمن للاستعمار البريطاني، الذي خضع له السودان إبان الحكم الثنائي المصري البريطاني. وكانت مرحلة الاحتلال التركي العثماني والاستعمار البريطاني فاصلةً في تاريخ المنطقة العربية، لأن الذي جاء بعدها كان استقلال البلدان العربية وبروزها على خارطة الجغرافيا السياسية، باعتبارها دول قومية مستقلة ذوات حدود سياسية متعارف عليها، انبثقت عن التوسع الاستعماري وتحديد مناطق النفوذ، ورغم تعقيدات هذه المرحلة إلا أنها شهدت تعاوناً بين هذه البلدان في كثير من المجالات، والجمهورية اليمنية وجمهورية السودان ليس استثناء.

5. توصل الكاتب إلى أن صلة الزمان والإنسان مرتبطة بصلة المكان، أي أن روابط الجغرافيا عامل أساسي للروابط الاجتماعية والثقافية والتاريخية. فالروابط الوثيقة بين شعبي اليمن والسودان ما هي إلا نتاج للقرب الجغرافي بين البلدين، الذي ساعد على تنقل الكتل البشرية بما تحمله من موروث ثقافي وحضاري بين البلدين، عبر ضفتي البحر الأحمر منذ فجر التاريخ وحتى اليوم.

6. تبين أن التعاون بين شعبي البلدين لم ينقطع حتى في أحلك الظروف، وكان هذا دافعاً لصانعي القرار في البلدين للمحافظة على علاقات التعاون بين البلدين والسعي نحو تطويرها.

7. اتضح أن اليمن والسودان يتقابلان مع بعضهما بعضاً بصورة غير مباشرة، وذلك من خلال إطلاتهما على البحر الأحمر من ضفتيه الغربية والشرقية، وبالرغم من عدم تقابلهما المباشر، أو وجود تماس حدودي بينهما، إلا أنهما يسيطران على خطوط الملاحة في البحر الأحمر، بالاشتراك مع باقي الدول المطلة عليه، وهذا أوجد بينهما تعاوناً في مجالات كثيرة، كما أن عدم التماس الحدودي المباشر بين اليمن والسودان أبعد عن علاقاتهما بؤرة الصراع الحدودي، الأمر الذي زاد من درجة تعاونهما في شتى المجالات.

8. أثبت المؤلف - من خلال تحليل متغيرات البيئة الداخلية في اليمن - أن الوحدة بين شمال اليمن وجنوب اليمن أضافت أهمية إستراتيجية لمكانة الجمهورية اليمنية الإقليمية، ومثلت نقطة تحول رئيسة في سياستها الخارجية، حيث فتحت

آفاقاً واسعة في علاقاتها مع محيطها الجغرافي، وأفضت إلى بروز نمط تفاعلي جديد في إطار البيئة الإقليمية، وعززت من قناعة صانع القرار بأهمية أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي.

9. كشف الكاتب- من خلال تحليل متغيرات البيئة الداخلية في السودان- أن ثورة الإنقاذ الوطني السودانية ذات التوجه الإسلامي المتشدد كانت أطول فترة استقرار لوحدة صنع القرار السياسي، رغم المشاكل الداخلية والخارجية التي تعصف بذلك البلد، وأن طول فترة استقرار وحدة صنع القرار السياسي في السودان، أدى إلى استقرار في التوجه السياسي تجاه المحيط العربي والإسلامي في أغلب الأحيان، فكانت معظم القرارات تعمل على زيادة التعاون بين اليمن والسودان في مختلف المجالات، أضف إلى ذلك العلاقات الودية بين قيادتي البلدين، التي دفعت بهذا التعاون إلى أفق أوسع.

10. بيّن المؤلف أن العزلة الإقليمية والدولية، والضغط الخارجية التي تعرضت لهما الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان إثر موقفهما من حرب الخليج الثانية دفعتهما إلى التعاون معاً للخروج من طوق العزلة المفروضة عليهما، فشهدت الفترة التي أعقبت حرب الخليج الثانية، زيادة التعاون في مختلف المجالات بين البلدين، رغم بعض الصعوبات التي اعترت طريق ذاك التعاون.

11. اتضح أن تأثير إريتريا، والوضع في الصومال على العلاقات اليمنية - السودانية، الأكثر تأثيراً رغم محدودية إمكانات كلٍّ من إريتريا والصومال، حيث كان هذا التأثير في صورة اعتداءات أو استفزازات صادرة من جهة إريتريا تجاه الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان، إضافة إلى أن الوضع في الصومال أفرز اللجوء، والتهريب، والإرهاب، والقرصنة، وهذه كانت لها آثار سلبية على الوضع الاقتصادي والأمني والصحي في البلدين. لذا كان هذا التأثير دافعاً إلى التعاون الثنائي والجماعي في إطار تجمع صنعاء للتعاون، من أجل حفظ أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، ومحاولة تجاوز سلبيات ذاك التأثير.

12. تبين أن العامل الدولي المتمثل في ضغوط الولايات المتحدة الأمريكية، والمنظومة الغربية ذو تأثير بالغ على سير العلاقات اليمنية - السودانية، حيث عملت الولايات المتحدة الأمريكية على الضغط على الجانب اليمني لتخفيف الاندفاع

نحو التعاون مع السودان، وقد رضخ اليمن في كثير من الأحيان لهذه الضغوط، وحدّ من تعاملاته مع السودان في عدة مجالات على المستوى الرسمي.

13. أوضح المؤلف أن الضغوط الخارجية- الإقليمية والدولية- الواقعة على كلا البلدين، كان لها أثر في بعض مجالات التعاون، إلا أنها لم تكن ذا أثر بالغ على العلاقات بمفهومها الشامل بين شعبي البلدين، لأن الفتور الرسمي كان يعوضه التواصل الشعبي، بحكم الروابط الوثيقة بين شعبي البلدين، ويقود هذا التواصل في معظم الأوقات إلى التخفيف من درجة الاستجابة للضغوط الخارجية، ويعمل على إعادة تفعيل التواصل الرسمي.

14. اتضح أن حجم التبادل التجاري بين البلدين متذبذب، ويميل في أغلب الأحيان لصالح السودان، رغم وجود استثمارات يمنية في السودان في عدة قطاعات، كالاتصالات والنفط وغيرها.

15. توصل الكاتب إلى نتيجة مفادها أن التحولات السياسية- التي جرت في كلٍّ من الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان، ومحيطهما الإقليمي والدولي، خلال الفترة من 1989م وحتى الوقت الراهن- شكلت منعطفاً حقيقياً في تاريخ العلاقات اليمنية - السودانية، حيث ساعدت في محصلتها النهائية على زيادة تبادل الزيارات الرسمية بين البلدين على مستوى القمة، وبين المسؤولين في مختلف القطاعات، الأمر الذي دفع بالعلاقات الثنائية نحو آفاق واسعة من التعاون.

16. أكد المؤلف أن هناك إدراكاً لدى صانعي القرار في الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان، بأهمية الاستغلال الأمثل، والاستفادة القصوى، من الموقع الإستراتيجي الذي يحظى به بلدهما في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، مما يفرض عليهما مزيداً من التعاون والتنسيق المشترك، لإثبات حضورهما في التفاعلات الجارية لتثبيت الأمن والاستقرار، في هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم. لذا عمل البلدان معاً- وبالشراكة مع بعض دول الإقليم- على إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، ليكون بمثابة بادرة إقليمية، تؤكد حضورهما في مجمل تفاعلات هذه المنطقة، وتجمع معظم دولها، سعياً لتحقيق الأمن والاستقرار المنشود، في إطار إستراتيجية أوسع، تجسد مشاركتهما في الأمن والسلم الدوليين.

ثانياً - رؤية مستقبلية للعلاقات اليمنية - السودانية؛

هناك الكثير من القواسم المشتركة التي تجمع بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان، حيث تعد صلات الدين، والجوار الجغرافي، والتاريخ المشترك، والروابط الاجتماعية، والثقافية والعرقية، من أبرز العوامل التي ساهمت وتساهم في تعزيز وتوثيق أواصر العلاقات بين البلدين. ويتضح ذلك من خلال مسار العلاقات الثنائية بين البلدين، ومن المعطيات التاريخية والجغرافية والاجتماعية والثقافية والسياسية، وما شكلته المواقف المتبادلة إزاء القضايا الهامة التي واجهت البلدين، وتبادل المنافع الاقتصادية والتنموية والتجارية، كل ما سبق يوحي بأن هناك توجهاً لدى صانعي القرار في البلدين، للعمل من أجل تعزيز وتطوير العلاقات الثنائية بينهما، وتنسيق المواقف بشأن القضايا الإقليمية والدولية. ويمكن استنتاج ذلك من خلال كثافة الزيارات المتبادلة على مستوى القمة وبين المسؤولين في مختلف القطاعات، وأيضاً من خلال تصريحات القيادتين السياسيتين في البلدين. وهذا مؤشر على أن هناك رغبة سياسية من قبل صانعي القرار في البلدين، لإرساء قواعد متينة تعضد من الأسس ومنظومة القيم التي ترتكز عليها مبادئ العلاقات اليمنية - السودانية في جميع مجالاتها، حيث يلاحظ من خلال كثافة اللقاءات الرسمية وغير الرسمية، والتصريحات والاتفاقيات المتبادلة، أن هناك حرصاً مشتركاً بين البلدين، على بناء علاقة شراكة دائمة متكاملة بينهما، ويتضح ذلك من خلال السعي المشترك لتكثيف العلاقات الاقتصادية، وإقامة المشاريع المشتركة، وتشجيع القطاع الخاص في البلدين على الاستثمار في مختلف المجالات، إضافة إلى الحراك والتفاعل السياسي على كافة المستويات.⁽¹⁾

وهناك تصوران يحكمان احتمالات تطور العلاقات اليمنية - السودانية أو انحسارها في المستقبل وهما:

- التصور الأول: بروز متغيرات داخلية وإقليمية ودولية، لم تكن في حسابان صانعي القرار في البلدين، والتي ستعمل على الوصول بالعلاقات اليمنية - السودانية إلى حالة الفتور في شقها الرسمي، مع بقاء تواصلها دون انقطاع في شقها الشعبي، ومن هذه المتغيرات ما يلي:

(1) محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية - العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (931)، يناير 2002م، ص 62.

أ. وفقاً للمعطيات على أرض الواقع من إقصاء وتهميش واستخدام مفرط للقوة، فإنه من المؤكد أن يذهب جنوب السودان نحو الاستقلال، وإن استقلال جنوب السودان ليس إلا مقدمة لظهور دول مستقلة أخرى عن السودان بفعل الإقصاء والتهميش والأخطاء الفادحة التي ارتكبتها كل أنظمة الحكم المتعاقبة على السودان دون استثناء، تجاه القوميات والهويات والمكونات الأخرى، وهذا حتماً سيقود السودان نحو التقسيم إلى عدة دول، ومن المحتمل أن يدخل السودان في صراعات داخلية وإقليمية بين المكونات الموجودة والوليدة، تشغله عن تطوير العلاقات مع المحيط الخارجي، بما في ذلك اليمن.

ب. زيادة الحصار الدولي على السودان بسبب توجهاته الإسلامية المتشددة الداعمة للإرهاب، وإحدى وسائل هذا الحصار الضغط على دول الجوار الإقليمي، بالإغراء بالمساعدات أو التهديدات، وأمام هذا الضغط، من المحتمل أن ترسخ بعض هذه الدول للمطالب الأمريكية، بالحد من زخم اندفاعها لتطوير العلاقات مع السودان.

ج. تطور الصراعات داخل السودان، والتي ستولد صراعات جديدة، بفعل الدعم الإقليمي والدولي المعادي لحكومة الإنقاذ الوطني المتشددة في الخرطوم، الأمر الذي سيشغل حكومة الخرطوم بهذه الصراعات وإفرازاتها، على حساب تطوير علاقاتها مع اليمن.

د. احتمال تدهور العلاقات السودانية - الأمريكية إلى درجة المواجهة والاصطدام المباشر، تحت مبررات دعم السودان للإرهاب، وفتح معسكرات لتدريب الجهاديين فوق الأراضي السودانية، وهذا يهدد الأمن القومي الأمريكي، مما يبرر للولايات المتحدة الأمريكية التدخل عسكرياً في السودان، تحت مسمى الحرب الاستباقية للقضاء على الإرهابيين في معسكراتهم، قبل أن ينطلقوا ضد الولايات المتحدة الأمريكية، كما ستعمل أمريكا على تكثيف الضغوط على مختلف دول العالم، لتقليص العلاقات مع السودان، وفرض حصار عليه، وفي مثل هذه الحالة، من المتوقع أن يحدّ صانع القرار في الجمهورية اليمنية من علاقته السياسية والاقتصادية مع نظام الإنقاذ الوطني ذا التوجه الإسلامي المتشدد في السودان، تحاشياً للاصطدام مع الولايات المتحدة الأمريكية، وحفاظاً على المصالح الاقتصادية والأمنية للجمهورية اليمنية، التي هي ثمرة ونتاج للعلاقات المتنامية بين اليمن وأمريكا، والمنظمات الدولية المانحة.

هـ. من المحتمل أن تتطور الصراعات داخل الجمهورية اليمنية وتتسبب متجاوزة الإطار المحلي إلى الإقليمي والدولي، وذلك بفعل عدم وضع حلول ناجعة لعدة قضايا مشتعلة على الساحة اليمنية، وفي مقدمتها عدم وضع حل عادل للقضية الجنوبية، كما أن هناك مؤشرات على تصاعد الصراع الحزبي والمذهبي في اليمن وتقاطع مع خط الصراعات والمصالح الإقليمية والدولية. وهذا سيشغل حكومة صنعاء وسيضعف دورها الفعّال في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وهذا بدوره سيحد من التفاعل الإيجابي للعلاقات اليمنية - السودانية.

و. عدم تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، بسبب ماطلة أحد الطرفين، أو قلة الإمكانيات التي تساعد على تنفيذ تلك الاتفاقيات الطموحة، الأمر الذي سيحد من درجة اندفاع الطرفين نحو بعضهما، ويضعف الآمال الكبيرة، ويصيبهما في النهاية بالإحباط، الذي سينعكس سلباً على العلاقات اليمنية - السودانية.

ز. عدم وجود مصالح اقتصادية مشتركة أو تكاملية فعلية بين البلدين، مما سيولد ضعفاً في تفاعل الجانبين مع بعضهما، نظراً لمحدودية التعامل الاقتصادي والتجاري، واقتصار العلاقات على شقيها السياسي والأمني، اللذين يخضعان لاستقرار الأوضاع في كلا البلدين، أو وجود هزات كبرى داخل أحدهما أو كليهما، أو في إطار محيطهما الإقليمي والدولي.

ح. ارتباط العلاقات اليمنية - السودانية بالعلاقات الودية، والصداقات الحميمة بين القيادتين السياسيتين، حيث إنه في حال غياب أحدهما أو كليهما ستتهتز العلاقات الرسمية بين البلدين، وسينعكس ذلك سلباً على مجالات التعاون بين البلدين، أضف إلى ذلك أن العلاقات السياسية والأمنية للبلدين هي أيضاً عرضة للاهتزاز، بسبب احتمال وجود تطورات مفاجئة داخل كلا البلدين أو في محيطهما الإقليمي والدولي.

ط. احتمال تصاعد الضغوط الدولية على السودان، بنجاح الولايات المتحدة الأمريكية في إقناع الدول الصناعية الكبرى، والدول الأعضاء في مجلس الأمن الدولي، بأن القيادة السودانية تساعد في التطهير العرقي في دارفور، وتقوم بجرائم حرب ضد المدنيين في دارفور، وجنوب السودان، وتدعم الجماعات الإرهابية، وتقوم بتدريبها على أراضيها، وهذا يشكل خطراً على الأمن والسلم الدوليين، وبالتالي تعمل الولايات المتحدة الأمريكية على تفعيل مذكرة الاعتقال بحق الرئيس السوداني الجنرال عمر حسن أحمد البشير، وتحويلها إلى مجلس الأمن الدولي، حتى تكون

ملزمة لكل دول العالم، إلى جانب العمل الحثيث على إصدار قرار دولي يفرض حصاراً شاملاً على السودان، ويلزم كل دول العالم التقيّد بهذا القرار، وإلا واجهت المجتمع الدولي بأكمله. وفي مثل هذه الحالة قد يضطر صانع القرار في الجمهورية اليمنية لتقليص حجم علاقات الجمهورية اليمنية في كافة المجالات مع جمهورية السودان إلى أدنى مستوى لها، حتى لا تُتهم الجمهورية اليمنية بخرق القرارات الدولية، وتواجه بانتقادات ومضايقات من قبل البيئتين الإقليميّة والدولية، وبالذات من قبل الدول المتحاملة على النظام الإنقاذ الإسلامي المتشدد في السودان، التي تسعى إلى إزاحته عن المشهد السياسي، بالتعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية.

والجدير بالإشارة هنا أنه، أثناء إعداد المؤلف للأسطر الأخيرة من مسودة هذا الكتاب، شهد السودان حدث ليس بغريب وهو استقلال جنوب السودان، وكان هذا الحدث متوقعاً من قبل المؤلف، وفقاً لمعطيات الأحداث التراجيدية التي رافقت استقلال السودان واستمرت في التصاعد والاشتداد بين الفينة والأخرى لتصل ذروتها مع قيام حكومة الإنقاذ الوطني ذات التوجه الإسلامي المتشدد. وإن هذا الصراع المرير أدى في نهاية المطاف إلى قناعة لدى الأطراف المتصارعة للتوقيع على اتفاقية نيفاشا للسلام الشامل في السودان في يوليو 2005م، والتي كانت إحدى بنودها تشير إلى الحكم الذاتي للجنوب لمدة 6 سنوات يعقبها استفتاء على تقرير المصير مع بداية عام 2011م. وفعلاً تم إجراء الاستفتاء الذي شارك فيه الجنوبيين على تقرير مصير جنوب السودان في 9 يناير 2011م، وأُعلنت نتائجه في نهاية فبراير 2011م، حيث كان خيار معظم من صوت في ذلك الاستفتاء من سكان جنوب السودان لصالح الاستقلال، وهذا كان بمثابة خيبة أمل لسكان جمهورية السودان الذين كان لديهم طموح في أن يبقى السودان موحداً، إلا أن هذه النتائج لم تتعارض مع رؤى وتنبؤات المفكرين والمنظرين الذين توقعوها سلفاً. وبعد أن صوت أغلبية الجنوبيين لخيار الاستقلال عن جمهورية السودان وتكوين دولة مستقلة تُعرف بجمهورية جنوب السودان.

وأن الإعلان عن الاستقلال الكامل لدولة جنوب السودان كان في تمام الساعة (8:45) من صباح يوم السبت الموافق 9 يوليو 2011م، بإنزال علم جمهورية السودان من مدينة جوبا عاصمة جنوب السودان ورفع علم الحركة الشعبية لجنوب السودان- الذي أُختير ليكون علم الدولة الجديدة- إيماناً بمولد دولة جنوب السودان، وأن أول من أعترف بها جمهورية السودان ثم باقي المنظومة الدولية. ليعقب هذا الحدث

بؤادر صراع بين جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان الوليدة حول مسائل عدة عالقة بالحدود ومناطق الثروة والرعي والمياه المشتركة بينهما، كما أقدمت جمهورية جنوب السودان على دعم المتمردين في كثير من مناطق جمهورية السودان، وقد جاءت هذه التصرفات الجنوبية كرد فعل انتقامي على موجات العنف التي كانت تقوم بها معظم حكومات السودان ضد الجنوبيين خلال الفترات السابقة. وهذا مؤشر يؤكد على أن جمهورية السودان قادمة على نزاع حدودي وصراعات على الثروة مع الدولة الوليدة، وأنها ستعاني من نزاعات وصراعات داخلية، ستفضي في نهاية المطاف إلى تشظي جديد لجمهورية السودان إلى أكثر من دولة وليدة، وهناك احتمال في أن هذا التشظي سيطل جمهورية جنوب السودان في نفس الوقت ودول أفريقية أخرى مجاورة أو حتى غير مجاورة، لما لدى هذه الدول من نزاعات وصراعات تكاد تكون مشابه للحالة التي تعاني منها جمهورية السودان. وهذا مؤشر يؤكد وجهة نظر المؤلف حيال الصراعات القادمة في جمهورية السودان وجمهورية جنوب السودان بصورة خاصة ودول القرن الأفريقي بصورة أشمل، والتي ستؤدي في المستقبل المنظور إلى تغيير الخارطة الجيوسياسية للمنطقة وفقاً للمصالح والأهواء الإقليمية والدولية، بغض النظر عن المعاناة التي ستطال دول وشعوب هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم.

- التصور الثاني: وهنا سوف تتجه العلاقات اليمنية - السودانية نحو مزيد من التعاون والتنسيق والنمو، يعزز هذا التصور مجموعة من المؤشرات التالية:

أ. التصريحات الرسمية والمتكررة من قبل صانعي القرار في البلدين، التي تؤكد على رغبتهما المشتركة في تطوير وتعزيز علاقاتهما الثنائية، وتصريحاتهما دوماً بأنهما سوف يعملان على مزيد من التعاون بينهما في مختلف المجالات.

ب. تقارب وجهات نظر البلدين، بخصوص الكثير من القضايا الإقليمية والدولية، وخصوصاً القضايا المركزية والجوهرية التي تهم البلدين، ومنها قضية أمن واستقرار الحركة الملاحية في البحر الأحمر، وقضية أمن واستقرار منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، وإشكالية الوجود الأجنبي في المنطقة، والصراع العربي - الإسرائيلي.

ج. الروابط الاجتماعية والثقافية بين شعبي البلدين، التي تعمل على الدفع بصانعي القرار لإيجاد تعاون إيجابي في شتى المجالات، استجابةً لهذه الروابط.

د. القرب الجغرافي وروابط التاريخ والمصير المشترك للبلدين، تدفع بصانعي القرار في البلدين إلى تطوير العلاقات الثنائية في مختلف المجالات.

هـ. السعي الحثيث للبلدين في أن يكون لهما دور ما في تثبيت الأمن والاستقرار، في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وشبه الجزيرة العربية، وذلك من خلال طرحهما مشاريع ومبادرات تخص قضية الأمن في هذه المنطقة، لذا عملاً معاً - وباشترار مع بعض دول المنطقة - على إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، ليكون بمثابة مبادرة إقليمية، تؤكد حضورهما في مجمل تفاعلات هذه المنطقة الإستراتيجية من العالم، وتجمع معظم دولها، سعياً لتحقيق الأمن والاستقرار المنشود، في إطار إستراتيجية أوسع، تجسد محاولة مشاركتها في الأمن والسلم الدوليين.

و. كثافة اللقاءات والزيارات الرسمية المتبادلة على مستوى القمة، وبين المسؤولين في كافة القطاعات، الأمر الذي يدفع بالعلاقات الثنائية إلى مستوى عالٍ من التعاون في كافة المجالات.

ز. نجاح اليمن والسودان في وضع أسس متينة لعلاقاتها الثنائية، استناداً إلى شبكة المصالح المتبادلة والمتوازنة بين البلدين، وكذلك قدرتهما على تجاوز الإشكالات والخلافات الطفيفة التي تعترى سير علاقاتها الثنائية بعض الأحيان، إضافة إلى نجاحهما في وضع آليات للتعاون الاقتصادي والثقافي، مثل اللجنة الوزارية المشتركة، التي تم رفع مستواها إلى لجنة عليا مشتركة بين البلدين، وتنسيق المواقف السياسية للبلدين في المنظمات الإقليمية والدولية.

ح. قدرة البلدين على التعامل مع بعض المستجدات الإقليمية والدولية، وتجاوز مخاطرها، كالحملة الدولية على الإرهاب، ومحاربة القرصنة والتفريب وغيرها. حيث شهد البلدان تفاعلاً بينهما في هذا المجال من جانب، وتفاعلاً مع المجتمع الدولي من جانب آخر.

ط. نجاح اليمن والسودان في الدفع بالتعاون الثنائي إلى أفق أوسع، ومحاولة إشراك دول من الإقليم في هذا التعاون، من خلال إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، الذي يُعتبر أقصى درجات التعاون والتنسيق اليمني - السوداني في كافة المجالات، حيث إن تجمع صنعاء للتعاون يضم اليمن، والسودان، وإثيوبيا، والصومال، وهو تجمع مفتوح أمام باقي دول جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، ويتم خلاله التعاون والتنسيق بين هذه الدول في مختلف المجالات.

ثالثاً- التوصيات:

يعتقد المؤلف بأنه يمكن تطوير العلاقات اليمنية – السودانية من خلال الآتي:

1. أن يعمل البلدان- كلٌّ في إطاره الداخلي- على حل المشاكل الداخلية بعدل وإنصاف، والسعي بجد من أجل تحقيق كل المطالب السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها، لأن الهدف الأسمى هو تحقيق كل ما يرنو إليه الناس من حرية وعيش كريم، سواء تحتم عليهم العيش في وطن واحد أو أوطان متعددة. وعدم تحقيق ذلك هو مضيعة للوقت، وتبديد للإمكانات، وهدر للقدرات، وتغييب للدور المؤثر في التفاعل الإيجابي مع المحيط الإقليمي والدولي.

2. العمل على تنفيذ الإتفاقيات الموقعة بين البلدين.

3. عند الرغبة في توقيع إتفاقيات بين البلدين يجب القيام بالآتي:

أ- دراسة جدوى لمعرفة فائدة هذه الإتفاقيات للبلدين.

ب- أن تكون محدودة العدد ومركزة وفي مجالات ذات فائدة للبلدين.

هـ- أن تكون هذه الإتفاقيات محددة بزمان، ويوضع بند في نهاية كل إتفاقية قيد التوقيع، يشير إلى رغبة الطرفين في عدم التوقيع على أي إتفاقيات جديدة حتى تنفيذ الإتفاقيات السابقة.

و- عند توقيع إتفاقيات التعاون بين البلدين، لابد أن تؤخذ الإمكانات المادية والمالية في الحسبان، حتى لا تكون هذه الإتفاقيات طموحة، وأكبر من الإمكانات المتاحة للبلدين ويصعب تنفيذها.

ز- عند التوقيع على إتفاقيات تعاون بين البلدين، لابد أن يؤخذ موضوع التبادل والتوازن في الحسبان، حتى تعم الفائدة كلا البلدين.

ح- أن تكون هذه الإتفاقيات ذات فائدة حقيقية لشعبي البلدين، أي أن تأخذ في الحسبان تشغيل أكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة في البلدين، وأن يشعر المواطنون في كلا البلدين بالفائدة الفعلية لهذه الإتفاقيات.

26. إيجاد مصالح اقتصادية مشتركة أو تكاملية فعلية بين البلدين، تعود فائدتها على شعبي البلدين، الأمر الذي سيزيد من الروابط بين شعبي البلدين، ويعمق المصالح على المدى البعيد، في إطار إستراتيجية التعاون الشامل.

27. الفصل بين العلاقات الرسمية والروابط الشعبية الوثيقة، وبين العلاقات الودية أو الصداقات الحميمة بين القيادات السياسية التي مصيرها إلى زوال.
28. تفعيل نشاط اللجنة العليا المشتركة بين البلدين، والعمل على أن يكون انعقادها بانتظام، كاللجنة الوزارية المشتركة التي تُعقد بانتظام بين البلدين، ويقترح المؤلف الإبقاء على اللجنتين العليا والوزارية، وليس رفع مستوى اللجنة الوزارية إلى عليا، ثم الرجوع إلى اللجنة الوزارية، حيث يرى الكاتب أن تعقد اللجنة الوزارية المشتركة دوراتها كل سنتين لتقييم أداء التعاون، ومدى تنفيذ الاتفاقيات الموقعة بين البلدين، والعمل على إلزام الجهات التنفيذية بالتنفيذ، وأن تعقد اللجنة العليا المشتركة دوراتها بانتظام كل ثلاث سنوات لتقييم أداء اللجنة الوزارية المشتركة، وإلزام الجهات ذات الاختصاص بالتنفيذ، والعمل على حل الصعوبات التي تقف أمام اللجنة الوزارية المشتركة والجهات التنفيذية.
29. العمل على رفع أداء البعثة الدبلوماسية للجمهورية اليمنية في الخرطوم، وفتح قنصليات لها في المناطق التي تتركز بها جالية يمنية كبيرة، كمناطق شرق السودان، والعمل على رفد البعثة اليمنية في الخرطوم بالسيولة المادية بحسب الإمكانيات المتاحة، لتتمكن من القيام بدورها الفعّال، وتنطلق نحو التفاعل مع الأوساط السودانية الرسمية والشعبية، وتعمل على ربط الجالية اليمنية في السودان باليمن.
30. رفع أداء البعثة الدبلوماسية السودانية في صنعاء، وتوسيعها، وفتح قنصليات لها في عدن، والحديدة، والمكلا، بغرض زيادة التعاون الإيجابي بين البلدين، وتعميق الروابط بين شعبي البلدين.
31. تقديم الدعم والمساعدة للجالية اليمنية في السودان، وفتح مكاتب لها في أماكن وجودها، والاهتمام بشؤون أبنائها، وحل مشاكلهم، وتلبية مطالبهم، والعمل على ربطهم بوطنهم.
32. تقديم المساعدة للجالية السودانية في اليمن، من خلال مساعدتها على فتح مكاتب لها في المحافظات التي بها وجود للجالية السودانية بأعداد كبيرة، والعمل على إشراك مكتب الجالية السودانية في صنعاء في الفعاليات الشعبية والأعياد الوطنية للجمهورية اليمنية. وهذه المساعدات والتفاعل مع الجالية السودانية في اليمن، سيزيد من صلات القربى، ويعمق من الروابط الاجتماعية

والثقافية بين شعبي البلدين، والذي سينعكس إيجابياً على العلاقات اليمنية - السودانية في إطارها الرسمي.

33. على الجهات ذات الاختصاص زيادة عدد رحلات الطيران الحكومي، وتشجيع الطيران الأهلي على الوصول إلى أكثر من محطة في السودان، وكذا السماح للطيران السوداني بالوصول إلى أكثر من محطة في الجمهورية اليمنية.

34. إنشاء بنك مشترك يمني- سوداني، بغرض تسهيل المعاملات التجارية والاقتصادية، والدفع بالتعاون الاستثماري إلى الأمام من خلال سهولة تدفق الأموال بين البلدين.

35. إقامة خط ملاحى بحري منتظم بين بورسودان، وكلٍّ من الحديدة، وعدن، والمكلا والعكس، وهذا سيقدم خدمة عظيمة لشعبي البلدين، حيث سيساعد في النقل والتواصل البحري، وسيسهل الحركة التجارية بين البلدين، حيث إنه لا يوجد خط ملاحى بحري منتظم، في الوقت الراهن، وهذا سيعزز من الروابط العميقة بين شعبي البلدين الشقيقين، وسينعكس إيجابياً على العلاقات الثنائية بين البلدين، وسيدفع بها نحو أفق أوسع من التعاون.

36. الدفع بالعلاقات الاجتماعية والثقافية بين شعبي البلدين إلى أفق أوسع، لما لهذه العلاقات من تأثير إيجابي على العلاقات الرسمية، التي اتضح مدى تأثيرها البالغ على سير العلاقات الثنائية بين البلدين في مراحل التاريخ الحديث والمعاصر.

37. رفع مستوى التعاون الاقتصادي والتجاري بين البلدين، والأخذ في الاعتبار مسألة التبادل والتوازن لتعم الفائدة للطرفين.

38. إنشاء مجلس مشترك لرجال المال والأعمال من الطرفين، من ذوي الخبرة والكفاءة، وتفعيل دوره ليكون تأثيره ملموس على أرض الواقع.

39. العمل على زيادة اللقاءات والزيارات الرسمية على مستوى القمة وبين المسؤولين، لما لهذه الزيارات واللقاءات من فائدة إيجابية على العلاقات الثنائية بين البلدين.

40. زيادة التنسيق والتعاون بين البلدين في مختلف المجالات، وبما يعود بالفائدة على شعبي البلدين الشقيقين.

41. العمل على تقارب وجهات نظر البلدين حول الكثير من القضايا الإقليمية والدولية، خدمةً لشعبي البلدين والأمميين العربية والإسلامية.
42. العمل على وضع أسس متينة للعلاقات الثنائية، من خلال إنشاء شبكة مصالح متبادلة ومتوازنة في مختلف المجالات.
43. على جمهورية السودان حل المشاكل مع الجوار، وإقفال ملفات الحدود وغيرها، لدرء التدخلات الأجنبية في الشأن السوداني، الأمر الذي سينهي بؤر مشاكل كثيرة في السودان، ويجعله يلتفت إلى التفاعل الإيجابي مع محيطه الإقليمي والدولي.
44. تفعيل أداء تجمع صنعاء للتعاون في المجالات الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، والأمنية وغيرها، والعمل على تنفيذ إتفاقيات التعاون في هذه المجالات على أرض الواقع، بما يخدم مصلحة هذه المنطقة وشعوبها، وحتى لا يكون هذا التجمع عبارة عن منتدى لعقد لقاءات شكلية، وتوقيع إتفاقيات طموحة على الورق غير قابلة للتنفيذ.
- وبما أن هناك ترابطاً وثيقاً وتداخلاً في مجالات كثيرة بين منطقة شبه الجزيرة العربية والخليج العربي من جهة، وبين منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي من جهة أخرى، وبما تشكلانه هاتين المنطقتين من أهمية على مستوى الخارطة السياسية الدولية، وما تحويانه من مخزون هائل للطاقة، وموارد بشرية ومواقع إستراتيجية، يقترح المؤلف تطوير تجمع صنعاء للتعاون، ليصبح إطاراً للتعاون بين دول شبه الجزيرة العربية والخليج العربي، ودول منطقة جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي تحت مسمى: **منظمة التعاون لدول الجزيرة العربية والقرن الأفريقي.**

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية:

أولاً- الوثائق الأساسية:

أ- القرآن الكريم.

ب- الوثائق الرسمية والمنشورة:

1. الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية الدائم لسنة 1990م، صنعاء: مجلس النواب، وثيقة صادرة في 1990م.
2. الجمهورية اليمنية، مجلس النواب، دستور الجمهورية اليمنية المعدل من مجلس النواب بتاريخ 29/9/1994م، صنعاء: مجلة الثوابت، الكتاب الرابع، دستور الجمهورية اليمنية المعدل، الباب الأول، المادة (3)، وثيقة صادرة في 19/3/1995م.
3. جمهورية السودان، المجلس الوطني، مشروع دستور جمهورية السودان لسنة 1998م (الدستور الانتقالي)، الباب الأول، المادة (17)، السياسة الخارجية، الخرطوم: المجلس الوطني، وثيقة صادرة في 1998م.
4. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اليمن ومواجهة الإرهاب (مقتطفات مختارة من خطابات وأحاديث فخامة الرئيس علي عبدالله صالح)، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية ومركز المعلومات العسكري بدائرة التعوجية المعنوي، الإصدار رقم (3)، مارس 2003م.
5. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اليمن والإرهاب (2)، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات العسكرية، ط1، 2007م.
6. الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، الخطابات السياسية والأحاديث الصحفية والتلفزيونية لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لعام 1999م، سلسلة رقم (19)، الإصدار السادس لمركز التوثيق الإعلامي، 2002م.

7. الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، الخطابات السياسية والأحاديث الصحفية والتلفزيونية لفخامة الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية لعام 2002م، سلسلة رقم (22)، الإصدار العاشر لمركز التوثيق الإعلامي، 2004م.
8. الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، خطابات وأحاديث الرئيس علي عبدالله صالح لعام 2004م، سلسلة رقم (24)، إيداع رقم (282) لسنة 2005م.
9. الجمهورية اليمنية، وزارة الإعلام، مركز التوثيق الإعلامي، سلسلة خطابات وأحاديث رئيس الجمهورية رقم (26) لعام 2006م، ط1، 2006م.
10. الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، بيان أول حكومة للجمهورية اليمنية المقدم إلى مجلس النواب بتاريخ 16 يونيو 1990م، صنعاء: دائرة الصحافة للطباعة والنشر، 1990م.
11. الجمهورية اليمنية، رئاسة الوزراء، برنامج الحكومة المقدم إلى مجلس النواب في 1 يونيو 1998م، صنعاء: المركز الوطني للمعلومات والوثائق، وثيقة منشورة صادرة في 1 يونيو 1998م.
12. جمهورية السودان، اللجنة المشتركة لتنفيذ اتفاق سلام شرق السودان، اتفاق سلام شرق السودان بين حكومة السودان وجبهة شرق السودان، وثيقة منشورة، صادرة في أسمرات بتاريخ 2006/10/14م.
13. الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، الدائرة الإعلامية، السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية وثائق وإحصاءات 2004-1990م، مطابع دائرة التوجيه المعنوي، 2004م.
14. الجمهورية اليمنية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، اليمن والعالم في 2005م، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، يناير 2006م.
15. الجمهورية اليمنية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، المكتب الصحفي، أصدقاء توقيع اتفاق تجمع صنعاء للتعاون، وثيقة منشورة، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 2002/12/26م.

16. الجمهورية اليمنية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، المكتب الصحفي، أصداء الدورة الرابعة لقمة دول تجمع صنعاء للتعاون 28-29/12/2005م، وثيقة منشورة، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 12/1/2006م.

ج- الوثائق غير المنشورة:

1. الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، صنعاء: أرشيف مجلس الشورى، 2005م.
2. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، وثيقة غير منشورة بها معلومات ومخطط عن الموقع المقترح للاستثمار اليمني في السودان، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان.
3. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 10/9/1991م، وثيقة غير منشورة، برقم (3123) وتاريخ 17/9/1991م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/9/1991م.
4. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة الخامسة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة، وثيقة غير منشورة، برقم (3217) وتاريخ 21/9/1991م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/9/1991م.
5. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في مجال التربية والتعليم الموقعة في الخرطوم بتاريخ 15/9/1993م بين اليمن والسودان، وثيقة غير منشورة، برقم (11021) وتاريخ 22/9/1993م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 28/9/1993م.

6. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية التعاون الفني والمهني الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 15/9/1993م، وثيقة غير منشورة، برقم (7123) وتاريخ 20/9/1993م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/9/1993م.
7. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية التعاون في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري الموقعة بين اليمن والسودان في 23/12/1994م، وثيقة غير منشورة، برقم (3171) وتاريخ 25/12/1994م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 29/12/1994م.
8. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج اللجنة العليا المشتركة بين اليمن والسودان والتي انعقدت في صنعاء خلال الفترة 20-23/12/1994م، وثيقة غير منشورة، برقم (3613) وتاريخ 26/12/1994م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 31/12/1994م.
9. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، البرنامج التنفيذي في المجال الثقافي والفني الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء في 23/12/1994م، وثيقة غير منشورة، برقم (5120) وتاريخ 28/12/1994م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 31/12/1994م.
10. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، بروتوكول التعاون في المجال الشبابي والرياضي الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 23/12/1994م، وثيقة غير منشورة، برقم (7612) وتاريخ 28/12/1994م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 31/12/1994م.
11. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة الثامنة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة، وثيقة غير منشورة، برقم (3160) وتاريخ 16/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة

الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 23/8/1999م.

12. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية التعاون في مجال الأوقاف والدعوة والإرشاد بين اليمن والسودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (4112) وتاريخ 19/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 27/8/1999م.

13. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في المجال الزراعي بين اليمن والسودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (4068) وتاريخ 16/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 30/8/1999م.

14. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، نص اتفاقية العمل والتدريب المهني الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (3311) وتاريخ 26/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 30/8/1999م.

15. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في المجال الثقافي والسياحي الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (7122) وتاريخ 15/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2/9/1999م.

16. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للوثائق، نص اتفاقية التعاون بين المركز الوطني للوثائق بالجمهورية اليمنية ودار الوثائق القومية بجمهورية السودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (619) وتاريخ 17/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 3/9/1999م.

17. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون الاقتصادي والفني الموقعة بين اليمن والسودان في الخرطوم بتاريخ 10/8/1999م، وثيقة غير منشورة، برقم (1123) وتاريخ 19/8/1999م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 25/9/1999م.
18. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول الأطماع التوسعية اللوبي النفطي الأمريكي - الأوروبي في نفط أفريقيا، وثيقة غير منشورة، برقم (92) وتاريخ 6/1/2001م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 11/1/2001م.
19. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة التاسعة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة، وثيقة غير منشورة، برقم (8201) وتاريخ 15/2/2002م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 21/2/2002م.
20. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، برنامج التعاون في مجال التعليم العالي الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 29/1/2002م، وثيقة غير منشورة، برقم (4120) وتاريخ 30/1/2002م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 14/2/2002م.
21. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، برنامج التعاون في مجال الإعلام والصحافة الموقع بين اليمن والسودان في صنعاء بتاريخ 29/1/2002م، وثيقة غير منشورة، برقم (7012) وتاريخ 20/2/2002م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 26/2/2002م.
22. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون في مجال الثروة الحيوانية والأسماك بين اليمن والسودان الموقعة بتاريخ 29/1/2002م، وثيقة غير منشورة، برقم (6221) وتاريخ 6/2/2002م، صنعاء: مكتب رئاسة

الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي،
قسم مصر والسودان، 27/2/2002م.

23. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول التعاون الأمني
وسبل مكافحة الإرهاب بين اليمن والسودان، وثيقة غير منشورة، برقم
(9341) وتاريخ 14/8/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة
الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر
والسودان، 21/8/2004م.

24. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية التعاون الصحي
بين اليمن والسودان الموقعة في الخرطوم بتاريخ 5/8/2004م، وثيقة
غير منشورة، برقم (9113) وتاريخ 12/8/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة
الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي،
قسم مصر والسودان، 22/8/2004م.

25. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول نتائج الدورة
العاشرة للجنة الوزارية اليمنية - السودانية المشتركة، وثيقة غير منشورة،
برقم (9013) وتاريخ 8/8/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة
الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر
والسودان، 25/8/2004م.

26. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف عن العلاقات الثنائية بين
الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان، وثيقة غير منشورة، رقم (4316)،
4/9/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية
والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2004م.

27. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، اتفاقية الإشتراطات الصحية
والبيطرية بين اليمن والسودان الموقعة في 15/8/2004م، وثيقة غير منشورة،
برقم (3612) وتاريخ 26/8/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة
الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر
والسودان، 12/9/2004م.

28. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، **ملف حول حقائق الوضع في السودان.. ومقترحات بالدور اليمني**، وثيقة غير منشورة، برقم (7103) وتاريخ 28/8/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 6/9/2004م.
29. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، **ملف حول نتائج قمة الخرطوم الثالثة لتجمع صنعاء**، وثيقة غير منشورة، برقم (5641) وتاريخ 31/12/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 12/1/2005م.
30. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، **ملف عن العلاقات الثنائية اليمنية - السودانية**، وثيقة غير منشورة، برقم (3089) وتاريخ 9/5/2005م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 21/5/2005م.
31. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، **ملف حول نتائج قمة عدن الرابعة لتجمع صنعاء للتعاون: الذي انعقد خلال الفترة 28-30/12/2005م**، وثيقة غير منشورة، برقم (6644) وتاريخ 31/12/2005م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 16/1/2006م.
32. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، **ملف عن العلاقات اليمنية-السودانية صادر من سفارة اليمن في الخرطوم بتاريخ 17/5/2007م**، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2007م.
33. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، **ملف عن العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان من 2000م، وحتى 2007م**، وثيقة غير منشورة، رقم 4602، بتاريخ 16/9/2007م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2007م.

34. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، ملف حول أزمة دارفور ومخاطر التدخل الأجنبي، وثيقة غير منشورة، برقم (1740) وتاريخ 2010/9/4م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2010/9/12م.
35. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، أزمة دارفور: قراءة في التطورات واحتمال الانفصال والتداعيات على الأمن القومي العربي، وثيقة غير منشورة، برقم (3144) وتاريخ 2010/10/5م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2010/10/9م.
36. الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، ملف عن العلاقات الثنائية بين اليمن والسودان، وثيقة غير منشورة، صنعاء: وزارة الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2007/2/26م.
37. سفارة جمهورية السودان بصنعاء، مرتكزات ومبادئ سياسة السودان الخارجية في مرحلة ما بعد السلام، وثيقة غير منشورة.
38. سفارة جمهورية السودان بصنعاء، ملف حول العلاقات الحكومية الرسمية بين اليمن والسودان في الوقت الحاضر، وثيقة غير منشورة، 2007م.

د- التقارير الرسمية:

1. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير من سفارة اليمن في الخرطوم حول العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان خلا الفترة من 1994م وحتى 2001م، تقرير غير منشور، برقم (7197) وتاريخ 2001/12/20م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2001/12/29م.
2. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير سفارة اليمن في الخرطوم حول العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان خلال الفترة من 2002 إلى 2004م، تقرير غير منشور، برقم (5066) وتاريخ 2004/11/16م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة

الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 30/11/2004م.

3. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير عن التعاون الثنائي بين اليمن والسودان للنصف الثاني من عام 2004م صادر من سفارة اليمن بالخرطوم، تقرير غير منشور، برقم (43442) وتاريخ 26/12/2004م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 31/12/2004م.

4. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير حول نشاط وأوضاع البعثة الدبلوماسية اليمنية بالخرطوم خلال النصف السنوي الأول من عام 2005م، تقرير غير منشور، برقم (3440) وتاريخ 25/8/2005م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، 2005م.

5. الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، تقرير حول العلاقات الثنائية بين اليمن والسودان صادر من سفارة اليمن في الخرطوم، تقرير غير منشور، برقم 19/24/3/417 وتاريخ 9/5/2010م، صنعاء: مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان، رقم داخلي (3089)، 12/5/2010م.

ثانياً- الرسائل والإصدارات العلمية:

أ- أطروحات الدكتوراه:

1. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة (أستاذ دكتور)، صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافي 1990-1997م، رسالة دكتوراه غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، يناير 1999م.

2. خديجة أحمد الهيصمي (أستاذ دكتور)، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية (دراسة تطبيقية عن سياسة اليمن في منطقة البحر الأحمر) 1970-1990م، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 1997م.

3. عبدالجليل محمد حسين كامل، الشرق الأوسط الكبير (دراسة تحليلية مقارنة للمشاريع الأمريكية في المنطقة)، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2008م.

4. محمد عبدالله الماخذي، الأمن القومي للجمهورية اليمنية في ظل المتغيرات العالمية والإقليمية والمحلية المعاصرة، رسالة دكتوراه غير منشورة، القاهرة: أكاديمية ناصر العسكرية، 2003م

ب- رسائل الماجستير:

1. أمين الغيش، التحول الديمقراطي والاستقرار السياسي في اليمن -1990 2000م، رسالة ماجستير غير منشورة (مذكرة لنيل شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية)، تونس: جامعة تونس المنار، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2000م.

2. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة، السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي 1968-1988م، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، كانون الأول / ديسمبر 1994م.

3. خالد ناجي خماش حبش، السياسة الخارجية اليمنية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي 1990-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، معهد البحوث والدراسات العربية، قسم البحوث والدراسات السياسية، 2006م.

4. عارف عبدالقادر عبده سعيد، سياسة اليمن الخارجية تجاه قضايا منطقة القرن الأفريقي 1990-1999م، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2002م.

5. عبدالله علي محمد الرحبي، علاقات اليمن بمجلس التعاون الخليجي 1990-2002م، رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 2007م.

6. عبدالله فارح مهدي الفقية، **السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية تجاه بعض القضايا العربية 1995-1990م: الأسس والاتجاهات**، رسالة ماجستير غير منشورة (شهادة الدراسات المعمقة في العلوم السياسية)، تونس: جامعة تونس، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 1997م.
7. فؤاد نيسان، **الإرهاب الدولي**، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، يونيو 1999م.
8. قائد محمد عقلان، **العلاقات اليمنية- الأمريكية 1998-1990م**، رسالة ماجستير غير منشورة، بغداد: جامعة بغداد، كلية العلوم السياسية، 2000م.
9. محمد الحميدي، **تأثير المتغيرات الدولية على العلاقات اليمنية- الأمريكية 2003-1990م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد الدراسات والبحوث العربية، 2003م.
10. محمد عبدالله السويدي، **التحولات في بنية النظام الدولي وتداعياتها على النظام الإقليمي العربي 2003-1990م**، رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية، 2005م.
11. مهيوب حسن ردمان، **السياسة الخارجية اليمنية تجاه الخليج العربي 1999-1990م**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية، 2001م.
12. نبيل علي الرازقي، **العلاقات اليمنية- الإيرانية 2003-1990م**، رسالة ماجستير غير منشورة، صنعاء: جامعة صنعاء، قسم العلوم السياسية، 2005م.

هـ- التقارير والإصدارات السنوية:

1. حسن أبو طالب (دكتور) وآخرون، **القرن الأفريقي بين التفكك وإعادة الاندماج، التقرير الإستراتيجي العربي لعام 1993م**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، ط1، 1994م.
2. السيد فليفل (أستاذ دكتور) ووسام طه، **حفظ السلام وإدارة الصراع ومكافحة الإرهاب، التقرير الإستراتيجي الأفريقي 2002-2001م**، القاهرة: جامعة القاهرة، معهد البحوث والدراسات الأفريقية، ط1، سبتمبر 2002م.

3. اليمن والعالم، محور العلاقات الخارجية، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 1998م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 1999م.
4. المؤشرات الاقتصادية، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2000م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2001م.
5. المحور الاقتصادي، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2000م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2001م.
6. التطور الديمقراطي، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2001م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2002م.
7. اليمن والشراكة القرن أفريقية، المحور الرابع: العمل الدبلوماسي والسياسة الخارجية، التقرير الإستراتيجي - اليمن 2003-2002م، صنعاء: المركز العام للدراسات والبحوث والإصدار، سلسلة تقارير وبحوث رقم (3)، ط1، 2003م.
8. المحور الاقتصادي، التقرير الإستراتيجي اليمني لعام 2003م، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، ط1، 2004م.
9. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إحصاءات التجارة الخارجية لعام 2003م، صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركز للإحصاء، الإدارة العامة للإحصاءات التجارية، 2003م.
01. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، إحصائيات التبادل التجاري مع المنظمات والتكتلات الدولية 2005م، صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركز للإحصاء، الإدارة العامة للإحصاءات التجارية، مايو 2006م.
11. الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، كتاب الإحصاء السنوي لعام 2005م، صنعاء: وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركز للإحصاء، الإدارة العامة للإحصاءات التجارية، 2006م.

د- الموسوعات العلمية:

1. عامر رشيد مبيض، موسوعة الثقافة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والعسكرية، حمص: دار المعارف، ط1، 2000م.

2. عبد الوهّاب الكيالي (دكتور) وآخرون، **موسوعة السياسة**، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، الأجزاء (ج1، ج2، ج3، ج4، ج5، ج6، ج7)، ط3، 1995م.
3. عبدالفتاح محمد مراد (مستشار دكتور)، **موسوعة البحث العلمي وإعداد الرسائل والأبحاث والمؤلفات**، الإسكندرية: منشورات عبدالفتاح مراد، ط1، 1998م.
4. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم (أستاذ دكتور)، **موسوعة التاريخ والسياسة في أفريقيا**، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1997م.
5. عبدالمنعم الحفني (دكتور)، **موسوعة الفرق والجماعات والمذاهب والأحزاب والحركات الإسلامية**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط3، 2005م.
6. موسى مَحُول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (أفريقيا)**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط1، 2007م.
7. موسى مَحُول، **موسوعة الحروب والأزمات الإقليمية في القرن العشرين (آسيا)**، بيروت: بيسان للنشر والتوزيع والإعلام، ط2، 2006م.
8. ناظم عبدالواحد الجاسور (أستاذ دكتور)، **موسوعة علم السياسة**، عمّان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.

هـ- الأطلس العلمية:

1. إبراهيم حلمي الغوري وآخرون، **أطلس العالم**، بيروت: دار الشرق العربي للطباعة والنشر والتوزيع، ط8، 2008م.
2. عدنان العطار، **الأطلس التاريخي للعالمين العربي والإسلامي من أقدم العصور إلى اليوم**، دمشق: دار سعد الدين، ط2، 1992م.
3. نقولا زيادة (دكتور) وآخرون، **أطلس العالم**، بيروت: مكتبة لبنان، ط2، 1997م.

و- الحلقات الدراسية والمحاضرات الأكاديمية:

- الحلقات الدراسية:

1. إجلال رأفت (أستاذ دكتور)، منسق حوار، القرن الأفريقي: أهم القضايا المثارة (حلقة نقاشية)، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (218)، إبريل 1997م.
2. أحمد محمد الكبسي (أستاذ دكتور)، التصورات المستقبلية للعلاقات اليمنية- السعودية الخليجية بعد توقيع معاهدة الحدود الدولية، محور في ندوة بعنوان: اليمن وجيرانها من النزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة، الجمهورية اليمنية، صنعاء: المجلس الاستشاري، 17-19/7/2000م.
3. با بكر علي عبدالكريم، حول العلاقات اليمنية- السودانية، محور في ندوة بعنوان: سياسة السودان الخارجية بين الحاضر والمستقبل، الخرطوم: معهد الدراسات الأفروآسيوية بجامعة الخرطوم، ط1، 1990م.
4. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة (أستاذ دكتور)، الدلالات الإقليمية والدولية لتوقيع معاهدة جدة بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية، محور في ندوة بعنوان: اليمن وجيرانها من النزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة، الجمهورية اليمنية، صنعاء: المجلس الاستشاري، 17-19/7/2000م.
5. حسن سيد سليمان (أستاذ دكتور)، النزاعات في أفريقيا، محور في ندوة بعنوان: التداخل والتواصل في أفريقيا، الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، يناير 2006م.
6. حمود منصر، العلاقات اليمنية- الأمريكية 1990-2000م، ورقة عمل في ندوة اليمن والعالم، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، مكتبة مدبولي، ط1، 2002م.
7. خديجة أحمد الهيصمي (أستاذ دكتور)، السياسة الخارجية لليمن تجاه الجزيرة والخليج 1990-2001م، محور في ندوة بعنوان: مستقبل العلاقات اليمنية- الخليجية، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب بالكويت، أغسطس 2001م.

8. خديجة أحمد الهيصمي (أستاذ دكتور)، **العلاقات اليمنية - السعودية 2000-1990م**، محور في ندوة بعنوان: اليمن والعالم، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، مكتبة مذبولي، ط1، 2002م.
9. خديجة أحمد الهيصمي (أستاذ دكتور)، **انعكاسات معاهد جدة على سير العلاقات اليمنية- السعودية (رؤية مستقبلية)**، محور في ندوة بعنوان: اليمن وجيرانها من النزاع على الحدود إلى الاتفاق والشراكة، الجمهورية اليمنية، صنعاء: المجلس الإستشاري، 17-19/7/2000م.
10. محمد علي زيد (دكتور)، **اليمن والعالم محاولة للقراءة**، محور في ندوة بعنوان: اليمن والعالم، صنعاء: مركز دراسات المستقبل والمركز الفرنسي للدراسات اليمنية، مكتبة مذبولي، ط1، 2002م.
11. محمد نور الدين (منسق حوار)، **الشرق الأوسط الكبير (ندوة)**، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، السنة الرابعة عشر، العدد (114)، ربيع 2004م.

المحاضرات الأكاديمية:

1. جلال إبراهيم عبدالله فقيرة (أستاذ دكتور)، **مناهج البحث العلمي (2)**، محاضرة غير منشورة رقم (9)، أُلقيت على طلاب برنامج الماجستير الدفعة الرابعة، صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد، قسم العلوم السياسية، 13/6/2004م.
2. علي عبد القوي الغفاري (سفير دكتور)، **السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية**، محاضرة أُلقيت على طلاب الأكاديمية العسكرية العليا يوم 19/11/2006م، صنعاء: الأكاديمية العسكرية العليا، محاضرة غير منشورة، تاريخ 19/11/2006م.
3. محمد سنوسي أحمد محمد (سفير)، **العلاقات اليمنية- السودانية**، نص مكتوب لمحاضرة ألقاها محمد سنوسي أحمد سفير جمهورية السودان بصنعاء، صنعاء: وزارة الخارجية والمغتربين، المعهد الدبلوماسي، 2003م.
4. منصور عزيز الزنداني (أستاذ دكتور)، **السياسة الخارجية اليمنية**، مجموعة محاضرات غير منشورة، تُلقى على طلاب المستوى الثالث بقسم العلوم

السياسية منذ عام 1999م، صنعاء: جامعة صنعاء، كلية التجارة والاقتصاد،
قسم العلوم السياسية، المستوى الثالث، 1999م.

ثالثاً- الكتب وأبحاث الدوريات العلمية:

أ- الكتب:

1. إبراهيم أحمد سعيد (أستاذ دكتور)، الجيوبوليتيك السوري "وقوة الجغرافيا السياسية السورية"، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، 2016م.
2. إبراهيم العجلون (محرر)، الواقع العربي وتحديات قرن جديد، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط1، 1999م.
3. إبراهيم محمد العناني وآخرون، التعاون العربي الأفريقي، سلسلة الدراسات السياسية والإستراتيجية رقم (6)، مالطا - فاليتا: مركز دراسات العالم الإسلامي، ط1، 1992م.
4. أبو القاسم محمد بن علي ابن حوقل الموصل البغدادي، صورة الأرض، بيروت: دار مكتبة الحياة للطباعة والنشر، ط9، 1992م.
5. إجلال رأفت (دكتور) وآخرون، السودان على مفترق الطرق بعد الحرب.. قبل السلام، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة كتب المستقبل رقم (50)، ط1، 2006م.
6. إجلال محمد رأفت (دكتور)، إبراهيم احمد نصر الدين (دكتور)، القرن الأفريقي (المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية)، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 1985م.
7. أحمد الحضرمي وآخرون، اليمن وظاهرة الإرهاب، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، يناير 2003م.
8. أحمد المبارك (دكتور)، وآخرون، العرب والدائرة الأفريقية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م.
9. أحمد طحان (دكتور)، عولمة الإرهاب (إسرائيل- أمريكا والإسلام)، بيروت: دار المعرفة، ط1، 2003م.

10. أحمد محمد الأصبحي (دكتور)، إشكالية الصراع في القرن الأفريقي ودور اليمن في بناء السلام (قراءة في التطورات الراهنة في القرن الأفريقي والحالة الصومالية)، صنعاء: منشورات أحمد الأصبحي، طبع بمطابع المتنوعة، ط1، 2007م.
11. أحمد محمد الأصبحي (دكتور)، إطلالة على البحر الأحمر والنزاع اليمني - الإريتري، عمّان: دار البشير، ط1، 1996م.
12. أحمد محمد الأصبحي (دكتور)، دارفور الأزمة والحل، صنعاء: منشورات أحمد الأصبحي، مطابع المتنوعة، ط1، 2007م.
13. أحمد محمد الدغشي (دكتور)، الحوثيون: الظاهرة الحوثية دراسة منهجية شاملة، صنعاء: دار الكتب اليمنية - مكتبة خالد بن الوليد، ط2، أكتوبر 2009م.
14. أحمد محمد الكبسي (أستاذ دكتور) وآخرون، مبادئ العلوم السياسية، صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر، ط1، 2003م.
15. أحمد محمد الكبسي (أستاذ دكتور)، نظام الحكم في الجمهورية اليمنية، صنعاء: الوكالة اليمنية للدعاية والإعلان والنشر، ط5، 2002م.
16. حمد محمد عبدالغني، مرحلة السلام في السودان (من أديس أبابا 1972م إلى ماشاكوس 2002م)، صنعاء: مركز دراسات الجزيرة والخليج، ط1، 2003م.
17. أحمد محمد عبدالمك الهياجم، التشكيلات الوزارية في الجمهورية اليمنية (2005-1990م)، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2007م.
18. أحمد نوري النعيمي (أستاذ دكتور)، السياسة الخارجية، عمّان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2008م.
19. أحمد يوسف أحمد (دكتور)، محمد زبارة (دكتور)، مقدمة في العلاقات الدولية، القاهرة: مطابع النهضة، ط1، د. ت.
20. أحمد يوسف أحمد، ونيفين مسعد (تحرير)، حال الأمة العربية - 2007م (ثنائية التفتيت والاختراق)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2008م.

21. أدنيس العكرة، الإرهاب السياسي (بحث في أصول الظاهرة وأبعادها الإنسانية)، بيروت: دار الطليعة، ط1، 1983م.
22. إسماعيل صبري مقلد (دكتور)، العلاقات السياسية الدولية: النظرية والواقع، القاهرة: المكتبة الأكاديمية، ط2، 2002م.
23. إسماعيل صبري مقلد (دكتور)، العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، الكويت: مطبوعات جامعة الكويت، ط4، 1984م.
24. أكرم عبدالمالك الأغبري (دكتور)، أهمية البحر الأحمر في علاقات الجمهورية اليمنية بدول مجلس التعاون الخليجي، كتاب مجلة الثوابت رقم (11)، صنعاء: سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، ط1، يناير 1998م.
25. أكرم عبدالمالك الأغبري (دكتور)، اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 1999م.
26. آمال إبراهيم محمد، الصراع الدولي حول البحر الأحمر في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط1، 1993م.
27. آمال يازجي (دكتور)، محمد عزيز شكري (أستاذ دكتور)، الإرهاب الدولي والنظام العالمي الراهن، دمشق: دار الفكر، ط1، 2002م.
28. أمين إسبر (دكتور)، أفريقيا سياسياً واقتصادياً واجتماعياً، دمشق: دار دمشق للطباعة والنشر، ط1، 1985م.
29. أمين محمد قائد اليوسفي (دكتور)، اليمن والقرن الأفريقي: التاريخ والتوجهات، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2008م.
30. أمين محمود عبدالله (دكتور)، دراسات في الجغرافيا السياسية للعالم المعاصر، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1987م.
31. أمين محمود عبدالله (دكتور)، في أصول الجغرافيا السياسية، القاهرة: النهضة المصرية، ط2، 1984م.

32. بطرس بطرس غالي (دكتور)، محمود خيرى عيسى (دكتور)، المدخل في علم السياسة، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط9، 1990م.
33. تمام مكرم البرازي، السودان بين إقامة الدولة الإسلامية والحروب المستمرة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2002م.
34. ثابت حسين (عقيد ركن)، المحطات الرئيسية لمسار العمل الوحدوي -1972 1990م، صنعاء: دائرة التوجيه المعنوي، مركز المعلومات، سلسلة إصدارات مركز المعلومات بدائرة التوجيه المعنوي رقم (5)، ط1، 2005م.
35. جاسم محمد سلطان (دكتور)، الجغرافيا والخُلم العربي القادم (الجيوبوليتيكا) "عندما تتحدث الجغرافيا"، بيروت: دار تمكين للأبحاث والنشر، ط1، 2013م.
36. جمال حمود الضمور، العقوبات الدولية ضد السودان، بيروت: دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2001م.
37. جمال سند السويدي وآخرون (أستاذ دكتور)، حرب اليمن 1994م (الأسباب والنتائج)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1995م.
38. جميل مطر، علي الدين هلال (دكتور)، النظام الإقليمي العربي: دراسة في العلاقات السياسية العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط5، 1986م.
39. جميل مطر، قوس الأزمات الإقليمية، بيروت : دار الفارابي للنشر والتوزيع، ط1، 2014م.
40. جودة حسنين جودة (دكتور)، جغرافية أفريقيا الإقليمية، الإسكندرية: منشأة المعارف للنشر والتوزيع، ط9، 1996م.
41. حسن توركماني (عميد)، الأمن القومي في القرن الحادي والعشرين، دمشق: الأولى للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.
42. حسن نافعة (أستاذ دكتور)، مبادئ علم السياسة، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، ط2، 2006م.

43. حسنين توفيق إبراهيم (دكتور)، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (17)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 1999م.
44. حسين عبدالله العمري (أستاذ دكتور)، تاريخ اليمن الحديث والمعاصر 1918-1516م، دمشق: دار الفكر، ط2، 2001م.
45. حسين علي الحبيشي (مستشار)، اليمن والبحر الأحمر: الموضع والموقع، بيروت: دار الفكر المعاصر، ط1، 1992م.
46. حسين علي الحبيشي (مستشار)، مدخل الحدود الدولية وتسوية المنازعات، صنعاء: مطابع الفضل للأوفست، ط1، 1992م.
47. حسين كنعان (دكتور)، مستقبل العلاقات العربية- الأمريكية، بيروت: دار الخيال للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2005م.
48. حكيم عبدالوهاب محمد السماوي (أستاذ دكتور)، مبادئ علم السياسة في الفكرين الإسلامي والغربي، صنعاء: دار الشوكاني للطباعة والنشر، ط1، 2002م. وآخرون.
49. حمدي الحسيني، دارفور أرض السحرة والقرآن (في أعماق الفتنة بين العرب والأفارقة)، القاهرة: دار الخيال، ط1، 2007م.
50. حيدر إبراهيم علي (دكتور)، ميلاد حنا (دكتور)، أزمة الأقليات في الوطن العربي، دمشق: دار الفكر، ط1، 2002م.
51. خديجة أحمد الهيصمي (أستاذ دكتور)، سياسة اليمن في البحر الأحمر، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2002م.
52. رياض نجيب الريس، رياح الجنوب (اليمن ودوره في الجزيرة العربية 1990-1997م)، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1998م.
53. رياض نجيب الريس، رياح السموم، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1993م.
54. رياض نجيب الريس، رياح الشرق (الخليج والعالم العربي عند نهاية القرن العشرين)، بيروت: رياض الريس للكتب والنشر، ط2، 2002م.

55. زكي البحيري (دكتور)، مشكلة دارفور (الجزور التاريخية- الأبعاد الاجتماعية- التطورات السياسية)، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2006م.
56. زياد حافظ وآخرون، العولمة والنظام الدولي الجديد، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (38)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2004م.
57. زيد الحبشي وآخرون، اليمن ودول القرن الأفريقي، صنعاء: منشورات وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، ط1، 2003م.
58. زيد جابر وآخرون، اليمن وظاهرة الإرهاب - الأحداث والانعكاسات، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، يناير 2008م.
59. سالم حسين البرناوي (دكتور)، العلاقات العربية - الأفريقية (دراسة حالة العلاقات الليبية - الأفريقية 1969-2003م)، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2005م.
60. سعد الدين إبراهيم (دكتور)، المجتمع والدولة في الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط3، 2005م.
61. سعد حقي توفيق (أستاذ دكتور)، مبادئ العلاقات الدولية، عمّان: وائل للنشر والتوزيع، ط1، 2000م.
62. سعدون حمادي (دكتور)، مشروع الوحدة العربية ما العمل؟، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م.
63. سلمان قادم آدم فضل، حق تقرير المصير: طرح جديد لمبدأ قديم (دراسة لحالات إريتريا- الصحراء الغربية- جنوب السودان)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2002م.
64. سليمان حامد الحاج، دارفور: وضع النقاط على الحروف، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2005م.
65. سليمان عبدالغني المالك (دكتور) وآخرون، العرب في أفريقيا (الجزور التاريخية والواقع المعاصر)، القاهرة: دار الثقافة العربية للنشر والتوزيع، ط1، 1987م.

66. سمير احمد الزبن، النظام العربي (ماضية، حاضره، مستقبليه)، سلسلة دراسات إستراتيجية رقم (47)، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2001م.
67. سمير العبدلي (دكتور)، ثقافة الديمقراطية في الحياة السياسية لقبائل اليمن (دراسة ميدانية)، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (62)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2007م.
68. سمير محمد أحمد العبدلي، الوحدة اليمنية والنظام الإقليمي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1997م.
69. سهيل حسين الفتلاوي (أستاذ دكتور)، التنظيم الدولي، عمان: دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
70. سهيل حسين الفتلاوي (دكتور)، المنظمات الدولية، بيروت: دار الفكر العربي، ط1، 2004م.
71. سيد مصطفى سالم (دكتور)، البحر الأحمر والجزر اليمنية: تاريخ وقضية، صنعاء: دار الميثاق للنشر والتوزيع، ط1، 2006م.
72. سيد مصطفى سالم (دكتور)، مراحل العلاقات اليمنية - السعودية 1754 - 1934م: خليفة وحوارات تاريخية، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003م.
73. سيف علي مقبل (دكتور)، موجز تاريخ اليمن القديم والوسيط والحديث، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2005م.
74. شوقي عطا الله الجمل (دكتور)، عبدالله عبدالرزاق إبراهيم (أستاذ دكتور)، تاريخ غرب أفريقيا الحديث والمعاصر، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1998م.
75. شوقي عطا الله الجمل (دكتور)، عبدالله عبدالرزاق إبراهيم (أستاذ دكتور)، تاريخ المسلمين في أفريقيا ومشكلاتهم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2006م.
76. الشيخ عووضة، السودان (من 13 فبراير 1841م إلى 12 فبراير 1953م)، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2004م.

77. صادق عبده علي قائد (دكتور)، **التدخل اليمني في القرن الأفريقي -1967** 1978م، ج1، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2004م.
78. صادق عبده علي قائد (دكتور)، **التدخل اليمني في القرن الأفريقي -1967** 1978م، ج2، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2004م.
79. صالح عبدربه أبو نهار، **جزيرة حنيش وأبعاد العدوان الإريتري**، صنعاء: دار المعرفة للطباعة والنشر، ط1، 1997م.
80. صبري فارس الهيتي (أستاذ دكتور)، **الجغرافيا السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية**، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، 2000م.
81. صلاح الدين عامر (دكتور)، **قانون المنظمات الدولية**، القاهرة: دار النهضة العربية، ط1، 2002م.
82. ضياء عبدالله الصلوي، **الحكومات اليمنية 1962-2007**، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط4، 2008م.
83. ظافر محمد العجمي (دكتور)، **أمن الخليج العربي: تطوره وإشكالياته من منظور العلاقات الإقليمية والدولية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (56)، بيروت: دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م.
84. ظاهر جاسم محمد (أستاذ دكتور)، **أفريقيا ما وراء الصحراء من الاستعمار إلى الاستقلال (دراسة تاريخية)**، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 2003م.
85. ظاهر جاسم محمد (أستاذ دكتور)، **الختمية في السودان**، عمان: دار الجنان، ط1، 2008م.
86. ظاهر جاسم محمد (أستاذ دكتور)، **تطور الحياة السياسية في السودان 1969-1899م**، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 2003م.
87. عادل حميد الصلوي، **القرار السياسي في اليمن**، صنعاء: مكتبة خالد بن الوليد للطباعة والنشر والتوزيع، وعالم الكتب اليمنية للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003م.

88. عادل عبدالرحمن محمود، قبائل البقارة في غرب السودان، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2006م.
89. عارف أحمد إسماعيل المخلافي (دكتور)، تاريخ وادي النيل (مصر والسودان)، صنعاء: منشورات دار الكتاب الجامعي، ط2، 2006م.
90. عاطف السيد، البحر الأحمر والعالم المعاصر، القاهرة: دار عطوة للطباعة، ط2، 1985م.
91. عبد السلام إبراهيم بغدادي (دكتور)، الوحدة الوطنية ومشكلة الأقليات في أفريقيا، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (23)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2000م.
92. عبد الله عبدالمحسن السلطان (دكتور)، البحر الأحمر والصراع العربي - الإسرائيلي التنافس بين إستراتيجيتين، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (7)، ط3، يونيو 1988م.
93. عبد المنعم عبد الوهاب (دكتور)، جغرافية العلاقات السياسية، الكويت: منشورات مؤسسة الوحدة للنشر والتوزيع، ط1، 1978م.
94. عبدالإله بلقزيز (دكتور) وآخرون، الوطن العربي في السياسة الأمريكية، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (22)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط2، 2004م.
95. عبدالجليل محمد حسين كامل، الجزيرة العربية والنظام العالمي الجديد، القاهرة: مطابع دار الهندسة، ط1، 2003م.
96. عبدالرحمن بن سعيد البريهي وآخرون، المحاكم الإسلامية في الصومال متى وكيف ظهرت، صنعاء: مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، ط1، 2007م.
97. عبدالرحمن عبدالواحد الشجاع، تاريخ اليمن الإسلامي (في القرون الأربعة الهجرية الأولى)، صنعاء: مكتبة الإحسان، ط1، 2006م.
98. عبدالرحمن محمد حمود الوجيه (دكتور)، انفصال جزء من إقليم الدولة (دراسة في إطار القانون الدولي والفقه الإسلامي)، صنعاء: جامعة صنعاء،

- سلسلة إصدارات جامعة صنعاء لعام 2005م، الكتاب الثقافي رقم (7)، تعهد بطابعته مؤسسة الميثاق للطباعة والنشر، ط1، 2005م.
99. عبدالرحمن مشرح وإبراهيم المزعقي، **زعماء وقادة زاروا اليمن: رصد وتوثيق 1962-2006م**، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، 2007م.
100. عبدالسلام إبراهيم بغدادي (دكتور)، **الجماعات العربية في أفريقيا (دراسة في أوضاع الجاليات والأقليات العربية في أفريقيا- جنوب الصحراء)**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2005م.
101. عبدالعزيز خالد فضل الله، **جنوب السودان إلى أين؟**، الخرطوم: منشورات عبدالعزيز خالد فضل الله، ط1، 2005م.
102. عبدالعزيز عبدالفتاح حجازي، **روما وأفريقيا**، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط1، 2007م.
103. عبدالعزيز قائد المسعودي (أستاذ دكتور)، **اليمن المعاصر من القبيلة إلى الدولة 1911-1967م**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2006م.
104. عبدالقادر رزيق المخادمي، **التحولات الديمقراطية في القارة الأفريقية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2006م.
105. عبدالقادر رزيق المخادمي، **التعاون العربي الأفريقي (ضرورة حيوية لمواجهة العولمة)**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
106. عبدالقادر رزيق المخادمي، **النزاعات في القارة الأفريقية: انكسار دائم أم انحصار مؤقت؟**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2005م.
107. عبدالقادر رزيق المخادمي، **نزاعات الحدود العربية**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، ط1، 2004م.
108. عبدالقادر محمد فهمي (دكتور)، **المدخل إلى دراسة الإستراتيجية**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2006م.
109. عبدالله أحمد فروان (دكتور)، **ثورة الإنقاذ الوطني في ميزان الشريعة الإسلامية (دراسة ميدانية علمية موثقة)**، د. م، د. ن، ط1، 1999م.

110. عبدالله إدريس محمد، **إريتريا بركان القرن الأفريقي**، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية، ط1، 1990م.
111. عبدالله العروي (دكتور)، **مفهوم الأيديولوجيا**، الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، ط8، 2012م.
112. عبدالله عبدالرزاق إبراهيم (أستاذ دكتور)، **الإسلام وتحدي الاستعمار الأوروبي في أفريقيا**، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط2، 1997م.
113. عبدالله محمد علي نجاد (دكتور)، **الأهمية الإستراتيجية للجزر اليمنية في البحر الأحمر وخليج عدن 1973-1945**، صنعاء: مطابع دائرة التوجيه المعنوي، ط1، 2006م.
114. عبدالناصر سعيد محمد البطاطي (دكتور)، **الجغرافيا السياسية "مع دراسة وتطبيقات جيوبوليتيكية"**، صنعاء: منشورات الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، ط1، 2017م.
115. عبدالناصر سعيد محمد البطاطي (دكتور)، **الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية**، صنعاء: منشورات الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، ط1، 2016م.
116. عبدالواحد عزيز الزنداني (أستاذ دكتور)، **أحمد محمد السماوي (دكتور)، النزاع الإريتري - اليمني من المواجهة إلى التحكيم**، صنعاء: منشورات الجامعة اليمنية، ط1، 1998م.
117. عبدالواحد عزيز الزنداني (أستاذ دكتور)، **التحكيم**، صنعاء: منشورات الجامعة اليمنية، ط1، 1998م.
118. عبدالولي الشميري (دكتور)، **ملحمة الوحدة اليمنية 1000 ساعة حرب**، صنعاء: مطابع الكتاب المدرسي / ج2، ط3، 1995م.
119. عبده مختار موسى (دكتور)، **دارفور: من أزمة دولة إلى صراع القوى العظمى**، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2009م.
120. عبده مختار موسى (دكتور)، **مسألة الجنوب ومهددات الوحدة في السودان**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2009م.

121. عثمان صالح سبي، **جغرافية إريتريا**، بيروت: دار الكنوز الأدبية، ط1، 1983م.
122. عدنان الصافي (دكتور)، **الجغرافيا السياسية بين الماضي والحاضر**، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، 1999م.
123. عدنان ياسين غالب المقطري (دكتور)، **تأثير العوامل السياسية في سياسة الإصلاح الاقتصادي في الجمهورية اليمنية**، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (84)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010م.
124. علي الدين هلال (دكتور)، **نفيين مسعد (دكتور)، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2000م.
125. علي عباس حبيب، **الفدرالية والانفصالية في أفريقيا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 1999م.
126. علي عبد القوي الغفاري (سفير دكتور)، **الوحدة اليمنية: الواقع والمستقبل**، سلسلة كتب الثوابت، الكتاب العاشر، صنعاء: سلسلة تصدر عن مجلة الثوابت اليمنية، المؤتمر الشعبي العام، ط1، 1997م.
127. علي عبد القوي الغفاري (سفير دكتور)، **تجمّع صنعاء للتعاون**، صنعاء: مطابع دائرة التوجيه المعنوي، ط1، 2006م.
128. علي عبد القوي الغفاري (سفير دكتور)، **الدبلوماسية اليمنية 1900-2000م**، صنعاء: الأفاق للطباعة والنشر، ط1، 2001م.
129. علي محمد أحمد ناصر الكمراني، **التطورات الاقتصادية في الجمهورية اليمنية (الماضي- الحاضر- المستقبل)**، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2006م.
130. عماد قدورة، **نحو أمن عربي للبحر الأحمر**، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1998م.
131. عوض إبراهيم عبد الرحمن الحفيان (أستاذ دكتور)، **الجغرافيا العامة للجمهورية اليمنية (عوامل التباين والتألف في البيئة اليمنية)**، صنعاء:

- جامعة صنعاء، منشورات جامعة صنعاء، سلسلة إصدارات جامعة صنعاء لعام 2004م رقم (8)، ط1، 2004م.
132. فارس السقاف (دكتور) وآخرون، **عودة حنيش، صنعاء: مركز دراسات المستقبل**، ط1، 1998م.
133. فضل علي مثنى، **الآثار المحتملة لمنظمة التجارة العالمية على التجارة الخارجية والدول النامية، القاهرة: مكتبة مدبولي**، ط1، 2000م.
134. قائد محمد قائد العنسي (لواء دكتور)، **التدخل السكاني وأثره في العلاقات اليمنية - الحبشية 1900-2000م، القاهرة: دار الأمين**، ط1، 2004م.
135. قائد محمد قائد العنسي (لواء دكتور)، **الصراعات السياسية والعسكرية في القرن الأفريقي وأثرها على اليمن، الخرطوم: مكتبة الشريف الأكاديمية**، ط1، 2000م.
136. قصي كامل صالح شبيب (دكتور)، **أهمية مضيق باب المندب في التاريخ الحديث والمعاصر، صنعاء: مركز الدراسات والبحوث اليمني**، ط1، 1994م.
137. كاظم هاشم نعمة (أستاذ دكتور)، **العلاقات الدولية، بغداد: شركة آياد للطباعة الفنية**، ط1، 1987م.
138. مجدي حماد (دكتور)، **جامعة الدول العربية مدخل إلى المستقبل، سلسلة كتب عالم المعرفة رقم (345)، الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب**، ط1، 2007م.
139. محبوب الباشا (دكتور)، **التنوع العرقي والسياسة الخارجية في السودان، الخرطوم: مركز الدراسات الإستراتيجية، سلسلة دراسات إستراتيجية رقم (8)**، 1998م.
140. محمد إبراهيم بكر (دكتور)، **تاريخ السودان القديم، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية**، ط1، 1984م.
141. محمد أحمد العشلي، **الوحدة والصراع السياسي (دراسة في تكوين اليمن الحديث 1820-2004م، القاهرة: مكتبة مدبولي**، ط1، 2006.

142. محمد أحمد عقله (دكتور)، استراتيجية سياسة القوة «مقومات الدولة في الجغرافيا السياسية»، إربد: دار الكتاب الثقافي، ط1، 2008م.
143. محمد الأطرش وآخرون، العرب وتحديات النظام العالمي، سلسلة كتب المستقبل العربي رقم (16)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1999م.
144. محمد السعيد إدريس (دكتور)، النظام الإقليمي للخليج العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، فبراير 2000م.
145. محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط1، 1998م.
146. محمد العوض جلال الدين (الدكتور)، هجرة السودانيين إلى الخارج، الخرطوم: مطبعة جامعة الخرطوم، ط1، 1979م.
147. محمد المجدوب (دكتور)، التنظيم الدولي (النظرية والمنظمات العالمية والإقليمية والمتخصصة)، بيروت: منشورات الحلبي الحقوقية، ط8، 2006م.
148. محمد الوقيدي (دكتور)، أحمدة النفير (دكتور)، لماذا أخفقت النهضة العربية، دمشق: دار الفكر، ط1، 2002م.
149. محمد رياض (دكتور)، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية والجيوپوليتيكا «مع دراسة تطبيقية على الشرق الأوسط»، القاهرة: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، 2012م.
150. محمد سعدي (دكتور)، مستقبل العلاقات الدولية (من صراع الحضارات إلى أنسنة الحضارة وثقافة السلام)، سلسلة أطروحات الدكتوراه رقم (58)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2006م.
151. محمد سلامة النحال (دكتور)، الحرب ضد الإرهاب، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، ط1، 2007م.
152. محمد سيف حيدر (تحرير)، القرصنة البحرية في خليج عدن والمحيط الهندي (التهديد والاستجابة)، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، 2010م.

153. محمد شريف بشير، صندوق النقد الدولي: أهدافه وسياسته "الحالة السودانية"، إسلام آباد: معهد الدراسات السياسية، القسم العربي، ط1، 1995م.
154. محمد عباس الضالعي، وأحمد محمد طالب، مجلس التعاون الخليجي واليمن (الفرص والمتطلبات)، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط1، 2003م.
155. محمد عبدالفتاح عليان (دكتور)، الهجرة إلى الحبشة ومناقشة قضية إسلام النجاشي، القاهرة: دار التراث، ط1، د. ت.
156. محمد عثمان أبو بكر، المثلث العفري في القرن الأفريقي، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 2004م.
157. محمد عثمان أبو بكر، تاريخ إريتريا المعاصر: أرضاً وشعباً، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1994م.
158. محمد عثمان أبو بكر، جذور الثقافة العربية والتعليم في إريتريا، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1997م.
159. محمد عثمان أبو بكر، قضية الديمقراطية والتعددية السياسية في إريتريا (دراسة من قلب الواقع الشموي في أفريقيا والقرن الأفريقي)، القاهرة: المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، ط1، 1998م.
160. محمد علي حوات (دكتور)، العرب والعولمة: شجون الحاضر وغموض المستقبل، القاهرة: مكتبة مدبولي ط1، 2003م.
161. محمد علي حوات، مضيق باب المندب (الأهمية الإستراتيجية وتأثيرها على الأمن القومي العربي)، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، د. ت.
162. محمد عمر بشير (بروفيسور)، تاريخ الحركة الوطنية في السودان -1900 1969م، بيروت: دار الجيل، ط2، 1987م.
163. محمد محمود إبراهيم الديب (دكتور)، الجغرافيا السياسية "منظور معاصر"، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 2005م.

164. محمد نصر مهنا (دكتور)، مصادر التهديد الداخلية والخارجية للأمن القومي العربي، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 2004م.
165. محمد يعقوب عبدالرحمن، التدخل الإنساني في العلاقات الدولية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 2004م.
166. محمود عبد الحميد الكفري، دول محور الشر الإرهابية (أمريكا- بريطانيا- إسرائيل)، بيروت: دار قتيبة للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 2003م.
167. محمود علي محسن السالمي (دكتور)، اتحاد الجنوب العربي؛ خلفيات وأبعاد محاولة توحيد المحميات البريطانية في جنوب اليمن وأسباب فشلها (1945 - 1967م)، عدن: دار الوفاق للدراسات والنشر، ط1، 2010م.
168. مدحت أيوب (دكتور) وآخرون، الأمن القومي العربي في عالم متغير، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2003م.
169. مصطفى عثمان إسماعيل (دكتور)، الأمن القومي العربي، القاهرة مكتبة مدبولي، ط1، 2009م.
170. مصطفى عثمان إسماعيل (دكتور)، قضايا أفريقية معاصرة، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2008م.
171. موسى الزعبي (دكتور)، الجيوسياسية والعلاقات الدولية «أبحاث في الجيوسياسية وفي شؤون العلاقات الدولية المتنوعة» دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ط1، 2004م.
172. ناصر الدين النشاشيبي، اليمن ذلك المعلوم، بيروت: دار القدس للطباعة والنشر والتوزيع، د. ط، د.ت.
173. ناظم عبدالواحد الجاسور (أستاذ دكتور)، إشكالية الحدود في الوطن العربي، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ط1، 2001م.
174. نافع القصاب وآخرون (دكتور)، الجغرافيا السياسية، الموصل: دار الكتاب للطباعة والنشر، ط1، 1979م.

175. نجيب علي عبدالله الغرباني، **السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية 1990-2000م**، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط، 2002م.
176. نزار غانم (دكتور)، **جسر الوجدان بين اليمن والسودان**، صنعاء: منشورات نزار غانم، ط1، 1994م/2000م.
177. نصر طه مصطفى، (تحرير)، **اليمن والدول الكبرى، ج1**، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، مركز البحوث والمعلومات، ط1، 2003م.
178. نصر طه مصطفى، **هموم آخر القرن (اليمن والتحولت السياسية الكبرى)**، بيروت: رياض الرئيس للكتب والنشر، ط1، 2004م.
179. هدى مكايي (دكتور)، **البناء الاجتماعي للمهدية في السودان**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2008م.
180. هيئة تحرير مجلة العصر الحديث، **الهيئات الدولية (نشوؤها- هيكلها- أهدافها- مهامها- نشاطاتها- مقراتها)**، ترجمة: زياد الملا، دمشق: دار ميسلون للطباعة والنشر والتوزيع، ط1، 1985م.
181. وليد محمد جرادات، **الأهمية الإستراتيجية للبحر الأحمر بين الماضي والحاضر**، الدوحة: دار الثقافة، ط1، 1986م.
182. ياسر الزعاطرة وآخرون، **موازين**، سلسلة كتب تحديات معاصرة، الكتاب الثالث، بيروت: دار الفلاح للنشر، ط1، 2006م.
183. يحيى أحمد الوشلي (دكتور)، **اليمن دراسة في سياسة بناء قوة الدولة (دراسة جيوسياسية)**، صنعاء: عبر الشرق للطباعة والنشر والتجارة، ط1، 2007م.
184. يوسف أبو جديري، **البحر الأحمر: المعطيات الإستراتيجية والمضامين الأمنية**، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، ط1، 1998م.

ب- الأبحاث المنشورة في الدوريات العلمية:

1. إجلال رأفت (أستاذ دكتور)، إريتريا المستقبلية والوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (180)، فبراير 1994م.
2. أحمد يوسف أحمد (دكتور)، الوضع العربي الراهن وسبل الخروج منه، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (159)، 1992م.
3. أمين هويدي، البحر الأحمر والأمن العربي: الأهمية الإستراتيجية، مجلة المستقبل العربي، العدد (11)، يناير 1980م.
4. أيمن السيد عبدالوهاب، الأزمة السودانية: المحددات والقيود، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (132)، إبريل 1998م.
5. حازم عتلم (دكتور)، الهيئة الحكومية للإنماء ومكافحة التصحر (منظمة الإيجاد)، مجلة العلوم القانونية، القاهرة: جامعة عين شمس، كلية الحقوق، العدد (35)، يوليو 1991م.
6. حسن مكي محمد أحمد (دكتور)، الشخصية السودانية بين الحداثة ومشاريع التجديد، دراسات أفريقية، الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والترجمة، العدد (13)، يونيو 1995م.
7. حسن مكي محمد أحمد (دكتور)، حوار رسول الإسلام عليه السلام مع أفريقيا، دراسات أفريقية، الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والترجمة، (مجلة بحوث نصف سنوية)، متعهد بطابعها دار المركز الإسلامي- الأفريقي للطباعة، العدد (10)، ديسمبر 1993م.
8. حسنين توفيق إبراهيم (دكتور)، الانتخابات البرلمانية ومستقبل التطور السياسي والديمقراطي في اليمن، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (131)، يناير 1998م.

9. ربيع محمد القمر الحاج (دكتور)، الهجرات البشرية وأثرها في تشكيل السلوك الاجتماعي في أفريقيا - منطقة النوبة وحوض النيل أنموذجاً، دراسات أفريقية، الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، العدد (36)، ديسمبر 2006م.
10. رضوان زيادة، النظام السياسي العربي وأزمة التغيير، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، السنة الخامسة عشرة، العدد (120)، خريف 2005م.
11. سرتاج عزيز، العالم الإسلامي والنظام العالمي الجديد، شؤون الأوسط، بيروت: مركز الدراسات الإستراتيجية، السنة الرابعة عشرة، العدد (114)، ربيع 2004م.
12. عبدالسلام إبراهيم البغدادي (دكتور)، الحملة الإمبريالية الكبرى على السودان: الأهداف والدلالات، مجلة الف باء، بغداد: دار الف باء للطباعة والنشر، العدد (1050)، أكتوبر 1993م.
13. عبدالسلام إبراهيم البغدادي (دكتور)، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه السودان (1989-1995م)، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (206)، إبريل 1996م.
14. عبدالله إبراهيم زيد الكيلاني (دكتور)، الرؤية الإسلامية للعالم وأثرها في تحديد السياسة الخارجية، إسلامية المعرفة، فرجينيا: المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالولايات المتحدة الأمريكية، السنة الثانية عشر، العدد (45)، صيف 2006م.
15. عبدالله صالح، اليمن صراع الوحدة والانفصال، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (117)، يوليو 1994م.
16. عبدالوهاب الأفندي، السودان.. إلى أين؟، مجلة المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (257)، يوليو 2000م.
17. علاء سالم، النزاع اليمني- الإريتري حول أرخبيل حنيش، السياسة الدولية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (124)، يوليو 1996م.

18. علي الدين هلال، الأمن العربي والصراع الإستراتيجي في منطقة البحر الأحمر، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (9)، سبتمبر 1979م.
19. كمال شديد، البحر الأحمر في الميزان العربي والعالمي، **مجلة الدفاع**، العدد (121)، القاهرة: مؤسسة الأهرام، أغسطس 1996م.
20. محمد بن إبراهيم بن محمد الحلوه (دكتور)، الجديد في الوحدة اليمنية: دراسة في عوامل ومشاكل الوحدة اليمنية، **مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية**، الكويت: مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، المجلد رقم (17)، العدد رقم (67)، أكتوبر 1992م.
21. محمد سعد أبو عامود، العلاقات العربية- العربية في النصف الثاني من القرن العشرين، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (139)، يناير 2000م.
22. محمد عبدالملك المتوكل (أستاذ دكتور)، اليمن.. إلى أين؟، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (240)، فبراير 1999م.
23. محمود خليل (دكتور)، الأزمة الصومالية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (111)، يناير 1993م.
24. منصور عزيز الزنداني (أستاذ دكتور)، سياسة اليمن الخارجية تجاه البحر الأحمر، **مجلة كلية التجارة والاقتصاد**، صنعاء: جامعة صنعاء، لكلية التجارة والاقتصاد، العدد التاسع، سبتمبر 1997م.
25. نادية سعد الدين، التغلغل الإسرائيلي في شرق أفريقيا وانعكاساته على الأمن القومي العربي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (292)، السنة (26)، يونيو 2003م.
26. نجوى أمين الفوال (دكتور)، انهيار الدولة في الصومال، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، العدد (112)، إبريل 1993م.

27. نهى عبدالحافظ عبدالعزيز، الأهمية التاريخية لميناء عيذاب الأثري، دراسات أفريقية، الخرطوم: جامعة أفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الأفريقية، العدد (36)، ديسمبر 2006م.

رابعاً- الإصدارات المترجمة:

أ- الكتب:

1. أبيل أليز، جنوب السودان (التمادي في نقض المواثيق والعهود)، ترجمة: بشير محمد سعيد، لندن: شركة ميدلايت المحدودة، ط1، 1992م.
2. أريك ماكرو، اليمن والغرب 1962-1571م، ترجمة: أ. د. حسين عبدالله العمري، دمشق: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1987م.
3. ألن ثيوبولد، علي دينار: آخر سلاطين دارفور، ترجمة: فؤاد عكود، الخرطوم: الشركة العالمية للطباعة والنشر، ط1، 2005م.
4. تيم نبلوك، العقوبات والمنبوذون في الشرق الأوسط (العراق- ليبيا- السودان)، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2001م.
5. تيم نبلوك، صراع السلطة والثروة في السودان، ترجمة: الفاتح التجاني ومحمد علي جادين، الخرطوم: دار الخرطوم للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1994م.
6. جولي فلينت وألكس دي فال، دارفور: تاريخ حروب وإبادة، ترجمة: أنطوان باسيل، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ط1، 2006م.
7. جيفري روبرتس واليستر أوارديز، المعجم الحديث للتحليل السياسي، ترجمة: سمير عبدالرحيم الجلي، بيروت: الدار العربية للموسوعات، ط1، 1999م.
8. جيمس لي ري، الحروب في العالم (الاتجاهات العالمية ومستقبل الشرق الأوسط)، ترجمة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط3، 1998م.
9. ديفيد هولي، سياسة الرئيس كلينتون تجاه السودان- المهزلة الكبرى (2000-1993م)، ترجمة: ليلى مجذوب عابدين، الخرطوم: مركز دراسات الشرق الأوسط وأفريقيا، ط1، 2002م.

10. عبدالرحمن عبدالله، **السودان: الوحدة أم التمزق**، ترجمة: الفاتح التجاني، بيروت: شركة رياض الرئيس للكتب والنشر، ط1، مارس 2002م.
11. فردريك فولبي وآخرون، **أفريقيا بعد 11 سبتمبر: إستراتيجيات الانخراط والتعاون**، ترجمة: أ. د. كاظم هاشم نعمة، طرابلس: منشورات أكاديمية الدراسات العليا، ط1، 2005م.
12. فرنسوا جيريه، **الجيوسياسية الجديدة "الحرب والسلام في عصرنا الحالي"**، ترجمة: هلا أمان الدين، الرياض: مكتبة الملك فهد الوطنية، ط1، 2014م.
13. كريس ألدن، **الصين في أفريقيا: شريك أم منافس؟**، ترجمة: عثمان الجبالي المثلوثي، بيروت: الدار العربية للعلوم ناشرون، ط1، 2009م.
14. لام أكلول (دكتور)، **الثورة الشعبية لتحرير السودان (ثورة أفريقية)**، ترجمة: إسماعيل آدم وبشرى آدم، القاهرة: مكتبة مدبولي، ط1، 2009م.
15. مايكل كلير، **الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للنزاعات العالمية**، ترجمة: عدنان حسن، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2002م.
16. محمد ممداني (دكتور)، **دارفور: منقذون وناجون السياسة والحرب على الإرهاب**، ترجمة: عمر سعيد الأيوبي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 2010م.
17. ملكولم كيير (بروفيسور)، **الحرب العربية الباردة 1970-1958م (عبدالناصر ومنافسوه)**، ترجمة: أ. د. عبدالعزيز قائد المسعودي، صنعاء: مركز عبادي للدراسات والنشر، ط3، 2006م.
18. ناجي أبي عاد، وميشيل جرينون، **النزاع وعدم الاستقرار في الشرق الأوسط (الناس، النفط، التهديدات الأمنية)**، ترجمة: محمد نجار، عمّان: الأهلية للنشر والتوزيع، ط1، 1990م.
19. نعوم تشومسكي، **الهيمنة أم البقاء (السعي الأمريكي إلى السيطرة على العالم)**، ترجمة: سامي الكعكي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2004م.

20. نعوم تشومسكي، **طموحات إمبريالية**، ترجمة: عمر الأيوبي، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 2006م.

ب- المقالات:

1. منصور خالد، العوامل الخارجية في الصراع السوداني، ترجمة: منار الشوربجي، **السياسة الدولية**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بمؤسسة الأهرام، السنة (24)، العدد (91)، يناير 1988م.

خامساً- المقالات في المجلات الأسبوعية والدورية:

1. أبو القاسم حسن صديق، السودان: الموقع الإستراتيجي والتنوع، **مجلة السودان**، الخرطوم: شركة اقرأ المحدودة، العدد (21)، ديسمبر 2002م.
2. أبو بكر القربي (دكتور)، اتجاهات السياسة الخارجية اليمنية، **حوليات العفيف**، صنعاء: مؤسسة العفيف الثقافية، العدد الخامس، 2005م.
3. أبو بكر القربي (دكتور)، **مقابلة مع صحيفة الحياة الإثيوبية**، أُعدت للنشر في **مجلة الدبلوماسية**، صنعاء: الجمعية الثقافية لموظفي وزارة الخارجية، العدد (42)، 15 أكتوبر- 15 نوفمبر 2002م.
4. أحمد عبدالرحيم النعيمي، اليمن وشرق أفريقيا في ضوء العلاقات اليمنية - الإثيوبية، **مجلة الثوابت**، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد (45) يوليو/ 2006م.
5. حكيم عبد الوهّاب محمد السماوي (أستاذ دكتور)، ماهية ومجال علم السياسة: دراسة نقدية مقارنة، **أبحاث سياسية**، صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية، العدد (7)، السنة الثانية، مارس 2001م.
6. حكيم عبدالوّهّاب محمد السماوي (أستاذ دكتور)، الوحدة اليمنية وتعزيز الأمن والسلام الدوليين، **مجلة الثوابت**، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد الحادي والعشرين، يوليو/ سبتمبر 2000م.
7. خديجة أحمد الهيصمي (أستاذ دكتور)، الجغرافيا كمحدد للسياسة الخارجية اليمنية، **مجلة الثوابت**، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يوليو/ سبتمبر 1997م.

8. عبد الرحمن محمد حمود الوجيه (دكتور)، تجمع صنعاء والتنظيم الدولي والإقليمي، أوراق يمانية، صنعاء: المركز العربي للدراسات الإستراتيجية، العدد (36)، أكتوبر 2005م.
9. عبد الجليل الصوفي، البعد الإستراتيجي لانضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، شؤون العصر، صنعاء: المركز اليمني للدراسات الإستراتيجية، السنة الثامنة، العدد الرابع عشر، يناير- مارس 2004م.
10. عبد الخالق أحمد باعلوي (دكتور)، التخطيط في الجمهورية اليمنية: مظاهر الإخفاق- الأسباب والحلول، مجلة الثوابت، صنعاء: المؤتمر الشعبي العام، العدد العاشر، يوليو/ سبتمبر 1997م.
11. عبدالله أحمد العود، السياسة الخارجية اليمنية في عشرين عاماً من 1978- 1998م، مجلة أبحاث سياسية، صنعاء: وزارة الخارجية، العدد (2)، أغسطس 1998م.
12. عبدالواحد فارح، أولويات السياسة الخارجية اليمنية، مجلة الدبلوماسية، صنعاء: الجمعية الثقافية لموظفي وزارة الخارجية، العدد (42)، 15 أكتوبر- 15 نوفمبر 2002م.
13. عبدالواحد محمد فارح، أهم المفاهيم النظرية للسياسة الخارجية وتطبيقها على السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية، أبحاث سياسية، العدد (6)، صنعاء: وزارة الخارجية اليمنية، 1991م.
14. علي عبادي الأشول، الجالية اليمنية في السودان: البدايات والوضع الحالي، مجلة الوطن، صنعاء: وزارة شؤون المغتربين، العدد (110)، سبتمبر- أكتوبر 2010م.
15. محمد عبدالرحمن ياسين، علاقات السودان مع مؤسسات التمويل الدولية والإقليمية 1995-2005م، المجلة السودانية للدراسات الدبلوماسية، الخرطوم: وزارة الخارجية السودانية، المركز القومي للدراسات الدبلوماسية، العدد الخامس، إبريل 2006م.

سادسًا- المقالات في الصحف:

1. أبو بكر القربي (دكتور)، انعقاد اللجان الفنية ووزراء الخارجية لمناقشة قضايا سياسية واقتصادية وتجارية ستطرح في قمة تجمع صنعاء للتعاون بعدن، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم (1236)، 22/12/2005م.
2. أبوبكر القربي (دكتور)، الباب مفتوح أمام انضمام دول جديدة، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد (15022)، 28/12/2005م.
3. أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الأولى، نص مقابلة أجريت مع وزير الخارجية السوداني الدكتور مصطفى عثمان إسماعيل، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم (1048)، 22/9/2003م.
4. أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الثانية، نص مقابلة أجريت مع الرئيس السوداني عمر حسن أحمد البشير، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم (1046)، 16/1/2003م.
5. أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الثالثة، نص مقابلة مع الدكتور قطبي المهدي المستشار السياسي للرئيس السوداني، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد رقم (1050)، 23/1/2003م.
6. أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الرابعة، نص مقابلة مع الدكتور غازي صلاح الدين مستشار الرئيس السوداني، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد (1051)، 30/1/2003م.
7. أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة الخامسة، مشكلة الجنوب وكيف تطورت، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد (1052)، 6/2/2003م.
8. أحمد محمد الجبلي، أيام في أرض النيلين، الحلقة السادسة، السودان من الحرب إلى السلام، صنعاء: صحيفة 26 سبتمبر اليمنية، العدد (1053)، 20/2/2003م.
9. أسامة غالب، حوار مع رئيس الوزراء السابق عبدالقادر عبدالرحمن باجمال، صحيفة الناس، العدد (164)، 22/9/2003م.

10. أسعد حيدر، حنيش الكبرى: صراع على جزيرة يغطي الصراع على البحر الأحمر، **صحيفة الحياة (لندن)**، العدد (11991)، 28/12/1995م.
11. بشرى محمد صالح، ماذا عن العلاقات بين اليمن والسودان، صنعاء: **صحيفة الثورة**، العدد رقم (10746)، 14/4/1994م.
12. صحيفة الثورة اليمنية، صنعاء: **مؤسسة الثورة للصحافة والنشر**، العدد (10832)، 9/7/1994م.
13. عبدالله الخولاني، توقعات بزيادة حجم التبادل التجاري بين دول تجمع صنعاء، **الملحق الاقتصادي لصحيفة الثورة**، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد رقم (15021)، 27/12/2005م.
14. فيصل جلول، تجمع صنعاء للتعاون: إطار رادع للعبث الخارجي بشؤون أعضائه الداخلية، صنعاء: **صحيفة 26 سبتمبر اليمنية**، العدد (1132)، 1/1/2004م.
15. قادة تجمع صنعاء للتعاون سيبحثون تعزيز التعاون المشترك والتطورات الراهنة في المنطقة، صنعاء: **صحيفة الثورة**، العدد رقم (15021)، 27/12/2005م.
16. قادة تجمع صنعاء يتفقون على تعزيز الشراكة الاقتصادية والتنسيق الأمني ومحاربة الإرهاب، صنعاء: **صحيفة الثورة**، العدد (15024)، 30/12/2005م.
17. قمة الخرطوم الثالثة لتجمع صنعاء: تكرار الدعوة لكل من جيبوتي وإريتريا للانضمام لتجمع صنعاء: **صحيفة 26 سبتمبر اليمنية**، العدد (1179)، 30/12/2004م.
18. قمة تجمع صنعاء تناقش التعاون الاقتصادي والأمني والاستقرار الإقليمي، صنعاء: **صحيفة الثورة**، العدد رقم (15023)، 29/12/2005م.
19. قمة تجمع صنعاء للتعاون تختتم أعمالها اليوم في عدن، صنعاء: **صحيفة 26 سبتمبر**، العدد رقم (1237)، 29/12/2005م.
20. محمد الشهاري، قمة تجمع صنعاء.. شراكة ونمو وتطلع نحو المستقبل، صنعاء: **صحيفة 26 سبتمبر**، العدد (1237)، 29/12/2005م.

21. محمد شبيطة، تجمع صنعاء.. وهج التكامل والشراكة الفاعلة، صنعاء: صحيفة الثورة، العدد (15022)، 28/12/2005م.

سابعاً- المقابلات الشخصية:

1. علي عبد القوي الغفاري (سفير دكتور)، رئيس دائرة الوطن العربي بوزارة الخارجية حالياً ودائرة أفريقيا سابقاً، مقابلة شخصية مع الباحث (موثقة في كاسيت)، صنعاء: وزارة الخارجية، دائرة الوطن العربي، الاثنين 26/2/2007م، الساعة 10:00-11:00 ظهراً.

2. قائد محمد قائد العنسي (لواء دكتور)، مدير عام شؤون الضباط بوزارة الدفاع حالياً والمحقق العسكر في سفارة اليمن بالخرطوم سابقاً، مقابلة مكتوبة، سلمت في تاريخ 29/12/2008م وسلم الرد كتابتة في تاريخ 12/1/2009م.

3. محمد إبراهيم السنوسي (دكتور)، السكرتير الثاني بالسفارة السودانية بصنعاء، مقابلة شخصية مع الباحث (موثقة في كاست)، صنعاء: السفارة السودانية، السبت 12/12/2006م، الساعة 12:00-1:00 ظهراً.

4. نصر الدين التجاني أحمد عثمان (مستشار بالسفارة السودانية)، مقابلة شخصية مع الباحث موثقة في كاسيت بأجزائها الأربعة)، ج1، صنعاء: مكتب المستشار في مبنى السفارة السودانية، الأحد 11/3/2007م الساعة 11:55-12:55 ظهراً.

5. نصر الدين التجاني أحمد عثمان (مستشار بالسفارة السودانية)، مقابلة شخصية مع الباحث ج2، صنعاء: منزل المستشار بالحي السياسي، يوم الخميس الموافق 15/3/2007م، الساعة 12:45-1:30 ظهراً.

6. نصر الدين التجاني أحمد عثمان (مستشار بالسفارة السودانية)، مقابلة شخصية مع الباحث ج3، صنعاء: مكتب المستشار في مبنى السفارة السودانية، الخميس الموافق 22/3/2007م الساعة 1:30-2:10 ظهراً.

7. نصر الدين التجاني أحمد عثمان (مستشار بالسفارة السودانية)، مقابلة شخصية مع الباحث ج4، صنعاء: منزل المستشار، يوم الجمعة الموافق 23/3/2007م، الساعة 11:00-12:30 ظهراً.

ثامناً- إصدارات الإنترنت:

1- إسلام أون لاين، أطلّس معلومات وصور عن دول منظمة المؤتمر الإسلامي،
الموقع:

<http://www.islamonline.net/arabic/atlas index.shtml>

2- الجغرافيا السياسية للعالم، الموسوعة الجغرافية المصغرة، موقع المقاتل شبكة
الإنترنت، الموقع:

<http://www.moqatel.com>

3- السودان: 50 عاماً من الاستقلال، الشرق الأوسط، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.middle-east-online.com/sudan/?id=35399>

4- أزمة دارفور ومأزق السودان، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية،
شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.ecssr.ac.ae/CDA/ar/publications/ShowAkbarAlSaahIssue/0.2432,1083,00>

5- القوى الكبرى والمشروطة السياسية في أفريقيا، مجلة البيان، شبكة الإنترنت
الموقع:

<http://albyan-magazine.com/files/Africa/index.htm>

6- إريتريا الموسوعة الحرة، الموقع:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

7- المكانة الإستراتيجية للبحر الأحمر والمتغيرات الإقليمية والدولية، موقع المقاتل،
شبكة الإنترنت الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/AmnBahrAhm/sec03.doc_cvt.htm

8- أبحاث سياسية، الصراع في القرن الأفريقي، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Karn-Africe/sec122.htm>

9- اللاجئين في السودان، أرض الأحلام، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://muuseahmed.maktoobblog.com>

10- التعاون الثنائي والجماعي السوداني- اليمني حول قضايا المنطقة، وزارة المالية والاقتصادي الوطني السوداني، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.mof.gov.sd/arabic/releationships.htm>

11- إجمالي المنح المالية المقدمة لليمن سنوياً، السياق السياسي، مركز الجزيرة العربية للدراسات والبحوث، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.aljazeera-online.net/index.php?t=11&id=20>

12- الروابط المتجددة في العلاقات اليمنية- السودانية، الحديدة، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.hodaidah.com/hod/showthread.php?t=20346>

13- الجزر اليمنية والاتفاقيات الدولية، الموسوعة الحرة، الموقع:

<http://www.wiki.com>

14- السر والعلانية في العلاقات السودانية- الأمريكية، تقرير واشنطن في تقرير أوج، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.taqrir.org/printarticle.cfm?id=58>

15- الأبعاد الثقافية والإنسانية في العلاقات اليمنية- السودانية، موقع صحيفة 14 أكتوبر على شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.14October.com/print.aspx?newsid=2>

16- الصراعات في القرن الأفريقي، موقع النيل والفرات، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.neelwafurat.com/itempage.aspx?id=1669430>

17- اللجنة اليمنية- السودانية المشتركة تعقد دورتها الحادية عشر في صنعاء،
سبأنت، موقع وكالة الأنباء اليمنية سبأ الموقع:

<http://www.sabanews.net/ar/print133233.htm>

18- اتفاقية تعاون علمي في مجال التعليم العالي بين اليمن والسودان، الجمهورية
نت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.algomhoriah.net/newswk article.php?sid=35994>

19- اليمن والسودان توقعان اتفاقية تعاون في مجال التعليم العالي وتبادل
الخبرات، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، شبكة
الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.net/news/detail.php?ID=15143>

20- اتفاقية تعاون علمي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي حول بيئة
البحر الأحمر وأمراض القرن الأفريقي، الجمهورية نت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.algomhoriah.net/newswkarkarticle.php?sid=35994>

21- المسلم الكباشي، السودان.. قضايا ما بعد الاستفتاء، الجزيرة نت الموقع:

<http://www.aljazeera.net/portal/Tenplates/postings/pocket Detailed page.aspx?print pa>

22- النص الكامل لاتفاقية إنشاء تجمع صنعاء للتعاون، الموقع الإلكتروني
لصحيفة 26 سبتمبر الموقع:

<http://26sep.net/newswkarticle.php?1ng=arabic&sid=7799>

23- اليمن والسودان علاقات أزلية حميمة وتعاون مشترك وثيق، الموقع
الإلكتروني لصحيفة 14 أكتوبر، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.14 October. Com/new.aspx?newsno=34911>

24- الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات،
شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.Info>

25- الجمهورية اليمنية، وحدة جمع المعلومات المالية، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.fiu.gov.ye/arbic/showpages.aspx?page-id=125>

26- الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.en.wikipedia/wiki/IGAD>

27- الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://ar.wikipedia.org>

28- الرئيس الإريتري أسياسي أفورقي، مقابلة مع جريدة الشرق الأوسط، العدد (8754)، 16 نوفمبر 2002م، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://aawsat.com/details.asp?section=4&article=136331&issueno=8754>

29- بوابة اليمن، موسوعة الدول العربية، الموقع:

<http://www.yemengate.org/arabic-Countries/about-21.htm1>

30- باب المنذب، الموسوعة الحرة، الموقع:

<http://ar.Wikipedia.org/wiki>

31- بحوث سياسية، أمن البحر الأحمر، إريتريا، موقع المقاتل، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia2/Amn Bahr Ahm/seco42.htm>

32- بركان الأمن على وشك الانفجار في شرق السودان، شبكة الأنباء الإنسانية (إيرين)، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://Arabic.irinnews.org/print ver.aspx?SID=2899>

33- بسام الشعبي، البروتوكولات الموقعة بين اليمن والسودان.. العبرة في التنفيذ، موقع بسام الشعبي، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://shab30.maktoobblog.com/375457>

34- بحث التعاون العلمي والأمني بين اليمن والسودان، الجمهورية نت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.algomhoriah.net/newswelcomearticle.php?sid=49517>

35- تأطير العلاقات اليمنية- الأمريكية، مكتب وزارة الخارجية والمغتربين- ساحل حضرموت، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://Sahel.foreign-hadhramaut.info/view/139.aspx>

36- تجمع صنعاء للتعاون وإستراتيجيات السياسة اليمنية تجاه القرن الأفريقي، الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.shoora.gov.ye/details.aspx?lasttype=14&comm.-id=5&type=32>

37- تطور العلاقات السودانية- الأمريكية منذ 1996م، موقع بي بي سي القسم العربي، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://news.bbc.com.uk/hi/arabic/middle-east-news/newsid-3212000/3212212.stm>

38- جغرافية السودان، الموقع:

<http://minic.gov.sd/about Sudan / a- Sudan Geg. htm>

39- جريدة الرياض اليومية 1 يوليو 2005م العدد (352)، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.alriyadh.com/2005/07/01/article76635.html>

40- جغرافية السودان، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://minic.gov.sd/about Sudan / a- Sudan Geg.>

41- جمهورية السودان، وزارة الخارجية السودانية، الموقع:

<http://www.mfa.gov.sd/Arabic/ar-use fullcnk.php>

42- جمهورية السودان، وزارة الخارجية، معلومات عن جمهورية السودان، الموقع:

<http://www.mfa.gov.sd/Arabic/ar-aboutSudan.php>

43- جمهورية السودان، شبكة الإنترنت، الموقع:

<http://www.arifonet.org.ma/data/about/about8-arhtml1>

44- جغرافيا السودان، شبكة الإنترنت، الموقع:

<http://minic.gov.sd/aboutsudan/a-sudanGeg.htm>

45- حالة من الهدوء الحذر في العلاقات السودانية- الأمريكية، جريدة الرياض، العدد (14140)، 2007/3/12م، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.alriyadh.com/2007/03/12/article232182.print>

46- حمدي عبدالرحمن، الملاح الجيوسياسية للصراع في القرن الأفريقي، الجزيرة نت الموقع:

<http://www.aljazeera.net/portal/Templates/postings/pocketpcDetailedpage.aspx?print>

47- حجم ديون السودان الخارجية وفوائدها، الجزيرة نت، الموقع:

<http://www.aljazeera.net/news.aspx/print.htm>

48- خالد جيلان، هجرة اللاجئين الأفارقة وأثرهم على اليمن، التغيير نت، الموقع:

<http://www.al-tagheer.com/news7395.htm1>

49- راغب السرجاني (دكتور)، قضية دارفور، موقع قصة الإسلام، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.islamstory.com>

50- رؤساء وملوك قالوا عن الوحدة اليمنية، المركز الوطني للمعلومات، رئاسة الجمهورية، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.net/contents/politics/detail.php?ID=10635&print=y>

51- شبكة إجبت نيوز، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.egynews.net/wps/portal/encyclopedials?params=95268>

52- صلاح علي أحمد العنسي (سفير دكتور)، العلاقات اليمنية- السودانية تحتل أولوية وجدانية لدى الشعبين، الحدق، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.alhadag.com/interviews1.php?id=942>

53- علم الاقتصاد السياسي، الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.ar.wikipedia.org>

54- عبدالرحمن محمد عثمان هرفه، مسرح العلاقات السودانية- الإريترية إلى أين؟، موقع السودانيز أون لاين، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.Sudaneseonline.com/ar216/publish/19/Sudan-News-A2622.shtm1>

55- عبد الوهاب الأفندي (دكتور)، اليمن والسودان: حالة مقارنة في فشل الدولة وإصطناع الهوية، خبر الرأي، سودانيل، الموقع:

<http://www.Sudanile.com/index.php?option=com-content & view= article & id=1003:2>

56- عبدالسلام محمد، الدورة الرابعة لتجمع صنعاء تناقش قضايا المنطقة والأوضاع الدولية والإقليمية، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.info/news/details.php?ID=8234>

57- عبد الجبار سعد، اليمن والسودان شعبان وقضية، الجمهور نت، الموقع:

<http://www.aljumhor.net/portal/print.php?id=2115>

58- عاصم فتح الرحمن أحمد الحاج، تاريخ الصراعات في منطقة القرن الأفريقي، منتديات الجيش المغربي، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://moroccanmilitary.fullsubject.com/t78-topic>

59- عبدالله علي إبراهيم، عودة لسياسة جنوب السودان 1930م.. طرق الألام، الجزيرة نت الموقع:

http://www.aljazeera.net/portal/Templates/pocketpc_Detailed_page.aspx?print_pa

60- عبدالوهاب الأفندي، العلاقات السودانية- الأمريكية: بداية مرحلة جديدة، تقاويم الخليج، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.arab-opinion-gulfcal.net/ar/node/109844>

61- عبد الوهاب الأفندي، العلاقات السودانية- الأمريكية ورمزيتها في إطار الأزمة الحالية، تقاويم الخليج، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.arab-opinion-gulfcal.net/ar/node/107691>

62- فؤاد مطر، تأملات في السودان الانتقالي، جريدة الشرق الأوسط، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.Asharqalawsat.com/print/default.asp?did=326164>

63- كمال حسن بخيت، العلاقات السودانية- الأمريكية إلى أين؟، موقع الحديق، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.alhadag.com/reports1.php?id=3264>

64- موسوعة الدول العربية، بوابة اليمن، الموقع:

<http://www.yemengate.org/orabic.Countries/ries/about-21.htm1>

65- منظمة المؤتمر الإسلامي، الموسوعة الحرة، الموقع:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

66- موقع منظمة المؤتمر الإسلامي، الموقع:

<http://www.oic-oic.org>

67- منظمة إذاعات الدول الإسلامية، الموقع:

<http://www.isboo.org/pages/32ICFM.htm>

68- موقع الجمهورية اليمنية، الموسوعة الحرة، الموقع:

<http://ar.wikipedia.org/wiki>

69- موسوعة الدول العربية، جمهورية السودان، بوابة اليمن الموقع:

<http://www.yemengate.org/Arabic-countries/about-8.Html>

70- ما هو الحل لقضية الصوماليين المتواجدين في اليمن، منتديات اليمنى أعلى، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.the-yemen.com/vb/t24489.htm1>

71- محمد علي، الاتحاد الأوروبي الواقع والآفاق: اليمن والاتحاد الأوروبي، الأهرام الرقمي، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Seria/=219941&eid=712>.

72- محمد أحمد الدعيس، العلاقات اليمنية- الأمريكية، اليمن الأمريكي، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemeniamerican.com/show.php?nid=277>

73- مقدمة عن شرق السودان، كويت فاوند، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.kuwait-fund.org/eastsudanconference/index2.php>

74- مقدمة عن شرق السودان، كوين فاوند، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.kuwait-fund.org/eastsudanconference/index2.php>

75- محمود قلندر، السودان: نتيجة الاستفتاء محفوفة بالألغام بين الشمال والجنوب، الجزيرة نت الموقع:

<http://www.aljazeera.net/portal/Templates/postings/pocket pc Detailed page.aspx?print pa>

- 76- منظمة الوحدة الأفريقية، شبكة الإنترنت الموقع:
<http://www.africa-union.org/root/au/recs/igad.htm>
- 77- موقع الإعلام، شبكة الإنترنت الموقع:
<http://www.alelam.net/africa/regcon2htm>
- 78- موقع السياسي، شبكة الإنترنت الموقع:
<http://www.elsyasi.com/article-detail.aspx?id=95>
- 79- نص اتفاقية النظام الأساسي لتأسيس تجمع صنعاء، المؤتمر، شبكة الإنترنت الموقع:
<http://www.almotamar.net/news/print.php?=5192>
- 80- نبيل البكري، تجمع صنعاء للتعاون: بين تعقيدات الواقع وأوهام السياسة، مجلة المجتمع، شبكة الإنترنت الموقع:
<http://www.almujtamaa-mag.com/detail.asp?InsectionID=1243&InnewsitemID=154638>
- 81- نجلاء محمد مرعي، الصراع في حوض النيل والقرن الأفريقي وأثره على أمن المنطقة العربية، مجلة البيان، شبكة الإنترنت الموقع:
<http://www.albyan-mgazine.com/files/africa/4.htm>
- 82- هشام القروي، علاقة السياسة بالاقتصاد، صحيفة إشراق الإلكترونية، شبكة الإنترنت الموقع:
<http://www.eshrag.net/news-action-show-id-259.htm>
- 83- وزارة حقوق الإنسان تدرس مشكلة تدفق اللاجئين إلى اليمن، المؤتمر الموقع:
<http://www.almotamar.net/news/28893.htm>
- 84- واشنطن تراقب نفوذ الصين وروسيا في السودان، الجزيرة نت، الموقع:

<http://www.aljazeera.net/portal/tenplates/postings/pocket pc Detailed Page.aspx?print pa – 1/2/2011>

85- يحيى المتوكل (دكتور) وزير الصناعة والتجارة يؤكد على أهمية زيادة التبادل التجاري بين اليمن والسودان، الموقع الإلكتروني لصحيفة 14 أكتوبر، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.14October.com/news.aspx?newsno=74267>

86- هناك العديد من المواقع والروابط على شبكة الإنترنت، والتي تُعتبر من ضمن المراجع لهذا الكتاب، ونظراً لكثرتها نكتفي بذكر الموقع أو الرابط فقط، وهي كالتالي:

<https://www.dohainstitute.org/ar/BooksAndJournals/Pages/Quest-ce-que-le-Liberalisme-Ethique-Politique-Societe-Arabic-Translation.aspx>

<https://web.archive.org/web/20201112023750/https://oll.libertyfund.org/titles/hobson-imperialism-a-study>

<http://vocabularies.unesco.org/browser/thesaurus/en/page/?uri=http://vocabularies.unesco.org/thesaurus/concept748>

https://www.researchgate.net/publication/321875342_alaswl_alflsft_alqdyt_lmldhbb_albrajmaty

<https://areq.net/m/%D8%A5%D9%82%D8%B7%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A9.html>

<https://www.informationsverige.se/ar/omsverige/att-paverka-i-sverige/vad-ar-demokrati/>

<https://www.reuters.com/article/oegen-egypt-capit-mn5-idARACAE9B258H20130116>

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Atrikia51/TarekhOsar/sec07.doc_cvt.htm

<https://www.britannica.com/biography/James-Buchanan-president-of-United-States>

https://www.cisco.com/c/ar_ae/products/security/what-is-cybersecurity.html

<https://www.ohchr.org/ar/Issues/CulturalRights/Pages/ArtisticFreedom.aspx>

<https://www.lazemtefham.com/2016/02/what-is-pragmatism-definition.html>

<https://ar.qantara.de/content/d-hynr-bylyfyld-lmslmwn-fy-dwl-lqnwn-llmny>

https://aldhlapres.blogspot.com/2016/02/blog-post_23.html?view=mosaic

<https://www.ohchr.org/AR/ProfessionalInterest/Pages/Independence.aspx>

<https://cte.univ-setif2.dz/moodle/mod/book/tool/print/index.php?id=3942>

<https://ar-ar.facebook.com/historical.glimpses/posts/1096576007104099>

<https://www.citc.gov.sa/ar/Digitalknowledge/Pages/cyber-security.aspx>

<https://www.mofa.gov.bh/Default.aspx?tabid=8332&language=ar-BH>

<https://www.openstreetmap.org/relation/5441968#map=4/21.70/-1.32>

<https://www.ohchr.org/ar/Issues/RuleOfLaw/Pages/Democracy.aspx>

<https://apps.who.int/iris/handle/10665/197054?locale-attribute=ar&>

<https://dkhlak.com/difference-between-communism-and-socialism>

<https://www.aljazeera.net/encyclopedia/conceptsandterminology>

https://yemen-nic.info/tourism_site/locations/island/socotra.php

<https://ar-ar.facebook.com/ercegypt1/posts/2046229435652583>
<https://arabic.cnn.com/travel/article/2020/08/03/socotra-yemen>
http://albasrah.net/ar_articles_2016/0316/samira_270316.htm
<https://www.sesric.org/activities-oic-un-coordination-ar.php>
http://www.bintjbeil.com/articles/ar/021113_alhusaini.html
https://brill.com/view/journals/jie/5/1-2/article-p120_5.xml
<https://www.cairn.info/revue-naqd-2018-2-page-245a.html>
http://3ajaaieb.blogspot.com/2013/06/blog-post_7547.html
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000227977_ara
https://unesdoc.unesco.org/ark:/48223/pf0000215297_ara
<https://wiki.kololk.com/wiki65060-oloom-alard-yat.com>
<https://www.meteorologiaenred.com/ar/mar-arabigo.html>
<https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=147467>
<https://www.aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=124447>
<https://www.aden-tm.net/NDetails.aspx?contid=173570>
<https://www.alayyam.info/news/2LJWUTC0-IAYZYY>
<https://gate.ahram.org.eg/daily/News/141868/4/493638>
<https://openmediahub.com/ar/eu-basics/what-is-the-eu>
<https://www.independentarabia.com/node/18196-1994>
<https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/2020/05/13>
<https://www.sesric.org/oic-member-countries-ar.php>

<https://au.int/ar/content-visibility-tags/au-frontpage>
<https://www.un.org/ar/global-issues/decolonization>
<https://www.bbc.com/arabic/middleeast-44968471>
<https://yemen-nic.info/contents/Brief/socotra.php>
<https://www.magltk.com/charismatic-personality>
<https://brockhaus.de/ecs/enzy/article/klibi-chedli>
<https://www.al-binaa.com/archives/article/19801>
<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en/benelux/>
https://stringfixer.com/ar/American_Revolution
<https://www.bbc.com/arabic/vert-cap-41864635>
<https://zangetna.ahlamontada.com/t64709-topic>
<https://www.un.org/ar/global-issues/democracy>
<https://www.bbc.com/arabic/vert-fut-47870015>
<https://www.bbc.com/arabic/vert-cul-59973893>
<https://web.archive.org/web/20200513140709/>
<http://hrlibrary.umn.edu/arab/afr-res-dec.html>
<https://www.izito.ws/ws?q=internet%20home>
<https://al-omana.net/m/details.php?id=128342>
<https://almerja.com/reading.php?idm=139699>
<https://www.aljazeera.net/news/cultureandart>
<https://topicsinenglish.com/ar/-kubbar-island>

<https://arabic.cnn.com/tag/mdyq-bab-almndb>
<https://Future.com/ar/Mainpage/Item/883/>
<https://www.aljazeera.net/blogs/2017/10/3/>
<http://wiki.kololk.com/wiki81989-ta3leem>
<https://archive.crin.org/ar/lthd-lfryqy.html>
<https://www.unhcr.org/ar/5cd12b794.html>
https://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=3478
<https://carnegieendowment.org/sada/84548>
<https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q>
<https://www.independentarabia.com/node>
<https://www.jadaliyya.com/Details/40071>
<https://www.jadaliyya.com/Details/34869>
https://arabic.cnn.com/tag/african_union
<https://www.alhurra.com/different-angle>
https://stringfixer.com/ar/Feudal_system
<https://www.hespress.com/-454361.html>
<https://www.alhurra.com/different-angle>
<http://kalema.net/home/article/view/687>
<https://www.aljazeera.net/news/politics>
<https://www.almaany.com/ar/dict/ar-en>
https://stringfixer.com/ar/Astola_Island

<https://mimirbook.com/ar/e444b228320>
<https://www.france24.com/ar/20180802>
<https://shabwaah-press.info/news/53030>
<https://www.lebarmy.gov.lb/ar/content>
<https://mimirbook.com/ar/fc70ddcf795>
https://stringfixer.com/ar/Arabian_Sea
<https://www.oic-oci.org/home/?lan=ar>
<https://news.un.org/ar/tags/lthd-lfryqy>
<https://stringfixer.com/ar/Bourgeoisie>
<https://www.skynewsarabia.com/blog>
<https://arabic.cnn.com/tag/alrasmalyt>
<https://dppa.un.org/ar/decolonization>
<https://www.politicsdz.com/category>
<https://www.trtarabi.com/explainers>
[https://ar.wikipedia.org/wiki/\(1994\)](https://ar.wikipedia.org/wiki/(1994))
<https://nrme.net/detail1883051.html>
<https://lectures.najah.edu/ar/lecture>
<https://context.reverso.net/Socotra>
<https://www.alriyadh.com/509799>
<https://www.project-syndicate.org>
<https://almahra-socotra.com/9181>

<https://www.dorar.net/adyan/396>

<https://www.alfalq.com/?p=9368>

<https://revsoc.me/theory/lbrjwzy>

<https://aawsat.com/home/article>

https://sia-sy.net/?page_id=838

<https://www.unrwa.org/ar/tags>

<https://www.wikiwand.com/ar>

<https://www.albawaba.com/ar>

<https://thetricontinental.org/ar>

<https://ar.islamway.net/article>

<https://dorar.net/mazahib/239>

<https://almushahid.net/86402>

<https://www.france24.com/ar>

<https://www.swissinfo.ch/ara>

<https://arz.wikipedia.org/wiki>

<https://en.wikipedia.org/wiki>

<https://ar.wikipedia.org/wiki>

<https://www.politics-dz.com>

<https://www.takhasus.com>

<https://au.int/ar/node/3587>

<https://www.mawthoq.org>

<https://context.reverso.net>

<https://www.arageek.com>

<https://www.aljazeera.net>

<https://dorar.net/mazahib>

<https://ar.unionpedia.org>

www.kenanaonline.com

<https://www.marefa.org>

<https://www.dw.com/ar>

<https://anamusafar.com>

<https://atlas-know.com>

<https://areq.net/m.html>

<https://almalomat.com>

<https://mawdoo3.com>

<https://hbrarabic.com>

<https://arabicpost.net>

<https://ar.quora.com>

<https://hyatoky.com>

<https://horofar.com>

<https://e3arabi.com>

<https://hyatok.com>

www.maaajim.com

<https://ejaaba.com>

www.kalema.net

<https://sotor.com>

الكتب والمراجع بالإنجليزية:

1. First- The Encyclopedias:

Gideon Biger And Others, The Encyclopedia Of International Boundaries,
(The Jerusalem: Publishing House Ltd., 1995).

2. Second- Books:

Fred Halliday, Revolution And Foreign Policy, The Case Of South Yemen,
1967-1987, Cambridge University Press, 1990.

3. Michael G.Roskin and Others, Political Science An Interoduction, 3rd ed.,
(Englewood Cliffs, New Jersey: Prentice – Hall, 1988).

4. Robert Marc Friedman, The Politics of Excellence: Behind The Nobel Prize
In Science,

5. 1st ed., (New York: Times Books, 2001).

6. Ruth Lapidoth-Eschelbacher, The Red Sea and the Gulf of Aden, The
Hague: Martinus Nijhoff Publishers, 1982.

7. Roberto Aliboni, The Red Sea Region: Local Actors and Superpower, New-
York: Syracuse, Syracuse University Press, 1985.

الملاحق

ملحق رقم (1)

الوفود اليمنية الرسمية التي زارت السودان خلال الفترة من 1990 وحتى 2005م*

م	رئيس الوفد	الصفة الرسمية	تاريخ الزيارة	ملاحظات
1	صالح مثنى	وزير النقل	1990/10/1 م	لقاء مع رئيس الجمهورية
2	وفد الأحزاب والتنظيمات السياسية	ممثل الأحزاب والتنظيمات السياسية اليمنية	1991/3/29 م	لقاء مع رئيس الجمهورية
3	عبد العزيز عبد الغني	عضو مجلس الرئاسة	1991/6/31 م	المشاركة في احتفالات الشعب السوداني
4	عبد السلام العنسي	سفير اليمن بالسودان	1991/8/15 م	نقل رسالة إلى وزير الخارجية
5	عبد الكريم العرشي	عضو مجلس الرئاسة	1992/7/6 م	المشاركة في احتفالات الشعب السوداني
6	حيدر ابو بكر العطاس	رئيس مجلس الوزراء	1992/8/31 م	لقاء مع الرئيس السوداني في جاكارتا
7	محمد سالم باسندوة	وزير الخارجية	1993/9/12 م	اجتماعات الدورة السادسة للجنة المشتركة
8	محمد سالم باسندوة	وزير الخارجية	1993/10/9 م	لقاء مع وزير الخارجية في نيويورك
9	يحيى حسين العرشي	وزير الخدمة المدنية والإصلاح الإداري	1994/6/1 م	نقل رسالة
10	علي عبد الله صالح	رئيس الجمهورية	1995/1/3 م	للمشاركة في احتفالات العيد (39) لاستقلال الوطني
11	عبد الكريم الإرياني	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	1995/9/27 م	لقاء مع وزير الخارجية السوداني
12	عبد الكريم الإرياني	نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية	1997/10/1 م	لقاء مع وزير الخارجية السوداني
13	محمد عبد الله البطاني	وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية	2000/3/21 م	لقاء مع رئيس جمهورية السودان
14	عبد الصمد محمد ناصر	القائم بأعمال السفير اليمني	2000/4/12 م	تسليم رسالة
15	محمد ضيف الله محمد	وزير الدفاع	2000/6/28 م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
16	علي عبد الله صالح	رئيس الجمهورية	2000/9/5 م	لقاء مع رئيس الجمهورية السودانية في نيويورك

17	محمد عبد الله القاضي	رئيس مجلس إدارة الشركة اليمنية لصناعة وتجارة الأدوية	16/6/2000 م	فتح أسواق جديدة لمنتجات الأدوية
18	الخضر صالح حمزة	سفير اليمن بالسودان	16/1/2001 م	سلم الرئيس السوداني نسخة من أوراق اعتماده كسفير لليمن
19	علي عبد الله صالح	رئيس الجمهورية	29/6/2002 م	المشاركة في احتفالات العيد الثالث عشر
20	عبد الله فروان	رئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة	16/8/2002 م	زيارة لديوان المرجعة العامة
21	علي عبد الله صالح	رئيس الجمهورية	16/12/2004 م	المشاركة في القمة الثانية لتجمع صنعا
22	أبو بكر القربي	وزير الخارجية	4/8/2004 م	لقاء مع رئيس جمهورية السودان
23	هزاع عبده الدالي	سفير اليمن	7/12/2004 م	تسليم أوراق اعتماده كسفير لليمن
24	عبد الملك علامة	وكيل وزارة النفط والمعادن	3/5/2005 م	لقاء مع نائب المدير العام لوزارة النفط

* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، دائرة المراسيم. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان. وانظر أيضاً، مكتب رئاسة الجمهورية، الدائرة الإعلامية. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، وزارة الدفاع، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، مركز المعلومات العسكري. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.Info>

ملحق رقم (2)

الوفود السودانية الرسمية التي زارت اليمن خلال الفترة من 1990 وحتى 2005م*

م	رئيس الوفد	الصفة الرسمية	تاريخ الزيارة	ملاحظات
1	عبد الرحمن محمد سعيد	نائب وكيل أول وزارة الخارجية	1990/4/4م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
2	صلاح الدين محمد كرار	عضو المجلس الاستشاري	1990/5/18م	لقاء مع رئيس الجمهورية وتسليمه رسالة
3	عمر حسن البشير	رئيس الجمهورية	1990/8/18م	بحث التطورات الجارية في المنطقة
4	محمد الأمين خليفة	عضو قيادة ثورة الإنقاذ	1991/1/13م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
5	المبعوث السوداني	مبعوث السودان	1991/1/16م	تسليم رسالة تتعلق بالأوضاع وأزمة الخليج
6	عبد الله محمد	وزير الثقافة والإعلام	1991/3/25م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
7	علي يوسف أحمد	القائم بأعمال سفارة السودان	1991/2/27م	لقاء مع وزير النفط وسلمه رسالة
8	عوض أحمد الحاز	وزير التجارة والتموين والتعاون	1991/5/11م	التوقيع على محضر المباحثات الاقتصادية والتجارية
9	عوض أحمد الحاز	وزير التجارة والتموين والتعاون	1991/5/5م	استعراض أوجه التعاون الأخوي
10	مبارك آدم الهادي	سفير مفوض للسودان	1991/5/13م	تسليم أوراق اعتماده كسفير مفوض للسودان
11	مبارك آدم الهادي	سفير مفوض للسودان	1991/6/15م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
12	علي أحمد سحلول	وزير الخارجية	1991/9/7م	المشاركة في المباحثات للتعاون في كافة المجالات
13	علي أحمد سحلول	وزير الخارجية	1991/9/8م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
14	مصطفى عثمان	وزير الدولة أمين عام مجلس الصداقة	1992/1/6م	لقاء مع رئيس الجمهورية
15	مبارك آدم الهادي	سفير مفوض للسودان	1992/9/17م	استعراض عدد من الموضوعات
16	مبارك آدم الهادي سفير	مفوض للسودان	1992/11/8م	لقاء مع رئيس مجلس النواب
17	عمر السيد طه	سفير السودان	1992/1/9م	تسليم أوراق اعتماده سفيراً لرئيس الجمهورية
18	علي يوسف	نائب رئيس جمعية الإخاء اليمنية السودانية	1993/3/6م	بحث العلاقات الأخوية
19	عبد الباسط سبدرات	وزير التربية والتعليم	1993/9/29م	لقاء مع رئيس الجمهورية
20	عمر السيد طه	السفير السوداني	1993/11/6م	لقاء مع رئيس مجلس النواب

21	عمر السيد طه	السفير السوداني	1994/2/17م	سلم رسالة لرئيس الجمهورية من محمد الأمين
22	أحمد الحر	رئيس لجنة الإغاثة	1994/7/19م	لاستقبال التبرعات
23	عمر السيد طه	السفير السوداني	1994/11/9م	لقاء مع رئيس الجمهورية
24	بكري حسن صالح	مستشار الرئيس	1994/11/25م	لقاء مع رئيس الجمهورية
25	أحمد محمد أبو الرش	نائب رئيس الاتحاد العام لنقابة العمال	1994/11/26م	التوقيع على اتفاقية التعاون المشترك
26	بكري حسن صالح	مستشار الرئيس	1994/12/8م	لقاء مع رئيس الجمهورية
27	الزبير محمد صالح	النائب الأول لرئيس الجمهورية	1994/12/20م	اجتماعات اللجنة العليا المشتركة
28	الزبير محمد صالح	النائب الأول لرئيس الجمهورية	1994/12/23م	لقاء مع رئيس الجمهورية
29	عمر السيد طه	السفير السوداني	1995/3/27	سلم رسالة لرئيس مجلس النواب
30	عمر السيد طه	السفير السوداني	1995/4/12	لقاء مع رئيس مجلس الوزراء
31	صلاح الدين محمد	وزير برئاسة الوزراء	1995/6/30م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
32	مصطفى عثمان إسماعيل	وزير الدولة لشؤون رئاسة الجمهورية	1995/7/9	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
33	حسن إسماعيل	رئيس مجلس المحاسبة للمجلس الانتقالي	1995/8/26م	لقاء مع رئيس مجلس النواب
34	عبد الباقي محمد حسن	سفير السودان	1995/10/8	لقاء مع رئيس الجمهورية
35	عبد الباقي محمد حسن	سفير السودان	1995/10/12م	لقاء مع وزير الداخلية
36	غازي صلاح الدين	وزير الدولة بوزارة الخارجية	1996/1/28م	لقاء مع رئيس الجمهورية
37	بكري حسن صالح	وزير الدولة لشؤون الداخلية	1996/12/23	لقاء مع نائب رئيس الجمهورية
38	عبد الباقي محمد حسن	سفير السودان	1997/1/21م	لقاء مع نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية
39	بكري حسن صالح	وزير الشؤون الداخلية	1997/1/22م	لقاء مع رئيس الجمهورية
40	محمد الأمين خليفة	الوزير والأمين العام للمجلس الأعلى للسلام	1997/6/16	لقاء مع رئيس الجمهورية ونقل له رساله
41	بكري حسن صالح	وزير الداخلية	1997/11/20م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رساله
42	عبد الباقي محمد حسن	سفير السودان	1998/4/23م	لقاء مع نائب وزير الداخلية
43	عبد الباسط سيدرات	المستشار السياسي للرئيس السوداني	1998/9/3م	لقاء مع رئيس مجلس النواب

44	عبد الباسط سبدرات	المستشار السياسي لرئيس السودان	1998/9/3م	لقاء مع نائب رئيس الجمهورية
45	عز الدين كامل أمين	وفد وزارة الداخلية	1998/11/23م	لقاء مع وزير الداخلية
46	عبد الباقي محمد حسن	سفير السوداني	1999/3/11م	لقاء مع رئيس مجلس النواب
47	عبد الباقي محمد حسن	سفير السوداني	1999/4/5م	لقاء مع رئيس الوزراء
48	التون مناني	نائب رئيس المجلس الوطني	1999/4/28م	لقاء مع رئيس المجلس الاستشاري
49	عبد الباقي محمد حسن	سفير السوداني	1999/4/30م	لقاء مع نائب وزير الخارجية
50	عبد الباقي محمد حسن	سفير السوداني	1999/6/21م	لقاء مع رئيس الوزراء
51	عبد الباقي محمد حسن	سفير السوداني	1999/6/27م	لقاء مع رئيس الجمهورية
52	محمد السنوسي	سفير السوداني	1999/7/17م	لقاء مع رئيس الوزراء
53	محمد السنوسي	سفير السودان	2000/5/8م	لقاء مع رئيس الوزراء
54	العباس عبد الرحمن خليفة	مدير كلية القيادة والأركان	2000/6/4م	تبادل الخبرات بين الدارسين في الكليات
55	عبد الرحيم محمد حسن	وزير رئاسة الجمهورية	2000/7/19م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
56	محمد السنوسي	سفير السودان	2000/7/22م	لقاء مع أمين العاصمة
57	محمد السنوسي	سفير السودان	2000/10/15م	لقاء مع وزير الداخلية
58	مهدي إبراهيم محمد	رئيس قطاع العلاقات الخارجية بالمؤتمر الوطني	2000/12/7م	لقاء مع نائب رئيس الجمهورية
59	مصطفى عثمان إسماعيل	وزير الخارجية	2000/1/28م	لقاء مع رئيس الجمهورية وسلمه رسالة
60	عبد الباسط سبدرات	وزير العلاقات بالمجلس الوطني	2000/6/13م	لقاء مع رئيس الجمهورية
61	محمد السنوسي	سفير السوداني	2001/1/10م	لقاء مع وزير التأمينات والشؤون الاجتماعية
62	علي عثمان طه	نائب الرئيس السوداني	2002/3/28م	لقاء مع رئيس الجمهورية
63	محمد السنوسي	سفير السودان	2002/11/20م	لقاء مع نائب رئيس الجمهورية
64	محمد عبد القادر	قائد الكلية الجوية	2002/3/27م	لقاء مع المسئولين في كلية الطيران
65	علي عثمان طه	نائب رئيس السودان	2003/3/10م	لقاء مع رئيس الجمهورية
67	محمد السنوسي	سفير السودان	2003/12/27م	لقاء مع رئيس مجلس الوزراء
68	محمد السنوسي	سفير السودان	2004/1/1م	لقاء مع نائب رئيس مجلس الوزراء

69	الصادق المهدي	رئيس حزب الأمة	13/1/2004م	شارك في المؤتمر الإقليمي حول الديمقراطية
70	نصر الدين أحمد	سفير السودان	31/3/2004م	لقاء مع نائب رئيس الجمهورية
71	علي تميم فرتاك	وزير الكهرباء	22/4/2004م	لقاء مع رئيس مجلس الوزراء
72	نصر الدين أحمد إدريس	سفير السودان	17/4/2004م	لقاء مع رئيس مجلس الوزراء
73	نصر الدين أحمد	سفير السودان	2/6/2004م	لقاء مع رئيس الجمهورية
74	نصر الدين أحمد	سفير السودان	6/6/2004م	لقاء مع رئيس مجلس الشورى
75	علي عثمان محمد طه	نائب رئيس الجمهورية	22/6/2004م	لقاء مع رئيس الجمهورية
76	علي عثمان محمد طه	نائب رئيس الجمهورية	23/6/2004م	لقاء مع رئيس الجمهورية
77	بكري حسن صالح	وزير الدفاع	4/9/2004م	لقاء مع رئيس الجمهورية
78	نصر الدين أحمد	سفير السودان	6/12/2004م	لقاء مع وزير الخارجية
79	نصر الدين أحمد	سفير السودان	13/12/2004م	لقاء مع رئيس مجلس النواب
80	نصر الدين أحمد	سفير السودان	20/12/2004م	لقاء مع وزير الخارجية
81	نصر الدين أحمد	سفير السودان	17/4/2005م	لقاء مع وزير الأشغال العامة
82	الملحق العسكري	الملحق العسكري	6/11/2006م	لقاء مع وزير الدفاع

* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الجمهورية اليمنية، وزارة الخارجية، دائرة المراسيم. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، الدائرة الإعلامية. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، وزارة الدفاع، دائرة التوجيه المعنوي للقوات المسلحة، مركز المعلومات العسكري. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.info>

ملحق رقم (3)

الإتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين
شمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية) وجمهورية السودان خلال الفترة من 1966
وحتى 1988م*

م	الاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
1	مذكرة تفاهم بين مجلسي الوزراء في البلدين لإنشاء اللجنة المشتركة	صنعاء	1966/6/3م
2	اتفاقية تجارية	صنعاء	1969/6/30م
3	اتفاقية تعاون اقتصادي وثقافي	صنعاء	1969/6/30م
4	اتفاقية تعاون اقتصادي وفني وثقافي	صنعاء	1975/9/29م
5	محضر اجتماعات الدورة الأولى للجنة الوزارية المشتركة	الخرطوم	1977/6/4م
6	بروتوكول التعاون القضائي	صنعاء	1978/1/16م
7	محضر وقائع اجتماع لجنة التنمية اليمنية السودانية	صنعاء	1980/5/12م
8	بروتوكول معدل الاتفاقية التجارية الموقعة بين البلدين عام 1969م	صنعاء	1980/5/14م
9	بيان ختامي لأعمال الدورة الثانية للجنة الوزارية المشتركة	صنعاء	1980/5/14م
10	اتفاقية تعاون ثقافي وإعلامي	الخرطوم	1983/4/18
11	بروتوكول التعاون الزراعي	الخرطوم	1983/4/18م
12	محضر وقائع وأعمال واجتماعات اللجنة الفرعية الأولى لأعمال اللجنة الوزارية	الخرطوم	1983/4/18م
13	محضر وقائع وأعمال واجتماعات اللجنة الفرعية الثانية لأعمال اللجنة الوزارية	الخرطوم	1983/4/18م
14	البيان الختامي لأعمال الدورة الثالثة للجنة الوزارية اليمنية السودانية	الخرطوم	1983/4/18م
15	بروتوكول التعاون الثقافي والإعلامي	الخرطوم	1983/4/18م

16	بروتوكول التعاون في مجال التربية والتعليم العام والتعليم العالي للأعوام 1983-1985م	الخرطوم	1983/4/18
17	محضر اجتماعات الدورة الرابعة للجنة الوزارية المشتركة للبلدين	صنعاء	1987/3/9م
18	محضر مباحثات بين الجانبين أثناء زيارة رئيس الوزراء السوداني لليمن	صنعاء	1987/3/9م

* المصدر: الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، وثيقة غير منشورة، صنعاء: أرشيف مجلس الشورى، 2005م، ص4.

ملحق رقم (4)

الإتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) وجمهورية السودان خلال الفترة من 1977 وحتى 1988م*

م	الاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
1	اتفاقية التعاون الاقتصادي والثقافي والفني والتبادل التجاري	عدن	1977/3/22م
2	اتفاقية التعاون الاقتصادي والتجاري والعلمي والثقافي والإعلامي	عدن	1988/9/29م

* المصدر: الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، وثيقة غير منشورة، صنعاء: أرشيف مجلس الشورى، 2005م، ص4.

ملحق رقم (5)

الإتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية ومذكرات التفاهم الموقعة بين الجمهورية اليمنية وجمهورية السودان خلال الفترة من 1990 وحتى 2005م*

م	الاتفاقيات والمحاضر والبروتوكولات والبرامج التنفيذية الموقعة بين البلدين	مكان التوقيع	تاريخ التوقيع
1	محضر اتفاق للتعاون الإعلامي	صنعاء	1991/3/27م
2	محضر الدورة الخامسة للجنة الوزارية المشتركة	صنعاء	1991/9/10م
3	اتفاقية التعاون التجاري	صنعاء	1991/9/10م
4	اتفاقية التعاون في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري	صنعاء	1991/9/10م
5	برنامج تنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي	صنعاء	1991/9/10م
6	بروتوكول التعاون في المجالين الثقافي والعلمي	صنعاء	1991/9/10م
7	بروتوكول التعاون الإعلامي	صنعاء	1991/9/10م
8	محضر اللقاء المشترك بين وزير العمل والتدريب المهني في البلدين	صنعاء	1991/9/10م
9	محضر اجتماع وزيري التموين والتجارة في البلدين	صنعاء	1991/9/10م
10	اتفاقية تعاون في مجال الأوقاف والإرشاد	صنعاء	1993/8/12م
11	محضر اجتماع الدورة السادسة للجنة الوزارية المشتركة	الخرطوم	1993/9/15م
12	البرنامج التنفيذي للعمل والتدريب المهني بين اليمن والسودان	الخرطوم	1993/9/15م
13	برنامج تنفيذي لبروتوكول التعاون في المجالين الطبي والصحي	صنعاء	1993/10/4م
14	اتفاقية تعاون بين اتحادي نقابات العمال في البلدين	صنعاء	1994/11/4م
15	اتفاقية التعاون والتنسيق بين وزارتي الخارجية في البلدين	صنعاء	1994/12/22م

16	محضر اجتماعات الدورة الأولى للجنة العليا المشتركة	صنعاء	1994/12/23م
17	البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري للأعوام 1995-1997م	صنعاء	1994/12/23م
18	برنامج تنفيذي للتعاون الثقافي	صنعاء	1994/12/23م
19	البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين اليمن والسودان للفترة من 1995-1997م	صنعاء	1994/12/23م
20	البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال العمل والتأمينات والشؤون الاجتماعية	صنعاء	1994/12/23م
21	مذكرة تفاهم حول التعاون المشترك في مجال الثروة المعدنية بين هيئة الاستكشافات المعدنية اليمنية وهيئة الأبحاث الجيولوجية السودانية	صنعاء	1994/12/23م
22	مذكرة تفاهم حول التعاون المشترك في مجال الثروة المعدنية	صنعاء	1994/12/23م
23	اتفاق التعاون والتنسيق بين وزارتي الخارجية في البلدين في 1994/12/28م	صنعاء	1994/12/28م
24	اتفاقية تعاون بين وكالة الأنباء اليمنية سبأ ووكالة السودان للأنباء سونا	صنعاء	1994/12/22م
25	البرنامج التنفيذي للتعاون في مجال التربية والتعليم والتعليم العالي والبحث العلمي للبلدين للأعوام 1994-1997م	صنعاء	1994/12/22م
26	بروتوكول التعاون في المجال الرياضي والشبابي	صنعاء	1994/12/22م
27	البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون الإعلامي للفترة من 1995-1997م	صنعاء	1994/12/22م
28	اتفاقية التعاون بين الاتحاد التعاوني الزراعي اليمني والاتحاد العام لمزارعي السودان	صنعاء	1995/7/20م
29	اتفاقية تعاون بين جامعتين (عدن والخرطوم)	صنعاء	1995/7/20م
30	اتفاقية تعاون بين مجلس القضاء الأعلى اليمني ورئاسة القضاء السوداني	صنعاء	1996/2/9م
31	برنامج تنفيذي للتعاون السياحي بين البلدين	صنعاء	1997/3/1م
32	برنامج تنفيذي للتعاون التربوي والتعليمي للأعوام 1998-2000م	صنعاء	1998/5/31م
34	محضر الدورة الثامنة للجنة الوزارية المشتركة	الخرطوم	1999/8/10م

35	اتفاقية بشأن تشجيع وحماية الاستثمارات	الخرطوم	1999/8/10م
36	اتفاقية تجارية بين حكومة اليمن وحكومة السودان	الخرطوم	1999/8/10م
37	اتفاقية بين حكومة اليمن وحكومة السودان بشأن تجنب الازدواج الضريبي ومنع التهرب من الضرائب المفروضة على الدخل ورأس المال	الخرطوم	1999/8/10م
38	بروتوكول تعاون بين وكالتي الأنباء	الخرطوم	1999/8/10م
39	اتفاقية في مجال التعاون الزراعي بين وزارة الزراعة والغابات لجمهورية السودان ووزارة الزراعة والري بالجمهورية اليمنية	الخرطوم	1999/8/10م
40	اتفاق التعاون في مجال الثروة الحيوانية	الخرطوم	1999/8/10م
41	اتفاقية تعاون بين المركز الوطني للوثائق باليمن ودار الوثائق القومية في السودان	الخرطوم	1999/8/10م
42	اتفاقية تعاون بين الإتحاد العام للغرف التجارية والصناعية اليمنية والاتحاد العام لأصحاب العمل السوداني	الخرطوم	1999/8/10م
43	برنامج تنفيذي للتعاون في مجال العمل والتدريب المهني	الخرطوم	1999/8/10م
44	برنامج تنفيذي للتعاون في مجال الشؤون الاجتماعية	الخرطوم	1999/8/10م
45	برنامج تنفيذي للتعاون في مجال التنمية الإدارية	الخرطوم	1999/8/10م
46	البرنامج التنفيذي في مجال الشباب والرياضة بين وزارة الشباب والرياضة باليمن والمجلس الأعلى للشباب والرياضة بالسودان	الخرطوم	1999/8/10م
47	البرنامج التنفيذي بين وكالة الأنباء اليمنية (سبأ) ووكالة الأنباء السودانية (سونا) للأعوام 1999-2001م	الخرطوم	1999/8/10م
48	برنامج تعاون في مجال الشؤون الاجتماعية بين وزارة التأمينات والشؤون الاجتماعية باليمن ووزارة التخطيط الاجتماعي بالسودان	الخرطوم	1999/8/10م
49	البرنامج التنفيذي لاتفاقية التعاون في مجال الخدمة المدنية والإصلاح الإداري بين البلدين للأعوام 1999-2001م	الخرطوم	1999/8/10م

50	البرنامج التنفيذي للتعاون الإعلامي بين وزارة الإعلام اليمنية ووزارة الإعلام بالسودان للفترة من 1999-2001م	الخرطوم	1999/8/10م
51	محضر اللجنة الاقتصادية	الخرطوم	1999/8/8م
52	البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين وزارة الثقافة والسياحة باليمن ووزارة الثقافة والإعلام بالسودان للفترة من 1999-2001م	الخرطوم	1999/8/10م
53	اتفاقية تعاون بين اليمن والسودان في مجال الأوقاف والدعوة والإرشاد	الخرطوم	1999/8/10م
54	برنامج التعاون الفني بين الجهاز الفني للمجلس الأعلى لتنمية الصادرات باليمن ووزارة التجارة الخارجية بالسودان	الخرطوم	1999/8/10م
55	البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون في مجال الأوقاف والدعوة والإرشاد بين حكومة اليمن وحكومة السودان للأعوام (2000-2002م)	الخرطوم	1999/8/10م
56	اتفاقية تعاون بين مجلس القضاء الأعلى اليمني ورئاسة القضاء السوداني	الخرطوم	1999/12/9م
57	محضر اجتماعات الدورة التاسعة للجنة الوزارية المشتركة للبلدين	صنعاء	2002/1/29م
58	اتفاقية التعاون في مجال الأسماك	صنعاء	2002/1/29م
59	اتفاقية تعاون إعلامي بين اليمن والسودان	صنعاء	2002/1/29م
60	بروتوكول للتعاون الشبابي والرياضي	صنعاء	2002/1/29م
61	البرنامج التنفيذي لاتفاق التعاون والتنسيق بين وزارة الخارجية باليمن ووزارة الخارجية بالسودان	صنعاء	2002/1/29م
62	البرنامج التنفيذي في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين اليمن والسودان	صنعاء	2002/1/29م
63	البرنامج التنفيذي للتعاون بين المركز الوطني للوثائق باليمن ودار الوثائق القومية بالسودان	صنعاء	2002/1/29م
64	البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي باليمن ووزارة الثقافة والسياحة بالسودان	صنعاء	2002/1/29م
65	برنامج عمل تنفيذي بين وزارة شؤون المغتربين باليمن وجهاز تنظيم شؤون السودانيين العاملين بالخارج بجمهورية السودان	صنعاء	2002/1/29م

67	محضر اجتماع رجال الأعمال (1)	صنعاء	2002/1/29م
68	البيان المشترك	صنعاء	2002/1/29م
69	محضر الدورة العاشرة للجنة الوزارية المشتركة	الخرطوم	2004/8/5م
70	اتفاقية الاشتراطات الصحية البيطرية بين اليمن والسودان	الخرطوم	2004/8/5م
71	اتفاقية التعاون بين البلدين في مجال التعليم الفني	الخرطوم	2004/8/5م
72	اتفاقية تعاون بين وكالة الأنباء اليمنية سبأ ووكالة السودان للأنباء سونا	الخرطوم	2004/8/5م
73	اتفاقية التعاون القضائي والقانوني بين اليمن والسودان	صنعاء	2005/4/24م

* المصدر: من إعداد المؤلف، نقلاً عن الجمهورية اليمنية، مجلس الشورى، اللجنة السياسية والعلاقات الخارجية والمغتربين، العلاقات الخارجية والتعاون الثنائي بين اليمن والدول الشقيقة والصديقة 2004م، وثيقة غير منشورة، مصدر سابق ذكره، ص5-6. وأنظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان. وأنظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، الجهاز المركز للإحصاء، الإدارة العامة لإحصاءات التجارة، إدارة إحصاءات التجارة الخارجية. وأنظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، وحدة جمع المعلومات المالية، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.fiu.gov.ye/arbic/showpages.aspx?page-id=125>

وأنظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطني للمعلومات، شبكة الإنترنت الموقع:

<http://www.yemen-nic.info>

ملحق رقم (6)

تجمُّع صنعاء للتعاون البيانات والإتفاقيات أكتوبر 2002م - مايو 2006م

إتفاقية إنشاء تجمُّع صنعاء للتعاون

وبيانات القمم الأربع صنعاء - أديس أبابا - الخرطوم - عدن

إتفاقية إنشاء تجمُّع صنعاء للتعاون:

إن الجمهورية اليمنية، وجمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية، وجمهورية السودان، إتفقت على تأسيس تجمع صنعاء للتعاون.

إدراكاً منها للحاجة إلى مزيد من تحقيق التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية، وتحقيق رفاهية لشعوبها، واقتناعاً بأن تقوية وتطوير العلاقات الوثيقة بينهما سيمثل مساهمة حيوية لرفاهية شعوبها، ولتطوير السلام والأمن والاستقرار في القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، وتأكيداً لأهمية الحفاظ على تقوية المشاورات المنتظمة، والتنسيق في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك، والتأكيد على تأسيس إطار للمتابعة، والتعاون لترتيبات الشراكة وتطبيقاته بين الدول الأعضاء، وتجديداً لتأكيد التزامها التام بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، على وجه الخصوص المبادئ المتصلة باحترام السيادة الإقليمية والاستقلال السياسي لكل الدول، وحل النزاعات بالطرق السلمية فقد إتفقت على ما يلي:

المادة الأولى

تعريفات

في هذه الإتفاقية، ما لم يقتضِ السياق معنى آخر:

- الإتفاقية: يقصد بها الإتفاقية المنشئة لتجمع صنعاء للتعاون.
- تجمع: يقصد به تجمع صنعاء للتعاون والمنشأ بهذه الإتفاقية.
- الدولة العضو: يقصد بها الدولة العضو في التجمع.
- القمة: يقصد بها قمة رؤساء الدول والحكومات في التجمع.

- اللجنة التنفيذية: يقصد بها اللجنة التنفيذية المكونة من وزراء خارجية الدول الأعضاء.
- اللجان المتخصصة: ويقصد بها لجان التجمع على مستوى وزراء، سفراء، رؤساء وكالات أو إدارات.

المادة الثانية

الإنشاء وعضوية التجمع

1. ينشأ تجمع صنعاء للتعاون (SFC) وفقاً لهذه الإتفاقية.
2. الأعضاء المؤسسون للتجمع هم، جمهورية إثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية، وجمهورية السودان، والجمهورية اليمنية.
3. العضوية مفتوحة لكل دول القرن الأفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر التي تعترف وتقر بأهداف هذه الإتفاقية.
4. الأعضاء الجدد يتم قبول عضويتهم بإجماع الأعضاء المؤسسين للتجمع.

المادة الثالثة

الأهداف

أهداف التجمع على النحو الآتي:

1. تطوير التعاون بين الدول الأعضاء، لتحقيق تطلعات شعوبها في التنمية والتقدم والاستقرار.
2. الحفاظ على السلام والأمن ولاستقرار في القرن الأفريقي ومنطقة جنوب البحر الأحمر.
3. تطور التعاون بين الدول الأعضاء في مجالات الاستثمار المشترك، وتسهيل حركة رؤوس الأموال، ومكافحة كافة أنواع التهريب.
4. تحقيق المزيد من تعزيز العلاقات التاريخية والاجتماعية والثقافية التي تربط شعوب القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر.
5. منع النزاعات وحلها حلاً سلمياً، وحل الصراعات بين دول المنطقة عن طريق الحوار وبالوسائل السلمية.

6. دعم وتنسيق التعاون الإقليمي فيما بين الدول الأعضاء في محاربة الإرهاب الدولي.

المادة الرابعة

أجهزة التجمع

1- تتشكل أجهزة التجمع من الآتي:

أ- القمة.

ب- اللجنة التنفيذية.

ج- اللجان المتخصصة: (السياسة - السلام والأمن - الاقتصاد والتجارة)

2- يجوز للجنة التنفيذية - كلما ارتأت ذلك مناسباً - أن تنشئ لجاناً متخصصة إضافية.

المادة الخامسة

القمة

1- القمة هي الجهاز الأعلى للتجمع.

2- تتولى القمة الإشراف على تنفيذ أهداف التجمع.

المادة السادسة

اللجنة التنفيذية

1- تتشكل اللجنة التنفيذية من وزراء خارجية الدول الأعضاء.

2- اللجنة مسئولة عن أداء وتطوير التجمع. ولتحقيق هذه الغاية، تتولى اللجنة:

أ- رفع التوصيات إلى القمة، بشأن أي عمل يهدف إلى الحفاظ على أهداف التجمع.

ب- توجيه أنشطة اللجان المتخصصة.

ج- تقديم المقترحات للقمة فيما يتعلق بالأنشطة.

د- دراسة التقارير التي تتسلمها من اللجان المتخصصة وتقديم تلك التقارير إلى القمة.

المادة السابعة

اللجان المتخصصة

- 1- تتكون اللجان المتخصصة من ممثل أو ممثلين عن كل دولة عضو.
- 2- تتولى كل لجنة متخصصة في مجال اختصاصها القيام بما يلي:
 - أ- إعداد خطط عمل التجمع وتقديمها إلى اللجنة التنفيذية للموافقة.
 - ب- ضمان التنسيق والمتابعة والتقييم لتنفيذ قرارات اللجنة التنفيذية أو القمة.
 - ج- ضمان تنسيق ومواءمة أنشطة التجمع.
 - د- أن تقدم إلى اللجنة التنفيذية- سواء بمبادرة منها أو بناء على طلب من اللجنة التنفيذية- تقارير حول أنشطتها وتوصياتها بشأن تنفيذ أهداف هذه الإتفاقية.
 - هـ- القيام بأية مهام تحددها اللجنة التنفيذية.

المادة الثامنة

نقاط الارتكاز

تقوم كل دولة عضو بتحديد جهاز حكومي متخصص ليكون نقطة الارتكاز لكل جهاز من أجهزة التجمع.

المادة التاسعة

الاجتماعات واتخاذ القرار

1. تجتمع القمة مرة على الأقل كل عام في دورة اعتيادية. وتعقد اللجنة التنفيذية واللجان المتخصصة اجتماعاتها مرة واحدة على الأقل كل ستة أشهر.
2. يجوز لأي عضو- كلما نشأت حاجة- الدعوة لعقد اجتماع غير عادي عند الضرورة.
3. ويكون مقر الدورة بالتناوب، إلا إذا اتفق الأعضاء على غير ذلك.
4. تعد اللجنة التنفيذية واللجان المتخصصة قواعد الإجراءات الخاصة بها، وتقدمها إلى القمة التنفيذية على التوالي، للموافقة عليها.
5. تتولى الدولة العضو رئاسة التجمع حتى اجتماع القمة القادم.
6. تتخذ القرارات بالإجماع.

المادة العاشرة

التعديلات

1. يجوز لأي عضو اقتراح تعديلات على هذه الإتفاقية.
2. يجب تقديم مقترحات بالتعديلات إلى اللجنة التنفيذية، لتتولى دراستها وتقديمها إلى القمة للموافقة.

المادة الحادية عشرة

الانسحاب

يجوز لأي دولة عضو ترغب في الانسحاب من التجمع، أن تقوم بذلك من خلال خطاب موجه إلى رئيس التجمع كتابة قبل عام، والذي سيعممه على الدول الأعضاء خلال شهرين من استلامه، وبانقضاء هذه الفترة، وما لم يسحب العضو إخطاره بذلك، تنتهي عضوية الدولة في التجمع.

المادة الثانية عشرة

الدخول حيز النفاذ

تدخل هذه الإتفاقية حيز النفاذ في اليوم الذي تخطر فيه آخر دولة مؤسسة الدولتين الأخيرتين باستكمال إجراءاتها القانونية المطلوبة وفقاً لمتطلباتها التشريعية. وقّعت هذه الإتفاقية يومنا هذا الاثنين الموافق 29 من شهر ديسمبر 2003م، في أديس أبابا، باللغات العربية والأمهرية والإنجليزية، ولها جميعاً نفس الحجية.

صاحب الفخامة	صاحب الفخامة	صاحب الفخامة
عمر حسن أحمد البشير	ميليس زيناوي	علي عبد الله صالح
رئيس جمهورية	رئيس وزراء الجمهورية الإثيوبية	رئيس الجمهورية اليمنية
		السودان

الديمقراطية الفيدرالية

نص بيان القمة اليمنية - السودانية - الأثيوبية

صنعا 15 أكتوبر 2002م

القمة الأولى لتجمّع صنعا للتعاون

بدعوة كريمة من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، قام كل من فخامة الرئيس عمر البشير رئيس جمهورية السودان، ودولة الرئيس مليس زناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بزيارة رسمية من 13 وحتى 15 أكتوبر.

وانطلاقاً من العلاقات المتينة والروابط التاريخية العميقة بين كل من الجمهورية اليمنية، وجمهورية السودان، وجمهورية، أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، عُقد بصنعا في الفترة من 13 إلى 15/10/2002م، لقاء قمة تشاوريه، ضم كلاً من فخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، وصاحب الفخامة عمر حسن البشير رئيس جمهورية السودان، ودولة الرئيس مليس زناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية.

وقد تم خلال القمة استعراض الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة، وبحث علاقات التعاون القائمة بين الدول الثلاث، والاتفاقيات المبرمة بينها، وذلك بهدف تفعيل التعاون بما يلبي أهداف وتطلعات شعوبها في التنمية والتطور والاستقرار. كما أكد القادة على أهمية تطوير التعاون بين بلدانهم في مجال الاستثمار المشترك، وتسهيل حركة رؤوس الأموال في البلدان الثلاثة، ومكافحة كافة أنواع التهريب.

وأكد القادة على ضرورة تفعيل كافة الإتفاقيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعلمية والثقافية والأمنية وغيرها، بما يحقق المزيد من التعاون على كافة المستويات. كما اتفق الجانبان اليمني والإثيوبي على رفع مستوى التمثيل في اللجنة اليمنية - الأثيوبية المشتركة ليرأسها وزيراً خارجية البلدين.

عبرت القمة عن حرصها على العلاقات التاريخية والاجتماعية التي تربط شعوبها بالشعب الإريتري، الذي يكنون له كل الإعزاز والتقدير، ويتمنون له الأمن والرخاء والتقدم. ودعا القادة حكومة إريتريا إلى التعامل المسئول مع دول الجوار، وعدم التدخل في شؤونها، وعدم تكرار أخطاء الماضي، والتمسك بمبادئ حسن الجوار، وأن تكون إريتريا عضواً فاعلاً في محيطها الإقليمي، وعاملاً أساسياً من عوامل تحقيق

الأمن والاستقرار في المنطقة، وبما يحقق للشعب الإريتري طموحاته في مجتمع ديمقراطي يعود عليه بالخير والنماء والحرية.

عبر القادة عن دعمهم الكامل لمبادرة (إيجاد) لتحقيق السلام في السودان. كما رحبوا باتفاقية (ماشاكوس) للسلام، بما يحقق الأمن والسلام ووحدّة الأراضي السودانية. ويؤكدون على ضرورة التزام كافة الأطراف بتنفيذ الاتفاق. وأدان القادة الاعتداء الذي تعرض له السودان عبر حدود إريتريا، كما أدانوا أي تدخل في الشؤون الداخلية للسودان.

واستعرض القادة جهود منظمة الإيجاد، والمنظمات الدولية، والإقليمية ممثلة بالأمم المتحدة، والجامعة العربية، والاتحاد الأفريقي، من أجل انعقاد مؤتمر المصالحة الصومالية في كينيا، وباركوا انعقاد المؤتمر، كما ناشدوا كافة الأطراف المشاركة فيه على العمل من أجل إنجاح المؤتمر، وإحلال السلام والوئام بين الصوماليين، بما يحقق أمن واستقرار ووحدّة الصومال.

أشاد القادة بالدور الذي تلعبه جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، على المستوى الإقليمي، وذلك من أجل حل الخلافات بالحوار والطرق السلمية، وجهودها من أجل الحفاظ على الأمن والسلام الدوليين في المنطقة.

اطلع القادة على التطورات الخطيرة في الأراضي الفلسطينية، وأكدوا على ضرورة توفير الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، وتنفيذ كافة الاتفاقيات، وقرارات الشرعية الدولية، من أجل إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على ترابها الوطني وعاصمتها القدس الشريف.

رحبت القمة بقرار العراق القبول بالعودة غير المشروطة للمفتشين الدوليين، واعتبرت ذلك خطوة إيجابية لتجنيب العراق والمنطقة والعالم ويلات الحرب، وانعكاساتها السلبية على الأمن والسلام الدوليين. مؤكدين على أهمية إعطاء الحلول الدبلوماسية الفرصة لإغلاق الملف العراقي.

عبر القادة عن إدانتهم الكاملة لكافة أشكال الإرهاب، وقناعتهم بأن الإرهاب يشكل خطراً كبيراً على الأمن والاستقرار القومي والإقليمي والدولي. كما اتفقوا على بذل جهودهم الذاتية والجماعية لمواجهة التحديات التي يثيرها الإرهاب في المنطقة.

وقد قدم كل من فخامة الرئيس عمر حسن البشير، ودولة الرئيس مليس زيناوي، التهنئة للقيادة اليمنية وللشعب اليمني بأعياد الثورة اليمنية 26 سبتمبر و 14 أكتوبر. كما عبر الزعيمان عن شكرهما البالغ لكرم الضيافة اليمنية وحفاوة الاستقبال.

وقد اتفق القادة الثلاثة على تكثيف اللقاءات المشتركة بين مسؤولي البلدان الثلاثة، وعلى اللقاء على مستوى القمة كلما دعت الحاجة لذلك.

كما جدد الرئيس عمر حسن البشير الدعوة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح لزيارة جمهورية السودان وكذلك قدم دولة الرئيس مليس زيناوي الدعوة لفخامة الرئيس علي عبدالله صالح لزيارة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وقد قبل فخامة الرئيس علي عبد الله صالح الدعوتين شاكرًا، وسيحدد موعد تلبيتهما في وقت لاحق. صدر بصنعاء، 15 أكتوبر 2002م.

نص بيان قمة تجمُّع صنعااء للتعاون الثانية

أديس أبابا 28-29 ديسمبر 2003م

- عقد كلٌّ من فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، وفخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، ودولة السيد مليس زيناوي رئيس الوزراء الإثيوبي، خلال الفترة من 28-29 ديسمبر 2003م، القمة الثانية لتجمع صنعااء للتعاون.
- أشاد الرؤساء الثلاثة بالجهود التي بذلتها اللجنة التنفيذية واللجان المتخصصة لتأكيد تنفيذ ومتابعة الاتفاق الذي تم التوصل إليه خلال القمة الأولى، هذه الأنشطة ساهمت بصورة فعالة في ترقية التعاون الثلاثي، وفي هذا الإطار جدّد الرؤساء التزامهم لجعلوا من التجمع ملتقى للتعاون بين شعوب الدول الثلاث والشعوب الأخرى في المنطقة.
- اطلع الرؤساء على التقرير الذي قدمه فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح، وعبروا عن امتنانهم لهذا التقرير الممتاز، وللقيادة الرشيدة لتجمع صنعااء للتعاون خلال عامه الأول.
- لاحظ الرؤساء بارتياح، أن التعاون الذي تم في مجالات التجارة، والاستثمار، والسياحة بين الدول الثلاث قد تعمق منذ أن تم تأسيس التجمع في أكتوبر 2002م، كما عبروا عن تقديرهم التام لتنظيم المعرض التجاري والثقافي الذي جاء معبراً عن الجهود التي بذلتها اللجان المتخصصة، وأكدوا على عمل المزيد من أجل تعزيز التعاون.
- بحث الرؤساء الأوضاع الدولية والإقليمية التي لها انعكاسات على تجمع صنعااء للتعاون، وعبروا عن رغبتهم القوية، والتزامهم التام للعمل من أجل تحقيق السلام الدائم والأمن في منطقة جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، وجددوا تأكيدهم بأن التجمع مفتوح لانضمام دول المنطقة الأخرى لعضويته والتي تؤمن بمرامييه وأهدافه.
- أكد الزعماء على دعمهم لمسيرة السلام في السودان.
- فيما يتصل بمؤتمر المصالحة الصومالية المنعقد حالياً في كينيا عبر الرؤساء عن دعمهم لهذه المصالحة.

- تبادل الرؤساء الآراء حول بعض القضايا الهامة ذات الاهتمام المشترك، بما فيها الإرهاب، وأكدوا على التعاون مع المجتمع الدولي في مجال مكافحة الإرهاب.
- أكد الرؤساء دعمهم للعراق الموحد والمستقل، ودعمهم للأمم المتحدة ودورها الحيوي في مجال إعادة بناء العراق.
- عبّر الرؤساء عن ترحيبهم بالمبادرات الرامية للتوصل لحل عادل ودائم للنزاع في الشرق الأوسط، يقوم على قرارات الأمم المتحدة.
- ومن أجل تطوير هيكل عملي للتعاون ولترقية الشراكة بين الدول الثلاث، وقّع الزعماء الثلاثة على الاتفاقية المنشئة لتجمع صنعاء للتعاون.
- رحب فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، ودولة السيد مليس زيناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا، بالدعوة الكريمة من فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، باستضافة القمة الثالثة لتجمع صنعاء للتعاون في الخرطوم في الأسبوع الأخير من شهر ديسمبر 2004م.
- في نهاية أعمال القمة عبر كلٌّ من رئيسي اليمن والسودان عن تقديرهم وامتنانهم لشعب إثيوبيا، لكرم الضيافة وحفاوة الاستقبال، التي قدّمت لهما ولوفديهما أثناء فترة إقامتهما في إثيوبيا.
- حرّر بأديس أبابا في 30 ديسمبر 2003م.

نص البيان المشترك الصادر في ختام القمة الثالثة

لدول تجمّع صنعاء للتعاون الخرطوم 27 ديسمبر 2004م

- بدعوة كريمة من فخامة الرئيس عمر حسن أحمد البشير رئيس جمهورية السودان، قام كل من فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، ودولة مليس زيناوي رئيس وزراء جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، بزيارة للسودان لحضور الدورة الثالثة لقمة دول تجمع صنعاء للتعاون يومي 27 و 28 ديسمبر 2004م.
- حضر الدورة كضيفين كل من فخامة / عبد الله يوسف أحمد رئيس جمهورية الصومال، ومعالي السيد / عمرو موسى الأمين العام لجامعة الدول العربية.
- وافقت القمة بالإجماع على الطلب الذي تقدم به الرئيس / عبد الله يوسف أحمد رئيس جمهورية الصومال الفيدرالية، لانضمام بلاده لعضوية تجمع صنعاء للتعاون، اعتباراً من هذه الدورة.
- اطلع الرؤساء على التقرير الذي قدمه رئيس وزراء إثيوبيا عن فترة رئاسته للتجمع.
- عبّر الزعماء الثلاثة عن تقديرهم للجهود التي بذلتها اللجان التنفيذية والمتخصصة لضمان متابعة تنفيذ القرارات.
- بحث الرؤساء الأوضاع الإقليمية والدولية وانعكاساتها على المنطقة، وأعربوا عن رغبتهم الصادقة والتزامهم التام بالعمل سوياً لتحقيق الأمن والسلام الدائمين، والتنمية المستدامة في منطقة القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، كما أدانوا بشدة الإرهاب.
- رحب فخامة رئيس جمهورية السودان، ورئيس الجمهورية اليمنية، بمبادرة السلام ذات النقاط الخمس التي طرحتها حكومة جمهورية إثيوبيا لحل النزاع الحدودي مع إريتريا.
- أعرب الزعماء الثلاثة عن رضائهم بنجاح عملية السلام في الصومال.
- أعربت القمة عن تقديرها للدور الذي لعبته الإيجاد والاتحاد الأفريقي في الإقليم، كما رحبت بمبادرة الجامعة العربية التي عبّر عنها السيد عمرو موسى، لتسهم

مع المبادرات الإقليمية والدولية من أجل إعادة إعمار الصومال.

- وفي تقريره للقمّة حول الوضع في السودان، أكد رئيس جمهورية السودان التزام الحكومة بإبرام اتفاق سلام نهائي وفق الإطار الزمني المحدد، واتخاذ الإجراءات اللازمة لحماية المدنيين في دارفور.
- من جانبهما رحب فخامة رئيسي اليمن وإثيوبيا بالتوقيع المرتقب على اتفاق السلام الشامل في السودان.
- ناشدت القمة استئناف مساعي السلام، لتحقيق السلام العادل والدائم للنزاع في الشرق الأوسط، استناداً على قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
- قدم الرئيس علي عبد الله صالح رؤية شاملة بين دول المنطقة.
- أعاد الرؤساء التأكيد على دعمهم لعراق مستقل وديمقراطي.
- أعرب رؤساء كل من السودان، وإثيوبيا، والصومال عن ترحيبهم للدعوة الكريمة من الرئيس اليمني، لحضور قمة التجمع في عدن خلال الأسبوع الأخير من ديسمبر 2005م.
- أعرب رؤساء كل من اليمن، وإثيوبيا، والصومال، عن شكرهم وتقديرهم لرئيس السودان وحكومة وشعب السودان على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

صدر في الخرطوم بتاريخ 27/12/2004م

نص بيان قمة عدن الرابعة لدول تجمع صنعاء للتعاون

28-29- ديسمبر 2005م

في إطار الحرص المشترك لدول تجمع صنعاء للتعاون، واستجابة للدعوة الكريمة لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية، انعقدت أعمال الدورة الرابعة لقمة التجمع في عدن، بحضور كل من، رئيس جمهورية السودان، ورئيس وزراء جمهورية أثيوبيا، ورئيس الصومال، يومي 28-29 ديسمبر 2005م، واطلع الرؤساء على التقرير الذي قدمه رئيس جمهورية السودان عن فترة رئاسته للتجمع. وأشاد الرؤساء بالجهود التي بذلتها اللجان الفنية والتنفيذية لضمان متابعة تنفيذ القرارات والاتفاقيات التي سبق توقيعها.

هذا وقد تم التوقيع خلال القمة الرابعة لتجمع صنعاء للتعاون على الوثائق التالية:

- اتفاقية التعاون الزراعي.
- البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم حول تنمية الصادرات.
- اتفاقية التعاون الثقافي والرياضي.
- كما أكد القادة على ضرورة استكمال الأجهزة المختصة في دول التجمع للاتفاقيات التالية:
- اتفاقية التجارة الحرة.
- اتفاقية التعاون بين المناطق الحرة في دول التجمع.
- مشروع مركزة الثروة الحيوانية.
- اتفاقية التعاون الجمركي.
- كما عبر القادة عن ارتياحهم للتعاون القائم بين رجال الأعمال.. وأكدوا على أهمية تأطير التعاون من خلال مجلس رجال الأعمال في دول التجمع.
- واستعرض الرؤساء الأوضاع الإقليمية والدولية الراهنة وانعكاساتها على المنطقة مؤكداً على الآتي:

1. توجيه الأجهزة المعنية في دولهم، للإسراع في إعداد البرامج والاتفاقيات التي تسهم في تطوير التبادل التجاري بين دول التجمع .
2. التعبير عن رضاهم لمستوى التعاون الأمني بين دول التجمع، ودرجة التنسيق وتبادل المعلومات التي بلغها..مؤكدین على ضرورة تطوير الآليات والتقنيات الأمنية بدول التجمع، وتدريب العاملين في الأجهزة الأمنية وتبادل الخبرات فيما بينهم.
3. التزامهم بحماية حدودهم ومياهم الإقليمية وشواطئهم، من أعمال التسلل والتهريب بكافة أنواعه والعمل على مواجهة أعمال القرصنة بحزم ودون تخاذل، وتطوير آليات قانونية لهذا التعاون مع دول الإقليم، والالتزام بقرارات ورشة العمل الإقليمية التي عُقدت في صنعاء في أبريل الماضي حول مكافحة القرصنة والسطو المسلح على السفن.
4. إدانتهم الكاملة لكافة أشكال الإرهاب، وتأكيدهم على التعاون مع المجتمع الدولي لمكافحة الإرهاب وتجفيف منابعه.
5. العمل سوياً لتحقيق الأمن والسلام الدائمين في المنطقة.
6. التزامهم التمسك بالطرق والوسائل السلمية لحل كافة الخلافات والمنازعات بين دول المنطقة.
7. تهنئتهم لنجاح المؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام والقرارات التي خرج بها.
8. إشادتهم بتوقيع اتفاقية السلام الشامل في السودان.
9. إعرابهم عن الرضا بنتائج المصالحة بين الفصائل الصومالية.
10. الدعوة إلى رفع حظر التسليح من قبل مجلس الأمن عن قوات حفظ السلام عند انتشارها في الصومال لتحقيق الاستقرار وعودة الأمان إلى أرجائه.
11. دعوتهم للمؤسسات المعنية في دولهم، لمواصلة المساعي لزيادة تعاطف المجتمع الدولي مع الصومال.
12. إشادتهم بنتائج الانتخابات الديمقراطية والناجحة، التي شهدتها جمهورية أثيوبيا الديمقراطية الفيدرالية مؤخراً، معبرين عن حرصهم على أمن واستقرار أثيوبيا.

13. التعبير عن رغبتهم في تحقيق الحل السلمي والدائم للخلافات الحدودية بين إثيوبيا وإريتريا، من خلال الحوار والوسائل الدبلوماسية.
14. دعوتهم لمجلس الأمن واللجنة الرباعية إلى سرعة العمل على تنفيذ خارطة الطريق، وكافة قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة بالقضية الفلسطينية.
15. الترحيب بجهود جامعة الدول العربية لتحقيق الوفاق الوطني في العراق.
16. التأكيد على أهمية إصلاحات منظمة الأمم المتحدة، بما يعزز من دورها الدولي، ويحقق التوازن في تمثيل الدول في مجلس الأمن، ويفعل دورها في تحقيق أهداف الألفية في التنمية البشرية في الدول الأقل نمواً.
17. اتفاق القادة على عقد القمة الخامسة لتجمع صنعاء للتعاون في العاصمة الأثيوبية أديس أبابا، في نهاية شهر ديسمبر عام 2006م.
18. عبر الرؤساء عن شكرهم وتقديرهم لفخامة الرئيس علي عبد الله صالح، وللشعب اليمني، على كرم الضيافة، وحفاوة الاستقبال، والإعداد الجيد للقمة، وتمنياتهم للشعب اليمني المزيد من التطور.

صدر في عدن بتاريخ 29/12/2005م

البيانات الختامية لاجتماعات وزراء خارجية دول التجمّع

أولاً- البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية السودان واليمن وإثيوبيا في أديس أبابا:

1. في الفترة من 4-5 نوفمبر 2002م، التقى معالي السيد / سيوم مسفن، وزير خارجية إثيوبيا، ومعالي الدكتور / مصطفى عثمان إسماعيل وزير خارجية جمهورية السودان، ومعالي / أبو بكر عبد الله القربي وزير خارجية الجمهورية اليمنية، بأديس أبابا في إثيوبيا، وقد جاء الاجتماع متابعة للقمة الثلاثية التي عقدها قادة البلدان الثلاثة بصنعاء يوم 15 أكتوبر 2002م.
 2. أجرى وزراء الخارجية الثلاثة نقاشاً مستفيضاً حول السبل والوسائل الكفيلة بترقية أوجه التعاون المختلفة بين البلدان الثلاثة، في المجالات الاقتصادية، السياسية، والأمنية، والثقافية.
 3. شدد الوزراء على الحاجة لوضع آلية متابعة وتنفيذ ترتيبات الشراكة والتعاون بين البلدان الثلاثة، واتفقوا على إنشاء لجنة وزارية يرأسها وزراء الخارجية بالتناوب، كما اتفقوا على إنشاء ثلاث لجان فرعية على النحو التالي:
 - لجنة الشؤون السياسية والإعلامية.
 - لجنة شؤون السلام والأمن.
 - لجنة شؤون الاقتصاد والأعمال والثقافة.
 4. توصل الوزراء إلى تفاهم تام بشأن العديد من الأمور فيما يخص التعاون المشترك.
 5. رحّب وزراء خارجية دول التجمع ببوادر السلام في كلٍّ من السودان والصومال.
 6. وقد أُتيحت الفرصة لوزيري خارجية السودان واليمن، لمقابلة رئيس وزراء إثيوبيا.
 7. قرروا عقد اجتماعهم القادم بالخرطوم في منتصف ديسمبر 2002م.
 8. في ختام الاجتماع، عبر كلٌّ من وزيري خارجية اليمن والسودان عن شكرهما الجزيل لوزير خارجية إثيوبيا على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.
- حُرر بأديس أبابا في 5 نوفمبر 2002م.

ثانياً- بيان مشترك عن الاجتماع الثلاثي الثاني لوزراء خارجية إثيوبيا والسودان واليمن في الخرطوم 10-12 يناير 2003م:

1. التقى وزراء خارجية كلٍّ من إثيوبيا، واليمن، والسودان، في الخرطوم خلال الفترة من 10 إلى 12 يناير 2003م.
2. عقد الوزراء الثلاثة محادثات مكثفة حول قضايا التعاون الثلاثي السياسية، والأمنية، والاقتصادية، والتجارية والثقافية، وتبادلوا وجهات النظر حول التطورات الإقليمية والدولية ذات الاهتمام المشترك.
3. أعرب الوزراء عن الرضا بالتقدم المحرز بشأن تنفيذ قرارات وتوجيهات قمة رؤساء الدول والحكومات، التي عُقدت بصنعاء في 15 أكتوبر 2002م، وتلك الصادرة عن الاجتماع الأول لوزراء خارجية الدول الثلاث، الذي عُقد بأديس أبابا في 5 نوفمبر 2002م.
4. بعد استعراض متعمق، اعتمد الوزراء التقارير المقدمة من اللجان الفرعية، كما اتفقوا على إنشاء سكرتارية في كل دولة، لتمثل نقطة ارتكاز لكل لجنة فرعية. في هذا السياق، قرر الوزراء أن تعقد اللجان الفرعية اجتماعاتها كل ثلاثة أو ستة أشهر متى ما دعت الحاجة.
5. جدد الوزراء الالتزام بترقية الديمقراطية، وحقوق الإنسان في بلدانهم وإقليم القرن الأفريقي بصفة عامة.
6. أكدوا على التزامهم تجاه ترقية السلام ولاستقرار في إقليم القرن الأفريقي وجنوب البحر الأحمر، وتعهدوا مجدداً باستمرار جهودهم المشتركة تجاه تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والتكامل ورخاء شعوب البلدان الثلاثة.
7. أكدوا على التزامهم بالمواثيق والأعراف والممارسات الدولية، وخاصة مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية، واحترام سيادة ووحدة تراب الدول الأخرى، وأيضاً التسوية السلمية للنزاعات.
8. أكدوا على محاربتهم كل أنواع الإرهاب، والتزامهم بقرارات الأمم المتحدة في هذا الصدد.
9. أشادوا بجهود حكومة السودان من أجل التوصل لتسوية نهائية للنزاع في جنوب السودان، وعبروا عن أملهم في أن تشهد محادثات السلام القادمة بمشاكوس بكينيا نجاحاً واتفاق سلام شاملاً ودائماً.

10. عبروا عن اهتمامهم بالأوضاع في الصومال.
 11. أعربوا عن الترحيب بنتائج الانتخابات الأخيرة في جيبوتي.
 12. اتفق الوزراء على رفع توصية لقادة بلدانهم بعقد القمة سنوياً، كما اتفقوا على عقد الاجتماع الوزاري كل ستة أشهر.
 13. خلال إقامتهم التقى وزيراً خارجية إثيوبيا واليمن بفخامة رئيس جمهورية السودان ونائبه الأول.
 14. أعرب وزيراً خارجية اليمن وإثيوبيا عن امتنانهم وتقديرهم لحفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.
 15. قرر الوزراء الثلاثة عقد اجتماعهم القادم في صنعاء، في منتصف يونيو 2003 م.
- حُرر في الخرطوم في 12/1/2003 م.

ثالثاً- بيان مشترك عن اجتماعات الدورة الثالثة لوزراء خارجية تجمعُ صنعاء للتعاون في صنعاء 1-2 نوفمبر 2003م:

- خلال الفترة من 1-2 نوفمبر 2003م، انعقدت في صنعاء اجتماعات الدورة الثالثة لتجمع صنعاء للتعاون، بمشاركة وزراء خارجية كلٍّ من اليمن وإثيوبيا، والسودان، بغرض التماور ومتابعة تنفيذ قرارات الدورة السابقة، والنتائج التي توصلت إليها اللجان الفرعية للتجمع.
- أجرى الوزراء محادثات مستفيضة حول السبل الكفيلة بالارتقاء بالتعاون بين البلدان الثلاثة، في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والأمنية، المرتبطة بالمصالح المشتركة.
- استعرض الوزراء باستفاضة، وأجازوا تقارير اللجان الفرعية المختلفة، وعبروا عن ارتياحهم لما تم إنجازه، لا سيما فيما يتعلق باقتراح تأسيس مجلس رجال الأعمال لدول التجمع، متخصصاً في المجالات الأكثر جدوى، والتي تتوفر لها الموارد في البلدان الثلاثة، مثل منتجات الألبان، وصناعة الجلود، والزيوت النباتية، والبقوليات والحبوب، والمنتجات الزراعية، وأكدوا على الحاجة لتعزيز نقاط المراقبة على الحدود، لمكافحة عمليات التهريب والتجارة غير المشروعة.
- أشادوا بالمقترحات المقدمة من قبل اللجنة الاقتصادية والثقافية، التي عقدت اجتماعاتها في صنعاء في الفترة من 7-6 أغسطس 2003م، بشأن التعاون في مجال خطوط الشحن والنقل البحري، وتأسيس شركة قابضة مشتركة، وإنشاء المناطق الصناعية والمعارض التجارية، وتأسيس شبكة معلومات للقطاع الخاص والتجارة والتعاون في مجال الخدمات المالية، وتفعيل الاتفاقيات الثنائية لتجذب الازدواج الضريبي، والتعاون في مجال الثروة الحيوانية والإنتاج الحيواني، وتبادل الخبرات والمعلومات بشأنها، وكذا تطوير التعاون في مجال التعليم والبحوث، بما في ذلك تبادل المنح الدراسية وعقد المؤتمرات العلمية والأكاديمية المشتركة، وتعزيز التبادل في المجال الثقافي الشبابي والرياضي.
- أعربوا عن ترحيبهم بعملية السلام السودانية الجارية في كينيا، معربين عن أملهم في أن يفرض اتفاق السلام المرتقب إلى إيجاد حل نهائي لمشكلة جنوب السودان.

- فيما يتعلق بعملية المصالحة الصومالية، رحب الوزراء بما تحقق من نتائج في المفاوضات الجارية في كينيا.
 - وفي مجال مكافحة الإرهاب، أكدوا التزامهم التام بمواصلة التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والمعلومات، بما يعزز التعاون الأمني بين بلدانهم، ودعوا بقية بلدان المنطقة للمشاركة في هذه الجهود.
 - وقف الوزراء أمام تصاعد العنف في منطقة الشرق الأوسط، محذرين من أن استمرار العنف سيعيق المساعي الدولية لإحلال السلام، وأعربوا عن رفضهم لمنطق استخدام القوة.
 - دعوا إلى ضرورة إعادة السلام والأمن إلى العراق، وإنهاء الاحتلال، واستعادة السيادة العراقية.
 - جدد الوزراء الثلاثة تأكيدهم على أن هدف تجمع صنعاء هو الدفع بالتعاون البناء بين دول إقليم جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، بما يحقق التطور والرفاه لشعوبها، وتعزيز الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة. وأكدوا على أن تجمع صنعاء مفتوح لانضمام دول أخرى تشاركه نفس الأهداف والرؤى، لتحقيق المزيد من التعاون والتكامل بين دول المنطقة في مختلف المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
 - أقر الوزراء التوصية بانعقاد القمة القادمة لدول التجمع، في النصف الثاني من شهر ديسمبر 2003م في أثيوبيا، وكذا مشروع وثيقة تأسيس تجمع صنعاء للتعاون الذي سيُرفع إلى قمة أديس أبابا. كما أقر الوزراء التوصية المقدمة من اللجنة الفرعية للشؤون الاقتصادية والثقافية، لتنظيم معرض ثقافي وتجاري على هامش القمة.
 - عبر وزيراً خارجية أثيوبيا، وجمهورية السودان، عن تقديرهما وشكرهما لحكومة وشعب الجمهورية اليمنية، على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة، ومستوى التحضير الجيد للاجتماع الوزاري.
- حُرر في صنعاء 2/11/2003م.

رابعاً- نص البيان المشترك الصادر عن اجتماع وزراء خارجية دول تجمع صنعاء 3-4 مايو 2006م:

عقد المجلس الوزاري لدول تجمع صنعاء للتعاون، اجتماعه الدوري في الفترة من 3-4 مايو 2006م بالعاصمة اليمنية صنعاء، بمشاركة كل من وزراء خارجية اليمن، والسودان، وإثيوبيا، والصومال. وقد استقبلهم فخامة الأخ الرئيس / علي عبد الله صالح رئيس الجمهورية اليمنية، الذي رحب بهم في بلدهم الثاني اليمن، واطلع على الجهود التي تبذل لتفعيل نشاط التجمع، ومن جانبه حثهم على تطوير اليات عمل تجمع صنعاء بما يلبي طموحات شعوب دول التجمع وتوجهات قياداته.

هذا وقد اتخذ الوزراء في نهاية اجتماعاتهم القرارات التالية:

- إنشاء سكرتارية لتنسيق ومتابعة شؤون تجمع صنعاء للتعاون، يكون مقرها صنعاء، وعلى أن تتولى الجمهورية اليمنية رئاسة السكرتارية وتنتدب الدول الأعضاء ممثلين للعمل فيها، على أن تقدم السكرتارية، مشروع هيكلتها واختصاصاتها واللوائح التي تنظم عملها وميزانيتها إلى المجلس التنفيذي في اجتماعه القادم لإقرارها.
- دعوة بقية دول جنوب البحر الأحمر، والقرن الأفريقي، للانضمام إلى التجمع، وفقاً للأهداف التي أنشئ من أجلها، وبما يحقق المصالح المشتركة لدول المنطقة، ويعزز الأمن والاستقرار فيها.
- الموافقة على توسيع مجالات التعاون لتشمل الجوانب الثقافية والتربوية والعلمية والاجتماعية، والطلب من اللجنة الاقتصادية سرعة إنجاز صياغة الاتفاقية التي أحييت إليها في قمة عدن 29 ديسمبر 2005م، بالإضافة إلى إعداد برامج لتفعيل التعاون العلمي والثقافي والاجتماعي بين دول التجمع
- الطلب من اللجنة الاقتصادية استكمال اتفاقية إنشاء السوق التجارية الحرة بين الدول الأعضاء.
- التمسك بالنهج الديمقراطي، وحماية حقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب في دول تجمع صنعاء للتعاون.

- الالتزام ببذل الجهد لحماية الأمن والسلام في المنطقة، وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة للدول الأعضاء، والدول الأخرى في جنوب البحر الأحمر والقرن الأفريقي، مؤكدين بذلك دعمهم للتسوية السلمية لكل النزاعات بين دول المنطقة.
 - العمل على إيجاد الحلول السلمية والدائمة للنزاع الحدودي بين إثيوبيا وإريتريا.
 - وفي الشأن الصومالي ناشد المجتمعون المجتمع الدولي دعم الخطة الأمنية الشاملة المعدة من قبل الحكومة الانتقالية الصومالية والمقرة من منظمة الإيجاد والاتحاد الأفريقي لإعادة الأمن والاستقرار في ربوع الصومال.
 - حث الأطراف المتحاربة في مقديشو إلى تغليب المصلحة العليا للبلاد ووقف القتال.
 - مطالبة مجلس الأمن الدولي برفع قرار حضر تصدير السلاح المفروضة على جمهورية الصومال بما يمكن الحكومة الانتقالية الصومالية ومجموعة الإيجاد الاتحاد الأفريقي من تحمل المسؤولية للحفاظ على الأمن والاستقرار في الصومال.
 - التعاون والتنسيق بين دول التجمع لوضع حد لأعمال القرصنة والنشاطات الإرهابية الأخرى في المياه الإقليمية الصومالية وفي بقية دول التجمع والتي من شأنها تهديد سلامة النقل البحري الدولي والتجارة في المنطقة، إضافة إلى دعوة المجتمع الدولي لتعزيز قدرات دول التجمع في مجال خفر السواحل وتطوير إمكاناتها للتأمين سلامة الملاحة في المنطقة.
 - أكد الوزراء المجتمعون على مساندتهم للحكومة الصومالية الانتقالية والبرلمان الصومالي في جهودهم لبناء مؤسسات الدولة.
 - أشاد الوزراء بجهود حكومة السودان لتنفيذ اتفاقية السلام الشامل.
 - أشادوا بموقف حكومة السودان لقبولها وتوقيعها على مسودة اتفاقية سلام دارفور.
 - دعوة المجتمع الدولي لاستمرار تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، معربين عن تمسكهم بالمبادرة العربية للسلام وقرارات الشرعية الدولية ذات الصلة.
- حُرر في صنعاء بتاريخ 2006/5/4م.

خامساً- محضر الاجتماع الثاني للجنة الثلاثية الفرعية للتعاون في المجال لاقتصادي والتجاري والثقافي بين كلٍّ من اليمن، وإثيوبيا، والسودان صنعاء 6-7 أغسطس 2003م:

المقدمة:

- انطلاقاً من العلاقة الأخوية والتاريخية القديمة التي تربط شعوب الدول الثلاث (اليمن- السودان - أثيوبيا) والتطلع إلى المنافع المتبادلة بين الدول الثلاث، فقد عقدت اللجنة الثلاثية الاقتصادية والتجارية والثقافية اجتماعها الثاني خلال الفترة من 6-7 أغسطس 2003م في العاصمة اليمنية صنعاء.
- ترأس الفريق اليمني المهندس / إقبال ياسين بهادر وكيل وزارة الصناعة والتجارة لقطاع التجارة، وترأس الفريق السوداني السيد / حسن محمد صالح وكيل وزارة التجارة الخارجية، وترأس الفريق الأثيوبي السيد / ميلوك لاجاسي مدير عام نقطة التجارة في هيئة تشجيع الصادرات الأثيوبية.
- رحب رئيس الوفد اليمني برئيسي الوفدين الأثيوبي والسوداني، وأشار إلى العلاقة التاريخية والثقافية والاقتصادية القائمة بين الدول الثلاث، التي تساهم بشكل كبير في تعزيز الجهود المشتركة للدول الثلاث.
- رحب معالي الدكتور / خالد راجح شيخ وزير الصناعة والتجارة في الجمهورية اليمنية وفي خطابه الافتتاحي برئيسي وأعضاء الوفدين الأثيوبي والسوداني، وتمنى لهم إقامة طيبة، كما أشار إلى أهمية الاجتماع بكل المقاييس، وعلى رأسها تعزيز العلاقات الثلاثية على المستوى السياسي والاقتصادي وعلى المستوى الأمني، علاوة على ذلك أعرب عن حاجة البلدان الثلاثة للعمل بشكل متكامل لمحاربة الإرهاب، وكذا العمل المشترك للتقليل من الآثار السلبية لنظام العولة، وأكد على أهمية التعاون بين الدول الثلاث في استغلال الموارد الطبيعية والبشرية المتاحة لمصلحة شعوبها.
- حضر حفل الافتتاح كلٌّ من:
عبدالله دلال محمد سفير أثيوبيا بصنعاء، ومحمد سنوسي أحمد سفير جمهورية السودان لدى الجمهورية اليمنية.
- رئيسا الوفدين الأثيوبي والسوداني شكرا الجانب اليمني على حسن الضيافة والترحيب.

- تركزت اهتمامات المجتمعين على التعاون الثلاثي في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي، وبدا ذلك واضحاً من خلال المقترحات التي قُدمت أثناء الاجتماع، الذي أكد على الأهمية الكبيرة للاجتماع الثاني للجنة الفرعية الثلاثية الاقتصادية والتجارية والثقافية، وركز بشكل خاص على الجانب العلمي لخلق مناخ ملائم ومحفز لتقوية التعاون الثلاثي لمصلحة شعوب البلدان الثلاثة، وقد خرج الاجتماع بالنتائج التالية:

1- التعاون الاقتصادي والتجاري ويشمل الآتي:

- أ- تأسيس مجالس رجال أعمال متخصصة.
- ب- التعاون في مجال خطوط الشحن البحري.
- ج- تأسيس شركة قابضة مشتركة.
- د- تأسيس وإنشاء المنطقة الصناعية.
- هـ- تأسيس المعارض التجارية.
- و- التعاون في مجال الخدمات المصرفية.
- ز- تجنب الازدواج الضريبي.
- ح- تأسيس شبكة للمعلومات الخاصة برجال الأعمال والتجارة.

2-التعاون في مجالات الثقافة والشباب والرياضة والتعليم:

- أ- التعاون في مجال الثقافة والشباب والرياضة.
 - ب- التعاون في مجال الثروة الحيوانية والمنتجات الحيوانية.
 - ج- التعاون في مجال التعليم والبحوث.
- انطلاقاً من الوعي بأهمية التعاون في مجال التعليم والبحوث، ودورها في تنمية دول التجمع، تم اقتراح الآتي:
- تبادل المنح الدراسية.
 - عقد مؤتمرات علمية وأكاديمية مشتركة.

2-آلية التنفيذ لهذا المحضر:

فوض المجتمعون اليمن في متابعة التنفيذ لما ورد في هذا المحضر، الذي انبثق عن اجتماع هذه اللجنة. وتم تحديد أديس أبابا كمقر للاجتماع القادم لهذه اللجنة. وتم التوقيع على هذا المحضر في صنعاء بتاريخ 2003/8/7م.

الإتفاقيات التي وُقعت على هامش قمة الخرطوم الثالثة

أولاً- إتفاق ثلاثي بين إثيوبيا والسودان واليمن حول التعاون في النقل البحري:

إن حكومة إثيوبيا، وحكومة جمهورية السودان، وحكومة الجمهورية اليمنية (يشار إليها فيما بعد بالأطراف)، واضعين في الاعتبار أن التجارة البحرية ستعزز من العلاقات الأخوية القائمة بين الأطراف. واستناداً على الإتفاقية المنشئة لتجمع صنعاء للتعاون، الموقعة في 29 ديسمبر 2003م من قبل الأطراف لترقية التعاون الاقتصادي. فقد اتفقت على الآتي:

المادة (1)

الهدف

تهدف هذه الإتفاقية للآتي:

1. تشجيع وتنمية علاقات النقل البحري بين رجال الأعمال في دول التجمع.
2. تنمية العلاقات التجارية والاقتصادية بين دول التجمع، عن طريق توفير الخدمات لتجارة الصادر والوارد.

المادة (2)

صيغة التعاون

يجب أن يشتمل التعاون على:

1. تقديم خدمات ملاحية لسفن الأطراف في التجارة الواردة والخارجة، وتوفير خدمات الموانئ المطلوبة.
2. تحديد المجالات ذات الاهتمام المشترك، في معاملات الشحن البحري، وإعداد القوانين واللوائح المناسبة.
3. إنشاء خدمات شحن بحري مشتركة.
4. دراسة إمكانية توفير معاملة تفضيلية في تعرفه الميناء للسفن المملوكة والمستأجرة من دول التجمع.
5. توفير أماكن للتخزين عند الحاجة.

المادة (3)

المجلس المشترك لعمليات النقل البحري

اقترحت الأطراف إنشاء مجلس مشترك لعمليات النقل البحري (JSOC) لينهض بالتالي:

1. التنسيق في مجال التعاون التجاري.
2. تشجيع الأطراف المالكة للسفن على تقديم خدمات نقل بحري مُجدولة ومنتظمة.
3. دراسة إنشاء شركة نقل بحري مشتركة بين الأطراف.
4. إعداد المرجعية القانونية الملزمة للأطراف.

المادة (4)

الفريق المشترك لتقييم التعرف

يجب إنشاء فريق مشترك لتقييم التعرف ليقوم بالآتي:

1. تقييم تعرفه للسفن المستأجرة من قبلهم.
2. دراسة القانون البحري السائد لتجارة الوارد والصادر.
3. تفعيل مسألة تفادي الازدواج الضريبي بين الأطراف.

المادة (5)

شبكة المعلومات التجارية

اتفقت الأطراف على إقامة شبكة لتبادل المعلومات حول التجارة والأعمال من أجل تيسير الأنشطة التجارية.

المادة (6)

التعاون حول نقل التقنية

يجب على الأطراف تشجيع:

1. نقل التقنية في مجال أنشطة النقل البحري.

2. التعاون في مجال التدريب المهني للعاملين في النقل البحري.

3. تبادل الخبرات.

المادة (7)

اللجنة الفنية المشتركة

على اللجنة الفنية المشتركة المكونة من ممثلين للأطراف، أن تعد مزيداً من التفاصيل حول تنفيذ ومتابعة هذه الاتفاقية، وأن تجد حلاً لأي صعوبات قد تنشأ عند التنفيذ العملي.

المادة (8)

التعديل

يجوز تعديل هذا الاتفاق بطلب من أي طرف من الأطراف.

المادة (9)

السريان

1. يسري مفعول هذه الاتفاقية بعد إجازتها من قبل السلطات المعنية في كل بلد.

2. تسري هذه الاتفاقية لمدة خمس سنوات قابلة للتجديد لذات المدة.

حُرر في الخرطوم بتاريخ 27/12/2004 م.

ثانياً- مذكرة تفاهم بين السودان، وإثيوبيا، واليمن، في مجال محاربة التهريب عبر الحدود والسواحل:

في هذه الاتفاقية، يشار إلى كل من جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان، والجمهورية اليمنية (بالأطراف)، آخذين في الاعتبار العلاقات الأخوية الأزلية والصادقة بين شعوب الدول الثلاث. ورغبة في خلق بيئة صحية وسليمة عبر الحدود والسواحل الخاصة بالدول الثلاث، لتسهيل التجارة والعلاقات الاقتصادية، كأساس للمحافظة على العلاقات الأخوية والصادقة بين الدول الأطراف. والتزاماً بالمكافحة المشتركة للتجارة غير الشرعية في الماشية والمنتجات الأخرى، وتطويراً للتنمية الاقتصادية للدول الأطراف في هذه الاتفاقية ودول الإقليم.

فقد اتفقت الأطراف على الآتي:

المادة (1)

العمل معاً على محاربة التجارة غير المشروعة وتهريب الماشية وغيرها من المنتجات، فقد اتفقت الأطراف على إنفاذ عقوبات رادعة ضد كل المتورطين في هذه الأنشطة غير القانونية، وفق القوانين واللوائح النافذة في كل دولة.

المادة (2)

مع عدم الإخلال باللوائح والقوانين النافذة في كل دولة.

المادة (3)

تعزيز مقدرة الجمارك، وحرس الحدود، وحرس السواحل، على مكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة، ويجب على الأطراف تسهيل تدفق التجارة عبر الحدود والموانئ عن طريق إنشاء نقاط جمركية.

المادة (4)

ضبط حركة سفن ومراكب الصيد، وتبادل الوثائق والمعلومات وفق الطرق المناسبة.

المادة (5)

اعترافاً بالحاجة إلى بيانات ومعلومات يُعتمد عليها حول تهريب الماشية، فقد قررت الأطراف إقامة نظام رقابة مشتركة.

المادة (6)

وإذ تفهم الأطراف الأثر السالب للتجارة غير الشرعية على مستقبل العلاقات والتنمية الاقتصادية في الدول الثلاث، فقد وافقت على إقامة شبكة معلومات لتبادل المعلومات حول التجارة غير الشرعية.

المادة (7)

من أجل مراجعة وتنفيذ هذه الاتفاقية، ومراجعة إمكانية تطوير وتوسيع العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الأطراف، يجب:

- 1- إنشاء لجنة تجارية اقتصادية مشتركة (JTEC)، تتكون من السلطات المعنية في الدول الأطراف، وتشمل حرس الحدود، والسواحل، وسلطات الجمارك في كل دولة.
- 2- على كل طرف أن يرسل للآخرين أسماء أعضاء اللجنة التجارية والاقتصادية المشتركة، خلال شهرين من توقيع هذه الاتفاقية.
- 3- أن تعقد اللجنة الاقتصادية المشتركة اجتماعات تشاورية دورية في الأوقات التي يُتفق عليها، وتُعقد الاجتماعات بصورة دورية في الدول الثلاث، ما لم تتفق الأطراف على خلاف ذلك.

المادة (8)

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ من تاريخ التوقيع عليها وتظل نافذة لمدة خمس سنوات، تُجدد بعدها بصورة تلقائية، لمدة مماثلة أخرى، ما لم يطلب أحد الأطراف كتابةً إلغائها وذلك قبل ستة أشهر من انقضاءها.

حررت في الخرطوم بتاريخ 27/12/2004م.

ثالثاً- مذكرة تفاهم لإنشاء المجلس التجاري المشترك بين الغرفة التجارية الإثيوبية، والغرفة التجارية اليمنية، والغرفة التجارية السودانية:

اعترافاً بالعلاقات التاريخية الأخوية المستقرة بين شعوب وحكومات جمهورية أثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية السودان، والجمهورية اليمنية، وإدراكاً لحقيقة أن علاقة الدول الثلاث تتجاوز الاعتماد والاقتصاديات المتبادلة، لتشمل الروابط التاريخية والثقافية منذ زمن بعيد، واعترافاً بالسجل التاريخي الطويل للعلاقات الأخوية المستقرة بين المجموعات التجارية في أثيوبيا، والسودان، واليمن، (ويشار إليها فيما بعد بالأطراف). فقد اتفقت الغرف الثلاث على إنشاء مجلس تجاري مشترك، ويشار إليه فيما يلي بعد بالمجلس الأثيوبي السوداني اليمني التجاري المشترك ويكون كما يلي:

المادة الأولى

الإنشاء

1. اتفقت الأطراف الثلاثة على إنشاء المجلس الأثيوبي - السوداني - اليمني الذي يتكون من أعضاء المجموعات التجارية في الدول الثلاث، الراغبين في توسع التجارة والاستثمار، يتكون المجلس التجاري المشترك من القطاعات في المجالات التالية:

- منتج الألبان.
- منتج الحبوب الزيتية والبقوليات والحبوب الغذائية.
- منتجات الخضروات.
- الثروة الحيوانية الجلدية ومنتج المنتجات الجلدية.
- المنتجات الزراعية الأخرى.

2. يحق لكل طرف إنشاء لجنة فرعية للمجلس التجاري المشترك لمختلف القطاعات، داخل نطاق اختصاصه، من أجل تسهيل وتسيير الاتصالات مع أعضائه ومع الأطراف الأخرى.

المادة الثانية

الأهداف

يهدف المجلس التجاري المشترك إلى الآتي:

1. المراجعة الدورية للتطورات في العلاقات التجارية بين الدول الثلاث وتقديم النصح لحكوماتها.
2. تقديم التوصيات المشتركة إلى حكوماتها حول نوع الإجراءات المطلوب تنفيذها، من أجل التحقيق المتدرج للاتساق وتوحيد المعايير للسياسات واللوائح.
3. مراجعة ومتابعة البرامج والأنشطة المشتركة التي تتفق عليها الأطراف الثلاثة.

المادة الثالثة

الأنشطة

يقوم المجلس التجاري المشترك بالأنشطة التالية:

1. تنظيم المعارض التجارية في الدول الثلاث بشكل متواتر، من أجل إيجاد أرضية مشتركة للمجمعات التجارية في الدول الثلاث وترقية التجارة الثلاثية.
2. تبادل الوفود التجارية للمشاركة في الخبرات، وتعزيز العلاقات المتبادلة والأداء التجاري.
3. تبادل المعلومات والآراء والمقترحات المتعلقة بتوسيع التجارة والاستثمارات بين الأطراف، ومنها الآتي:
 - الفرص التجارية.
 - الاستفسارات المتعلقة بالمنتجات والخدمات.
 - العطاءات الدولية والمعارض الدولية والوطنية.
 - السيمينارات والمؤتمرات.
 - الإجراءات واللوائح التجارية والجمركية.
 - المواصفات التجارية.

- بحوث ومسوحات السوق
- دليل عناوين ومطبوعات تجارية.
- قائمة الواردات والصادرات.
- 4. تشجيع وترقية إنشاء الأعمال المشتركة بين المؤسسات التجارية.

المادة الرابعة

تقنيات المعلومات والاتصالات

1. إن تقنيات المعلومات والاتصالات، أدوات فاعلة وحية لترقية التجارة والاستثمار، وتقوية التعاون في المنطقة، وقد اتفقت الأطراف على ما يلي:
2. الإعداد المشترك لبرنامج تكييف واستغلال تقنيات المعلومات والاتصالات في أنشطتها، إنشاء الشبكات الإلكترونية لتبادل المعلومات بين الأطراف.
3. إقامة تبادل منتظم للآتي:
 - المعلومات الاقتصادية والتجارية.
 - المطبوعات التجارية.
 - أي معلومات أخرى يكون من شأنها تسهيل تحليل الأسواق النظرية، لتقييم الفرص التجارية.
1. وافقت الأطراف على دعم بعضها البعض، في إرسال المعلومات حول تنظيم النشاط الترويجي، مثل المعارض الدولية وغيرها.

المادة الخامسة

الهيكل

يكون للمجلس التجاري المشترك الهيكل التالي:

1. سكرتارية (مركز اتصال).
2. مجلس.

3. تقوم الغرف الوطنية في كل بلد بعمل السكرتارية (مركز الاتصال للمجلس التجاري المشترك في بلدها).

4. يشمل المجلس على خمسة ممثلين من بين قطاعات (مناطق أعضاء المجلس التجاري المشترك من كل غرفة).

المادة السادسة

أعمال السكرتارية - مركز اتصال لكل دولة المهام التالية:

1. جمع ونشر معلومات اقتصادية ومعلومات ذات صلة بالتجارة والمطبوعات.
2. تحديد المشاكل والمعلومات التي يواجهها أعضاؤها ورفع توصيات بذلك للمجلس.
3. إهداء النصح إلى رجال الأعمال في بلدها حول الفرص التجارية المحتملة.
4. تطوير برامج مبدئية ذات اهتمام مشترك، والتوصية لدى المجلس التجاري المشترك بغرض المصادقة عليها ورفعها إلى حكوماتهم.
5. متابعة التوصيات التي تتفق عليها والمواضيع التي أثرت في اجتماع المجلس التجاري المشترك وأنشطة التنفيذ.

المادة السابعة

الاجتماعات

1. يجب أن يجتمع المجلس التجاري المشترك مرة كل سنة، قبل اجتماع اللجنة المتخصصة للأطراف، وذلك بصورة دورية في كل من أديس أبابا، وصنعاء، والخرطوم.
2. تكون غرفة التجارة في الدول المعنية هي رئيس اجتماعات المجلس التجاري المشترك.

المادة الثامنة

الصلاحية

1. يجب أن تظل مذكرة التفاهم نافذة خمس سنوات من توقيعها، وتعتبر قد جددت لفترة خمس سنوات أخرى بصورة تلقائية، ما لم يُخطر أحد الأطراف-

بقية الأطراف- برغبته في إنهاء هذه المذكرة قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ فترة انتهاء صلاحيتها.

2. يجوز لأي طرف أن ينسحب من المجلس التجاري المشترك، عن طريق إرسال إخطار مدته ستة أشهر إلى أعضاء المجلس.

المادة التاسعة

تعديل

متى ما نشأت ضرورة لتعديل مذكرة التفاهم أو أي جزء منها، يجوز لأي من الأطراف أن يتخذ المبادرة. وتجري بعد ذلك مشاورات بين الأطراف حول التعديل. يجوز للمجلس أن يعدل هذه المذكرة.

وُقعت في الخرطوم بتاريخ 27/12/2004م.

رابعاً- محضر الاجتماع الثلاثي للجنة الثلاثية للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي بين السودان وإثيوبيا واليمن في الخرطوم 25-26 ديسمبر 2004م الدورة الثالثة:

انطلاقاً من العلاقات الأخوية بين كلٍّ من جمهورية السودان، والجمهورية اليمنية، وإثيوبيا، وتعميقاً لأواصر الصداقة بينهم، وتطويراً للعلاقات الأزلية بين شعوبهم في المجالات الاقتصادية والتجارية والثقافية، وتحقيقاً للمنافع المشتركة والمتبادلة. انعقد بالخرطوم في 25 ديسمبر 2004م اجتماع اللجنة الثلاثية الفرعية للتعاون في المجال الاقتصادي والتجاري. حيث ترأس الجانب السوداني وكيل وزارة التجارة الخارجية لجمهورية السودان، وترأس الجانب الإثيوبي وزير الدولة بوزارة التجارة والصناعة، وترأس الجانب اليمني وكيل وزارة الصناعة والتجارة، ومن خلال المداولات تم الاتفاق على التالي:

1. افتتاح الاجتماع.
 2. مناقشة مذكرة التفاهم الخاصة بتأسيس مجلس رجال الأعمال المشترك.
 3. مناقشة مسودة بروتوكول مكافحة التجارة غير المشروعة والتهريب.
 4. التعاون في مجال خدمات النقل البحري.
 5. تأسيس منطقة تجارة حرة.
 6. التعاون في مجال تطوير الصادرات.
 7. أي أعمال أخرى.
- وفي ختام الاجتماع تم الاتفاق على محضر التعاون في المجال التجاري والاقتصادي كالتالي:

1. تأسيس مجلس رجال الأعمال.
2. اتفاقية منطقة التجارة الحرة.
3. التعاون في مجال ترويج الصادرات.
4. التعاون في مجال مكافحة التهريب.

5. التعاون في المجال الزراعي.
 6. التعاون في مجال تجنب الازدواج الضريبي.
 7. التعاون في مجال الإجراءات المصرفية.
 8. التعاون في مجال خدمات الخطوط البحرية.
 9. التعاون في المجال الثقافي.
- تم التوقيع على هذا المحضر في الخرطوم بتاريخ 27/12/2004م.

خامساً- مذكرة تفاهم ثلاثية بين وزارة التجارة الخارجية السودانية، ووزارة التجارة والصناعة الإثيوبية، والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني:

تم الاتفاق بين كل من:

وزارة التجارة الخارجية السودانية، ووزارة التجارة والصناعة في إثيوبيا، والمجلس الأعلى لتنمية الصادرات اليمني، على مذكرة التفاهم، بهدف تقوية العلاقة بين البلدان الثلاثة، والنظر في تطوير وتعزيز العلاقات التجارية بين الشركات في السودان، وإثيوبيا، واليمن (ويشار إليها فيما يلي بالأطراف).

المادة (1)

ستقوم الأطراف بتطوير الجهود اللازمة لتعزيز وتطوير العلاقة التجارية بين الشركات في كل من السودان، وإثيوبيا واليمن من خلال الآتي:

1. تبادل المعلومات.
2. التعاون المشترك حول مسوحات السوق وفقاً للمصلحة المشتركة للأطراف.
3. تنفيذ أنشطة الترويج التجاري.
4. تنظيم برامج تدريبية وتبادل الصادرات.

المادة (2)

إتفقت الأطراف على تبادل المعلومات التجارية عند الطلب، وتشمل هذه المعلومات التي يتم تبادلها أو بيعها على الآتي:

- مسوحات بحوث السوق.
- الدليل التجاري.
- الفرص التجارية.
- لوائح التجارة والجمارك والمعايير الفنية للتجارة.
- التسهيلات والإجراءات الخاصة بالمستثمرين الأجانب.

المادة (3)

إتفقت الأطراف على دعم كل منهم الآخر في إرسال المعلومات الخاصة بتنظيم أنشطة الترويج للمعارض الدولية وغيرها.

المادة (4)

يتم استخدام طرق الإرسال التالية: البريد الإلكتروني والفاكس.

المادة (5)

إتفقت الأطراف على التعاون في تنظيم برامج تدريبية لكوادر مؤسساتها، بغرض تطوير خبراتهم في مجال أنشطة وتقنيات الترويج وتبادل الصادرات.

المادة (6)

إتفقت الأطراف على تنظيم لقاءات عمل منتظمة، والتي سوف تعقد بالتناوب في دول التجمع .

المادة (7)

يمكن تطوير هذه المذكرة عبر مستندات إضافية، مع الأخذ في الاعتبار الفرص المستجدة مستقبلاً للتعاون المشترك.

المادة (8)

يسري العمل بهذه المذكرة عند التوقيع عليها، وتظل سارية لمدة سنتين، ويتم تجديدها تلقائياً لمدة مماثلة، ما لم يخطر أي طرف الأطراف الأخرى برغبته في إنهاؤها كتابة قبل ستة أشهر.

حررت في الخرطوم بتاريخ 27/12/2004 م.

الإتفاقيات التي تم توقيعها على هامش قمة عدن 28-29 ديسمبر 2005م

أولاً- البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم في مجال ترويج الصادرات:

المادة الأولى

في مجال الدراسات

إتفقت الأطراف على:

1. القيام بالدراسات المشتركة للأسواق الخارجية للسلع القابلة للتصدير بين دول التجمع.
2. تبادل الدراسات حول القطاعات التصديرية لدول التجمع كل ثلاثة أشهر.
3. حصر القيود والعراقيل التي تحول دون انسياب البضائع والخدمات بين دول التجمع واقتراح الحلول المناسبة لها.

المادة الثانية

في مجال إنشاء شبكة معلومات

اتفقت الأطراف على إنشاء شبكة معلومات بين دول التجمع، لتبادل المعلومات لفائدة رجال الأعمال.

المادة الثالثة

في مجال المعارض وتبادل الوفود

اتفقت الأطراف على:

1. تشجيع المشاركة في المعارض التي تقام في دول التجمع.
2. تشجيع رجال الأعمال لإقامة معارض مشتركة ومتخصصة لدول التجمع، تستهدف مزيداً من التعريف بالمنتجات الوطنية في دول التجمع، على أن تعقد كل سنة بالتناوب تزامناً مع انعقاد اجتماع قمة دول تجمع صنعاء.
3. تبادل زيارات ممثلين عن دول التجمع، للتعرف على الأنشطة الخاصة لكل منها، في مجالات التعاون الممكنة والتدريب كل سنة على الأقل.

المادة الرابعة

في مجال التدريب

اتفقت الأطراف على تنظيم برامج تدريب للمتخصصين في مجالات تنمية الصادرات كل سنة بالتناوب كما يلي:

1. تقوم حكومة السودان بتنظيم البرنامج التدريبي الأول في أبريل 2006م.
2. تقوم حكومة الجمهورية اليمنية بتنظيم البرنامج التدريبي الثاني في أبريل 2007م.
3. تقوم حكومة إثيوبيا بتنظيم البرنامج التدريبي الثالث في أبريل 2008م.

المادة الخامسة

في مجال الخبراء وتبادل الخبرات

اتفقت الأطراف على الاستفادة من تجارب وخبرات دول التجمع.

المادة السادسة

سريان البرنامج التنفيذي

يسري العمل بهذا البرنامج لمدة ثلاث سنوات، اعتباراً من تاريخ التوقيع عليه، ويُجدد تلقائياً لمدة مماثلة، ما لم يخطر أحد الأطراف الأخرى بانسحابه قبل ثلاثة أشهر من انتهائه.

وُقِعَ في عدن بتاريخ 29/12/2005م.

ثانياً- إتفاقية إطارية في مجال الثقافة والشباب والرياضة:

استناداً إلى الإتفاقيات الموقعة في مجال التعاون الثقافي، الرياضي والشبابي بين دول تجمع صناعاء. ويشار إليها فيما بعد (الأطراف المتعاقدة)، وفي سياق البرامج التنفيذية المبرمة بين دول التجمع. ولتطوير وتفعيل وتنشيط التعاون في مجال الثقافة.

فقد تم الإتفاق على ما يلي:

المادة الأولى

تتم الاستفادة من المصنفات المتاحة في كل من أقطار التجمع، لتنفيذ هذا التعاون بين الأطراف المتعاقدة، لتطوير وتوزيع وتسويق الصناعات الثقافية، كالمواد السمعية والبصرية، والمنشورات وغيرها.

المادة الثانية

تتعاون الأطراف المتعاقدة على تنسيق الجهود، لاستثمار التراث الثقافي لحماية هوية كل منهم والتعريف بها إقليمياً وعالمياً.

المادة الثالثة

تعمل الأطراف المتعاقدة على إقامة الأنشطة الثقافية، كالمهرجانات والمؤتمرات والندوات، وما إلى ذلك من الأنشطة الثقافية والرياضية، على أن تُنفذ سنوياً في أحد أقطار دول التجمع بالتعاقب.

المادة الرابعة

تعمل الأطراف المتعاقدة على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ بالتوقيع على البرنامج التنفيذي، وتحديد الفترة الزمنية، والالتزامات المالية، وكل الأحكام العامة الخاصة بالتنفيذ.

المادة الخامسة

تدخل هذه الاتفاقية حيز النفاذ بعد تبادل وثائق التصديق عليها، وتظل سارية لمدة (5) سنوات، تجدد تلقائياً بعدها (5) سنوات أخرى، ما لم يخطر أحد الأطراف المتعاقدة الطرفين الآخرين كتابة برغبته في عدم التجديد، وذلك قبل (6) أشهر من تاريخ انتهاء المدة المتفق عليها.

وُقعت هذه الاتفاقية في عدن بتاريخ 29/12/2005م.

ثالثاً- إتفاقية التعاون في المجال الزراعي:

إن حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة جمهورية السودان، وحكومة إثيوبيا، وحكومة الصومال، والتي يشار إليها فيما بعد بالأطراف المتعاقدة، وانطلاقاً من النظام الأساسي لتجمع صنعاء للتعاون. فقد تم الاتفاق على ما يلي:

المادة الأولى

تبادل المعلومات

تعمل الأطراف المتعاقدة على تبادل المعلومات بين الجهات المعنية في دول التجمع، فيما يخص نظام الإنذار المبكر، ونظم المعلومات الجغرافية.

المادة الثانية

البحوث الزراعية

تعمل الأطراف المتعاقدة على التعاون والتبادل في مجال البحوث الزراعية تبعاً للآتي:

- أ- إنشاء شبكة بحثية لمعرفة وتحديد المشاكل المشتركة (مثل التخطيط والتقييم المشترك) في دول التجمع.
- ب- إنشاء مراكز بحثية مشتركة.
- ج- تبادل الخبراء والمعلومات العلمية، والأصول الوراثية، وذلك حسب النظم واللوائح في دول التجمع.

المادة الثالثة

بناء القدرات

تعمل الأطراف المتعاقدة على التعاون في:

- أ- تبادل زيارات الخبراء والمهنيين والباحثين.
- ب- تدريب المرشدين الزراعيين والتدريب في المجالات الزراعية الأخرى.
- ج- إنشاء مراكز مشتركة ونقل التقنية، وأن يتم الاتفاق على أن يكون المقر في السودان.

المادة الرابعة

مكافحة الآفات

تعمل الأطراف المتعاقدة على التعاون في مجال مكافحة الجراد (الصحراوي ساري الليل - الجراد المحلي) الطيور (الزر زور)، بق الذرة، ذباب سي سي تسي، إغشاب النيل والأغشاب الضارة بواسطة الجهات المعنية، على أن يتم التعاون في هذا المجال كما يلي:

1. تسهيل أعمال مكافحة بواسطة الجهات المعنية في دول التجمع عن طريق الحدود والمنافذ.
2. تبادل المعلومات عن مسوحات ومكافحة الجراد.
3. التعاون والتنسيق لاستغلال كل الإمكانيات المتاحة في دول التجمع لهذا الغرض.
4. اتفقت الأطراف المتعاقدة على تقوية وتطوير وتحسين نظم الحجر الزراعي بما يتوافق مع المواصفات الدولية.

المادة الخامسة

الثروة الحيوانية

تعمل الأطراف المتعاقدة على الآتي:

- أ - تبادل الثروة الحيوانية والمحافظة عليها.
- ب- مكافحة الأمراض الحيوانية والأمراض المشتركة وتجنب انتقالها بين دول التجمع.

المادة السادسة

إدارة الموارد الطبيعية

تتعاون الأطراف المتعاقدة في الآتي:

1. إدارة الغابات في المناطق الجافة والتركيز على:
 - أ- تكامل إدارة وحفظ غابات الأخشاب.
 - ب- إنتاج وتصنيع وتسويق المنتجات الغابية غير الخشبية.

ج- إدارة إنتاج القنا في المنطقة المنخفضة.

1. إدارة مساقط المياه وذلك بالتركيز على تشجير أحواض الأنهار وغابات المناطق الجبلية والبحار.
2. الزراعة الغابية، وذلك بالتركيز على الأراضي الحقلية ومجمعات المياه ومناطق الاستقرار.
3. حطب الوقود وتقنية إنتاج الطاقة من الكتلة الحيوية.
4. التنسيق في مجال تنمية وإدارة المراعي الطبيعية.
5. تبادل المعلومات والخبرات في مجال مكافحة التصحر وزراعة المناطق الجبلية.

المادة السابعة

تصنيع الآليات والمستلزمات الزراعية

تعمل الأطراف المتعاقدة على تشجيع التعاون في مجال التصنيع الزراعي للآليات الزراعية، والأسمدة، والمبيدات، مواد التعبئة..... الخ بين دول التجمع.

المادة الثامنة

الاستثمار الزراعي

التعاون على تشجيع الاستثمار في القطاعين العام والخاص بين دول التجمع، والعمل على إقامة مركز مشترك للاستثمار الزراعي والترويج التجاري.

المادة التاسعة

التنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية

تعمل الأطراف المتعاقدة بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية والدولية في مجال التنمية الزراعية لتحقيق المنفعة المتبادلة.

المادة العاشرة

اللجنة الفنية المشتركة

تعمل الأطراف على تكوين لجنة فنية مشتركة ينام بها مراقبة ومتابعة هذه الاتفاقية والمشروعات، على أن تجتمع اللجنة مرة كل ستة أشهر ومتى دعت الضرورة بالتناوب في أحد دول التجمع.

المادة الحادية عشرة

التعديلات

يمكن تعديل هذه الاتفاقية بإخطار الطرف الذي يرغب في التعديل الأطراف الأخرى كتابةً وقبولهم لهذا التعديل.

المادة الثانية عشرة

سريان وانتهاء الاتفاقية

تظل هذه الإتفاقية سارية المفعول لمدة غير محددة ما لم يخطر أحد الأطراف على حلها، بإخطار الأطراف الأخرى كتابةً برغبته في الانسحاب قبل ثلاثة أشهر من انتهائها.

المادة الثالثة عشرة

نفاذ الاتفاقية

تدخل هذه الإتفاقية حيز التنفيذ اعتباراً من التصديق عليها، واستكمال الإجراءات الدستورية والتشريعية في دول التجمع، وتبادل أدوات التصديق عبر القنوات الدبلوماسية.

المادة الرابعة عشرة

الإتفاقيات السابقة

يتم العمل بالإتفاقيات الزراعية الثنائية الموقعة بشكل سابق بين هذه الدول، ما دامت لا تتعارض مع هذا الإتفاق.

وُقع في عدن بتاريخ 29/12/2005 م.

رابعاً- محضر اجتماع الدورة الرابعة للجنة الاقتصادية والتجارية والثقافية لدول تجمع صنعا 28-29 ديسمبر 2005م:

رغبةً من دول تجمع صنعا للتعاون، في تنمية وتطوير التعاون الإقليمي في المجال الاقتصادي والتجاري والثقافي، تحقيقاً للمنافع المشتركة، وزيادة لرفاهية شعوب المنطقة. انعقدت الدورة الرابعة في عدن خلال الفترة من 26-27 ديسمبر 2005م. وقد وقف الاجتماع على جدول الأعمال الذي تناول القضايا التالية:

- كلمة افتتاحية باستعراض مستوى تنفيذ قرارات القمة الثالثة لتجمع صنعا للتعاون.
- استعراض مشروع البرنامج التنفيذي لتنمية الصادرات.
- دراسة المقترحات المقدمة حول إنشاء مناطق حرة في دول التجمع.
- اتفاقية التعاون الجمركي ومكافحة التهريب والتجارة غير المشروعة.
- قضايا أخرى.

وبعد التفاوض والمباحثات تم الإتفاق على الآتي:

1- التعاون في المجال التجاري والاقتصادي:

اطلعت اللجنة على حجم التبادل التجاري بين دول التجمع، ورأت أنه لا يتناسب مع الطموح والإمكانيات المتاحة في الدول الأعضاء، وأكدت على ضرورة وضع الآليات اللازمة لزيادة وتنشيط التجارة الخارجية بينها وفي هذا الإطار تم التوقيع على البرنامج التنفيذي لمذكرة التفاهم الموقعة في ديسمبر 2004م في مجال ترويج الصادرات في هذه الدورة.

2- في مجال المناطق الحرة:

بهدف خلق تعاون فعال ومتميز بين المناطق الحرة في دول أعضاء التجمع، قدم الجانب اليمني ورقةً تحوي رؤية حول محاور التعاون الممكنة في إطار المنطقة الحرة بعدن، على أن تقوم الأطراف بدراسة هذه الورقة، وإعداد مسودة اتفاقية تعاون بمشاركة كل الأطراف، ليتم توقيعها في الاجتماع القادم.

3- في مجال الترتيبات المصرفية:

أكدت اللجنة على ضرورة وضع ترتيبات مصرفية فعالة لتنشيط ورفع مستوى التبادل التجاري، بما يسهل من انسياب التجارة الخارجية، وأوصت اللجنة على ضرورة توقيع الاتفاق المقترح من الجانب السوداني، والذي سبق تسليمه لبقية الأطراف، وأفاد الجانب اليمني بموافقة عليه، وتم الاتفاق على ضرورة عقد اجتماع بين مسئولي البنوك المركزية خلال الربع الأول من العام 2006م، لمناقشته، على أن يتم التوقيع النهائي عليه خلال يونيو 2006م.

4- في مجال الضرائب:

أكدت اللجنة على ضرورة السعي إلى إزالة الازدواج الضريبي بين دول التجمع في كل الأنشطة المشتركة، بما يسهل من تنشيط التعاون، نسبةً لطبيعة الاتفاقيات الثنائية تم الاتفاق على تفعيل الاتفاقيات الثنائية الموقعة بين كل دولتين.

5- في مجال الجمارك:

بغرض تشجيع التبادل التجاري وتوجيهه عبر القنوات الرسمية، يقدم الجانب اليمني مشروع اتفاقية شاملة التعاون الجمركي، ومكافحة التهريب، بالإضافة إلى تدريب الكوادر الجمركية.. أضيف إلى المقترح اليمني ما تقدم به الجانب السوداني بغرض الاستفادة من مركز التدريب الإقليمي بالسودان. وعدت الدول الأعضاء بدراسة المسودة والاتفاق حولها بغرض توقيعها خلال الاجتماع القادم.

6- في المجال الزراعي:

بهدف مكافحة الآفات الزراعية المشتركة، وتبادل الخبرات والبحوث العلمية، وتنشيط الاستثمار المشترك في المجال الزراعي، قدم كلٌّ من الجانب السوداني والجانب اليمني مشروع اتفاقية للتعاون في المجال الزراعي بين دول التجمع، وتم الوصول إلى صيغة موحدة وتم التوقيع عليها.

7- في مجال القطاع الخاص:

بغرض تفعيل مذكرة التفاهم الموقعة في ديسمبر 2004م، والتي بموجبها تم إنشاء مجلس مشترك لرجال الأعمال، قدم كلٌّ من الجانبين اليمني والسوداني قائمةً بأسماء أعضاء المجلس المشترك.. كما اطلع وفد رجال الأعمال السوداني المشترك

في الدورة على لائحة النظام الداخلي للمجلس المشترك وأدخل عليها التعديلات، وقد وافق الجانب اليمني على التعديلات.

على هامش الدورة تم عقد لقاءات مشتركة بين رجال الأعمال السودانيين ونظرائهم من جمهورية اليمن.

8- في مجال الاتصالات:

قدم الجانب السوداني مقترح ربط دول التجمع بشبكة اتصالات فائقة التقنية عبر الأقمار الصناعية، وكابل الألياف البصرية ذات الكفاءة العالية، ويمكن ربط السودان واليمن عن طريق الكابل البحري بين السودان والسعودية، أما الربط البيني بين السودان وإثيوبيا فقد تم تشغيله، بالإضافة إلى الجوال الدولي بين الدول الأعضاء، لإحكام الاتصالات في مجال الهاتف السيار.

9- التعاون في مجال الخطوط البحرية:

بغرض وضع الآليات المناسبة لانسياب التجارة الخارجية، تم الاتفاق على إكمال الإجراءات التشريعية الخاصة بنفاذ الاتفاقية الموقعة في ديسمبر 2004م، وتفعيلها وإكمال الدراسات الخاصة بها، وإعداد برنامج تنفيذي لتنفيذها. وتم الاتفاق على تشكيل لجنة فنية مشتركة لمتابعة تنفيذ ما ورد في بنودها.

10- التعاون في مجال الثقافة والشباب والرياضة:

جدد الجانب السوداني تقديم مشروع الاتفاقية الخاصة بتنشيط التعاون في هذا المجال، والتي تُعنى بالتراث المشترك لدول التجمع، والمستوحاة من الحضارات العريقة التي جمعت شعوب هذه البقعة منذ فجر التاريخ.. وذلك حفاظاً على الهوية، وحمايةً للثقافة الوطنية المميّزة، وقد وافقت جميع الأطراف عليها وتم توقيعها خلال الدورة.

11- في مجال الاستثمار:

بغرض زيادة الاستثمارات المتبادلة بين الدول الأعضاء، تم الاتفاق على توقيع الاتفاقيات الثنائية الموقعة، لتشمل دول التجمع كافة، كما تم الاتفاق على تنسيق التشريعات الاستثمارية بين الدول الأعضاء. وفي هذا الإطار قدم الجانب السوداني تنويراً عن مناخ الاستثمار في السودان والفرص المتاحة والمميزات النسبية التي

يمنحها قانون الاستثمار للمستثمر الأجنبي، وقام كذلك بتسليم ملخص عن بعض المشروعات بغرض الاستثمار المشترك في مجال ترقية أبحاث الثروة السمكية.

12- مجال الثروة الحيوانية:

نسبةً لأهمية هذا القطاع في اقتصاديات الدول الأعضاء.. أكدت اللجنة على ضرورة تطوير التعاون في هذا المجال، من خلال تبادل المعلومات والخبرات ومكافحة الأمراض.. وفي هذا الصدد قدم الجانب اليمني مقترحاً لإنشاء مركز إقليمي لتجارة الثروة الحيوانية يهدف إلى إنشاء المسالخ ومخازن التبريد، والوسائل المتخصصة للإيواء والتصدير والخدمات البيطرية. وعدت بقية الأعضاء بدراسته والإفادة بالرأي حوله خلال الربع الأول من العام 2006م.

13- انضمام الصومال:

رحبت الدول المؤسسة للتجمع بانضمام الصومال للجنة الاقتصادية والثقافية للمرة الأولى، وتم توجيه السكرتارية بإعداد ملف متكامل يحوي كل الوثائق المتبادلة بين دول الأعضاء وتسليمها للوفد الصومالي لتمكينه من المواكبة.

14- منظمة التجارة:

إتفق الأعضاء على تبادل الخبرات والمعلومات حول جهود كل منهم للالتحاق بعضوية منظمة التجارة العالمية والتنسيق بينهم بهذا الخصوص.

تم الإتفاق على أن تجتمع اللجنة الاقتصادية والثقافية مرتين خلال العام 2006م، على أن يتم الاجتماع في أديس أبابا خلال الربع الأول من عام 2006م والاجتماع الثاني بالخرطوم خلال الربع الثاني من نفس العام.

تم التوقيع على هذا المحضر في عدن بتاريخ 29/12/2005م.^{1أ}

(1) أ لمزيد من التعمق انظر: السفير الأستاذ الدكتور/ علي عبد القوي علي الغفاري، تجمع صنعاء للتعاون، مصدر سابق ذكره، ص31-59. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، المكتب الصحفي، أصداء توقيع اتفاق تجمع صنعاء للتعاون، وثيقة منشورة، صنعاء: وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، 2002/21/62، ص1-111. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، وكالة الأنباء اليمنية (سبأ)، المكتب الصحفي، أصداء الدورة الرابعة لقمة دول تجمع صنعاء للتعاون 82-92/21/5002م، وثيقة منشورة، 2002/1/21، ص1-401. وانظر أيضاً الجمهورية اليمنية، مكتب رئاسة الجمهورية، دائرة الشؤون السياسية والعلاقات الخارجية، إدارة الوطن العربي، قسم مصر والسودان. وانظر أيضاً، الجمهورية اليمنية، رئاسة الجمهورية، المركز الوطن للمعومات، شبكة الإنترنت الموقع: ofni. cin-nemey.www:// /ptth

الملحق رقم (7)

اتفاقية تعاون بين اليمن والسودان

وزارة الزراعة والغابات

إدارة الاستثمار الزراعي

معلومات أساسية عن الموقع المقترح للاستثمار

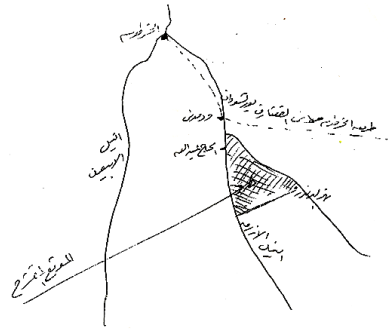
بواسطة جمهورية اليمن *

- الموقع: ولاية سنار منطقة دوبا شرق النيل الأزرق. وتبعد عن مدينة ومدني 30 كلم وتقع في المثلث بين النيل الأزرق ونهر الدندر بالقرب من الطريق الثومي الخرطوم، مدني، القصارف بورتسودان.
- المساحة المقترحة: 20 - 30 ألف فدان.
- طبيعة الأرض: طينية خصبه وسهلية مسطحة.
- متوسط الأمطار: 400 - 600 ملم.
- الري: يروى المشروع المقترح من مياه نهر الدندر كري تكميلي.
- المحاصيل المقترحة: الذرة الرفيعة، الذرة الشامية(الصفراء)، القطن، زهرة الشمس، الفول السوداني، الأعلاف والإنتاج البستاني بالإضافة إلى الإنتاج الحيواني.

وبالله التوفيق

د. صلاح محمد طه

مدير إدارة الاستثمار



الموقع المقترح للاستثمار - بحرين
منطقة دوبا - ولاية سنار

إمضاء: د. صلاح محمد طه
مدير إدارة الاستثمار
بالتوقيع: د. صلاح محمد طه

الملحق رقم (8)

نص إتفاق المبادئ بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا

الموقع في باريس بتاريخ 21-5-1996م

فيما يلي نص إتفاق المبادئ بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا، واللتين إتفقتا بموجبه على اللجوء إلى التحكيم في نزاعهما حول مجموعة من الجزر في البحر الأحمر وبينها حنيش الكبرى والصغرى وزقر وابو الطير، والذي تم التوقيع عليه برعاية وزير خارجية فرنسا آنذاك السيد / هير فيه دوشاريت ووزير خارجية مصر العربية السيد / عمرو موسى ووزير خارجية إثيوبيا السيد / سيوم مسفن بصفة شهود في باريس بتاريخ 21-5-1996م، ووقع عليه وزير خارجية الجمهورية اليمنية الدكتور / عبد الكريم الإرياني، وعن دولة إريتريا السيد / بطرس سلمون.

إن الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا تسميان فيما يلي: الطرفان. وهذان الطرفان أقدما على توقيع إتفاق المبادئ رغبة منهما في إعادة علاقتهما السلمية بروح الصداقة المألوفة بين شعبيهما. ويعتبر هذا شعور منهما بمسئولياتهما إزاء المجتمع الدولي فيما يخص حفظ السلام والأمن الدوليين. وكذلك المحافظة على حرية الملاحة في منطقة حساسة جداد من العالم. وإذ تذكران بمبادرات وجهود دولة إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وجمهورية مصر العربية، وكذا مبادرات الأمين العام للأمم المتحدة الهادفة إلى حمل فرنسا على تقديم مساعداتها في عملية التسوية السلمية للنزاع القائم بين دولة إريتريا والجمهورية اليمنية. وإذ تذكران برد فرنسا الإيجابي على الطلب الذي تقدمت به كلٌّ من الجمهورية اليمنية، ودولة إريتريا لمثل هذه المساهمة، وكذلك سلسلة المشاورات التي أجرتها فرنسا فيما بعد لدى كلٍّ من الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا.

إتفقتا على ما يلي:

أولاً- الأحكام الأساسية:

المادة الأولى

1. يتخلى الطرفان عن اللجوء للقوة ضد بعضهما ويقرران الوصول إلى تسوية سلمية لنزاعهما حول المسائل التي تخص السيادة الإقليمية ورسم الحدود البحرية.

1.1. يقرر الطرفان إنشاء محكمة تحكيم (والمسماة أدناه المحكمة) طبقاً لأحكام هذا الإتفاق وطبقاً لاتفاق التحكيم الذي سوف يتفقان عليه بموجب هذا الإتفاق.

2.1. يطلب الطرفان من المحكمة أن تصدر حكمها طبقاً للقانون الدولي وعلى مرحلتين:

أ. المرحلة الأولى والتي يتم فيها تحديد مجال النزاع بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا على أساس مواقف كل من الطرفين.

ب. المرحلة الثانية وبعد الفصل في النقطة الأولى المذكورة أعلاه في الفقرة (أ).

- حول مسائل تخص السيادة الإقليمية.

- وحول مسائل رسم الحدود البحرية.

2. يلتزم الطرفان باحترام قرار المحكمة.

3. يمتنع كل الطرفين عن أي نشاط أو تحرك عسكري ضد الطرف الآخر ويظل هذا التعهد ساري المفعول حتى تنفيذ القرار النهائي لمحكمة التحكيم.

ثانياً- التحكيم:

المادة الثانية

تتألف المحكمة من خمسة حكام يختار كل من الطرفين حكماًين ويختار الخامس الحكام الأربعة الذين أختارهم الطرفان، وإن لم يتوصل الحكام الأربعة إلى اتفاق فيتم اختيار الحكم الخامس من قبل رئيس محكمة العدل الدولية.

المادة الثالثة

1. تفصل المحكمة في المسائل السيادية الإقليمية، ورسم الحدود البحرية بين الطرفين طبقاً للأحكام الواردة في المادة الأولى من هذا الاتفاق.

2. فيما يتعلق بمسائل السيادة الإقليمية، فإن المحكمة تبت طبقاً لمبادئ وقواعد وممارسات القانون الدولي القابلة للتطبيق في هذا الميدان، وكذلك التركيز بدرجة خاصة على أساس الحجج التاريخية.

فيما يتعلق برسم الحدود البحرية تفصل المحكمة مع الأخذ بعين الاعتبار الرأي الذي تكون قد بنته حول مسائل السيادة الإقليمية، وكذلك معاهدة الأمم المتحدة حول قانون البحار وكل العوامل ذات الصلة بالموضوع.

3. يحق للمحكمة استشارة الخبراء الذين ترتئيهم.

المادة الرابعة

1. يجتمع ممثلو الطرفين في باريس في أقرب فرصة ممكنة وذلك من أجل صياغة الاتفاق المنشئ لمحكمة التحكيم، ويحدد هذا الاتفاق وكالة المحكمة، وكذلك على وجه الخصوص أساليب عملها وقواعد إجراءاتها.

2. إن لم يتوصل الطرفان إلى اتفاق قبل تاريخ 15 أكتوبر من عام 1996م، فعليهما اللجوء إلى رئيس محكمة العدل الدولية والطلب منه تكليف واحد من حكام تلك المحكمة ليقوم خلال ثلاثين يوماً بإعداد اتفاق ملزم للطرفين ينشئ محكمة التحكيم.

3. مساهمة فرنسا.

المادة الخامسة

يوكل الطرفان إلى حكومة الجمهورية الفرنسية مسألة:

أ. تقديم مساهمتها في إعداد الاتفاق الذي ينشئ محكمة التحكيم، وتحديد فيما يخص اقتراح تاريخ أول اجتماع من الاجتماعات المنصوص عليها في المادة الرابعة رقم (1) أعلاه.

ب. من أجل تطبيق المادة الأولى من الفقرة رقم (3) من هذا الاتفاق، وجوب مراقبة أي شكل من أشكال النشاط أو التحركات العسكرية طبقاً للترتيبات الفنية التي يجب على فرنسا والطرفين أن يتفقوا عليها بأسرع وقت ممكن وبأي حال من الأحوال قبل إعداد الاتفاق الذي ينشئ محكمة التحكيم.

إن الترتيبات المذكورة أعلاه، والرامية إلى إعداد آلية مراقبة تقترحها فرنسا واضحة نصب عينيها إعطاءها الفاعلية المطلوبة التي تهدف إلى تجنب التوتر.

توضيح الترتيبات مجال المراقبة وطرقها، وإعطاء فرنسا ميزة خاصة في التحليق والملاحه وكل التسهيلات الأخرى متى ما اقتضت الحاجة.

الأحكام النهائية:

المادة السادسة

لا يوجد في هذا الإتفاق، وخاصة في الأحكام المنصوص عليها في المادة الأولى أعلاه ما يمكن تفسيره على أنه بالمواقف القانونية أو بحقوق أي من الطرفين فيما يتعلق بالقضايا المرفوعة أمام المحكمة ولا ما يمكن أن يمس أو يؤثر على القرار الصادر عن محكمة التحكيم أو على الاعتبارات والأسباب التي تعلق القرار المذكور.

المادة السابعة

يصبح هذا الإتفاق ساري المفعول من حين التوقيع عليه من قبل حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة دولة إريتريا.

المادة الثامنة

1. يصادق على هذا الإتفاق بصفة شهود كل من حكومة الجمهورية الفرنسية، وحكومة إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية، وكذلك حكومة مصر العربية.
2. وفي فعلها هذا تصرح حكومة الجمهورية الفرنسية بالإضافة إلى ذلك فإنه على أسس التزامات الطرفين الواردة في هذا الإتفاق فهي تقبل المهمات المذكورة في المادة الخامسة من هذا الإتفاق.

المادة التاسعة

1. تودع نسخة من هذا الإتفاق لدى الأمين العام للأمم المتحدة الذي يطلع مجلس الأمن عليه. ولدى الأمين العام لمنظمة الوحدة الأفريقية، وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية.
2. يودع الإتفاق المنشئ لمحكمة التحكيم، وكذا قرار التحكيم بنفس الشروط في الفقرة الأولى من هذه المادة.

3. حرر هذا الإتفاق بنسختين أصليتين كلٍ منهما باللغات الإنجليزية والعربية والفرنسية، على أن يكون للنص الإنجليزي قوة الحجية، إثبات لذلك فقد وقع على هذا الإتفاق المفوضون المطلق الصلاحية المخولون لهذا الغرض (63).

حرر بباريس بتاريخ 21 مايو 1996م

بطرس سلمون عن حكومة دولة إريتريا

الدكتور/ عبد الكريم الإرياني عن حكومة الجمهورية اليمنية

الشهود:

عن حكومة الجمهورية الفرنسية هير فيه دوشاريت

عن حكومة جمهورية إثيوبيا الفيدرالية الديمقراطية سيوم مسفن

عن حكومة جمهورية مصر العربية عمرو موسى

الملحق رقم (9)

إتفاق التحكيم بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا 3- 10- 1996م

إن حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة دولة إريتريا، ويشار إليهما فيما بعد بالطرفين، رغبة منهما في إعادة علاقاتهما السليمة بروح الصداقة المألوفة بين شعبيهما، وشعوراً منهما بمسئوليتهما تجاه المجتمع الدولي فيما يخص الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وكذلك تأمين حرية الملاحة في منطقة من العالم باللغة الحساسة، أخذاً بعين الاعتبار (الإتفاق حول المبادئ) الموقع في باريس في 21 مايو 1996م، بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا، ويشار إليه فيما بعد بـ (الإتفاق حول المبادئ).

إتفقا على ما يلي:

المادة الأولى

1. في أجل أقصاه 31 ديسمبر 1996م، يعلم الطرفان بعضهما البعض، ويعلما فرنسا بأسماء وعناوين الحكام الذين عيناهم. ويجتمع الحكام الأربعة المعينون في غضون أسبوعين، وذلك للنظر في اختيار رئيس المحكمة.
2. في الأسبوعين التاليين لذلك، يقصر الحكام الأربعة اختيارهم على قائمة مكونة من خمسة أسماء يسلمونها إلى الطرفين.
3. للطرفين أسبوعان، اعتباراً من تاريخ تسليم القائمة لكي يقدموا وجهة نظرهما بشأن هذه القائمة.
4. يبذل الحكام جهدهم ليتوصلوا لاتفاق على اختيار الرئيس. وعند بلوغ الاتفاق يعلمون الطرفين بأن المحكمة قد تشكلت.
5. وإذا لم يتفقوا حتى 15 مارس 1997م، فإنهم يعلمون رئيس محكمة العدل الدولية بذلك. ويطلبون منه، طبقاً للاتفاق حول المبادئ، اختيار رئيس للمحكمة. ويفصح الحكام الأربعة عند تسليم هذا الطلب، عن الآراء التي أعرب عنها الطرفان بشأن اختيار رئيس المحكمة. ويجري رئيس محكمة العدل الدولية اختياره في غضون أسبوعين بعد التشاور مع الحكام الذين عينهم الطرفان.

وفي أجل أقصاه 31 مارس 1997م، يعلم الطرفين والحكام الأربعة وفرنسا بأن المحكمة قد تم تشكيلها، ويعلمهم باسم رئيس المحكمة.

6. تجتمع المحكمة في موعد أقصاه 11 إبريل 1997م.

7. يلتزم كل أعضاء المحكمة بممارسة سلطاتهم بحياد ونزاهة.

8. تسلم فرنسا لأعضاء المحكمة بمجرد اختيارهم، نسخة مصدقة من الاتفاق حول المبادئ، ومن اتفاق التحكيم هذا.

المادة الثانية

1. إن المحكمة مطالبه بأن تصدر قواعد أحكامها وفقاً للقانون الدولي على مرحلتين:

2. تصدر المحكمة في نهاية المرحلة الأولى حكمها بشأن السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا، وتبت المحكمة في السيادة الإقليمية وفقاً لمبادئ وقواعد وممارسات القانون الدولي القابلة للتطبيق في هذا الشأن بالأخص اعتماداً على الحقوق التاريخية، وتبت المحكمة بشأن تحديد نطاق النزاع على أساس موقف كل من الطرفين.

3. تصدر المحكمة في نهاية المرحلة الثانية حكماً في تحديد الحدود البحرية وتبت في ذلك، آخذة بعين الاعتبار الرأي الذي اتخذته بشأن مسائل السيادة الإقليمية، بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وبكل عامل له صلة بالموضوع.

4. تضع المحكمة وصفاً لتعيين الحدود البحرية بطريقة فنية دقيقة، ولهذا الغرض يتم إيضاح الطبيعة الهندسية لكافة عناصر التعيين، وتحديد كافة النقاط المذكورة وفقاً للإحداثيات المبنية في نظام المساحة الدولية لسنة 1984م (WGS) 84، كما تبين المحكمة مسار الحدود البحرية على خريطة لأغراض إيضاحية فقط.

5. بعد التشاور مع الطرفين تعين المحكمة خبيراً فنياً بمساعدتها على القيام بمهامها المذكورة في البند (أ) أعلاه.

المادة الثالثة

1. يجب أن يشارك كل أعضاء المحكمة في إصدار حكمها، وبخلاف الحكمين يجب أن يكون كافة الأعضاء حاضرين في كافة الإجراءات والقرارات، ما عدا في الحالات التي

يقرر فيها الرئيس أن غياب ما لا يزيد عن عضو واحد في أي من الإجراءات والقرارات بخلاف الحكمين، مبرر لأسباب كافية.

2. أ - في حالة عدم قدرة أو عدم رغبة أحد أعضاء المحكمة الذي اختاره الطرفين القيام بعمله والاستمرار في ممارسة مهامه، يقوم هذا الطرف بتسمية بديل له خلال شهر من تاريخ إعلان المحكمة شغور مقعده.

ب - في حالة عدم قدرة أو عدم رغبة رئيس المحكمة القيام بعمله أو الاستمرار في ممارسة مهامه، يتم اختيار البديل من أعضاء المحكمة المعينين من قبل الطرفين في مدة شهرين من تاريخ إعلان المحكمة لشغور مقعده .

وإذا لم يتوصلوا إلى إتفاق في المدة المذكورة، يتم اختيار رئيس المحكمة من قبل رئيس محكمة العدل الدولية.

ج - عند ملء المقعد الشاغر بعد بداية الإجراءات فإنها ستألف من نفس النقطة التي تم التوصل إليها عند خلو المنصب.

3. يعتبر كل أعضاء المحكمة حاضرين، لأغراض نص الفقرة (1) من هذه المادة، على الرغم من وجود الشغور، عندما تكون القضية التي تنظر فيها هي إعلان وجود مقعد شاغر الأغراض الفقرة (2) من هذه المادة أو عندما يهمل أحد الطرفين ملء المقعد الشاغر وفقا للفقرة (1-أ) من هذه المادة.

المادة الرابعة

1. مع مراعاة حكم الفقرة (2) من هذه المادة فإن قرارات المحكمة بشأن المسائل الجوهرية أو المسائل الإجرائية، بما في ذلك المسائل المتعلقة باختصاص المحكمة أو تفسير اتفاق التحكيم هذا، سيتم اتخاذها بأغلبية أعضائها إن لم تتخذ بالإجماع.

2. وفي حالة تعادل الأصوات وفقا للشروط المبينة في الفقرة (3) من المادة الثالثة أعلاه فصوت الرئيس صوت مرجح.

المادة الخامسة

مع مراعاة أحكام اتفاق التحكيم هذا تقرر المحكمة قواعد أحكامها وكافة المسائل المتعلقة بسير التحكيم.

المادة السادسة

1. في غضون 30 يوماً من توقيع إتفاق التحكيم هذا، يعين كل طرف وكيلاً يمثلته ويتصرف نيابة عنه لأغراض التحكيم، ويعلم الطرف الآخر والمحكمة عند تشكيلها باسم وعنوان هذا الوكيل.
2. ويحق لكل وكيل معين وكييل مشارك أو أكثر، عند الضرورة، ويعلم الطرف الآخر والمحكمة عند تشكيلها، باسم وعنوان الوكيل أو الوكلاء المشاركين.

المادة السابعة

1. سيكون مقر المحكمة مدينة لندن.
2. تعين المحكمة مسجلاً لها بعد التشاور مع الوكلاء، وذلك في أقرب وقت ممكن، بما لا يتجاوز اجتماعها الأول على أي حال.
- ويعمارس المسجل مهامه بحياد ونزاهة.
3. بعد التشاور مع الوكلاء، للمحكمة أن تستخدم ما تحتاجه من موظفين وتؤمن ما تحتاجه من خدمات و تجهيزات تراها ضرورية.
4. للمحكمة استشارة أي خبير وفقاً لاختيارها بعد إشعار الطرفين، ويمارس هؤلاء الخبراء وظائفهم بحياد ونزاهة.
5. أ - للمحكمة، في أي وقت أثناء إجراءات التحكيم، أن تطلب من أي طرف أن يقدم الوثائق وأي أدلة أخرى متصلة بالمسألة في المدة التي تحددها وتسلم إلى الطرف الآخر أيضاً كل الوثائق والمستندات التي قدمت.
- ب - إذا عجز أحد الطرفين عن تلبية طلب تقديم الوثائق والأدلة وفق الفقرة (1) أعلاه، فللمحكمة أن ترتب على هذا العجز أدلة استنتاجية ملائمة، وأن تصدر حكمها وفقاً للأدلة القائمة أمامها.
- ج - للمحكمة، في أي وقت أثناء إجراءات التحكيم، أن تطلب، إذا اقتضت الضرورة، من غير طرفي إتفاق التحكيم هذا، أن يقدم لها الوثائق والأدلة الأخرى المتصلة بالمسألة، أية وثائق أو أدلة أخرى سيتم نقلها إلى الطرفين في آن واحد.

المادة الثامنة

1. الإجراءات أمام المحكمة تحاجية.

2. مع عدم الإضرار بأية مسألة متعلقة بعبء الإثبات، فإن الإجراءات أمام المحكمة تشتمل على مرحلتين كما يلي:

3. المرحلة الأولى المتعلقة بمسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع المشار إليها في الفقرة (2) من المادة الثانية في إتفاق المحكمة هذا، تتكون من قسمين أحدهما كتابي والآخر شفوي.

3. 1. تشتمل المرافعات المكتوبة على:

أ- مذكرة يقدمها كل طرف إلى المحكمة وإلى الطرف الآخر أقصاه 31 أغسطس 1997م.

ب- مذكرة مضادة يقدمها كل طرف إلى المحكمة وإلى الطرف الآخر في موعد أقصاه ثلاثة أشهر من تقديم المذكرتين.

ج- أية مرافعات أخرى ترى المحكمة أنها ضرورية وينبغي أن تقدم في غضون شهرين من تقديم المذكرتين المتضادتين.

3. 2. الشق الشفوي سيلي الشق الكتابي.

أ- سيتم إجراء في مقر المحكمة، في المكان والأزمنة التي تحددها المحكمة بعد التشاور مع الوكيلين، وسيبدأ الشق الشفوي في أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد تقديم آخر المرافعات المكتوبة من الطرفين وفقاً للمادة الثامنة، الفقرة (3. 1)، أعلاه.

ب- يمثل كل طرف في المرافعات الشفوية من الإجراءات وكيله أو حسب الحالة، الوكيل المشارك والمحامون والمستشارون والخبراء الذين يعينهم.

3. 3. في نهاية الشق الشفوي ستعلن المحكمة نهاية المرحلة الثانية من الإجراءات ورغم هذا الإعلان، فللمحكمة أن تطلب من الطرفين آراءهما كتابة حول أية مسائل ضرورية الإيضاح أي جانب من الأمور أمام المحكمة حتى إصدار حكمها بشأن مسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع.

3.4. تصدر المحكمة حكمها الذي سيكون ملزماً بشأن مسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، ما أمكن ذلك، من نهاية الإجراءات المعلن عنها في المادة الثامنة الفقرة (3.3) أعلاه.

3.5. تبلغ المحكمة الوكيلين بحكمها في اليوم الذي تصدره فيه، وللمحكمة وللطرفين إعلان ذلك الحكم اعتباراً من يوم النطق به.

4. تبدأ المرحلة الثانية الخاصة بمسائل تعيين الحدود البحرية المشار إليها في المادة الثانية من الفقرة (3) من إتفاق التحكيم هذا، فور إصدار الحكم الذي ينهي المرحلة الأولى، وستشمل على شقين أحدهما كتابي والآخر شفوي.

4.1. تشتمل المرافعات المكتوبة على:

أ- مذكرة يقدمها كل طرف إلى المحكمة وإلى الطرف الآخر في غضون 4 أشهر من النطق بالحكم حول مسائل السيادة الإقليمية وتحديد نطاق النزاع.

ب- مذكرة مضادة يقدمها كل طرف إلى المحكمة وإلى الطرف الآخر في أجل أقصاه ثلاثة أشهر من تقديم المذكرتين.

ج- أية مرافعات أخرى ترى المحكمة أنها ضرورية وينبغي أن تقدم في غضون شهرين من تقديم المذكرتين المتضادتين.

4.2. الشق الشفوي سيلي الشق الكتابي.

أ- سيتم إجراؤه في مقر المحكمة في المكان والأزمة التي تحددها المحكمة بعد التشاور مع الوكيلين، وسيبدأ الشق الشفوي في أجل أقصاه ثلاثة أشهر بعد تقديم آخر المرافعات المكتوبة من الطرفين وفقاً للمادة الثامنة، الفقرة (4.1) أعلاه.

ب- يمثل كل طرف في المرافعات الشفوية من الإجراءات وكيله أو حسب الحالة، وكيل المشارك والمحامون والمستشارون والخبراء الذين يعينهم.

4.3. في نهاية الشق الشفوي ستعلن المحكمة نهاية المرحلة الثانية من الإجراءات، رغم هذا الإعلان، فللمحكمة أن تطلب من الطرفين آراءهما كتابة حول أية مسائل ضرورية لإيضاح أي جانب من الأمور أمام المحكمة حتى إصدار حكمها بشأن مسائل تعيين الحدود البحرية.

4.4. تصدر المحكمة حكمها بشأن مسائل تعيين الحدود البحرية في أجل أقصاه ثلاثة أشهر، ما أمكن ذلك، من نهاية الإجراءات المعلن عنها في المادة الثامنة الفقرة (4.3). أعلاه.

5. للمحكمة ولأسباب وجيهة فقط، أن تمدد للفترات المبينة في هذه المادة من تلقاء ذاتها أو بناء على طلب أحد الطرفين، ولا يمكن أن يزيد الإجمالي الكلي لتمديد هذه الفترات الممنوحة من قبل المحكمة بناء على طلب أحد الطرفين خلال الإجراءات، وفقاً لأحكام هذه الفقرة الفرعية، عن شهرين لكل طرف في كل مرحلة.

6. إخطار مسجل المحكمة الطرفين بالعنوان الذي يودعان فيه مرافعاتهما المكتوبة أو أي وثيقة أخرى.

7. يسلم مسجل المحكمة إلى الطرفين في آن واحد نسخة من كل المرافعات المكتوبة والوثائق بمجرد استلامها.

إذا عجز أحد الطرفين، في غضون المدة التي حددها اتفاق التحكيم هذا عن المثول في التاريخ المحدد أو إيداع المرافعات المكتوبة، فإن المحكمة تواصل الإجراءات رغم كل شيء، وتصدر حكماً بالاعتماد على المرافعات التي نصت أمامها.

المادة التاسعة

1. تتم المرافعات الكتابية أو الشفوية أمام المحكمة باللغة الإنجليزية وتصدر المحكمة قرارها باللغة الإنجليزية.

تحتفظ المحكمة بمحاضر حرفية لكل الجلسات. يتم تسليم المحاضر الحرفية من المداولات الشفوية إلى الوكيلين في أسرع وقت ممكن.

2. سيودع الطرفان كل الأدلة الموثقة بلغتها الأصلية - ويقوم الطرفان بترجمة ما يريانه ضرورياً، فيما يخص تحضيرهما للدعوى.

يمكن للمحكمة الاستعانة بالترجمة متى رأت ذلك ضرورياً، وأية ترجمات يتم عملها ستقدم للطرفين.

3. كل المرافعات المكتوبة والمحاضر الحرفية للمرافعات الشفوية وكل مداولات المحكمة ستكون سرية.

4. ليس للجمهور حق حضور المرافعات الشفوية.

المادة العاشرة

1. يتحمل الطرفان بالتساوي مكافآت أعضاء المحكمة ومسجل المحكمة.
2. يتحمل الطرفان بالتساوي النفقات العامة للتحكيم، ويمسك مسجل المحكمة سجلاً يبين فيه جملة النفقات النهائية.
3. يتحمل كل طرف كامل ما أنفقه في سبيل تحضير وتسيير دعواه.

المادة الحادية عشرة

1. مع عدم الإخلال بنصوص الاتفاق حول المبادئ للمحكمة، إما بقرار منها أو بعد، فحص طلب أحد الطرفين، أن تأمر بأي إجراءات مؤقتة تراها هي مناسبة في الظروف المحيطة بالمنع أي ضرر أو أذى لا يمكن إصلاحه بالنسبة للموارد الطبيعية في المنطقة أو للحفاظ على الوضع القائم منذ 21 مايو 1996م، وينفذ الطرفان هذه الإجراءات في غضون المدة التي تحددها المحكمة.
2. لا يؤثر بأية حال طلب أو اتخاذ إجراءات مؤقتة على المدة المحددة لتقديم المذكرات أو النطق بالحكمين طبقاً للمادة الثامنة أعلاه.

المادة الثانية عشر

1. أ- يجب أن يذكر في حكمي المحكمة الأسباب التي بنيا عليها.
ب- يجب أن يحدد الحكمان الفترة الزمنية لتنفيذهما.
- ج- يمكن لكل عضو في المحكمة أن يلحق بأي حكم من حكمي المحكمة رأياً شخصياً أو مخالفاً
2. تبلغ المحكمة فوراً الوكيلين أو الوكلاء المشاركين بحكميها موقع عليهما من رئيس المحكمة والمسجل، وكذلك أي رأي فردي أو مخالف.
3. في نهاية المرحلة الثانية، يجب على المحكمة إعلان الحكمين والآراء الشخصية والمخالفة.

المادة الثالثة عشر

1. حکما المحكمة نافذان وملزمان، ويلتزم الطرفان بهذين الحكمين طبقا للفقرة (2) من المادة الأولى للاتفاق حول المبادئ، وبناء عليه يجب على الطرفين تنفيذ حکمي المحكمة بحسن نية، وعلى الفور، وعلى كل حال، بما لا يتجاوز الفترات الزمنية المنصوص عليها من قبل المحكمة وفقا للمادة الثانية عشرة الفقرة (1. ب-) من إتفاق التحكيم هذا.

2. في غضون الأشهر الثلاثة التي تلي النطق بالحكمين، للمحكمة تصحيح كل الأخطاء المادية المرتبطة بالحكمين، مثل الأخطاء الحسابية أو الرياضية أو الخرائطية الطبوغرافية وأية تصحيحات من هذا القبيل لا تؤثر على أي حال على الجدول الزمني المحدد في المادة الثامنة أعلاه.

3. لكل طرف الرجوع إلى المحكمة بشأن أي نزاع له مع الطرف الآخر، بشأن تفسير أو محال تطبيق الحكمين في مدة ثلاثين يوماً من النطق بهما وتصدر المحكمة قرارها بشأن مثل هذا النزاع في غضون ستين يوماً من تاريخ عرض النزاع عليها، ولحين صدور هذا القرار فللمحكمة أن تعلق المدد المحددة للمذكرات المكتوبة الواردة في المادة الثامنة أعلاه.

المادة الرابعة عشرة

1. يدخل إتفاق التحكيم هذا حيز التنفيذ بعد ثلاثين يوماً من تاريخ توقيع الطرفين عليه .

2. تنفذ المحكمة نصوص إتفاق التحكيم هذا.

المادة الخامسة عشرة

1. ليس في هذا الإتفاق ما يمكن تفسيره بما من شأنه الإخلال بالأوضاع القانونية أو بحقوق أي من الطرفين فيما يتعلق بالمسائل المعروضة على المحكمة، ولا يمكن أن يمس أو يؤثر على قرارات محكمة التحكيم أو على الاعتبارات أو الأسس التي بنيت عليها تلك القرارات.

2. في حالة التعارض بين الإتفاق حول المبادئ وإتفاق التحكيم هذا في تنفيذ الجوانب الإجرائية المنصوص عليها في الإتفاق حول المبادئ، فإن إتفاق التحكيم هو السائد وفيما عدا حالات التعارض هذه، يظل الإتفاق حول المبادئ ساري النفاذ.

المادة السادسة عشرة

1. تودع فرنسا نسخة من إتفاق التحكيم هذا لدى الأمين العام للأمم المتحدة، ولدى أمين عام منظمة الوحدة الأفريقية، ولدى الأمين العام لجامعة الدول العربية في غضون ثلاثين يوماً بعد دخوله حيز التنفيذ.

2. يودع رئيس المحكمة نسخة من الحكمين في أقرب وقت ممكن، بعد النطق بالحكم الخاص بتعيين الحدود البحرية، وذلك لدى الأمين العام للأمم المتحدة ولدى الأمين العام لجامعة الدول العربية.

وإثباتاً لذلك، فإن الموقعين أدناه المفوضين رسمياً من حكومتيهما وقعا التحكيم هذا.

محرر في باريس في الثالث من أكتوبر عام ستة وتسعين وتسعمائة وألف للميلاد من ثلاثة أصول بالإنجليزية والفرنسية والعربية، ويكون للنص الإنجليزي الحجة.

عن حكومة الجمهورية اليمنية

حسين علي الحبشي

المستشار القانوني للحكومة اليمنية

عن حكومة دولة إريتريا

صالح مكي

وزير الثروة البحرية

الملحق رقم (10)

منطوق الحكم الدولي في السيادة على الجزر في حوض البحر الأحمر الجنوبي

تاريخ: 9/10/1998م

بناء على ما تقدم، فإن المحكمة:

أخذة في الحسبان الاعتبارات والأسباب آنفة الذكر،

تقضي بالإجماع في القضية الراهنة بأن:

أ- الجزر، الجزيرات، الصخور، ونبوءات انحسار المد التي تشكل جزر المحبكة، المتضمنة على غير وجه الحصر لـ: جزيرة سايلال، جزيرة حربي، جزيرة المسطحة، وجزيرة العليا، جميعها خاضعة للسيادة الإقليمية الإرتيرية.

ب- الجزر، الجزيرات، الصخور، ونبوءات انحسار المد التي تشكل جزر الهايكوك، المتضمنة على غير وجه الحصر لـ: جزيرة نورث غيست هايكوك (الشمالية الشرقية)، جزيرة هايكوك الوسطى، وجزيرة ساوث ويست هايكوك (الجنوبية الغربية)، وجزيرة العليا، جميعها خاضعة للسيادة الإقليمية الإرتيرية.

ج- الصخور ساوث ويست روكس (الجنوبية الغربية) جميعها خاضعة للسيادة الإقليمية الإرتيرية.

د- الجزر، الجزيرات، الصخور، ونبوءات انحسار المد في مجموعة جزر زقر، حنيش، المتضمنة على غير وجه الحصر: صخرة الثلاثة أقدام، صخرة بار كن، الجزيرات الصخرية، صخرة بن، سيول حنيش، جزيرة الوسطى، جزيرة القمتين، جزيرة المدورة، جزيرة المدورة الشمالية، جزيرة الزاوية الخارجة (شمالاً: 13 د/43 ث، وشرقاً 42 د/48 ث)، صخرة كور، حنيش الكبرى جزيرة القمة، المشجرة، وجزيرات الدراييل، جزيرة الهايكوك (شمالاً: 13 د/47 ث، وشرقاً: 42 د/47 ث)، (والتي لا يجب الخلط بينها وجزر الهايكوك الواقعة جنوبي غربي حنيش الكبرى)، جزيرة المنخفضة (شمالاً: 13 د/52 ث، وشرقاً: 42 د/99 ث) بما في ذلك الجزر والجزيرات والصخور التي لم ترد تسميتها الواقعة قربتها إلى الشمال، وشرقاً وجنوباً، جزيرة حنيش الصغرى بما في ذلك الجزيرات والصخور الواقعة قربتها إلى الشمال الشرقي، جزيرة اللسان والجزر التي لم ترد تسميتها الواقعة قربتها جنوباً، جزيرة القريبة،

والجزيرات التي لم ترد تسميتها الواقعة قرابتها إلى الجنوب الشرقي، جزيرة اللحم، جبل زقر، جزيرة العليا، جزر أبوعلي (بما في ذلك كل من جزيرة كوين (شمالاً: 14 د/5 ث، وشرقاً: 42 د/49 ث) والزاوية الخارجة (شمالاً: 14 د/0.5 ث، وشرقاً: 42 د/49 ث) وجزيرة بايل الكومة جميعها تابعة للسيادة الإقليمية لليمن

هـ- جزيرة جبل الطير، الجزر، الجزيرات، الصخور ونتوعات انحسار المد التي تشكل مجموعة جزر الزبير، المتضمنة على غير وجه الحصر لـ: جزيرة كوين الزاوية الخارجة (شمالاً: 15 د/12 ث، وشرقاً: 42 د/3 ث) جزيرة الهايكوك (شمالاً: 15 د/10 ث، وشرقاً: 42 د/7 ث)، والتي يجب التمييز بينها وبين جزر هايكوك الواقعة جنوبي غربي جزيرة حنيش الكبرى، جزيرة الوعرة، وجزيرة القمة المسطحة، وجزيرة السرج والجزيرات التي لم ترد تسميتها الواقعة قرابة شمال غربي الجزيرة، جزيرة المنخفضة (شمالاً: 15 د/6 ث، وشرقاً: 42 د/16 ث)، والصخور الواقعة قرابة الشاطئ إلى الشرق التي لم ترد تسميتها وجزيرة الحيد الواسطي (البحري)، وجزيرة الصعبة، جزيرة المتصلة، الصخور الشرقية وصخرة الحدود، جزيرة جبل الزبير وجزيرة القمة الوسطى: سنتر بيك (القمة الوسطى)، جميعها تخضع للسيادة الإقليمية لليمن.

و- إن السيادة التي قضي بها لليمن يستتبعها ديمومة نظام الصيد التقليدي في المنطقة، بما في ذلك حرية الوصول والحقوق المتمتع بها الصيادون في كل من إريتريا واليمن.

بالإضافة لما سبق، فإنه لما تقضي به المادة (12ب) من إتفاق التحكيم من تضمين الأحكام الفترة الزمنية لتطبيقها، فإن المحكمة توجه بأن هذا الحكم واجب التنفيذ خلال فترة تسعين يوماً من التاريخ المسجل أدناه.

حرر في لندن يومنا هذا ، التاسع من أكتوبر، 1998م

رئيس المحكمة

Professor Sir Robert Y. Jennings

توقيع البروفسور سير روبرت . واي . جيننجز

أمين السجل

S/P.J. H. Jonkman

/توقيع / بي. جي. ه. جونكمان

الملحق رقم (11)

منطوق الحكم الدولي في ترسيم الحدود البحرية بين اليمن وإريتريا

في تاريخ: 17 / 12 / 1998 م

بناءً على ما تقدم، فإن المحكمة: آخذة في الحسبان الاعتبارات والأسباب آنفة الذكر، تقرر بالإجماع في القضية الراهنة.

إن خط الحدود البحري الدولي ما بين إريتريا واليمن عبارة عن متسلسلة من الخطوط الهندسية التطبيقية جيوديسية اللاصقة للنقاط التالية، بالتتابع المحدد. والنقاط محددة درجات ودقائق وثواني خطوط العرض والطول الجغرافية، قائمة على نظام المساحة التطبيقية عالمية في العام 1984 م (WGS.84). ويمثل خط وأرقام نقاط التحول في الخريطتين على التوالي (3 و 4) بهدف الإيضاح، ضمن حافظة خرائط هذا الحكم.

نقطة التحول	خط العرض د ق ث	خط العرض د ق ث
1	10 43 15 ش	06 34 14 ش
2	56 38 15 ش	05 34 41 ش
3	10 15 15 ش	31 37 41 ش
4	00 14 15 ش	43 46 41 ش
5	12 00 15 ش	42 50 41 ش
6	06 46 14 ش	47 58 41 ش
7	30 43 14 ش	42 00 42 ش
8	05 36 14 ش	02 10 42 ش
9	14 35 14 ش	35 11 42 ش
10	16 27 14 ش	54 16 42 ش
11	11 21 14 ش	04 22 42 ش
12	23 15 14 ش	09 26 42 ش
13	39 08 14 ش	33 31 42 ش
14	39 03 14 ش	39 28 42 ش

خط العرض د ق ث	خط العرض د ق ث	نقطة التحول
39 37 43 ش	30 39 13 ش	15
30 38 42 ش	13 36 13 ش	16
14 38 42 ش	51 35 13 ش	17
37 39 42 ش	28 33 13 ش	18
25 43 42 ش	28 27 13 ش	19
21 48 42 ش	39 26 13 ش	20
47 52 42 ش	01 24 13 ش	21
47 59 42 ش	23 14 13 ش	22
03 03 43 ش	54 10 13 ش	23
21 05 43 ش	57 06 13 ش	24
06 06 43 ش	08 06 13 ش	25
42 08 43 ش	05 04 13 ش	26
54 10 43 ش	27 00 13 ش	27
45 12 43 ش	10 58 12 ش	28
58 13 43 ش	23 54 12 ش	29

حرر في لندن يومنا هذا، السابع عشر من ديسمبر، 1999م
رئيس المحكمة توقيع البروفسور سير روبرت. واي. جيننجز
(Professor Sir Robert Y. Jennings)

أمين السجل
توقيع / تجاكو فان دين هاوت
(Tjaco Van den Hout)

الملحق رقم (12)

نص مذكرة التفاهم بين دولة إريتريا والجمهورية اليمنية للتعاون في مجال الصيد البحري والتجارة والاستثمار والنقل - عام 1994م

إنطلاقاً من روح الصداقة والتعاون وترجمة للأهداف والمصالح المشتركة بين البلدين الشقيقين دولة إريتريا والجمهورية اليمنية وتحقيقاً لمصالح الشعبين الشقيقين زار دولة إريتريا وفد الجمهورية اليمنية برئاسة الأخ الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بأفضل وزير الثروة السمكية وقد استقبل استقبالا حاراً من الأخ علي سيد عبد الله وزير الداخلية يوم الجمعة الموافق 11/11/1994 وأجريت محادثات أولية في وزارة الداخلية الإترتية في العاصمة أسمرا أعقبها محادثات بين الطرفين في مدينة مصوع رأس الجانب اليمني الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بأفضل وزير الثروة السمكية في الجمهورية اليمنية:

وقد أسفرت المحادثات بين الجانبين إلى الاتفاق حول الأمور التالية:

أولاً: في مجال الثروة السمكية

1. تسمح كل من دولة إريتريا والجمهورية اليمنية للصيادين من مواطني الدولتين دون تحديد أعدادهم والحاملين لبطاق مزاولة مهنة الاصطياد بالاصطياد في المياه الإقليمية للدولتين والمنطقة المتاخمة وكذا المنطقة الاقتصادية الخالصة للدولتين في البحر الأحمر (عدا المياه الداخلية) على أن يتم حصر الصيادين لكلا البلدين ومنحهم رخصة رسمية لممارسة مهنة الصيد والمحددة أماكن استقبالهم وتسويق منتجاتهم في المرفق رقم (1) على أن يتقدم كل صياد بطلب الترخيص له بالاصطياد من الطرف الآخر وذلك خلال ثلاثة أشهر من تاريخ توقيع مذكرة التفاهم هذه مع مراعاة ما يلي:

أ- استخدام طرق الاصطياد السليمة وعدم استعمال المتفجرات وتلويث البيئة البحرية. وكذا عدم استعمال السموم - والمواد الكيميائية وغير ذلك من طرق الإباداة.

ب- عدم استخدام وسائل ومعدات صيد تضر بنمو الأحياء المائية.

ج- عدم نزع أو قطع الأعشاب البحرية والشعب المرجانية على اختلاف أنواعها.

د- التقيد بمواسم الاصطياد في كلا البلدين.

هـ- استخدام كل السبل الكفيلة بحماية البيئة وترشيد عملية الاصطياد.

و- التقيد بكافة قوانين وأنظمة البلد الآخر في البحر إلى المدى الذي تسري فيه هذه القوانين والأنظمة وبما لا يتعارض مع ما ذكر أعلاه.

2. الأغراض الفقرتين (د) و (و) من (١) أعلاه، على السلطات المعنية في كلا الدولتين في البحر الأحمر إعلام السلطات المعنية في الدولة الأخرى بالقوانين واللوائح والأنظمة أو أية اتفاقيات مع طرف ثالث في المياه التي يستخدمها الطرف الآخر ويتولى كل طرف إصدار التوجيهات بتلك المعلومات بالتقيد بها.

3. يجب أن يحمل كل صياد أو عامل على أي قارب صيد يتواجد في المياه الإقليمية للدولة الأخرى رخصة صيد، وبطاقة تثبت شخصيته وجنسيته، طبقاً لقوانين وأنظمة دولته، ويجب أن يرفع علم دولته على قارب الصيد.

4. يسمح للأشخاص المشمولين بأحكام البند (1) أعلاه بما يلي:

أ- تسويق إنتاجهم من الأسماك في إقليم الدولة الأخرى وفي الأماكن المحددة بالمرفق رقم (1) لمذكرة التفاهم هذه.

ب- الحصول على التسهيلات المناسبة لصيانة القوارب والحصول على المواد الغذائية والمحروقات والتلج بالأسعار السائدة في البلد الذي يتواجدون فيه ولفترة بقائهم في البحر.

5. إذا اضطرت سلطات أي من الدولتين إلى احتجاز قارب صيد أو صياد أو عامل على أي قارب فعلى سلطات تلك الدولة إشعار سلطات الدولة الأخرى فوراً بأسماء الأشخاص والقوارب المحتجزة وما تحتويه من ممتلكات وتحديد أسباب وتاريخ الاحتجاز.

6. يتعاون الجانبان في مجال الأبحاث السمكية وحماية البيئة البحرية من التلوث، وتبادل الخبرات الفنية وتدريبها في المعاهد التخصصية القائمة في البلدين.

ثانياً: في مجال التجارة والاستثمار والنقل البحري

1. دراسة إمكانية إنشاء شركات صيد مشتركة بين البلدين.

2. دراسة عقد إتفاقية للنقل البحري بين الدولتين.

3. دراسة عقد إتفاقية تجارية بين الدولتين: وحتى يتم عقد تلك الإتفاقية تقدم الجهات المختصة في كلا البلدين كافة التسهيلات المتاحة لها بموجب قوانينها لتسهيل أمور البضائع ذات المنشأ المحلي في البلدين.

ثالثاً: في مجال الأمن

تعمل الدولتان على تنفيذ البروتوكول الموقع بين وزارتي الداخلية في البلدين في العاصمة صنعاء بتاريخ 10 نوفمبر 1992م لما من شأنه تحقيق الأهداف المنصوص عليها في البروتوكول المشار إليه أعلاه.

رابعاً: في مجال تنفيذ مواضيع المذكرة

1. تتخذ السلطات المختصة في كلا الدولتين بعد التوقيع على مذكرة التفاهم هذه كافة الإجراءات اللازمة شاملة دون حصر إصدار قرارات أو أوامر أو رخص أو توجيهات التنفيذ ما ورد في مذكرة التفاهم هذه.

2. تسير هذه الأجهزة المعنية في الدولتين دوريات مقابل شواطئها في البحر الأحمر وتنشأ شبكات اتصال بين المراكز الأمنية الرئيسية للدولتين في البحر الأحمر في الوقت والأسلوب الذي يتفق عليه بينهما.

3. تنشأ مكاتب خاصة في كلا البلدين لمراقبة وتنفيذ ما ورد من بنود في هذه المذكرة وتحديد مقدار تلك المكاتب طبقاً للمرفق رقم (1) من هذه المذكرة.

4. يتم الاتصال بين الجانبين في شأن تنفيذ مذكرة التفاهم هذه بالطرق الدبلوماسية مع مراعاة ما ورد في البند (2) من رابعاً أعلاه.

5. تتشاور الحكومتان حول ما قد ينشأ عن تنفيذ مذكرة التفاهم هذه أو فيما يتعلق من تعديل أو حذف أو إضافة، وكذا تعديل أو إضافة للمرفق

وقع في مصوع يوم الثلاثاء الموافق 15 نوفمبر 1994م

عن دولة إريتريا

د. صالح مكي

وزير الثروة البحرية

عن الجمهورية اليمنية

د. عبدالرحمن عبدالقادر بافضل

وزير الثروة السمكية

المرفق رقم (1)

أ- المراكز الخاصة بتسجيل ومراقبة الأصطياد والتسويق في الجمهورية اليمنية:

1. ميدي

2. الخوبة

3. الحديدية

4. الخوخة

5. المخا

ب- المراكز الخاصة بتسجيل ومراقبة الاصطياد والتسويق في دولة إريتريا:

1. عصب

2. طيعو

3. دهلك

4. مصوع

المرفق رقم (2)

أعضاء جانب دولة إريتريا

1. الدكتور صالح مكي

وزير الثروة البحرية

2. رمضان أولياي

قائد القوات البحرية

3. موسى رابعة

مدير الشركة الإريترية

4. محمد إدريس عامر

دائرة الشرق الأوسط بوزارة الخارجية

أعضاء جانب الجمهورية اليمنية

1. الدكتور عبدالرحمن عبدالقادر بافضل وزير الثروة السمكية

2. العقيد عبدالكريم محرم رئيس هيئة أركان القوات البحرية

3. العقيد محمد رزق الصرمي
4. السفير أحمد الباشا
5. السفير محمد الوزير
6. العقيد صالح السياني
7. نجيب عبدالقوي حاميم
8. خالد سعيد الذبحاني
9. علي المقالح
- وكيل الجهاز المركزي للأمن السياسي
- سفير الجمهورية اليمنية لدى دولة إريتريا
- رئيس دائرة إفريقيا بوزارة الخارجية
- مدير عام للشئون القانونية بوزارة الداخلية
- مدير عام التعاون الخليجي بوزارة التموين والتجارة
- مدير إدارة الأسماك بوزارة التخطيط
- مدير مكتب وزير الثروة السمكية

الملحق رقم (13)

إتفاقية تأسيس اللجنة اليمنية - الإريترية المشتركة للتعاون الثنائي بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة إريتريا للعام ١٩٩٨ م

انطلاقاً من النموذج الحضاري المتقدم الذي تجلّى في العلاقات الثنائية بين الجمهورية اليمنية ودولة إريتريا.

وتأكيداً لرغبتهما في مواصلة تقوية وتعزيز هذه العلاقات بما يخدم مصالحهما المشتركة، إدراكاً منهما بأهمية تعزيز وتطوير التعاون الثنائي في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك.

إتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى:

يشكل الطرفان لجنة مشتركة للتعاون الثنائي بينهما في كافة المجالات ذات الاهتمام المشترك تضم ممثلين عن كل منهما. تسمى (اللجنة اليمنية - الإريترية المشتركة للتعاون الثنائي) ويشار إليها فيما يلي: (اللجنة المشتركة) ويرأسها وزيراً خارجية البلدين، وتتولى سكرتارية اللجنة ومتابعة تنفيذ نتائجها وزارة التخطيط والتنمية عن الجانب اليمني ووزارة الشؤون الخارجية عن الجانب الإريتري بوجود المساعدين اللازمين للجانبين وذلك بحكم الاختصاص.

المادة الثانية:

تضطلع اللجنة المشتركة بالمهام التالية:

1. دراسة البرامج والمقترحات الهادفة إلى توسيع التعاون الثنائي بين البلدين. وتوقيع الإتفاقيات والبروتوكولات والبرامج التنفيذية بشأنها.
2. متابعة تنفيذ الإتفاقيات والبروتوكولات ومذكرات التفاهم والمحاضر الموقعة بين البلدين في المجالات المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة.

3. مناقشة الاقتراحات التي يقدمها أي من البلدين والتي من شأنها العمل على تعزيز وتطوير آفاق التعاون بينهما في كافة المجالات المختلفة ذات الاهتمام المشترك.
4. تشجيع تبادل الزيارات واللقاءات الثنائية بين المسؤولين من كلا البلدين وتبادل المعلومات والوثائق ذات الصلة بعلاقات التعاون المشترك.

المادة الثالثة:

1. يمكن للجنة أن تشكل لجان فرعية وفرق عمل دائمة ومؤقتة لإنجاز بعض المهام المحددة في إطار عمل اللجنة المشتركة.
2. تقوم اللجنة الفرعية وفرق العمل المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة برفع توصياتها إلى اللجنة المشتركة للمصادقة عليها.

المادة الرابعة:

يتم إعداد مشروع جدول أعمال كل دورة بتبادل الاقتراحات عبر القنوات الدبلوماسية على أن يقدم قبل موعد انعقاد الدورة بوقت كاف. ويجوز للجنة المشتركة تكليف لجنة فنية من الجانبين للإعداد لاجتماعاتها.

المادة الخامسة:

تعقد اللجنة المشتركة دورها سنوياً، وبالتناوب في كل من صنعاء واسمرأ ويعد لكل دورة من الدورات محضر خاص، يوقع عليه من قبل رئيس الجانبين في اللجنة المشتركة ويصادق عليه من قبل السلطات المختصة في البلدين وفقاً للقوانين والأنظمة المعمول بها في كل منهما.

المادة السادسة:

يبدأ العمل بهذه الإتفاقية اعتباراً من تاريخ تبادل وثائق التصديق عليها وفقاً للإجراءات الدستورية المعمول بها في كلا البلدين، وتظل سارية المفعول لمدة (5) خمس سنوات وتحدد تلقائياً لمدة مماثلة، ما لم يقرر أحد الطرفين بإبلاغ الطرف الآخر كتابية برغبته في إنهاؤها قبل انتهاء المدة ب(1) ستة أشهر وأية إضافات أو تعديلات في مواد هذه الإتفاقية لا تتم إلا بموافقة الطرفين الكتابية عليها.

حررت هذه الإتفاقية في صنعاء يوم الجمعة

بتاريخ 25 جماد الآخر 1419 هـ الموافق 16/10/1998

من نسختين أصليتين باللغة العربية ولكل منهما نفس الحجة القانونية

عن حكومة الجمهورية اليمنية

عن حكومة دولة إريتريا

عبد القادر عبد الرحمن باجمال

هيلي ولد تنساني

نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية

وزير الشؤون الخارجية

الملحق رقم (14)

قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم (15) لسنة 1967م

بشأن المياه الإقليمية للجمهورية العربية اليمنية

بعد الإطلاع على الدستور

قرر

مادة (1):

يقصد بالاصطلاحات الآتية في حكم هذا القرار ما يأتي:

(أ) الميل البحري 1.852 كيلومتر أو إثنتان وخمسون وثمانمائة وألف متر.

(ب) الخليج كُلُّ خور أو درجة أو شرم أو لسان من البحر.

(ج) الجزيرة شعب أو صخرة أو قطعة أو بناء صناعي دائم لا تغمرها المياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض.

(د) الضحضاح كل منطقة مغطاه بماء ضحل يبقى منها جزء غير مغمور بالمياه في أدنى مستوى يصل إليه الجزر المنخفض.

(هـ) الساحل ساحل البحر الأحمر.

مادة (2):

تكون المياه الإقليمية للجمهورية العربية اليمنية والفضاء الجوي الذي فوقها والأراضي التي تحتها وما تحتها من باطن الأرض خاضعة لسيادة الدولة مع احترام أحكام القانون الدولي بشأن المرور السلمي لمراكب الدول الأخرى في البحر الساحلي.

مادة (3):

تتصل المياه الإقليمية للجمهورية العربية اليمنية بالمياه الداخلية في أراضي الجمهورية وبحر الجمهورية الساحلي.

مادة (4):

تشمل المياه الداخلية في أراضي الجمهورية:

(أ) مياه الخلجان الواقعة على طول سواحل الجمهورية.

(ب) المياه التي فوق الأرض من أي ضحضاح لا يبعد بأكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً عن البر أو عن أية جزيرة يمنية وكذلك المياه التي بينه وبين البحر.

(ج) المياه التي بين البر وبين أية جزيرة يمنية لا تبعد عن البر أكثر من اثني عشر ميلاً بحرياً.

(د) المياه التي بين الجزر اليمنية التي تبعد إحداها عن الأخرى بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً.

مادة (5):

يقع البحر الساحلي للجمهورية العربية اليمنية فيما يلي المياه الداخلية للجمهورية ويمتد في إتجاه البحر إلى مسافة إثني عشر ميلاً بحرياً.

مادة (6):

يكون تحديد خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الساحلي للجمهورية على النحو التالي:

(أ) إذا كان البر أو شاطئ البحر مكشوفاً بأكمله: أدنى حد لانحسار المياه عن الساحل.

(ب) في حالة وجود خليج مواجه للبحر: خطوط ترسم في أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر.

(ج) في حالة وجود ضحضاح لا يبعد كثيراً عن إثني عشر ميلاً بحرياً من البر أو من جزيرة يمنية: خطوط ترسم من اليابس أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح.

(د) في وجود ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر، خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر في المنشآت الأكثر بروزاً من منشآت الميناء والمرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت.

(هـ) في حالة وجود جزيرة لا تبعد عن البر بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً خطوط ترسم من البر على الشواطئ الخارجية للجزيرة.

(و) عند وجود مجموعة جزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها عن إثني عشر ميلاً بحرياً ولا تبعد أقرب جزيرة منها عن البر بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً خطوط ترسم من البر ثم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزر على هيئة سلسلة وترسم على طول الشواطئ الخارجية الأكبر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

(ز) في حالة وجود مجموعة من الجزر يمكن وصلها الواحد منها على إثني عشر ميلاً بحرياً وتبعد أقرب جزيرة منها عن البر بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً: خطوط ترسم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت الجزيرة على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية للجزر الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

مادة (7):

إذا ترتب على قياس المياه الإقليمية عملاً بأحكام هذا القرار تخلف حيز مما يعتبر من مياه أعالي البحر تحيط به المياه الإقليمية من جميع الجهات ولا يجوز امتداده في أي اتجاه إثني عشر ميلاً بحرياً فإن ذلك الحيز يكون جزءاً من المياه الإقليمية وينطبق الحكم ذاته على أي جيب متميز بوضوح من البحر العالي يمكن أن تتم الإحاطة به برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله على إثني عشر ميلاً بحرياً.

مادة (8):

إذا حدث أن تداخلت مياه دولة أخرى مع المياه الداخلية للجمهورية العربية اليمنية أو مع البحر الساحلي عينت الحدود بالاتفاق مع الدولة صاحبة الشأن طبقاً للمبادئ المرعية في القانون الدولي أو بما يتم عليه التفاهم بينهما.

مادة (9):

لتنفيذ القوانين واللوائح الخاصة بالأمن والملاحة والأغراض المالية والصحية يتناول الإشراف البحري منطقة تالية للبحر الساحلي وملاصقة له تمتد إلى مسافة ستة أميال بحرية أخرى وتضاف إلى الإثني عشر ميلاً المقاسة من خطوط القاعدة للبحر الساحلي ولا يسرى هذا الحكم على حقوق الجمهورية العربية اليمنية في شئون الصيد.

مادة (10) :

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره وعلى الوزراء كل
فيما يخصه تنفيذه هذا القرار / صدر برئاسة الجمهورية 20 محرم 1387 هـ الموافق
1967/4/30 م

رئيس الجمهورية

الملحق رقم (15)

قرار رئيس الجمهورية العربية اليمنية رقم (16) لسنة 1967م

في شأن الامتداد القاري

رئيس الجمهورية

بعد الإطلاع على قرار رئيس الجمهورية رقم (10) لسنة 1967م بشأن المياه الإقليمية للجمهورية العربية اليمنية:

قرر

مادة (1):

تكون للجمهورية العربية اليمنية حقوق السيادة على قاع البحر وما تحته في الامتداد القاري خارج المياه الإقليمية للجمهورية إلى حيث يصل عمق المياه إلى مائتي متر وإلى ما يجاوز هذا العمق إلى الخط الذي يمكن في العمق إلى الخط الذي يمكن في حدوده استغلال الموارد الطبيعية الموجودة في القاع وكذلك تكون للجمهورية العربية اليمنية حقوق السيادة على الامتداد القاري المماثل بالنسبة لجزر الجمهورية العربية اليمنية.

ولا يخل ذلك بوصف المياه التي تعلو هذه المناطق من حيث كونها من أعالي البحار ولا حرية الملاحة فيها وفي الفضاء الهوائي الذي يعلوها.

مادة (2):

للجمهورية العربية اليمنية دون غيرها الحق في التحري والتنقيب والاستغلال لجميع الموارد الطبيعية المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية وكذلك الكائنات الحية من النوع المقيم التي توجد على قاع البحر أو تحت القاع في المناطق المبينة في المادة الأولى.

ولها في سبيل ذلك الحق في إقامة المنشآت اللازمة لذلك وصيانتها وتشغيلها وأن تقيم حول هذه المنشآت لمسافة خمسمائة متر مناطق أمانة تتخذ بما فيها الإجراءات الكفيلة بحمايتها.

مادة (3):

لا يتوقف ثبوت الحقوق المشار إليها في المادتين السابقتين وممارستها على وضع اليد الفعلي أو الرمزي على هذه المناطق أو على صدور تصريحات خاصة.

مادة (4):

لا يجوز لأي شخص طبيعي أو اعتباري أجنبي أن يقوم باستغلال الموارد الطبيعية المبينة في المادة الثانية أو التنقيب والتحري عنها أو القيام بأية أبحاث من أي نوع كان في الامتدادات القارية إلا بقرار من رئيس الجمهورية.

مادة (5):

ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ صدوره.

صدر برئاسة الجمهورية بتاريخ 20 المحرم سنة 1387هـ الموافق 30/4/1967م

رئيس الجمهورية

الملحق رقم (16)

قانون رقم (8) لعام 1970م

بشأن المياه الإقليمية والامتداد القاري لجمهورية اليمن الجنوبي الشعبية

باسم الشعب

رئيس مجلس الرئاسة

بعد الإطلاع على قرار القيادة العامة للجبهة القومية رقم (7) لعام 1969م ، الصادر بتاريخ 15 ربيع ثاني 1389هـ الموافق 30 يونيو 1969م.

وبعد موافقة اللجنة التنفيذية للقيادة العامة للجبهة القومية ومجلس الرئاسة.

أصدر القانون التالي:

الاسم

المادة (1):

يسمى هذا القانون (قانون المياه الإقليمية والامتداد القاري لجمهورية اليمن الجنوبية الشعبية لعام 1970م). التعريف.

المادة (2):

لأغراض هذا القانون يكون للعبارات والألفاظ التالية الواردة فيه المعاني المخصصة لكل منها أدناه إلا إذا دلت القرينة على غير ذلك.

أ. (الجمهورية) جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

ب. (الجزيرة) كل أرض أو شعب أو صخر تحيط بها المياه من جميع الجوانب ولا تغمرها في أدنى مستوى يصل إليه الجزر.

ج. (الخليج) هو كل خور أو إنحراف أو دوحة أو شرم أو لسان في البحر.

د. (الامتداد القاري) يقصد به قاع البحر والأرض التي تحته في المناطق المجاورة للشاطئ الخارج عن منطقة البحر الإقليمي إلى عمق مائتي متر أو أبعد من ذلك

بقدر يسمح باستغلال الموارد الطبيعية لتلك المناطق.

هـ. (أعالي البحار) كل أجزاء البحر التي تخرج عن البحر الإقليمي أو المياه الداخلية.

و. (الميل البحري) 1852 متراً (إثنان وخمسون وثمانمائة ألف متر).

ز. (الشاطئ أو الساحل) هو الساحل اليمن الجنوبي المواجه لخليج عدن والبحر العربي والمحيط الهندي والبحر الأحمر وفقاً للخرائط المعترف بها في الجمهورية.

المادة (3):

تكون المياه الإقليمية للجمهورية والفضاء الجوي الذي فوقها والأرض التي تحتها من باطن الأرض خاضعة لسيادة الدول مع إحترام أحكام القانون الدولي في شأن المرور السلمي لمراكب الدول الأخرى في البحر الإقليمي.

المادة (4):

تكون للجمهورية حقوق السيادة على قاع البحر وما تحته في الامتداد القاري خارج المياه الإقليمية للجمهورية إلى حيث يصل عمق المياه إلى تسعمائة وستين قدماً وإلى ما يتجاوز هذا العمق على الخط الذي يمكن في حدوده إستغلال الموارد الطبيعية الموجودة في القاع وكذلك تكون للجمهورية حقوق السيادة على الإمتداد القاري المماثل بالنسبة لجزر الجمهورية ولا يخل ذلك بوصف المياه التي تعلو هذه المناطق من حيث كونها من أعالي البحار ولا بحرية الملاحة فيها وفي الفضاء الهوائي الجوي الذي يعلوها.

المادة (5):

للجمهورية دون غيرها الحق في التحري والتنقيب والإستغلال لجميع الموارد الطبيعية المعدنية وغيرها من الموارد غير الحية وكذلك كل الكائنات الحية سواء وجدت هذه الموارد على قاع البحر أو تحت القاع.

المادة (6):

يحظر على أي شخص أجنبي طبيعي أو اعتباري أن يقوم بإستغلال الموارد الطبيعية المبينة في المادة الخامسة أو التنقيب أو الحفر عليها أو القيام بأي أبحاث من أي نوع كانت في الإمتدادات القارية إلا بقرار من مجلس الرئاسة.

المادة (7):

تشتمل المياه الإقليمية للجمهورية المياه الداخلية في أراضي الجمهورية وبحر الجمهورية الإقليمي .

المادة (8):

تشتمل المياه الداخلية في أراضي الجمهورية:

(أ) مياه الخلجان الواقعة على طول سواحل الجمهورية.

(ب) المياه التي بين اليابسة وبين أي جزيرة من جزر الجمهورية ولا تبعد عن اليابسة بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً.

(ج) المياه التي بين جزر الجمهورية والتي لا تبعد أحدها عن الأخرى بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً.

(د) المياه التي فوق الأرض من أي ضحضاح لا يبعد أكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً عن اليابسة أو عن أية جزيرة من جزر الجمهورية وكذلك المياه التي بينه وبين اليابسة.

المادة (9):

يمتد البحر الإقليمي للجمهورية فيما يلي المياه الداخلية للجمهورية إلى مسافة إثني عشر ميلاً بحرياً باتجاه البحر تقاس من خط القاعدة المستقيم أو من أدنى مستوى المياه الجزر المنحصرة الممتدة على طول الشاطئ كما هو موضح في الخرائط ذات المقياس الكبير والمعترف بها في جمهورية اليمن الجنوبية الشعبية.

المادة (10):

يكون تحديد خطوط القاعدة التي يقاس منها البحر الإقليمي للجمهورية على النحو التالي:

(أ) إذا كان الشاطئ أو ساحل الجزيرة مكشوفة بأكمله للبحر: أدنى حد لإنحسار الماء عن الساحل.

(ب) في حالة وجود خليج مواجه للبحر: خطوط ترسم في أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر.

(ج) في حالة وجود ضحضاح لا يبعد بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً من البر أو جزيرة من جزر الجمهورية: خطوط ترسم من اليابسة أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح.

(د) في حالة وجود مرفأ أو ميناء في مواجهة البحر: خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت.

(هـ) في حالة وجود جزيرة لا تبعد عن اليابسة بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً: خطوط ترسم من اليابسة على طول الشواطئ الخارجية للجزيرة.

(و) في حالة وجود مجموعة من الجزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا يزيد طول الواحد منها عن إثني عشر ميلاً بحرياً: خطوط ترسم من اليابسة ثم على الشواطئ الخارجية لجميع مجموعة الجزر إذا كانت هذه الجزر على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

(ز) في حالة وجود مجموعة من الجزر يمكن وصلها ببعضها بخطوط لا تزيد طول الواحد منها على إثني عشر ميلاً بحرياً وتبعد أقرب جزيرة منها عن اليابسة بأكثر من إثني عشر ميلاً بحرياً: خطوط ترسم على طول الشواطئ الخارجية لجميع جزر المجموعة إذا كانت هذه الجزر على هيئة سلسلة أو ترسم على طول الشواطئ الخارجية للجزر الأكثر بروزاً من المجموعة إذا لم تكن الجزر على هيئة سلسلة.

المادة (11):

إذا ترتب على قياس البحر الإقليمي عملاً بأحكام هذا القانون تخلف منطقة من أعالي البحار يحيط بها البحر الإقليمي من جميع الجهات ولا يجوز امتدادها في أي اتجاه مسافة إثني عشر ميلاً بحرياً فتعتبر هذه المنطقة من البحر الإقليمي وكذلك يعتبر من البحر الإقليمي أي جانب مميز بوضوح عن البحر العالي يمكن أن تتم الإحاطة به برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله عن إثني عشر ميلاً بحرياً.

المادة (12):

إذا حدث أن تداخلت مياه دولة أخرى مع المياه الداخلية أو مع البحر الإقليمي للجمهورية فتعين الحدود إما بالاتفاق مع تلك الدولة طبقاً للمبادئ المرعية في القانون أو ما يتم عليه التفاهم بين الدولتين.

المادة (13):

لسلطات الجمهورية الحق بأن تتخذ جميع الإجراءات اللازمة في البحر الإقليمي لحماية نفسها ضد أي عمل ضار بسلامتها ومصالحها وفقا للأنظمة النافذة ولأحكام القانون الدولي.

المادة (14):

لسلطات الجمهورية الحق بإتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لمنع السفن الداخلة في المياه الداخلية من الإخلال بالشروط التي تخضع لها تلك السفن في دخولها هذه المياه.

المادة (15):

على السفن الأجنبية التي تمارس حق المرور في البحر الإقليمي مراعاة القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية وكذلك أحكام القوانين الدولية وعلى الأخص ما كان متعلق منها بالنقل أو الملاحة.

المادة (16):

لسلطات الجمهورية في الحالات التي يعود تقديرها إليها الحق بأن توقف ممارسة حق المرور البريء وذلك في مساحات تحددها السلطات من البحر الإقليمي على أن يعلن عن ذلك مسبقا.

المادة (17):

يخضع مرور السفن الحربية الأجنبية في البحر الإقليمي لإذن مسبق ولسلطات الجمهورية الحق في إتخاذ جميع التدابير التي تراها ضرورية تجاه السفن المخالفة ولا يجوز للغواصات بأي حال من الأحوال أن تسير تحت سطح الماء في البحر الإقليمي.

المادة (18):

لسلطات الجمهورية الحق بفرض الرقابة اللازمة على منطقة أعالي البحار المتاخمة للبحر الإقليمي للجمهورية حتى مسافة ستة أميال تقاس من غاية البحر الإقليمي وذلك بقصد:

أ. الرقابة من الإخلال بقوانينها وأنظمتها الخاصة بالأمن والجمارك والصحة والمالية سواء في أرضها أو بحرهما الإقليمي.

ب. تنفيذ العقوبة المترتبة على مخالفة القوانين الآتية الذكر سواء وقت المخالفة في أرضها أو بحرهما الإقليمي.

المادة (19):

يُعمل بهذا القانون من حين صدوره

المادة (20):

يُنشر هذا القانون في الجريدة الرسمية.

صدر في 4 ذو الحجة 1389هـ

الموافق 9 فبراير 1970م

سالم ربيع علي

رئيس مجلس الرئاسة

الملحق رقم (17)

قرار جمهوري بالقانون رقم (37) لسنة 1991 م

بشأن البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة

والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري

رئيس مجلس الرئاسة.

بعد الاطلاع على إتفاق إعلان الجمهورية اليمنية.

وعلى دستور الجمهورية اليمنية.

وعلى القرار الجمهوري رقم (1) لسنة 1991م بتشكيل مجلس الوزراء.

وبعد موافقة مجلس الرئاسة.

//قرار//

الباب الأول

التسمية والتعاريف

مادة (1):

يسمى هذا القانون قانون البحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري.

مادة (2):

لأغراض هذا القانون يكون للألفاظ والعبارات التالية الواردة فيه المعاني المبينة إزاء كل منها فيما يلي إلا إذا دلت القرينة على خلاف ذلك.

أ- الجمهورية: الجمهورية اليمنية.

ب- الساحل: السواحل القارية والجزرية للجمهورية المواجهة لخليج عدن ومضيق باب المندب والبحر الأحمر وبحر العرب والمحيط الهندي، وفقاً للخرائط المعترف بها في الجمهورية.

ج- الجزيرة: مساحة من الأرض تكونت طبيعياً محاطة بالماء من كل الجوانب وتكون فوق مستوى المياه في حالة المد وكذلك الصخور التي تهىئ استمرار السكن البشري واستمرار حياة اقتصادية خاصة بها.

د- المياه الداخلية: المياه التي تقع على الجانب الممتد نحو الإقليم القاري أو الجزري من الخط الذي يقاس ابتداء منه البحر الإقليمي.

هـ- الجرف القاري: قاع البحر وباطن أرضه الذي يمتد وراء البحر الإقليمي في جميع أنحاء الامتداد الطبيعي لإقليم الجمهورية حتى الحد الخارجي للحافة القارية أو إلى مسافة مائتي (200) ميل بحري من الخطوط الأساسية التي يقاس فيها عرض البحر الإقليمي لتلك المسافة.

و- المنطقة المتاخمة: منطقة من المياه تقع خلف البحر الإقليمي للجمهورية وملاصقة لها وفقاً لما تحدده المادة (12) من هذا القانون.

ز- الخليج: انبعاج واضح المعالم يكون توغله بالقياس إلى عرض مدخله على نحو يجعله يحتوي على مياه محصورة بالبر ويشكل أكثر من مجرد انحناء للساحل.

ح- الضحضاح: مساحة من الأرض مغمورة بماء ضحل في حالة أعلى المد وغير مغمورة بالماء في أدنى مستوى الجزر.

ط- الميل البحري: إثنان وخمسون وثمانمائة وألف (1852) متر.

ي- تلويث البيئة البحرية: إدخال الإنسان بصورة مباشرة أو غير مباشرة في البيئة البحرية مواد أو طاقة تنجم عنها بصورة مباشرة أو يحتمل أن ينجم عنها آثار مؤذية كالأضرار بالمواد الحية وتعريض الصحة البشرية للأخطار أو إعاقة الأنشطة البحرية بما في ذلك صيد الأسماك والاستخدامات المشروعة الأخرى للبحار والمحيطات من نوعية مياه البحر وقابليتها للاستعمال وخفض إمكانية استخدام وسائل الترويح.

الباب الثاني

البحر الإقليمي المنطقة المتاخمة

مادة (3):

يخضع البحر الإقليمي قاعه وباطن أرضه والفضاء الجوي الذي يعلوه لسيادة الجمهورية دونما مساس بحق المرور البريء للسفن الأجنبية عبر البحر الإقليمي

طبقاً للمواد (7، 8، 9) من هذا القانون.

مادة (4):

يمتد البحر الإقليمي للجمهورية فيما يلي المياه الداخلية إلى مسافة 12 إثني عشر ميلاً بحرياً باتجاه البحر تقاس من خط الأساس المستقيم أو من أدنى مستوى لمياه الجزر المنحسرة الممتدة على طول الساحل كما هو موضح في الخرائط ذات المقاس الكبير المعترف بها في الجمهورية.

مادة (5):

يكون تحديد خطوط الأساس التي يقاس منها البحر الإقليمي للجمهورية على النحو التالي:

- أ- إذا كان البر أو شاطئ البحر مكشوفاً بأكمله أدنى حد لانحسار المياه عن الساحل.
- ب- في حالة الجزر الواقعة في حلقات مرجانية أو الجزر المحاطة بشعاب مرجانية، خطوط ترسم من أدنى مستوى لمياه الجزر للشعب المرجانية في اتجاه البحر.
- ج- في حالة وجود خليج مواجه للبحر خطوط ترسم في أحد طرفي الأرض من مدخل الخليج إلى الطرف الآخر.
- د- في حالة وجود ضحضاح لا يبعد كثيراً عن إثني عشر ميلاً بحرياً من البر أو من جزيرة يمنية، خطوط ترسم من اليابسة أو من الجزيرة على طول الحافة الخارجية للضحضاح.
- هـ- في حالة وجود ميناء أو مرفأ في مواجهة البحر: خطوط ترسم على طول الجانب المواجه للبحر من المنشآت الأكثر بعداً أو بروزاً من منشآت الميناء أو المرفأ وخطوط ترسم كذلك فيما بين أطراف تلك المنشآت.
- و- في حالة وجود انبعاث عميق وانقطاع أو تعرجات ومنحنيات عميقة للساحل أو حيث سلسلة من الجزر على امتداد الساحل القاري، خطوط الأساس المستقيمة التي تصل بين النقاط المناسبة.

مادة (6):

إذا ترتب على قياس البحر الإقليمي عملاً بأحكام المادة السابقة تخلف حيز مما يعتبر من مياه أعالي البحار يحيط به البحر الإقليمي من جميع الجهات ولا يتجاوز امتداده في أي اتجاه إثني عشر ميلاً بحرياً اعتبر هذا الحيز جزءاً من البحر الإقليمي للجمهورية وينطبق ذات الحكم على أي جيب متميز بوضوح من أعالي البحار يمكن أن تتم الإحاطة به برسم خط مستقيم واحد لا يزيد طوله على إثني عشر ميلاً بحرياً.

مادة (7):

1. تتمتع السفن الأجنبية بحق المرور البريء عبر البحر الإقليمي للجمهورية ويكون المرور بريئاً ما دام لا يضر بأمن الجمهورية أو سلامتها أو حسن نظامها واستقلالها.
2. يُعتبر مرور أي سفينة أجنبية أو غواصة أو سفينة غاطسه مروراً غير بريء إذا قامت أثناء وجودها في البحر الإقليمي بأي من الأنشطة التالية:
 - أ- استعمال القوة أو التهديد باستعمالها ضد سيادة الجمهورية أو سلامتها الإقليمية أو استقلالها أو بأية صورة أخرى تعتبر انتهاكاً لمبادئ القانون الدولي المجسدة في ميثاق الأمم المتحدة.
 - ب- أي مناورة أو تدريب من أي نوع.
 - ج- أي عمل يستهدف جمع المعلومات أو القيام بعمل عدائي يكون من شأنه الإضرار بأمن الجمهورية أو سلامتها.
 - د- إطلاق أو إنزال أو تحميل أية طائرة أو جهاز عسكري منها أو عليها.
 - هـ- تحميل أو إنزال أية عملة أو شخص أو بضاعة على نحو مناف للقوانين والأنظمة النافذة والمتعلقة بالهجرة أو بالشؤون الأمنية أو الجمركية أو الضريبية أو الصحية.
 - و- أي عمل من أعمال التلويث المقصود أو الضار بالصحة البشرية أو الموارد الحية أو البيئة البحرية.
 - ز- أي من أعمال الاستكشاف أو الاستغلال أو التنقيب عن الثروات الطبيعية المتجددة أو غير المتجددة.

ح- أي نشاط دراسي أو بحثي.

ط- أي نشاط يستهدف التدخل في شبكات المواصلات أو في المنشآت والأبنية والتجهيزات.

ي- أي نشاط ليس له علاقة بالمرور أو من شأنه عرقلة الملاحة الدولية بشكل مقصود.

مادة (8):

1. يخضع دخول السفن الأجنبية الحربية بما فيها الغواصات وسفن الملاحة الغاطسة الأخرى ومرورها عبر البحر الإقليمي بإذن المسبق من السلطات المختصة في الجمهورية.

2. على الغواصات وسفن الملاحة الغاطسة الأخرى أن تبهر طافية ورافعة علمها أثناء مرورها عبر البحر الإقليمي للجمهورية.

مادة (9):

على السفن الأجنبية التي تدار بالطاقة النووية أو تلك التي تحمل مواد نووية أو غيرها من المواد والمنتجات المشعة إشعار السلطات المختصة في الجمهورية مسبقاً بدخولها ومرورها عبر البحر الإقليمي للجمهورية.

مادة (10):

يحق للسلطات المختصة إتخاذ كافة الإجراءات اللازمة والضرورية في البحر الإقليمي لمنع المرور غير البريء وكذا إيقاف دخول جميع السفن الأجنبية أو بعضها في مساحة معينة من البحر الإقليمي إذا اقتضت المصلحة العامة ذلك، شريطة أن تحدد تلك المساحات في إعلان مسبق.

مادة (11):

على السفن التي تمارس حق المرور البريء في البحر الإقليمي مراعاة القوانين والأنظمة النافذة في الجمهورية وكذلك أحكام القانون الدولي وعلى الأخص ما يتعلق منها بالنقل والملاحة.

مادة (12):

يكون الحد الخارجي للمنطقة المتاخمة الخط الذي يكون بعد كل نقطة 24 ميلاً بحرياً من أقرب نقطة على خط الأساس المشار إليه في المادة (4) من هذا القانون.

مادة (13):

للسلطات المختصة حق فرض الرقابة على المنطقة المتاخمة بقصد:

أ- منع وضبط أي إخلال بقوانين الجمهورية وبأنظمتها الأمنية والجمركية والصحية والمالية.

ب- تنفيذ العقوبة المترتبة على مخالفة القوانين والأنظمة الآتية الذكر سواء وقعت المخالفة في أراضي الجمهورية أو في بحرها الإقليمي.

الباب الثالث

المنطقة الاقتصادية الخالصة

مادة (14):

يكون للجمهورية منطقة اقتصادية خالصة يبلغ عرضها مائتي (200) ميل بحري تقاس من خط الأساس للبحر الإقليمي المشار إليها في المادة (4) من هذا القانون.

مادة (15):

للجمهورية في المنطقة الاقتصادية الخالصة بما فيها قاعها وباطن أرضها وعمودها المائي ما يلي:

أ- حقوق السيادة الخالصة لفرض الحفاظ على استكشافات واستثمار وإدارة الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة بما فيها إنتاج الطاقة من المياه والتيارات والرياح.

ب - الحقوق والولاية الخالصة لإقامة وإصلاح وتشغيل واستخدام الجزر الصناعية والمنشآت والأبنية والتركيبات الأخرى الضرورية لاستكشاف موارد المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية.

ج- الولاية الخالصة على البيئة البحرية وصيانتها وحمايتها ومنع ومراقبة ومكافحة التلوث البحري وكذا الولاية الخالصة على البحث العلمي والسماح به وتنظيمه

والرقابة عليه.

د- أية حقوق أخرى معترف بها في القانون الدولي.

مادة (16):

مع عدم المساس بما للجمهورية من حقوق على المنطقة الاقتصادية الخالصة تضمن الجمهورية حرية الملاحة والطيران ومد الأسلاك والأنابيب المغمورة في منطقتها الاقتصادية الخالصة.

الباب الرابع

الجرف القاري

مادة (17):

للسلطات المختصة في الجمهورية دون غيرها أن تمارس ما يلي في الجرف القاري:

أ- استكشاف واستغلال وإدارة جميع الموارد الطبيعية والحفاظ عليها.

ب- إقامة وإصلاح وتشغيل واستخدام الجزر الصناعية والمنشآت والأبنية والتركيبات الأخرى الضرورية لاستكشاف واستثمار موارد الجرف القاري للجمهورية.

ج- تنظيم البحث العلمي والسماح به والرقابة عليه.

د- صيانة البيئة البحرية وحمايتها ومراقبة التلوث البحري ومكافحته.

الباب الخامس

الحدود البحرية

مادة (18):

1. تعيين الحدود البحرية بين الجمهورية وأية دولة لها سواحل مقابلة أو ملاصقة لساحل الجمهورية فيما يتعلق بالبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بالإتفاق مع تلك الدولة.

2. وإلى أن يتم التوصل إلى إتفاق تعيين الحدود البحرية لا يحق مد الحدود البحرية للبحر الإقليمي والمنطقة المتاخمة والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري بين

الجمهورية وأي دولة لها سواحل مقابلة أو ملاصقة لساحل الجمهورية إلى أبعد من خط الوسط أو خط تساوي البعد الذي تكون كل نقطة عليه متساوية في بعدها من أقرب النقاط على الخطين الأساسيين الذين يقاس منهما عرض البحر الإقليمي للجمهورية والبحر الإقليمي لتلك الدولة.

الباب السادس

الإقليم الجزري

مادة (19):

يكون لكل جزيرة من جزر الجمهورية بحر إقليمي ومنطقه متاخمة ومنطقة اقتصادية خالصة وجرف قاري وتطبق عليها جميع أحكام هذا القانون.

الباب السابع

أحكام عامة وختامية

مادة (20):

يحق للجمهورية في ممارستها لحقوق سيادتها ولايتها على البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري إتخاذ التدابير اللازمة والضرورية الرامية إلى ضمان تنفيذ قوانينها وأنظمتها وامتثال الغير لها.

مادة (21):

يحظر على أي شخص أجنبي طبيعي أو اعتباري القيام باستكشاف أو استثمار الموارد الطبيعية المتجددة وغير المتجددة الكامنة في البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والجرف القاري للجمهورية أو القيام بأي تنقيب أو بحث أو حفر أو إجراء أية بحوث علمية أو حفريات تنقيبية فيها أو إنشاء أو صيانة أي نوع من الجزر الصناعية أو المنشآت البحرية والتجهيزات وأي تركيبات أو إجراء أي عمليات تشغيل أو إصلاح لأي غرض كان ما لم تكن هناك إتفاقية خاصة مع الجمهورية أو ترخيص صريح من سلطاتها المختصة.

مادة (22):

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب كل من يخالف أحكام هذا القانون أو القرارات أو التعليمات الصادرة بمقتضاه بالحبس مدة لا تتجاوز ثلاث سنوات وبغرامة لا تزيد على (250 000) ريال دونما مساس بحق الدولة في الحصول على تعويض لا يقل عن قيمة ما استُخرج من ثروة إذا كانت المخالفة هي استغلال ثروة طبيعية دون علم الدولة أو إذنها.

مادة (23):

مع عدم الإخلال بأية عقوبة أشد منصوص عليها في أي قانون آخر يعاقب كل من تسبب في أي تلوث ضار بالصحة البشرية أو بالموارد الحية أو البيئة البحرية في المياه الداخلية أو البحر الإقليمي أو المنطقة الاقتصادية الخالصة للجمهورية بالحبس مدة لا تتجاوز سنة أو بغرامة لا تزيد على (150 000) مائة وخمسين ألف ريال وتكون العقوبة مدة لا تتجاوز ست سنوات أو بغرامة لا تزيد على مائتين وخمسين ألف ريال إذا نتج عن ذلك التلوث أضرار جسيمة كل ذلك دون مساس بالحق في التعويض.

مادة (24):

تصدر اللائحة التنفيذية لهذا القانون بقرار جمهوري بناء على اقتراح مجلس الوزراء ويصدر رئيس الوزراء القرارات اللازمة واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون.

مادة (25):

يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم (15) لسنة 1967 م بشأن المياه الإقليمية الصادر في صنعاء- في 20 محرم 1387هـ الموافق 30/4/1967م وقرار رئيس الجمهورية رقم (16) لسنة 1967م بشأن الامتداد القاري الصادر في صنعاء بتاريخ 20 محرم 1387هـ الموافق 30 / 4 / 1967م والقانون رقم (45) لسنة 1977م بشأن البحر الإقليمي والمنطقة الاقتصادية الخالصة والامتداد القاري والمناطق البحرية الأخرى الصادر في عدن في تاريخ 8 محرم 1398هـ الموافق 17 ديسمبر 1977م وأي حكم أو نص يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة (26):

يعمل بهذا القرار بالقانون من تاريخ صدوره ويبلغ لجميع الجهات الدولية المعنية وينشر في الجريدة الرسمية.

صدر برئاسة الجمهورية بصنعاء

بتاريخ 28 رمضان 1411هـ.

الموافق 13 أبريل 1991 م.

الفريق/ علي عبد الله صالح

حيدر أبو بكر العطاس

رئيس مجلس الرئاسة

رئيس مجلس الوزراء

الملحق رقم (18)

اتفاقية الحدود الدولية

بين

الجمهورية اليمنية وسلطنة عُمان

إن الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان تنطلقان من الروابط الأخوية والمصلحة المشتركة التي تجمع بين بلديهما وشعبيهما، وعملاً بالشرعية الإسلامية الغراء، وأن تحدوها الرغبة لتعزيز أواصر الأخوة بعلاقة الجوار القائمية بين البلدين الشقيقين.

ونظراً لرغبة كل من الدولتين في تعيين الحدود بينهما بصفة نهائية، فقد إتفق الطرفان المتعاقدان على مايلي:

المادة الأولى:

يكون خط الحدود الذي يفصل بين إقليم الجمهورية اليمنية وإقليم سلطنة عمان هو الخط الوارد وصفه في المادة الثانية من هذه الاتفاقية، والمبني على أساس النظام الجيوديسي 84.

المادة الثانية:

يبدأ خط الحدود بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان من النقطة الرئيسية لرأس ضربة علي (الصخرة) المرقمة بالنقطة رقم (1) عند تقاطع الإحداثيات الجغرافية لدائرة العرض 16 درجة و39 دقيقة و3 ثوان و83 من الثانية شمالاً مع خط الطول 53 درجة و1 دقائق و20 ثانية و88 من الثانية شرقاً وينتهي في النقطة الرئيسية المرقمة بالنقطة (8) عند النسق الجغرافي لتقاطع دائرة العرض 19 درجة شمالاً مع خط الطول 52 درجة شرقاً، ويمتد خط الحدود بين النقطتين الرئيسيتين المحددة أحد إثباتها أنفاً مروراً بالنقاط (2، 3، 4، 4، أ، 4، ب، 5، 6، 7) وفقاً للإحداثيات التالية:

* النقطة رقم (2) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و17 دقيقة و7 ثوان و91 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و48 دقيقة و46 ثانية و22 من الثانية شرقاً.

* النقطة رقم (3) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و17 دقيقة و40 ثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و44 دقيقة و40 ثانية شرقاً.

* النقطة رقم (4) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و18 دقيقة و6 ثوان و93 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و44 دقيقة و30 ثانية و50 من الثانية شرقاً.

* النقطة رقم (4 أ) المساندة للنقطة رقم (4) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و18 دقيقة و8 ثوان و87 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و44 دقيقة و34 ثانية و2 من الثانية شرقاً.

* النقطة رقم (4 ب) المساندة للنقطة رقم (4) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و18 دقيقة و8 ثوان و42 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و44 دقيقة و35 ثانية و57 من الثانية شرقاً.

* النقطة رقم (5) عند تقاطع دائرة العرض 12 درجة و18 دقيقة و15 ثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و48 دقيقة و5 ثوان شرقاً.

* النقطة رقم (6) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و18 دقيقة و21 ثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و45 دقيقة و3 ثانية شرقاً.

* النقطة رقم (7) عند تقاطع دائرة العرض 17 درجة و20 دقيقة و56 ثانية و4 من الثانية شمالاً مع خط الطول 52 درجة و46 دقيقة و55 ثانية و83 من الثانية شرقاً.

المادة الثالثة:

يستمر امتداد الخط الحدود الفاصل من آخر النقطة الرئيسية على الشاطئ (رأس ضربة علي) في اتجاه المياه الإقليمية وحتى نهاية النقطة الاقتصادية، ويحدد هذا الامتداد وفقاً لقواعد القانون الدولي وإتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

ويُعتبر هذا التحديد لخط الحدود البري والبحري الفاصل بين الدولتين حاسماً ونهائياً.

المادة الرابعة:

تشكل لجنة فنية مشتركة من الجهات المختصة بالمساحة من كل من البلدين، مهمتها القيام بما يلي:

أ. مسح وتعيين نقاط وخط الحدود الموضحة في المادة الثانية على الطبيعة، وإعداد الخرائط التفصيلية اللازمة لذلك بصفة نهائية وما يتعلق بها من بيانات أخرى

لتكون تلك الخرائط - بعد توقيع ممثلي الطرفين عليها- هي الخرائط الرسمية المبينة للحدود بين البلدين، وتلحق بهذه الإتفاقية كجزء لا يتجزأ منها.

ب. الإشراف على وضع علامات (دعامات) على خط الحدود المتفق عليه الفاصل بين أراضي البلدين، والإتفاق على المسافة التي تفصل بين كل علامة (دعامة) وأخرى.

المادة الخامسة:

تسوى كافة المسائل المترتبة على ترسيم خط الحدود وأى مسائل تظهر بعد ذلك بالطرق الودية من خلال الاتصال المباشر بين الطرفين على أساس من مبدأ المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم الإضرار بمصالح أي منهما.

المادة السادسة:

في حالة اكتشاف ثروات طبيعية مشتركة، سيتم الإتفاق على كيفية استغلالها واقتسامها وفقاً للقواعد والأعراف الدولية المستقرة ومبادئ العدل والإنصاف.

المادة السابعة:

يتم تنظيم سلطات الحدود وحقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود وفقاً للملحقين المرفقين بهذه الإتفاقية، كما يتم تنظيم الانتفاع بالملكات الخاصة بالمواطنين في منطقة الحدود طبقاً للحق الخاص يتفق عليه الطرفان، وتعد جميع الملاحق المذكورة في هذه المادة جزءاً لا يتجزأ من هذه الإتفاقية.

المادة الثامنة:

حررت هذه الإتفاقية وملحقاتها من نسختين أصليتين باللغة العربية، وتحتفظ كل دولة بنسخ منها.

المادة التاسعة:

تصبح هذه الإتفاقية نافذة المفعول بعد التصديق عليها طبقاً للإجراءات المتبعة في كل من البلدين المتعاقدين وتبادل وثائق التصديق عليها من قبل الدولتين.

المادة العاشرة:

حررت هذه الإتفاقية في مدينة صنعاء في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني سنة 1413 هجرية الموافق اليوم الأول من شهر أكتوبر سنة 1992 ميلادية.

عن الجمهورية اليمنية

عن سلطنة عمان

حيدر ابوبكر العطاس

صاحب السمو الشيخ / ثويني بن شهاب آل سعيد

رئيس مجلس الوزراء

الممثل الخاص لجلالة السلطان

الملحق رقم (19)

الإتفاقية الحدود الدولية

بين

الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان

بشأن تنظيم سلطات الحدود

إن حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة سلطنة عمان، وتنفيذاً للمادة السابعة من إتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الموقعة في 3/4/1413 هجرية الموافق 1/10/1992 ميلادية ورغبةً منها في تنظيم اختصاصات سلطات الحدود، فقد إتفقنا على ما يأتي:

مادة (1):

إتفق الطرفان على أن تسوى الخلافات والمخالفات والحوادث التي تقع في منطقة الحدود المشمولة بهذا الملحق، وفقاً للأحكام الواردة فيه.

مادة (2):

1. تعتبر منطقة الحدود هي المنطقة الممتدة من خط الحدود إلى عمق خمسة كيلومترات داخل إقليم كل من الطرفين اعتباراً من خط الحدود المشترك بين البلدين .

2. لا يجوز لأي من الطرفين إنشاء أو الاحتفاظ بأية استحكامات أو منشآت أو مخيمات عسكرية أو ما يشابهها باستثناء منشآت المنافذ الرسمية ومنشآت قوات الحدود في حدود المنطقة المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة، وعلى الطرفين فور نفاذ إتفاقية الحدود بينهما إتخاذ ما يلزم لتنفيذ حكم هذه الفقرة خلال المدة التي يتفق عليها فيما يخص القائم من هذه الاستحكامات والمنشآت والمخيمات العسكرية

مادة (3):

1. يعين كل من الطرفين المتعاقدين سلطات الحدود المدرجة أدناه لممارسة تنفيذ أحكام هذا الملحق.

أ- سلطات الحدود من الدرجة الأولى

- عن الجمهورية اليمنية: محافظ المحافظة المعنية.

- عن سلطنة عمان: المفتش العام للشرطة والجمارك.

ب - سلطات الحدود من الدرجة الأعلى:

- عن الجمهورية اليمنية: وزير الداخلية والأمن.

- عن سلطنة عمان: وزير الداخلية.

2. يجوز تغيير سلطات الحدود المذكورة في الفقرة (1) من هذه المادة أو استحداث سلطات أخرى بإتفاق الطرفين المتعاقدين بالطرق الدبلوماسية.

مادة (4):

يبلغ الطرفان أحدهما الآخر بالطرق الدبلوماسية خلال شهر من دخول هذا الملحق حيز التنفيذ بالأسماء الكاملة لأعضاء سلطات الحدود ووظائفهم وصورة من وثائق تفويضهم وتتضمن وثيقة التفويض صورة صاحبها وتوقيعه، ويتم بعد إبلاغ كل تغيير يجري في هذا الصدد بنفس الأسلوب.

مادة (5):

لكل عضو مخول من سلطات الحدود الحق في تعيين مساعدين له، على أن يبلغ أسماءهم ووظائفهم ووثائق تفويضهم إلى سلطات حدود الطرف الآخر.

مادة (6):

المخالفات والحوادث الخاصة بالحدود التي تدخل في نطاق أحكام هذا الملحق هي:

أ- التعرض لدعامات الحدود أو هدمها أو هدم المباني أو المنشآت الأخرى المتعلقة مباشرة بالحدود.

ب- إطلاق النار على المخافر وحرس الحدود أو على الأشخاص أو على دعامات الحدود أو منشآت الحدود الواقعة في أراضي الطرف الآخر.

ج- هروب متهمين بارتكاب أحد الجرائم طبقاً لقانون الطرف المتعاقد الذي ينتمون إليه في منطقة الحدود ولجوؤهم إلى منطقة حدود الطرف المتعاقد الآخر

د- حوادث السلب والنهب التي تقع من قبل مواطني أحد الطرفين المتعاقدين في منطقة الحدود لدى الطرف الآخر.

هـ- قيام شخص أو أشخاص بأعمال التهريب من إقليم أحد الطرفين المتعاقدين إلى إقليم الطرف المتعاقد الآخر.

و- صيد الحيوانات البرية ضمن منطقة الحدود.

ز- إساءة استعمال موارد المياه أو تلويثها وكل ما يؤدي إلى إعاقة الانتفاع منها.

مادة (7):

يكون لسلطات الحدود لكل من الطرفين الاختصاصات المدرجة أدناه في منطقة حدوده:

أ- إتخاذ الإجراءات اللازمة لمنع وقوع الحوادث.

ب- إتخاذ الإجراءات اللازمة وإشعار سلطات الطرف الآخر لتجنب ارتكاب الجرائم وعمليات التهريب والتسلل في منطقة حدود الطرف الآخر من قبل الأشخاص، ومنعهم من اجتياز الحدود ومقاومتهم إذا تطلب الأمر ذلك أو مطاردتهم للقبض عليهم، وفي الحالة التي يجتاز فيها هؤلاء الأشخاص خط الحدود من منطقة حدود أحد الطرفين المتعاقدين إلى منطقة حدود المتعاقد الآخر فيجب أن توقف المطاردة، وتشعر سلطة حدود الطرف الأول سلطة حدود الطرف الثاني وتتخذ هذه الأخيرة الإجراءات اللازمة للقبض عليهم وتسليمهم لسلطات حدود ذلك الطرف.

ج- إتخاذ الإجراءات اللازمة لمكافحة التهريب والتسلل عبر البلدين، وتبادل المعلومات فيما بين سلطات الحدود عن مثل هذه العمليات لمكافحتها.

د- تبادل المعلومات في حالة الكوارث في المنطقة الحدودية والتعاون في سبيل حصرها.

هـ- إتخاذ الإجراءات الوقائية ضد انتشار الأوبئة أو الجوائح الحيوانية أو الطفيليات الزراعية إلى إقليم الطرف الآخر، ولهذا الغرض تقوم سلطة حدود الطرف الذي ظهر في إقليمه وباء أو جائحة حيوانية بإشعار سلطة الطرف الآخر، وفي حالة الشك في وجود جائحة حيوانية بين الحيوانات التي ينبغي أن تجتاز حدود الطرفين تتخذ الإجراءات اللازمة لمنع انتشار الجائحة الحيوانية وفقاً لأنظمة التفتيش الصحي والبيطري لكل من الطرفين.

و- التحقيق في جميع الحوادث.

ز- تسوية المنازعات التي قد تطرأ بشأن المخالفات والحوادث المذكورة في المادة (6) من هذا الملحق، والنظر ضمن حدود سلطاتهم في طلبات التعويض المقدمة على إثر حادث حدود من قبل أحد الطرفين أو من قبل أشخاص موجودين في منطقة الحدود التابعة لاختصاصهم.

مادة (8):

1. إذا التجأ أحد مواطني الطرفين إلى منطقة حدود الطرف الآخر بعد ارتكابه جريمة منصوصاً عليها في قانون الطرف الذي ينتمي إليه في منطقة حدود ذلك الطرف جاز لسلطة حدود الطرف الذي ارتكبت الجريمة في إقليمه أن يطلب توقيف المتهم، وعلى سلطة حدود الطرف الآخر أن تبذل طاقتها للقبض على الشخص المطلوب، وتخبر عند القبض عليه سلطة حدود الطرف صاحب الطلب.

2. يجوز لسلطة حدود الطرف المطلوب منها توقيف المتهم وإعادته خلال مدة أقصاها عشرة أيام اعتباراً من تاريخ توقيفه.

3. إذا امتنعت سلطة الحدود المطلوب منها توقيف المتهم لأي سبب كان عن تسليمه خلال مدة عشرة أيام، وجب عليها أن تحتفظ به موقوفاً إلى حين تسليم الوثائق المتعلقة بإعادته بالطرق الدبلوماسية، وفي جميع الأحوال لا يجوز أن تتجاوز مدة توقيف المتهم أكثر من ستين يوماً.

مادة (9):

يجوز لسلطات الحدود بعد إتفاق سابق القيام بالتحقيق الموقعي المشترك في حادث حدودي بغية تثبيت الوقائع، وفي هذه الحالة وإذا اقتضت الحاجة ذلك يمكن أن يصطحبوا معهم خبراء وشهوداً، ويشرف على التحقيق الطرف الذي يجري التحقيق في إقليمه، ويحرر بالتحقيق محضر موقع من قبل السلطات المختصة في البلدين تدرج فيه باختصار الوقائع والمداولات والنتائج التي توصل إليها التحقيق الذي تم إحالته إلى السلطات القضائية المختصة .

مادة (10):

تعين سلطات حدود الطرفين بإتفاق مشترك نقاط اللقاء، وتبادل الرسائل وكذلك نقاط تسليم الأشخاص والأموال والمنافذ الرسمية.

مادة (11):

يمكن لأعضاء سلطات الحدود ومساعدتهم والخبراء أن يتجاوزوا الحدود لممارسة الوظائف الناجمة عن أحكام هذا الملحق، ويجتاز أعضاء سلطات الحدود بعد إبراز وثائق التفويض المذكورة في المادتين (4) و(5) من هذا الملحق بعد إخطار السلطات المختصة للطرف المتعاقد الآخر وموافقتها.

مادة (12):

يجري إشعار مركز حدود الطرف المتعاقد الآخر الأكثر قرباً بيوم وساعة عبور الأشخاص الذين يقتضي عبورهم الحدود طبقاً لأحكام هذا الملحق في الوقت المطلوب قبل (24) ساعة على الأقل، ويجوز تخفيض هذه المدة في حالات الضرورة القصوى بالإتفاق بين الطرفين المتعاقدين.

مادة (13):

يتمتع أعضاء سلطات الحدود في أثناء قيامهم بمهمتهم بالحصانة اللازمة لأداء واجباتهم، ولا تخضع المواد التي يحتاجونها لذلك الغرض إلى الضرائب والرسوم الجمركية.

مادة (14):

يتم تقديم المساعدة اللازمة للأشخاص المذكورين في المادة (3) من هذا الملحق، خلال وجودهم في المنطقة الحدودية لأحد الطرفين.

مادة (15):

1. تجتمع سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-أ) من المادة (3) من هذا الملحق بالتناوب في إقليم كل من الطرفين مرة واحدة كل ستة أشهر أو كلما تستدعي الحاجة للاجتماع وبموافقة الطرفين لحسم القضايا المعلقة مما يدخل في اختصاصها، وإذا لم توفق السلطات المذكورة في حسم هذه القضايا ترفع عندئذ إلى سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1-ب) من المادة (3) من هذا الملحق لتقرر ما تراه بشأنها.

2- تجتمع سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1- ب) من المادة (3) من هذا الملحق بالتناوب في إقليم كل من الطرفين مرة واحدة كل سنة أو اقترحت سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1 - أ) من المادة (3) من هذا الملحق عقد اجتماع استثنائي خلاف ذلك للتشاور وحسم القضايا المعلقة.

مادة (16):

1. لأغراض المحافظة على مواقع علامات الحدود (دعامات) وصيانتها تقوم سلطات الحدود للبلدين المبينة في الفقرة (1 - أ) من المادة (3) من هذا الملحق بتبادل المعلومات بشأنها وتتولى الكشف الموقعي عليها قبل عقد الاجتماع نصف السنوي المنوه عنه في الفقرة (1) من المادة (15) من هذا الملحق لبحث الموضوع خلاله ورفع التقارير اللازمة بشأن هذه العلامات (الدعامات) إلى سلطات الحدود المبينة في الفقرة (1 - ب) من المادة (3) من هذا الملحق .

2. إذا تبين لسلطات الحدود المبينة في الفقرة (1- ب) من المادة (3) من هذا الملحق أن مواقع العلامات (الدعامات) قد تغيرت أو أن وضعها بحاجة إلى صيانة أو ترميم نتيجة التلف، تشعر هذه الجهات السلطات المختصة للطرفين من أجل إتخاذ الإجراءات الفنية اللازمة لإعادة العلامات (الدعامات) إلى موقعها أو صيانتها أو ترميمها وفق المواصفات الفنية التي إتفق عليها الطرفان في محاضر اللجنة الفنية المشار إليها في المادة الرابعة من إتفاقية الحدود الدولية بين البلدين والمعتمدة بموجبها.

مادة (17):

يسري مفعول هذا الملحق لمدة خمس سنوات اعتباراً من تاريخ دخول الإتفاقية حيز التنفيذ ويتجدد هذا الملحق تلقائياً لنفس المدة ما لم يقرر أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية برغبته في تعديله وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ إنتهاء المدة المعينة.

مادة (18):

يصبح هذا الملحق نافذ المفعول بعد التصديق عليه طبقاً للإجراءات المتبعة في كل من البلدين وتبادل وثائق التصديق عليه من قبل الحكومتين.

حرر في مدينة صنعاء في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني سنة 1413 هجرية،
الموافق لليوم الأول من شهر أكتوبر سنة 1992 ميلادية.

عن الجمهورية اليمنية

عن سلطنة عمان

حيدر ابوبكر العطاس

صاحب السمو الشيخ / ثويني بن شهاب آل سعيد

رئيس مجلس الوزراء

الممثل الخاص لجلالة السلطان

الملحق رقم (20)

الإتفاقية الحدود الدولية

بين

الجمهورية اليمنية و سلطنة عمان

بشأن تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود

إن حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة سلطنة عمان تنفيذاً للمادة السابعة من إتفاقية الحدود الدولية بين الجمهورية اليمنية وسلطنة عمان الموقعة في 1413/4/3 هجرية الموافق 1992/10/1 ميلادية، ورغبة منها في تنظيم حقوق الرعي والتنقل والانتفاع من موارد المياه في منطقة الحدود، فقد اتفقنا على ما يأتي:

مادة (1):

تحدد منطقة الرعي لأغراض هذا الملحق بعمق خمسة وعشرين كيلو متراً كحد أقصى من خط الحدود المشترك في أراضي كل من البلدين.

مادة (2):

يحق للرعاة من مواطني الطرفين المتواجدين في المناطق الحدودية وما جاورها الانتفاع من المراعي وموارد المياه في منطقة الرعي المحددة في المادة (1) من هذا الملحق طبقاً للأعراف القبلية السائدة في المنطقة.

مادة (3):

تحدد سلطات حدود الطرفين نطاق الرعي ونقاط العبور التي يمكن استخدامها لأغراض هذا الملحق بالتشاور سنوياً وذلك في ضوء متطلبات الرعي.

مادة (4):

مع عدم الإخلال بالأحكام الواردة في المادة (2) من هذا الملحق، يعفى مواطنو الطرفين عند الترخيص لهم من سلطات الحدود المختصة بالرعي والانتفاع من موارد المياه في مناطق الرعي من:

أ- القوانين والأنظمة المعمول بها بخصوص الإقامة وجوازات السفر، وتصدر لهم وثيقة مرور من قبل السلطات الحدودية للطرف الذي يكونون من مواطنيه تسمح باجتيازهم الحدود.

د- الضرائب والرسوم على حيواناتهم وحياتهم وأدواتهم المضربية وما هو ضروري عادة من أثاثهم المنزلي وما يحملونه من المواد الغذائية والاستهلاك، وذلك دون مساس بحقوق الطرفين فيما يخص استيفاء الرسوم الجمركية على الحيوانات أو المواد المخصصة للمتاجرة بها في إقليم الطرف الآخر.

مادة (5):

يحتفظ كل من الطرفين بحقه في تحديد عدد السيارات التي يرغب أن يدخلها الرعاة إلى أراضيهم وكذلك تحديد عدد ونوعية الأسلحة النارية التي يسمح لهم بحملها على أن تكون الأسلحة المسموح بدخولها مرخصاً بحملها رسمياً من السلطات المعنية في البلدين بموجب وثائق رسمية تحدد هوية حامل السلاح وتصدر لهم سلطات الحدود وثائق بحمل هذه الأسلحة، وإذا زاد عدد الأسلحة النارية على ما هو مرخص به فعليهم تسليمها مقابل إيصال إلى الجهة المسؤولة عند نقطة العبور التي تعيدها إليهم عند عودتهم.

مادة (6):

إذا تفشى مرض حيواني معدٍ أو وباء سار أو ما يمثلهما فلكل من الطرفين فرض التدابير البيطرية أو الصحية الضرورية وتطبق الأوامر الصادرة بمنع الاستيراد والتصدير وعلى السلطات المختصة في كلا البلدين التعاون في هذا المجال.

مادة (7):

يحق للأشخاص المشار إليهم في هذا الملحق الاستفادة في أراضي البلد المستقبل من الخدمات الصحية، كما يسمح لهم بالتزود بالمواد الغذائية والاستهلاكية الضرورية في حدود المنطقة المسموح لهم الرعي فيها ما عدا الحالات الإسعافية فيتم إحالتها إلى أقرب مركز صحي بواسطة سلطات نقطة عبور في حالة عدم وجود مركز صحي في منطقة الرعي.

مادة (8):

يسرى مفعول هذا الملحق لمدة خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، ويتجدد هذا الملحق تلقائياً لنفس المدة ما لم يقرر أحد الطرفين بإشعار الطرف الآخر بالطرق الدبلوماسية برغبته في تعديله وذلك قبل ستة أشهر من تاريخ انتهاء المدة المعنية.

مادة (9):

يصبح هذا الملحق نافذ المفعول بعد التصديق عليه طبقاً للإجراءات المتبعة في كل من البلدين وتبادل وثائق التصديق عليه من قبل الحكومتين.
حرر في مدينة صنعاء في اليوم الثالث من شهر ربيع الثاني سنة 1413 هجرية الموافق لليوم الأول من شهر أكتوبر 1992 ميلادية.

عن الجمهورية اليمنية

عن سلطنة عمان

حيدر ابوبكر العطاس

صاحب السمو الشيخ / ثويني بن شهاب آل سعيد

رئيس مجلس الوزراء

الممثل الخاص لجلالة السلطان

الملحق رقم (21)

معاهد الصداقة بين اليمن والسعودية لعام 1934م

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، نحن الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمنية المتوكلية، بما إنه قد عقدت بيننا وبين الملك الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة السعودية، معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية لإنهاء حالة الحرب الواقعة لسوء الحظ بيننا وبين جلالته، ولتأسيس علاقات الصداقة الإسلامية بين بلديهما، ووقعها مندوب مفوض من قبلنا ومندوب مفوض من قبل جلالته، وكلاهما حائزان للصلاحيحة التامة المتقابلة، وذلك في مدينة جدة في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف، وهي مدرجة مع عهد التحكيم والكتب الملحقة بها في ما يلي:

معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية

بين المملكة اليمنية المتوكلية وبين المملكة العربية السعودية

حضرة صاحب الجلالة عبد العزيز بن عبد الرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية من جهة.

وحضرة صاحب الجلالة الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك المملكة اليمنية المتوكلية من جهة أخرى.

رغبةً منهما في إنهاء حالة الحرب التي كانت قائمة لسوء الحظ في ما بينهما وبين حكومتيهما وشعبيهما، ورغبةً في جمع كلمة الأمة الإسلامية العربية ورفع شأنها وحفظ كرامتها واستقلالها.

ونظراً لضرورة تأسيس علاقات عهدية ثابتة بينهما وبين حكومتيهما وبلديهما على أساس المنافع المشتركة والمصالح المتبادلة.

وحباً في تثبيت الحدود بين بلديهما وإنشاء علاقات حسن الجوار وربط الصداقة الإسلامية في ما بينهما وتقوية دعائم السلم والسكينة بين بلديهما وشعبيهما.

ورغبةً في أن يكونا عضواً واحداً أمام المللّات المفاجئة وبنينا متراصاً للمحافظة على سلامة الجزيرة العربية، قررا عقد معاهدة صداقة إسلامية وأخوة عربية في ما بينهما، وانتدبا لذلك الغرض مندوبين مفوضين عنهما وهما:

عن صاحب الجلالة ملك المملكة العربية السعودية: حضرة صاحب السمو الملكي الأمير خالد بن عبدالعزيز نجل جلالته ونائب رئيس مجلس الوكلاء.

وعن حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة اليمنية المتوكلية: حضرة صاحب السيادة السيد عبدالله بن أحمد الوزير.

وقد منح جلالة الملكان لمندوبيهما الأنفي الذكر الصلاحية التامة والتفويض المطلق. وبعد أن اطلع المندوبان المذكوران على أوراق التفويض التي بيد كل منهما فوجدها موافقة للأصول، قررا باسم ملكيهما الإتفاق على المواد الآتية:

المادة الأولى:

تنتهي حالة الحرب القائمة بين مملكة اليمن والمملكة العربية السعودية بمجرد التوقيع على هذه المعاهدة، وتنشأ فوراً بين الملكين وبلديهما وشعبيهما حالة سلم دائم وصداقة وطيدة، وأخوة إسلامية عربية دائمة لا يمكن الإخلال بها جميعها أو بعضها. ويتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يحلا بروح الود والصداقة جميع المنازعات والاختلافات التي قد تقع بينهما، وبأن يسود علاقتهما روح الإخاء الإسلامي العربي في سائر المواقف والحالات، ويشهدان الله على حسن نواياهما ورغبتهما الصادقة في الوفاق، والإتفاق سراً وعلناً، ويرجوان منه سبحانه وتعالى أن يوفقهما وخلفائهما وورثائهما وحكومتيهما إلى السير على هذه الخطة القويمة التي فيها رضى الخالق وعز قومهما ودينهما.

المادة الثانية:

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر باستقلال كل من المملكتين استقلالاً تاماً مطلقاً وبملكيته عليها، فيعترف الإمام يحيى بن محمد حميد الدين ملك اليمن للإمام عبدالعزيز ولخلفائه الشرعيين، باستقلال المملكة العربية السعودية استقلالاً تاماً مطلقاً، وبالملكية على المملكة العربية السعودية، ويعترف الإمام عبدالعزيز بن عبدالرحمن الفيصل آل سعود ملك المملكة العربية السعودية للإمام يحيى ولخلفائه الشرعيين باستقلال مملكة اليمن استقلالاً تاماً مطلقاً، وبالملكية على مملكة اليمن.

ويسقط كل منهما أي حق يدعيه في قسم أو أقسام من بلاد الآخر خارج الحدود القطعية المبينة في صلب هذه المعاهدة. إن الإمام الملك يحيى يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه باسم الوحدة اليمانية أو غيرها في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة للمملكة العربية السعودية من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو آل عايض أو في نجران وبلاد يام، كما أن الإمام عبدالعزيز يتنازل بهذه المعاهدة عن أي حق يدعيه من حماية واحتلال أو غيرهما في البلاد التي هي بموجب هذه المعاهدة تابعة لليمن من البلاد التي كانت بيد الأدارسة أو غيرها.

المادة الثالثة:

يتفق الفريقان الساميان المتعاقدان على الطريقة التي تكون بها الصلات والمراجعات بما فيها حفظ مصالح الطرفين وبما لا ضرر فيه على أيهما، على ألا يكون ما يمنحه أحد الفريقين الساميين المتعاقدين للآخر أقل مما يمنحه لفريق ثالث، ولا يوجب هذا على أي الفريقين أن يمنح الآخر أكثر مما يقابله بمثله.

المادة الرابعة:

خط الحدود الذي يفصل بين بلاد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين موضح بالتفصيل الكافي في ما يلي، ويُعتبر هذا الخط حداً فاصلاً قطعياً بين البلاد التي تخضع لكل منهما.

يبدأ خط الحدود بين المملكتين اعتباراً من النقطة الفاصلة بين "ميدي" و"الموسم" على ساحل البحر الأحمر إلى جبال تهامة في الجهة الشرقية، ثم يرجع شمالاً إلى أن ينتهي إلى الحدود الغربية الشمالية التي بين "بني جماعة" ومن يقابلهم من جهة الغرب والشمال ثم ينحرف إلى جهة الشرق إلى أن ينتهي إلى ما بين حدود "نقعة" و"عار" "التابعتين لقبيلة وائلة" وبين حدود يام ثم ينحرف إلى أن يبلغ مضيق "مروان" و"عقبة رفادة"، ثم ينحرف إلى جهة الشرق حتى ينتهي من جهة الشرق إلى أطراف الحدود بينهما من عدا "يام" من "همدان بن زيد وائلي" وغيره وبين "يام"، فكل ما عن يمين الخط المذكور الصاعد من النقطة المذكورة التي على ساحل البحر إلى منتهى الحدود في جميع جهات الجبال المذكورة، فهو من المملكة العربية السعودية، فما هو من جهة اليمن المذكورة هو "ميدي" و"حرض" وبعض قبيلة "الحراث" و"المير" وجبال "الظاهر" و"شذا" و"الضيعة" وبعض "العبادل" وجميع بلاد وجبال "رازح" و"منبه" مع "عرو آل مشيخ" وجميع بلاد وجبال

”بني جماعة“ و”سحار الشام يباد“ وما يليها ومحل ”مريصة“ وعموم ”سحار“ و”نقعة“ و”دعار“ وعموم ”وائلة“ وكذا الفرغ مع ”عقبة نهوكة“ وعموم من عدا ”يام“ و”وادعة ظهران“ من ”همدان بن زيد“، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه، مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة اليمنية قبل سنة 1352هـ، كل ذلك هو في جهة اليمين فهو من المملكة اليمنية، وما هو في جهة اليسار المذكورة وهو ”الموسم“ و”وعلان“ وأكثر ”الحرشا“ و”الخوبة“ و”الجابري“ وأثر ”العبادل“ وجميع ”خيفا“ و”بني مالك“ و”بني حريص“ و”آل تليد“ و”قحطان“ و”ظهران“ وادعة“ وجميع ”وادعة ظهران“ مع مضيق ”مروان“ و”عقبة رفادة“ وما خلفهما من جهة الشرق والشمال من ”يام“ و”نجران“ و”وائلة“ وكل ما هو تحت ”عقبة نهوكة“ إلى أطراف نجران ويام من جهة الشرق، هؤلاء المذكورون وبلادهم بحدودها المعلومة، وكل ما هو بين الجهات المذكورة وما يليها مما لم يذكر اسمه مما كان مرتبطاً ارتباطاً فعلياً أو تحت ثبوت يد المملكة العربية السعودية قبل سنة 1352هـ، كل ذلك هو في جهة يسار الخط المذكور فهو من المملكة العربية السعودية، وما ذكر من يام ونجران و”الحضن“ و”زور وادعة“ وسائر من هو في نجران من وائلة، فهو بناء على كل ما كان من تحكيم الإمام يحيى للملك عبدالعزيز في ”يام“ والحكم من الملك عبدالعزيز بأن جميعها تتبع المملكة العربية السعودية، وحيث إن ”الحضن“ و”زور وادعة“ ومن هو من وائلة في نجران هم من وائلة، ولم يكن دخولهم في المملكة العربية السعودية إلا لما ذكر، فذلك لا يمنهم ولا يمنع إخوانهم وائلة من التمتع بالصلات والمواصلات والتعاون المعتاد والمتعارف به.

ثم يمتد هذا الخط من نهاية الحدود المذكورة آنفاً بين أطراف قبائل المملكة العربية السعودية وأطراف من عدا ”يام“ من ”همدان بن زيد“ وسائر قبائل اليمن، فللمملكة اليمنية كل الأطراف والبلاد اليمنية إلى منتهى حدود اليمن من جميع الجهات، وللمملكة العربية السعودية كل الأطراف والبلاد إلى منتهى حدودها من جميع الجهات، وكل ما ذكر في هذه المادة من نقط شمال وجنوب وشرق وغرب فهو باعتبار كثرة إتجاه ميل خط الحدود في إتجاه الجهات المذكورة، وكثيراً ما تميل لتداخل ما إلى كل من الملكتين.

أما تعيين وتثبيت الخط المذكور وتمييز القبائل وتحديد ديارها على أكمل الوجوه فيكون إجراؤه بواسطة هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من الفريقين بصورة ودية أخوية بدون حيف بحسب العرف والعادة الثابتة عند القبائل.

المادة الخامسة:

نظراً لرغبة كل من الفريقين الساميين المتعاقدين في دوام السلم والطمأنينة والسكون وعدم إيجاد أي شيء يشوش الأفكار بين المملكتين فإنهما يتعهدان تعهداً متقابلاً بعدم إحداث أي بناء محصن في مساحة 5 كيلومترات في كل جانب من جانبي الحدود في كل المواقع والجهات على طول خط الحدود.

المادة السادسة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يسحب جنده فوراً عن البلاد التي أصبحت بموجب هذه المعاهدة تابعة للفريق الآخر مع صون الأهليين والجند عن كل ضرر.

المادة السابعة:

يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بأن يمنع كل منهما أهالي مملكته عن كل ضرر وعدوان على أهالي المملكة الأخرى في كل جهة وطريق، وبأن يمنع الغزو بين أهل البوادي من الطرفين، ويرد كل ما ثبت أخذه بالتحقيق الشرعي من بعد إبرام هذه المعاهدة وضمان ما تلف وبما يلزم بالشرع في ما وقع من جناية قتل أو جرح، بالعقوبة الحاسمة على من ثبت منهم العدوان. ويظل العمل بهذه المادة سارياً إلى أن يوضع بين الفريقين إتفاق آخر لكيفية التحقيق وتقدير الضرر والخسائر.

المادة الثامنة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين تعهداً متقابلاً بأن يمتنعوا عن الرجوع للقوة لحل المشكلات بينهما، وبأن يعملوا جهدهما لحل ما يمكن أن ينشأ بينهما من الاختلاف، سواء كانت سببه ومنشأه هذه المعاهدة أو تفسير كل أو بعض موادها، أم كان ناشئاً عن أي سبب آخر بالمراجعات الودية، وفي حالة عدم إمكان التوفيق بهذه الطريقة، يتعهد كل منهما بأن يلجأ إلى التحكيم الذي توضح شروطه وكيفية طلبه وحصوله في ملحق مرفق بهذه المعاهدة، ولهذا الملحق نفس القوة والنفوذ الذين لهذه المعاهدة ويحسب جزءاً منها أو بعضها متمماً للكل فيها.

المادة التاسعة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يمنع بكل ما لديه من الوسائل المادية والمعنوية، استعمال بلاده قاعدة ومركزاً لأي عمل عدواني أو شروع فيه أو استعداد له ضد بلاد الفريق الآخر، كما أنه يتعهد باتخاذ التدابير الآتية بمجرد وصول طلب خطي من حكومة الفريق الآخر، وهي:

1. إذا كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة المطلوب منها اتخاذ التدابير، فبعد التحقيق الشرعي وثبوت ذلك يؤدب فوراً من قبل حكومته بالأدب الرادع الذي يقضي على فعله ويمنع وقوع أمثاله.

2. إن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا الحكومة الطالبة اتخاذ التدابير، فإنه يلقي القبض عليه فوراً من قبل الحكومة المطلوب منها ويسلم إلى حكومته الطالبة، وليس للحكومة المطلوب منها التسليم عذر عن إنفاذ الطلب، وعليها اتخاذ كافة الإجراءات لمنع فرار الشخص المطلوب أو تمكينه من الهرب وفي الأحوال التي يتمكن فيها الشخص المطلوب من الفرار فإن الحكومة التي فر من أراضيها تتعهد بعدم السماح له بالعودة إلى أراضيها مرة أخرى، وإن تمكن من العودة إليها يلقي القبض عليه ويسلم إلى حكومته.

3. وإن كان الساعي في عمل الفساد من رعايا حكومة ثالثة، فإن الحكومة المطلوب منها والتي يوجد الشخص على أراضيها، تقوم فوراً وبمجرد تلقيها الطلب من الحكومة الأخرى بطرده من بلادها، وعده شخصاً غير مرغوب فيه، ويمنع من العودة إليها في المستقبل.

المادة العاشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين بعدم قبول من يفر عن طاعة دولته كبيراً كان أم صغيراً، موظفاً كان أم غير موظف، فرداً كان أم جماعة، ويتخذ كل من الفريقين الساميين المتعاقدين كافة التدابير الفعالة من إدارية وعسكرية وغيرها لمنع دخول هؤلاء الفارين إلى حدود بلاده، فإن تمكن أحدهم أو كلهم من اجتياز خط الحدود بالدخول في أراضيه فيكون عليه واجب نزع السلاح من المتجئ وإلقاء القبض عليه، وتسليمه إلى حكومة بلاده الفار منها، وفي حالة عدم إمكان القبض عليه تتخذ كافة الوسائل لطرده من البلاد التي لجأ إليها إلى بلاد الحكومة التي يتبعها.

المادة الحادية عشرة:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بمنع الأفراد والعمال والموظفين التابعين له من المداخلة بأي وجه كان مع رعايا الفريق الآخر بالذات أو بالواسطة، ويتعهد بإتخاذ كامل التدابير التي تمنع حدوث القلق أو توقع سوء التفاهم بسبب الأعمال المذكورة.

المادة الثانية عشرة:

يعترف كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن أهل كل جهة من الجهات الصائرة إلى الفريق الآخر بموجب هذه المعاهدة رعية لذلك الفريق الآخر. ويتعهد كل منهما بعدم قبول أي شخص أو أشخاص من رعايا الفريق الآخر رعية له إلا بموافقة ذلك الفريق، وبأن تكون معاملة رعايا كل من الفريقين في بلاد الفريق الآخر طبقاً للأحكام الشرعية المحلية.

المادة الثالثة عشر:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بإعلان العفو الشامل الكامل عن سائر الإجرام والأعمال العدائية التي يكون قد ارتكبها فرد أو أفراد من رعايا الفريق الآخر المقيمين في بلاده (أي في بلاد الفريق الذي منه إصدار العفو) كما أنه يتعهد بإصدار عفو عام شامل كامل عن أفراد رعاياه الذين لجأوا أو انحازوا أو بأي شكل من الأشكال انضموا إلى الفريق الآخر، من كل جنائية، ومال أخذوا، منذ لجأوا إلى الفريق الآخر إلى عددهم كائناً ما كان ما بلغ، وبعدم السماح بإجراء أي نوع من الإيذاء، أو التعقيب أو التضييق بسبب ذلك الالتجاء، أو الانحياز أو الشكل الذي انضموا بموجبه، وإذا حصل ريب عند أي الفريقين بوقوع شيء مخالف لهذا العهد كان لمن حصل عنده الريب أو الشك من الفريقين مراجعة الفريق الآخر لأجل اجتماع المندوبين، الموقعين على هذه المعاهدة، وإن تعذر على أحدهما الحضور فينبى عنه آخر له كامل الصلاحية والاطلاع على تلك النواحي ممن له كامل الرغبة والعناية بصلاح ذات البين والوفاء بحقوق الطرفين بالحضور لتحقيق الأمر، حتى لا يحصل أي حيف ولا نزاع، وما يقرره المندوبان يكون نافذاً.

المادة الرابعة عشر:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين برد وتسليم أملاك رعاياه الذين يعفى عنهم إليهم أو إلى ورثتهم، عند رجوعهم إلى وطنهم خاضعين لأحكام مملكتهم، وكذلك يتعهد الفريقان الساميان المتعاقدان بعدم حجز أي شيء من الحقوق والأملاك التي تكون لرعايا الفريق الآخر في بلاده ولا يعرقل استثماره أو أي نوع من أنواع التصرفات الشرعية فيها.

المادة الخامسة عشر:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بعدم المداخلة مع فريق ثالث سواء كان فرداً أم هيئة أم حكومة، أو الإتفاق معه على أي أمر يخل بمصلحة الفريق الآخر أو يضر ببلاده أو يكون من ورائه إحداث المشكلات والصعوبات له أو يعرض منافعها ومصالحها أو كيانها للأخطار.

المادة السادسة عشر:

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان اللذان تجمعهما روابط الأخوة الإسلامية، والعنصرية العربية، أن أمتهم أمة واحدة، وأنهما لا يريدان بأحد شراً، وأنهما يعملان جدهما لأجل ترقية شؤون أمتهم في ظل الطمأنينة والسكون، وأن يبذلا وسعهما في سائر المواقف لما فيه الخير لبلديهما وأمتهم غير قاصدين بهذا أية عداوة على أية أمة.

المادة السابعة عشر:

في حالة حصول اعتداء على بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتحتم على الفريق الآخر أن ينفذ التعهدات الآتية:

أولاً: الوقوف على الحياد التام سراً وعلناً.

ثانياً: المعاونة الأدبية والمعنوية الممكنة.

ثالثاً: الشروع في المذاكرة مع الفريق الآخر لمعرفة أنجح الطرق لضمان سلامة بلاد الفريق الآخر ومنع الضرر عنهما، والوقوف في موقف لا يمكن تأويله بأنه تعاضيد للمعتدي الخارجي.

المادة الثامنة عشر:

في حالة حصول فتن واعتداءات داخلية في بلاد أحد الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهد كل منهما تعهداً متقابلاً بما يأتي:

أولاً: إتخاذ التدابير الفعّالة اللازمة لعدم تمكين المعتدين أو الثائرين من الاستفادة من أراضيه.

ثانياً: منع التجاء اللاجئين إلى بلاده، وتسليمهم أو طردهم إذا لجأوا إليها كما هو موضح (في المادتين التاسعة والعاشره أعلاه)

ثالثاً: منع رعاياه من الاشتراك مع المعتدين أو الثائرين وعدم تشجيعهم أو تمويلهم.

رابعاً: منع الإمدادات، والأرزاق، والمؤن، والذخائر، عن المعتدين أو الثائرين.

المادة التاسعة عشر:

يعلن الفريقان الساميان المتعاقدان رغبتهما في عمل كل ممكن لتسهيل المواصلات البريدية والبرقية وتزويد الاتصال بين بلديهما وتسهيل تبادل السلع والحاصلات الزراعية والتجارية بينهما. وفي إجراء مفاوضات تفصيلية، من أجل عقد إتفاق جمركي، يصون مصالح بلديهما الاقتصادية بتوحيد الرسوم الجمركية في عموم البلدين، أو بنظام خاص بصورة كاملة لمصالح الطرفين، وليس في هذه المادة ما يقيد حرية أحد الفريقين الساميين المتعاقدين في أي شيء حتى يتم عقد الإتفاق المشار إليه.

المادة العشرون:

يعلن كل من الفريقين الساميين المتعاقدين استعداداه لأن يأذن لمثليه ومندوبيه في الخارج إن وجدوا بالنيابة عن الفريق الآخر متى أراد الفريق الآخر ذلك في أي شيء، وفي أي وقت، ومن المفهوم أنه حينما يوجد في ذلك العمل شخص من كل من الطرفين، في مكان واحد، فإنهما يتراجعان في ما بينهما لتوحيد خطتهما، للعمل العائد لمصلحة البلدين، التي هي كلمة واحدة. ومن المفهوم أن هذه المادة لا تقيد حرية أحد الجانبين بأية صورة كانت في أي حق له، كما أنه لا يمكن أن تفسر بحجز حرية أحدهما أو إضراره لسلوك هذه الطريقة.

المادة الحادية والعشرون:

يلغى ما تتضمنه الإتفاقية الموقع عليها في 5 شعبان سنة 1350هـ على كل حال اعتباراً من تاريخ هذه المعاهدة.

المادة الثانية والعشرون:

تبرم هذه المعاهدة وتصدق من قبل حضرة الملكين في أقرب مدة ممكنة نظراً لمصلحة الطرفين في ذلك، وتصبح نافذة المفعول من تاريخ تبادل قرارات إبرامها مع استثناء ما نص عليه في المادة الأولى من إنهاء حالة الحرب بمجرد التوقيع. وتظل سارية المفعول مدة 20 سنة قمرية تامة، ويمكن تجديدها أو تعديلها خلال الـ 6 الأشهر التي تسبق تاريخ انتهاء مفعولها، فإن لم تجدد أو تعدل في ذلك التاريخ تظل سارية المفعول إلى ما بعد 6 أشهر من إعلام أحد الفريقين المتعاقدين الفريق الآخر رغبته في التعديل.

المادة الثالثة والعشرون:

تسمى هذه المعاهدة بمعاهدة الطائف، وقد حررت من نسختين باللغة العربية الشريفة بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة، وإشهاداً بالواقع وضع كل من المندوبين المفوضين توقيعه.

وكتب في مدينة جده في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة الموافق 20/5/1934م.

1934/5/20م

عبدالله بن أحمد الوزير

خالد بن عبدالعزيز آل سعود

الملحق رقم (22)

عهد التحكيم بين اليمن والسعودية لعام 1934م

بسم الله الرحمن الرحيم

عهد التحكيم بين مملكة اليمن وبين المملكة العربية السعودية

بما أن حضرة صاحبي الجلالة الإمامين الملك عبدالعزيز ملك المملكة العربية السعودية والملك يحيى ملك اليمن، قد إتفقا بموجب المادة الثامنة من معاهدة الصلح والصداقة وحسن التفاهم المسماة بمعاهدة الطائف والموقع عليها في السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة، على أن يحيلاً إلى التحكيم أي نزاع أو اختلاف ينشأ عن العلاقات بينهما وبين حكومتيهما وبلديهما متى عجزت سائر المراجعات الودية عن حله، فإن الفريقين الساميين المتعاقدين يتعهدان بإجراء التحكيم على الصورة المبينة في المواد الآتية:

المادة الأولى:

يتعهد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين بأن يقبل بإحالة القضية المتنازع فيها على التحكيم خلال شهر واحد من تاريخ استلام طلب إجراء التحكيم من الفريق الآخر إليه.

المادة الثانية:

يجري التحكيم من قبل هيئة مؤلفة من عدد متساوٍ من المحكمين ينتخب كل فريق نصفهم ومن حكم وازع ينتخب بإتفاق الفريقين الساميين المتعاقدين، وإن لم يتفقا على ذلك يرشح كل منهما شخصاً فإن قبل أحد الفريقين بالمرشح الذي يقدمه الفريق الآخر فيصبح وازعاً، وإن لم يمكن الإتفاق على ذلك تجرى القرعة على أيهما يكون وازعاً، مع العلم بأن القرعة لا تجرى إلا على الأشخاص المقبولين من الطرفين. فمن وقعت القرعة عليه أصبح رئيساً لهيئة التحكيم ووازعاً للفصل في القضية، وإن لم يحصل الإتفاق على الأشخاص المقبولين من الطرفين تجري المراجعات في ما بعد إلى أن يحصل الإتفاق على ذلك.

المادة الثالثة:

يجب أن يتم اختيار هيئة التحكيم ورئيسها خلال شهر واحد من بعد انقضاء الشهر المعين لإجابة الفريقين المطلوب منه الموافقة على التحكيم لقبوله لطلب الفريق الآخر. وتجتمع هيئة المحكمين في المكان الذي يتم الإتفاق عليه في مدة لا تزيد عن شهر واحد بعد انقضاء الشهرين المعنيين في أول المادة. وعلى هيئة المحكمين أن تعطي حكمها خلال مدة لا يمكن بأي حال من الأحوال أن تزيد عن شهر واحد من بعد انقضاء المدة التي عينت للاجتماع كما هو مبين أعلاه. ويعطى حكم هيئة التحكيم بالأكثرية، ويكون الحكم ملزماً للفريقين ويصبح تنفيذه واجباً بمجرد صدوره وتبليغه. ولكل من الفريقين الساميين المتعاقدين أن يعين الشخص أو الأشخاص الذين يريدون للدفاع عن وجهة نظره أمام هيئة التحكيم وتقديم البيانات والحجج اللازمة لذلك.

المادة الرابعة:

أجور محكمي كل فريق عليه، وأجور رئيس هيئة التحكيم مناصفة بينهما، وكذلك الحكم في نفقات المحاكمة الأخرى.

المادة الخامسة:

يُعتبر هذا العهد جزءاً متمماً لمعاهدة الطائف الموقع عليها في هذا اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة، ويظل ساري المفعول مدة سريان المعاهدة المذكورة، وقد حرر هذا من نسختين باللغة العربية يكون بيد كل من الفريقين الساميين المتعاقدين نسخة.

وإقراراً بذلك جرى توقيعه في اليوم السادس من شهر صفر سنة ثلاث وخمسين بعد الثلاثمائة والألف من الهجرة، الموافق 20/5/1934م في جدة.

في جدة بتاريخ 20/5/1934م

عبدالله بن أحمد الوزير

خالد بن عبدالعزيز آل سعود

الملحق رقم (23)

مذكرة تفاهم بين الجمهورية اليمنية والمملكة العربية السعودية لعام 1995م

بسم الله الرحمن الرحيم

مذكرة تفاهم بين حكومة الجمهورية اليمنية وبين حكومة المملكة العربية السعودية

رغبة في ترسيخ وتمتين أواصر العلاقات الأخوية بين المملكة العربية السعودية والجمهورية اليمنية وشعبيهما الشقيقين. فقد إتفق الطرفان على ما يلي:

المادة الأولى:

يؤكد الطرفان تمسكهما بشرعية وإلزامية معاهدة الطائف الموقعة في السادس من شهر صفر سنة 1335 هـ الموافق العشرون من مايو لسنة 1934م وملاحقها، وهي المعروفة باسم معاهدة الطائف (التي يشار إليها لاحقاً باسم المعاهدة).

المادة الثانية:

تشكل لجنة مشتركة من عدد متساوٍ من الطرفين خلال مدة لا تتجاوز ثلاثين يوماً، تكون مهمتها تجديد العلامات المقامة طبقاً لتقارير الحدود الملحقة بالمعاهدة الموجودة منها والمندثر وذلك ابتداءً من نقطة الحدود رصيف البحر تماماً رأس المعوج شامي لمنفذ رديف قراد بين ميدي والموسم وحتى آخر نقطة سبق ترسيمها في جبل الثأر، واستخدام الوسائل العلمية الحديثة لإقامة العلامات "الساريات" عليها وذلك بالإتفاق مع شركة متخصصة. لتنفيذ ذلك يتم اختيارها من قبل الطرفين وتقوم الشركة بعملها تحت إشراف اللجنة.

المادة الثالثة:

تستمر اللجنة الحالية المشكلة من البلدين في عملها لتحديد الإجراءات اللازمة والخطوات التي تؤدي إلى ترسيم ما تبقى من الحدود بدءاً من جبل الثأر حتى منتهى حدود البلدين بما في ذلك الإتفاق على كيفية التحكيم في حال الاختلاف بين البلدين.

المادة الرابعة:

تُشكل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى من الطرفين لضمان منع أية استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها وذلك على الحدود بين البلدين.

المادة الخامسة:

تُشكل لجنة عسكرية مشتركة رفيعة المستوى من الطرفين لضمان منع أية استحداثات أو تحركات عسكرية أو غيرها وذلك على الحدود بين البلدين.

المادة السادسة:

تُشكل لجنة وزارية مشتركة لتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية والثقافية بين البلدين وتعزيز أوجه التعاون بينهما. وتبدأ هذه اللجنة عملها خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التوقيع على هذه المذكرة.

المادة السابعة:

تُعين لجنة عليا مشتركة للعمل على تحقيق ما سبق، وتسهيل مهمات اللجان المذكورة وإزالة ما قد يعترض سير أعمالها من معوقات أو صعوبات.

المادة الثامنة:

يؤكد البلدان التزام كل منهما بعدم السماح باستعمال بلاده قاعدة ومركز للاعتداء على البلد الآخر أو القيام بأي نشاط سياسي أو عسكري أو إعلامي ضد الطرف الآخر.

المادة التاسعة:

من أجل الاستمرار في المحافظة على تهيئة الأجواء الودية المناسبة لانجاح المحادثات، يلتزم كل طرف بعدم القيام بأي نشاط دعائي ضد الطرف الآخر.

المادة العاشرة:

ليس في هذه المذكرة ما يتضمن تعديلاً لمعاهدة الطائف وملحقاتها بما في ذلك تقارير الحدود السابقة.

المادة الحادية عشرة:

يتم ضبط وتدوين كل ما يتم بحثه في اللجان المذكورة في محاضر يوقع عليها من قبل المسؤولين في الجانبين.

تم توقيع هذه المذكرة في مدينة مكة المكرمة في 27 رمضان 1415هـ الموافق 26 فبراير 1995م وتصبح نافذة عند تبادل وثائق التصديق عليها بين البلدين.

عن حكومة المملكة العربية السعودية

المستشار الخاص لخدام الحرمين الشريفين

إبراهيم بن عبد الله العنقري

عن حكومة الجمهورية اليمنية

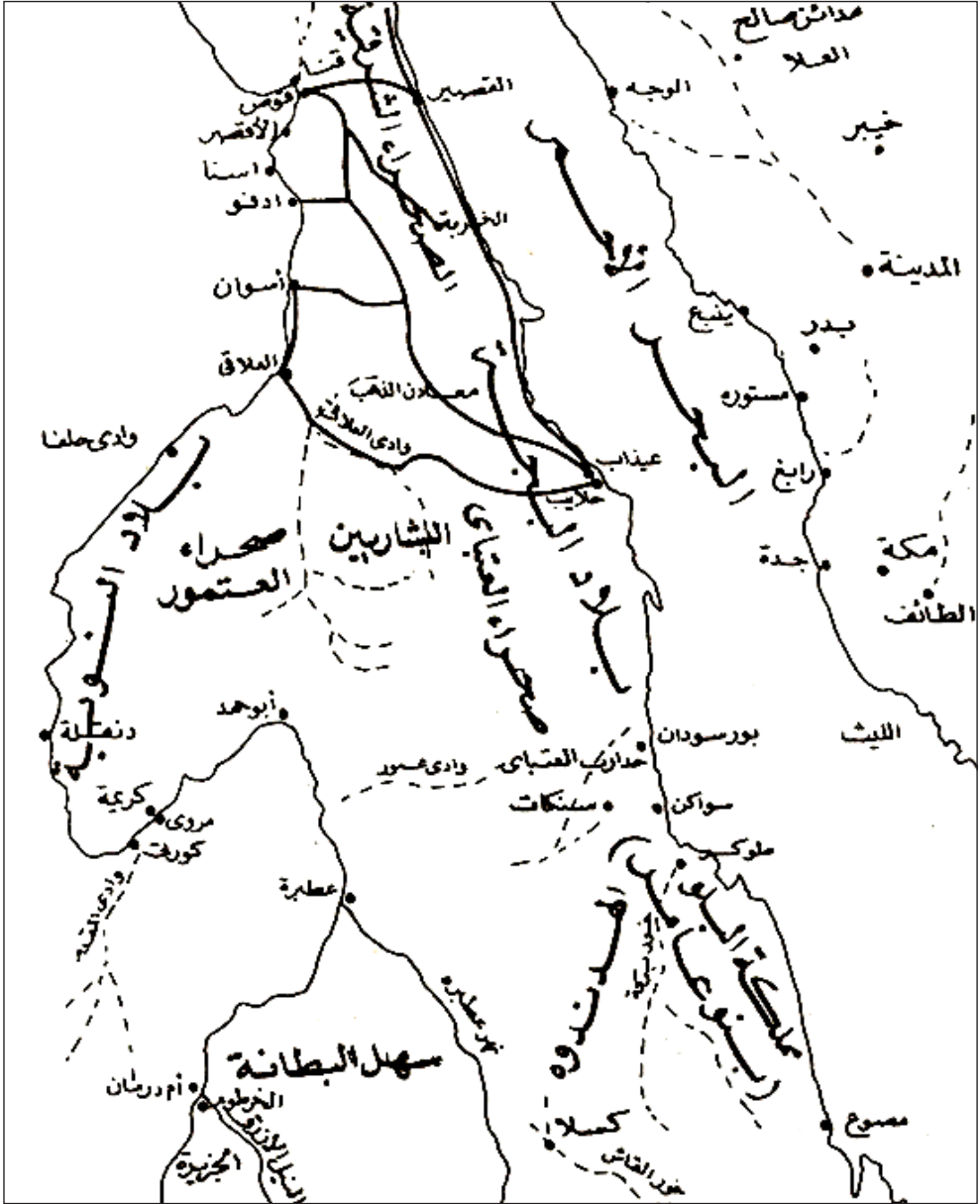
نائب رئيس الوزراء وزير التخطيط والتنمية

عبد القادر عبدالرحمن باجمال

الخرائط

خارطة رقم (1)

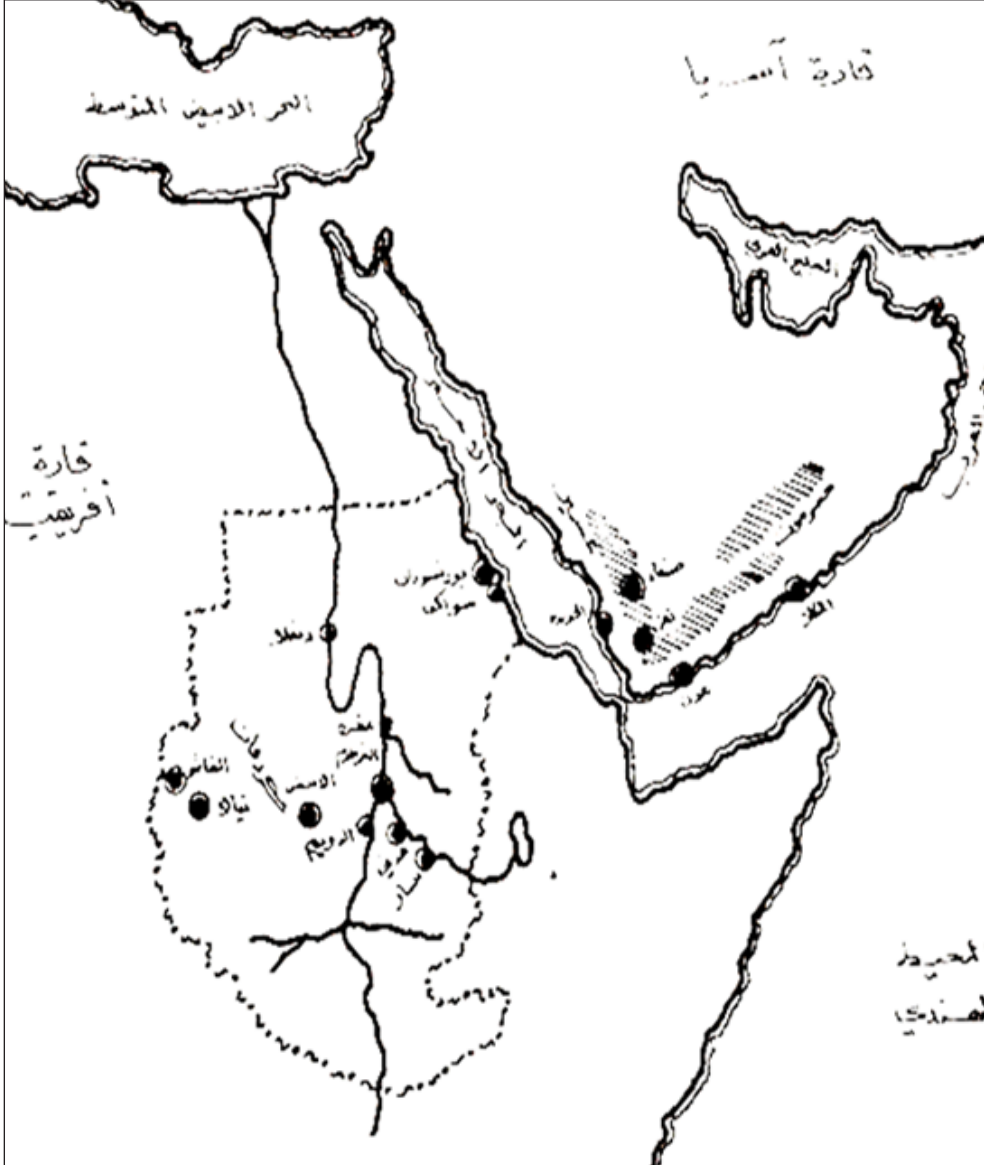
بلاد البجة والنوبة في السودان⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلًا عن كتاب جسر الوجدان بين اليمن والسودان، تأليف الدكتور / نزار غانم، ص 72.

خارطة رقم (2)

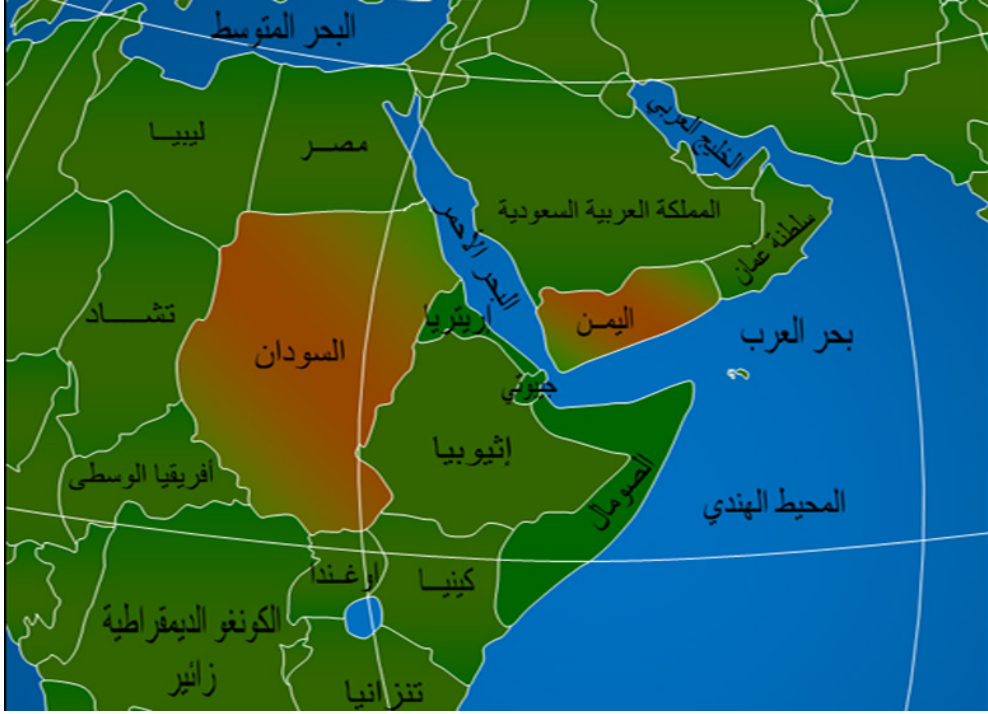
اليمن والسودان المعاصران⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلًا عن كتاب جسر الوجدان بين اليمن والسودان، تأليف الدكتور / نزار غانم، ص36.

خارطة رقم (3)

اليمن ودول القرن الأفريقي⁽¹⁾

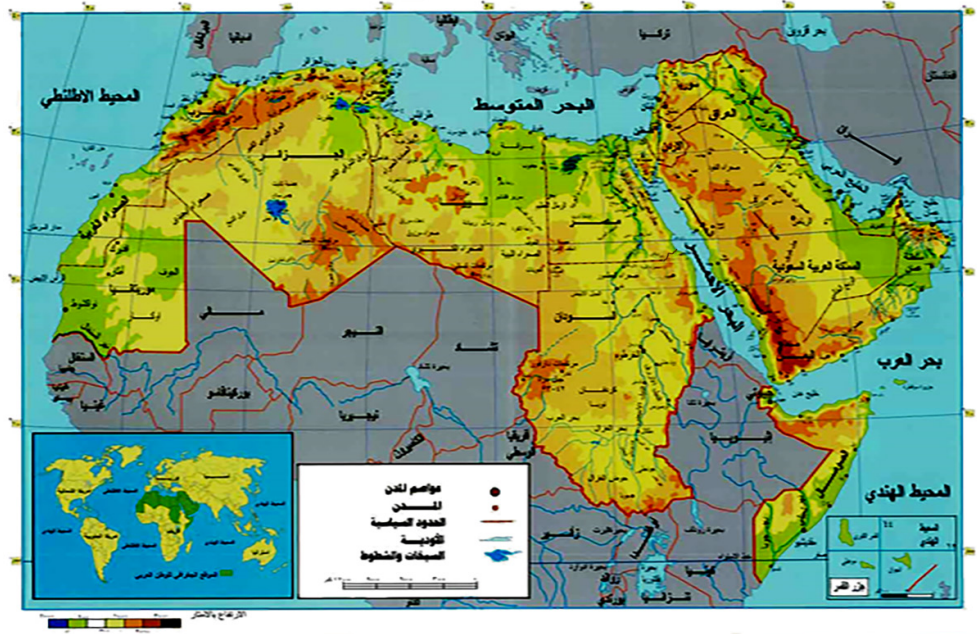


(1) المصدر: نقلًا عن أطلس العالم، تأليف دكتور/ نقولا زيادة وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص9. وانظر أيضاً، الموسوعة الحرة (ويكيبيديا)، شبكة الإنترنت الموقع:

gro.aidepikiw.ne.www//ptth

خارطة رقم (4)

موقع اليمن والسودان في الوطن العربي⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلًا عن أطلس العالم، تأليف إبراهيم حلمي الغوري وآخرون، مصدر سابق ذكره، ص 63-73.

خارطة رقم (5)

موقع اليمن والسودان في الإطارين الإقليمي والدولي⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلاً عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

gro.aidepiw.ne.www//ptth

ikiw/gro.aidepiw.ra//:sptth

خارطة رقم (6)

الدول الأساس في منطقة القرن الأفريقي⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلاً عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

gro.aidepikiw.ne.www//ptth

ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth

[gvs.\(noitcejorp_cihpargohstro\)_acirfA_fo_nroH:18%9D%48%9D%58%9D%ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth](http://gvs.(noitcejorp_cihpargohstro)_acirfA_fo_nroH:18%9D%48%9D%58%9D%ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth)

خارطة رقم (7)

الموقع الجغرافي والفلكي للجمهورية اليمنية⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلاً عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth

[gvs.\(noitcejorp_cihpargohtro\)_nemeY:18%9D%48%9D%58%9D%ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth](http://gvs.(noitcejorp_cihpargohtro)_nemeY:18%9D%48%9D%58%9D%ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth)

خارطة رقم (8)

الموقع الجغرافي والفلكي والسياسي للجمهورية اليمنية⁽¹⁾



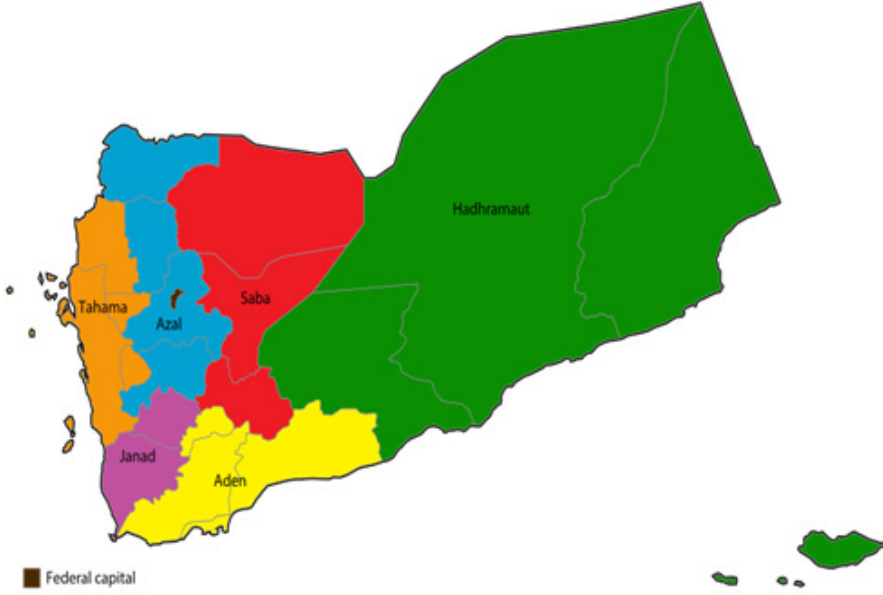
(1) * المصدر: نقلاً عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

nemeY/ikiw/gro.aidepikiw.ne//:sptth

[gvs.\(deretnec_nemeY\)_ebolg_eht_no_nemeY:eliF/ikiw/gro.aidepikiw.ne//:sptth](http://gvs.(deretnec_nemeY)_ebolg_eht_no_nemeY:eliF/ikiw/gro.aidepikiw.ne//:sptth)

خارطة رقم (9)

حجم وحدود المقاطعات العليا والدنيا في الجمهورية اليمنية⁽¹⁾



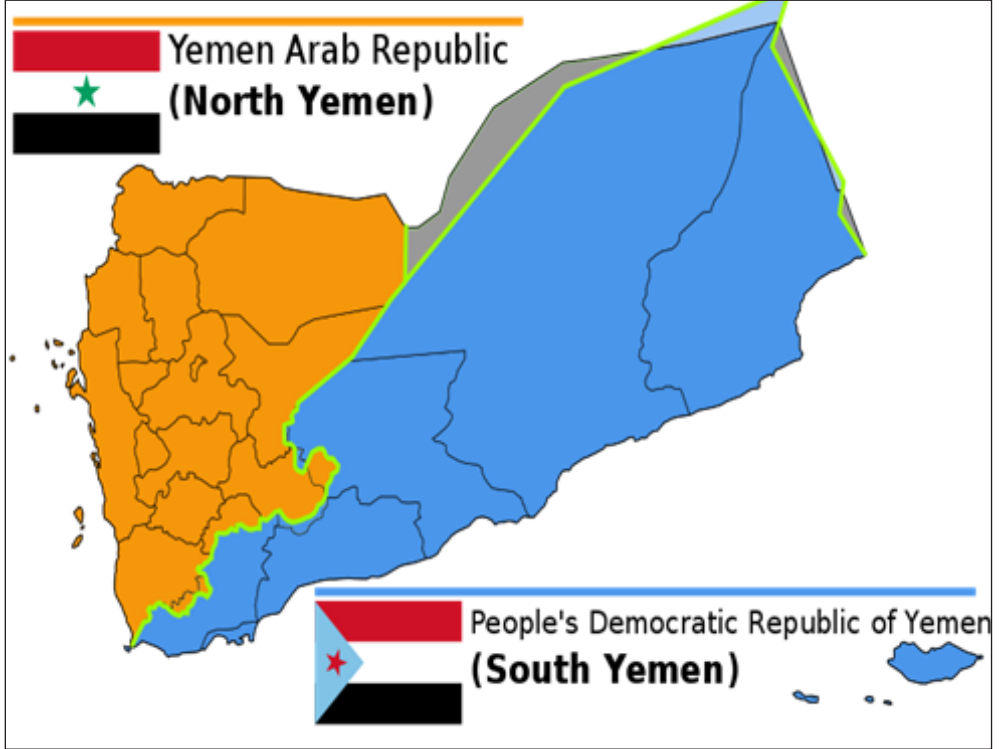
(1) * المصدر: نقلًا عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

gvs.RA_pam_nemeY_fo_snoigeR:18%9D%48%9D%58%9D%ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth

gvs.pam_nemeY_fo_snoigeR:eliF/ikiw/gro.aidepikiw.ne//sptth

خارطة رقم (10)

موقع وحجم وحدود كلاً من جنوب اليمن (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)،
وشمال اليمن (الجمهورية العربية اليمنية)، قبل الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية⁽¹⁾



(1) * المصدر: نقلاً عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:
tnemevoM_nrehtuoS/ikiw/gro.aidepikiw.ne//:sptth
gvs.nemeY_dediviD:eliF/ikiw/gro.aidepikiw.ne//:sptth
gvs.nemeY_dediviD:eliF/ikiw/gro.aidepikiw.ne//:sptth
noitacifinu_inemeY/ikiw/gro.aidepikiw.ne//:sptth

خارطة رقم (11)

موقع دولة جنوب اليمن (جمهورية اليمن الجنوبي الديمقراطي أو جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية) قبل الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية⁽¹⁾



(1) * المصدر: نقلاً عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth

gvs.noiger_sti_ni_nemeY_htuoS:18%9D%48%9D%58%9D%ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth

nemeY_htuoS/ikiw/gro.aidepikiw.ne//sptth

خارطة رقم (12)

موقع دولة شمال اليمن (المملكة المتوكلية اليمنية أو الجمهورية العربية اليمنية)
قبل الوحدة وقيام الجمهورية اليمنية⁽¹⁾

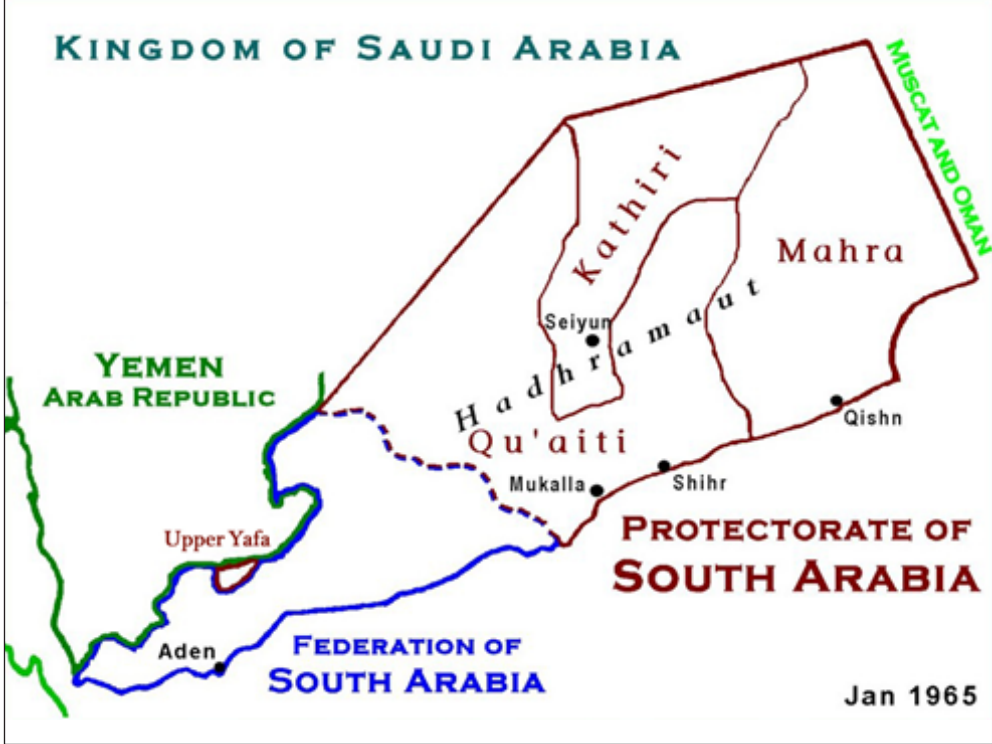


(1) * المصدر: نقلًا عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth

خارطة رقم (13)

إتحاد الجنوب العربي أو محميات الجنوب العربي⁽¹⁾

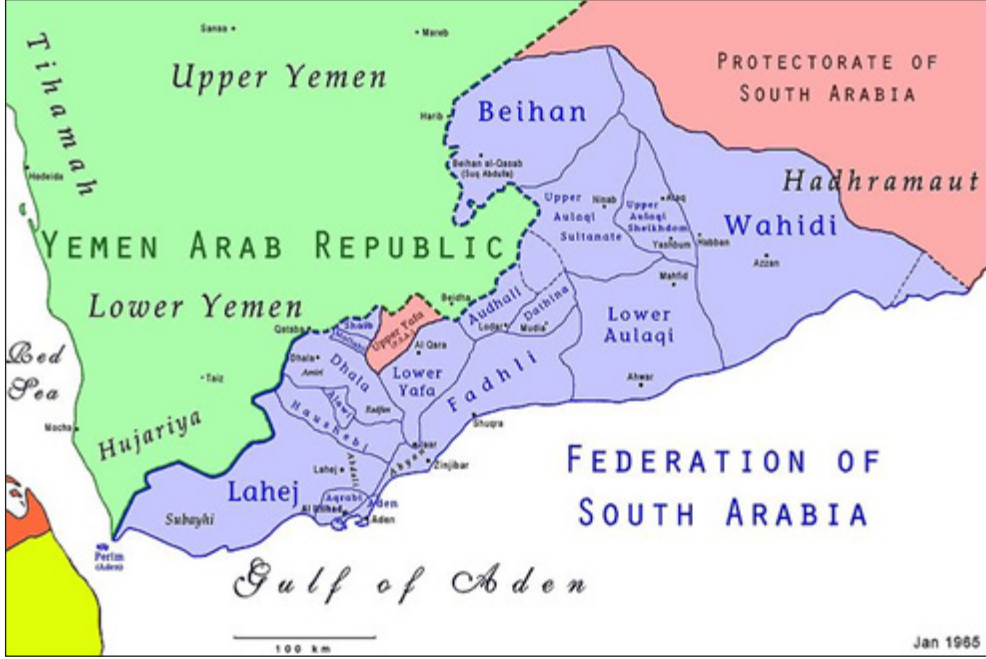


(1) المصدر: نقلًا عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

https://ar.wikipedia.org/wiki/_1965_South_Arabia_1965.jpg

خارطة رقم (14)

الأبعاد الجغرافية لإتحاد الجنوب العربي أو محميات الجنوب العربي مع الجمهورية العربية اليمنية⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلًا عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth

خارطة رقم (15)

جمهورية السودان بعد استقلال جمهورية جنوب السودان⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلًا عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

ikiw/gro.aidepikiw.ra:/sptth

خارطة رقم (16)

جمهورية جنوب السودان⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلًا عن الموسوعة الحرة، شبكة الإنترنت الموقع:

ikiw/gro.aidepikiw.ra:/sptth

خارطة رقم (17)

البحر الأحمر والدول المطلة عليه⁽¹⁾



Coordinates: 22°N 38°E

الاحداثيات

2,250 كم	أقصى طول
355 كم	أقصى عرض
438,000 كم ²	مساحة السطح
490 م	متوسط العمق
2211 كم	أقصى عمق
233,000 كم ³	حجم المياه

(1) المصدر: المعرفة، شبكة الانترنت

gro.aferam.www://sptth

خارطة رقم (18)

أبرز الموانئ على البحرين الأحمر والعربي

وعلى مشارف المحيط الهندي (أرخبيل سقطرى)



خارطة رقم (19)

موقع باب المنذب وجزيرة بريم (مَيُون) في الإطارين الإقليمي والدولي⁽¹⁾



(1) المصدر: الشبكة المعلوماتية، الروابط التالية:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth

moc.letaqom//:sptth

خارطة رقم (20)

باب المندب وجزيرة بريم (مَيُّون) في الإطارين المحلي والإقليمي⁽¹⁾

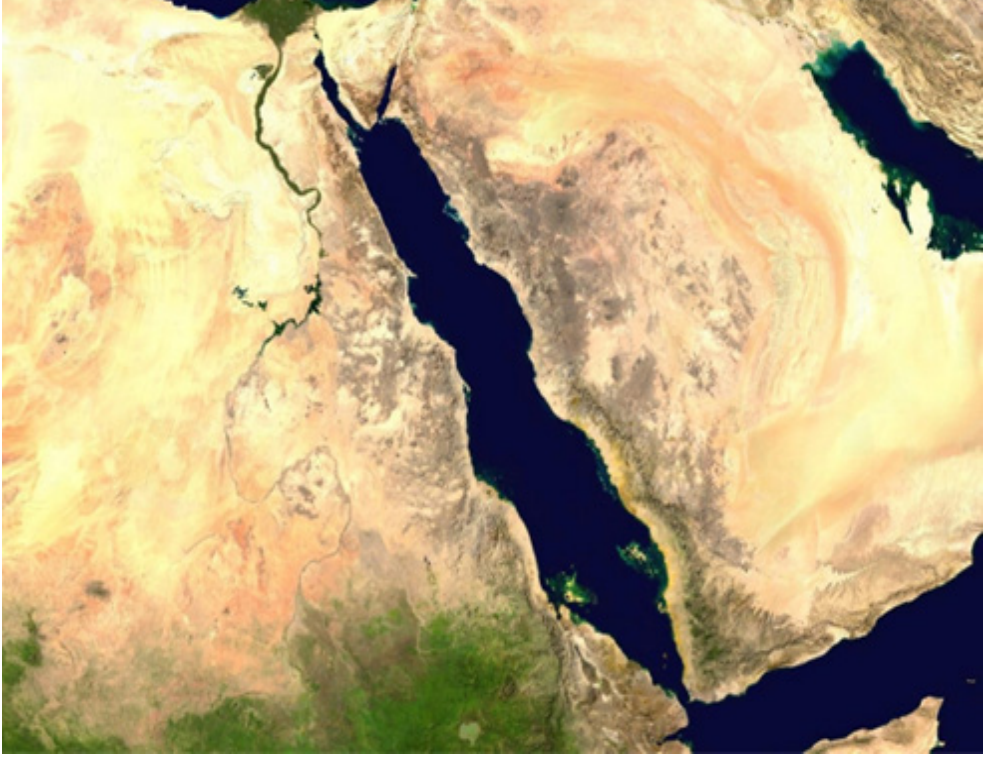


(1) * المصدر: شبكة الانترنت، الرابط التالي:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth

خارطة رقم (21)

البحر الأحمر وباب المندب وخليج عدن⁽¹⁾



(1) * المصدر: شبكة الانترنت، الرابط التالي:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth

خارطة رقم (22)

البحر الأحمر وباب المندب والبحر العربي والخليج العربي والمحيط الهندي⁽¹⁾



(1) المصدر: الشبكة العنكبوتية، انظر الموقع التالي:

gro.suoraf.ra//:sptth

خارطة رقم (23)

البحر العربي أو بحر العرب بامتداداته⁽¹⁾



(1) المصدر: شبكة الانترنت، الرابط التالي:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//:sptth

خارطة رقم (24)

الجزيرة العربية والقرن الأفريقي⁽¹⁾



(1) المصدر: الشبكة العنكبوتية، انظر المواقع التالية:

ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth

sp.swenfdah.www//sptth

gro.aferam.www//sptth

خارطة رقم (25)

أرخيل سقطرى في نقطة إلتقاء البحر العربي مع المحيط الهندي⁽¹⁾



(1) المصدر: الشبكة المعلوماتية، انظر المواقع التالية:

ten.teehamla.www//:sptth

gro.aidepikiw.ne//:sptth

خارطة رقم (26)

مناطق الإتصال بين البحرين الأحمر والأبيض المتوسط⁽¹⁾

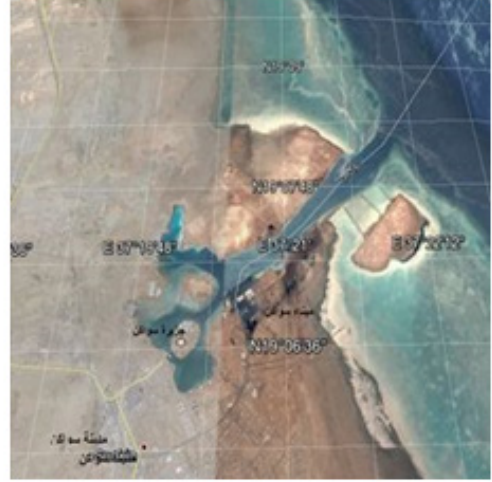


(1) المصدر: الموسوعة الحرة.

ikiw/gro.aidepikiw.ra//sptth

خارطة رقم (27)

مدينة وميناء سواكن وجزيرة سواكن السودانية⁽¹⁾

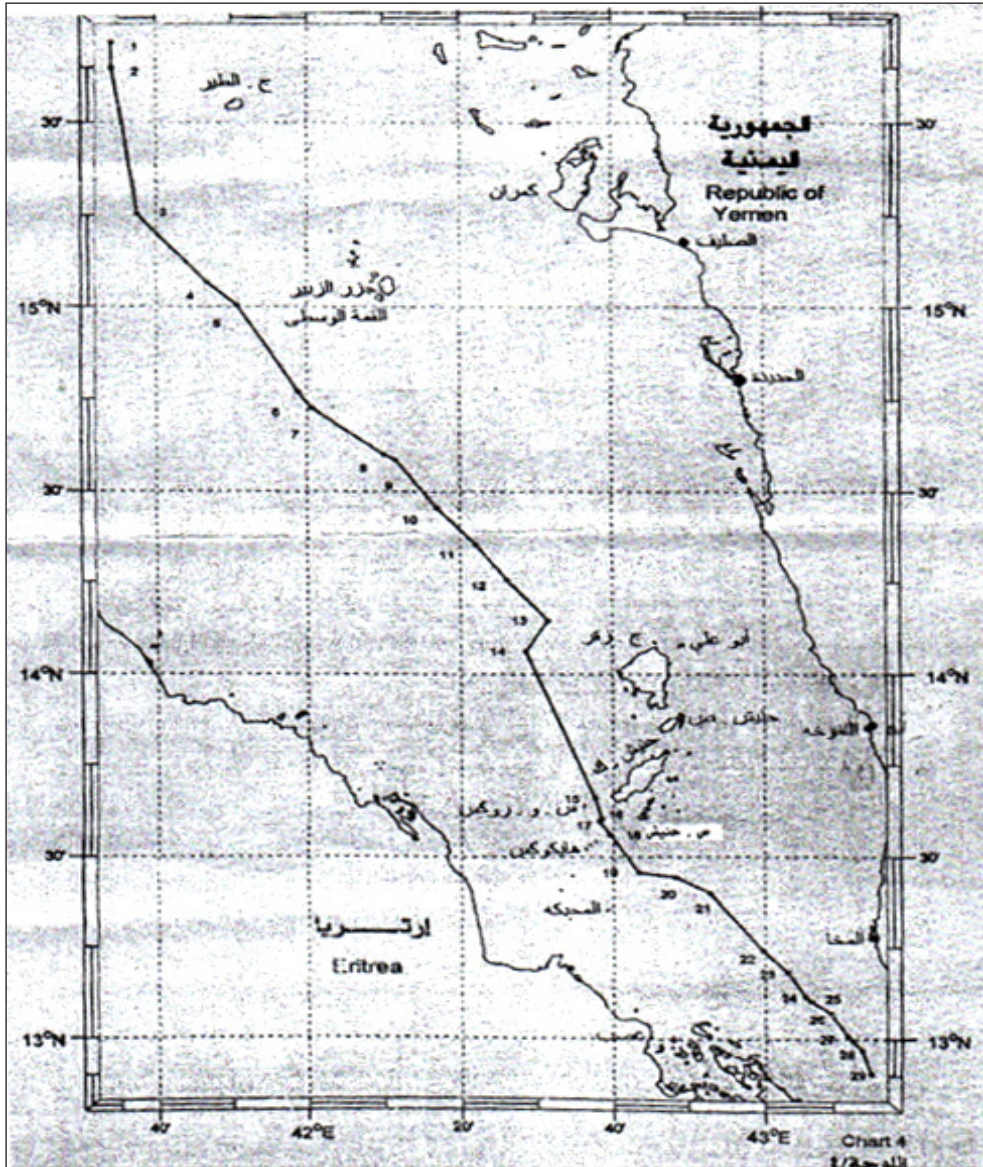


(1) المصدر: المعرفة، الشبكة العنكبوتية:

gro.aferam.www//:sptth

خارطة رقم (28)

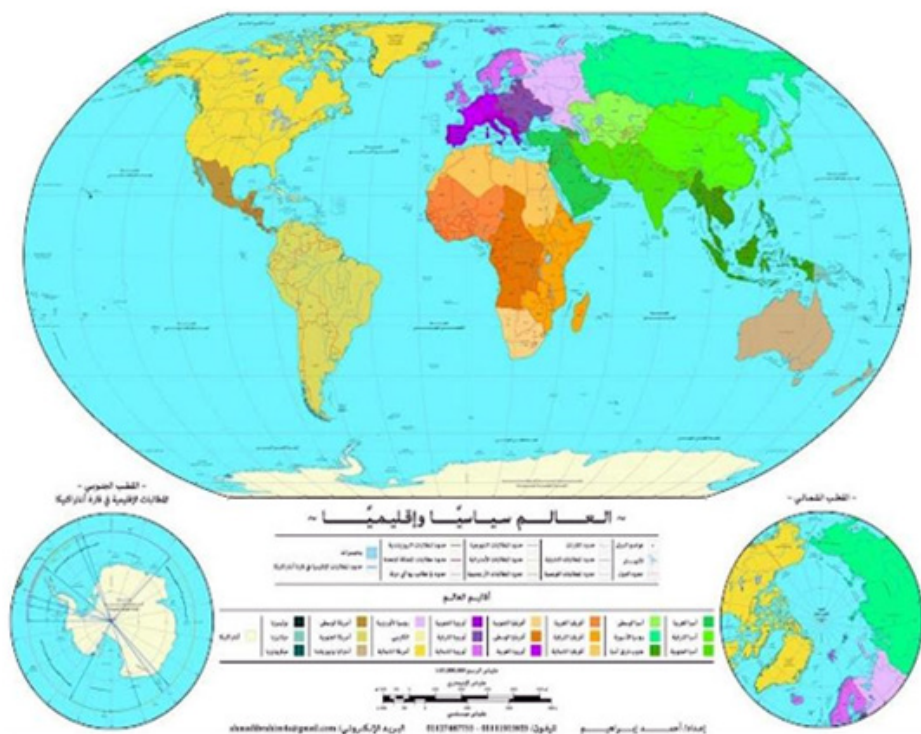
الحدود البحرية للجمهورية اليمنية في البحر الأحمر⁽¹⁾



(1) المصدر: نقلاً عن كتاب: البحر الأحمر والجزر اليمنية (تاريخ وقضية)، تأليف: الأستاذ الدكتور/ سيد مصطفى سالم، مصدر سابق ذكره، ص492، وانظر أيضاً: صنع القرار في السياسة الخارجية للجمهورية اليمنية إزاء دول الجوار الجغرافي 0991-7991م، أستاذ دكتور/ جلال فقيرة، مصدر سابق ذكره، ص523.

خارطة رقم (29)

خارطة العالم سياسياً وإقليمياً⁽¹⁾



(1) المصدر: الشبكة العنكبوتية، انظر المواقع التالية:

moc.aibaratnednepdni//:sptth

moc.acinnatirb//:sptth

ude.aimedaca//:sptth

بعض من أعمال ومؤلفات
الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

بعض من أعمال ومؤلفات

الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أولاً- الكتب:

أسس ومعايير الجودة البحثية في إعداد البحوث والرسائل والأطروحات العلمية

إن البحث العلمي وضوابطه ليس ترف بل ضرورة من ضرورات العلم الحديث، وأسلوب رصين لإثراء المعارف الإنسانية؛ لذا فهو الشغل الشاغل للباحثين الجادين، وفي مقدمتهم طلاب الدراسات العليا، وبالمقابل هناك الكثير من الباحثين يعتبرونه العقبة الكأداء أمام رغبتهم في الإبداع، والكابوس المرعب الذي يؤرقهم عند الإقدام على إعداد البحوث والرسائل والأطروحات العلمية، وبسبب كل ما ذُكر فقد أقدم الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي على تأليف هذا الكتاب الأكاديمي المحكم المتخصص ليكون دليلاً شاملاً للباحثين والدارسين، والذي يعرض فيه المؤلف دراسة شاملة عن كيفية إعداد البحوث العلمية المحكّمة كرسائل الماجستير، وأطروحات الدكتوراه، وبحوث الترقية، وغيرها، مع شروح تفصيلية مركزة عن المناهج وآلية عملها وتوجيهها للبحوث ومساعدتها للباحث في التقسيمات وخلاف ذلك، ويتطرق إلى الفرضيات وكيفية صياغتها، ومعالجة موضوع التابع والمستقل، وإشكالية الدراسة... إلخ، كما يتضمن الكتاب شرح مسهب للشروط والضوابط البحثية والأكاديمية الواجب إتباعها عند إعداد البحوث العلمية المحكّمة. هذا الكتاب الثري بالمعلومات القيّمة، والمدعم بالأمثلة والتطبيقات والشروح التوضيحية يُعد مرجع مهم لا غنى عنه للدارسين والباحثين المتخصصين.

مبادئ العلوم السياسية Principles of Political Sciences

تُعد أساسيات العلوم السياسية أمراً يهم الهواة والمتخصصين على حدٍ سواء؛ لما تتضمنه من معلومات تمس الحياة اليومية لكل إنسان. وفي هذا الكتاب الأكاديمي المتخصص يقدم الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي للقارئ الكريم دراسة شاملة تحيط إلى حدٍ كبير بكل ما يتعلق بالعلوم السياسية، في محاولة من المؤلف لسد فجوة في هذا الجانب، وإشباع شغف القارئ المطلع والمتخصص في هذا المجال، وبالرغم من تخصص هذا الكتاب ومساقاته الأكاديمية إلا أنه يسعى بطريقة سلسلة وأسلوب

مرن إلى نشر المعرفة بين البشر، والعمل على إيصال المعلومات الضرورية بإيجاز غير مخل وأسلوب شائق يخلو من التعقيد. إن هذا الكتاب القيّم ثمرة جهد عظيم؛ لذا يُعتبر بحق مرجع مهم لا غنى عنه للقارئ المطلع والباحث والدارس المتخصص.

المدخل إلى علم العلاقات الدولية

يُعد هذا الكتاب الأكاديمي المتخصص مرجع عام ومدخل أساسي إلى علم العلاقات الدولية، وهو موجه إلى الباحثين والدارسين للعلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية، حيث يتطرق إلى تاريخ ومفهوم علم العلاقات الدولية، وتعريفاتها المختلفة وفقاً لاختلاف المدارس، كما يستعرض أهميتها وأهدافها ونظرياتها... إلخ. الكتاب قيّم ومفيد حيث يناقش مجموعة متنوعة من القضايا المحورية اللازمة لفهم العلاقات الدولية الحديثة؛ بدءاً من السياسة الخارجية، ومروراً بالقضايا المتعلقة بالسلح والإرهاب، ووصولاً إلى قضايا البيئة والفقر في العالم. يبحث الدكتور البطاطي بعمق في دور القوى العظمى، وتأثير المنظمات الكبرى كالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي، وتأثير الحركات العرقية والدينية في جميع أنحاء العالم، بهدف توضيح كيفية تشكيل هذه العوامل لطريقة تفاعل الدول والحكومات. هذا الكتاب الفريد المواكب لمستجدات العصر لا غنى عنه لكل من يسعى إلى تكوين وجهة نظر جديدة تساعده على فهم الأحداث الجارية في عالم تعصف به الصراعات والاضطرابات السياسية والاقتصادية والاجتماعية... إلخ.

أصول ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية "دراسة شاملة مع التطبيقات"

كتاب أكاديمي متخصص يبحث بعمق في أصول ومناهج البحث العلمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ومساقاتها الأكاديمية مع أمثلة ونماذج تطبيقية. في هذا الكتاب يوضح الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي أمور بحثية دقيقة تهم الباحثين في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، حيث يتطرق بصورة أكاديمية موسعة ومتخصصة إلى أصول وضوابط البحث العلمي في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، كما أنه يتناول مسائل غاية في الأهمية في هذا المجال كصيغة الفرضيات ومعالجة الإشكاليات وغيرها. يسعى المؤلف من خلال هذا الكتاب الشامل إلى سد فجوة في دراسة أصول البحث العلمي ومناهجه في حقل العلوم السياسية والعلاقات الدولية، وكذا إشباع شغف الباحث والمطلع في هذا الجانب، هذا الكتاب ثري بالمعلومات،

وهو يُعد مرجع رصين يحتاجه كل طلاب العلوم السياسية والعلاقات الدولية وفي مقدمتهم طلاب الدراسات العليا والباحثين المتخصصين.

الجغرافيا السياسية المعاصرة: دراسة الجغرافيا والعلاقات الدولية

يُعتبر هذا الكتاب مرجع عام ومدخل أساسي إلى علم الجغرافيا السياسية، وهو موجه إلى الباحثين والدارسين لعلم الجغرافيا السياسية، حيث يتطرق إلى تاريخها، ومفهومها، وتعريفاتها المختلفة وفقاً لاختلاف المدارس والمفكرين، كما يستعرض أهميتها، وأهدافها، ونظرياتها، ومناهجها، وغير ذلك. ويدرس هذا الكتاب القيم علاقة علم الجغرافيا السياسية بالعلوم الأخرى ويركز بدراسة مستفيضة على العلاقة الوثيقة بين علم الجغرافيا السياسية وعلم العلاقات الدولية.

الجغرافيا السياسية "مع دراسة وتطبيقات جيوبوليتيكية"

الجغرافيا السياسية: ما هي؟ وما المناهج المتبعة في دراستها؟ في نقاط بحثية واضحة ومُرتبة يوضح الدكتور البطاطي في هذا الكتاب الأكاديمي المحكم، كيف تؤثر الجغرافيا على السياسة وتتأثر بها، مبيّناً طرق تحليل العلاقات السياسية على ضوء الأوضاع على الأرض، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الجغرافيا لا تعني مظاهر السطح فحسب، بل تشتمل على أنماط الحركة والانتقال، وأن ذلك التفاعل المستمر بين متغيرين ضخمين هما السياسة والجغرافيا يرسم منحنيات جديدة بالدراسة؛ فالدولة ينبغي التعامل معها كوحدة جغرافية سياسية، بغية فهم نشأتها وتطورها، وتحليل الخصائص الحضارية والديموغرافية لسكانها، فضلاً عن الآلية الجيوبوليتيكية التي ترسم الحدود بين الدول، وتبلور شكل الدولة. وكمثال تطبيقي يتناول المؤلف منطقة الشرق الأوسط الكبير كم منطقة تتوسط العالم، مستعرضاً المفاهيم المتعلقة بها، ومراحل نموها، وما يوحدتها وما يفرقها، وملامح الصراع نحو شرق أوسط جديد.

أسس الجيوبوليتيكا "مستقبل الولايات المتحدة الأمريكية الجيوبوليتيكي"

في هذا الكتاب الأكاديمي يعرض الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي أسس علم الجيوبوليتيكا النظرية والجذور التاريخية بصورة موسعة ويربطها بالواقع، ويحاول أن يغطي ميداناً واسعاً من المدارس والرؤى الجيوبوليتيكية والقضايا العملية، وهو وفق هذا يسعى جاهداً إلى دراسة العقيدة الأمريكية الجيوبوليتيكية ليضع القارئ الكريم أمام دليل عملي لصياغة وتفسير القرارات في الميادين العظمى في الحياة

السياسية الأمريكية. والكتاب يضم بين دفتيه العديد من الخرائط التوضيحية، وينتهي بملحق قيّم عمد فيه المؤلف إلى شرح أهم المفاهيم والمصطلحات الجيوبوليتيكية. فعلاً هذا الكتاب القيّم يُعد مرجعاً أساسياً في موضوعه من حيث غنى مضمونه وشمولية تغطيته لأهم المدارس والأفكار في علم الجيوبوليتيكا منذ نشأته وحتى وقتنا الحاضر، بالإضافة إلى تطبيقات جيوبوليتيكية هامة تسعى إلى بلورة موقف ورؤية إستراتيجية تجاه التغيرات الكونية عموماً أو تجاه بعض النزاعات الإقليمية.

التاريخ الدبلوماسي والقنصلي

يُعتبر هذا الكتاب من الكتب المهمة التي تمثل مصدراً أو مرجعاً للباحثين في مجاله، وهو من الكتب الأكاديمية المتخصصة القيّمة التي تبحث بعمق في التاريخ الدبلوماسي والقنصلي من أقدم العصور إلى وقتنا الحاضر، حيث يقدم الدكتور البطاطي دراسة تاريخية معمقة للعلاقات والنظريات والمدارس الدبلوماسية والقنصلية، ويتطرق المؤلف إلى مفهوم وتعريفات كلاً من الدبلوماسية والقنصلية، ويستعرض أوجه الشبه والاختلاف بينهما، ويسعى جاهداً إلى إطلاع القارئ الكريم على مفاعيلهما النظرية والعملية باعتبارهما علم وفن في آن واحد، كما يوضح مناهج دراستهما، ويستعرض مسائل كثيرة ذات علاقة وأهمية كالواجبات والحصانات والإمтиازات وغيرها.

الفلسفة السياسية المعاصرة

ما هي الفلسفة السياسية؟ وما هو موقف الفلسفة السياسية اليوم؟ هذه الأسئلة وغيرها، يقدم لها هذا الكتاب إجابات شافية، حيث يستعرض أهم النظريات المتصلة بالدولة من العصر الإغريقي إلى يومنا هذا، وهذا الكتاب أكاديمي صرف يعتمد الوضوح في عرض وسائل الفهم والفكر النقدي المناسبة لتحليل المسائل الكبرى المتصلة بالفكر السياسي المعاصر. في الكتاب يجد القارئ الكريم إجابات عن أسئلة لا مناص من طرحها، مثل: كيف تشكلت أهم النظريات السياسية في التاريخ المعاصر؟ ما معنى أن تكون الدولة دولة حقوق أو دولة وطنية أو دولة اجتماعية؟ هل تنحصر السياسة في قرارات الدولة وأفعالها؟. يبدأ الدكتور البطاطي بوضع قائمة جرد لأهم المواضيع الجدلية المثارة حالياً على الساحة السياسية ثم يعود بها عبر الزمن إلى الماضي بغرض استكشاف جذورها التاريخية ووضع الحلول والإجابات المناسبة لأمر معاصرة ملحة سواء تلك المتعلقة بالحرية أو العدل أو بالنظام الدولي الجديد أو تلك المتعلقة بالأفكار الإشكالية الكبرى، وعندها سيجد القارئ الكريم أنه قد تبدد غموضها بعد أن ألقى التاريخ عليها ضوءه الكاشف الذي لا يرحم، حيث إن الفلسفة

السياسية أداة تسمح بالتفكير في الواقع بصورة مختلفة عن الأسلوب الذي تعمل السلطات كافة على فرضه علينا دون إرادتنا. وهذا الكتاب يُعتبر مرجع أكاديمي رصين، حيث يجد فيه القارئ المطلع والباحث المتمرس بغيته في متن الكتاب أو في قائمة المراجع الثرية أو في الملاحق الغنية بالمعلومات التفسيرية التوضيحية، الكتاب يساعد كثيراً على مقاربة الظواهر السياسية بطريقة واضحة وميسرة.

الشامل في التنظيم الدولي في إطار الفكر السياسي والعلاقات الدولية

في هذا الكتاب الأكاديمي المتخصص يقدم الدكتور البطاطي دراسة شاملة فقهية وتأصيلية للنظرية العامة للتنظيم الدولي، ويعرض بأسلوب أكاديمي معمق فكرة التنظيم الدولي بدءاً من العصور القديمة، مروراً بالاتفاقيات والأحلاف الأوربية، فإتفاقية استفاليا وعصبة الأمم ومن ثم الأمم المتحدة ومنظماتها ووكالاتها المتخصصة والمنظمات الإقليمية وأبرز المنظمات الوطنية الفاعلة على الصعيد الدولي.

مبادئ التحليل السياسي

كتاب يقدم دراسة علمية معمقة للتحليل السياسي مستعرضاً مفاهيمه، وأدواته، وشروطه، وركائزه، ومناهجه، وطرقه، ومتطلباته، ومحاذيره،.... إلخ. هذا كتاب ذو قيمة علمية، وهو جدير بالإطلاع، لأنه يستعرض التحليل السياسي بأسلوب علمي رصين.

التنمية السياسية Political Development

التنمية السياسية هي مجموعة من الوسائل التي تستخدمها الدول في تطوير سياستها الداخلية والخارجية، وهناك تعريفات أخرى تختلف باختلاف المدارس، وقد شرع الدكتور البطاطي إلى تأليف هذا الكتاب الذي يشرح مفهوم التنمية السياسية، وتعريفاتها المختلفة، وأهدافها، وخصائصها، ونظرياتها كنظرية التحديث والتبعية وغيرها، كل هذا وغيره عن التنمية السياسية يقدمه المؤلف في قالب علمي راقى يحتويه هذا الكتاب الأكاديمي الذي يُعتبر لبنة في مسارات التنمية الشاملة.

دور روسيا الاتحادية على الساحة الدولية

كتاب يقدم قراءة تحليلية للدور الروسي على الساحة الدولية، ومآلات ذلك على النظام الدولي مستقبلاً، حيث انبرى المؤلف في هذا الكتاب الإستراتيجي بتحليل ومناقشة وتفسير للعقيدة الروسية المعاصرة وفق رؤية جيوبوليتيكية.

العلاقات اليمنية - السودانية

كتاب أكاديمي محكم يقدم دراسة جيوسياسية معمقة ذات أبعاد إستراتيجية، الكتاب ثري بالمعلومات العلمية القيّمة، والمراجع الرصينة، ويحتوي على قائمة ملاحق ذات فائدة علمية كبرى.

الدولة القومية المعاصرة

كتاب يدرس الدولة القومية بأبعادها التاريخية والأنثروبولوجية. كما يعرج الدكتور البطاطي في دراسته تلك إلى تحليل الدولة القومية، ويشرع في تعريفها، وأنواعها، ونظرياتها، والجدل الأخلاقي حولها.

الحروب القادمة

كتاب يتضمن قراءة إستراتيجية للمستقبل تتنبأ بالحروب القادمة وتناقش أسبابها، وأدواتها، وتأثيراتها، وأبعادها على كل من الخارطة الجيوسياسية والحياة البشرية. يُعد هذا الكتاب من الكتب الإستراتيجية التي تناقش حروب المستقبل بعمق.

اليمن "حرب تلد أخرى"

في هذا الكتاب يعرض المؤلف بأسلوب علمي رصين تاريخ تراجيديا الصراعات على الساحة اليمنية، ويعمد إلى تحليل أدواتها المحلية والإقليمية، وفق رؤية المصالح ودوافع الرغبات الجامحة.

آل البطاطي "شيوخ يافع وسلاطين حضرموت"

في هذا الكتاب انبرى الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي برصد وتوثيق كل شاردة وواردة بالقرائن والوثائق التاريخية عن تاريخ قبيلة آل البطاطي اليافعية الحميرية. الكتاب مليء بالمعلومات القيّمة التي تزود القارئ الكريم بالجديد والمفيد عن هذه القبيلة العريقة. كما أن هذا الكتاب يضم بين دفتيه كم هائل من المراجع والمصادر القديمة والحديثة، بالإضافة إلى أنه يحتوي على ملاحق رائعة ذات بُعد تاريخي وقيمة علمية.

دُمُون التاريخية «القرّة بلاد آل البطاطي»

يعرض هذا الكتاب الأبعاد التاريخية والجغرافية والديموغرافية لدُمُون التاريخ والعراق، دُمُون التاريخية (القرّة) بلاد آل البطاطي أصحاب العزة والرفعة والكرم.

الكتاب مدعم بالوثائق والصور التي تخدم تاريخ دُمُون وعلاقتها الأُزلية بقبيلة آل البطاطي.

الهجرين المدينة الخالدة "أرض العلماء والشعراء"

يتناول هذا الكتاب الرائع المسارات التاريخية والجغرافية والديموغرافية لمدينة الهجرين الخالدة أرض العلماء والشعراء، الكتاب غني بالمعلومات القيّمة، ومزود بصور ووثائق وملاحق كثيرة منها القديم والحديث.

سعيد السلطان "المكافح الخالد"

كتاب مدعّم بالصور والوثائق الشخصية والعامة يرصد سيرة الرجل الخالد "سعيد السلطان"؛ وهو سعيد بن محمد بن صالح بن يحيى بن أحمد بن شيخان بن ناصر بن عوض بن ناصر البطاطي النفاجي اليزيدي اليافعي الحميري.

مدخل إلى تاريخ حضرموت

يُعتبر هذا الكتاب من الكتب الأكاديمية الرصينة، فهو يقدم دراسة شاملة عن تاريخ حضرموت من غابر الأزمان وحتى وقتنا الحاضر، كما أنه يُعد إضافة علمية للمكتبة العربية، ورافداً إضافياً لمؤلفات أخرى في مجاله، حيث قدم الدكتور البطاطي في هذا الكتاب دراسة موضوعية غير متحيزة عن تاريخ حضرموت تسد شغف القارئ المطلع والمتخصص المهتم بتاريخ حضرموت، الكتاب غني بالمراجع القيّمة القديمة والحديثة، كما يحتوي على قائمة ملاحق تاريخية ذات قيمة علمية.

مكتب رئاسة الجمهورية في ظل النظام الفيدرالي "الفرص والمعوقات"

كتاب يحتوي على دراسة تحليلية معمقة ومتخصصة يناقش فيها الدكتور البطاطي موضوع الفيدرالية بصورة موسعة والفرق بينها وبين الكونفيدرالية، هذا الكتاب يضم الكثير من النماذج والتطبيقات ورسوم توضيحية، كما يناقش فوائد الفيدرالية وفرص تطبيقها ومعوقاتهما،...الخ. الكتاب يقدم فرشاة واسعة من المعلومات الغزيرة والجاهزة حول الفيدرالية والكونفيدرالية. هذا الكتاب هو في الأصل محور رئيسي لندوة علمية بعنوان رؤية متكاملة لدور مكتب رئاسة الجمهورية في ظل النظام الفيدرالي "الفرص والمعوقات" أعدها وقدمها المؤلف، وقد عُقدت هذه الندوة في مكتب رئاسة الجمهورية بصنعاء في عام 2013م حضرها نخبة من الأكاديميين والمتخصصين والقيادات الإدارية من مكتب رئاسة الجمهورية والأمانة العامة لرئاسة الجمهورية

ومركز المعلومات التابع لرئاسة الجمهورية وعدد كبير من الموظفين. وفيما بعد قام المؤلف بتطوير وتنقيح هذه الدراسة وتحويلها إلى كتاب.

الفلسفة "أصل المعرفة"

الفلسفة؛ هي حب المعرفة والسبيل إليها. يقدم الدكتور البطاطي دراسة تتطرق إلى تاريخ الفلسفة، وتعريفاتها، وأنواعها، وعلاقتها بالعلوم التي انبثقت عنها عبر التاريخ.

الأعمال الشعرية الكاملة للشاعر سعيد محمد البطاطي

كتاب يضم معظم قصائد الشاعر سعيد محمد البطاطي، والهدف الرئيسي من نشر هذا الكتاب هو إعادة التذكير بالشاعر، وتخليد تراثه عبر الأجيال.

مِنْ أَرْضِ دُمُون

ديوان شعر للشاعر الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، هذا الديوان يحتوي على عدد من القصائد الفصحى المتنوعة بين شعر القافية والوزن العروضي وشعر التفعيلة .

ترانيم من الهجرين

ديوان شعر آخر للشاعر الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي، هذا الديوان يحتوي على مجموعة من القصائد باللغة الفصحى متنوعة بين شعر القافية والوزن العروضي وشعر التفعيلة، وحتى أن هناك عدد من القصائد العامية أفرد لها حيز في آخر هذا الديوان.

مذكرات الدكتور عبدالناصر سعيد البطاطي

هذا الكتاب هو الجزء الأول، والأجزاء الأخرى ستصدر تباعاً.

الهروب من السياسة إلى السياسة

The escape from politics to politics

هذا الكتاب أُلِّف باللغة الإنجليزية وتم ترجمته إلى اللغة العربية.

ثانيًا- البحوث:

- مفهوم الأمن الإنساني في علم العلاقات الدولية ” حقل النظريات“
- الولايات المتحدة الأمريكية والنظام العالمي
- مفهوم الإتصال السياسي
- بحث علمي يناقش أبرز المشاكل الإنسانية؛ انتشار أسلحة الدمار الشامل، والإرهاب، وأمن الطاقة، والتهديدات السيبرانية
- الحرب السيبرانية
- أزمة البحث العلمي في الوطن العربي
- بحث علمي حول أزمة الحرية الأكاديمية وهجرة الكفاءات العربية

ثالثًا- الدراسات:

- الدولة القطرية والنظرية القومية
- التنظيم الدولي ”المنظمات الدولية والإقليمية والوطنية“
- تحولات برجماتية: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه أزمات الجوار الجغرافي.
- تحولات برجماتية: محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الكردية
- الاستقرار السياسي والعوامل المؤثرة
- التفاوض السياسي ”الدوافع والموانع“
- حلف شمال الأطلسي، إلى أين؟
- المفاهيم الأساسية في علم العلاقات الدولية
- قواعد الممارسة السياسية
- سيناريو جديد لمستقبل الجنس البشري
- دراسة حول مفهوم ومستقبل علم الجينوم وتأثير ذلك على الجنس البشري
- الذكاء الاصطناعي بين المتطلبات والمحاذير
- العلاقات البنيوية والوظيفية بين الجيوبوليتيك والإستراتيجية
- صدام الحضارات للمفكر البروفيسور صامويل فيليبس هنتنجتون «دراسة جيوبوليتيكية»

- نهاية التاريخ والإنسان الأخير للمفكر البروفيسور يوشيهيرو فرانسييس فوكوياما «دراسة معمقة لفلسفة التاريخ»
- الأفكار والتأملات للمفكر البروفيسور برنارد لويس "دراسة تحليلية معمقة".
- دراسة تحليلية للأفكار السياسية للمفكر البروفيسور نعوم تشومسكي.
- إدارة الصراع الدولي "دراسة تحليلية"
- النظرية الواقعية وتطورها في العلاقات الدولية "دراسة تحليلية معمقة"
- دراسة عن تأثير المنظمات غير الحكومية على الدول القومية
- دراسة عن دور المنظمات الدولية غير الحكومية في تفعيل مضامين الأمن الإنساني
- العصر الجاهلي "خطأ المسمى"
- العلمانية عبر التاريخ "دراسة تحليلية"
- الحركات الإسلامية المعاصرة بين الطوباوية والواقعية
- دور جماعات الضغط في رسم السياسة العامة للدولة
- المستقبل الجيوبوليتيكي للوطن العربي في ظل المتغيرات الدولية
- قضايا الحدود السياسية وآثارها الداخلية والدولية
- سياسات البحث العلمي واستثمار رأس المال الفكري «مقارنة بين الدول العربية وإسرائيل»
- الهوية العربية في ظل العولمة
- الإرهاب بين النص الديني والتفسير المتعصب
- ظاهرة الإرهاب بين الكلاسيكية والحداثة
- سوسيولوجيا العلاقات الدولية "مقاربة في فهم التفاعلات بين الدول"
- سوسيولوجيا التنظيمات والجمعيات: مقاربة نظرية تحليلية
- متى ستثور ألمانيا؟ "دراسة تتنبأ بنهوض ألمانيا للمرة الرابعة بأدوات مختلفة"
- ماذا لو سيطرت الصين "دراسة تحليلية لأبعاد إمكانية سيطرة الصين على المنظومة الدولية"
- محاولات التغيير السياسي في الوطن العربي "بين الواقع والطموح"
- جنوب السودان وآفاق المستقبل
- السياسة الخارجية الإيرانية بين المرتكز والتغيير

- توجهات السياسة الخارجية الإيرانية عقب الإتفاق النووي الأولويات والأدوار (تحليل مضمون)
- دراسة عن السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط: بين الاعتبارات المذهبية والعوامل الجيوبولتيكية
- السياسة الخارجية التركية تجاه الدول العربية
- السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه العالم العربي
- دراسة سوسيولوجيا القيم: قراءة في علاقة القيم بالفعل الاجتماعي
- دراسة معمقة تتناول الأسس والمعايير العلمية في إعداد البحوث والدراسات العلمية المحكّمة
- رؤية متكاملة لدور مكتب رئاسة الجمهورية في ظل النظام الفيدرالي "الفرص والمعوقات"
- رؤية متكاملة لتطوير الهيكل الإداري للدولة
- تاريخ حضرموت "دراسة مركزة ومختصرة"

ملاحظة:

كل الكتب والبحوث والدراسات المذكورة فيما سبق مُلك حصري للمؤلف الدكتور/ عبدالناصر سعيد محمد البطاطي. علماً أن هذه الكتب المشار إليها أعلاه محدودة النشر والتداول بحسب رغبة المؤلف، ولديها رقم إيداع في دار الكتب اليمنية.

إِرَادَةُ اللَّهِ فَوقَ كُلِّ إِرَادَةٍ

الدكتور / عبدالناصر سعيد محمد البطاطي

أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية والدراسات الدبلوماسية



دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arithria for Publishing and Distribution

الناشر

دار آريثريا للنشر والتوزيع - الخرطوم - السودان

جوال: 00249122094856 - 121566207

البريد الإلكتروني: arithriaforpublishing@gmail.com

يُعد هذا الكتاب إضافة علمية ذات بُعد إستراتيجي جيوبوليتيكي، يهدف إلى دراسة وتحليل العلاقات اليمنية - السودانية بصورة خاصة، وعلاقات اليمن بدول القرن الأفريقي بصورة عامة. وكونه كتاب أكاديمي متخصص فقد طرق بعمق حقل من حقول العلاقات الدولية والمتمثل في حقل العلاقات اليمنية - السودانية بمفهومها الشامل، التي لم يسبق دراستها وتحليلها من خلال أي دراسة علمية منهجية، وهو ما ركز عليه هذا الكتاب باعتباره تخصص في دراستها وتحليلها بعمق ودقة وإيجاز، إضافة إلى سهولة العرض العلمي والإثراء المعرفي، وهذا ما سيلاحظه القارئ الكريم في كثرة المراجع، والاستناد إلى المصادر الأولية، والجداول الإحصائية، والرسوم البيانية، والخرائط التوضيحية، واحتوائه على قائمة ملاحق قيّمة.

وهذه جميعها أثرت القيمة العلمية لهذا الكتاب، الذي احتوت خاتمته على نتائج هذه الدراسة المعمقة، وتصور مستقبلي لتطور أو انحسار العلاقات اليمنية - السودانية وفقا لمعطيات البيئة الداخلية للبلدين، وكذا التطورات في البيئتين الإقليمية والدولية وتأثيرها على مسار هذه العلاقات، بالإضافة إلى رؤية مستقبلية لإمكانية تطوير العلاقات اليمنية - السودانية، والتي تُعتبر خلاصة كونها توصيات أو نصائح أسداها المؤلف للجهات ذات العلاقة، والتي إن أخذت في الحسبان من قبل صنّاع القرار في البلدين، ستجعل من العلاقات اليمنية - السودانية إنموذجاً يحتذى به في العلاقات بين الوحدات الدولية.



دار آريثريا للنشر والتوزيع
Arrythria for Publishing and Distribution